

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية الآداب و العلوم الإنسانية

جامعة أبي بكر بلقايد

و العلوم الاجتماعية

تلمسان

قسم اللغة العربية و آدابها

سجل نعت رقم 1099
بتاريخ
الرقم 31 ماي 2008

الموضوع

أسلوب القصر بين سيبويه و عبد القاهر الجرجاني

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في فقه اللغة

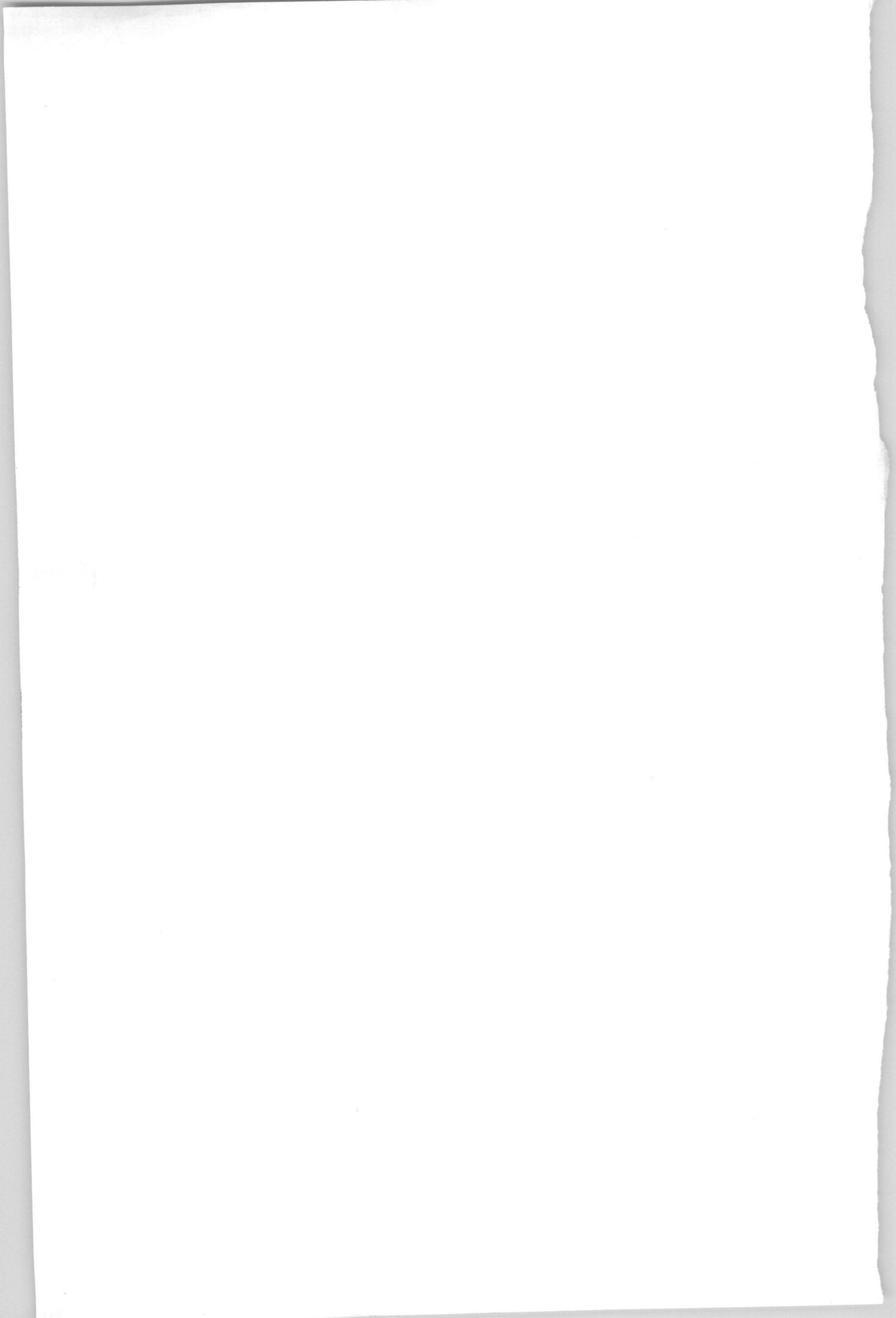
إعداد الطالب :

عبد النور حميدي

لجنة المناقشة :

- الدكتور : سيدي محمد غيثري جامعة تلمسان رئيسا
- الدكتور : عبد الجليل مصطفىاوي جامعة تلمسان مشرفا و مقررا
- الدكتور : المهدي بوروبة جامعة تلمسان عضوا
- الدكتور : عبد القادر سلامي جامعة تلمسان عضوا

السنة الجامعية: 1426-1427هـ / 2005-2006م



إهداء

* إلى والديَّ الكريمين اللذين غمراني منذ نعومة أظفاري
بوافر حبهما، وواسع رعايتهما، وعظيم نصحهما وصبرهما.

* إلى إخوتي الأعزَّاء فرداً فرداً، على الخصوص منهم أخي محمد،
فتح الله عليه أبواب الخير، والسعادة، والتوفيق.

* إلى كل من شجعني على شق طريق العلم، ودعمني ولو
بالكلمة الطيبة.

* إلى كل من يحمل في قلبه ذرة حب، وتقدير للغة القرآن
الجميلة البديعة.

* إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

تشكرات

باديء ذي بدء ، إنَّ الحمد لله الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، الذي لم يلد و لم يولد ولم يكن له كفواً أحدٌ على عظيم فضله و نعمائه ، و فائق عنايته و رحمته ، حمدَ عبدٌ ضعيف فقير ، معترف بالعجز و التقصير إليه سبحانه ، هو العليُّ الكبير الحكيم الخبير ، فَلكَ الحمدُ ربِّي حتى ترضى ولكَ الحمدُ ، إذا رضيتَ ، ولكَ الحمدُ بعد الرضا . وبعدُ ،

فأتوجه بخالص تشكراتي أولاً إلى جميع أفراد عائلتي الكريمة بدءاً بوالديَّ العزيزين الغاليين ، و أرجوا من الله العليّ القدير أن يبارك فيهما و أن يرحمهما كما ربياني صغيراً ، ثمَّ وصولاً إلى إختوتي الأعتزَّاء واحداً واحداً .

كما أشكر كثيراً أستاذي المشرف الدكتور عبد الجليل مصطفىاوي على قبوله الإشراف على هذه المذكرة ، وكذا كل من ساعدوني في إنجاز ، و شرح ، و تحليل ، و تصحيح بعض جوانب هذه العمل المتواضع كالدكتور عبد القادر سلامي ، و الأخ الكريم أبو بكر إدريسي ، و الأستاذ عز الدين ميدون ، رئيس جمعية الموحديّة لمدينة ندرومة ، الذي سهل عليّ عمليّة الاستفادّة من مراجع مكتبة الجمعية ، وغيرهم كثير .

هذا دون أن أغفل التقدّم إلى كلّ مسؤولي و عمّال "مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة" بالملكة العربيّة السعوديّة على مساعدتهم العلميّة الكبيرة والهامة جداً جداً لي التي ساهمت بقسط وافر في تمهيد كثير من عقبات هذا البحث و إنارة عديد دروبه التي كانت تبدو مظلمة لولا محض فضل الله الرحمن الرحيم في تيسير الاتصال بمكتبة المركز و التّثوّر ببديع جواهرها ، و نفيس لآئها. فبارك الله في الجميع وجزاهم عني، و عن كلّ باحث، خير الجزاء و جمّعنا بهم في دار البقاء في جنّاتٍ ونهرٍ في مقعد صدق عند مليك مقتدر . آمين آمين والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خير البريّة محمدّ الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين .

المقدمة

باسم الله العليّ الأعظم، و الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، وصلّى
اللّهُم و بارك على نبينا الأمين الأكرم، مُحَمَّد بن عبد الله، و على آله و صحبه وسلّم،
وبعدُ ،

فمنّ المعلوم ، أن جهود قوافل العلماء العرب كانت كبيرةً و مضيئةً في سبيل التّقييد
للّغة العربيّة؛ حمايةً لها من اللّحن الذي تسرّب إليها بعد أن قُدِّر لها أن تكون لسان القرآن
العظيم، الكتاب المعجز الذي آتاه الله، جلّ في علاه، آخر أنبيائه المكرمين المبعوث سراجا منيرا
إلى كافة الخلق أجمعين .

و ليس يخفى أيضا، أن دراسات العرب اللغوية إنّما كان فاتحتها وضع قواعد وأصول
لغة الكتاب المبين، وهو ما سُمّي فيما بعد بعلم النحو، الذي أُنعت شجرته متأصلةً الجذور في
القرون الهجرية الأولى، باكورتها الأولى الطازجة، مُصنفاً هاما عُرِف بالكتاب لصاحبه
سيبويه (ت180هـ)؛ إذ أرسى فيه كبنات هذا العلم الأساسية، مع اشتماله في الوقت نفسه
على بحوث أخرى لمست مستويات مختلفة من الدرس اللّغوي الحديث، كعلم الأصوات،
و علم الصّرف و البلاغة، و هي ميزة طُبعت عملية تأليف الكتب النحويّة و اللغويّة
عموما في ذلك العهد القديم من عمر البحث اللغوي العربي.

و لعلّ هذا الامتزاج الملحوظ بين مختلف علوم اللغة في وضع المصنفات يدلّ بالدرجة
الأولى على عدم وجود فواصل حقيقية بين هذه العلوم من جهة، و على تكاملها فيما
بينها من جهة أخرى؛ لاعتماد علم الصرف مثلاً على معطيات علم الأصوات، و ارتكاز
البلاغة أيضا في تحليلها للنصوص و معالجتها لها، على أصول علم النّحو. هذا الأخير الذي
يَمُدُّ علم المعاني، وهو أحد فروع البلاغة العربية، بما يُعِينه و يدعمه من مادة علمية، في
دراساته، و تناوله لشتّى الفصول اللغوية التي اعتاد البلاغيون على طرُقها مندرجةً تحت
باب سمّوه "علم المعاني"؛ لانطلاقه من المعنى باحثا له عما يناسبه من المبني.

هذا العلم الذي أسّس قواعده، و ثبت أصوله شيخ البلاغة العربية الإمام عبد القاهر
الجرجاني (ت471هـ) في كتابه "دلائل الإعجاز"، أحد روائعه ، رحمه الله، الذي درس في

ثانياً أبوابه مواضيع كثيرة و متنوعة في قالب لغويّ يمتاز بالرّصانة ، و الجمال في إطار ما تفتق عنه فكره، و هو ما أطلق عليه تسمية "نظرية النظم" القائمة أساساً على توحّي أحكام النحو ومعانيه، و التي أفاد منها بشكل واضح من جاء بعده من المحدثين.

و من بين هاته الموضوعات التي عالجها الجرجاني في رحاب هذه النظرية اللغوية الواسعة، نجد "أسلوب القصر"، الذي سنسعى في هذا البحث، إلى إبراز حدوده و قواعده من ناحية، و كذا محاولة تتبّع أهمّ دلالاته البلاغية، و أوجهه الجمالية من ناحية أخرى.

و لأنّ أسلوب القصر من الظواهر اللغوية التي يشترك في دراستها النحويّ، بعدّها إحدى حالات الاستثناء الأربع، و البلاغيّ معاً؛ ارتأينا أن نخصّها بمعالجة لأهمّ أقسامها، ومضامينها من تينك الوجهتين، ممثلةً في أولاهما بأشهر نحاة العربية سيويه، و في ثانيتهما بعمود بلاغتنا العربية عبد القاهر الجرجاني، محاولين إبانة ما تسنى لنا من مظاهر تنوع علوم اللغة المطروقة و تكاملها في كتاب سيويه، خاصة منها علمي البلاغة و النحو من خلال معالجته لأسلوب القصر في باب الاستثناء كان ذلك أم في عموم فصول كتابه، مع محاولة وضع اليد على بعض من إشارات سيويه النحوية و المعنوية التي أفاد منها الجرجاني في بحثه لهذا الموضوع، بوصفه رجلَ نحوٍ أولاً، و متأخراً عن صاحب "الكتاب" زميلاً ثانياً؛ وهو ما يفتح المجال على مصراعيه من أجل استنطاق، و إظهار أهمّ أوجه الشبه والاختلاف بين الدراستين من جهة، و كذا بقصد تأكيد الصلّة المتينة التي تربط علم المعاني بالنحو، و ذلك مزجاً لقواعد هذا الأخير وأصوله، بنظرة علم المعاني التحليلية للتراكيب، و الجمالية لمختلف التعبيرات والأساليب، من جهة أخرى.

و إن كان هذا عن أهمّ دوافع اختيارنا لهذا الموضوع محوراً لبحثنا، فإنه ممّا زادنا شغفاً ورغبةً في المضيّ قدماً في سبيل إنجازهِ أمران. أولهما : أملنا الكبير في إتمام ما كُنّا قد بدأناه في مرحلة اللّيسانس؛ حيث درّسنا أسلوب القصر نحويّاً و بلاغياً بطريق واحد، وهو النفي و الاستثناء، و ما خلّصنا فيه إلى نتائج لغوية أغرتنا بتوسيع نطاق بحثنا له بطرقه الثلاثة الأخرى طلباً للاستفادة و الاستفادة. ثانيهما : ميلنا الشّخصي إلى عموم ما يمتُّ للمواضيع اللغوية بصلة. هذا كلّهُ ، إضافةً إلى إعجابنا بطريقة عرض عبد القاهر

الجرجاني لأفكاره وآرائه في مقام تناوله لمختلف فصول علم المعاني بوجه خاص في قالب أدبي جميل يشدُّ إليه القارئ شداً رفيقاً لطيفاً، جاعلاً عبءَ القراءة و المتابعة الذّهنية عليه هينا خفيفاً.

إلا أنّ طريق البحث الجادّ محفوفٌ بالصعوبات و العوائق، وهو ما واجهناه حقاً في سبيل إنجاز هذا العمل؛ إذ تمثّل ذلك أساساً في ضرورة تجشّم عناء التنقيب عن مادة الموضوع العلمية سواءً أكان ذلك بالنسبة إلى كتاب سيبويه الذي لا يفكُّ قيده، و لا يسلس مضمون أبوابه إلا لمن صبر على الرّغم من الصبر نفسه، في جمع شتاته، و تحليل أجزاء فصوله، و شرح مضامينه، أم بالنسبة إلى كتاب دلائل الإعجاز، بدرجّة أقل، و لو أنّ صعوبة فصل مادة المباحث المدروسة عن بعضها البعض بقصد تبويبها و ترتيبها موجودةً نسبياً. هذا من ناحية، و من ناحية أخرى، فليس التطبيق على نصّ القرآن الكريم، و السنّة النبويّة الشريفة بالأمر السهل إطلاقاً لما يتطلّب ذلك من احتراز في إيراد وجوه الفهم و التأويل لمختلف النصوص المستشهد بها؛ خوفاً من المساس بقداسة كلام الله العزيز الحكيم و رسوله الكريم، عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم.

و قد قسمنا بحثنا بعد المقدّمة إلى مدخل، و فصول ثلاثة، و خاتمة. تناولنا في المدخل طبيعة العلاقة التي تربط علم النحو بالبلاغة عموماً و بعلم المعاني خصوصاً.

و قد خصّصنا الفصل الأول لدراسة أسلوب القصر عند سيبويه كما وقرت عنده، في أربعة مباحث، بعدد طرق تحقّق هذا الغرض البلاغيّ المشهورة، و هي: النفي والاستثناء، و"إنما"، و العطف، و التقديم و التأخير؛ أملاً في جمع ما تفرّق منها أولاً، و محاولة لإبانة أهمّ ملامح تناول سيبويه لها ثانياً. أما الفصل الثاني، فعقدناه لدراسة الجرجاني للظاهرة المذكورة، و جاء مُقسماً إلى العناصر الأربعة الكبرى المثبتة في الفصل الأول، مع اختلاف بينهما في بعض المضامين و التفصيلات طبعاً.

و قد ضمّنا الفصل الثالث قسمين، الأول منهما موازنة و تقويم لطريقة عمل سيبويه و الجرجاني في معالجة موضوع القصر من جوانب مختلفة. و الثاني خصصناه للتطبيق؛

إذ كانت مجموعة من الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في موطأ الإمام مالك (ت179هـ)،
رحمه الله، حقلاً خصباً له؛ لما يحويه من نماذج مختلفة لأسلوب القصر.

و الذي ينبغي لفتُ الانتباه إليه في هذا المقام، هو أنه لم يتأت لنا إخراج الفصل الأول
متناسباً الحجم مع الفصلين الآخرين؛ بالنظر إلى كثافة مادة كتاب سيبويه أولاً، واقتضاء
عملية بسطها، وتحليلها، وإيضاحها عرضاً مفصلاً لجميع جزئياتها بدقائقها وعمومياتها،
مشفوعاً بالشواهد الموضحة للمعاني المقصودة في مظانها من كتاب سيبويه؛ لما يكتنف
كلام هذا الأخير أحياناً من إيجاز في مقام الشرح أولاً، وأسلوبه من غموض أحياناً أخرى
ثانياً.

أما بخصوص المنهج المعتمد في إنجاز هذا البحث، فمتنوعٌ حسب طبيعة كل جزء
منه. فهو في المدخل مثلاً وصفيٌّ تاريخيٌّ لمناسبته مقامَ عرض العلاقة الرابطة بين علمي
البلاغة والنحو عموماً، وبين البلاغة وعلم المعاني خصوصاً. أما الفصلان الأولان،
فيكاد المنهج الوصفيُّ يكون مهيمناً على أوباهما تقريباً؛ لأنه يوائم مقام بسط الكلام حول
طريقة تناول سيبويه والجرجاني لموضوع القصر. و أما الفصل الثالث، إضافة إلى أجزاء
البحث الأخرى في بعض نواحيها، فقد استعنا في إنجازها ببعض الأدوات المنهجية المتنوعة
كالموازنة، والإحصاء، والمعيارية، والتحليل.

وقد تعددت مصادر البحث وتنوعت، على الرغم مما تطلب سبيل الإفادة منها من
جهد و وقت مضاعفين، ولعل أهمها: كتاب سيبويه، والأصول في النحو لابن السراج
(ت316هـ)، والرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه لمازن المبارك، واللمع في
العربية لابن جني (ت392هـ)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري
(ت476هـ)، وغيرها.

كما قد أثرى هذا العمل عددٌ من المراجع الحديثة، كالنحو الوافي لعباس حسن،
ودراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عزيمة، ودلالات التراكيب - دراسة
تحليلية لمسائل علم المعاني لمحمد حسنين أبو موسى، وجامع الدروس العربية لمصطفى
الغلاييني.

وقد سعينا بكل ما أوتينا بفضل من الله تعالى، من قوّة و طاقة تحمّل لمشاقّ
البحث العلميّ الجاد، إلى محاولة إخراج هذا العمل في أتقن و أكمل وجه ممكن، مخلصين
ذلك لوجه الله الكريم الذي يجبّ إذا عمل أحدنا عملاً أن يتقنه، عساه سبحانه أن يتقبّله
منّا بالقبول الحسن، و يجعله لنا و لوالدينا، ولأساتذتنا من الصدقة الجارية كعلم يُنتفع به،
بإذنه جلّ في علاه، إذا انقطع عملنا بعد موتنا إلّا من ثلاث. كما نتضرّع إليه ذي الجلال
والإكرام أن يغفر زللنا، و خطأنا، و سهونا، و يرحم ضعفنا و تقصيرنا و قلة حيلتنا. و لله
الحمد من قبل و من بعدُ على ما أنعم به و أكرم، و صلى الله على نبينا الكريم و على
آله و صحبه و سلّم.

تلمسان في: 06 ربيع الأول 1427هـ، الموافق لـ 05 أبريل 2006م

عبد النور حميدي

المدخل

علاقة النحو بالبلاغة

نحاول أن نعرض هاهنا العلاقة بين النحو و البلاغة ، و علم المعاني على وجه الخصوص، مشيرين إلى أسلوب القصر في الدراسات النحوية و البلاغية عموماً، و عند سيوييه (ت180هـ) و عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) خصوصاً .

1- النشأة الأولية للبلاغة العربية :

من المعروف أن المباحث اللغوية، عند الدارسين القدماء ، بدأت مختلطة، و أن دائرة اهتمام اللغوي كانت واسعة جداً، تضمّ بالإضافة إلى المعجمية النقد، و البلاغة، و غيرهما. وكذلك هو شأن البلاغة، التي بدأت في شكل إشارات بلاغية حوتها بعض كتب اللغة والأدب و النقد. فهذا كتاب سيوييه الذي عرف بقرآن النحو، نجده حافلاً بإشارات بلاغية كثيرة، نحو "باب اللفظ للمعاني"¹، و "باب الاستقامة من الكلام و الإحالة"². و من كلامه الذي دخل في البلاغة، بعد أن استقلت بموضوعاتها و أضحت علماً قائماً برأسه، قوله : "هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى، لاتساعهم في الكلام، و للإيجاز والاختصار"³. ففي الكتاب عدة مباحث لها صلة مباشرة بعلم البيان، أحد فروع البلاغة العربية، كالتشبيه، و الاستعارة، و المجاز، و الكناية، و غيرها، أوردها سيوييه في نطاق الاتساع و الإيجاز .

فمن حديثه عن التشبيه، و مثاله في الاتساع قوله، عزّ و جلّ: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذِّبِّ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾⁴، تعليقه على هذه الآية الكريمة قائلاً : «فلم يشبهوا بما ينعق، إنّما شبهوا بالمنعوق به، و إنّما المعنى : مثلكم و مثل الذين كفروا كمثل الناعق و المنعوق به الذي لا يسمع و لكنه جاء على سعة الكلام، و الإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى»⁵.

¹ الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيوييه. ت : عبد السلام هارون: 24/1، دار الجليل - بيروت، د.ط، 1991م.

² نفسه: 25/1.

³ نفسه: 211/1.

⁴ البقرة: 171. يَنْعِقُ : مِنْ نَعَقَ، وَ النَعِيقُ صَوْتُ الرَّاعِي بِنَعْمِهِ، وَ قَدْ نَعَقَ الرَّاعِي بِنَعْمِهِ، يَنْعِقُ بِالْكَسْرِ نَعِيقًا وَ نَعَقَانًا وَ نَعَاقًا، أَي : صَاحَ بِهَا. يَنْظُرُ : الصَّاحِ تَاجَ اللُّغَةِ وَ صَاحَ الْعَرَبِيَّةَ، لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ حَمَادِ الْجَوْهَرِيِّ. ت: أحمد عبد الغفور عطار، باب القاف فصل النون، (4/1559-1560)، دار العلم للملايين - بيروت، ط2، 1399هـ-1979م.

⁵ الكتاب : 212/2.

و جاء حديثه عن الأداة : كأن في قوله : «و سألت الخليل عن "كأن" ، فزعم أنها "إن" لحقتها الكاف للتشبيه، و لكنها صارت مع "إن" بمنزلة كلمة واحدة»¹.

و قد تنبه سيويه للكاف و إفادتها للتشبيه، فتحدث عنها في باب : "عدة ما يكون عليه الكلم" ، فقال : «وكاف الجرّ التي تجيء للتشبيه، و ذلك قولك : أنت كزيد»²، وقوله كذلك في باب الجرّ : «فإذا قلت : أنت كعبد الله، فقد أضفت إلى عبد الله الشبه بالكاف»³. كما ملح سيويه إلى ركني التشبيه و وجه الشبه ، و ذكر صراحة أنه إنما يكون أظهر في المشبه به منه في المشبه⁴.

و يواصل صاحب الكتاب كلامه عن ألوان أخرى من البيان، فيشير إلى ما اصطلاح علماء البلاغة بعده على تسميته بالمجاز العقلي⁵، موردا إياه دائما في نطاق الاتساع و الإيجاز، فيستشهد على ذلك بقوله : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ﴾⁶، إذ يعلّق سيويه على الآية قائلا: «إنما المعنى : بل مكرّوكم في الليل و النهار»⁷، و نصّ أيضا أن المعنى في قوله سبحانه : ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾⁸ هو : «و لكنّ البرّ برّ من آمن

¹ الكتاب: 151/3.

² نفسه: 217/4.

³ نفسه : 421/1.

⁴ ينظر: نفسه: 182/1.

⁵ فهو عند عبد القاهر الجرجاني مثلا، إسناد فعل معين لشيء على سبيل المجاز، نحو قولنا : "أثبتّ الربيع"، فهذا مجاز عقلي لأنه خارج عن موضعه من العقل، لأن إثبات الفعل لغير القادر لا يصحّ في قضايا العقول، غير أن ذلك إنما يكون جائزا في التعبير على سبيل التأويل، و على العرف الجارّي بين الناس، و أن يجعلوا الشيء إذا كان سببا كالسبب في وجود الفعل من فاعله كأنه فاعل. و هذا الضرب من المجاز كثير في كتاب الله العزيز. فمن ذلك قوله عزّ من قائل في الآية الثانية من سورة الزلزلة: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾، إذ يرى الجرجاني، أن الله تعالى، قد أثبت فعل الإخراج لما لا يثبت له فعل، إذا رجعنا إلى المعقول على معنى السبب . فمعلوم أن الأرض لا تخرج الكامن في بطنها من الأثقال، و لكن إن حدثت فيها الحركة بقدرة الله جل شأنه، ظهر ما كثر فيها، و أودع جوفها. ينظر : أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني • ت: محمد رشيد رضا : 336-333 و 340 و 362، دار المعرفة - بيروت، د.ط، د.ت، و دلالات التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني ، ل محمد حسين أبو موسى: 70-75 و 86-88 و 97-98، منشورات جامعة قارونس ، بنغازي - ليبيا، ط1، 1399هـ، 1979م.

⁶ سبأ : 33.

⁷ الكتاب : 212/1. و ينظر : تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي : 3/2، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، ط2، 1413هـ-1992م.

⁸ البقرة: 177.

بالله و اليوم الآخر»¹. و لسيبويه حديث آخر عن مباحث أخرى تتعلق بالبيان كالمجاز بالحذف²، والاستعارة³، إلخ...

و إذا كان هذا عن بعض ما جاء في الكتاب من أقوال و إشارات بلاغية ذات صلة مباشرة بعلم البيان، فإنّ لسبويه كلاماً أيضاً، يدخل ضمن "علم المعاني"؛ فالمتصفح لهذا المؤلف النحوي الضخم، كثيراً ما تعرض له تلك المباحث المتنوعة في مختلف أبوابه، التي كان يشير إليها سبويه، كنصّه مثلاً، في مواضع كثيرة على ضرورة الحذف لأسباب تتصل بالبلاغة، كالتخفيف، و الإيجاز، و السعة، خاصة و أنّ عادة العرب قد جرت على الحذف، فيقول على سبيل المثال في باب: "مجارى أو آخر الكلم من العربية"، معللاً سبب مجيء بعد الكلام أثقل من بعض: «و اعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأولى، و هي أشدّ تمكناً؛ فمن لم يلحقها تنوين و لحقها الجزم و السكون، و إنما هي في الأسماء»⁴. و في باب: "ما يقع موقع الاسم المبتدأ و يسدّ مسدّه"، نجد قوله في بيان واحد من أسباب الحذف: «و ما حذف في الكلام لكثرة الاستعمال كثير، و من ذلك: هل من طعام؟ أي هل من طعام في زمان و مكان؟»⁵.

و لأسلوب الذكر في كلام العرب، حظّ عند سبويه؛ إذ إنه بسط القول فيه، مبرزاً علله و دواعيه التي يحسن بها الكلام • فهو مثلاً، يذهب إلى أنّ الفعل يمتنع حذفه إذا ثبت أنّ المخاطب لا يمكنه الاهتداء إليه، أو أنّ الحال لا تشير إليه؛ ففي "باب ما يضمّر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف"، يقول سبويه: «و اعلم أنه لا يجوز لك أن تقول:

¹ الكتاب: 212/1.

² ينظر: نفسه: 53/1، ونشير هنا، أن سبويه يعدّ قوله تعالى في الآية الثانية و الثمانين من سورة يوسف: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ مما أُورِدَ في نطاق الاتساع و الإيجاز • أما عبد القاهر الجرجاني، فيرى أن الآية من شواهد المجاز بالحذف، بإقامة المضاف إليه مقام المضاف. ينظر: أسرار البلاغة: 362، و دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني • ت: أبو فهر محمود محمد شاكر: 301، مطبعة المدني بمصر، و دار المدني نجدة، ط3، 1413هـ-1992م.

³ ينظر: الكتاب: 316/1.

⁴ نفسه: 20-21/1.

⁵ نفسه: 130/2.

عبد الله المقتول، وأنت تريد : كن عبدَ الله المقتول¹ لأنه ليس فعلا يصل من شيء إلى شيء، ولأنك لست تشير إلى أحد»².

كما تحدّث سيبويه عن حذف الفعل، الذي يجوز إضماره في حال دلالة المقام عليه، نحو قولنا : مكّة و ربّ الكعبة، و نحو : القرطاس و لله، إذ يكون المعنى في الأول كأنك قلت: يريد مكة و لله، و في الثاني على معنى : يصيب القرطاس.³

و لم يغفل صاحب الكتاب الإشارة إلى أسلوب هام من أساليب العريضة الشائعة، كالتقديم و التأخير؛ فخصّه بكلام في عدة مواضع من مصنفه، منها ما أورده في معرض حديثه عن رتبة كل من الفاعل و المفعول به، و اعتوار كليهما بالتقديم و التأخير أحيانا لأغراض بلاغية و معنوية مقصودة في الجملة، إذ يقول بعد تعليقه لرفع الفاعل، و نصب المفعول في نحو قولنا : "ضرب عبدُ الله زيدا" : «فإن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول»⁴، و ذلك قولك : ضرب زيدا عبدُ الله؛ لأنك أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، و لم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، و إن كان مؤخرا في اللفظ. فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدما، وهو عربي كثير جيد، كأنهم يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم بيانه أعنى، و إن كانا جميعا يهمنانهم و يعينانهم»⁵.

و الذي يفهم من كلام سيبويه، أن التقديم في كلام العرب من عاداتهم، و هم إنّما يقدمون و يؤخرون لإفادة أغراض بلاغية كثيرة، كالاتمام بالمقدم، و العناية به، و إعطائه الحظوة و المكانة.

¹ و قد علل أبو سعيد السيرافي (ت368 هـ) ذلك قائلا : «لأنه ليس قبله و لا في الحال دلالة عليه؛ إذ يجوز على أن يكون على معنى : تولى عبدُ الله المقتول و أرحبه، و ما أشبه ذلك، و إنّما يضمرون ما عليه الدلالة من الكلام، أو شاهد من الحال». الكتاب: 264/1، ينظر الحاشية رقم: 2. و ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتهري. ت: زهير عبد الحسين سلطان: 337/1-338 و 341. منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للثقافة و التربية و العلوم-الكويت، ط1، 1407هـ-1987م.

² الكتاب : 264/1.

³ ينظر الكتاب : 257/1. و للأمانة العلمية، نشير هنا أن بعض هذه الإشارات البلاغية المقتطفة من كتاب سيبويه هي مأخوذة من محاضرات للدكتور محمد موسوني، ألقاها علينا خلال دراستنا النظرية في صف الماجستير عام 2001.

⁴ أي في المثال : "ضرب عبد الله زيدا".

⁵ الكتاب : 34/1.

و في الكتاب عموماً، ما يشفي غليل الباحث عن إشارات سيويه البلاغية المتصلة بعلم المعاني، فهي متنوعة كزيادة بعض الحروف، نحو: "أن"¹، و "إن"²، و الباء التي للجر³، وغيرها .

و بناء على ما سبق، يمكن القول : إن كتاب سيويه على الرغم من كونه مؤلفاً وضعه صاحبه من أجل التععيد للغتنا، بضبط قواعد نحوها و صرفها، إلا أن اشتماله على فنون لغوية أخرى يؤهله لئن يعدّ بلا ريب، موسوعة من الطراز الأول، لأن مؤلفها ضمّنها مباحث متنوعة تهتمّ دارس لغة القرآن: نحوها، و صرفها، و صوتها، و بلاغتها، و عروضها.

و من المصنّفات التي عرفت تنوعاً في موضوعاتها أيضاً كتب الجاحظ (ت255هـ)، فقد حوت في طياتها أحاديث طويلة عن البلاغة، و كتابه الشهير "البيان والتبيين" خير مثال على ذلك؛ إذ ضمّنه موضوعات كثيرة و متنوعة في البيان، و البلاغة، و الفصاحة. فقد أورد تعريف البلاغة عند الأمم المختلفة من عرب، و فرس، و يونان، و هنود. فهي عند الأمة الأولى، كما عرفها العتابي⁴، ردّاً على سؤال أحدهم بشأنها، قائلاً: «كلّ من أفهمك حاجته من غير إعادة، و لا حُبسة، و لا استعانة فهو بليغ...»⁵ و قد جاء في الباب السابع من كتاب "المستطرف في كلّ فنّ مستظرف" قول الكندي (ت260هـ) «يجب للبلغ أن يكون قليل اللفظ كثير المعاني»⁶. و قيل : إن معاوية (ت56هـ) سأل عمرو بن العاص(ت39هـ): «من أبلغ الناس؟ فقال : أقلهم لفظاً،

¹ ينظر: الكتاب : 152/3.

² ينظر: نفسه : 153/3.

³ ينظر : نفسه : 69/1 و 165 و 29/3.

⁴ هو كلثوم بن عمرو العتابي، يتصل نسبه بعمر بن كلثوم التغلي، واحد من أصحاب المعلقات السبع، وهو شاعر متزل مطبوع، متقدم من شعراء الدولة العباسية، قد كان منقطعاً إلى البرامكة . ينظر : معجم الأدباء، لياقوت الحموي: 26/7-31، راجعته وزارة المعارف العمومية. مكتبة عيسى البابي الحلبي و شركاه بمصر، الطبعة الأخيرة، د.ت، و الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني : 9-2/12. مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر - بيروت، د.ط، د.ت، و الشعر و الشعراء، لعبد الله بن قتيبة: ت: الشيخ حسن تميم و محمد عبد المنعم العريان: 594. دار إحياء العلوم- بيروت، ط5، 1414هـ-1994م، و تاريخ آداب اللغة العربية ، لجرجي زيدان: ت: شوقي ضيف: 103/2-104، دار الهلال - بيروت، 1957م، و العصر العباسي الأول، لشوقي ضيف : 422، دار المعارف بمصر ، ط8، د.ت.

⁵ البيان و التبيين، لأبي عثمان الجاحظ . ت: عبد السلام هارون: 53/3، مؤسسة الخانجي - القاهرة، ط3، 1948م.

⁶ المستظرف في كلّ فنّ مستظرف، لشهاب الدين الأبنشي . ت: محمد قميحة: 48، دار الكتب العلمية- بيروت، د.ط، د.ت.

وأسهلهم معنى، وأحسنهم بديهة... وقالوا: البلاغة ميدان لا يقطع إلا بسوابق الأذهان، ولا يسلك إلا ببصائر البيان»¹. و يروى أن المفضل الضبي² سأل أعرابيا: ما البلاغة؟ فقال: «الإيجاز في غير عجز، والإطناب في غير خطل»³. وقال أحدهم: «خير الكلام ما ظرفت معانيه، و شرفت مبانيه، و التذت به آذان سامعيه»⁴. و أما البلاغة عند الأمة الثانية، فهي: "معرفة الفصل من الوصل"⁵، و عند الثالثة: "تصحيح الأقسام، و اختيار الكلام"⁶، و عند الرابعة: "حسن الاقتضاب عند البداهة، و الغزارة عند الإطالة"⁷، و عند الخامسة: "وضوح الدلالة، و انتهاز الفرصة، و حسن الإشارة"⁸. و قد نقل الجاحظ في هذا الباب أقوالا كثيرة⁹، كما عرض للبديع و ذكر شعراءه¹⁰، و للإيجاز و أتى بنماذج منه، من ذلك ما ذكره عن إصابة عين المعنى بالكلام الموجز، فقال: "فُلَانٌ يَفْلُ الحِزَّ وَ يَطْبِقُ المَفْصِلَ"¹¹. و يعلق على ذلك بقوله: «فقد أخذوا ذلك من صفة الجزر الحاذق، فجعلوه مثلا

¹ المستطرف في كل فن مستطرف: 48.

² هو أبو عبد الرحمان الضبي، و لد عام 94هـ. أخذ عن أبي العلاء بن عمرو (ت154هـ)، قال يونس بن حبيب: أول من تعلمت منه النحو حماد بن سلمة، و عاش ثمانيا و ثمانين عاما.

و لما مات سيبويه، قيل ليونس: إن سيبويه ألف كتابا من ألف ورقة في علم الخليل، فقال يونس: و متى سمع سيبويه من الخليل هذا كله؟ جيئوني بكتابه، فلما نظر في كتابه، و رأى ما حكى، قال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه عنه. كما صدق عني. توفي يونس، رحمه الله، عام 182هـ. ينظر: طبقات النحويين و اللغويين، لأبي بكر الزبيدي. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم: 51-53، دار المعارف بمصر، د.ط، د.ت.

³ بهجة المجالس و أنس المجالس و شحذ الذاهن و الهاجس، ليوسف بن عبد البر القرطبي. ت: محمد مرسي الخولي: 71/1، الشركة المتحدة - بيروت، ط8، 1402هـ-1982م. و الخَطْلُ: المنطق الفاسد المضطرب، و قد خطل في كلامه خطلا، و أخطل، أي: أفحش. ينظر: الصحاح: باب اللام فصل الخاء، (1685/4-1686).

⁴ بهجة المجالس: 72/1.

⁵ البيان و التبيين: 88/1.

⁶ نفسه: 88/1.

⁷ نفسه: 88/1.

⁸ نفسه: 88/1.

⁹ ينظر: نفسه: 92/1 و 96.

¹⁰ ينظر: نفسه: 51/1.

¹¹ البيان و التبيين: 107/1. فَلَّ: و الْفَلَّ بالفتح، التلم يكون في السيف، و هي كسور تكون في حده، جمعه فلول، قال النابغة: *بِهِنَّ فُلُولٌ مِّنْ قِرَاعِ الكَنَائِبِ* و الْفَلَّ أيضا: المنهزمون، يقال: جاء فل القوم؛ أي: منهزموهم، يستوي فيهم الواحد و الجمع، و فَلَّلْتُ الجيش: هزمته. و فَلَّهُ بضم، يقال: فَلَّهُ فانقل، أي: كسره فانكسر. ينظر: إصلاح المنطق، ليعقوب بن السكيت. ت: أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون: 24 و 247، دار المعارف بمصر، د.ط، 1970م، و الصحاح: باب اللام فصل الفاء، (1792/5-1793).

للمصيب الموجز»¹. غير أن الجاحظ لم يرتق بتلك الملاحظات القيّمة إلى قوانين محدّدة بتعريفاتها المحددة، «ولكنّه صورّها في أمثلة متعددة بحيث تمثّلها من خلفه وتمثّلها واضحا»². وظهر بعد ذلك كتاب "الكامل في اللغة والأدب" لأبي العباس المبرّد (ت285هـ)، والذي يعدّ واحدا من أركان الأدب الأربعة التي ذكرها ابن خلدون (ت808هـ) في تاريخه الكبير³ إذ لم يقتصر فيه صاحبه على جمع ضروب الآداب من المنثور والمنظوم، ولكنه تطرق فيه أيضا إلى مسائل بلاغية، ونحوية، و صرفية نجدها مبثوثة في ثنايا الكتاب. و من أمثلة ما رواه أبو العباس المبرّد من أقوال عامة في البلاغة تلك التي أوردتها، نقلا عن الجاحظ، نحو قوله: «وقيل للعتابي: ما أقرب البلاغة؟ قال: ألاّ يؤتى السامع من سوء فهم القائل، ولا يؤتى القائل من سوء فهم السامع»⁴، كما تحدّث فيه عن محاسن الكلام و عيوبه⁵، نحو العي⁶، وصحّة المعنى⁷، و تناول الإيجاز. والمساواة

= و حَزَّ: حَزَّه و احتزّه، أي: قطعه. و التحزّز: التقطع، و الحزّ: الفرض في الشيء، و احدته حَزَّة، و الحزّ: مكان القطع في أي شيء، أو هو موضع الحزّ، مثل: **المفصل**: واحد مفاصل الأعضاء، و هو أيضا موضع الفصل. ينظر: الصحاح: باب الزاي فصل الحاء، (873/3)، و باب اللام فصل الفاء، (1790/4-1791).

و يقال هذا المثل في التعجب من الجزر، إذ كان لا يخطئ اللبّة (أي: المنحر، و الجمع: اللّبات)، و من اللّحام إذ كان لا يخطئ المفصل، ثم أصبح مثلا للمتكلم البليغ يصيب بكلامه المختصر ما يريد من معنى دقيق، فلا يخطئه، و هذا القول يذمون به و يمدحون. ينظر: الحيوان، لأبي عثمان الجاحظ. ت: عبد السلام هارون، 234/2، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط3، 1388هـ، 1969م. و قد جاء في "باب طلب الحاجة من غير موضعها"، من كتاب "فصل المقال"، قول أبو عبيد: «قال الأصمعي: من أمثالهم في هذا قولهم: "لم أجد لشفرة محزّا" أي ليس لي متقدم في طلب الحاجة...

و قوله: لم أجد لشفرة محزّا، يعني: موضع حز، أي: يمضي فيه حزّه، و هو القطع...». ينظر: فصل المقال، لأبي عبيد القاسم بن سلام. ت: إحسان عباس و عبد المجيد عابدين: 55-56، دار الأمانة و مؤسسة الرسالة - بيروت، ط3، 1403هـ-1983م.
¹ البيان و التبيين: 107/1.

² البلاغة تطور و تاريخ، لشوقي ضيف: 57، دار المعارف بمصر، ط7، 1987م.

³ تاريخ العلامة ابن خلدون، لعبد الرحمان بن خلدون، 1070/2، دار الكتاب اللبناني - بيروت، د.ط، 1981م، و ينظر: مقال "أدب ابن خلدون و منهج البحث الأدبي الحديث"، لأحمد علي الزبيدي: 240. مجلة أعمال الملتقى الدولي الثاني عن ابن خلدون، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1-4 يوليو، عام 1986م.

⁴ الكامل في اللغة و الأدب، لأبي العباس المبرّد. ت: زكي المبارك و أحمد محمد شاكر: 1289/3، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بالقاهرة، ط1، 1355هـ-1936م/1356هـ-1937م.

⁵ ينظر: نفسه: 28/1.

⁶ **العيّ**: هو خلاف البيان، و قد عيّي في منطقته و عيّي أيضا، فهو عيّي على "فعل"، و عيّي أيضا على "فعل". و في المثال: "أعيّا من بآقل"، ويقال أيضا: عيّي بأمره و عيّي إذا لم يهتد لوجهه، و تقول في الجمع: عيّيوا مخففا، ينظر: الصحاح: باب الياء فصل العين، (2442/6)، و بجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني. ت: نعيم حسين زرزور: 50/2، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.

⁷ ينظر: **الكامل في اللغة و الأدب**: 43/1.

و الإطناب ؛ فتحدث عن الاختصار المفهم¹، والإطناب المفخم²، و عمّا ساءت ألفاظه معانيه³.

و من المؤلفات التي جاءت بعض فصولها متضمنة لعدد من الإشارات البلاغية ، كتاب "الصاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها" لصاحبه أحمد بن فارس (ت369هـ)، الذي تنوعت موضوعاته؛ فاشتمل على مباحث في النحو، و الصّرف، و الصّوت، و البلاغة. و طبيعيّ أن يكون كذلك؛ لأنه يبحث في أسرار العريية و طرائق العرب في كلامها.

و إشارات ابن فارس البلاغية كثيرة و متنوعة، فمنها ما يمسّ جانب البيان، و منها ما يتصل بعلم المعاني.

أمّا الأولى ، فمثالها، لا على سبيل الحصر، تعريف واضع "الصاحبي" الاستعارة قائلاً : «و من سنن العرب الاستعارة، و هو أن يضعوا الكلمة للشيء مستعارة من موضع آخر، فيقولون : "انشقت عصاهم"، إذا تفرّقوا. و ذلك يكون للعصا و لا يكون للقوم، و يقولون : "كشفت عن ساقها الحروب"، و في كتاب الله، جلّ ثناؤه: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنفِرَةٌ﴾⁴...، و تقول العرب : "ران به النعاس"، أي غلب عليه»⁵.

¹ و المقصود بالاختصار المفهم، ما كان فيه التعبير بأقل ما يمكن من الألفاظ، و يكون مع جزالة في اللفظ؛ إذ يكون موصلًا للمعنى الذي أرادته المتكلم، و مفهما للغرض الذي رمى إليه. ينظر : الحيوان : 7/6-9 ، و الكامل : 27/1، و تاريخ النقد العربي من القرن الخامس إلى العاشر الهجري، لمحمد زغلول سلام: 179، دار المعارف بمصر، د.ط، د.ت، و جواهر البلاغة في المعاني و البيان و البديع، لأحمد الهاشمي. ت : يوسف الصميلي : 195-200، المكتبة العصرية - بيروت، د.ط، د.ط، 1424هـ-2003م.

² أمّا الإطناب المفخم، فهو التعبير بأكثر ما يمكن من الألفاظ، و يكون مع جزالة في اللفظ و وضوح في المعنى. ينظر :الكامل : 27/1، و جواهر البلاغة : 201-206، و ما بعدها .

³ ينظر الكامل : 42/1، و تاريخ النقد العربي من القرن الخامس إلى العاشر الهجري: 347.

⁴ المدثر :50.

⁵ الصاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس. ت: أحمد حسن بسج : 154-155، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1418هـ-1997م.

و أما الثانية ، فذات نصيب أيضا في كتاب ابن فارس الذي تحدّث عن "الحذف والاختصار" في كلام العرب، و مثل له بقولهم : " و لله أفعلُ ذاك"، يريد : "لا أفعل"¹. كما ذكر الزيادة، فقال : «قال بعض أهل العلم : إن العرب تزيد في كلامها أسماء و أفعالا. أما الأسماء فالاسم، و الوجه، و المثل . قالوا : فالاسم في قولنا : "بسم الله"، إنما أردنا : "بالله"، لكنّه أشبه القسم زيد فيه الاسم . و أمّا الوجه، فقول القائل : "وجهي إليك"، و في كتاب الله، جلّ ثناؤه،: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾²... و أمّا المثل ففي قوله، جلّ ثناؤه : ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾³. و يقول قائلهم : مثلي لا يخضع لمثلك ، أي : أنا لا أخضع لك»⁴.

و عموما فالمؤلفات اللغوية، و الأدبية، و النقدية التي بُثت في ثناياها مثل هذه اللمحات البلاغية المتنوعة كثيرة في العربية.

2- أهمية ربط النحو بالبلاغة :

و بعد هذا العرض الموجز لهذه الإشارات البلاغية في أربعة من أمّهات الكتب في العربية، لا شكّ أنه يلاحظ أنّ طريقة التأليف في القرون الهجرية الأربعة الأولى، كانت مختلطة الجوانب، متنوعة المضامين؛ لاعتماد أصحابها في تصنيفها على دائرة معرفية واسعة تشمل علوما شتى. و لعلّ هذا الأمر يرجع إلى أسباب، أهمّها :

أولا: الإرتباط الوثيق، بل و التلاحم الحميم بين كثير من علوم اللغة العربية، و خدمة كلّ منها للآخر، كارتكاز علم البلاغة، في كثير من فصوله، على قواعد النّحو و أصوله في تحليله للنصوص، واستنباطه للأحكام، كما أنّ النحو بدوره يعتمد ، بشكل كبير، في دراساته و تطبيقاته على معطيات علوم لغوية أخرى، خاصة منها الصوت و الصّرف، فمادته التي يدرسها مثلا، «إنّما تتألّف من عناصر صوتية و أخرى صرفية، و هذا يعني

¹ ينظر : الصاحي:156.

² الرحمن :7 .2

³ البقرة : 23.

⁴ الصاحي: 157.

من الناحية المنهجية ربط النحو ربطاً وثيقاً بعلم الأصوات و الصّرف»¹. بل إن من الدارسين من يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يرون مثلاً، «أنّ الصرف لا يعدو أن يكون جزءاً من النحو بمعناه الواسع، أو خطوة ممهّدة له، و هما يكونان كلاً متكاملًا»².

ثانياً : اتّساع ثقافة أغلب علماء العربية الأوائل، ما أتاح لهم إمكانية الإحاطة، بل وإتقان ضروب مختلفة من العلوم، فالنحاة مثلاً، كان منهم «من يتقن إلى جانب العربية، علوم القرآن، و الفقه، و كان منهم من يتقن علم الكلام و المنطق، و كان منهم من غلبت عليه العربية وحدها»³.

ثالثاً : و لعلّه يكون من أهمّ أسباب هذا الاختلاط في الدرس اللغوي، و هو عدم استقلالية علوم اللغة بعضها عن بعض؛ ممّا يعني صعوبة تبيين معالم كلّ منها على حدة. هذا إضافة إلى أنّ مناهج البحث اللغوي عند العرب لم تكن قد اتّضحت بعدُ معالمها، ولا تجلّلت لدى الدارسين وسائلها.

و ممّا يكون حسناً بنا أن نشير إليه هاهنا، هو أنّ الدافع إلى هذه الدراسات اللغوية والنحوية التي حمل لواءها رجال العربية في تلك الفترة المتقدّمة من عمر البحث اللغوي، لتناول اللغة العربية بالبحث و الدراسة في مستوياتها المختلفة، إنّما كان خدمة النصّ القرآني، قصد الوقوف على أحكامه و معانيه، و حتى يقرأه الأعاجم قراءة صحيحة، و كذا من أجل حماية العربية ممّا لحق بها من لحن صوتي، و صرفي، و نحويّ شاع خاصة بعد الفتح الإسلامي لكثرة الموالي في البيئة العربية.⁴

و إذا كان هذا اللحن الذي دبّ إلى لغة العرب ديبياً، قد شمل نحوها، و صرفها و صوتها، فما من شكّ أنّ اللحن الذي سرى إليها من جانبها النحوي، هو الذي كان أكثر

¹ علم اللغة العام، لكمال محمد بشر: 187، دار المعارف بمصر، د.ط، 1980م.

² نفسه: 187.

³ السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، لعبد المنعم فائز: 14، دار الفكر - دمشق، ط1، 1983م.

⁴ ينظر : تاريخ العلامة ابن خلدون، لعبد الرحمان بن خلدون : 1059/2، و ضحى الإسلام، لأحمد أمين: 250-251، دار الكتاب العربي - بيروت، ط10، د.ت، والأصول لتمام حسان: 22-23، دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، ط1، 1401هـ، 1981م بمقال: "العلة النحوية في كتاب سيبويه"، لمصطفى جطل و أمان الدين ححات: 11، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة الآداب و العلوم الإنسانية، العدد 23، عام 1992م.

تهديدا لسلامتها، و إفسادا لصفائها و نقائها؛ لأنها لغة إعرابية بالدرجة الأولى¹. و لهذا السبب، حمل عدد من اللغويين و النحاة على عاتقهم عبء القيام بشأن هذه اللغة، رفعا لقواعدها و ضبطا لأصولها و أحكامها. فكان أن بدأ العمل النحوي باكرا بدءا بأبي الأسود الدؤلي (ت69هـ) و عبد الله بن اسحاق الحضرمي (ت117هـ)، و أبي عمرو بن العلاء (ت154هـ)، و الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، و يونس بن حبيب النحوي (ت182هـ)، و صولا إلى سيويه، صاحب كتابه الأول في النحو، و انتهاء بالمتأخرين من النحاة الذين أتموا بناء علم النحو بإحكام أبوابه و فصوله إحكاما دقيقا، و ضبط قوانينه و حدوده، حتى شبّ و اكتمل، و أضحي بحثا لغويا قائما برأسه.

و لكننا نتساءل، بالنظر إلى حالة الضبط و التقنين التي آل إليها نحونا العربي و انتهت، قائلين: هل النحو العربي علم مضبوط أو غير مضبوط؟ و بتعبير آخر، أهو صناعة أم معرفة؟ و سيكون جديرا بنا قبل الإجابة عن هذا التساؤل، أن نوضح بإيجاز معالم و حدود العلم المضبوط تمييزا لها عن تلك التي يتسم بها غير المضبوط.

فمعروف، أن النحاة يفرّقون بين العلم المضبوط و غير المضبوط. فقد ذهب بعضهم إلى تعريف الصناعة بأنها ذلك العلم الحاصل بالتمرّن، أو أنّها ملكة يحصل عليها صاحبها بالتمرّن و التدريب². و من هاهنا، «فالصناعة مثل الكتابة، مصدر يتعلق بكيفية العمل، و يحصل بمزاولته. و الصناعة عمل، و تحسين، و إحسان، و اختيار، و حسن قيام، و تربية،

¹ و ذلك لأن اللغة العربية تعتمد أساسا على إبانة حركات أواخر كلماتها من رفع، و نصب، و جرّ، و جزم. لذا كان الإعراب هو طريق الإيضاح، و رفع اللبس، لأنه كما عرفه أبو الفتح بن جني (ت392هـ) أنه «الإبانة عن المعاني بالألفاظ». فإذا قيل مثلا: أكرم سعيداً أباه، و شكر سعيداً أبوه، علم السامع برفع أحدهما و نصب الآخر، لأن تمييز الفاعل من المفعول لا يتحقق إلا بالعلامة الإعرابية المرسومة على آخر الكلمة.

أما في حال اعتلال الاسم في الجملة الواحدة، نحو: "ضرب يحيى بشرى" حيث لا يوجد إعراب فاصل بينهما، فواجب هنا تقديم الفاعل و تأخير المفعول عنه، إلا إن وجدت دلالة أخرى من قبل المعنى؛ فيجوز حينها التصرف في رتبة العوامل و المعمولات تقدما و تأخيرا. و لعل قصة أبي الأسود الدؤلي مع نشأة النحو العربي، بشأن لحن ابنته ذات ليلة مقمرة، إذ أرادت تعجبا فقالت: "ما أجمل السماء"، بكسر "السماء"، و خطأ ذلك الإعرابي إذ قرأ قوله تعالى في الآية الثالثة من سورة التوبة: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ بكسر "لام" رسوله، من المظاهر الدالة على إعرابية العربية. ينظر الخصائص، لأبي الفتح بن جني. ت: محمد علي النجار: 35/1، المكتبة العلمية - بيروت، د.ط، 1371هـ - 1952م، و طبقات النحويين و اللغويين: 21-26.

² ينظر: تاريخ ابن خلدون: 2/1112-1121، و الأصول: 13.

وتخريج.. وهذه المعاني اللغوية هي نفسها ما توحيه مدلولات المعنى الاصطلاحي لصناعة الكتابة¹. وقد قابل النحاة الصناعة، في مفهومها، بالمعرفة، إذ يرون أنها علم يحصل بمجرد التحصيل دون اشتراط التمرن².

و العلم المضبوط عندهم يتسم بأربعة خصائص هي : الموضوعية، و الشمول، و التماسك، و الاقتصاد.

أما الموضوعية، فوجه اتسام علم النحو بها، فيكمن في المنهج العلمي الدقيق الذي اتخذته النحاة لأنفسهم في بناء أسس علم النحو بحصرهم السماع في قبائل محدودة، باعتبارها الأفصح لسانا، و الأسهل لفظا، و الأبعد عن مخالطة غيرهم من العجم. و هذه القبائل هي : قريش، و قيس، و تميم، و أسد، إضافة إلى قبائل أخرى لم يؤخذ منها إلا القليل³، فاستقرؤوا هذا الذي سمعوه، مستغنين به عما لم يصل إليهم، فكان هذا العمل منهم استقراء ناقصا؛ إذ عرف أحدهم القياس بقوله إنه «علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»⁴. و أما ضبط نتائج النحو، فممكن بالنظر إلى ردّ النحاة قواعدهم إلى كلام العرب، و احتجاجهم لكل قاعدة بشاهدها المناسب، لمعرفة صحيح القول من فاسده من الناحية النحوية⁵.

كذلك يتسم النحو بشموله، لأمرين اثنين، أولهما : مبدأ الحتمية الذي يعدّ أداة النحوي في حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، و ثانيهما : تجريد الثوابت⁶. كما أن التماسك من صفات النحو، لقيامه على انسجام علاقاته العضوية (علاقة العوامل و المعمولات داخل الجملة، كجر الاسم بحرف الجر، و رفع المبتدأ بالابتداء...) و عدم

¹ صناعة الكتابة، لأسعد أحمد علي و فكتور الكك : 8/2، دار السؤال - دمشق، 4، 1401هـ - 1981م. و **الصناعة** في اللغة : هي العلم الحاصل بمزاولة العمل، كالخياطة، و الحياكة، و هي العلم المتعلق بكيفية العمل كالمنطق. و قيل : الصناعة بالفتح تستعمل في المحسوسات، و الصناعة بالكسر تستعمل في المعاني. و يقال: رحل صنيع الدين: حاذق. ينظر : الصحاح : باب العين فصل الصاد (3/1245-1246)، و صناعة الكتابة : 07/2.

² ينظر : الأصول : 13.

³ ينظر : الصاحي : 28-29، و الأصول : 63، و محاضرات في فقه اللغة، للزبير درّافي : 42-43، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 2، 1994م.

⁴ الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي. ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي: 59، دار الكتب العلمية - بيروت، 1، 1418هـ - 1998م.

⁵ ينظر : الأصول : 63-64.

⁶ ينظر : نفسه : 64-65.

تناقضها. و أيضا للتقسيم الذي عرفته أبواب النحو و فصوله، كتحديد : الاسم،
و الفعل، والحرف، و الماضي، و المضارع... و هو ما يعرف بالتصنيف.

هذا كله ، إضافة إلى "الاقتصاد" رابع سمات النحو، المتمثل أساسا في الاستغناء بالكلام
عن أصناف النص المدروس، كأن يكون جملة لإعراب كلماتها، عن الكلام عن المفردات.
وفي "التقعيد" ، إذ إن ذكر القاعدة لحالة معينة، تغني عن الكلام عن حالات أخرى مشابهة
لها، و هو دون شك، من مظاهر الاقتصاد.¹

و لعلنا بعد هذه النظرة المختصرة لسمات علم النحو، مقابلة لها بتلك التي يتسم بها
العلم المضبوط، يمكن عدّ علم النحو علما مضبوطا، أو صناعة علمية. و هو المعنى الذي
يذهب إليه السيوطي (ت911هـ) إذ يقول في هذا الصدد : «النحو صناعة علمية يعرف
بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصحّ و يفسد في التأليف، ليعرف الصحيح من
الفاسد»². ويؤكد هذا ما صرح به ابن جني (ت392هـ) في تعريفه علم النحو؛ إذ يرى أنه
«انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب و غيره، كالتشبيه، و الجمع و التحقير،
والتكسير، و الإضافة، و غير ذلك؛ ليلحق مَنْ ليس مِنْ أهل اللغة العربية بأهلها في
الفصاحة»³.

و إذا كان النحو في ضوء ما سبق، صناعة علمية يعرف بوساطتها أحوال
كلام العرب، لتمييز صحيحه من فاسده، فإن البلاغة أيضا قد تكون صناعة
في بعض أبوابها، كصناعة النحو تماما، و خاصة منها بلاغة أبي يعقوب
السكاكي (ت626هـ)، والذين جاؤوا بعده، بخلاف بلاغة الجاحظ⁴،

¹ ينظر :الأصول: 65-66.

² الاقتراح في علوم أصول النحو : 59.

³ الخصائص : 34/1.

⁴ فإذا كانت البلاغة حسب ما قيل : إنها على تحسين اللفظ، و تجميل الصورة، فقد كان حظ الجاحظ من هذا جزيلًا، لذا حسنت بلاغته في كل
عين، لبراعته في تحيّر جيد الألفاظ، و تجافيه عن استخدام الثقل في ميزانه. فمعرفة أبي عثمان بوقع الكلمة في نفس القارئ، و تمييز الدقيق بين حي
الألفاظ و ميتها، و سهلها و صعبها سبب أول في تفوق بلاغته.

و عليه نقول : إن سرّ بلاغة الجاحظ هو سيره مع الطبع، و عدم تكلفه السجع و الصنعة اللفظية عموما، إلا ما جاء عفوا في بعض الأحيان. ينظر:
الحيوان : 3/1 و 131/3-132، و أمراء البيان، لمحمد علي كرد : 2/340-341 و 374. مطبعة لجنة التأليف و الترجمة - النشر - القاهرة ،
ط2، 1367هـ-1948م، و النقد و البلاغة، لشكري عياد : 18-24، دار المعرفة للطباعة و النشر، سوسة-تونس، د.ط، د.ت.

و عبد الله بن المعتز¹ (ت291هـ) و الإمام عبد القاهر الجرجاني؛ فقد كانت أدخل في الذوق، وأبعد عن الصناعة . و ذلك كما يبدو في قول أحد الدارسين : «إن تحليل الجرجاني لأمثلة القرآن الكريم و الشعر تحليلاً يجتمع فيه العقل والذوق، و يستعين فيه بالحسّ و العلم. بل إن الجرجاني يرى أن الذوق شرط لإدراك ما يريد من جوانب البلاغة. ومن لم يؤت الذوق، فلن ينكشف عن بصره حجاب التفاضل بين جيد الكلام و رديئه، ولن يدرك أسرار الجمال في نظم الكلام»².

و مع ذلك فإن علم النحو ظلّ مرافقاً للبلاغة حتى في مرحلة الذوق هذه. فعبد القاهر يصرّح بهذه العلاقة بين هذين العلمين، و يعتبر أنّ «صلب البلاغة هو النحو، و تفرض النظرة المنطقية سلطانها كذلك على منهج البلاغة، ما دام النظام اللغوي نحواً. و مدار هذه اللغة قائم على النظم³، و على الفروق التي من شأنها أن تكون فيه، و المزية ترجع دائماً إلى النظم و توحي معاني النحو فيه، لأنّ النظم مراعاة ما يقتضيه النحو»⁴. و لعلّ هذا الالتقاء الذي تمّ بين النحو و الصرف من جهة، و البلاغة العربية من جهة أخرى عند الجرجاني إنّما كان نتاجاً لرؤية هذا العالم اللغوية القائمة على أنّ «فهم العربية بنحوها، و صرفها، و بلاغتها واجب ديني لمعرفة الإعجاز في أساليب القرآن و معانيه، فكان له في كتابه "دلائل الإعجاز" في علم المعاني" نظرية لغوية شاملة تدلّ على فهم عميق و صحيح للغة العربية من حيث بنيتها

¹ هو أبو العباس بن عبد الله بن عبد المعتز بن هارون الرشيد بن المهدي بن محمد بن علي بن عبد المطلب الهاشمي. ولد على أكثر الروايات عام 247هـ. أشهر ما ألف : كتاب البديع. توفي سنة 291هـ. ينظر : وفيات الأعيان، لشمس الدين بن خلكان. ت : إحسان عباس: 76/3، دار صادر - بيروت، د.ط، د.ت، و شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن عماد الحنبلي : 222/2، لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة - بيروت، د.ط، د.ت، و الفهرست لأبي الفرج النديم. ت: رضا تجرد : 513. حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، د.ط، د.ت.

² الموجز في تاريخ البلاغة العربية، لمازن المبارك : 95، دار الفكر - دمشق، ط2، 1400هـ-1979م.

³ و **النظم** لغة : من نظمت اللؤلؤ، أي: جمعته في السلك، و التنظيم مثله. و منه نظمت الشعر و نظمته، و النظام : الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ. ينظر : الصحاح : باب الميم. فصل النون، (2041/5).

أما نظرية النظم المعروفة عند الجرجاني، فهي التي بناها رحمه الله - على أساس «الاهتمام بعنصري اللغة الأساسيين (اللفظ و المعنى)، و أكد أنّ الفصاحة و البلاغة لا تكون إلا بعد النظم و تركيب الكلام الذي منه ما يأتلف، و منه لا يأتلف و الذي ينبغي أن يتم تأليفه و تركيب الكلام فيه حسب ما يقتضيه العقل، و أنّ ارتباط الكلمات ببعض يتم وفق قوانين النحو و مقتضياته». خصائص العربية و الإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، لأحمد شامية: 127، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر.

⁴ التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، لصالح بليعد : 43، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، د.ط، 1415هـ-1994م.

الخاصة و أساليها. و كان الهدف من ذلك كما يبدو من عنوان الكتاب، معرفة وجوه الإعجاز في معاني القرآن الكريم و أساليه»¹.

و موضوع ارتباط النحو بالبلاغة العربية عند الجرجاني يتضح بجلاء من خلال تتبع آرائه المختلفة في مؤلفه هذا. ففي هذا الصدد يقول الإمام عبد القاهر: «فلمست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً و خطؤه إن كان خطأً إلى النظم، و يدخل تحت هذا الاسم، إلا و هو من معاني النحو قد أصيب به موضعه و وضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، و استعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية و فضل فيه، إلا و أنت تجد مرجع تلك الصحة، و ذلك الفساد، و تلك المزية، و ذلك الفضل إلى معاني النحو و أحكامه، و وجدته يدخل في أصل من أصوله، و يتصل بباب من أبوابه»². و من هذا القول لصاحب الدلائل، تظهر معالم رؤيته اللغوية الثاقبة بخصوص المنهج الذي رسمه في بناء و معالجة أي نص أدبي، المعتمد على ثنائية النظرة التكاملية إلى عناصر هذا النص المدروس؛ فالجرجاني «بوصفه نحويًا كانت تشغله العلاقة بين القواعد التي يعنى بها النحويون لضمان سلامة العبارة، و حسن السبك الذي يلهج به النقاد لضمان حسن موقعها من النفس. و من هذا المزيج كله تكونت فلسفته البلاغية»³. هذه الفلسفة التي لا يخفى على ذي نظر، من خلال تصفح أجزاء "دلائل الإعجاز"، أن عبد القاهر يفخر، بل و يطرب بتوصله إلى نسج خيوط علاقتها المترابطة و الوطيدة، حتى إننا نجده ينظم قصيدة كاملة للردّ على خصومه من دعاة الإسراف في السجع، و الاهتمام باللفظ دون المعنى من ناحية، و لإيضاح أهم أسس ابتكاره اللغوي في النظم من ناحية أخرى، و القائمة على مراعاة قواعد النحو، و توحي معانيه؛ إذ يقول:⁴

إِنِّي أَقُولُ مَقَالًا لَسْتُ أَخْفِيهِ .: وَ لَسْتُ أَرْهَبُ خَصْمًا إِنْ بَدَأَ فِيهِ

¹ خصائص العربية و الإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية : 126.

² دلائل الإعجاز: 82-83. و ينظر: نفسه : 391-393 و 525-526.

³ النقد و البلاغة : 51-52.

⁴ دلائل الإعجاز : 9-10.

مَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى إِثْبَاتِ مُعْجَزَةٍ :. فِي النَّظْمِ إِلَّا بِمَا أَصْبَحَتْ أُبْدِيهِ¹

فَمَا لِنَظْمِ كَلَامٍ أَنْتَ نَاظِمُهُ :. مَعْنَى، سِوَى حُكْمِ إِعْرَابٍ تُزَجِّيهِ²

إلى أن يقول مؤكدا مذهبه في مسألة نظم الكلام، في البيت الخامس عشر :

وَ قَدْ عَلِمْنَا بِأَنَّ النَّظْمَ لَيْسَ سِوَى :. حُكْمٍ مِنَ النَّحْوِ نَمْضِي فِي تَوْخِيهِ

فالنحو في رأي الجرجاني، حسب ما سبق، هو مناط الصحة والفساد. و أما النظم، فالجرجاني بعده مُرْسِي قواعده، و مُحدِّد متطلباته، فهو قد «جعل منه نظرية علمية تبحث في نشأة اللغة، ووظيفتها الأساسية كوسيلة اتصال بين ارتباط معاني النحو بالسياق والدلالات العقلية؛ فالنظم ما هو إلا توخي معاني النحو، و ترتيب الكلم وفق قواعد تراعي الصواب النحوي و المعنوي. و من هنا فإن نظرتة شاملة و أنه لا فصل بين النحو و البلاغة، كما تعنى هذه النظرية بصحة العبارة، و بعرض الأفكار عرضا ملائما للمخاطبين»³. و لعل افتتاح الجرجاني كتابه "دلائل الإعجاز" بقوله : «معلوم أن ليس النظم سوى تعلق الكلم بعضها ببعض، و جعل بعضها بسبب من بعض. و الكلم ثلاث : اسم و فعل، و حرف. و للتعلق فيما بينها طرق معلومة»⁴، مما يبرز بجلاء تام ارتكاز نظريته اللغوية في النظم على أسس علم النحو و أصوله.

و للإشارة، يرى أحد الدارسين المحدثين أن أسس نظرية النظم أربعة، هي : «الأساس الأول: معاني النحو، و دلالة هذا المصطلح عنده. و يعدّ من أهم أسس منهجه و أخطرهما، و أغمضها في أذهان معاصريه و من تلاهم من المحدثين على السواء.

الأساس الثاني : بيان أن النحو يتكون من أشكال تحدد المعاني الخاصة بالبنية.

¹ الظاهر من هذا البيت أن عبد القاهر الجرجاني، يقرر صراحة أنه المبتكر لهذه النظرية الخاصة بالنظم.

² **تَزَجِّيهِ** : من زَجَّى يزجّي، يقال : زَجَّيت الشيء، إذا دفعته برفق. و يقال أيضا : الريح تزجي السحاب، و البقرة تزجي ولدها، أي تسوقه. ينظر: الصحاح: باب الألفه فصل الزاي، (2367/6).

³ الغرايب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني : 13. و ينظر: مغاني المعاني، لزيد الدين الرازي. ت: محمد زغلول سلام: 25-26، منشأة المعارف بالإسكندرية - مصر، د.ط، د.ت، و الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني - نظرية الإمام الجرجاني اللغوية و موقعها في علم اللغة العام الحديث - لجعفر ذك الباب : 33-40، دار الجليل (مطبعة الجليل) - دمشق - 1400هـ - 1980م، و علم الدلالة العربي - النظرية و التطبيق - لفايز الداية : 188، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، د.ط، د.ت.

⁴ دلائل الإعجاز : 4.

الأساس الثالث : إمكانيات التأليف بطرق التعليق، ومكونات الجملة و العبارة و طرق ربطها.

الأساس الرابع :اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض، أي ملاحظة ما يجب أن يكون عليه الترتيب بين الكلمات و الذي يتم بمراعاة جوانب ثلاثة، و هي وفقا للمفهوم الحديث: الاختيار، و الموقعية، و المطابقة.

و يأتي الإعراب نتيجة و تابعا لها على رأي عبد القاهر»¹.

و من هذا الذي مضى ذكره ، تتوضح بيسر، معالم هذه الصلة الحميمة بين علمي البلاغة و النحو اللذين يستند كل منهما إلى صاحبه، و يفيد منه. و لأحد الدارسين المحدثين تمثيل جميل في هذا المعنى، إذ يعبر عنه قائلا : «إنما مثل النحو و البلاغة في اللغة، كمثل العقل و الحواس في اكتمال الهيئة الإنسانية. فالعقل (أو النحو) إذا كان مجردا من الحواس الخمس (أو البلاغة) فهو مبهم الدلالة، قاصر لا محالة عن البيان و الإفادة، كما أن الحواس الخمس (أو البلاغة) بدون عقل (أو نحو) تستند إليه، و تصدر عنه، و تحتكم إليه كالإنسان الذي سلمت حواسه، و اضطرب عقله؛ فصحّ فيه وصف (العيي) الذي يمثل به الجاحظ مرار للتقصير في البلاغة و الإفصاح»².

و إذا كان هذا عن ملامح الدراسة اللغوية، و البلاغية خصوصا، عند الجرجاني من خلال قراءة نقدية لبعض آرائه المبتوثة في "دلائل إعجازه" من قبل الدارسين و النقاد، فإننا نستدرك هاهنا قائلين : إنه إذا كان قد ثبت أن الجرجاني هو واحد من علماء العربية القلائل الذين دعوا إلى تأكيد أهمية ربط النحو بالبلاغة ، في ضوء ما أبدعه فكره السديد بشأن نظريته في النظم، التي تبلورت عنده فكرتها، و أینعت على يديه ثمرتها، فلعلّه يكون حريّا بنا أن نذكر و نشير في هذا الموضوع، إلى أن الاهتمام بضرورة ربط و شائج هذين العلمين، إنما قد بدأت ملامحه في الظهور قبل عصر الجرجاني بأكثر من ثلاثة قرون على الأقل؛ لأنه ليس

¹ عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المقتن في العربية و نحوها، للبدر اوي زهران : 175، دار المعارف بمصر ، ط2، 1981م • و لمزيد بسط في هذه المسألة، ينظر : نفسه : 176-203.

² "استعمال اللغة العربية إبان حرب التحرير الجزائرية"، (رسالة ماجستير لصاحبها عيسى بن العربي بن سديرة، معهد اللغة و الأدب العربي، جامعة الجزائر ، 1988م): 28.

من المنصف أن نغفل أو ننكر هاهنا جهود سيويه البلاغية في كتابه، و الواردة بشكل عام في جملة من الإشارات المتصلة بعلم البلاغة، و التي يظهر من خلال تتبع ثلثة منها و محاولة تفهمها و تحليلها، أن سيويه، باعتباره واحدا من علماء النحو خصوصا، كان بلا شك من الدعاة السباقين، و إن لم يكن ذلك بشكل صريح مباشر كالجرجاني، إلى العناية بأهمية وصل أو اصر علمي النحو و البلاغة بفضل رؤيته الشاملة، و واسعة الأفق إلى نحونا العربي القائمة على أمرين اثنين :

أولهما : مراعاة السلامة النحوية و المعنوية للعبارة تقيدا بقواعد اللغة النحوية و الصرفية من جهة. و ثانيهما : الاهتمام بجودة الصياغة التي إنما تتأتى برصد هذه القواعد النحوية و الصرفية، و كيفية تشكلها حسب السياق، و مقتضى الحال في صورته المتغيرة باستمرار من جهة أخرى في منهج لغوي شامل و متكامل؛ من أجل هدف سام، هو : حصول الإفادة، و تحقق البلاغة.¹

و نظرة سيويه إلى التركيب اللغوي للجملة العربية، يتضح من بداية كتابه؛ إذ يقول عن المسند و المسند إليه مثلا إنهما : «ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ و المبني عليه. و هو قولك : عبدُ الله أخوك، و هذا أخوك. و مثل ذلك : يذهب عبدُ الله، فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء».² و هو هنا يشير إلى علاقة العوامل بالمعمولات، و حاجة بعضها إلى بعض في تمام الكلام معنى و إعرابا. ليؤكد بعد هذا الباب أن «القواعد النحوية الساكنة لا تكفي وحدها لتفهم نشاط الكلام الذي تكتنفه مقتضيات السياق، و الأحوال، و المقامات المتغيرة»³، و ذلك في قوله من "باب ما يكون في اللفظ من الأعراض" : «اعلم أنهم ممّا يحدفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، و يحدفون و يعوضون، و يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا».⁴

¹ ينظر: رسالة الماجستير الموسومة بـ : "استعمال اللغة العربية إبان حرب التحرير الجزائرية" : 30.

² الكتاب : 23/1.

³ رسالة الماجستير الموسومة بـ : "استعمال اللغة العربية إبان حرب التحرير الجزائرية" : 30.

⁴ الكتاب : 25-24/1.

و لعله يكون واضحا من هذا الكلام، أن سيويه إنما «يقرر أن للكلام مستوى ساكنا (هو أصل الكلام)، و مستوى متغيرا هو منطوقاته»¹.

و للأمانة العلمية، و إنصافا لصاحب الكتاب، نضيف قائلين : إن لفكرة النظم التي أرسى قواعدها شيخ البلاغة العربية عبد القاهر الجرجاني، مهادا و جذورا متأصلة في كتاب سيويه، وهو ما يستخلص من موقفه إزاء الإعراب و التصريف و علاقتهما بالمعنى، ونظرته إلى مسألة تأليف الجملة القائمة على وضع كل جزء من أجزائها في موضعه تبعا لسنن العرب في كلامها². هذا من ناحية، و من ناحية أخرى فأثر سيويه الفكري بين في ملامح نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني؛ إذ إن كتاب "دلائل الإعجاز" حافل بكثير من آراء سيويه المأخوذة من الكتاب في مسائل عديدة، نذكر منها : التقديم للعناية و الاهتمام، وموقف عبد القاهر منه³، و اعتماد الجرجاني على ما قرره سيويه في إفادة التقديم للتبنيه والتأكيد⁴، و علة تقديم المسؤول عنه تلو أداة الاستفهام⁵، و اعتماده على بعض أمثلة الكتاب وتفسيراته في الحذف⁶، و غيرها من الإشارات التي يتضح من خلالها تأثر صاحب "الدلائل" بسيويه تأثرا واضحا؛ مما يؤكد أن سيويه، بفضل فقهه لأساليب العربية و حسه اللغوي المرهف، كان له فضل السبق في التمهيد لظهور البذور الأولى لنظرية النظم اللغوية⁷.

و سيويه بلفتاته البلاغية هذه، إنما يؤكد أمرا هاما، هو «أن ثمة علاقة تكاملية تربط بين مختلف علوم العربية، و لا سيما تلك التي تصل ما بين النحو و البلاغة، التي تمثلت علاقتهما في اعتماد الأخير على معطيات الأول و مقولاته، كراعية الأصل، و مقولتي الرتبة و التقدير، و غيرها، كما اعتمدت البلاغة على ما قدمه النحو و اللغة من علاقة

¹ رسالة الماجستير الموسومة بـ : "استعمال اللغة العربية إبان حرب التحرير الجزائرية" : 31. و ينظر الموجز في تاريخ البلاغة العربية : 50-51.

² ينظر : الأصول البلاغية في كتاب سيويه و أثرها في البحث البلاغي، لأسعد أحمد محمد : 213-242، مكتبة الآداب- القاهرة، د.ط، د.ت.

³ ينظر : الكتاب : 34/1 و 81، و دلائل الإعجاز : 107-108، وسيتم شرح ذلك في موضعه لاحقا إن شاء الله تعالى .

⁴ ينظر : الكتاب : 138/2، و دلائل الإعجاز : 128-135.

⁵ ينظر : الكتاب : 108-101/1 و 172-169/3، و دلائل الإعجاز : 111-123.

⁶ ينظر : الكتاب : 144-141/1 و 280-290، و دلائل الإعجاز : 146، و ما بعدها.

⁷ ينظر : الأصول البلاغية في كتاب سيويه و أثرها في البحث البلاغي : 275 و 300، و فلسفة البلاغة بين التقنية و التطور، لرجاء عيد : 18،

منشأة المعارف بالإسكندرية - مصر ، د.ط، د.ت.

تربط بين **تغيير المباني**، و ما يستتبعه من تغير في المعاني، و ما كفلته حركات الإعراب من الإبانة عن تلك المعاني وظيفية كانت أم دلالية. و ما أتاحتها تلك العلامات للمفردات من حرية الحركة داخل تراكيبها؛ إذ جعلتها قابلة للتقديم و التأخير، و الحذف أو الإضمار، و غير ذلك حسب ما تقتضيه أغراض التكلم، و طبيعة المتلقي. بمعونة القرائن الحالية و المقالية¹. و إذا كانت المعاني البلاغية تنجم عن التغيرات الواقعة في سياقات التقديم و التأخير، و الحذف و الذكر، و الفصل و الوصل، و غيرها. فالحاجة واضحة إلى النحو في التعبير، لأنه يؤثر في البلاغة، و ذو صلة وثيقة بها²؛ و لهذا السبب «فأيّ فصل بين البلاغة و النحو إنما هو فصل مؤقت، تفرضه ضرورة البحث أو مناهج التعليم؛ لأنّ التركيبات المورفولوجية عادة تحكمها ترتيبات نظامية، و النحو بالمعنى الواسع، يشمل الصرف الذي يعدّ خطوة ممهّدة له، و هما يكونان كلاً متكاملًا»³.

و بناء عليه، يمكن القول: إنّ النحو عند سيبويه و الجرجاني، ليس قواعد شكلية بحتة، و ليس مجرد تقدير إعراب، و لا هو بذلك العلم الذي يبحث في أواخر الكلمات بقصد إعرابها و إبانة صحّة الكلام أو خطئه فحسب، «و إنما هو العلم الذي يكشف لنا عن المعاني التي هي ألوان نفسية، نستطيع إدراكها من وجوه استعمال الكلام، و من الفروق التي تبدو بين استعمال و آخر، و من خلال ارتباط بعضها ببعض، بحيث تجتمع لتشكّل معاً نسيجاً حياً من المشاعر الإنسانية، و الصّور الذهنية، و الأحاسيس الوجدانية»⁴.

و هذه النظرة الشاملة و المتكاملة إلى علم النحو، تكاد تكون هي نفسها عند بعض الدارسين المحدثين؛ إذ يرى أحدهم أنّ موضوع الدرس النحوي أشمل و أوسع من أن يحدّد في دراسة فكرة العامل و المعمول، أو في تعلق بعض العوامل ببعض، كتأثير الحرف في الاسم و الفعل أو تأثير الاسم في الاسم، بل إنّ النحو يدرس الجملة من حيث نوعها،

¹ الأصول البلاغية في كتاب سيبويه و أثرها من البحث البلاغي : 357.

² ينظر : التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني : 44، و الأسلوب - دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، لأحمد الشايب : 26، مكتبة النهضة المصرية لأصحابها حسن محمد و أولاده ، ط6، 1966م.

³ التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني : 44.

⁴ الصورة البلاغية عند الإمام عبد القاهر الجرجاني منهاجاً و تطبيقاً، لأحمد علي دهمان : 68/1، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر ، ط1،

1406هـ - 1986م.

ومن حيث ما يطرأ لأركانها من تقديم و تأخير، و ذكر أو حذف، و من حيث ما يطرأ عليها ، أي الجملة، من استفهام، أو نفي، أو توكيد. فكلّ هذا ممّا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الدرس النحوي، فهو أمر لا يصحّ إغفاله، أو إهماله.¹

و إذا نحن فهمنا طبيعة النحو بحسب ما قرره سيوييه، و الجرجاني ، و بعض المهتمين بالدراسات النحوية من المحدثين، فإنه يؤدي بنا إلى إدراك معاني النحو، «أنّما هي ألوان نفسية تصبّ في قالب جميل هو السياق، الذي يمنحها القدرة الفنية».²

و في هدى ما تقدّم، يمكننا القول : إنه لو كان النحو مفتاحاً لكثير من علوم العربية؛ فإنّ البلاغة هي بلا شكّ ، أول هذه العلوم لما بينها و بين النحو من ترابط و تكامل يجعلهما يكونان كلّاً متكاملًا، هدفه خدمة الدرس اللغوي على وجه العموم.

3- علاقة علم المعاني بالنحو :

يعدّ علم المعاني أحد الأركان الأساسية التي تشكل بناء البلاغة العربية، و عمودها. فإذا كان علم البيان، كما يعرفه القزويني (ت739هـ) «يعرف به إيراد المعنى الواحد بطريقة مختلفة، في وضوح الدلالة عليه»³. و ذلك عن طريق الاستعارة و الكناية و غيرها. و إذا كان علم البديع «يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال، ووضوح الدلالة»⁴؛ فإنّ علم المعاني، كما يعرفه صاحب "الإيضاح" دائماً، هو «علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال».⁵

و يفهم من هذا الكلام، أنّ علم المعاني يتخذ الجملة مجالاً لبحثه؛ إذ إنه يتناول بناءها اللغوي و خصائص تشكيلها، و ما يعترئها من إثبات، و نفي، و استفهام، و فيما تقدّمه وحداته مجتمعة من معنى، سواء أكان ذلك عن طريق التقديم و التأخير، أم الفصل و الوصل، أو غيرها من الأساليب.⁶

¹ في النحو العربي نقد و توجيه، لمهدي المخزومي : 10 و 17-18، منشورات المكتبة العصرية - بيروت، ط1، 1964م.

² الصورة البلاغية عند الإمام عبد القاهر الجرجاني : 69/1.

³ الإيضاح في علوم البلاغة ، لجلال الدين القزويني. ت: عبد المنعم خفاجي : 5/1، دار الجليل - بيروت، ط3، 1414هـ-1993م.

⁴ نفسه : 4/6.

⁵ نفسه : 54/1.

⁶ ينظر : "ظاهرة الفصل و الوصل بين النحو و البلاغة" (رسالة ماجستير لصاحبها عبد الجليل مصطفىاوي، كلية الآداب و العلوم الإنسانية،

دمشق - سوريا ، 1407هـ-1987م): 1.

و بناء عليه، يتضح بجلاء أن علم المعاني يبحث في صميم الأسلوب العربي و طرقه المختلفة في إيصال المعنى المراد إلى المخاطب¹، لأنه «يتتبع خواص تركيب الكلام في الإفادة، و ما يتصل بها من الاستحسان و غيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره»². وخواص تراكيب الكلام تقدمها الإحالة بمطالب النحو في تصريف أبوابه بحسب ما يقتضيه النحو.³

و علم المعاني يرتكز في كل ذلك، على معطيات النحو العربي و أصوله. و بناء عليه، فالشيخ الجرجاني و لإيمانه بأن مزية النظم إنما تكون بمراعاة قواعد النحو، نراه يعرض بالكلام لأهمية حروف العطف⁴، و التقديم و التأخير و أوجهه و أسبابه⁵، و للحذف⁶، كحذف المبتدأ⁷، أو المفعول به⁸، أو حذف الواو من الجملة الحالية⁹، و أسباب الحسن في حذفها حيناً، و ذكرها حيناً آخر¹⁰. و لعلّ هذا ما يؤكده عبد القاهر في "دلائل الإعجاز"، إذ يقول: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، و تعمل على قوانينه و أصوله، و تعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، و تحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تحلّ بشيء منها، و ذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب و فروقه؛ فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ، و زيدٌ ينطلقٌ، و ينطلق زيدٌ، و منطلقٌ زيدٌ، و زيدٌ المنطلقٌ، و المنطلقٌ زيدٌ، و زيدٌ هو المنطلقٌ. و في الشرط و الجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرجَ أخرجَ، و إن خرجتَ خرجتَ، و إن تخرجَ فأنا خارجٌ، و أنا خارجٌ إن خرجتَ، و أنا إن خرجتَ خارجٌ».

¹ ينظر: رسالة الماجستير الموسومة بـ: "ظاهرة الفصل والوصل بين النحو والبلاغة": 1.

² مفتاح العلوم: 70.

³ ينظر: النقد و البلاغة: 60.

⁴ دلائل الإعجاز، ينظر: مبحث الفصل و الوصل (222-248).

⁵ نفسه: مبحث التقديم و التأخير (106-141).

⁶ نفسه: مبحث الحذف (146-172).

⁷ ينظر: نفسه: 146-152.

⁸ ينظر: نفسه: 153-170.

⁹ ينظر: نفسه: 202-221.

¹⁰ ينظر: في تاريخ البلاغة العربية، لعبد العزيز عتيق: 252، دار النهضة العربية للطباعة و النشر - بيروت، د.ط، د.ت.

و في الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك : جاءني زيدٌ مسرعاً، و جاءني يُسرِعُ، و جاءني و هو مسرعٌ، أو هو يُسرِعُ، و جاءني قدَّ أسرعُ، و جاءني و قد أسرع؛ فيعرف لكل من ذلك موضعه ، و يجيء به حيث ينبغي له»¹.

و قد فطن البلاغيون بعد الجرجاني، إلى هذه العلاقة بين النحو و البلاغة، و علم المعاني على وجه الخصوص. و الصلة بين علمي النحو و المعاني صلة طبيعية، لأنهما يشتركان في خدمة المعنى و تأديته. فإذا كان النظام النحوي ينظم الأبواب النحوية و معانيها داخل الجملة الواحدة، أو بين الجمل فيما بينها ، فيدرس الجملة الشرطية، و هي جملتان : شرط و جواب، أو الجملة الاستفهامية التي قد تكون، أيضاً، جملتين : شرطاً و جواباً، كما يدرس النحو عطف الجمل بعضها على بعض. إذا كان النحو إذاً، ينطلق من دراسة نظام المفردات، حسب ما سبق ، دون الإخلال بالمعاني التي هي لها كالجواهر²؛ فإن علم المعاني يهتمّ بالجمل، و ما يتصل بها كالإنشاء، و الاستفهام، و القصر و غيرها³. يقول أحد الدارسين المحدثين في هذا الصدد : «إذا كانت الشركة في دراسة الجملة قائمة بين علم النحو و علم المعاني؛ فإن النحو يبدأ بالمفردات و ينتهي إلى الجملة الواحدة، على حين يبدأ علم المعاني بالجملة الواحدة، و قد يتخطاها إلى علاقاتها بالجمل الأخرى في السياق الذي هي فيه»⁴. غير أنّ علم المعاني يهتم أيضاً بالمفردات ، فيدرس أحوال الإسناد، و أحوال متعلقات الفعل و ما إلى ذلك . و على هذا، يكون علم المعاني المكمل للطبيعي لعلم النحو و امتداداً له⁵.

إنّ العلاقة الوحيدة بين هذين العلمين لا تتعدى إلى الزعم بأنهما علم واحد، وذلك كما يتضح في قول أحد الدارسين : «إن علم المعاني أساس البلاغة، و أقوم علوم اللغة، فينبغي أن نرعاه و نزيده العناية، و نوضح صلته بالنحو؛ لأنهما علمان متكاملان»⁶.

¹ دلائل الإعجاز : 81-82.

² ينظر : المقابسات ، لأبي حيان التوحيدي • ت: حسين السندوبي : 61-62، دار المعارف للطباعة و النشر، سوسة- تونس، ط1، 1991م.

³ ينظر : "الاستفهام بين النحو و البلاغة" (رسالة ماجستير ، لصاحبها الطاهر قطي، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة حلب، دمشق - سوريا، 1407هـ-1987م) : 3، و المقابسات : 63.

⁴ الأصول : 341.

⁵ ينظر : رسالة الماجستير الموسومة بـ : " الاستفهام بين النحو و البلاغة" : 3.

⁶ الموجز في تاريخ البلاغة العربية : 13.

و لكن الحقيقة أن علمي النحو و البلاغة علمان متكاملان، و هذا لا يعني، بأي حال من الأحوال، أنهما علم واحد، إذ إنه لو كانا كذلك لما كان هناك من داع للفصل بينهما. فالمعنى النحوي، مثلا، الذي يتحدد بالقرائن في سياق معين، لا تلازمه أمور أخرى خارجة عن إرادة المتكلم. فالتكلم يعمد إلى الفاعل، مثلا، فيضعه في الموضع الذي وضعت فيه العرب، و يضيف عليه من الصفات و الخصائص ما يميزه عن القرائن الأخرى، ليؤمن لبس المخاطب. و هذه على العموم، هي حدود المجال النحوي، فهو لا يتعداها. و لكن قد يحتكم المتكلم إلى "علم المعاني"، و ذلك حين يراعي هذا المتكلم ما يسمى عند البلاغيين، مقتضى الحال، كما يراعي المقام في مقاله¹؛ إذ يقوم تحليل البلاغي لكلام هذا المتكلم على هذه الناحية البلاغية. ولكن، هل يجوز للبلاغي أن يتساءل مثلا، لم رُفع الفاعل و نُصب المفعول به؟، فالإجابة تكون بالنفي، لأن هذا مما يختصّ به النحوي فقط، إلا أنّ الشيء الواضح، هو أنّ البلاغي لكي يصل بتحليله إلى مستوى يكون أدخل في الذوق و المرونة اللغوية، عليه أن يبني نظريته التحليلية على التركيب النحوي للجملة؛ فيعرف، مثلا، أنّ لها (أي الجملة) عند النحاة ركنين: مسنداً و مسنداً إليه، يتحددان بحسب طبيعة الجملة اسمية كانت أم فعلية²، و أن يدرك أنّ الأصل هو: «الرتبة بين عناصر الجملة³، و قد يعدل عنها إلى التقديم و التأخير⁴»، فينتج عن ذلك تركيب (بناء) جديد للجملة، كأن يتقدم المفعول على الفاعل، أو على الفاعل و الفعل معا، أو يتقدم الخبر على المبتدأ، و غيرها من المعمولات التي قد تخرج إلى أغراض بلاغية و أدبية، عن الأصل في وضعها داخل الجملة.

¹ فعلم المعاني، كما تدل عليه تسميته، يبدأ من منطلق المعنى باحثاً له عن المبنى، و لأمر ما قال البلاغيون: "لكلّ مقام مقال"، فالمعنى هو الذي يقتضي الذكر أو الحذف، و الإظهار أو الإضمار، و التقديم أو التأخير، و الفصل أو الوصل، و الخبر أو الإنشاء، و القصر أو الإطلاق، و غيرها من المقامات التي تقتضيها المقامات المناسبة لها. ينظر: الأصول: 344.

² ينظر: الأصول: 138.

³ فيعلم مثلا، أنّ الأصل في ترتيب عناصر الجملة الفعلية هو تقدّم الفعل أولاً، ثم مجيء الفاعل ثانياً، و تأخر المفعول به عنهما ثالثاً. و أنّ تقدّم المبتدأ على خبره في الجملة الاسمية هو الأصل. و تقدم صاحب الحال على الحال هو المعروف في كلام العرب، و غيرها من الأحوال المألوفة في تعلق مختلف العوامل و المعمولات بعضها ببعض داخل البناء اللغوي للجملة العربية. ينظر: مثلا: اخصائص: 293/1-300.

⁴ الأصول: 138.

و من هذا المنطلق، يجوز للبلاغي أن يتساءل: "لم قدم المفعول به في المعنى، و لم أخرج الكلام مخرج الاستفهام؟" مع أن المراد هو الإنكار. فتقديم الاسم المفعول على الفعل، مثلاً، يقتضي أن يكون الإنكار هاهنا، على منع و استحالة وقوع مثل ذلك الفعل عليه. «فإذا قلت: أزيداً تضرب؟» كنت قد أنكرت أن يكون "زيد" بمثابة أن يضرب، أو بموضع أن يجترأ عليه و يستجاز ذلك فيه؛ و من أجل ذلك قُدم "غير" في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَخَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾¹، و قوله، عزّ وجلّ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ مَخَابِرُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَخَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾². و كان لها من الحسن، والمزية، والفخامة، ما تعلم أنه لا يكون لو أخر، فقليل: "قل أأخذ غير الله ولياً، و أتدعون غير الله؟"؛ و ذلك لأنه قد حصل بالتقديم معنى قولك: "أكون غير الله بمثابة أن يتخذ ولياً، و أيرضى من نفسه أن يفعل ذلك؟ و أكون جهل أجهل، و عمى أعمى من ذلك؟ و لا يكون شيء من ذلك إذا قيل: أأخذ غير الله ولياً."³

و واضح من الآيتين الكريميتين السالف ذكرهما، أن الاسم "غيراً" قدم على فعله و فاعله معاً، و الرتبة المحفوظة في ذلك كله، أن يتأخر عنهما، جميعاً لكونه يشغل وظيفته المفعول به، و لكنّه جاء مقدماً في كلام أخرج مخرج الاستفهام، و إنّما كان ذلك لأجل تحقيق غرض بلاغي هو "الإنكار"، بل و على وجه منع، و استحالة وقوع الفعل عليه.

و تجدر الإشارة هنا، إلى أنه لا حدود موجودة بين هذين العلمين: "النحو و البلاغة"، إلاّ حدود منهجية يتصورها الدارس، لذا فالتكامل الحاصل بين هذين العلمين هو تكامل موضوعي قائم على فهم نصّ معين يؤمن به دارس النحو و البلاغة معاً.

و حتى يتضح الأمر، لنفترض وجود نصّ معين يكون تناوله شركة بين نحويّ و بلاغيّ، نحو قوله، عز من قائل: ﴿قَالُوا أَأُنْتُمْ فَعَلْتُمْ هَذَا بِأَلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمَ﴾⁴.

¹ الأنعام : 14 .

² الأنعام : 40 .

³ دلائل الإعجاز : 121-122 .

⁴ الأنبياء : 62 .

فإذا أراد النحوي مثلاً، دراسة هذا النصّ، فإنه يتساءل عن نظام التوزيع في هذا الكلام، و ليس له أن يتساءل : " لم كان التوزيع هكذا" حيث ينظر في مواقع كلمات النص، كل كلمة من حيث إعرابها و دلالتها، على نحو ما سماه الجرجاني، بالمعاني النحوية¹، كما ينظر في إسناد هذه الكلمات بعضها إلى بعض، و تعلق بعضها ببعض، أو ربّما عمل بعضها في بعضها. أمّا البلاغيّ، فإنّ أراد أن يدرس هذا النص، فعليه أولاً ، أن يستوعب هذا الفهم النحوي للنص، و بعدها يبحث في تلك المعاني البلاغية الناجمة أو الكامنة وراء هذه المعاني النحوية، و التي تمثل ما يسمى اليوم في علم الدلالة الحديث " ظلال المعنى"². هذا إضافة إلى بحثه في السبب أو الدافع الذي يكمن وراءه ترتيب هذه الكلمات بهذا التوزيع وبهذه الطريقة خاصة، و كذلك يبحث في تلك المعاني الإضافية التي يستوجبها هذا التوزيع، على غرار ما يحويه النص من تغيرات و خلجات نفسية، و اعتبارات خاصة بالمقام.³

و قد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى تقديم المحدث عنه في الآية الكريمة السابقة، وهي قوله تعالى : ﴿قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَهُ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾⁴ ، موضحاً الفرق بين نسقين من النظم في الاستفهام بالهمزة الذي يراد به التقرير، أو الإنكار، فقال : «لا شبهة في أنّهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام، و هم يريدون أن يقرّ لهم بأنّ كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقرّ بأنه منه كان. و قد أشاروا إلى الفعل في قولهم : "أأنت فعلت؟"، و قال، عليه السلام، في الجواب : ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾⁵، و لو كان التقرير بالفعل لكان الجواب : فعلتُ و لم أفعل».⁶

و المفهوم من كلام الجرجاني من تعليله لتقديم الضمير "أنت" في الآية الماضية، أنّ هناك فرقاً دلالياً واضحاً بين هذين النمطين من التعبير مع حرف الاستفهام "الهمزة"؛ إذ

¹ ينظر : دلائل الإعجاز : 82-83 و 86-88.

² ينظر : الجوانب الدلالية ، لغايز الداية : 132 و 158-159، دار الملاح للطباعة و النشر- دمشق، ط1، 1978م.

³ ينظر : رسالة الماجستير الموسومة بـ : "الاستفهام بين النحو و البلاغة" : 4.

⁴ الأنبياء : 62.

⁵ الأنبياء : 63.

⁶ دلائل الإعجاز : 113. و ينظر : الموجز في شرح دلائل الإعجاز : 91-93 و 97-99، و دلالات التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني :

258-259، و في النحو العربي نقد و توجيه : 129-130.

يكون المعنى مع تقديم الفعل، في نحو: "أفعلت؟" على إفادة الشك في أصل الفعل،
أوجود هو أم لا؟ هل وقع أو لم يقع؟ في حين ينصرف الشك في قولنا: "أأنت فعلت؟"
إلى الفاعل، من هو؟ لأن الجملة مبدوءة بالاسم¹، لا بالفعل، وهكذا الحال في كل كلام
يراد منه الاستفهام عن الفاعل؛ إذ يجب تقديمه في حال السؤال عنه.

و لعل الذي يستخلص مما ذكر آنفا، هو أن علم البلاغة لا يكتفي بمعالجة النصوص
قصد إبراز مظاهر الحسن و الجمال فيها و حسب، و إنما يبحث أيضا في الرتبة المحفوظة،
وغير المحفوظة من الناحية الدلالية للجملة. و البلاغيون بعملهم هذا، إنما أفادوا من عمل
النحاة؛ فهم الذين حددوا الرتبة في الكلام، و جعلوها محفوظة و غير محفوظة، فعمدوا
إلى هذه الأخيرة، و «منحوها دراسة أسلوبية هامة تحت عنوان "التقديم و التأخير"، و معنى
هذا أن التقديم و التأخير البلاغي و ثيق الصلة بقريئة الرتبة في النحو، و لكنه لا يمسّ الرتبة
المحفوظة، لأنها محفوظة فلا تختلف عليها الأساليب»². و هذا ما يؤكد، دون أدنى ريب،
حاجة البلاغي في دراسته إلى إدراك قواعد علم النحو، و توخي معانيه.

و في ضوء ما تقدم، فإن هذه الحدود التي توضح معالم كلا العلمين، ما هي إلا فواصل
اعتبارية، لأنه لا يتحقق جمال معنوي مرغوب في أي كلام، إلا بملاءمة أوضاع الكلمات
النحوية لما يقتضيه المقام من التعبير عن المعاني المختلفة، و هو مجال بحث "علم المعاني" الذي
لم يستوعب في بحوثه و دراساته كلّ الأوضاع النحوية و أسرار بلاغتها.³
و على أية حال، فالصلة الرابطة لعلمي النحو و المعاني و طيدة أكيدة، و ما اعتماد
كلّ منهما على الآخر، و خدمة بعضهما لبعض إلا شاهد و دليل على ذلك.

¹ وهو هنا الضمير: "أنت".

² الأصول: 341.

³ ينظر: رسالة الماجستير الموسومة بـ: "الاستفهام بين النحو و البلاغة": 4.

الفصل الأول

أسلوب القصر

عند سيدي

إن الاستثناء¹ عند جمهور النحاة و اللغويين، هو إخراج الاسم الواقع بعد إلا، أو ما جاء في معناها، مما دخل فيه ما قبله،² و هو كما عرفه ابن جني (ت392هـ) «أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره»³. و يفهم من هذا، أن الاستثناء إنما معناه : عدم دخول شيء معين في الكلام في حكم سابق، سواء أكان هذا الحكم موجبا فيثبت لما قبل أداة الاستثناء فقط، نحو قول الله، سبحانه و تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ﴾⁴، أم منفيا فيدخل فيه ما بعد حرف الاستثناء وحده نحو قوله، عز و جل: ﴿وَلَوْ يَكُن لَّهُم شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾⁵. و لعله هو المعنى نفسه الذي يذهب إليه أحمد بن فارس (ت395هـ) الذي يعرف هذا الأسلوب اللغوي قائلا: «أصل الاستثناء أن تستثني شيئا من جملة اشتملت عليه في أول ما لفظ به، و هو قولهم : "ما خرج الناس إلا زيدا". فقد كان زيد في جملة الناس ثم أخرج منهم، و لذلك سمي استثناء؛ لأنه ثني ذكره مرة في الجملة و مرة في التفصيل ، و لذلك قال بعض النحويين: المستثنى خرج مما دخل فيه، و هو مأخوذ من الثنا ، و الثنا الأمر يثنى مرتين»⁶.

و إذا كان المستثنى ، حسب ما سبق ، هو المخرج بإلا أو بإحدى أدواتها بشرط الإفادة»⁷ ، فما حال هذا الاسم إعرابيا؟ أيكون له إعراب واحد في جميع أحواله، أم أن له أوجها متعددة في ذلك بحسب البناء اللغوي للجملة ؟

¹ جدير بنا أن نشير هاهنا، أن لعلماء اللغة و النحو مذاهب شتى في مقدار ما يستثنى من المستثنى منه، فمنهم من يرى أنه لا يستثنى من الشيء إلا ما كان دون نصفه، إذ يجوز أن يقال مثلا : عشرة إلا خمسة، و قال آخرون : يستثنى الكثير بما هو أكثر منه، و بعضهم يشترط لصحة معنى الاستثناء ، أن لا يكون المستثنى أكثر الجملة. ينظر : الأصول في النحو لابن السراج • ت: عبد الحسين الفتلي: 282/1، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1، 1985م، و الصاحبي : 94 و 96-97، و شرح اللمع لأبي إسحاق الشيرازي • ت: عبد المجيد تركي: 404/1-407. دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط1، 1408هـ-1988م، و اللباب في علل البناء و الإعراب، لأبي البقاء محي الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله ت: غازي طليعات: 306، دار الفكر- دمشق، ط1، 1995م، (عن قرص مضغوط، مكتبة النحو و الصرف. الخطيب للتسويق و اليرامج، الإشراف العلمي : مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي، الإصدار الأول : 1419هـ-1999م) .

² ينظر : الكتاب: 310/2.

³ اللمع في العربية، لأبي الفتح ابن جني • ت: حامد المؤمن : 121، مكتبة النهضة- بيروت، ط2، 1405هـ-1985م.

⁴ البقرة : 83.

⁵ النور : 6.

⁶ الصاحبي: 4. و ينظر: النكت : 614/1، و الصاحح : باب الألف فصل الثناء، (6/2294) .

⁷ جمع الطوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، لجلال الدين السيوطي . ت: محمد بدر النعساني: 222 /1 ، دار المعرفة للطباعة و النشر- بيروت، د.ط، د.ت.

و الجواب عن هذا التساؤل، هو أن الاسم الواقع بعد إلا الاستثنائية، أو ما جاء في معناها كغير و سوى، لا يلزم حالة إعرابية واحدة، بل هو في إعرابه خاضع لطبيعة التركيب النحوي و المعنوي للجملة، و له في ذلك أربع أحوال .

أما الأولى، فهي أن يكون واجب النصب على الاستثناء، كما في قوله، جل شأنه: ﴿فَسَجِدُوا لِلَّهِ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾¹ لوقوعه في كلام تام موجب²؛ إذ «انتصب لأنك شغلته بهم عنه، فأخرجته من الفعل من بينهم ، كما تقول : جاء القوم إلا زيدا، لأنك لما جعلت لهم الفعل وشغلته بهم و جاء بعدهم غيرهم، شبهته بالمفعول به بعد الفاعل، وقد شغلت به الفعل»³ و نصب المستثنى في الاستثناء التام المتصل واجب عند جمهور النحاة، نحو قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾⁴، وعلى رأسهم سيويه الذي صرح في كتابه بأن إبدال المستثنى من المستثنى منه لا يجوز في الكلام التام المثبت؛ إذ يقول في "باب ما لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً" : «أتاني القوم إلا أبك ، ومررت بالقوم إلا أبك ، و القوم فيها إلا أبك. و انتصب "الأب" إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله، و لم يكن صفة ، و كان العامل فيه ما قبله من الكلام...»⁵، ليعلل سبب منع الإبدال في هذا الموضع بقوله : «وإنما منع الأب أن يكون بدلا من القوم، أنك لو قلت : أتاني إلا أبوك، كان محالا. وإنما جاز: ما أتاني القوم إلا أبوك، لأنه يحسن لك أن تقول ما أتاني إلا أبوك، فالمبدل إنما يجيء أبداً كأنه لم يذكر قبله شيء لأنك تخلي له الفعل و تجعله مكان الأول. فإذا قلت : ما أتاني القوم إلا أبوك، فكأنك قلت : ما أتاني إلا أبوك»⁶.

¹ الكهف: 50.

² و المراد بالكلام التام أن تكون الجملة الواقعة قبل إلا الاستثنائية تامة المعنى أو مفيدة حتى في حال حذف أداة الاستثناء و ما بعدها هو ذلك في نحو قولنا : " جاءني القوم إلا زيدا "، فجملة " جاء القوم " كلام تام لحصول فائدة معنوية من هذا البناء اللغوي لعبارة متكونة من فاعل، و فاعل، و مفعول.

أما القصد بالكلام الموجب، فهو وروده مثبتا غير مسبوق بإحدى أدوات النفي، أو النهي، أو الاستفهام. ينظر: الأصول في النحو: 281/1.

³ معاني القرآن، لسعد بن مسعدة الأخفش. ت: عبد الأمير محمد أمين الورد: 57/1 . عالم الكتب - بيروت، ط 1، 1970م.

⁴ البقرة : 249.

⁵ الكتاب: 331/2.

⁶ نفسه: 331/2.

و هو السبب ذاته الذي يراه أبو البركات بن الأنباري (ت577هـ) في تعليقه لمنع البدلية في الإيجاب؛ لأنها «تؤدي إلى محال، و ذلك لأنّ المبدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام، فإذا قدرنا هذا في الإيجاب، كان محالا؛ لأنه يصير التقدير : جاؤوني إلاّ زيدٌ، ويصير المعنى : أن جميع الناس جاؤوني غير زيد. و هذا لا يستحيل في النفي كما يستحيل في الإيجاب، لأنه يجوز ألاّ يجيئه أحد سوى زيد، فبان الفرق بينهما»¹.

و أما الحالة الثانية للاسم الواقع بعد حرف الاستثناء فهي وروده في جملة تامة منفية، أو مسبوقه بنهي أو استفهام. و هنا يجوز فيه وجهان إعرابيان، إما النصب على الاستثناء أو الإتيان على البدلية، و ذلك نحو قول الله عزّ و جل: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾²، إذ يجوز نصب كلمة "قليل" على الاستثناء وهو وجه ضعيف. كما يمكن رفعها على أنها بدل من ضمير الفاعلين "الواو" في الفعل "فعلوه". و هذا الوجه الثاني المذكور هنا ، هو المرجح عند جمهور النحاة لأمرين: أولا : لموافقة اللفظ ، وثانيا : لأنّ البدل أقوى في حكم العامل. غير أن الجدير ها هنا ، هو أن إتيان المبدل للمبدل منه في هذا النوع في الاستثناء، هو إتيان لفظي فقط، لا معنوي؛ لأنّ المستثنى مخالف للمستثنى منه في النفي و الإيجاب و عموما، فقد عُدت المخالفة بين الصفة و الموصوف مع أنهما كالشيء الواحد، في نحو : مررتُ برجلٍ لا قبيحٍ و لا لئيمٍ³.

¹ أسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري ت: فخر صالح قدارة: 188، دار الجليل - بيروت، ط1، 1415هـ-1995م. و نشر هنا، أنه إذا كانت إلاّ في هذا النوع من الاستثناء تُخرج الثاني مما دخل فيه الأول، موجبا كان هذا الحكم أم منفيا، فالملاحظ أن الاسم المستثنى مع ما يستثنى منه يمكن عدّه بمنزلة اسم مضاف ، إذ إن قولنا : جاءني القوم إلاّ قليلا منهم، هو بمنزلة قولنا : جاءني أكثر قومك، فكأنه اسم مضاف لا يتم إلاّ بالإضافة . ينظر : الأصول في النحو : 282/1.

² النساء : 66.

³ ينظر : الكتاب : 429/1، و الرماني النحوي في ضوء شرحه كتاب سيويه، لمازن المبارك : 368-371، منشورات دار الكتاب اللبناني - بيروت، د.ط، د.ت. و الخصائص : 83/3، و النكت : 617/1، و الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود الزمخشري: 593/1، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع - بيروت، د.ط، د.ت، و مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري • ت: محمد محي الدين عبد الحميد: 645/2-646، المكتبة العصرية ، صيدا، بيروت، د.ط، 1416هـ-1995م، و المفردات النحوية، لكامل بسيوني : 55، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ط1، 1988م.

و ثالث أحوال المستثنى : هو نصبه على الاستثناء، إذا كان الكلام منقطعا، أي أن المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه؛ نحو قوله، جل شأنه: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَنْفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَا آمَنُوا﴾¹، إذ معنى "إلا" في موضعها هذا، هو على: "لكن"، و التقدير: و "لكن قوم يونس آمنوا"².

و تكون رابع حالة للمستثنى بعد "إلا" أو إحدى أخواتها، هي أن يجيء خاضعا في إعرابه لما قبله من الكلام، و تزول عنه نتيجة لذلك تسمية المستثنى، و هذا ما يعرف عند النحويين بالاستثناء المفرغ، أو الناقص الذي سنتناوله بالدراسة في هذا القسم، كما وقر عند سيبويه في كتابه، لتبين حدوده و ضوابطه، و توضيح معالمه و قواعده. فما أوجه تحقق معنى الاستثناء المفرغ، أو القصر عند سيبويه؟ و ما الفروق النحوية و البلاغية، و الجمالية التي يمكن رصدها بين كلٍّ منها؟ وإلى أي حد ارتقت دراسة صاحب الكتاب لهذا الموضوع اللغوي بعده نحويا خصوصا، و أحد علماء العربية، على قلة في عددهم الذين دعوا، و لو ضمينا، من خلال عرضه لبعض المباحث في كتابه، إلى دراسة لغتنا في إطار ذلك المنهج الشامل، و المتكامل الذي يعنى فيه الدارس من خلاله بالربط بين مستويات الدراسة اللغوية المختلفة، و ما توفره من خدمة لبعضها البعض؟

¹ يونس: 98.

² و بنو عميم يجيزون البدلية في الاستثناء المنقطع إن صح تفرغ العامل قبله، نحو قولنا: لا أحد فيها إلا حمار، أرادوا بذلك: ليس فيها إلا حمار، وإنما ذكر "أحد" توكيدا؛ لأن يعلم أن ليس فيها آدمي، ثم أبدل مكانه، فكأنه قيل: ليس فيها إلا حمار. ينظر: الكتاب: 319/2 و 325، والأصول في النحو: 289/1-290 هو الصاحي: 95-96، و الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 384-388 و 392-396، واللمع: 122-123، و الكشف: 254/2.

أولاً : أسلوب القصر بإلاً عند سيبويه¹

لعله يكون جديراً بنا قبل الخوض في تفصيل الكيفية التي عالج بها سيبويه أسلوب القصر بإلاً، أن نعرض لتركيب "إلاً" بوصفها أصل حروف الاستثناء، و عملها في هذا الأسلوب عموماً، و في المفرغ من الكلام أو القصر خصوصاً.

فمعلوم ، أن الاستثناء يقع في الجملة العربية بأسماء و حروف كثيرة ، يقول سيبويه : «فحرف الاستثناء إلاً، و ما جاء من الأسماء فيه معنى إلاً فغيرٌ و سوى. و ما جاء من الأفعال فيه معنى إلاً، فيكون ، و ليس، و عدا، و خلا. و ما فيه ذلك من المعنى من حروف الإضافة، و ليس باسم ، فحاشى (حاشا)، و خلا، في بعض اللغات».²

فالمفهوم من كلام سيبويه ، هو أن الأصل في الاستثناء أن يتحقق معناه بوساطة إلاً، لأنها حرفه المستولي عليه، و لكن من أي وجه عدت إلاً أصل باب الاستثناء كله؟

1- إلاً أم الباب :

إن الحروف المتضمنة لمعنى الاستثناء كثيرة، كما ذكر آتفا، غير أن الأصل فيه «أن يكون بإلاً، و إنما كانت هي الأصل لأنها حرف، و أنها تنقل الكلام من حال إلى حال، كما أن ما تنقل الكلام من الإيجاب إلى النفي، و الهمزة تنقل من الخبر إلى الاستخبار، و اللام تنقل من النكرة إلى المعرفة. فعلى هذا تكون إلاً هي الأصل، لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص، و يكتفى بها من ذكر المستثنى منه، إذا قلت : ما قام إلاً زيدٌ، و ما عداها مما يُستثنى به فموضوع موضعها و محمول عليها لمشابهة بينها».³

¹ نشير هنا أننا سنقتصر في دراستنا لأسلوب القصر عند سيبويه و الجرجاني، على طرقة الأربعة المشهورة، و هي النفي الاستثناء، و إنما ، و العطف، و التقديم و التأخير، بغض النظر عن وسائله الأخرى غير المعروفة نحو : استعمال لفظ "وحده"، أو "فقط"، أو مادة الاختصاص، كقولنا: "اختص زيد بكذا دون غيره"، أو مادة القصر، أو توسط ضمير الفصل، أو تعريف المسند إليه.

² الكتاب : 309/2. و ينظر : الأصول في النحو : 289/1-290، و الصاحي : 109، و الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 443-446، و اللمع : 125، و النكت : 649-948/1، و أسرار العربية : 195، و شرح ابن عقيل لبهاء الدين العقيلي : ت: محمد محي الدين عبد الحميد : 232/2-233، دار الفكر - بيروت، ط6، 1974م، و شرح جمل سيبويه، لمحمد سليمان ياقوت : 38/1، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، د.ط، 1992، و دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضية : 1/ 241-242، دار الحديث - القاهرة، د.ط، د.ت ، و المفردات النحوية : 95.

³ الأشياد ، و النظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي : ت: فايز ترحيني : 96/2، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1، 1404هـ-1984م.

و يفهم من هذا أنَّ إلّا إنما كانت هي أمّ الأدوات في باب الاستثناء، لأنها حرف،
والحرف إنما يوضع لإفادة المعاني، كالنفي، والاستفهام، والنداء. هذا من جهة، ومن
جهة أخرى، فإنَّ إلّا تقع في هذا الباب فقط، و غيرها من الحروف يقع في أمكنة مخصوصة
بها، وتستعمل في أبوابٍ أخرى¹، والمراد هاهنا بأنَّ إلّا تنقل الكلام من حال إلى حال، أي أنها
تنقله من عموم الحكم إلى خصوصه، نحو قولنا: "ما جاءني إلّا زيد"، إذ القصد به تخصيصُ
صفة المحيي بـ "زيد" فقط دون غيره، بعد أن كان المعنى في قولنا: "ما جاءني أحد"،
على نفي عموم المحيي عن جميع الناس.

2- تركيب إلّا و عملها :

لقد كان لجمهور النحاة في تركيب إلّا الاستثنائية مذاهب كثيرة، و متباينة أحيانا.
فقد ذهب الفراء (ت207هـ)، و من تابعه من الكوفيين، و هو المشهور في مذهبهم إلى «أنَّ
"إلّا" مركبة من "إنَّ" و "لا"، ثم خففت "إنَّ" و أدغمت في "لا"، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بيان،
وعطفوا بها في النفي اعتبارا بلا². و هو ما ينقله ابن السراج (ت316هـ) عن البغداديين، إذ
يقولون في «إلّا الاستثنائية إنما هي "إنَّ" و "لا"، و لكنهم خففوا "إنَّ" لكثرة الاستعمال،
ويقولون : إذا قلنا : ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ، فإنما رفعنا زيدا بلا، و إنَّ نصبنا بيان، و نحن
في ذلك مخيرون في هذا لأنه قد اجتمع عاملان: "إنَّ و لا"، فنحن نعمل أيهما شئنا»³.

و يرى أبو البركات بن الأنباري، أنه إذا تأملنا مذهب الفراء في عمل
"إلّا"، اتضح أنَّ في قوله اضطرابا؛ لأنَّ المعروف على مذهب الكوفيين، أنه إذا خُفِّف الحرف
الناسخ "إنَّ" و آل إلى "إنَّ بطل عملها، و هذا ما يردُّ على الفراء إدعاءه، بعمل "إلّا" في الإيجاب

¹ و الأمثلة على ذلك كثيرة في العربية، منها حرف الشرط "إنَّ" الذي قد يفيد معنى النفي في بعض الأساليب الخاصة، إذ يفترن خير مبتدئها المنفي غالبا
بـ "إلّا الحاصرة" كما في الآية العشرين من سورة الملك، إذ يقول سبحانه و تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾، وكذلك بالنسبة إلى "ما"
الاستفهامية، التي قد ترد نافية أحيانا، و لها في ذلك وجهان إعرابيان معروفان بـ "ما الحجازية" و التميمية، و هو شأنٌ غير كذلك المفيدة للوصف،
في أصل وضعها، و لكنها قد تحمل على "إلّا الاستثنائية فتعمل عملها، كما سنرى لاحقا، و غيرها من الحروف.

² الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين و الكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري و معه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محي
الدين عبد الحميد: 161/1. دار الجيل - بيروت، د.ط، 1982م. وينظر: أسرار العربية : 186.

³ الأصول في النحو: 300/1-301.

اعتباراً بأنّ التي يهملها الكوفيون في حال تخفيفها ، هذا إضافة إلى أنّنا لو اعتدنا بعمل إنّ نصبا في المستثنى على أنه اسمها لافتقرت الجملة في تمام معناها إلى خبر الحرف الناسخ "إنّ".¹ و أما تشبيهه لـ "إلاّ" بـ "لولا"، فلا يقوم على حجة كما يظهر، و ذلك لأنّ الأصل في «لولا» إنّما هي "لو" ضمّت إليها "لا"؛ فصارتا حرفا واحداً². و المعروف أنه إذا ركب حرف مع حرف آخر، فإنّ كلاّ منهما يفقد وظيفته النحوية التي كان عليها قبل التركيب، و يحصل لهما حكم جديد آخر³. و هذا شأن «لولا» أيضاً؛ فمعلوم أنّ "لو" حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره، فإذا ركبت مع "ما"، تغير ذلك المعنى، و صارت بمعنى "هلاّ"، فكذلك أيضاً إذا ركبت مع "لا"⁴. و على هذا ، فالأکید أنّ "لو" و "لا" إذا ركبنا معاً صارتا حرفا واحداً، لذا يزول عن "لو" معنى الشرط، و تخرج "لا" عن كونها نافية. غير أنّ الفراء لا يقول بهذا في "إلاّ"، بل إنه يرى أنّ كلا الحرفين ، أي : "إنّ و لا" باقيان على أصلهما، و عملهما كما كانا قبل التركيب.⁵

و بناء على ما سبق، فإنّ القول في عمل "إلاّ" نصبا في الإيجاب بناءً على "إنّ"، و عطفا في النفي حملاً على "لا"، لا يقوم على دليل علي واضح.

و إنّ ما تجدر إليه الإشارة هنا، هو ردّ أحد الدارسين المحدثين باب الاستثناء إلى كون أصله من تركيب الجمل؛ إذ إنه يعدّ "إلاّ" مركبة من : "إنّ" الشرطية، و "لا" النافية. فحسبه دائماً، يكون قولنا : "ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ" أصله هو : "إنّ لم يكن جاءني زيدٌ فما جاءني أحدٌ". غير أنه يستبعد أن يكون "ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ" على هذا الأصل الشرطي البحت، إذ يفرق بين مفهوم الشرط و الاستثناء الذي أراده بكلامه هذا، من ثلاث جهات⁶ :

¹ ينظر : الإنصاف: 161/1.

² معاني القرآن، لأبي زكرياء الفراء: 377/2، عالم الكتب - بيروت، ط2، 1400هـ-1980م.

³ ينظر : نفسه: 377/2.

⁴ أسرار العربية : 188.

⁵ ينظر : الإنصاف: 264/1-265.

⁶ ينظر : التطور النحوي للغة العربية، لبرجستراسر، ترجمة : رمضان عبد التواب: 175 ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، و دار الرفاعي بالرياض، د.ط،

1402هـ-1982م.

أولها : أن معنى "إن" هنا¹ ، غير المعتاد² ، فإن الغرض من قولنا : "ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ" ، ليس تقييد مضمونه بشرط، بل المراد منه الإعلام أن زيدا قد جاء.

و ثانيها : أن الشرط يقدم غالبا و لا يؤخر.

و ثالثها : هي أن نفي "إن" ليس بيلا، بل بـ "إن لم" على العادة، و "إلا أقدم من إن لم" ، كما أن "لا" أقدم من "لم"³.

و منهم من يذهب إلى عدّ «إلا التي للاستثناء كلمة واحدة، و ليس مركبة و هي حرف. و قد ترك الحرفية و الاستثناء و تصير اسما محضا، بخلاف التي في مثل "إلا تجاملُ زملاءك يكرهوك"؛ فإنها مركبة من "إن" الشرطية المدغمة في "لا" النافية»⁴.

و أما البصريون، فيذهبون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط "إلا" ، و ذلك لأن «هذا الفعل و إن كان فعلا لازما في الأصل، إلا أنه قووي بـ "إلا"؛ فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعدية. و نظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه، نحو : "استوى الماء و الخشبة" فإن الفعل منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، فكذلك هنا»⁵. و لعلّ هذا ما يفهم من ظاهر كلام سيبويه في كتابه، حين عرض بالحديث للوجه الأول الذي يكون عليه الاسم الواقع بعد "إلا" الاستثنائية، إذ يقول في هذا الصدد: «أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها، إذا قلت: عشرون درهما»⁶. و هو ما يؤكده في موضع آخر من مؤلفه، في "باب ما

¹ أي : في جملة : إن لم يكن جاءني زيدٌ، فما جاءني أحدٌ.

² أي ليس معنى "إن" في الجملة السابقة الشرط المستفاد من أصل وضعها.

³ ينظر : التطور النحوي للغة العربية : 175.

⁴ النحو الوافي، لعباس حسن: 319/2، دار المعارف- القاهرة، ط5، 1975م. و ينظر : المفردات النحوية : 56. و للإشارة فقط، فقد لمح سيبويه إلى الحرف "إلا" هذا حين يكون مركبا من "إن" الشرطية ، و "لا" النافية في معرض حديثه عن "إن" أصل حروف الشرط، مثلا لها بما ورد في الآية السابعة و الأربعين من سورة هود، و هو قوله تعالى : ﴿وَاللَّاتُ تَغْفِرُ لِي وَتَرْحَمُنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ . ينظر : الكتاب : 66/3، و الكشف : 274/2، و الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسين بن القاسم المرادي. ت: فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل: 522، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1413هـ-1992م.

⁵ أسرار العربية : 185.

⁶ الكتاب : 310/2.

لا يكون فيه المستثنى إلاّ نصبا، "حيث يقرر وجوب النصب في المستثنى إذا ورد في استثناء تامّ متّصل موجب، مشيرا إلى أنّ العامل فيه نصبا هو ما قبله من الكلام، عازيا هذا الرأي إلى أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي.¹

و لكن، ما المراد بجملة سيويه "ما قبله من الكلام؟ أهو الفعل السابق لحرف الاستثناء، "إلاّ"، أو هو "إلاّ" ذاتها؟

إنّ الجليّ لنا في هذه المسألة، هو اختلاف النحاة في فهم كلام سيويه و تأويله. فمنهم من قال إنّ الناصب للمستثنى عند صاحب الكتاب هو الفعل المتّقدم، أو معنى الفعل بواسطة "إلاّ"²، و بعضهم رأى أنّ الناصب له إنّما هو الحرف "إلاّ"³.

كما يحسن بنا أن نشير إلى أنّ بعضا من نحاة المدرسة البصرية⁴ خالفوا رأي سيويه، ومؤيديه في هذه المسألة؛ إذ ينسبون عمل النصب الواقع على المستثنى إلى الحرف "إلاّ"، هذا الأخير الذي يكون حينئذ بمعنى الفعل "أستثنى". وعليه يقدر قولنا: "جاء القوم إلاّ زيدا"، بمعنى: جاء القوم أستثنى زيدا، بنصب "زيد" في الجملة الأولى لأنه واجب نصب المستثنى في الكلام التام الموجب، على أنّ "إلاّ" هي العاملة فيه حسب هذا الرأي، كما يكون واجبا نصب "زيد" في الجملة الثانية على المفعولية لتعدي الفعل "أستثنى" إليه، فعمل فيه نصبا.⁵

¹ ينظر: الكتاب: 330/2-331.

² ينظر: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه: 363 و 400، و دلائل الإعجاز: 06، و النكت 621/1، الحاشية رقم: 30. ونصب الفعل للمستثنى، يُذكر أنه مذهب أبي سعيد السيرافي (ت368هـ). أما الزمخشري، فيرى أنه الفعل بتوسط إلاّ. ينظر: النكت: 621/1، الحاشية رقم: 33، و الفصل في صنعة الإعراب، لمحمود الزمخشري. ت: علي أبو ملحم: 96-99، دار و مكتبة الهلال- بيروت، ط1، 1413هـ-1993.

³ ينظر: شرح ابن عقيل: 211/2.

⁴ و هو مذهب أبي إسحاق الزجاج (ت311هـ)، و المراد من البصريين. ينظر: الأصول في النحو: 281/1، و الإنصاف: 261/1، و اللباب: 303، و الاقتراح في علم أصول النحو: 85.

⁵ و جدير بالذكر هنا، أنه قد «حكى عن الكسائي (ت189هـ) زهير الكوفيين، أنه قال: إنّما نصب المستثنى؛ لأن تأويل جاء القوم إلاّ زيدا، هو قام القوم إلاّ أنّ زيدا لم يقم. و حكى عنه أيضا أنه قال: ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول». الإنصاف: 261/1.

⁵ ينظر: الأصول في النحو: 281/1، و أسرار العربية: 185، و الاقتراح في علم أصول النحو: 85.

أما ابن جني، فيقترب رأيه من هذا الذي سبق؛ وذلك أنه يرى أن ليس العامل في المستثنى نصباً هو الحرف "إلا"، ولكنه الفعل أستثني الذي نائب عنه. و ينقل في هذا الموضوع، "في باب في زيادة الحروف و حذفها"، رأي أحد النحاة، و مفاده أن «الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً. واختصار المختصر إجحاف به»¹.

و يشرح ابن جني هذا الكلام قائلاً: «و تفسير قوله: إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، هو أنك إذا قلت: ما قام زيد؛ فقد أغنت "ما" عن "أنفي"، و هي جملة فعل و فاعل، و إذا قلت: قام القوم إلاً زيداً؛ فقد نائب "إلا" عن "أستثني"، و هي فعل و فاعل، و إذا قلت: قام زيدٌ و عمروٌ؛ فقد نائب "الواو" عن "أعطف»².

و يواصل إيضاحه لعمل هذه الحروف و غيرها النائبة عن أفعال معينة مناسبة لها معنى، ليرز سبب منع عمل هذه الحروف فيما بعدها من الأسماء الفضلات (غير المعدودة عمدة في الجملة)، مُعللاً: «و لأجل ما ذكرنا من إرادة الاختصار بها لم يجوز أن تعمل في شيء من الفضلات: الظرف، و الحال، و التمييز، و الاستثناء، و غير ذلك. و علتة أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار؛ فلو ذهبوا يُعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه، و تراجعوا عما اعتزموه»³.

و يؤكد ابن جني مذهبه هذا، موازناً بين عمل حرف النداء "يا" النصب فيما بعده⁴، و بين عمل هذه الحروف النائبة عن أفعال مخصوصة، فيقول: «...و ذلك أن "هل" تنوب عن "أستفهم"، و "ما" تنوب عن "أنفي"، و "إلا" تنوب عن "أستثني"، و تلك الأفعال النائبة عنها هذه الحروف هي الناصبة في الأصل، فلما انصرفت عنها إلى الحروف طلباً للإيجاز،

¹ الخصائص: 273/2.

² نفسه: 274-273/2.

³ نفسه: 274/2.

⁴ فابن جني يذهب إلى أن "يا" الندائية لها ميزة خاصة في قيامها مقام الفعل ليست لسائر الحروف، و عليه يرى أن عمل النصب في المنادى إنما هو من جهة "يا"، نحو قولنا: "يا عبد الله" فـ "عبد الله" منصوب بـ "يا" لأنه منادى، حالها في ذلك حال الفعلين (أدعو) و (أنادي) في كون كل منهما هو العامل في المفعول به نصباً، إذا قلنا: أنادي عبد الله، و أدعو عبد الله. ينظر: نفسه: 276/2-277، و ما بعدها.

ورغبة في الإكثار، أَسْقَطَ عمل تلك الأفعال، ليتم لك ما انتحيتها من الاختصار، و ليس كذلك "يا"¹.

و أما ابن الأنباري، فيرى أن الصحيح من هذه المذاهب قول البصريين، كما يذهب إلى عدم الاعتداد برأي الزجاج و المبرد في هذه المسألة، القائل بعمل الحرف "إلا" النصب في المستثنى بمعنى أستثني، و يراه فاسداً من وجوه خمسة، هي :

أولاً : لو كان الأمر كذلك، أي على عمل "إلا" نصبا في الاسم الواقع بعدها، لما جاز في المستثنى إلا النصب، لأنه يكون عاملاً فيه الفعل الذي قبله، أو بالأحرى "إلا" التي تكون بمعنى أستثني، و من ثمّ يمتنع إتباع المستثنى في إعرابه للمستثنى منه، إمّا رفعا، في نحو: "ما جاءني أحدٌ إلا خالدٌ"، أو جراً، في نحو: "ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ".

ثانياً : لو صحّ قولهم هذا، للزم عنه إعمال معاني الحروف، وهو أمر غير جائز طبعاً، فإن كان جائزاً قولنا: "ما زيدٌ قائماً" على رفع الاسم "زيد" بوصفه اسماً لـ "ما" الحجازية، فإنه حتماً لا يكون جائزاً أن يقال: "ما زيداً قائماً"، بنصب "زيد" على معنى: "نفيتُ زيداً قائماً"، إسقاطاً للحرف "ما"، و تعويضاً له بفعل في معناه².

ثالثاً : إن افتراض صحّة هذا المذهب، يبطل معه قولنا: "قام القوم غير زيد" لعدم وجود العامل في الاسم "غير" نصباً؛ لفساد تقدير الفعل "أستثني" معها في الجملة، فلا يقال: "قام القوم أستثني غير زيد"، لأن معناه يؤول إذ ذاك إلى إدخال "زيد" في حكم "القيام" المسند إلى القوم، فيخرج عن المعنى المراد من الاستثناء، و هو الإخراج. هذا من ناحية، و من ناحية أخرى، فإنه يمتنع أن يعمل الاسم "غير" النصب في نفسه؛ لأنّ الشيء لا يعمل في نفسه. و من هنا كان واجبا أن يعدّ الناصب للمستثنى "غير" في هذا الموضع هو الفعل المتقدم عليه لا غيره³.

¹ الخصائص: 276/2. أما ابن مالك، صاحب الألفية الشهيرة في النحو، يقول في ذلك :

مَا اسْتَثْنَيْتَ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ . . . وَ بَعْدَ نَفْيٍ، أَوْ كُنْفِي أَنْتَجِبُ

ومفاد ذلك، أن الناصب للمستثنى هو "إلا"، لا ما قبلها بتعديتها، و لا به مستقلاً، و لا "بأستثني" مضمرًا. ينظر: شرح ألفية ابن

مالك، لأبي عبد الله بدر الدين محمد. ت: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد: 292، دار الجيل - بيروت، د. ط. د. ت.

² ينظر: الخصائص: 276/2، و أسرار العربية: 186، و اللباب: 304.

³ ينظر: النكت: 622/1، و أسرار العربية: 186-187، و اللباب: 303-304، و الاقتراح في علم أصول النحو: 85.

رابعاً: يذكر أبو البركات بن الأنباري أن أبا علي الفارسي (ت377هـ)، قد أجاب في مسألة نصب المستثنى بتقدير الفعل: "أستثني". و في الوقت نفسه يرى أن التقدير الصحيح هو "امتنع زيد".

خامساً: في حال إعمال "إلا" بتقدير معناها على "أستثني"، يصير الكلام جملتين. و أما إعمال الفعل بتقوية "إلا"، فيلزم عنه حصول جملة واحدة في الكلام، و الكلام متى كان جملة واحدة كان أولى من تقدير جملتين.¹

و إذا كان هذا عن آراء النحاة بخصوص عامل النصب في المستثنى بعد "إلا"، فالظاهر مما سبق، أن ما رآه نحاة المدرسة البصرية أدخل في معاني الإعراب، و أبعد عن التكلف والإغراب، و من ثمّ جاز عدّ مذهبهم أقرب إلى الصواب، و أفحم في الجواب.²

3- تعريف الاستثناء المفرغ:

سنعرض هنا لبيان هذا النوع من الاستثناء عند سيبويه، مبرزين أصله، و مبينين حدوده و ضوابطه، و موضحين أهمّ أحوال المستثنى فيه، مشيرين إلى بعض المتغيرات التي قد تطرأ أحيانا على البناء اللغوي للجملة المفيدة لمعنى القصر، أو الاستثناء المفرغ.³

أ- حقيقة الاستثناء المفرغ:

إنّ حال الاسم الوارد بعد حرف الاستثناء "إلا" لا يعدو أن يكون على وجهين اثنين. هذا ما أثبتته سيبويه في مُفْتَح باب الاستثناء من كتابه. فإذا كان يرى أن الاسم في الوجه الأول يكون واجب النصب على الاستثناء لوقوعه في كلام تام موجب، أو منقطع. كما سبق، فإننا نجد سيبويه ينصّ على أن الوجه الثاني لمجئ المستثنى بعد إلاّ الاستثنائية، هو بقاؤه

¹ ينظر: أسرار العربية: 188، و اللباب: 304، و الاقتراح في علم أصول النحو: 85.

² باستثناء المبرد و الزجاج، كما مضى ذكره. و قد يوجد غيرهما طبعاً.

³ إنّ ما يجدر بنا أن نذكر به هاهنا، لفتنا للانتباه فقط، هو أننا سنكون مضطرين في هذا الفصل الخاص بالدراسة النحوية لموضوع القصر إلى استخدام ما وقر لدى علماء النحو بعد سيبويه، من مصطلحات نحوية، كالاستثناء المفرغ، أو الاستثناء الناقص، أو حتى ما ثبت عند علماء البلاغة في هذا الباب، كالقصر أو الحصر؛ بسبب أنّ مسألة المصطلح النحوي لم تكن واضحة و لا مستقرة عند سيبويه في تلك الفترة المتقدمة من عمر الدرس النحوي العربي أولاً، و أيضاً لتأخر اكتمال علم البلاغة و قيامه منفصلاً برأسه عن بقية علوم اللغة، و منها النحو بأكثر من قرنين، عن عهد سيبويه ثانياً. و لجوؤنا إلى هذا الأمر هنا، إنّما هو بغية تبسيط المسميات استعمالاً و تلقياً، تيسيراً لإدراك المقاصد من الكلام و المفهومات المتوخاة، و لذلك سيكون استعمالنا لها في هذا البحث على قدر من المساواة.

على «الحال التي كان عليها قبل أن تلحق كما أن "لا" حين قلت : لا مرحباً و لا سلاماً، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك "إلا"، و لكنها تجيء لمعنى كما تجيء "لا" لمعنى»¹.
 و في هذا إشارة من سيبويه إلى دخول "إلا" أحياناً على الاسم فلا تغير فيه شيئاً :
 إعراباً، ومعنى. و قد شبه ذلك بالحرف "لا" غير العامل فيما بعده، ككلمة سلام" في قولنا: لا مرحباً و لا سلاماً. و لكنه يستدرك موضحاً أن "إلا" إنما تأتي لمعنى و هو الاستثناء، كما تجيء "لا" لمعنى آخر و هو النفي . و الظاهر هاهنا، أن سيبويه يتحدث عن عمل "إلا" الاستثنائية في المفرغ من الكلام؛ إذ يضيف مبيناً الغرض من استعمالها قائلاً : «فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق إلا، فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، و ذلك قوله : ما أتاني إلا زيداً، و ما رأيت إلا زيداً، و ما مررت إلا بزيد تجري الاسم مجراه إذا قلت : ما أتاني زيداً، و ما لقيت زيداً، و ما مررت بزيد»²، ليحدد بعدها وظيفة "إلا" الدلالية في هذا الأسلوب ، فيقول : «و لكنك أدخلت "إلا" لتوجب الأفعال لهذه الأسماء، و لتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة»³.

و المراد بكلام سيبويه هذا، هو بيان أن "إلا" التي للاستثناء، في موضعها هذا ليست استثنائية مُخرج ما بعدها من حكم ما قبلها⁴، و لا ناصبة أو متوسطة للفعل قبلها للعمل في المستثنى بعدها، بل إن وظيفتها في هذا الأسلوب أن تجعل ما بعدها واجبا (أي مثبتاً) لما قبلها، و تنفي ما عداه.⁵

و يؤكد سيبويه إعراب الاسم الواقع بعد "إلا" حسب موقعه من الجملة، معتبراً أن الأسماء بعدها، في نحو ما أتاني إلا زيداً، و ما رأيت إلا زيداً، و ما مررت إلا بزيد إنما الوجه فيها من الناحية الإعرابية أن تبقى محمولة على ما تقتضيه العوامل قبلها في الكلام، من رفع،

¹ الكتاب: 310/2.

² نفسه: 310/2.

³ نفسه: 310/2.

⁴ هذا من الناحية الإعرابية فقط، أما من جهة المعنى . فالأمر يختلف كثيراً، و هو ما سيتم بسط القول فيه لاحقاً إن شاء الله.

⁵ ينظر : نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني و الثالث للهجرة، لمصطفى حطّال: 403/1، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية -

دمشق ، دط، 1979 -1980م.

ونصب، و جرّ، تماما كما كانت محمولة على ذلك قبل دخول الّا، وإلحاقها الفعل
 غيرها¹. وهو ما يراه جمهور النحاة بعد سيبويه؛ إذ يرى ابن جنيّ مثلا، أنه في حال تفرغ
 الكلام للعامل الذي قبل "إلا" عمل بالضرورة فيما بعدها، نحو: "ما قام إلا زيد"، برفع
 "زيد" بفعله "قام"، وهو الإعراب الذي يأخذه حتى في حال عدم وجود "إلا"، كقولنا: "ما قام
 زيد"، وكذلك لو قيل: "ما رأيت إلا زيدا"، إذ ينصب "زيد" هنا لأنه مفعول للفعل "رأى" سواء
 مع وجود "إلا"، أم في حال حذفها لو قيل: "ما رأيت زيدا"². و من هنا يتّضح بجلاء سبب
 تسمية هذا النوع من الاستثناء بالمفرغ؛ لأنّ فيه تفرّغا للعامل الذي قبل "إلا" للعمل فيما
 بعدها بحسب ما يتطلبه تركيب الجملة النحوي و المعنوي، و ذلك يرجع إلى حذف
 المستثنى منه من الكلام الذي كان يعمل فيه ما قبله. فإن كان العامل الموجود قبل "إلا" فعلا
 لازما طلب بعد "إلا" الحاصرة فعلا يرتفع به، و إن كان العامل فعلا متعديا احتاج
 إلى مفعول ينصبه، ويتمّ به معنى الجملة الكلّي، و هكذا³.

و لعلّه يكون واضحا الآن، بناء على ما أثبت من تعاريف و أقوال نحوية في هذا النوع
 من الاستثناء، «أنّ ما دعاه النحاة بالاستثناء المفرغ، يعني أسلوب القصر في تسمية
 البلاغيين، وتكون الجملة فيه مصدرّة بالنفي المنتقص بـ "إلا"، أو بما في معنى إلا، و لكنّ
 ما قبل "إلا" لا يستغني عما بعدها»⁴. و إنّ أول ما يميّز هذا النوع من الاستثناء، حسب ما
 مُثّل له آنفا، هو مجيء الكلام فيه ناقصا⁵، لأنّه فيه حذف للمستثنى منه من جهة، و زوالا
 لكلمة "مستثنى" عن الاسم الواقع بعد "إلا" بالنظر إلى كونه يصبح معربا حسب موقعه

¹ ينظر: الكتاب: 310/2-311، و المفصل: 98-99.

² ينظر: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 363 و 383، و اللع: 124.

³ ينظر: الأصول في النحو: 282/1، و قطر الندى و بلّ الصدى، لابن هشام الأنصاري، و معه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، لمحي
 الدين محمد عبد الحميد: 209، دار الإمام مالك- الجزائر، د.ط، د.ت.

⁴ نظام الجملة عند اللغويين العرب بين القرنين الثاني و الثالث للهجرة: 199/1.

⁵ فالقصد بالكلام الناقص، هو عدم إفادته معنى سليما، و يرجع ذلك إلى حذف المستثنى منه من التركيب النحوي للجملة. فلو قلنا مثلا: ما
 وصل إلا طالب، لكان المعنى مفهوما، و لكننا لو حذفنا "إلا" و ما بعدها، و اعتدنا بالكلام السابق لهذا فقط، هو جملة: "ما وصل"؛ لاحتل
 المعنى، و لم يفهم منه شيء مفيد، و لذلك يعدّ الكلام ناقصا.

من الجملة من جهة أخرى. و مثال ذلك قولنا : " ما جاء إلا عمرو"، فالظاهر هنا أن عمرا لم يخرج من "أحد"، إذ ليس قبل "إلا" أحدٌ حُكِمَ عليه بعدم المجيء ثم أُخْرِجَ زيدٌ منه.¹

إذاء، فالعلة واضحة في تسمية هذا النوع من الاستثناء بالمرغ، و هي عمل ما قبل

الحرف إلا في الاسم بعدها يقول ابن مالك² (ت686هـ):

وَإِنْ يُفْرَغُ سَابِقُ "إِلَّا" لَمَّا .: بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ عَدِمَا

و نذكرها هنا، أنه متى حذف المستثنى منه من التركيب النحوي للجملة، فإن

ذلك هو مرجع عمل ما قبل أداة الاستثناء فيما بعدها؛ لأن التقدير في نحو قولنا : "ما

ضربت إلا زيدا" هو "ما ضربت أحدا إلا زيدا". فلما حذف المستثنى منه من الكلام، لم يبق

للفعل المتعدي "ضرب" ما يعمل فيه نصبا على المفعولية، سوى طلب للاسم الواقع بعد "إلا"،

فتفرغ للعمل فيه، و نصبه بذلك على أنه مفعول له، لحاجته إليه في تمام معنى الجملة

الكلي. و كذلك الحال في نحو قولنا : "ما قام إلا زيد"، و "ما مررت إلا بزيدا"، إذ الأصل

في العبارة الأولى هو : "ما قام أحدٌ إلا زيد"، و في الثانية : "ما مررت بأحدٍ إلا بزيدا"،

فبعد زوال المستثنى منه من الجملتين، احتاجت أولاهما إلى فاعل يشغله الفعل "قام" ويرتفع

به، و طلبت الثانية اسما يتعلق بالجملة يلتصق بالباء و يُجْرُّ بها؛ فتحول الاسمان "زيد"

في جملة "ما قام إلا زيد"، و "زيد" في جملة: "ما مررت إلا بزيدا"، إلى وظيفتهما الإعرابية

الجديدة، و هي الخضوع لحاجة العوامل التي قبلهما، حتى تتم الفائدة المعنوية للكلام.³

و لأنّ الأداة "إلا" تفقد وظيفتها الاستثنائية، و لو مِ الناحية الإعرابية

فقط، في الاستثناء المرغ لاكتسابها دلالةً القصر، فقد ذهب الأصمعي (ت216هـ)،

¹ ينظر : المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها، لمحمد الأنطاكي: 327/2، دار الشرق العربي - بيروت، ط3، د.ت.

² ينظر : شرح ابن عقيل : 219/2، و شرح الألفية : 299.

³ ينظر : الجني الداني: 514، و قطر الندى : 269، و المعجم الوافي في النحو العربي، لعلي توفيق الحمد و يوسف جميل الزعبي : 56، السدار

الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان - ليبيا، و دار الآفاق الجديدة - المغرب، ط1، 1992م.

و ابن جني إلى عدّ "إلا زائدة في هذا الأسلوب¹، و حملا عليه قول ذي الرمة²
(ت117هـ) :

حَرَاجِيحٌ لَأَ تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً .: عَلَى الْحَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

و لم يورد سيبويه بيت ذي الرمة هذا لبسط القول في مدى السلامة النحوية و المعنوية له بإبانة صحّة وقوع الاستثناء المفرغ من عدمه في مثل هذا التركيب اللغوي الواقع فيه خبر "الفعل الناقص" لا تنفك بعد "إلا" الاستثنائية، و لكنه ساقه شاهدا على جواز النصب في الفعل "نرمي" بعد "أو" على أن هذه الأخيرة عاطفة، و كذا إمكانية رفعه على القطع لأنّ "أو" ابتدائية، لا عاطفة.³

و أما ابن جني، فيرى أنّ اقتران خبر "ما زال" و أخواتها بإلا ممتنع، في نحو: "ما زال زيدٌ إلا قائما"؛ لأنّ انتقاض الخبر بإلا نفي، و نفي النفي إيجاب⁴. و هو ما يؤكده أحد الدارسين بنصه على عدم جواز اقتران خبر "ما زال" و أخواتها بإلا، و من بينها طبعا الفعل "ما انفكّ" الذي مضارعه "لا ينفكّ"، لأنّ هذه الأفعال لا تستعمل إلا منفية بـ "ما" أو "لا"، فإذا نحن أدخلنا عليها "إلا" نقضنا هذا النفي، و تحوّل إلى «إيجاب من حيث المعنى، والاستثناء المفرغ لا يكون إلا في النفي، و قلّ مجيئه في إثبات حيث يصحّ المعنى، و كلاهما منتف في مثل ذلك. ألا ترى أنك إذا قلت: ما زال زيدٌ إلا عالماً، لم يكن ثمّ نفي من جهة المعنى، ولا وجه لصحّة الكلام لاستحالة استمرار "زيد" على جميع الصفات إلاّ العلم، و ما ورد منه مؤوّل كقول ذي الرمة»⁵.

¹ واضح أن ما ذكر هاهنا، من عدّ "إلا" زائدة في أسلوب الاستثناء المفرغ، ليس صحيحا من جهة اللغة و المنطق معا. و دليل ذلك أنه لو افترضنا صحّة ذلك، أي زيادتها، في نحو: ما جاء إلا خالدٌ، للزم عنه حتما مطابقة معناه لما توديه الجملة نفسها بحذف "إلا"، لو قلنا "ما جاء خالدٌ"، وهذا ما لا يشكّ أحد في بطلانه و فساد اعتقاده؛ لأنّ معنى الجملة الأولى مع وجود "إلا" إثبات صفة المحي لشخص واحد هو "خالد" دون أحد سواه، على اعتبار "إلا" حاصرة هنا، و أما الثانية، فإنما القصد بها نفي فعل المحي عن خالد، مع احتمال محي غيره طبعا، و فُرُق بين هذا المعنى وذاك.

² البيت في الكتاب: 148/3 هـ و الحَرَاجِيحُ: جمع حرجوج، و هي الناقة الضامرة، و يقال: السمينة الطويلة على وجه الأرض، و الحَسْفُ: الإذلال و المشقة. و هو أيضا البيت على غير علف. يقال في المثل: "شَرِيناً عَلَى الْحَسْفِ"، أي على غير أكل و مُنَاخَةً: من قول: القائل أنخت البعير فبرك. ينظر: إصلاح المنطق: 307، و مجمع الأمثال: 462/1، و الصحاح: باب الجيم فصل الحاء، (305/1)، و باب الفاء فصل الخاء، (1351/4)، و باب الحاء فصل الهزرة، (434/1).

³ ينظر: الكتاب: 48/3، الحاشية رقم: 02، و النكت: 722/1.

⁴ ينظر: الخصائص: 211/3، و الجني الداني: 520.

⁵ الدرر اللوامع، لأحمد أمين الشنقيطي. ت: محمد باسل عيون السود: 225/1، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1419هـ-1999م.

و أما ابن هشام، فقد علّق على هذا البيت قائلاً : «و أما بيت ذي الرمة، فقيل : غلط منه¹، و قيل غلط من الرواة، و إنّ الرواية الصحيحة: "آلاً" بالتنوين، أي : شخصاً. و قيل: "تنفك" تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب، أو ما تخلص منه. فنفيها نفي. و "مناخة" حال. و قال جماعة كثيرة، هي ناقصة، و الخبر على الخسف، و "مناخة": حال، و هذا فاسد لبقاء الإشكال؛ إذ لا يقال : جاء زيدٌ إلاّ راكباً»².

و يفهم من هذا ، أن لبيت ذي الرمة ثلاثة تأويلات ، هي :

1- أن رواية البيت الصحيحة هي "آلاً". بمعنى شخصاً، و ليس "إلاً" ، أي أن

المعنى: حراجيج لا تنفك شخصاً مناخة.

2- و إذا عُدّت تنفك "تامة" بمعنى : "ما تنفصل عن التعب، أو ما تخلص منه"، فإنّ

ذلك لا يجوز؛ لأنّ التقدير إذ ذاك هو : "ما ما تنفصل عن التعب"، و نفي النفي إثبات

وإيجاب، إذ يكون المعنى في البيت: "حراجيج تنفصل عن التعب إلاّ مناخة"، و هذا فاسد، نحو

قولنا: جاء زيدٌ إلاّ راكباً، أو : قال صديقك إلاّ حقاً؛ لأنّ حسب جمهور النحاة، لا يقع

الاستثناء المفرغ في كلام موجب، كما سنرى ذلك لاحقاً³.

و لكن الجدير بالذكر هاهنا، هو أنّ من النحويين من يرى أنّ تأويل "لا تنفك" حين

تكون تامة، هو أن تكون على معنى : "تنفصل" بالإيجاب لا بالنفي، يقول الأعلام الشنتمري

(ت476هـ) في تحريجه لقول ذي الرمة: «إنّ أحد الوجهين أن "تكون" تنفك بغير معنى

"يزال"، و تكون من : "انفك من الشيء" إذا انفصل منه، كما يقال : فَكَّكْتُ الْغُلَّ عَنْهُ

فانفك منه، و يجوز دخول الاستثناء في هذا الوجه، تقول : ما انفكّ زيدٌ إلاّ بعد شدّة؛

فيكون التقدير : لا تنفكّ من الشدة و السير إلاّ مناخةً على الخسف، كما تقول : ما

¹ و ذلك قول الأصمعي ، مدعي أنّ ذا الرمة لا يحتجّ بشعره، و الجمهور على الاحتجاج بشعره. ينظر : النكت : 721/1، و الدرر اللوامع : 225/1.

² مغني اللبيب : 87-86/1.

³ تنبيه: للأمانة العلمية، نشير هنا أنّ هذا الشرح اللغوي المسوق في هذا الموضوع ليس شخصياً يتصل بالباحث أو بالأستاذ المشرف ، و إنما هو مأخوذ من أحد المراجع التي تعدّر تحديده في غمرة المادة العلمية الضخمة المجموعة في إنجاز هذه المذكرة .

انفصل زيد من الشيء إلا مجهداً¹. و بناء عليه ، يكون الاستثناء المفرغ جائزاً وقوعه في مثل هذا الكلام؛ إذ تُعدّ "إلا": حاصرة، و تعرب "مناخة": حالاً. ومعناه حينئذ هو: قصر انفصال هذه النوق عن السير على حالة واحدة فقط، و هي حين تردّ من مرعاها جائعة.²

3- و أمّا في حال اعتبار "تنفك" ناقصة، كما هو أصل وضعها ، فإنّ تعذّر وقوع الاستثناء المفرغ يبقى قائماً لانقراض خبرها بإلا، التي تنفيه في المعنى من جهة، و تثبت له كلّ الصفات الأخرى من جهة أخرى. و هو الأمر الذي يستحيل كما سبق ذكره.

وبعد هذا العرض و التخريجات لببت الشاعر ذي الرمة، يمكن القول : إنّ الصحيح منها و الأقرب إلى السلامة المعنوية هو تأويل الفعل "لا تنفك" على أنه تامّ لا خير له، و ما يقتضيه من استغناء الجملة عنه (أي عن الخبر) أولاً، و تسويغ قصر فعل انفصال الإبل عن السير على حال كونها مناخة على الخسف ثانياً.

4- هل الاستثناء المفرغ استثناء حقيقي عند سيبويه؟

إذا كانت الإشارة قد سبقت إلى أنّ الاستثناء بمفهومه العام ، هو إخراج شيء من حكم شيء بإحدى أدوات الاستثناء، فقد يسأل سائل : إن كان الاستثناء في معناه الواسع يقتضي وجود طرفين أساسيين في الجملة (أو الكلام) و هما : المستثنى منه الداخِل في حكم الجملة منفيًا أم موجبا من ناحية، والمستثنى من هذا الحكم من ناحية أخرى. فهل يعدّ الاستثناء المفرغ استثناء حقيقياً على الرغم من إلغاء وظيفة "إلا" الاستثنائية الإعرابية أولاً، و بسبب حذف المستثنى منه ثانياً، و زوال اسم "مستثنى" عن تالي "إلا" ثالثاً؟ و كيف صحّ تسميته عند النحاة المتأخرين بعد ذلك بالاستثناء المفرغ؟

كما مرّ معنا آنفاً، فسيبويه حين تناول في باب الاستثناء وجهي الاسم الواقع بعد الحرف "إلا" ، مشيراً إلى حاله في الاستثناء المفرغ، فقد بين وظيفة "إلا" الاستثنائية في مثل

¹ النكت: 722/1.

² ينظر : الكتاب : 48/3، الحاشية رقم : 02، و الجنى الداني : 521، و شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي. ت: أحمد ظافر كوجان: 219/1، لجنة إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت.

هذا الأسلوب ، قائلاً : «و لكنك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء و لتنفى ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة»¹.

و لعله يكون واضحاً هنا، أن سيبويه إضافة إلى أنه يقرر أن عمل "إلا" الدلالي، في نحو قولنا : "ما أتاني إلا زيدٌ، و ما رأيت إلا زيداً، و ما مررتُ إلا بزيدٍ"، إنما هو قصر ما قبل "إلا" على ما بعدها، بمعنى : تخصيص "زيد" بفعل "إلتيان"، و الرؤية الواقعة عليه، و المرور به. إضافة إلى هذا، فسيبويه يشير في الوقت نفسه، بفضل ذوقه اللغوي و فقهه لأساليب العربية، إلى مسألة تتصل في جانبها البلاغي و المعنوي بالدلالات اللغوية و النفسية المستفادة من الاستبطان الداخلي لمختلف التعابير و السياقات اللغوية؛ إذ إنه ينص صراحة أن الأسماء الواردة بعد "إلا" في الأمثلة السابقة قد صارت مستثناة. و لكن، مِمَّ اسْتُثِنَتْ بما أنه لا وجود للمستثنى منه ؟

و نجيب عن هذا التساؤل قائلين : إن المفهوم من إشارة سيبويه هذه، أن ليس القصد بأن ما جاء بعد "إلا" في المفرغ من الكلام يكون مستثنى من الناحية الإعرابية كأن يشغل دور المستثنى، أو المبدل من المستثنى منه، فذلك لا يصح من جهة اللغة و المنطق. غير أن ظاهر قصده هنا، هو أن الأسماء التي جاءت بعد الحرف "إلا" في الأمثلة السابقة إنما تعدّ مستثناة هاهنا من الناحية المعنوية للجملة، لا الإعرابية المحضة؛ لأن المعنى أنها أُخرجت من حكم الأسماء المحذوفة قبلها (أي إلا) التي كانت شاغلة لوظيفة المستثنى منه، و ذلك أن أصل قولنا : "ما أتاني إلا زيدٌ"، و "ما رأيت إلا زيداً" مثلاً، هو : "ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ"، و "ما رأيت أحداً إلا زيدا" على الترتيب. و لو أننا اعتدنا بالمثال الأول منهما، و هو : "ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ"، لوجدنا أن معناه : ما ثبت إتيان من أحد قط، و لكنه كان من "زيد" وحده دون سواه . فإذا نحن قابلنا هذا الكلام بالمثال نفسه، مع حذف "أحد" (المستثنى منه)، وقلنا : "ما أتاني إلا زيدٌ"، لأدركنا أن مؤداه هو عينه ما فهم من الأول؛ إذ المراد منه: نفسي

¹ الكتاب: 310/2

فعل الإتيان عن أيّ أحد كان، و إثباته لشخص واحد، و هو "زيد" دون أي إنسان¹. فقط، يكمن الفرق بين العبارتين أن الاستثناء في الأولى حقيقي لمحافظة "إلا" على وظيفتها الإعرابية في إخراج ما بعدها مما قبلها، و أن الثانية ليست كذلك من هذه الجهة، و إن كانت كذلك من ناحية المعنى. هذا مع ملاحظة حاجة الكلام إلى تصحيح اللفظ بعد حذف "أحد"، و«تصحيحه ألا يعرى الفعل من فاعل، و ليس في الكلام فاعل سوى ما بعد "إلا"، فجُعِلَ فاعله»².

و إذا كان معنى الاستثناء يبقى قائماً حتى فيما فرغ فيه الكلام، بخضوع ما بعد حرف الاستثناء في إعرابه لتأثير العوامل قبله، فالملاحظ أن هذا المعنى شبيه إلى حد ما بحال الاسم المنصوب على المفعولية الذي لا يخرج و لو من الناحية المعنوية، عن كونه فعلاً حتى ولو بني فعلة المتعدي إليه للمجهول. و ذلك نحو قولنا: "ضربَ زيدٌ عمراً"، فكلمة "زيد" هنا: فاعل، و "عمراً": مفعول به منصوب، و لكن، إذا قلنا: "ضربَ عمروٌ" في البناء للمجهول، فإنّ كلمة "عمرو" ظاهر تغيّر وجه الإعراب فيها؛ إذ خرجت من كونها مفعولاً به في الجملة الأولى، إلى وظيفة ثانية جديدة، و هي نياية الفاعل. غير أنه لا يعني، بأي حال من الأحوال، تبدّل وظيفتها، أو دلالتها المعنوية المتمثلة في المفعولية، و لو من جهة المعنى فقط. يقول أبو سعيد السيرافي (ت368هـ): إنه «وإن حُذِفَ و اعتمد لفظ ما قبل حرف الاستثناء على الاسم الذي بعده في العمل، فلا يخرج ذلك من معنى الاستثناء، كما أن الفعل إذا حذف فاعله و بني للمفعول فرفع به، لم يخرج من أن يكون مفعولاً»³.

¹ و قد أشار سيبويه إلى ذلك في معرضه حديثه عن وجوب النصب في المستثنى إذا جاء الكلام تاماً موجباً، موازنة له بنظيره المنفي التام. ينظر: الكتاب: 331/2.

² النكت: 615/1.

³ الكتاب: 310/2، الحاشية: رقم 01. و قد أشار الرماني إلى عمل "إلا" الدلالي في المفرغ من الكلام، أنها و إن كانت تلغى إعراباً، فإنها تكون مخرجة لبعض من كل جهة المعنى، هذا إضافة إلى كلامه الذي لَحَ فيه إلى هذا الأمر، في معرض شرحه لجملة سيبويه: "ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلاَّ عمروٌ"، مبيناً أن الأول (أي غيرُ زيدٍ) في معنى الاستثناء حتى صحَّ أن يعطف بعده بالواو السابقة لـ "إلا". ينظر: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 435 و 363، و شرح جمل سيبويه: 508/2، الحاشية رقم: 03.

و مما تحسن إليه الإشارة هاهنا، ذهب أحد الدارسين المحدثين إلى أن أسلوب الاستثناء المفرغ في واقعه: «ليس أسلوب استثناء، بل هو أسلوب حصر، أي نوع من أساليب التوكيد، ألا ترى أن قولك: ما جاء إلا زيد، يعني: جاء زيد، إلا أن العبارة الأولى أقوى من الثانية و أكد؛ لأنك لم تكتف فيها بالإخبار عن "زيد" بالمجئ فحسب، بل حصرت هذا المجئ فيه و نفيته عمّن سواه»¹.

و بناء على ما مضى ، نقول : إنه حتى لو كان الاستثناء المفرغ أسلوب حصر لأن فيه توكيدا لحكم الجملة و تقوية له من جهة، و لو أن فيه حذفاً للمستثنى منه، و إلغاء لوظيفة "إلا" الإعرابية من جهة أخرى؛ فإن هذا لا ينفي عنه صفة الاستثناء، ولو تقديرا كما رأينا.

5-أحوال ما بعد "إلا" في الاستثناء المفرغ عند سيبويه :

يقتضي الاستثناء المفرغ، كما مضى ذكره، أن يتفرغ العامل الذي قبل "إلا" للعمل فيما بعدها، إما رفعا، أو نصبا، أو جراً. فمن التفرغ للخبر، قول الله، جل شأنه: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمِمْ بِالْبَصْرِ﴾²، و من التفرغ للمفعول به قوله، سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذِ احْتَمَزْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾³. و من التفرغ للمفعول فيه (ظرف زمان) قوله ، جل شأنه: ﴿كَانَ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا مَحْشِيَةً أَوْ ضُحَاهَا﴾⁴ ، و مما جاء مفرغا فيه الكلام لنائب الفاعل، قوله، عز من قائل: ﴿وَلَا يَلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ﴾⁵ ، و مما جاء حالا بعد "إلا" الحاصرة ، قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مَبَشِّرِينَ وَنَذِيرِينَ﴾⁶. و على العموم فأحوال الاسم الواقع بعد حرف الاستثناء في هذا الأسلوب مختلفة و متنوعة في القرآن الكريم⁷، و في كلام العرب.

¹ المحيط في أصوات العربية، و نحوها و صرفها : 327/2. و ينظر : في النحو العربي نقد و توجيه : 233.

² القمر : 50.

³ الكهف : 16.

⁴ النازعات : 46.

⁵ القصص : 80.

⁶ الأنعام : 48 والكهف : 56.

⁷ لأن القرآن الكريم يمثل القمة اللامتناهية في بلوغه ذروة البلاغة و الفصاحة و البيان؛ فإننا سنعمد في دراستنا لأحوال الاسم الواقع بعد "إلا" إلى إبراز نماذج قرآنية مناسبة للمقام قبل أمثلة سيبويه المستخرجة من الكتاب . ولذلك نشير هنا، و نؤكد أن ليس غرضنا من هذا إقامة موازنة أو مقابلة بين أساليب القرآن الكريم، و بين كلام سيبويه. فشتان ما بين الثرى و الثريا .

أما عن المعمولات التي يفرغ لها الكلام عند صاحب الكتاب فإن ما يحسن بنا أن نذكر به بادئ ذي بدء، هو أن سيبويه طوال المباحث التي عقدها في باب الاستثناء، لم يفصل القول بل و لم يشير صراحة إلى مسألة المعمولات التي يمكن أن ترد بعد "إلا" التي تأتي معنى القصر، في الاستثناء المفرغ، سوى ما تعلق بعنوانه لأحد مباحث الباب بقوله: "هذا ما يكون مبتدأ بعد إلا"¹. غير أننا نستدرك هنا، فنقول: إن عدم تناول سيبويه لهذا الأمر مفصلاً موضحاً، لا يعني إطلاقاً تعذراً تبين معالم هذه المسألة عنده، بل إن ذلك ممكن على الرغم من الجهد المضني الذي يتطلبه استقراء ذلك الكم الهائل من الأمثلة والشواهد التي ساقها سيبويه، سواء أكان ذلك في الجزء الذي خصصه لدراسة أسلوب الاستثناء من ناحية، أم في عموم أقسام وأبواب مؤلفه²، و نعي منها على وجه الخصوص: باب الحال (و المفهوم هنا: الحال المؤكدة لعاملها)، و المفعول المطلق، و المفعول معه.³

و الذي وقر عند سيبويه في هذا الجانب من دراسته لأسلوب القصر، أنه قد أثبت⁴ جواز وقوع معمولات معينة بذاتها بعد "إلا" في الاستثناء المفرغ، و هي: الخبر، و المبتدأ، و الفاعل، و المفعول به، و اسم كان و خبرها، و الحال، و المصدر المنصوب على حذف عامله، و المفعول لأجله، و ظرف الزمان. و هذه نظرة تحليلية لهذا كله.

أ- التفريغ لخبر المبتدأ:

و للإشارة فقط، فدراسة سيبويه لهذه المسألة جاءت متناثرة في بعض فصول كتابه، و لم يرد في باب الاستثناء إلا شاهد واحد ساقه سيبويه للاحتجاج على أمر آخر سيذكر فيما بعد.

¹ الكتاب: 342/2.

² و يرجع ذلك أساساً إلى الاختلاط الذي عرفته بعض فصول النحو في كتاب سيبويه، لأسباب موضوعية و تاريخية معينة سنذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى.

³ و إنما خصت هذه الأبواب النحوية بالذكر، لأنها مدار اختلاف علماء اللغة و النحو قديمهم و حديثهم، في قضية المعمولات التي يجوز وقوعها، بعد حرف الاستثناء في المفرغ، كما سنرى لاحقاً.

⁴ و إن كان ذلك استنباطاً فقط، لا نصريحاً من سيبويه.

فأما القرآن الكريم، فمن أمثلة ما جاء فيه الكلام مفرغا لخبر المبتدأ، قول الله، عز وجل: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾¹ وقوله، جل في علاه: ﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾²، وقوله سبحانه: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾³.
و أما سيويه ، فقد مثل لذلك بقوله : «فإذا قلت : ما أنت إلا قائمٌ وقاعدٌ، وأنت تميمي مرة، وقيسي أخرى، وإني عائد بالله ارتفع.

و لو قال : هو أعور، و ذو ناب لرفع. هذا كله ليس فيه إلا الرفع، لأنه مبني على الاسم الأول، و الآخر هو الأول : فجرى عليه»⁵.

و واضح من كلام سيويه هنا، أنه يتحدث عن بعض المواضع التي يرفع فيها الاسم وجوبا، منها حين يرد خبرا عن مبتدأ ، سواء أكان هذا الخبر واردا في كلام مثبت (أسلوب خبري) لا تأكيد فيه⁶، نحو : "أنت تميمي مرة و قيسي أخرى"، أم كان مفصولا عن

¹ آل عمران: 144.

² يس: 14.

³ الرحمن: 60.

⁴ إن شرط وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام هو تصدّره بإحدى أدوات النفي، أو النهي، أو الاستفهام مع دخول "إلا" الحاصرة على الجملة. أما في قصر المبتدأ على الخبر، فما يلاحظ هو أن صيغة الاستثناء بـ (ما... إلا) هي المستعملة غالبا لإفادة هذا المعنى. ومعلوم أن الحرف "ما" في العربية وجهان : إما إهمالها على لغة التميميين، أو إعمالها في لغة أهل الحجاز عمل "ليس"؛ فتزفع المبتدأ على أنه اسمها، و تنصب الخبر على أنه خبر لها، كما في قوله تعالى من الآية الواحدة و الثلاثين من سورة يوسف عليه السلام : ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾
و معلوم ، أن جمهور النحاة يشترطون لعمل "ما" رفعا و نصبا فيما بعدا لشروطا أربعة، هي : عدم اقتران خبرها بأن الزائدة، و عدم انتقاض خبرها بالإلا، و عدم تقدم خبرها على اسمها ، و عدم تقدم معمول خبرها على اسمها، و فقد أحد الشروط يبطل عملها. ينظر : الكتاب : 58-57/1 و 69 و 122-123، و اللمع : 91، و النكت : 193/1-194، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري . ت: إميل بديع يعقوب : 143/1-144، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1418هـ-1997م، و جامع (الدروس العربية، طبع في القاهرة، 292-293، المكتبة (العصرية) بيروت، ط33، 1417هـ-1997م، و المفردات النحوية: 174. و يرى بعض الدارسين كأبي نصر الفارابي (ت 439هـ)، و المستشرق الألماني برجنشتراسر (ت 1932م) أن أقدم حروف العربية المستعملة للنفي هو "لا"، و أما الحرف "ما"، فاخترع بعد ذلك، شأنه في ذلك شأن : "إن" و "غير". كما يذكر أن أصل "ما" في العربية ، يحتمل أن يكون هو الاستفهام، ثم سلك بها مسلك النفي ، مفرقا بينهما أن الاستفهامية مشتمة على معنيين : معنى الاستفهام ، و معنى الشيء ، لأنه إذا قيل مثلا : "ما عندي"، فمعناه على الاستفهام هو : "أي شيء عندي؟" و أما "ما" النافية، فغير مشتمة على معنى الشيء، في ذاتها، فإنه متى سمع: "ما عندي" علم أن "ما" هنا استفهامية، و إنه متى قيل : "ما عندي شيء" عرف أن ذلك نفي، لأنه لو حمل معنى الجملتين على ضد ذلك، لما استقام الكلام؛ لعدم تبيين الاسم المنفي في الأولى، و لعد كلمة "شيء" زائدة في الثانية. ينظر : كتاب الحروف ، لأبي نصر الفارابي، ت: حسن مهدي: 180-181، دار المشرق - بيروت، د.ط، د.ت، و التطور النحوي للغة العربية : 168-170.

⁵ الكتاب: 346/1.

⁶ هذا إذا أخذنا بالرأي القائل إن الاستثناء المفرغ هو من أساليب التوكيد، كما مر آنفا.

مبتدئه بأداة الحصر "إلا" التي تجعل هذا الخبر محصورا فيه المبتدأ السابق لـ "إلا"، نحو: "ما أنت إلا قائمٌ وقاعدٌ".

و نذكر هنا أن معنى حصر المبتدأ في الخبر إنما معناه: أن المبتدأ حين يتقدم أداة الحصر، فإنه يقصر اتصافه بما يكون متأخرا بعدها. وهو ما يستفاد من قولنا: "ما أنت إلا قائمٌ وقاعدٌ"؛ إذ القصد به أن ضمير المخاطب "أنت" (الذي هو مبتدأ) مقصور في اتصافه على صفتي القيام والقيود دون غيرهما.²

و يؤكد صاحب الكتاب ضرورة رفع ما جاء خيرا عن مبتدأ، مشبها الرفع في الأمثلة السابقة بقولنا: هو أعورٌ و ذو ناب؛ لأن كلمة "أعور" واقعة خيرا عن مبتدئها "هو"، وكذلك "ذو" المرفوعة عطفًا لها على "أعور" لأنها خبر أيضا في المعنى. وقد علل سبب الرفع في الأسماء آنفة الذكر أنها مبنية على الأسماء الأولى، و جارية عليها.³

¹ إن ما ينبغي لفت الانتباه إليه هاهنا، هو أن استعمالنا لتعبير الخبر المحصور، بإلا، أو المبتدأ المحصور بإلا، أو الفاعل المحصور بإلا وغيرها من المعمولات، وكذلك الجمل الواقعة موقعها في الاستثناء المفرغ، إنما نعني به أن المعمول المذكور كالخبر، أو الفاعل، وغيرهما واردة بعد "إلا" التي يظهر عملها الحصر فيما بعدها من الأسماء، ولا نريد بمثل هذه التعبيرات أن الاسم الواقع بعد "إلا" هو المحصور، وأن ما قبل "إلا" هو المحصور فيه، لأن ذلك يتناقض مع معنى الجملة العام إذا قلنا مثلا: "ما خالدٌ إلا كاتبٌ"، فـ "خالد": محصور، و "كاتب" محصور فيه وليس العكس.

² نشير هنا، أن سببويه لم يتطرق حين بسط هذا المثال، لمعنى حصر الخبر تفصيلا، بل إنه لم يشر إلى المراد بهذا الشاهد الاسمي ونحوه، لأن معنى القصر في قولنا: "ما أنت إلا قائمٌ وقاعدٌ" ليس القصد به أن المخاطب بهذا الكلام لا يتصف بإلا بهذين الوصفين دون غيرهما من الصفات، كالأكل والمشى، والعلم، إلخ؛ لأن ذلك محال. ولكن الذي يفهم من ظاهر كلام سببويه في هذا المقام، أنه إنما يريد التحقير من شأن المخاطب بتزديده بين صفتي القيام والقيود، وكأنه لكثرة ما يرى عاجزا متخاذلا، فهو لا يبارح قياما إلا إلى قيود، ولا قعودا إلا إلى قيام، وكل هذه المعاني البلاغية والجمالية في الكلام مما ستوضح معالمها بجلاء في الفصل الثاني، عند عبد القاهر الجرجاني بمشئته الرَّحْمَن.

³ وقد أوضح سببويه ما يقصد بكلمة "مبني" حين عرض لتقديم المفعول به على فعله و رفعه بالابتداء و بناء الفعل عليه، أي جعله خيرا عنه، إذ يقول: «إذا بنيت الفعل على الاسم، فقلت: زيدٌ ضربته، فلزمته "الهاء"، وإنما تريد بقولك: مبني عليه الفعل، أنه في موضع "منطلق" إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول و ارتفع به. فإنما قلت: عبدُ الله، فنسبته له، ثم بنيت عليه الفعل و رفعته بالابتداء».

الكتاب: 81/1.

و لعله يكون مفهوما من كلام سببويه هنا، أنه يشير إلى أن الوجه في رفع الخبر إنما يكون من قِبَل أنه مرفوع بالمبتدأ، و هو ما عبر عنه بقوله: "مبني عليه"، تأثر الخبر بالمبتدأ المرفوع، فيعمل فيه رفعا، هذا من جهة، و من جهة أخرى فصاحب الكتاب يوضح مسألة ارتفاع المبتدأ و يقرر أن العامل فيه معنوي و هو الابتداء في معرض حديثه عن تقديم الاسم "عبدُ الله" على الفعل الواقع خيرا عنه، لو قلنا: "عبدُ الله ضربته"، وهو مذهب البصريين عموما، على أن ابن جني يرى أن الرفع للخبر إنما هو المبتدأ و الابتداء معا. ينظر: الكتاب: 81/1 و 127 و 129 و 366 و 127/2، و الخصائص: 385/1، و اللمع: 72، و شرح عيون كتاب سببويه، لأبي نصر المجريطي النرطبي. ت: عبد ربّه عبد اللطيف عبد ربّه: 12-13، و 39 و 134-136، ط 1، 1404 هـ-1984 م، و النكت: 129/1 و 486 و 508-509، و شرح الألفية: 107، و فهرس كتاب سببويه و دراسة له، لمحمد عبد الخالق عزيمة: 140، ط 1، 1395 هـ-1975 م.

و من المواضع التي أورد فيها سيبويه أمثلة عن الحصر في الخبر بـ"إلا"، ما ساقه عن المصدر الواقع خبرا في "باب ما يُختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجا"، إذ يقول: «... و أما له صَوْتُ صَوْتُ جَمَارٍ، فقد علمت أن صوت حمار ليس صوت الأول، وإنما جاز لك رفعه على سعة الكلام، كما جاز لك أن تقول: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ»¹. و يفهم من هذا، أن في جملة: "مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ" إضمارا لاسمٍ حُذِفَ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ لِلْعَلْمِ بِالْمَعْنَى الْمُرَادِ، كَمَا وَقَعَ الْإِضْمَارُ فِي قَوْلِهِ، سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى،: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾²، إذ الأصل هنا، كما مضى، هو: "و اسأل أهل القرية"، على حذف المضاف كقولنا: "اجتمعت اليمامة"، أي: أهل اليمامة"³، و من ثم كان وجه الحذف في قولنا: ما أنت إِلَّا سَيْرٌ، أن التقدير فيه هو: ما أنت إِلَّا صَاحِبُ سَيْرٍ، على حذف المضاف "صاحب"، كما كان التقدير في: "له صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ"، على إضمار المضاف "مِثْلُ" من الكلام؛ لأنَّ المعنى هاهنا، هو على: "لَهُ صَوْتُ مِثْلُ صَوْتِ جَمَارٍ"، فلما حذف المضاف "مثل" أقيم المضاف إليه مقامه. و هذا الإحلال بين المضاف و المضاف إليه يطبع التركيب النحوي للجملة العربية عموما⁴.

و يواصل سيبويه حديثه عن عمل "ما" النافية في هذا الأسلوب مبينا أنه إذا انتقض خبر "ما" الحجازية، العاملة عمل ليس، بيالاً في الاستثناء المفرغ؛ فإنَّ ذلك ما يلزم عنه استواء لغتي أهل الحجاز و بني تميم في هذا الحرف، يقول: «... و تقول: مَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ، تستوي فيه اللغتان، و مثله قوله، عزَّ وجلَّ: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾⁵، لم تقو "ما" حيث نقضت معنى "ليس"، كما لم تقو حين قدمت الخبر. فمعنى "ليس" النفي، كما أن معنى "كان" الواجب، و كل واحد منهما يعني "كان" و "ليس" إذا جرّده فهذا معناه. فإن قلت: "ما كان" أدخلت عليها ما ينفي»⁶.

¹ الكتاب: 367/1.

² يوسف: 82.

³ و هو ما يسمى مجازا بالحذف. ينظر: الكتاب: 212/1، و الصاحي: 166-167 و الخصائص: 308/1، و 04 من هذا البحث.

⁴ ينظر: النكت: 393-395/1، و شرح جمل سيبويه: 240/1.

⁵ يس: 14.

⁶ الكتاب: 59/1.

و يفهم من كلام سيبويه هنا، أنه يقرر صراحة أن عمل "ما" الحجازية يلغى بمجرّد دخول إلّا على خبرها، تماماً كما يبطل حين يقدم خبرها على اسمها كما مرّ بنا¹. و من ثمّ فإنّ معنى ليس الذي هو مضمن فيها يبطل إعراباً و معنى.

فأمّا الإبطال الإعرابي لـ "ما" الحجازية هنا، فبيانه أنها إذا كانت عاملة عمل "ليس" الناقصة بالرفع في المبتدأ على أنه اسمها، و نصبا في الخبر على أنه خبر لها و يصيران بذلك معمولين لها؛ فإنّ هذا الحكم الناسخ لها فيما بعدها سرعان ما يلغى بدخول "إلّا" على جملة خبرها، في نحو: "مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ". فواضح هنا أنّ "زيدٌ" مبتدأ مرفوع، و "قائمٌ" خبره مرفوع به، على أنّ "ما" نافية مهملة، و إلّا للحصر.

و أمّا الإبطال المعنوي لها، فمفاده أنها بخلاف إفادتها لمعنى النفي في نحو قولنا: "ما زيدٌ قائماً"، نفيًا لصفة القيام عن زيد، فإنّ "إلّا" إذا دخلت على خبرها، تُبطل هذا العمل لها، و تنقله إلى عكسه، و هو الإيجاب، في نحو قولنا: "مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ"؛ إذ المعنى: على إثبات صفة القيام لزيد، و عدم خروجه عنها إلى صفة أخرى.

و لعله بعد ذلك، يتضح بجلاء معنى قول سيبويه إنّ الحرف "ما" في قولنا: "مَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ" تستوي فيه اللغتان، وهو أنه إذا كانت "ما" التيممية مهملة في أصلها سواء مع "إلّا" أو بدونها، نحو: "ما زيدٌ شاعرٌ"، غير عاملة فيما بعدها من جهة، و إنّ عدّت "ما" عند الحجازيين عاملة عمل "ليس" في نحو قولنا: "ما زيدٌ شاعرًا" من جهة أخرى؛ فإنّ انتقاض خبر "ما" الحجازية بـ "إلّا"، هو ما يجعلها تهمل تماماً كما يذهب إلى ذلك بنو تميم.²

و هو ما يؤكده سيبويه في معرض حديثه عن حمل البدل على موضع المبدل منه لا على ما عمل فيه؛ إذ بعد تمثيله لذلك بقوله: «و مثل ذلك: "مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ"، مِنْ قَبْلِ أَنْ "بشياء" في موضع رفع في لغة بني تميم، فلما قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع. و بشيء في لغة الحجاز موضع منصوب»³، يقرر استواء (أي

¹ ينظر: 52 من هذا البحث، الحاشية رقم: 04.

² ينظر: اللمع: 91، و فهارس كتاب سيبويه و دراسة له: 347.

³ الكتاب: 316/2.

مماثلة) لغة التميميين و الحجازيين قائلًا : «و لكنك إذا قلت : مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ، استوت اللغتان، فصارت "ما" على أقيس الوجهين؛ لأنك إذا قلت : مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ، فكأنك قلت : مَا أَنْتَ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ»¹.

و مما يجدر بنا أن نذكر به هاهنا، هو أن مذهب سيويه في الحرف "ما" الذي للنفي، هو نفسه ما يراه بنو تميم من إهمال لها. و لعلَّ هذا ما يستنتج من كلام سيويه السابق: "فصارت ما على أقيس الوجهين"، إذ القصد به مذهب التميميين²، و هو ما أشار إليه في موضع آخر من مؤلفه و سمه بـ "باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله"؛ إذ قال شارحًا: «و ذلك الحرف "ما" تقول : مَا عَبَدَ اللَّهُ أَحَاكَ، و مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا.

و أما بنو تميم فيجرونها مجرى "أما"، و "هل"، أي لا يعملونها في شيء و هو القياس، لأنه ليس بفعل، و ليس "ما" كليس، و لا يكون فيه إضمار»³.

و يواصل حديثه عن عمل هاتين الأداةين المستخدمتين في غالب أحوالهما للنفي، ليوضح و يقرر أن الفعل الناسخ "ليس"، و إن كان ينقلب معناه في الجملة من النفي إلى الإثبات في حال انتقاض خبره بـ "إلا"، فإنه (أي الفعل "ليس" الناقص) يحافظ على وظيفته الإعرابية في معموليه حتى مع وجود "إلا"، مؤكِّدًا في الوقت نفسه عدم قوة "ما" على العمل فيما بعدها في مثل هذا الموضع؛ فيقول : «فإن قلت : لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا ذَاهِبًا، أدخلت ما يوجب كما أدخلت ما ينفي فلم تقو "ما" في باب قلب المعنى، كما لم تقو في باب تقديم الخبر»⁴. و يسوق مثالًا آخر لوقوع "ليس" في أسلوب حصر حين وازن بين عمل "ما" النافية في اللغتين السابق الحديث عنهما⁵؛ إذ يقول : «و تقول : لَسْتُ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ، كأنك قلت : لَسْتُ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ»⁶.

¹ الكتاب: 316/2.

² ينظر : الكتاب : 104/2، و اللع : 91، و الخصائص : 167/1.

³ الكتاب : 58/1.

⁴ نفسه: 59/1.

⁵ أي : لغة الحجازيين و التميميين .

⁶ الكتاب : 316/2.

فواضح من تمثيل سيوييه بجملتي : "لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا ذَاهِبًا" ، و "لَسْتَ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ" ، أنه يذهب إلى إبقاء وظيفه "ليس" الإعرابية رفعاً في اسمها، و نصباً في خبرها على الرغم من انتقاض هذا الخبر بـ "إلا" الحاصرة.

ولكننا نتساءل هاهنا ، فنقول : لم أبطل عمل "ما" الحجازية بعد دخول الحرف "إلا" على جملة خبرها، في نحو قولنا : "مَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ" ، و لم يهمل حكم النسخ المضمن في : "ليس" بالرفع و النصب في معموليها، في نحو : "لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا ذَاهِبًا" ، و "لَسْتَ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ" ، رغم أن الاستثناء مفرغٌ في كلا التعبيرين ؟

و عن مثل هذا يجاب بالقول : إن مرجع ذلك أن "ليس" فعل ناقص من أخوات "كان" الناقصة الرافعة للمبتدأ و الناصبة للخبر، أي : أنه فعل ناسخ لحكم ما بعدها إعراباً بأصل وضعها في العربية؛ لذا فهي لا تتأثر بانتقاض خبرها بإلا، بل إنها تقوى بإيغالها في أصلية تأديتها لعمل الرفع و النصب في الاسمين بعدها، كما مثل له أنفا، أو بتقديم خبرها على اسمها للحصر فيه، كقول الله ، **جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْأَخِرَةِ إِلَّا النَّارُ﴾²** ، و قوله، عز من قائل: **﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾³**.

و أما "ما" ، فيبطل عملها بدخول "إلا" على جملة خبرها، لأن عمل الرفع و النصب الذي هو مُضْمَنٌ فيها عند الحجازيين ليس حكماً أصلياً فيها، بل إن هذا الحكم الجديد لها إنما اكتسبته نتاجاً لحملها على "ليس" و إجراءاتها عليها، و ما يلبث أن يرجع إلى أصله و هو الإهمال في حال فقد أحد الشروط سابقة الذكر. يقول الأعلام الشنتمري مبيناً أن "ما" حرف مهمل مثل ألف الاستفهام و "هل" «غير أن أهل الحجاز حملوا "ما" على "ليس" فأعملوها عملها، و هي مع ذلك عندهم أضعف من "ليس" لأن ليس فعل، و "ما" حرف، ولذلك لم يجروها مجرى "ليس" في كل المواضع»⁴.

¹ ينظر : النكت : 193/1-194 ، و اللباب : 175 .

² هود : 16 .

³ النجم : 39 . و اسم "ليس" في هذه الآية هو قوله : ﴿مَا سَعَى﴾ ، بتقديره على : "إِلَّا سَعِيَّة" . ينظر : الكشاف : 33/4 .

⁴ النكت : 193/1-194 .

و من هنا نستنتج أنّ "ليس" أصلٌ في حكم نسخه لما بعده، و "ما" فرعٌ محمولٌ عليه، و فرّق بين هذا و ذلك.¹

و أما بخصوص قول العرب الذي نقله سيبويه في كتابه، وهو قولهم: "لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ"، فيروي أنه على "مَا كَانَ الْأَمْرُ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ"، و جاز هذا لأن معناه: "ما الطيبُ إِلَّا المسكُ".²

و الظاهر من هذا، أن سيبويه إنما استشهد بقولهم: "لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ" «لأنه قرنه بقولهم: "مَا كَانَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ"، فالذين نصبوا مع "كان" هم الذين رفعوا مع ليس، فأشبهه أن يكون لفرقٍ بين "ليس" و "كان".³

و الذي يفهم هنا، أن جواز الرفع في خبر "ليس": "المسكُ" في جملة: "لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ"، إنما هو مِنْ قِبَلِ أن ذلك لغة بني تميم؛ إذ إنهم يرفعونه حملاً لـ "ليس" على "ما" في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهل الحجاز "ما" على "ليس" في الأعمال عند استيفاء شروطها. و قد روى ذلك أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) أنه ليس في الأرض تميمي إلا و هو يرفع، و لا حجازي إلا و هو ينصب⁴، و ليس كما خرج هذا القول أحدهم⁵ على أن في "ليس" ضمير الشأن؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لجاز دخول إلا على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً؛ فقليل: ليس إلا الطيب المسك⁶، كما قال الشاعر:⁷

أَلَا لَيْسَ إِلَّا مَا قَضَى اللَّهُ كَائِنٌ .: وَ لَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعًا وَ لَا ضَرًّا

¹ ينظر: اللباب: 175.

² ينظر: الكتاب: 71/1 و 147.

³ النكت: 270/1.

⁴ ينظر: الجني الداني: 495-497، و مغني اللبيب: 324/1-325، و الاقتراح في علم أصول النحو: 47-48، و المزهري في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: ت: محمد جاد المولى، و علي محمد الجاوي، و محمد أبو الفضل إبراهيم: 277/2-278، دار الجليل- بيروت و دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع د.ط، د.ت، و المعجم الوافي في النحو العربي: 297.

⁵ و هو الشيخ أبو علي الفارسي (ت377هـ) صاحب الشيرازيات.

⁶ ينظر: مغني اللبيب: 324/1.

⁷ البيت في شرح شواهد المغني: 704/2 دون نسبة.

و لعله مما يكون حسنا بنا التذكير به في مقام الحديث عن قصر المبتدأ على الخبر عند سيبويه، هو أنّ هذا الأخير قد أشار، ولو مضمونا، إلى أنّ التركيب اللغوي لجملة الاستثناء المفرغ، قد يحمل معنى التحقير و التقليل من قيمة الشيء (و هو هنا المبتدأ) المقصور على خبره إذا ورد اسما مصغرا، في نحو قولنا للمرأة: **مَا أَنْتِ إِلَّا رُجَيْلٌ**، و للرجل: **"مَا أَنْتَ إِلَّا مُرِيَّةٌ"**؛ إذ يعلق سيبويه على هذين المثالين، موضحا الغرض المستفاد منهما قائلا: «فإنما حقرت الرجل والمرأة».¹

و الظاهر أنّ معنى التحقير في مثل هذا الكلام، إنما يفهم كنهه من طريقتين اثنتين : أولهما : أنّ الخبر في العبارتين الماضيتين ، و هما : **"رُجَيْلٌ"** و **"مُرِيَّةٌ"** قد وردا مصغرين، و معلوم أنّ التصغير من معانيه البلاغية، هي : تحقير الاسم المصغر، و تقليل شأنه.² و هو ما يشير إليه سيبويه في "باب التصغير"؛ إذ يرى أنّ قولنا للمرأة إذا سميت بالاسم "حجر"، جاز تصغير هذه المفردة، فيقال : **حُجَيْرَةٌ**، لأنه صار اسما علما خالصا للمرأة، وعليه يكون هذا المعنى هنا : هو تحقير المرأة المسماة بهذا الاسم، لا تحقير "الحجر" المعروف. و الأمر نفسه بالنسبة إلى المذكّر إن أريد تحقيره في نحو قولنا : **عَدِيلٌ و قُرَيْشٌ**.³

ثانيهما : إنه إذا كانت الإشارة قد سبقت إلى عدّ أسلوب القصر من أساليب التوكيد، فلعلّ هذا ما يتضح بجلاء من النموذجين : **مَا أَنْتِ إِلَّا رُجَيْلٌ**، و **مَا أَنْتَ إِلَّا مُرِيَّةٌ**. و بيان ذلك أننا لو قلنا : **أَنْتِ رُجَيْلٌ**، و **أَنْتَ مُرِيَّةٌ**، لكان المعنى على مجرد الإعلام عن المبتدأين : **أَنْتِ و أَنْتَ** أنّهما **رُجَيْلٌ و مُرِيَّةٌ** دون توكيد فيهما و هو ما يحتمل كونهما على غير ذلك من الصفات. بيد أنّ قولنا : **"مَا أَنْتِ إِلَّا رُجَيْلٌ"**، و **"مَا أَنْتَ إِلَّا مُرِيَّةٌ"**، لا شك أنه أقوى و أكد من الأول؛ لأننا لم نكتف في هاتين العبارتين بالإخبار عن الضميرين المنفصلين بأنهما **رُجَيْلٌ**

¹ الكتاب : 483/3.

² يقول الأعلام الشنتمري : «اعلم أنّ التصغير يجي على وجه، منها تقليل ما يجوز أن يُتوهم كثيرا، أو تحقير ما يجوز أن يُتوهم عظيما، أو تقريب ما يجوز أن يُتوهم بعيدا. فأما التقليل فكقولك : دريهمات، و أما التحقير فكقولك : كلب و رجيل، و أما التقريب ، فقولك جئتكَ فُجَيْلَ رمضان و بُعَيْدَه». النكت : 917/2.

³ ينظر : الكتاب : 83/3، و النكت : 947/2، و شرح جمل سيبويه : 758/3-759.

ومُرِّيَّةٌ، فحسب، بل إننا حصرناهما في هذين المعنيين المضادين لطبيعة خلقهما وتركيبتهما البدنية والنفسية على سبيل التشبيه، وهو دون أدنى ريب تحقير لذاتهما وأي تحقير، وتقليل لشأنهما وأي تقليل.¹

و لصاحب الكتاب إشارة أخرى في هذا الموضوع، في "باب ما إذا لحقته "لا" لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق؛ إذ يقول: «... و تقول إذا قلت الشيء أو صغرت أمره: مَا كَانَ إِلَّا كَلَا شَيْءٍ؛ وَإِنَّكَ وَ لَا شَيْئًا سَوَاءً»².

و مما سبق، يتجلى لنا أنه إذا كان تصغير الاسم في العربية يقلل من أمره أحيانا، فإن اقترانه بصيغة النفي والاستثناء الدال على الحصر في المفرغ من الكلام، هو مما يزيد هذا المعنى تأكيدا وإثباتا، ووضوحا وجلاء. هذا إضافة إلى إرجاع سبويه معنى قصر المبتدأ على خبره، في عمومته كما يتضح من أمثله التي ساقها هنا، إلى الدلالة على معنى التحقير من شأن الاسم المقصور على خبره.

ب- التفرغ للمبتدأ :

معلوم، أنه قد يعترى بعض الأنماط التركيبية للجملة العربية تغييرات في مواقع العوامل والمعمولات في داخلها، بأن تتقدم بعضها على بعض، كورود المفعول به قبل فاعله وجوبا لاتصال هذا الفاعل بضمير يعود على مفعوله المقدم عليه، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾³، وكتقدم الخبر على المبتدأ وجوبا في حال كون هذا الخبر شبه جملة، والمبتدأ نكرة، كقولنا: عندك أدبٌ، و معك ألفتان⁴، أو جوازا، نحو قوله، عز من قائل: ﴿فِيهَا مَحِينٌ جَارِيَةٌ فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾⁵.

¹ وقد أوضح الشنمري بجلاء، أن هناك فرقا بين أن يسمى المؤنث باسم المذكر، نحو المرأة إذا سميت بحجر أو جبل، ثم صغر بإدخال الهاء؛ فيقال: حَجْرَةٌ وَ حَجْبِيَّةٌ، ويكون المراد هنا إبانة المرأة وليس حقيقة الشيء كالحجر و الجبل، و بين أن يوصف هذا الاسم المؤنث أو يغير عنه بالذكر إذ يكون المقصود به حينئذ، إما إرادة الشيء بعينه أو التشبيه؛ فصار كأن المذكر ثم لم يزل كقولنا: مَا أَنْتِ إِلَّا رَجُلٌ المقدر على: مَا أَنْتِ إِلَّا مَثَلٌ رجل. ينظر: النكت: 947/2.

² الكتاب: 303/2.

³ البقرة: 124.

⁴ ينظر: الخصائص: 299/1.

⁵ العاشية: 1413، 1412.

و كذلك الحال مع أسلوب القصر، فقد يطرأ على جملته تبدل في مواضع عناصرها، كمجيئ الخبر مقدما، و تأخر المبتدأ بعد أداة القصر، من ذلك قول المولى «جل شأنه»: ﴿مَا نَحَلَى الرَّسُولَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾¹، والمعنى: حصر مهمة الرسل من جهة ربهم في تبليغ الناس رسالته سبحانه؛ ليرجوا رحمته، و يخافوا عذابه.

و مسألة حصر الخبر في المبتدأ وردت مقتضبة جدا في كتاب سيبويه؛ إذ إن هذا الأخير قد مثل له بقوله الآتي فقط، و هو: "مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ"²؛ إذ يتجلى من هذا التركيب اللغوي خروج كل من المسند إليه و المسند عن رتبيتهما المحفوظة في العربية، و هي تقدم المبتدأ و تأخر الخبر، حيث قلب موضع كليهما في هذه الجملة للدلالة على معنى حصر فعل الوجود في الاسم المضممر، الذي يعود عليه الضمير "الهاء" في "فيها"، على زيد و حده، دون أن يشاركه في ذلك أي أحد من الناس.

ج- التفريغ للمفعول به :

و كما يُفَرِّغُ الكلام للمبتدأ والخبر، فإنَّ المفعول به أيضا قد يقع في جملة استثناء مفرغ محصورا بإلا (أي واقعا بعدها). و نماذجه في القرآن الكريم كثيرة و متنوعة، نذكر منها: ما جاء فيها المفعول به اسما مضافا في قول الله، جل و عز: ﴿وَمَا يُخَاطَبُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾³، و بعد الاستفهام في قوله، جل و علاء: ﴿فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ﴾⁴، و من مواضع وروده مصدرا محصورا، قوله، جل ثناؤه: ﴿يَعِدُّهُمْ وَيَمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا خُرُورًا﴾⁵، و اسما موصولا في قوله، تعالى، على لسان عيسى بن مريم، عليه السلام: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾⁶.

¹ المائدة: 99.

² ينظر: الكتاب: 317/2. و قد علل الرماني امتناع تقديم المستثنى في نحو قولنا: "ما فيها إلا زيد"؛ و"ما علمت أن فيها إلا زيدا" لاجتماع سببين: «أحدهما ضعف العامل لأنه حرف لا ينصرف. و الآخر: ضعف ما قام مقام المستثنى منه على أن يتقدم عليه المستثنى، فلما اجتمع الضعفان لزم طريقة واحدة، و لم يصلح فيه التقديم و التأخير». الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 376.

³ البقرة: 09.

⁴ يونس: 102.

⁵ النساء: 120.

⁶ المائدة: 117.

و أما شواهدُ هذا الموضوع من الكتاب، فقليلةٌ جداً لأن ما أمكننا استنتاجه في هذا الباب مثالان اثنان :

أحدهما : هو قول سيويه : "مَا لَقَيْتُ إِلَّا زَيْدًا" ، و قد أوردته في بداية مبحث الاستثناء، في معرض كلامه عن دخول "إلا" الاستثنائية على الجملة ، فلا تغير في الاسم الواقع بعدها شيئاً، و ذلك في حال كون الاستثناء مفرغاً. و واضح هنا أن كلمة "زيداً" تعرب مفعولاً به للفعل "لقيت"، بسبب حذف المستثنى منه من الكلام المقدر هنا بـ "أحدًا"، الذي كان شاغلاً لوظيفة المفعول به في أصل الجملة إذا نحن قلنا : "ما لقيتُ أحدًا إلا زيدًا". فلما زال من الكلام تفرغ الفعل "لقيت" للعمل فيما بعد "إلا" لحاجته إليه في تمام معنى الجملة.

و الآخرُ : هو ما عبّر عنه سيويه بجملة: "مَا رَأَيْتُ فِيهَا إِلَّا إِيَّاكَ"¹ التي ساقها حين بسط الكلام في مسألة الضمائر المنصوبة، و مواضع استعمالها، مبينا في أثناء ذلك وجوه الحسن و القبح حين ترد منظومة في كلام العرب؛ إذ بعد أن بيّن أنه قبيح أن يقال : «رَأَيْتُ فِيهَا إِيَّاكَ، وَ رَأَيْتُ الْيَوْمَ إِيَّاهُ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْكَ قَدْ تَجِدُ الْإِضْمَارَ الَّذِي هُوَ سِوَى "إِيَّا"، وَ هُوَ "الْكَاف" فِي : "رَأَيْتُكَ فِيهَا"، وَ الْهَاءُ الَّتِي فِي : "رَأَيْتَهُ الْيَوْمَ". فَلَمَّا قَدَرُوا عَلَى هَذَا الْإِضْمَارِ بَعْدَ الْفِعْلِ، وَ لَمْ يَنْقُضْ مَعْنَى مَا أَرَادُوا لَوْ تَكَلَّمُوا "بِإِيَّاكَ" اسْتَعْنَوْا بِهَذَا عَنْ "إِيَّاكَ" وَ "إِيَّاهُ"²، مَثَلٌ سِيَوِيهِ لَمَّا يَكُونُ حَسَنًا وَقَوْعُهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الضَّمَائِرِ الْمُنْفَصِلَةِ، بِقَوْلِهِ : «وَأَمَّا : مَا أَنَا نِي إِلَّا أَنْتَ، وَ مَا رَأَيْتُ إِلَّا إِيَّاكَ، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَى هَذَا؛ مِنْ قَبْلِ أَنْهُ لَوْ أُخِرَ "إِلَّا" كَانَ الْكَلَامُ مُحَالًا، وَ لَوْ أَسْقَطَ "إِلَّا" كَانَ الْكَلَامُ مَنْقَلَبَ الْمَعْنَى، وَ صَارَ عَلَى مَعْنَى آخَرَ»³.

و يفهم من هذا، أن سيويه يستقبح قولنا : "رأيت فيها إياك، و رأيت اليوم إياه"، من جهة إيراد ضميري النصب المنفصلين : "إياك و إياه" في هذين التركيبين اللغويين؛ من قبل

¹ ينظر : الكتاب : 361/2.

² نفسه : 361/2.

³ نفسه : 361/2-362.

أن استعمال هذه الضمائر مشروط بعدم القدرة على الإتيان بضمائر النصب المتصلة "كالكاف" في "رأيتك"، و"الهاء" في "رأيتك" كإيرادها بعد إلا في باب القصر؛ إذ لا يكون حسنا فصيحا أن نقول في حصر المفعول المخاطب المفرد مثلا: "ما رأيت إلاك"، و الغائب المفرد المذكور "ما رأيت إلاه"، و المثني: "ما رأيت إلاكما"، و الغائب المثني: "ما رأيت إلاهما"، وغيرها من الضمائر، و هذا ما يتجلى من قول سيويه: «اعلم أن علامة المضميرين المنصوبين "إيا" ما لم تقدر على "الكاف" التي في "رأيتك"، و "كَمَا التي في "رأيتكما"، و "كُم" التي في "رأيتكم"، ... و "الهاء" التي في "رأيتك"، و "الهاء" التي في "رأيتها"، و "هما" التي في "رأيتهما"... و "ني" التي في "رأيتني"، و "نا" التي في "رأيتنا".

فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع، لم توقع "إيا" ذلك الموقع لأنهم استغنوا بها عن "إيا" كما استغنوا "بالتاء" و أخواتها في الرفع عن "أنت" و أخواتها¹. و قد علل سبب استصوابه لقولنا: "ما رأيت إلا إياك"، و استحسانه إيراد من وجهين هما:

أولها: إنه لو أخرت أداة الحصر "إلا" إلى ما بعد المفعول به "إياك"، إظهارا للضمير المتصل "الكاف"، و تسويغا له الاتصال بفعله الناصب له؛ فقليل: "ما رأيتك إلا"؛ لكان الكلام محالا لتعذر إدراك أي معنى سليم يفهمه العقل، و يقبله المنطق. بل إن قولنا: "ما رأيتك إلا" يصبح محتاجا إلى اسم آخر يرد بعد "إلا" ليحصر بها، و يتم به معنى الجملة، كأن يكون حالا مثلا، إن كانت الرؤية حسية في نحو قولنا: "ما رأيتك إلا مثابرا مجتهدا"، أو مفعولا به ثانيا إذا ثبت أن الرؤية معنوية، لو أنه قيل مثلا: "ما رأيتك إلا طبيبا ناجحا صادقا"، في حال إرادة المتكلم البوح باعتقاده في مخاطبه، و هو لا يزال تلميذا في أطوار دراسته الأولى.

و ثانيهما: في حال إسقاط الحرف "إلا" تجوزا لاتصال الفعل بمفعوله؛ بأن يقال: "ما رأيتك"؛ لانقلب معنى العبارة كلية، و صار على معنى آخر معاكس له؛ إذ فرَّق بين

¹ الكتاب: 2/355-356. و ينظر: النكت: 1/651-652.

معنى حصر الرؤية في ضمير المخاطب المفرد، إذا قلنا: " ما رأيت إلا إياك"، و بين معنى نفي فعل الرؤية المفهوم من جملة: " ما رأيتك".

و لعل ما يؤكّد صحة ما ذهب إليه سيويه في مسألة وجوب إظهار الضمائر المتصلة للنصب في حال ورودها مقصورا عليها الكلام الذي قبل حرف الحصر، ما ورد من نماذج قرآنية كريمة، نذكر منها قول الله، جل جلاله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾¹ بإبراز الضمير المنفصل للغائب "إياه".

و نذكر هاهنا، أنه إذا كان معنى الحصر في المفعول في نحو قولنا: مَا رَأَيْتُ إِلَّا إِيَّاكَ، و مَا أَكْرَمَ سَعِيدٌ إِلَّا خَالِدًا، هو أن فعل الفاعل مقصور وقوعه على هذا المفعول بعد "إلا" دون غيره، و ذلك يكون ردا على من اعتقد أن الفعل وقع على غيره، أو عليه، أو عليه وعلى غيره معا²، فليس يخفى أن سيويه قد أشار إلى هكذا معاني بلاغية و معنوية حين بين وظيفة "إلا" الدلالية في الاستثناء المفرغ أنها إنما تدخل على الجملة لتوجب ما بعدها لما قبلها و تنفي ما سواه، كقولنا: " ما لقيت إلا زيدا"³، إذ تقديره هو: "لقيت زيدا و لم ألق غيره"، و هو ما يقال في المثال السابق المدروس هنا: ما رأيت إلا إياك، أي: "لقيت أنت و لم ألق غيرك".

غير أن الذي نشير إليه في هذا الموضوع، هو عدم تنبيه سيويه لأحوال المخاطب بتعبير تحوي معنى القصر في بنائها؛ إذ إن إغفال هذا الجانب ينتج عنه حتما إغفال لذكر أنواع القصر التي تختلف و تتعدد حسب حال المخاطب و اعتقاده، قبل إلقاء الكلام عليه.

هذا فضلا عن تجاوز سيويه الحديث عن مسألة الحصر بين المفعولين، حين يكون الفعل متعديا إلى فعلين، وهو الأمر الذي حفل أسلوب القرآن الكريم به في مواضع كثيرة، منها قول الله، عز وجل: ﴿مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾⁴، و قوله سبحانه تعالى: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾⁵.

¹ الإسراء: 23.

² ينظر: جامع الدروس العربية: 11/3.

³ ينظر: 42-43، و ما بعدهما من هذا البحث.

⁴ هود: 27.

⁵ الأحزاب: 22.

د- التفرغ للفاعل :

و إذا انتقلنا إلى موضوع حصر الفاعل بـ "إلا" ، فإننا نجد شواهد قرآنية عديدة ومتنوعة أيضا. فِيمَا فَرَّغَ فِيهِ الْكَلَامَ للفاعل اسما ظاهرا، قوله: ﴿جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾¹ ، و اسما مضافا ، قوله تعالى: ﴿وَمَا يُكَذِّبُ بِهِ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾² ، و اسما ملحقا بجمع المذكر السالم ، قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾³ ، و اسما موصولا للمفرد في : ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾⁴ ، و اسما موصولا للجمع في : ﴿مَا يَجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁵.

وسيبيوه لم يغفل الحديث عن ورود الفاعل محصورا بـ "إلا" الاستثنائية الملقاة إعرابا، على الرغم من ندرة ما ساقه من أمثلة على ذلك؛ إذ انحصرت كلها في ثلاثة شواهد من عموم فصول الكتاب.

أما الشاهد الأول، فقد أورده سيبويه في مطلع الاستثناء؛ حين عرض لحال الاسم الواقع بعد "إلا" التي تأتي للحصر، و هو قوله: "مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ"⁶.
و أما الشاهد الثاني، فهو ما عبر عنه في سياق حديثه عن موضوع ضمائر الرفع المنفصلة، بقوله: "مَا أَتَانِي إِلَّا أَنْتَ"⁷؛ فقد رأى صواب هذا الكلام و استحسانه، بل و ضرورة بناء التركيب اللغوي للجملة هاهنا على مثله؛ لامتناع تقديره (أي الكلام) على الضمير المتصل "التاء" للمخاطب، لأنه لا يقال: "مَا أَتَانِي إِلَّا تَ".

و سبب المنع في مثل هذا الكلام، هو أن الأصل في استعمال ضمائر الرفع المتصلة، كالتاء للمخاطب المذكور في "فعلت"، و "تما" التي في "فعلتما"، و غيرها هو اتصالها بالفعل

¹ آل عمران : 07.

² المطففين : 12.

³ البقرة: 269.

⁴ التوبة : 51.

⁵ غافر : 04.

⁶ قد سبق شرحه في: 42-43 من هذا البحث.

⁷ قد ورد هذا المثال في معرض الحديث عن حصر المفعول به في قول لسيبويه ينظر : 62 من هذا البحث .

الماضي¹ اتصالاً مباشراً، و عدم انفصالها عنه ، إذ لا يكون جائزاً حينئذ «أن يقع أنت في موضع "التاء" في فعلت، و أنتما في موضع "تما" التي في فعلتما، ألا ترى أنك لا تقول : فعل أنتما ؟ و لا يقع أنتم في موضع "تم" التي في فعلتم. لو قلت فعل أنتم لم يجوز، و لا يقع "أنت في موضع "التاء" في فعلت.² و لا يقع أنتن في موضع "تن" التي في فعلتن، لو قلت : فعل أنتن لم يجوز»³. و الأمر نفسه بالنسبة إلى ضمائر المحدث عنه (أي ضمائر الغائب في اصطلاح المحدثين)؛ إذ لا يجوز أن يقال مثلاً : "ضرب هو" إلا أن يكون صفة⁴، و لا أن يقال: "ضرب هما"، أو "يضرب هما"، لأن الضمير المنفصل "هما" أُسْتَعْنِي عنه بألف المثني التي في الفعل، وهكذا دواليك مع الضمائر الأخرى التي للغائب.⁵

و إذا كان سيويه يقرر أن ضمائر الرفع المنفصلة، نحو «أنا، وأنت، و نحن، وأنتما، وأنتم، و أنتن، و هو، و هي ، و هما، و هم، و هن، لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات التي ذكرنا، و لا في موضع المضمرة الذي لا علامة له؛ لأنهم استغنوا بهذا فأسقطوا ذلك»⁶، فإنما يعني ذلك أن هذا الاستغناء الذي تمّ بالتاء و أخواتها في الرفع عن "أنت" و أخواتها⁷، إنما يكون في حال إسناد هذه الضمائر المتصلة بالفعل الماضي فقط كما يُبيِّنُ آنفاً؛ لأنه لو كان افتراض استغناء مطلقاً مطرداً في جميع أحوال كلام العرب و أساليبها، لجاز نحو قولنا : كيف ت ؟ بمعنى كيف أنت، و كيف تم ؟ بمعنى كيف أنتم. وهو ما يمتنع في الكلام؛ إذ يوجب سيويه استعمال الضمائر⁸ في نحو هذه الصيغ، فيقال : «كيف أنت ؟ و أين هو؟ من قبَل أنك لا تقدر على التاء هاهنا، و لا على الإضمار الذي في "فعل". و مثل ذلك :

¹ كما سيتوضح من أمثلة سيويه الآتية، أو في حال إضافة الاسم إلى هذه الضمائر، نحو : ما أجل كتابك.

² يلاحظ هنا أن الحديث عن الضمير المنفصل "أنت" قد كرر مرتين، و لعل ذلك ما يشير إلى أن استعمال أحدهما للمخاطب المذكور، و الآخر للمخاطب المؤنث.

³ الكتاب : 351/2.

⁴ و يعني بالصفة هنا التوكيد، و هو من مظاهر عدم استقرار المصطلح النحوي عند سيويه . ينظر : نفسه : 351/2، الحاشية رقم: 02.

⁵ ينظر : نفسه : 351/2، و فهارس كتاب سيويه و دراسة له : 74.

⁶ الكتاب : 351/2-352. و ينظر : اللمع : 162.

⁷ الكتاب : 356/2.

⁸ أي: ضمائر الرفع المنفصلة.

نحن وأنتم ذاهبون، لأنك لا تقدر هنا على "التاء" و "الميم" التي في فعلتم"، كما لا تقدر في الأول على "التاء" التي في فعلت»¹.

وكذلك الحال إذا قلنا: "مَا أَتَانِي إِلَّا أَنْتَ"، فإنه يكون واجبا هنا إظهار الضمير المنفصل "أنت" في الكلام؛ لأن فيه حصرا للفاعل اللازم تأخره بعد أداة الحصر، و عليه فلا يجوز "ما أتاني إِلَّا تَ".

و قد بين سيويه أن قولنا: "ما أتاني إِلَّا أَنْتَ" هو الأَوْلَى و الأصوب في الكلام لسببين:

أولهما: إنه لو افترضنا تأخير الحرف "إِلَّا" للسماح باتصال الفعل بفاعله التاء، ف قيل: "ما أتيتني إِلَّا"، لما كان كلاما ذا فائدة، و استحال تأديته لأي معنى صحيح إِلَّا بتقدير كلام لاحقٍ إِلَّا الحاصرة يتوضح به الكلام، كأن يكون هذا المعمول حالا، فيقال: "ما أتيتني إِلَّا مبتسما"، أو مفعولا فيه ظرف زمان، نحو: "ما أتيتني إِلَّا البارحة".

و ثانيهما: لو تم حذف "إِلَّا" من جملة: "ما أتاني إِلَّا أَنْتَ"، و قيل: "ما أتيتني"²؛ فإن ذلك يقلب المعنى إلى ضد المقصود به، إذ المعنى في الجملة الأولى إثبات لإتيان (أو مجيء) زيد وحده و انحصار، و المراد بالثانية نفي لهذا الإتيان عنه و إنكار.

و حكم انفصال الضمير عن فعله إذا جاء محصورا بإِلَّا ليس وقفًا على ضمائر المخاطب، نحو: "إياك" في قولنا: "ما رأيت إِلَّا إياك"، أو على ضمير الغائب مثل "إياه"، في نحو: "ما رأيت إِلَّا إياه"، أو على ضمائر الرفع المنفصلة كأنت في قولنا: "ما أتاني إِلَّا أنت"؛ بل إن ذلك يطرد مع ضمائر الرفع المنفصلة الدالة على المتكلم، سواء أكانت للجمع في نحو: "ما وصل في الوقت المحدد إِلَّا نحن"، أم للمفرد نحو تمثيل سيويه لذلك بقوله: "مَا جَاءَ إِلَّا أَنَا". و كذلك الحال لو افترضنا أن فاعلا قد أوقع بنفسه فعلا كالضرب مثلا في كلام محصور إذا قيل مثلا: "مَا صَرَبَنِي إِلَّا أَنَا، و"مَا صَرَبَ زَيْدًا إِلَّا هُوَ"³.

¹ الكتاب: 354/2.

² عوضا عن "ما أتاني أنت" طبعا.

³ ينظر: الكتاب: 353/2، و النكت: 237/1.

و الشاهد هنا كما هو جليّ، فصل الفاعل عن فعله لأنه ضمير المتكلم للمفرد الذي جاء محصوراً بإلاً؛ فكان واجبا عليه تأخره عنها لوقوع معنى الحصر فيه، بعكس لو أنه قيل: "ما جاء إلاّ ت" فصلا للمتصل بعد "إلاّ"، فإنه غير جائز ولا مستساغ في العربية.¹

و على هذا يحمل ثالث شواهد سيبويه هنا، و هو قول الشاعر عمرو بن معد يكرب²:

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَ جَارَاتُهَا .: مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

و كما يكون القصر على المفعول بتأخير هذا الأخير بعد أداة القصر؛ نحو: هل يُورثُ الأنبياءُ و العلماءُ إلاّ علماً؟ فهو شأن الفاعل، كما سبق، الذي يلزم تأخيره عن مفعوله المقدم، نحو قول الشاعر في الشطر الثاني من بيته السابق: "ما قطر الفارس إلاّ أنا".³

و الوجه في كون الاستثناء هنا مفرغاً، هو أنّ في الكلام حذفاً للمسئني منه من التركيب النحوي للجملة، لأنّ التقدير هو: "ما قطرّ الفارس أحدٌ إلاّ أنا". فزوال كلمة "أحد" الفاعل في الأصل أحوج الفعل المتعدي "قطرّ" إلى اسم يسند إليه، فيرتفع به و يكون عاملاً في المفعول المتقدم "الفارس" نصبا .

و ليس يخفى هنا، أنّ مرجع تأخر الفاعل "أنا" بعد "إلاّ" إنما هو لوقوعه محصوراً بها، إذ الغرض هنا: تخصيص ضمير المتكلم "أنا" بتقطير الفارس . إذأ، فالمعنى: على بيان الذي قطرّ الفارس من هو؟ و حصره في فاعل واحد هو الضمير المنفصل "أنا" لا غيره، بخلاف ما لوقيل مثلاً: "ما قطرّت إلاّ الفارس"؛ إذ يكون المراد منه بيان الذي طعن أو قطرّ من هو؟ والنصّ على أنه المفعول به الفارس دون أحد سواه.

¹ ينظر: الكتاب: 353/2، الحاشية رقم: 03.

² و الشاعر هو عمرو بن معد يكرب بن زيد. كان مسلماً، ثم ارتد ليسلم ثانية بعدها، و يتوفى في آخر خلافة عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، في وقعة القادسية التي قال فيها هذا البيت، و عمره ست و مائة سنة. ينظر: الشعر و الشعراء: 240-241، و الأغاني: 28/14-29، و خزائن الأدب و لبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي: 73/3، دار صادر - بيروت، ط1، د.ت. و البيت في الكتاب: 353/2، و مغني اللبيب: 339/1، و شرح شواهد المغني: 719/2، و الأغاني: 28/14. قَطَّرَ: و القطر: المطر، و هو هنا من: قطرّه تقطيراً بمعنى طعنه، أي: ألغاه على أحد قطريه و هما جانباه، فتقطر أي سقط.

و في البيت يفخر شاعرنا بأنه حمل على "رستم" قائد المشركين، و قتلته و أخذ سلابه و هي أربعون ألف دينار. ينظر: الصحاح: باب الرء فصل القاف،(795/2)، و الأغاني: 28/14-29.

³ ينظر: شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس. ت: أحمد خطاب: 255، ط1، 1394هـ-1974هـ، و النكت: 653/2.

و على هذا يقاس نحو قولنا مثلاً: "مَا ضَرَبَ خَالِدٌ إِلَّا عَمْرًا"، لبيان من المضروب،
بعكس ما لو أنه قيل: "مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا خَالِدٌ"، و يكون القصد إذ ذاك إلى السؤال
عن الفاعل (أي الضارب).

هـ- التفريغ لشبه الجملة:

و كما يُفَرِّغُ الكلام للمبتدأ و الخبر، و للفاعل و المفعول، و غيرها من العوامل،
فكذلك قد يحدث أن ترد شبه الجملة بعد "إلا" في الاستثناء المفرغ كأن تكون جاراً و مجروراً
في نحو ما مثل به سيويه أول مبحث الاستثناء حين قال: "مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ"¹.

و الجدير بالإشارة إليه هنا، هو تبيينه على أن ضمائر الرفع المنفصلة «كأنت و أخواتها
لا يَكُنَّ علاماتٍ لمجرورٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ "أنت" اسم مرفوع، و لا يكون المرفوع مجروراً. ألا
ترى أنك لو قلت: مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا أَنْتَ، لم يجز؟»².

و إذا كان سيويه يمنع إيقاع "أنت" و أخواتها موقع الاسم المجرور في نحو: "ما
مررت بأحدٍ إلا أنت"، فإن ما يفهم منه حتماً هو عدم جواز التفريغ لهذه الضمائر المنفصلة
محصورةً بالآ إن كان العامل فيها إحدى حروف الجرّ، فلا يقال مثلاً: "ما مررت إلا
بأنت". غير أن سيويه قد بين وجه الصواب في مثل هذا موضحاً أننا نقول: مَرَرْتُ
بِزَيْدٍ وَ بِكَ، وَ مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا بِكَ. و هو ما يكون مؤداه إمكانية وقوع الضمائر
المتصلة بعد إلا بشرط إعادة إظهار "باء" الجرّ مع هذه الضمائر التي لا يتكلم بها وحدها.³

و معلوم أنه كما تعرب الجملة في العربية إعراب الكلمات إذا حلت محلها و شغلت
دورها، فكذلك شبه الجملة التي تتعدد أوجهها الإعرابية حسب موقعها من الكلام، فهي
قد تكون في محلّ رفع خبر للمبتدأ كقوله سبحانه و تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ

¹ قد سبق شرحه في: 44 من هذا البحث.

² الكتاب: 362/2.

³ ينظر: الكتاب: 363/2. و هو ما يفهم منه جواز حصر الضمائر المتصلة بالآ، كقولنا: "مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِكَ"، و "مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِكُمْ"، و "مَا مَرَرْتُ
إِلَّا بِهِ"، و نحو ذلك.

اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ¹، أو حالا مثل ، نحو قوله، عزّ وجلّ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ²﴾.

و- التفريغ للحال:

و من المعمولات التي يمكن ورودها محصورة "بإلا" نجد الحال التي تعددت و تنوعت مواضع مجيئها بعد إلا التي للحصر في القرآن الكريم من حال مفردة، و حال جملة، و شبه جملة.

أما الحال المفردة في كتاب الله المجيد، فنمثل لها بقول الخالق، جلّ في علاه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً³﴾، وقوله، جلّ في علاه: ﴿لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً⁴﴾.

و أما ما جاء فيه الكلام مفرّغا للحال المفردة عند سيوييه ، فشواهدة قليلة جدّا، فالذي أورده في باب الاستثناء قول الكلحبة الثعلبي: ⁵

أمرتكم أمري بمتقطع اللوى .: و لا أمر للمعصي إلا مضيعا

و يعلّق سيوييه على هذا البيت قائلا : «كأنه قال : للمعصي أمر مضيعا، كما جاز فيها رجل قائما ، و هذا قول الخليل رحمه الله: و قد يكون أيضا على قوله : لا أحد فيها إلا زيدا»⁶.

ويُفهم من هذا، أن لسيوييه إعرابين في نصب كلمة "مضيعا" ، يقول الشنتمري موضّحا وجهي النّصب هنا، أن «أجودهما: الحال. و حرف الاستثناء قد يدخل بين الحال

¹ آل عمران: 126.

² إبراهيم: 04.

³ النساء: 92.

⁴ الأعراف: 187.

⁵ لم يُعثر للشاعر على ترجمة. و البيت في الكتاب : 377/2، و الخزانة : 36/2، و هو في شرح أبيات سيوييه: 250، مروى: "بمنعرج" بدل "بمنقطع". و اللوى : مسترق الرمل حيث يلتوي و ينقطع . يقال : قد ألوى القوم، إذا بلغوا لوى الرمل . ينظر : إصلاح المنطق: 242 و 309، و الصحاح : باب الألف فصل اللام،(6/2486).

⁶ الكتاب: 338/2.

وصاحبها كقولك : ما قام زيدٌ إلا ضاحكا. والعامل فيه اللام كأنه كان في الأصل : للمعصيّ أمرٌ مضيعا. و هو حال من نكرة، ثم دخل حرف النفي على "أمر" و دخلت إلا بين الحال وبين ما قبلها. و الوجه الآخر : أنه نصب على الاستثناء بعد النفي، و الوجه البديل من موضع "لا" كما أن الرفع على البديل من موضع "لا" في : " لا إله إلا الله" أقوى من النصب بالاستثناء»¹.

و الظاهر، مما سبق ، أن ما ذهب إليه سيويه و الخليل من نصب "مضيعا" إما على الحالية أو الاستثناء فيه نظر، و بيانه أن :

1- اعتبار هذه المفردة منصوبة على أنها حال من "أمر" فيه ضعف؛ لأن صاحب الحال يشترط مجيئه معرفة، و هو هنا نكرة : "أمر" ، و لعل ذلك ما نستشفه من تعليقات بعض شراح الكتاب، منهم أبو جعفر النحاس (ت338هـ) الذي يعلق على البيت بقوله إنه «حجة لنصب "مضيع" ، فكأنه نصبه على الحال»²، و الرماني الذي اكتفى بالقول إن الشاعر قد «جاء بالحال من النكرة، و قد قيل : إنها من الضمير في المعصيّ»³.

2- جواز نصبها على الاستثناء، كما قد يفهم ذلك من كلام سيويه، ليس بالوجه القوي فيه؛ لأن التقدير إنما يكون إذ ذاك: و لا أمر للمعصيّ إلا أمرا مضيعا، و هو تأويل فيه قبح وضع الصفة: "مضيعا" موضع الموصوف : "أمرا"⁴ ، و إنما الوجه و الأصح كما شرح ذلك الشنتمري، أن يرفع على البديل من موضع "لا" و اسمها "أحد" المرفوع محلاً على الابتداء ، كما هو الحال في جملة : "لا إله إلا الله" ، و قولنا : "لا أحد فيها إلا عبدُ الله"⁵.

¹ النكت: 639/1.

² شرح أبيات سيويه : 250.

³ الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه : 415. و ينظر : الكتاب : 337/2، الحاشية رقم : 06.

⁴ ينظر : الكتاب : 337/2، الحاشية رقم : 06. و هذا الرأي لمحقق الكتاب الدكتور عبد السلام محمد هارون .

⁵ ينظر : نفسه: 317/2-318، و الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه : 375-376، و دلائل الإعجاز : 7، و النكت: 620/1 و 625-626 ، و مغني اللبيب : 657/2-658. و الجدير بالإشارة إليه هنا ، أن ما ذكرناه من تعقيب على شرح سيويه للمبيت المذكور سابقا لا يرد كلامه ولا كلام أستاذة الخليل، خصوصا في مسألة النصب على الاستثناء التي لا يظهر جليا المقصود بها من طرف سيويه ، أهي إعراب "مضيعا" مستثنى ، أم بديل مرفوع من موضع (لا) و اسمها الذي هو في محل رفع.

و أما من غير باب الاستثناء ، فيورد سيبويه مثالا آخر لوقوع الحال محصورة بإلاّ،
مستشهدا على ذلك بقوله الله، جلّ جلاله، ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا
أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأْذَنِهِ مَا يَشَاءُ﴾¹.

و سيبويه إذ ينقل هنارأي الخليل بن أحمد في تعليقه على هذه الآية الكريمة لسؤاله
إياه بشأنها، فهو يوافقها فيما رآه من أنّ «النصب محمول على "أن" سوى هذه التي قبلها. ولو
كانت هذه الكلمة على "أن" هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنه لما قال : ﴿إِلَّا وَحِيًّا أَوْ
مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ كان في معنى : "إلا أن يوحى"، و كان : "أو يرسل" فعلا لا يجري
إلا على إلاّ؛ فأجري على "أن" هذه كأنه قال : إلا أن يوحى أو يرسل، لأنه لو قال : "إلاّ
وحيا و إلاّ أن يرسل" كان حسنا، و كان أن يرسل بمنزلة الإرسال، فحملوه على "أن"،
إذ لم يجز أن يقولوا : "أو إلا يرسل"، فكأنه قال : إلا وحيا أو أن يرسل»².

و المراد بهذا الكلام، أن سيبويه يرى أن الوجه في الفعل يرسله هو النصب حملا له
على "أن" الناصبة لكلمة "يوحي" الآيتين³ إلى حال مفردة في قوله تعالى : ﴿وَوحِيًّا﴾.
وواضح هنا أن سيبويه قد نبه إلى هذا الأمر، لئلا يظن أن "يرسل" منصوب حملا له على "أن"
الأولى التي في قوله عزّ و جلّ : ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ﴾ لأنه يلزم نفي الرسل
أو الرسل إليهم، و هذا غير جائز لقلبه معنى الآية إلى غير ما أريد بها.

و ليس يخفى هاهنا، أن الآية حسب كلام سيبويه ، من الاستثناء المفرغ للحال، و هي
هنا متنوعة : حال واقعة مصدرا، و جملة فعلية مؤولة بمصدر، و شبه جملة. يقول جبار الله
الزمخشري مبينا حصر الخالق تعالى تكليمه لرسله في ثلاثة أوجه : «... و "وحيا"، و "أن"
يرسل" مصدران واقعان موقع الحال؛ لأنّ "أن يرسل" في معنى : "إرسال"، و "من وراء
حجاب" ظرف واقع موقع الحال أيضا كقوله تعالى : ﴿وَوَحَّيْنَا جُنُودَهُمْ﴾⁴... و التقدير :
وما صحّ أن يكلم أحدا إلاّ موحيا، أو مسمعا من وراء حجاب، أو مرسلا»⁵.

¹ الشورى: 51.

² الكتاب : 49/3.

³ أي : "أن" المصدرية، و الفعل المضارع "يوحي".

⁴ آل عمران : 191.

⁵ الكشف : 475/3. هذا عن الوجه الأول لهذه المفردة . أما وجهها الثاني عند الزمخشري ، فهو يرى أنها تحمل النصب على أنها مفعول مطلق
منصوب، و هو ما يفهم من كلامه الذي يقول فيه، بعد الذي مرّ، إنه «يجوز أن يكون "وحيا" موضوعا موضع كلاما؛ لأن الوحي كلام خفي
في سرعة كما تقول: "لا أكلمه إلاّ جهرا و إلاّ خفاتا"». ينظر : نفسه : 475/3، و مغني اللبيب : 641/2-642.

و قد ذكر سيويه وجه الرفع في "يرسل" عند أهل المدينة عطفًا له على "وحيا" التي يجوز تقديرها على "إلاّ و هو يوحى"، فحمل: "أو هو يرسل" عليها¹. و قد شبه معنى الحصر الحاصل في هذه الآية الكريمة بقول العرب: تحيتك الضرب، و عتابك السيف، و كلامك القتل، حملاً لقصر تكليم الله رسله من البشر في الأحوال الثلاثة المذكورة على معنى القصر المستفاد من هذه الأساليب العربية الثلاثة الدالة على حصر المبتدآت في أخبارها المسندة إليها؛ فتحية المخاطب بهذه العبارات هي ليست بالسلام، و لا بالابتسام، و لا بالإيماء برأسه مثلاً، بل هي محصورة في شيء واحد هو "الضرب" لا غيره، و كذلك عتابه الذي لا يخرج في كلّ أحواله عن صفة استعمال السيف إلى طريقة أخرى. و أما كلامه فهو القتل و لا شيء سواه.²

و إذا كان هذا عن الحال التي يفرغ لها الكلام، فما الذي يقال في الفعل الناقص

"كان" في هذا الجانب من استعماله اللغوية؟

ز- التفرغ لاسم "كان" و خبرها :

معلوم أنّ "كان" الناقصة تعمل في معموليها رفعا و نصبا، نحو قوله، عزّ من قائل، :

﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ

اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾³. و لكن، يحدث أحيانا أن يضطر المقام المتكلم إلى توكيد مقاله

وتقويته؛ فيدخل على كلامه صيغة النفي و الاستثناء، إما دلالة على حصر اسم كان الناسخة

بالإلاّ، نحو قوله سبحانه و تعالى، : ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا

ذُنُوبَنَا﴾⁴، أو على حصر خبرها، نحو قوله، جلّ في علاه، : ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً

وَاحِدَةً﴾⁵، وقوله جلّ شأنه، : ﴿هَلْ كُنْتُمْ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾⁶.

¹ ينظر : شرح عيون كتاب سيويه: 185، و الكشف: 476/3.

² و هو ما يفهم من ظاهره، أن من أساليب تحقق معنى القصر ورود خبر المبتدأ معرفا بالألف و اللام.

³ الفرقان: 70.

⁴ آل عمران: 147.

⁵ يونس: 19. و الآية كاملة : ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾.

⁶ الإسراء: 93.

و من هذه الآيات القرآنية الكريمة، يتبين أنّ إمكانية التصرف في معمولي "كان" الناقصة بالتقديم و التأخير بينها موجودة، و هو ما يذهب إليه سيبويه سواء أكان ذلك في كلام خال من أسلوب الاستثناء، نحو قول سيبويه: «فإذا قلت: كَانَ زَيْدٌ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت: حليماً، فقد أعلمته مثل ما علمت، فإذا قلت: كان حليماً، فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل و إن كان مؤخراً في اللفظ»¹، أم في تركيب لغوي يحوي استثناء مفرغاً فيه الكلام لاسم "كان"، و هو ما عبر عنه سيبويه بجملة: "مَا كَانَ أَخَاكَ إِلَّا زَيْدٌ"². فواضح هنا، أن الأصل في قولنا: "مَا كَانَ أَخَاكَ إِلَّا زَيْدٌ" هو: "كَانَ أَخَاكَ زَيْدٌ"، وإنما دخلت "إلا" على الجملة المسبوقة بحرف النفي "ما" لإفادة معنى حصر صفة "الأخوة" في "زيد" وحده دون غيره من الناس عند المخاطب بهذا الكلام المتمثل في المفرد المذكور المخاطب. و ليس يخفى هاهنا، أن كلمة "زيد" هذه التي كانت في أصل الكلام بدلاً من المستثنى منه، أو مستثنى؛ لأن تقديره: "مَا كَانَ أَخَاكَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ"، و لكن حذف المستثنى منه في قولنا: "مَا كَانَ أَخَاكَ إِلَّا زَيْدٌ" هو مرجع عمل "كان" الناسخة رفعا في "زيد" الواقع بعد "إلا" على أنه اسم لها مؤخر للحصر فيه.³

و قد شبه سيبويه التركيب النحوي لجملة: "مَا كَانَ أَخَاكَ إِلَّا زَيْدٌ" بقولنا: "مَا ضَرَبَ أَخَاكَ إِلَّا زَيْدٌ"، حملاً لنصب كلمة "أخاك" في العبارة الأولى على نصبها في الثانية أولاً، و لرفع "زيد" في الأولى على رفعها في الثانية ثانياً، هذا مع ملاحظة الاختلاف بين هذه المعمولات في الإعراب حسب العامل النحوي.⁴ كما حمل نصب كلمة "أخاك" على نصب كلمة "حجتهم" في قول المولى، تبارك و تعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾⁵،

¹ الكتاب: 47/1-48.

² ينظر: نفسه: 50/1، و اللمع: 87-88.

³ ينظر: الأصول في النحو: 300/1.

⁴ ينظر: شرح جمل سيبويه: 33/1. و جليّ هنا، أن كلمتي "أخاك" و "زيد" في الجملة الأولى معربتان خبرا لكان و اسما لها مؤخرهما على الترتيب، بينما يكون موقعهما من الإعراب في الثانية، هو كونهما: مفعولا به مقدما، و فاعلا مؤخرا للفعل "ضرب".

⁵ الجاثية: 25.

لأنها منصوبة هنا على أنها خبر للفعل "كان" الناقص، المتأخر اسمه إلى ما بعد إلا، وهو المصدر المؤول بعدها من "أن" و الفعل "قالوا" الذي هو في موضع رفع؛ لأن تقدير الكلام في هذه الآية الكريمة هو: "مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا قَوْلُهُمْ"¹ كما هو الحال تماما في قوله ؛ جل شأنه: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾² حيث تقدم فيه خبر كان: "جواب" على اسمها المحصور ب"إلا"، المقدر هنا بكلمة: "قولهم"، وهو ما يوضحه سيبويه بقوله: «فأن محمولة على كان، كأنه قال: فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا قَوْلُ كَذَا وَ كَذَا، وإن شئت رفعت الجواب، فكانت "أن" منصوبة».³

و على هذا يحمل قول الشاعر:⁴

و قَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءَهَا .: يَثْهَلَانِ إِلَّا الْخِزْيُ مِمَّنْ يَقُودُهَا

إذ إن فيه تقدما لخبر كان الناقصة التي ورد اسمها محصورا بإلا؛ لأن المعنى هاهنا: "لم يكن داء هذه الكتيبة و سبب انهزامها إلا جبن قائدها"، مع نفي كل سبب آخر محتمل لذلك.⁵

و يضيف سيبويه معلقا على هذه الأمثلة، بما فيها الآيتان الكريمتان، بقوله: «و إن شئت رفعت الأول، كما تقول: مَا ضَرَبَ أَخُوكَ إِلَّا زَيْدًا، و قد ذكر بعض القراء ما ذكرنا بالرفع».⁶

و جليّ هنا أن سيبويه قد مثل بجملة: "مَا ضَرَبَ أَخُوكَ إِلَّا زَيْدًا"، ليحمل عليها رفع كلمة "أخوك" إذا قلنا: "مَا كَانَ أَخُوكَ إِلَّا زَيْدًا"، هذه العبارة الأخيرة التي رُفِعَ فيها اسم كان

¹ نشير هنا إلى أن هاته الآية الكريمة و التي بعدها في هذا المقام من شواهد وقوع الجملة بعد "إلا" في الاستثناء المرفغ موقع المستثنى (أي المعمول بعد إلا). و الآيتان نموذجان لإعرابهما اسما مؤخرالـ "كان" الناقصة، مع جواز عدهما في موضع نصب على الخبرية. و بما أننا قد أشرنا إلى هذه المسألة في هذا المقام، فإننا لن نخصها بكلام آخر في مبحث الجملة الواقعة موقع المستثنى في الاستثناء المرفغ لاحقا، اكتفاء بما ذكر.

² الأعراف: 82.

³ الكتاب: 155/3.

⁴ البيت في الكتاب: 50/1 بلا نسبة. و **يَثْهَلَانِ**: جبل في بلاد بني نمر، طوله في الأرض مسيرة ليلتين، و قيل: ثهلان لبني نمر عامر بن صعصعة بناحية الشريف به ماء و نخيل. ينظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي: 340/4، دار صادر للطباعة و النشر، و دار بيروت للطباعة و النشر- بيروت، د. ط، 1376هـ-1957م.

⁵ ينظر: الكتاب: 50/1، الحاشية رقم: 03.

⁶ نفسه: 50/1.

المتقدم على خبرها المحصور بـ "إلا" على الأصل في ذلك. و تقدير الكلام هاهنا، هو: "مَا كَانَ أَخْوَكَ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا"، فلما حذف المستثنى منه "أحدا" عملت "كان" نصبا فيما بعد "إلا" على أنه خبر لها.¹

و ليس بخفي هنا، أن سيويه إذ يشبه رفع "أخوك" في الجملتين الماضيتين ، إنما ذلك من جهة موقعهما من الكلام الجالب لحرمة الرفع في كل منهما، على أن "أخوك" فاعل للفعل "ضرب" في الجملة الأولى، و اسم لكان الناقصة في الثانية.²

ح- التفرغ لاسم "أن" الموصولية :

و بما أن المقام حديث عن التفرغ للفعل الناقص "كان" سواء "أتم" ذلك بحصر اسمه أم خبره، فلعله يكون جديرا بنا هاهنا، أن نشير إلى أن سيويه قد أوماً إلى إمكانية ورود اسم أن المشددة محصورا بإلا . يقول في هذا الصدد: «و تقول : مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ، و مَا عَلِمْتُ أَنْ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا. فإن قلبته فجعلته يلي "أن" ، و "ما" في لغة أهل الحجاز قبح و لم يجز، لأنهما ليسا بفعل فيحتمل قلبهما ، كما لم يجز فيهما التقديم و التأخير، و لم يجز: مَا أَنْتَ إِلَّا ذَاهِبًا³، ولكنه لما طال الكلام قوي و احتمل ذلك، كأشياء تجوز في الكلام إذا طال و تزداد حسنا».⁴

و يعلق ابن السراج على كلام سيويه هذا شارحا، أنه «لا يجوز : مَا إِلَّا زَيْدٌ فِيهَا، ولا: مَا عَلِمْتُ أَنْ إِلَّا زَيْدًا فِيهَا. و إنما حسن لما قدّمت و فصلت بين "أن" و "إلا" لطول الكلام، كأشياء تجوز في الكلام إذا طال و تحسن، و لا يجوز أن تقول : مَا عَلِمْتُ أَنْ إِلَّا زَيْدًا فِيهَا، من أجل أنك لم تفصل بين "أن" و "إلا"، كما فصلت في قولك : مَا عَلِمْتُ أَنْ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا».⁵

و يزيد هذا بسطا و إيضاحا، قولُ الشنتمري في هذا الباب، إنه «إنما جاز هذا⁶ لأنك تقول : مَا عَلِمْتُ فِيهَا زَيْدًا، و مَا عَلِمْتُ أَنْ فِيهَا زَيْدًا بمعنى واحد. فمن حيث جاز:

¹ ينظر : شرح جمل سيويه: 33/1.

² و الأمر نفسه بالنسبة إلى الآيتين القرآنتين السابقتين، إذ يجوز فيهما قراءة كلمتي: "حجّتهم و جواب" بالرفع، و يكون التقدير إذ ذاك : فما كان حجّتهم إلا أن قالوا (أي : إلا قولهم)، و ما كان جوابُ قومه إلا قولَ كذا و كذا. ينظر : الكشاف : 51/3.

³ ينشر سيويه بهذه العبارة إلى عدم جواز التفرغ لأحد المعمولات ، و هو ما سيشرح فيما بعد.

⁴ الكتاب : 317/2.

⁵ الأصول في النحو : 298/1. و ينظر تعليق الرماني الوارد في : 61 من هذا البحث ، المحاشية رقم : 52.

⁶ أي قولنا : ما علمت أن فيها إلا زيدا.

"ما علمت فيها إلا زيدا" جاز: "ما علمت أن فيها إلا زيدا"؛ لأن "أن" للتوكيد و الناصب لزيد في: "ما علمت فيها إلا زيدا" علمت، و في: "ما علمت أن فيها إلا زيدا" "أن"، ولو قلت: "ما علمت أن إلا زيدا فيها" لم يجوز، و ذلك أن الاستثناء لا يجوز أن يكون في أول الكلام، لا تقول: "إلا زيد قام القوم"، و كذلك لا يجوز الاستثناء بعد حرف يدخل على جملة و لا يلي الحرف إلا¹.

و إن كان هذا عن وجه امتناع تقدم المستثنى وحرف الاستثناء معاً أول الكلام، فبيان تحقق معنى القصر في جملة: "ما علمت أن فيها إلا زيدا"، هو أن القائل هذا يجعل صفة "الوجود" في المكان المكنى عنه بضمير "الهاء" خاصاً بزيد فقط دون أن يشاركه في ذلك أي شخص آخر، فصفة "الوجود" أو "الكينونة" مقصور، و "زيد" مقصور عليه.

ط- التفرغ لظرف الزمان:

يعدّ الظرف بنوعيه واحداً من المعمولات التي يحدث أن ترد محصورة في أسلوب الاستثناء المفرغ، و أمثله في كتاب الله العزيز موجودة، و إن كانت ليست بالكثيرة، إذ نكتفي هنا ببعضها مستشهدين بقول الله، جلّ و علا: ﴿وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾²، و قوله، عزّ من قائل: ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا حَشْرًا﴾³.

أما سيويه، فلم يورد أي شاهد على ذلك في باب الاستثناء. و لكنّ الذي جاء داخلاً في هذا المعنى من كتابه، إنما أثبتته عرضاً و دون قصد في "باب حتى"⁴ حين بسط الكلام في وجوه استعمالات هذا الحرف، و دلالاته المعنوية و البلاغية المستفادة من دخوله في مختلف التعبيرات. و جاء تمثيل سيويه لهذا الموضوع بقوله: "ما سرت إلا قليلاً حتى أدخلها"⁵، الذي جاء فيه الاستثناء مفرغاً لكلمة "قليلاً" المعربة ظرفاً للزمان منصوباً.

¹ النكت : 618/1-619.

² البقرة: 80.

³ طه: 103.

⁴ الكتاب : 16/3.

⁵ ينظر : نفسه: 21/3، و النكت : 704/1.

و لعله شبيه بهذا ، قول أبي الأسود الدؤلي (ت69هـ) من قصيدة قالها في حضرة من شهد تزويجه من امرأة قدر أنها حسنة التدبير، قانعة بالقليل، فإذا هي خلاف ذلك؛ إذ قال بعد عدد من الأبيات :¹

فَأَلْفَيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ .: وَ لَأَ ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

و الشاهد في هذا البيت وقوع كلمة "قليلاً" الواقعة مفعولاً فيه (ظرف زمان) محصورة بإلاً دلالة على أن زوجة الشاعر لم تكن ذاكرة الله إلا في أوقات قليلة جداً.

ك- التفرغ للمصدر (المفعول المطلق) المحذوف عامله :

و أما انتصاب المصدر المنصوب بعد الحرف "إلاً" في الاستثناء المفرغ، فالظاهر أنه لا موضع له بين أساليب القرآن الكريم، بخلاف ورود شواهد له في تراكيب لا تحوي استثناء مفرغاً في بنائها، كما سيذكر لاحقاً.

و أما الذي أورده سيبويه في كتابه عن هذا الأمر، فهو ما أثبتته في باب "ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف و اللام، أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره لأنه يصير في الخبر و الاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل، كما كان "الْحَذَرُ" بدلاً من "إِحْدَرُ" في الأمر؛ إذ يمثل له بقوله: «و ذلك قولك : ما أنت إلا سيراً، و إلا سيراً سيراً، و ما أنت إلا الضرب الضرب، و ما أنت إلا قتلاً قتلاً، و ما أنت إلا سير البريد سير البريد، فكأنه قال في ذلك كله : ما أنت إلا تفعل فعلاً، و ما أنت إلا تفعل الفعل، و لكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك».²

¹ البيت في ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعة أبي سعيد الحسن السكري . ت : محمد حسين آل ياسين : 38، دار الكتاب الجديد - بيروت، ط1، 1974م، و في الكتاب : 169/1، من شواهد سيبويه على حذف التنوين من "ذاكر" لالتقاء الساكنين و هو اضطرار ، و في شرح أبيات سيبويه : 109، و الأغاني : 107/11. مُسْتَعْتَبٌ: من استعتب، أي طلب أن يُعْتَبَ. تقول: استعتبت فأعتبتني، أي: إسرضيته فأرضاني. ينظر: اللسان: مادة (عتب)، (578/1)، و الصحاح : باب الباء فصل العين، (175/1).

و مطلع القصيدة قول الدؤلي :

أَرَأَيْتَ مَنْ كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ .: أَنِّي فَقَالَ اتَّخِذْنِي خَلِيلًا

² الكتاب : 335/1. و نذكر هاهنا، أن إقامة المصدر مقام فعله من الأحوال التي يكون واقعا فيها هذا المصدر في جملة الخبر، بأن يكون مكرراً، أو محصوراً، أو مستفهما عنه، و عامله خبر عن اسم عين، نحو: أنت سيراً سيراً، و ما أنت إلا سيراً سيراً، و أنت سيراً سيراً؟ ينظر : أوضح المسالك : 287/1، و شرح الألفية: 266.

و يفهم من هذا الكلام ، أن سيبويه يقرر أن وجه مجيء المصادر المنصوبة في قوله السابق، هو أنها جاءت بدلا من أفعالها المحذوفة وجوبا في الكلام، تماما كما انتصب المصدر في قولنا : "الحذرَ" و "الحذرَ الحذرَ" على إضمار فعله العامل فيه نصبا، و هو الفعل "احذر"؛ إذ يكون التقدير فيه : احذر الحذر.¹

و قياسا عليه، فإن الأصل في قولنا : مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا، و إِلَّا سَيْرًا سَيْرًا، و مَا أَنْتَ إِلَّا الضَّرْبَ الضَّرْبَ، و مَا أَنْتَ إِلَّا قِتْلًا قِتْلًا، و مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرَ الْبَرِيدِ سَيْرَ الْبَرِيدِ، هو على الترتيب : مَا أَنْتَ إِلَّا تَسِيرٌ سَيْرًا، و إِلَّا تَسِيرٌ سَيْرًا سَيْرًا، و مَا أَنْتَ إِلَّا تَضْرِبُ الضَّرْبَ الضَّرْبَ، و مَا أَنْتَ إِلَّا تَقْتُلُ قِتْلًا قِتْلًا، و مَا أَنْتَ إِلَّا تَسِيرُ سَيْرَ الْبَرِيدِ سَيْرَ الْبَرِيدِ.²

و كما سبق، فواضح أن ما بعد "إلا" في تلك الجمل، منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، و هذا الفعل المحذوف مع فاعله خبر للمبتدأ "أنت"، كما أنه جلي هنا تفريق سيبويه بين ورود هذا المصدر المنصوب نكرة، نحو : ما أنت إلا تفعل فعلا، و بين وقوعه معرفا في نحو : ما أنت إلا تفعل الفعل.³

و على هذا يحمل صاحب الكتاب قولنا : «مَا أَنْتَ إِلَّا شَرِبَ الْإِبِلِ، و مَا أَنْتَ إِلَّا ضَرَبَ النَّاسِ، و مَا أَنْتَ إِلَّا ضَرَبًا النَّاسِ، و أَمَا شَرِبَ الْإِبِلَ فَلَإِنُونَ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُشَبِّهْ بِشَرِبِ الْإِبِلِ ، و أَنْ الشَّرْبَ لَيْسَ بِفَعْلٍ يَقَعُ مِنْكَ عَلَى الْإِبِلِ.

¹ يرى سيبويه أن إضمار الفعل في نحو : "الحذرَ الحذرَ" ، و "الأسدَ الأسدَ" ، و "الصبيَ الصبيَ" من باب التحذير جائز، وهو ما يذهب إليه السيرافي من أن الإضمار في باب التحذير على ثلاثة أوجه : أول يجب فيه الإظهار نحو : "إياك و أن تقرب الأسدَ" و وجه يجب فيه إضمار العامل نحو : "زيدا من غير قرينة و لاحتال دالة على معنى، و ثالث يجوز فيه الإضمار و عدمه، و هو ما عقد له هذا الباب. و أما في شرح الألفية، فحذف الفعل واجب في العطف و التكرار، و بالجائز إظهاره في الأفراد. ينظر : الكتاب : 1/253-254 و 273-274، و شرح الألفية: 607-610.

² الملاحظ على هذه الأمثلة، أن الأفعال المقدرة قبل المصادر المنتصبة بها، من أصلها الاشتقاعي ، نحو: تسير سيرا، و تضرب ضربا، و تقتل قتلا، وهو ما يراه سيبويه لازما سواء أكان ذلك في أسلوب استثناء مفرغ، كما ذكر، أم في كلام حال من أي استثناء، نحو قولنا : سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرًا، و ضَرِبَ بِهِ ضَرْبًا فِي حَالِ انْتِصَابِ هَذَيْنِ الْمَصْدَرَيْنِ عَلَى الْمَفْعُولِيَةِ الْمَطْلُوقَةِ؛ إذ تقدير ذلك: سِيرَ عَلَيْهِ يَسِيرُونَ سَيْرًا، و ضَرِبَ بِهِ يَضْرِبُونَ ضَرْبًا، و كذلك قولنا : إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا، إذ هو على : إِنَّمَا أَنْتَ تَسِيرُ سَيْرًا؛ لأن المصدر هنا صار بدلا من اللفظ بالفعل، تماما كقولنا : مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا، و نظائرها . و هو ما يؤكد أبو نصر القرطبي (ت401هـ) في شرحه على الكتاب، إذ ينص على أنه إذا قيل : «سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرًا، فُسِّرَ: مَنْصُوبٌ عَلَى فِعْلِ مَا حُوِذَ مِنْ هَذَا الْمَصْدَرِ، و لا يكون على فعل لم يوجد منه، و إن كان في معناه». ينظر الكتاب : 1/335، الحاشية رقم : 01، و شرح عيون كتاب سيبويه: 105.

³ ينظر : الكتاب : 1/335، و شرح جمل سيبويه : 222/1.

و نظير ما انتصب قول الله، عزَّ وجلَّ، في كتابه: ﴿فَمَا هَذَا بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُكِرْتُمْ كَمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾¹. إنما انتصب على: "تمنون منّا"، و "إمّا تفادون فداء"، و لكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك².
و يرى سيويوه أنّ قولنا: ما أنت إلا سيرا، نظيره قولنا في غير باب الاستثناء: «زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا سَيْرًا» إنَّ زَيْدًا سَيْرًا سَيْرًا، و كذلك في ليت، و لعلّ، و لكنّ، و كأنّ، و ما أشبه ذلك، و كذلك إن قلت: أَنْتَ الدَّهْرُ سَيْرًا سَيْرًا، و كَانَ عَبْدُ اللَّهِ سَيْرًا سَيْرًا، و أَنْتَ مُذِ الْيَوْمِ سَيْرًا سَيْرًا»³.

و الظاهر هنا، أنّ سيويوه يشير إلى أنّه كما كانت جملة: "إلا سيرا" في قولنا: "ما أنت إلا سيرا" على تقدير: "ما أنت إلا تسير سيرا"، فهي كذلك أيضا حتى في حال عدم انتقاض جملة الخبر بإلا، إذا قلنا: زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا، و أَنْتَ الدَّهْرُ سَيْرًا سَيْرًا، و أَنْتَ مُذِ الْيَوْمِ سَيْرًا سَيْرًا؛ إذ إنّ تركيب "سيرا سيرا" في هذه الأمثلة، يقدر على أنّ الأصل فيه على حذف الفعل العامل في المصدر نصبا، فيقال: زَيْدٌ يَسِيرُ سَيْرًا سَيْرًا، و أَنْتَ الدَّهْرُ تَسِيرُ سَيْرًا سَيْرًا، و أَنْتَ مُذِ الْيَوْمِ تَسِيرُ سَيْرًا سَيْرًا، هذا مع ملاحظة شغل هذه المفاعيل المطلقة مع أفعالها هاهنا لوظيفة الخبر عن المبتدأ الواقع قبل "إلا"، و المتمثل في هذه المواضع في الاسم المرفوع "زيد"، و ضمير الرفع المنفصل أنت⁴.

ولعلّه ممّا يكون مندرا ما تحت هذا الباب قول الشاعر⁵:
وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ : وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مَعْدَبًا

¹ محمد: 4.

² الكتاب: 336/1.

³ نفسه: 335/1.

⁴ و تشير هنا أنّ الشنيزي يرى أنّ قولنا: ما أنت إلا سيرا، و ما أنت إلا ضربا، و ما شابهه، إنّما يقال «لمن كثر منه الفعل و واصله، و استغنى عن إظهار الفعل بدلالة المصدر عليه، و لك أنّ ترفع فتقول: "إنما أنت سيرا على معنى: إنما أنت صاحب سيرا". النكت: 378/1.
و واضح هنا، أنّه إن كان الوجه الإعرابي في جملة: "زيد سيرا سيرا" على المبتدأ والخبر، كما سيبين، فالأمر يختلف حتما باختلاف العامل النحوي الداخل على الجملة؛ إذ إنّ جملة: "سيرا" في قولنا: ليت زيدا سيرا سيرا تعرب خيرا لليت في محل رفع على أنّ زيدا اسمها، و هكذا دواليك مع "إنّ"، و لعلّ، و لكنّ، و كأنّ، و ما شابهها.

⁵ هذا البيت غير منسوب في مراجع كثيرة، و له رواية أخرى هي: "أرى الدهر بالإنبات، ستوضح لاحقا. و المنجون: الدولاب التي يستقى بها الماء. و معنى البيت: إنّ الدهر يدور بالناس كما تدور المنجون و يذهب بهم كلّ مذهب. فما الزمان بأهله إلا كالدولاب تارة يرفع و تارة يضع، و العذاب الشديد لصاحب الحاجات يظلمها و العقبات تقف في وجهه. ينظر: مغني اللبيب: 87-86/1.

على الوصف، كأنه قيل : لَهُ صَوْتُ حَسَنٌ، و إنما ذكر الصوت توكيدا فقط، لا على إرادة حملة على الفعل، تشبيها، كما في : لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ¹.

و يضيف سيبويه موضحا أن قولنا : "لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ بِالرَّفْعِ، إِنَّمَا هُوَ جَائِزٌ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ، كَمَا جَازَ لَنَا أَنْ نَقُولَ : "مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ"، وَ عِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ صَوْتَ حِمَارٍ لَيْسَ الصَّوْتُ الْأَوَّلُ².

و من هذا الذي سبق، نستنتج أن المفعول المطلق إذا لم يقصد به الوصف و البديل عن اسم قبله و قصد للتشبيه، و قد دخل في جملة استثناء مفرغ بعد "إلا" و جب نصبه، إذ يُحْمَلُ الْكَلَامُ فِي نَحْوِ قَوْلِنَا : "مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا"، وَ مَا أَنْتَ إِلَّا شَرِبَ الْإِبِلَ" عَلَى أَنَّ فِيهِ حَذْفًا لِفِعْلِ يَنَاسِبُ الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ اسْتِثْقَا³. و عليه يكون التقدير في المثالين السابقين هو : "مَا أَنْتَ إِلَّا تَسِيرٌ سَيْرًا"، وَ "مَا أَنْتَ إِلَّا تَشْرَبُ شَرِبَ الْإِبِلِ". و كذلك الحال إذا قيل مثلا : "مَا الْعَامِلُ الْمُتَّقِنُ عَمَلَهُ إِلَّا نَشَاطًا وَجِدًّا"، إذ يُقَدَّرُ أَنَّهُ عَلَى : "مَا الْعَامِلُ الْمُتَّقِنُ عَمَلَهُ إِلَّا يَنْشُطُ نَشَاطًا وَ يَجِدُّ جِدًّا". هذا مع ملاحظة أن الجمل (المصادر) الواردة بعد إلا الحاصرة مع فعلها، المقدر ، تكون شاغلة لوظيفة الخبر عن المبتدأ الواقع قبل (إلا).

6- معمولات لا يفرغ لها الكلام عند سيبويه :

و إذا كان هذا عن أهم مظاهر تفرغ الكلام في الاستثناء الناقص، و كذا العوامل التي يجوز فيها ذلك عند سيبويه عموما، فالواضح أن هذا الأخير لم يفصل الكلام في هذه المسألة تفصيلا دقيقا، كما وقرت عن النحاة المتأخرين، و ذلك أنه لم يوضح أيكون جائزا و سليما من الناحية الإعرابية و المعنوية أن يقع المصدر المؤكد و المفعول معه، و الحال المؤكدة لعاملها بعد "إلا" التي للحصر ، في معرض شرحه لمباحث الاستثناء، أم لا.

غير أن الذي يمكن استقراؤه و استخلاصه بعد الاطلاع على هذه الأبواب النحوية في مظانها من الكتاب، هو أن سيبويه ، في حدود اطلاعنا على هذه المواضيع في مصنفه،

¹ ينظر : الكتاب: 1/ 363.

² ينظر : نفسه : 1/ 363-364، و النكت : 1/ 392-395.

³ قد سبق شرح ذلك في : 79 من هذا البحث ، الحاشية رقم : ٥٤ .

لم يورد تراكيب لغوية تحوي تفریغا للمصدر المؤكد¹، و لا للمفعول معه²، و لا للحال المؤكدة لعاملها³. و لعله يكون مفهوما من هذا أنه يرى عدم صحّة وقوع ذلك في كلام العرب.

و ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، هو التذكير بأن سيويوه قد نبه في باب الاستثناء إلى أمر هامّ، و هو منعه وقوع الاسم المنصوب بعد "إلاّ" الحاصرة خيرا عن مبتدأ، في نحو: "مَا أَنْتَ إِلَّا ذَاهِبًا"⁴ و لكنّ السؤال المطروح هنا هو: لم كان جائزا قولنا: "مَا أَنْتَ إِلَّا سِرًّا"، وأشباهه من جهة، و امتنع: "مَا أَنْتَ إِلَّا ذَاهِبًا"، كقول سيويوه، و "مَا أَنْتَ إِلَّا سَائِرًا" قياسا عليه من جهة أخرى؟

و الطريف في الأمر، أنّ سيويوه على الرغم من إشارته إلى عدم جواز قولنا: "مَا أَنْتَ إِلَّا ذَاهِبًا" في باب الاستثناء دون أن يُتبع ذلك بأيّ شرح أو تحليل، فالظاهر أنّ الإجابة على تساؤله قد ضُمنت في موضع سابق لهذا، و هو "باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل"⁵، حيث تحدث عن أحوال اسم الفاعل ذكرا وحذفا، في كلام العرب، ناقلا عن يونس «أنّهم يقولون: عائذُ بالله. فإن أظهر هذا المضمر لم يكن إلاّ الرفع، إذ جاز الرفع و أنت تضر، و جاز لك أن تحمل عليه المصدر، و هو غيره في قوله: أَنْتَ سَيْرٌ سَيْرٌ؟ فلم يجز حيث أظهر الاسم عندهم إلاّ الرفع، كما أنه لو أظهر الفعل الذي هو بدل منه لم يكن إلاّ نصبا»⁶.

و إذا كان مفهوما من كلام سيويوه، أن للاسم الواقع خيرا عن مبتدأ حالين لا يخرج عنهما: فإما الرفع جوازاً إن أضمر المبتدأ، أو الرفع وجوبا إن جاء الأخير مظهرا، كما مثل له أنفا، فلعله ممّا يزيد كلامه تحليلا و إيضاحا حول امتناع الإخبار عن المبتدأ باسم منصوب، ما رواه أبو سعيد السيرافي تعليقا على ما ذكر، من أنه قد «تأول بعض المتقدمين في النحو ممن

¹ ينظر: الكتاب: 34/1 و 35-378 و 384.

² ينظر: نفسه: 297/1-310.

³ ينظر: نفسه: 1/44 و 340 و 346 و 370 و 377 و 2/49-52 و 81 و 87-92 و 112-114 و 121.

⁴ ينظر: نفسه: 2/317.

⁵ نفسه: 1/341.

⁶ نفسه: 1/347.

أدرسته رواية علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - في قوله تعالى: ﴿وَنَمِّنْ مَّحْصَةً﴾¹ بنصب عصبه ، و رغم أن "عصبه" تُنصب كما تقول : إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ عَمَّتُهُ، فجعل "عصبه" بمنزلة المصدر، و رددت أنا ذلك فقلت : إنما يجوز هذا في المصادر دون الأسماء ، تقول : أنت سيراً، و لا تقول : أنت سائراً².

و هذا الكلام، إن كان يدل على عدم جواز أن نقول : "أنت سائراً" بنصب "سائراً" الشاغل لدور الخبر عن المبتدأ "أنت" ، لأن الخبر يجب فيه الرفع لعمل المبتدأ فيه رفعاً، فإنه يكون من باب أولى امتناع و عدم صحة ما أنت إلا سائراً، و مثله : ما أنت إلا ذاهباً، كما عبر عن ذلك سيويه، من جهتين، إعرابية و معنوية.

أما الإعرابية ، فكما سبق ، إن عمل "ما" الحجازية ينتقض بدخول "إلا" على خبرها، و هو ما ينتفي لو عدّ : ما "أنت إلا ذاهباً" صحيحاً صائباً.

و أما المعنوية ، فتمثلة في استحالة انتصاب اسم الفاعل بفعل من لفظه، فلا نقول : أنت تسير سائراً، بخلاف المصدر فإنه جائز فيه ذلك، إذا قيل : أنت تسير سائراً في الخبر الابتدائي غير المحصور و ما أنت إلا سائراً ، أي: إلا تسير سائراً، في الخبر المحصور.

ومنه طبعاً مثل سبويه: "ما أنت إلا ذاهباً" غير الجائز، عكس قولنا : "ما أنت إلا ذاهباً"، الجائز؛ لأنه يكون إذ ذاك على تقدير : ما أنت إلا تذهب ذاهباً، فبان الفرق بينهما.

و عموماً، فمسألة المعمولات التي لا يجوز أن يفرغ لها الكلام قد عرفت اختلافاً بين بعض النحاة. فالسيوطي (ت911هـ) مثلاً ، يذهب إلى أن «التفريغ يكون في كل المعمولات من فاعل³، و مفعول به وغيره، إلا المصدر المؤكد ، فإنه لا يكون فيه، و لذلك أولوا قوله تعالى : ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾⁴ على حذف الوصف، أي: ظننا ضعيفاً»⁵.

¹ يوسف : 08.

² الكتاب : 347/1، الحاشية رقم: 02.

³ نشير هاهنا أن الكسائي أحاز في نحو : "ما قام إلا زيد" مع الرفع على الفاعلية، النصب على الاستثناء، و قد وافق الكسائي على إجازة النصب طائفة من اللغويين، و استدلوا بقول الشاعر :

لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْمَجْدُ وَالْقَصَائِدُ .: غَيْرِكَ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ وَالِدَا

و يروي البيت أيضا بنصب المجد و "غير" ، أي لم يبق أحد غيرك. ينظر : الجمع : 223/1، و الدرر اللوامع : 486/1.

⁴ الحاشية: 32.

⁵ الجمع : 223/1. و ينظر : الجني الداني : 514.

و إذا كان هذا رأي واحد من علماء العربية المحققين، فإنّ واحدا من الدارسين المحدثين يرى أنّ «التفريغ يجوز لجميع المعمولات، إلّا المفعول معه، والمصدر المؤكّد لعامله، و كذا الحال المؤكّدة لعاملها. فلا يقال: مَا سِرْتُ إِلَّا وَ النَّيْلَ، وَ مَا زَرَعْتُ إِلَّا زَرْعًا، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا عَامِلًا».¹ و يعلّل ذلك قائلا إنّ «سبب المنع وقوع التناقض بذكر المعنى مثبتا أو منفيا قبل "إلّا" ثمّ مخالفته بعد إلّا» و أما قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾²، فالقارئ تدل على أنّ المراد: إنّ نظنّ إلّا ظنًّا عظيماً، فهو بسبب القرينة مصدر مبيّن للنوع، و ليس مؤكّدا».³

و وجه الاختلاف بين هذين الرأيين ظاهر، و ذلك أنّ الأول يجيز التفريغ لجميع المعمولات إلّا المصدر المؤكّد في حين يذهب الثاني إلى عدم جوازه مع المفعول معه، و الحال المؤكّدة لعاملها، بالإضافة إلى المصدر المؤكّد. و علة ذلك حسب رأيه، أنه إذا قيل مثلا: مازرعتُ إلّا زرعاً، و ما سرتُ إلّا و النّيلَ، و لا تَعْمَلُ إِلَّا عَامِلًا، فإنّ هذا ما يترتب عنه حتما تناقض الكلام أوله مع آخره، إذ كيف يعقل أن يقال مثلا: "ما زرعت" اتجاها بالنفي إلى عملية (أو فعل) الزرع، ثم يردف ذلك بمجئ الكلام لا مؤكّدا لما قبله و محققا لمغزاه، بل مثبتا و مناقضا لمعناه؟ و كذلك الحال بالنسبة إلى قولنا: ما سرتُ إلّا و النّيلَ؛ إذ إنّ فيه أولا نفيًا لفعل السير بوساطة "ما" النافية، و لكن ما لبثت أن جاءت "إلّا" مخالفة لهذا الحكم بأن أثبتت هذا "السير" المنفي وقوعه بأنه كان "و النّيل". و هذا ما نقوله في نحو: ما ضربتُ إلّا ضربا، و لا تعثُ إلّا مفسدا، و لا تعثُ إلّا لاهيًّا، و ما شاكل ذلك؛ لأن الكلام في مثل هذا يتناقض صدره مع عجزه.⁴

و بناء على هذا كلّه، فالظاهر أنّ الرأي الثاني، و منه رأي سيبويه، أقرب إلى الصواب و أدخل في الذوق و المنطق.

¹ النحو الوافي: 323/2، ينظر: الحاشية رقم: 01.

² الجاثية: 32.

³ النحو الوافي: 323/2، ينظر: الحاشية رقم: 01.

⁴ ينظر: شرح ابن عقيل: 219/2، الحاشية رقم: 01. و يستثنى من هذا الحكم طبعاً ما ورد من أساليب قرآنية متضمنة لمعنى القصر بوساطة هذا النوع من التراكيب اللغوية للحملة، كما رأينا في الآية الثانية و الثلاثين من سورة الجاثية ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ سابقاً؛ إذ حاشاه سبحانه و تعالى أن يشتمل ذكره الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه على كذب أو نحو، تعالى الله عن الجبر عن ذلك علواً كبيراً.

7- هل يقع الاستثناء المفرغ (أسلوب القصر) في المفيد و الموجب من الكلام؟

إذا اتضح مما ثبت في دراستنا لأسلوب القصر عند سيويه و جمهور النحاة، أن هذا النوع من الأساليب يقتضي تركيباً نحويًا معيناً في بنائه؛ إذ يحذف المستثنى منه من جملة، وهو ما يجعل الكلام السابق لـ "إلا" غير تام، أو بعبارة أدق غير مفيد، و مثال ذلك: "ما قام إلا عمرؤ" فلو أننا اعتدنا بجملة: "ما قام" وحدها ما استقام لها معنى، و ما حصلت فائدة. فإذا كان هذا الذي تبين لحد الآن، فهل من النحويين من يرى غير ذلك؟

إن أحد الدارسين المحدثين يذهب إلى تجويز وقوع هذا النوع من الاستثناء (أي المفرغ) في المفيد من الكلام، بل و عدّه (أي الاستثناء المفرغ) لا يقتضي أن يكون الكلام قبل "إلا" غير مفيد، بل قد يكون مفيداً و مفرغاً في الوقت نفسه، و ذلك نحو قولنا: «ما أكل القوم إلا خبزاً» فهو استثناء مفرغ لا يسبب اختلال المعنى في حال حذف "إلا" و ما بعدها، و لكنه مفرغ لأن الذي بعد "إلا" شيء مأكول و هو الخبز، و ليس قبل "إلا" مأكولات حتى ينتزع الخبز منها. أما إذا كان القصد باختلال المعنى تبدل معناه، فهذا صحيح؛ لأن قولنا: "ما أكل القوم" يعني أنهم لم يأكلوا شيئاً، و أما قولنا: "ما أكل القوم إلا خبزاً" فيعني أنهم أكلوا خبزاً، و لم يأكلوا شيئاً غيره».¹

و إذا كان هذا عن مسألة إفادة الكلام أو عدمها في الاستثناء المفرغ، فمعلوم أن هذا النوع من الأساليب لا يجيء في كلام مثبت، بل إنه لا يكون عند أكثر النحاة إلا في غير الموجب، و هو النفي، أو النهي، أو الاستفهام، نحو قول الله، سبحانه و تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى﴾² و قوله، عز من قائل: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾³، و قوله، جل شأنه: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾⁴.

¹ المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها: 327/2-328.

² الفصص: 36.

³ النساء: 171.

⁴ الرحمن: 60.

و هو مذهب سيويه الذي أكدّه حين بسط الكلام في مسألة منع إبدال المستثنى من المستثنى منه إذا كان الاستثناء متصلاً موجبا، نحو قولنا : أتاني القوم إلاّ أباك، و مررت بالقوم إلاّ أباك، و القوم فيها إلاّ أباك؛ إذ يرى وجوب النصب فيما بعد "إلاّ" هنا، معللاً ذلك بقوله : «و إنما منع "الأب" أن يكون بدلا من "القوم" أنك لو قلت : أتاني إلاّ أبوك كان محالا».¹

و يعني سيويه بكلامه هذا، أن "أباك" في تلك التراكيب لا يجوز فيها أن تكون بدلا من "القوم" لأننا إذا وضعنا كلمة (أبوك) موضع "القوم" فاعلا في جملة: أتاني إلاّ أبوك، كان محالا فاسدا؛ لأنّ معنى الجملة يصبح ضربا من الكلام المستحيل تحقّقه في الواقع؛ إذ المفهوم من قولنا : "أتاني إلاّ أبوك" هو أن جميع الناس قد جاؤوني إلاّ أبوك، و ليس هذا ممّا يقبله عقل و لا منطق.²

و هذه لفظة معنوية طيبة من صاحب الكتاب، تؤمى بحق ربطه، في بعض الأحيان، تحليلاته و تعليقاته النحوية بنظرة البلاغية الدلالية و الجمالية، و لو مضمونا، المهتمة بتقصّي و سير أغوار تعابير العربية و أساليبها، تمييزا لصحتها من فاسدها من ناحية، و إبانة لمواطن الحسن و القبح فيها من ناحية أخرى.

و منع وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب رأي الجمهور، إلاّ القليل منهم³، إذ يرى أبو سعيد السيرافي مثلا أنه لا يقال : أتاني إلاّ عمرو⁴. وهو ما يقرّره دارس آخر أيضا باشرطه لصحة وقوع الاستثناء المفرغ أن لا يكون الكلام فيه موجبا، كما في قولنا "ضربت إلاّ زيدا"، معللاً ذلك باستحالة مؤدى معناه في الحقيقة و الواقع؛ إذ كيف يعقل أن يقدر

¹ الكتاب : 331/2.

² ينظر : أسرار العربية : 188، و الجني الداني : 518، و شرح حمل سيويه : 499/2.

³ كابن الحاجب (ت646هـ) مثلا، الذي يجوز وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب بشرطين، أولهما : أن يكون ما بعد إلاّ فضلا، و ثانيهما : أن تحصل فائدة، و ذلك نحو قولنا : قرأت إلا يوم الجمعة، فإن كان عمدة، أو لم تحصل فائدة، فلا يجوز ذلك.

و قد ردّ عليه بأنه كان يجمل به الاحتكام في ذلك إلى أسلوب القرآن الكريم، و الاستشهاد به إذ السؤال هنا : أي فائدة أفادها هذا المثال : قرأت إلا يوم الجمعة، و هل من المستطاع أن يقرأ الإنسان في جميع أيام حياته حتى و هو طفل رضيع؟ أليس هذا من الكذب الذي من أجله منعوا وقوع المفرغ في الموجب؟ و شتان بين الفائدة التي أفادها هذا المثال، و بين إفادة ما ورد من آيات قرآنية كريمة في هذا المعنى، كما سيذكر . ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 1/235-236.

⁴ و قد أشار إلى ذلك في معرض حديثه عن استعمال "غير" في أسلوب الاستثناء عموما عند سيويه . ينظر : الكتاب : 344/2، الحاشية رقم: 01.

شخص، كائنا من كان، كما هو حال المتكلم هنا، على ضرب جميع الناس إلا زيدا؟ فهذا غير ممكن الحصول بلا شك؛ و ذلك لأن الكلام يفتقد في موضعه، هذا إلى قرينة تدل على إرادة صاحبه بالناس جماعة معينة، أو أنه قاصدُ المبالغة في حديثه، وهو ما يجعل الفعل الواقع على بعض الناس واقعا على كلهم تنزيلا لهذا البعض منزلة الكل¹. و إلى هذا يميل رأي أغلب نحاة العربية، كما ذكرنا.²

و لعله لهذا السبب، ذهب عدد من النحاة إلى تخريج بيت الشاعر، إثباتا لسلامته النحوية، و هو قوله :³

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنجُونًا بِأَهْلِهِ .: وَ مَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا

و ذلك لأن الفعل هنا مثبت، و هو "أرى"، و عليه لا يكون شرط تفرغ الكلام في هذا الاستثناء متوفرا (متحققا)؛ و من أجل ذلك، أوّل على معنى كونه جوابا لقسم مقدر، و حذف "لا النافية" كحذفها في قول الله، جلّ جلاله،: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْخُرُ يَوْسُفَ﴾⁴ وإنما حذف "لا" ها هنا للعلم بها⁵، كما ورد ذلك في قول امرئ القيس :⁶

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أُبْرَحُ قَاعِدًا .: وَ لَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَ أَوْصَالِي

و المعنى : "لا أبرح قاعدا"⁷، و إنما جاز ذلك لأنه لا يجوز في القسم قولنا : "تالله تفعل" حتى نقول : "تالله لتفعلن"، أو نقول : "لا تفعل".⁸ و إذا كان التقدير في هذا البيت على حذف "لا" فإن ذلك يدلّ على أنّ الاستثناء مفرّغ.

¹ ينظر : شرح ابن عقيل ، 219/2 ، الحاشية رقم : 02.

² ينظر : الخي الداني : 514 و 518 ، و أوضح المسالك : 301/1 ، و الجمع : 223/1 ، و جامع الدروس العربية : 135/4 ، و النحو الوافي : 217/3.

³ لهذا البيت روايتان ، سبق إيراد إحدهما في: 80 من هذا البحث.

⁴ يوسف : 85.

⁵ ينظر : التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري • ت: محمد شمس الدين : 21/2 ، دارالكتب العلمية - بيروت ، ط1 ، 1419هـ - 1998م ، و معني اللبيب : 623/2 ، و دلالات التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني : 127 ، و الإعراب في القرآن الكريم ، لسميح عاطف الزين : 347 ، دار الكتاب اللبناني - بيروت ، ط1 ، 1405هـ - 1985م.

⁶ ديوان امرئ القيس : 325/2 ، دار بيروت للطباعة و النشر، بيروت - د.ط. 1972م ، و الشعر و الشعراء : 72.

⁷ ينظر : الكتاب : 105/3 ، و الصاحي : 156 ، و الجمع : 244 - 245 ، و الخصائص : 284/2 ، و معني اللبيب : 87/1 ، و شرح شواهد المعني : 220/1 ، و التطور النحوي : 174 ، و دلالات التراكيب • دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني : 126.

⁸ ينظر التبيان في إعراب القرآن : 21/2 ، و الإعراب في القرآن الكريم : 347.

و لكن الملاحظ هاهنا، أن الاستثناء المفرغ قد يقع في كلام منفي و لكن معنويا فقط، فلا يسبق الفعل أو العامل الذي قبل "إلا حرف نفي، أو نهي، أو استفهام نحو قوله ، عز من قائل: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتَمَّ نُوْرَهُ﴾¹، فالكلام في هذه الآية الكريمة مفرغ لوجود نفي معنوي في كلمة "يأبى" ، لأن معناها المعهود هو : "لا يريد"؛ لذا يكون المعنى: "لا يريد الله إلا أن يتم نوره"، و كذلك قوله ، جلّ جلاله: ﴿وَإِنَّمَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾²، إذ واضح أن هذه الآية الكريمة تتضمن استثناء مفرغا بسبب أن الكلام فيها منفي، و لكن من الناحية المعنوية فحسب، و المعنى ، "و أنها لا تسهل إلا على الخاشعين"³.

و نشير أخيرا إلى أنه على الرغم من تجويز بعض النحاة وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب، و بخاصة ما كان فيه الفعل مثبتا لفظا، و منفيا معنى مثل كلمة "يأبى"؛ فإن الجمهور على منعه، و ذلك لما يلزم عنه من الكذب⁴ إذ كيف يثبت القيام، والضرب، و المرور لجميع الناس نحو قولنا: "قام إلا زيد"، و "ضربت إلا زيدا" ، و "مررت إلا بزيدا"؟ فهذا غير جائز ، بخلاف النفي فإنه جائز .

8-ملحوظات عامة في الاستثناء المفرغ عند سيبويه :

سنشير هنا إلى أمرين :

أ- عمل إن في هذا الأسلوب :

إذا كانت صيغة الاستثناء "ما... إلا" هي المعروفة غالبا في استعمالات هذا الأسلوب، سواء أكان تاما، أم مفرغا؛ فإنه يحدث في أحيان كثيرة أن تدخل "إن"⁵ في أسلوب استثناء

¹ التوبة : 32.

² البقرة: 45.

³ ينظر : معني اللبيب : 781/2، و النحو الواقي : 322/2، الحاشية رقم : 04.

⁴ إلا أسلوب القرآن الكريم المنزه عن ذلك طبعاً بلا أدنى ريب.

⁵ معلوم ، أن "إن" هو أصل حروف الجزاء (المشرط) عند سيبويه، و جمهور النحاة عموما، لكنها قد تختل وحوها إعرابية و معنوية أخرى، كمحبتها مخففة من نظيرتها المثقلة، و يكون فيها مذهبان : فإما إعمالها مخففة كعلمها مشددة ، نحو : إن زيد قائما ، و إن زيد قائما ، و إما إفعال عملها، إذ يلزمها اللام الفارقة حينئذ، فضلا لها عن "إن" التي بمعنى "ما النافية"، نحو : إن زيد قائم في حال الإيجاب ، و إن زيد قائم إذا أريد النفي.

مفرغ، إذ غالبا ما يقترن خبرها بإلا الحاصرة. و لهذا النموذج النحوي مواضع كثيرة في القرآن الكريم، فمما جاء جملة اسمية بعد "إن" النافية، و تقدم فيها المبتدأ مقصورا على خبره، نذكر قول الله، جلّ شأنه: ﴿إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾¹، و قوله، عزّ و جلّ: ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾².

و من حالات حصر الخبر في المبتدأ المؤخر بعد "إلا"، قوله تبارك و تعالى: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاءُ﴾³، و جاء المفعول به محصورا بـ "إلا" في جملة فعلية بعد "إن" في نحو قوله، جلّ في علاه: ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾⁴.

و أما وظيفة "إن" في أسلوب القصر عند سيبويه، فيراها على قسمين :

أحدهما أنها «تكون للمجازاة، و تكون أن يُبتدأ ما بعدها في معنى اليمين، و في اليمين، كما قال الله، عزّ و جلّ: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾⁵، و ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾⁶»⁷.

أما قول سيبويه إن ما بعد "إن" يُبتدأ في اليمين، فالظاهر أنه يقصد بذلك الآية الأولى بدليل استهلال هذه السورة القرآنية، بقسم في قول الخالق، سبحانه و تعالى: ﴿وَالتَّارِقِ وَالتَّارِقِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا التَّارِقُ النُّجْمِ الثَّاقِبِ﴾⁸.

= و الكوفيون يقدرون "إن" في حال النفي التي بمعنى "ما"، و اللام بمعنى "إلا"، كقول الشاعر: «شئتُ بِمَنِكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا عَادَ يرون أن معناه: ما قتل إلا مسلما، و قد رد السيرافسي ذلك عليهم أن قولهم هذا إنما ينبغي أن يكون تقديرا أو اعتبارا. ينظر: الكتاب: 69/3، وشرح أبيات سيبويه: 59-60، و السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 546-548، و مغني اللبيب: 1/29-31، و 677/2، و الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي - دراسة تحليلية، لمحمد إبراهيم عبادة: 53، منشأة المعارف بالإسكندرية-مصر، وجامع الدروس العربية: 296/2-297، و المفردات النحوية: 66-67 و 163.

¹ الأنفال: 34.

² يونس: 72.

³ الشورى: 48.

⁴ الكهف: 5.

⁵ الطارق: 04.

⁶ يس: 32.

⁷ الكتاب: 152/3.

⁸ الطارق: 1، 2، 3.



و واضح هنا، أنّ "كلّ" : رفع بالابتداء، و "حافظٌ" : خبره ، و التقدير : إنّ كلّ نفسٍ إلّا عليها حافظٌ. هذا في قراءة من قرأ "لما" بالتشديد ، و هي قراءة أهل الكوفة. و من قرأ "لما" بالتخفيف، فهـ "ما" صلة، و التقدير : إنّ كلّ نفسٍ لعلها حافظٌ.¹

و أمّا ابتداء ما بعد "إنّ" المخففة في معنى اليمين، فمثالها الآية الثانية لأنه لا قسم قبلها، و "إنّ" فيها نافية مهملة، و ما بعدها مبتدأ و خبر، و المعنى : ما كلّ إلّا جميعٌ لدينا محضرون، أي : أنّ "لما" مشددة بمعنى إلّا.²

و الآخر أنّ «تكون في معنى "ما"» قال الله عزّ و جلّ: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾³، أي : ما الكافرون إلّا في غرور.⁴

و يفهم من هذا الكلام، أنّ سيويه يميز حمل "إنّ" على "ما النافية" و إعمالها عملها؛ فتكون نافية هي أيضا، منتقضا خبرها بإلّا في حال مجيء الاستثناء مفرغا.

و نذكر في هذا المقام، أنه كما تستعمل "إنّ" في الاستثناء المفرغ أحيانا كما رأينا، فإنّ "ليس" قد ترد في هذا الأسلوب أيضا⁵، و لكنها تبقى وقتها على عملها رفعا و نصبا في معموليها؛ لأنها أصل في ذلك، بخلاف "ما" النافية المحمولة عليها و العاملة عملها، و "إنّ" النافية الموضوعية موضع "ما"؛ لأنها فرع عن "ليس" لا أصلٌ مثلها.

¹ ينظر : الكتاب : 139/2 و 66/3 و 109، و إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لعبد الله بن خالويه. ت: محمد إبراهيم سليم: 59، دار الهدى، عين ميلة- الجزائر، دط، دت، و الكشف : 241/4، و البيان في إعراب القرآن: 458/2، و مغني اللبيب : 30/1.

² ينظر : الكتاب : 139/2، و الكشف : 321/3، و الجني الداني : 593، و الكشف : 321/3، و أوضح المسالك : 185/1، و قطر الندى : 167، و تفسير التحرير و التنوير لمحمد الطاهر عاشور: 11/23، الدار التونسية للنشر ، ط1، 1984م، و الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الخروبي. ت: عبد المنعم الملوحي : 173، مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق، ط2، 1401هـ-1981م.

و معنى أنّ الحرف "إنّ" يتبدأ ما بعده في معنى اليمين، أنّ قوله تعالى : ﴿لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾، جواب لقسم محذوف، تقديره : و إنهم جميعا لله ليحضرنهم، تماما كما كان التقدير في الآية الحادية عشرة بعد المائة من سورة هود : ﴿وَإِنْ كَلَّمَا لِيُؤْتِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ على أنّ في الكلام قسما محذوفا جوابه ﴿لِيُؤْتِيَنَّهُمْ﴾. و المعنى إذ ذاك هو : و إن جميعهم و لله ليؤتيهم. ينظر : الكتاب : 109/3، و الكشف : 295/2.

³ الملك : 20.

⁴ الكتاب : 152/3.

⁵ سبق بسط هذا المعنى في : 56 - 58 من هذا البحث.

ب- تقدم المستثنى على المستثنى منه في المفرغ من الكلام :

معلوم أن الأصل في بناء جملة الاستثناء، أن يتقدم فيها المستثنى منه على المستثنى الذي يأتي بعد حرف الاستثناء. و لكن ، يحدث أحيانا أن يتغير ترتيب عناصر الجملة الاستثنائية، إذ يرد المستثنى أولاً متقدماً على المستثنى منه الذي يتأخر إلى ما بعد الأداة . وتعدّ هذه الحالة من المواضع التي ينصب فيها المستثنى وجوباً¹، وهو مذهب جمهور النحاة على رأسهم سيويه، و ذلك نحو قولنا : مَا فِيهَا إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقٌ، و مَالِي إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقٌ². كما أنه قد يتقدم في الاستثناء المستثنى ، و هو بدل في الأصل، فيعرب حينئذ حسب ما قبله ، و يزول عنه اسم المستثنى، و كذلك عن المستثنى منه، الذي يحمي متأخراً، اسمه ، ويعرب بدلا من الاسم الذي تقدم قبل "إلا" و تابعا له في إعرابه، و تصير "إلا" ملغاة³، أي حاصرة، لا استثنائية إعرابا.

و في هذا الصدد، يروي سيويه عن يونس (ت182هـ) أن «بعض العرب الموثوق بهم⁴، يقولون : مَالِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ، فيجعلون "أحدا" بدلا كما قالوا : ما مررت بمِثْلِهِ أَحَدٌ، فجعلوه بدلا»⁵.

و معنى ذلك أنه يقرّر أنه إذا قُدّم المستثنى منه في هذه اللّغية (اللهجة العربية) فإنّ المتكلمين بها يميزون، كما لم يردّ ذلك هو نفسه، جعلَ المستثنى المقدم في الجملة معمولا للعامل السابق لإلا، و جعلَ المستثنى منه المتأخر تابعا له في إعرابه، على أنه بدل منه إبدالاً

¹ و قد علل سيويه مرجع وجوب النصب في حال تقدمه ، بنقله رأي الخليل بن أحمد في هذا الجانب، الذي يرى أن الدافع الذي حمل العرب على نصب المستثنى هنا، هو أن وجهه عندهم أن يكون بدلا و لا يكون ميلا منه؛ لأن الاستثناء إنما حده أن يتدارك بعد نفي فيبدل منه، و لكن حين تقدم المستثنى على المستثنى منه بطل البدل لعدم وجود ما يبدل منه قبله؛ فحمل الكلام على وجه قد يجوز فيه إذا أُوخِر المستثنى و هو النصب على الاستثناء، إن كان الكلام تاما منقيا. ينظر الكتاب : 335/2، و الرمانى النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه : 412-413، و الخصائص : 224/2 و 382 و 85/3.

² ينظر : الأصول في النحو : 283/1، و اللع : 123-124، و النكت : 640/1، و شرح اللع : 401/1، و الدرر اللوامع : 487/1، و المعجم الوافي في النحو العربي : 55.

³ ينظر : النحو الوافي : 321/2.

⁴ و هو مذهب الكوفيين و البغداديين. ينظر : جامع الدروس العربية : 133/3.

⁵ الكتاب : 337/2. و هو إشارة منه إلى عدّه هذا المذهب صحيحاً جائزاً في لغة العرب.

«الأعمّ من الأخصّ لأنه جعل في الموضع الذي يُستدركُ به، كأنه أراد أن يقول : مَالِي إِلَّا أَبُوكَ، ثم استدرك بقوله "أحد" ليدلّ على مثل المعنى إذا قال: مَالِي أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ»¹.

وبناء على هذا، يكون الإعراب في جملة : "مالي إلا أبوك أحد" ، على أن أبوك مبتدأ مؤخر مرفوع ، خبره : شبه الجملة (جار و مجرور) "لي" المقدم عليه، و "أحد" : بدل من المبتدأ المرفوع مثله. هذا في حين كان الأصل في هذه العبارة ، هو أن يقال : "مالي أحدٌ إلا أبوك" ، حيث إنّ كلمة "أحد" هنا هي المبتدأ المخبر عنه بشبه الجملة "لي" ، و "أبوك" بدل منه؛ إذ لا تقديم هنا، فـ"أحد" هو المستثنى منه، و "أبوك" هو المستثنى في المعنى ؛ سواء أُعرب بدلا مرفوعا، أم نصب على الاستثناء .

و مثل هذا تماما قولنا : "ما جاء إلا خالدٌ أحدٌ"؛ إذ يجب الرفع في "خالد" على الفاعلية بالعامل الذي قبل إلا و هو الفعل "جاء" و أُتبعَت كلمة "أحد" في إعرابها على البدلية من "خالد". و أصل الكلام : "مَا جَاءَ أَحَدٌ إِلَّا خَالِدٌ" على أن "أحد" مبدل منه، و "خالد" بدل مرفوع.

و عليه يحمل قولُ حسان بن ثابت :²

فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْكَ شَفَاعَةً .: إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

و قياسا على ما سبق، فإنّ هذا من البدل المقلوب، و وجهه أن العامل فرغ لما بعد إلا، و أنّ المؤخر عام أريد به خاص، فصحّ إبداله من المستثنى بدل كلّ من كلّ. و عليه ، يصبح "النبیون" فاعلا لكان التامة، و يرفع "شافع" على أنه بدل منه. و نظيره في أن المتبوع أخرّ و صار تابعا، قولنا : ما مررت بمثلك أحد ، إذ كان أصله : ما مررت بأحدٍ مثلك³. و التساؤل الذي يطرح بعد تبين الوجه في بناء جملة الاستثناء المفرغ، أو الناقص، الذي يتفرغ فيه ما قبل "إلا" للعمل فيما بعدها حسب حاجة العامل النحوي، هو : هل المعمولات التي يفرغ لها الكلام في هذا الأسلوب من فاعل، و مفعول، و مبتدأ ، و خبر،

¹ الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 414.

² ديوان حسان بن ثابت الأنصاري . ت : وليد عرفات : 267/1، دار صادر - بيروت ، د.ط، 1974م.

³ ينظر : الكتاب : 337/2، و الجني الداني : 515، و شرح الألفية : 298، و أوضح المسالك : 304/1-305، و الدرر اللوامع : 488/1،

و جامع الدروس العربية : 133/3-134.

وغيرها مشروط لصحة مجيئها كذلك، أن تقع مفردةً كما رأينا ، أم أن الأمر يتسع لأكثر من ذلك، فتدخل الجملة القائمة برأسها في باب ما يُفرِّغ له الكلام، إذا وقعت موقعَ إحدى المعمولات الجائزِ فيها الحصرُ بالآ أيضاً ؟

9- الجملة الواقعة موقعَ المستثنى في الاستثناء المفرغ :

معروف، أن الجملة العربية قد تقع في بعض الأنماط التركيبية لكلام العرب، موقع معمولات معينة تتحدد طبيعة وظائفها الإعرابية حسب ما يقتضيه السياق العام للعبارة؛ كأن تكون في موضع المبتدأ، في نحو قول الله ، سبحانه و تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾¹، أو في محل نصب على الحالية ، كقوله، جلّ شأنه: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي﴾²، وغيرها من المواقع الإعرابية التي يمكن أن تشغلها سائر الجمل التي يكون لها محل من الإعراب.

ولكن، هل يُعدُّ صحيحاً جائزاً ورودُ الجملة في العربية في موضع نصب على أنها مستثنى ؟ وإجابةً عن هذا السؤال ، نقول : إنَّ الثابت عن جمهور النحاة، هو عدم ذكرهم هذه الجملة في عداد ما يكون له محلّ من الإعراب³. غير أن بعض المفسرين و بعض النحاة يجعلونها من هذا الباب. و من شواهدهم على ذلك، قولُ الله، عزّ من قائل: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ بِهَيْمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ يُخِيرُ الْمُصَلِّي الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾⁴، على أن ما بعد "إلا" : "ما يتلى" في محل نصب على الاستثناء⁵، وقوله جلّ شأنه : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً مِّن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾⁶، حملاً للكلام على الاستثناء المنقطع لأنه ليس من جنس

¹ البقرة: 184.

² آل عمران : 39.

³ ينظر : المنصف : 142/2، و حاشية الدسوقي : 81/2، و مغني اللبيب : 477، و الأشباه و النظائر : 30/2، نقلا عن إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة 180-190، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط3، 1401هـ-1981م. و نشير هنا، أن الرماني قد أومأ ، على ما يفهم من ظاهر كلامه، إلى إمكانية رد الجملة إلى أصل الاستثناء، حين علّق على جملة سيويه إذ قال : "إن لفلان مالا إلا أنه شقي" إذ يبيّن أن «موضع "أنه شقي" نصب، و العامل فيه مقدّر، كأنه قيل : إن لفلان مالا يسعد به صاحبه إلا صاحب الشقاء الذي قد ذكر ، و على هذا يرجع إلى أصل الاستثناء في إخراج بعض من كل». الرماني في ضوء شرحه لكتاب سيويه : 384.

⁴ المائدة : 01.

⁵ ينظر : الكشف : 591/1، و البحر المحيط : 412/3.

⁶ النساء : 29.

الأول أو قوله سبحانه، وتعالى: ﴿وَمَا أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ بِالَّتِي تُقَرَّبُكُمْ
مَحْذَرًا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾²، وقوله، جلّ في علاه: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ
بِمَسْيطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ﴾³، على الوجهين: إما إنه من المنقطع بجملة⁴، أو كونه
متصلاً بتقدير: لست عليهم بمسيطر إلاّ تعذيب الله من تولى و كفر⁵.

و على كل، إذا كانت الجملة يحدث أن تحل محلّ المستثنى بأخذها إعرابه في الجملة
الاستثنائية المفيدة لمعنى الاستثناء الحقيقي (أي إعراباً) في حال تفرّعها عن جملة تامة العناصر
بذكر المستثنى منه⁶، كما مثل له أنفاً، و كقولنا مثلاً: وصل المسافرون إلاّ أن الرّاجلين لم
يصلوا. فهل لأسلوب القصر حظّ في مجيئ المقصور عليه جملة تامة العناصر؟ و إذا كانت
الإجابة بالإيجاب، فأيّ مواضع إعرابية يمكن أن تحلّ محلّها؟ و كيف عالج سيبويه هذا
الموضوع في كتابه؟

و نجيب عن هذا قائلين: إن الجملة في العربية يجوز تفرّيع الكلام لها بورودها محصورة
بالإلا، إذ تعدد مواضعها من الإعراب، بسبب مجيء الكلام ناقصاً قبل "إلا" لحذف المستثنى
منه من جهة، و كونه غير موجب من جهة أخرى، كوقوعها خبراً عن المبتدأ في قول المولى
تبارك و تعالى: ﴿قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ يُعَذَّبَ
أَلَيْهِمْ﴾⁷، أو كشلها لوظيفة المفعول به المنصوب، كما في قول ربّ العزّة، ذي الجلال
والإكرام: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾⁸، و غيرها كثير في القرآن الكريم.
أما عند سيبويه، فهي تأخذ الأشكال الآتية:

¹ ينظر: الكتاب: 49/1، و الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 445، والكشاف: 522/1، و البحر المحيط: 231/3.

² سياً: 37.

³ الغاشية: 22، 23.

⁴ ينظر: بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب: 65/3، عمى بتصحيحه و التعليق عليه و مقابلة أصوله دار الكتاب العربي - بيروت، د.ت.

⁵ ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 89، و إعراب الجمل و أشباه الجمل: 189.

⁶ هذا أخذاً برأي القائلين بجواز وقوع الجملة موقع المستثنى.

⁷ يوسف: 25.

⁸ الأنعام: 158، و النحل: 33.

أ- الجملة الواقعة خبراً عن مبتدأ بعد إلا :

نعلم أن خبر المبتدأ قد يرد في أوجه مختلفة، كأن يكون مفرداً، أو جملة، أو شبه جملة. و كذلك الحال في الاستثناء المفرغ، إذ يحدث أن تقع فيه الجملة موقع الخبر المحصور، كقول الشاعر، وهو عروة بن حزام :¹

فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً .: فَأُبْهَتْ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ

و قد علق سيبويه على البيت بقوله : إن «الأمر في أبهت بالخيار، إن شئت حملتها على "أن"، و إن شئت لم تحملها عليه فرفعت، كأنك قلت : «مَا هُوَ إِلَّا الرَّأْيُ فَأُبْهَتْ»². وهو ما يعني أن رفع الفعل "أبهت" على تقدير «فإذا أنا أبهت» و النصب على قوله : «فما هو إلا الرأي فأبهت» لما قوي أن يكون الأول اسماً، نصب الخبر»³.

و على أي وجه حمل الفعل هنا، على "أن" أو على الانقطاع منها، فهذا لا يمنع من تقدير الكلام في البيت على التفرغ لخبر المبتدأ : «هو»، المتمثل في المصدر المؤول من "أن" المصدرية ، و الفعل المضارع "أراها".

ب- الجملة الواقعة فاعلاً بعد إلا :

و نماذج هذا التركيب اللغوي موجودة في كتاب الله العزيز، كقوله ، عز و جل : ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةٌ الْأُولَىٰ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾⁴.

و سيبويه أيضاً، قد تطرّق لهذا الموضوع في موضعين من كتابه.

¹ البيت في الكتاب : 54/3، و طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي : 656/2. ت : محمد أبو فهر دار المدني بجدة ، د.ط. د.ت.م. والأغاني : 48/4، و هو موجود في شعر الأحوص الأنصاري .ت: تادل سليمان، و قدم له شوقي ضيف : 265. مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط2، 1411هـ-1990م.

² الكتاب : 54/3.

³ شرح أبيات سيبويه : 283.

⁴ الكهف : 55.

أما الأول ، فمن باب الاستثناء إذ مثل لشغل الجملة الواقعة بعد إلا دور الفاعل في "باب ما تكون فيه "أَنَّ" و "أَنَّ" مع صلتها بمنزلة غيرهما من الأسماء"¹ ، بقوله : « وذلك قولهم : مَا أَتَانِي إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا كَذَا وَ كَذَا. فَأَنَّ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَرْفُوعٍ كَأَنَّهُ قَالَ : مَا أَتَانِي إِلَّا قَوْلُهُمْ كَذَا وَ كَذَا". و مثل ذلك قولهم : مَا مَنَعَنِي إِلَّا أَنْ يَغْضَبَ عَلَيَّ فُلَانٌ»².

فجلي هنا، أنه كما يؤول المصدر "إلا أنهم قالوا" في موضع اسم مرفوع على الفاعلية للفعل "أتاني"³، فكذلك الحال مع المصدر الثاني المتكون من أن المصدرية، و الفعل المضارع "يغضب"؛ إذ إنه يقدر على : "ما منعي إلا غضب فلان علي"، لأنه يعرب فاعلا لما قبل إلا، وهو الفعل الماضي "منعي"⁴.

و ليس يخفى هنا ، أن وجه إعمال ما قبل إلا في الجملة بعدها، إنما يرجع أساسا إلى حذف المستثنى منه من الكلام؛ لأن الأصل في العبارتين هو : ما أتاني شيء إلا أنهم قالوا كذا و كذا (أي إلا قولهم كذا و كذا)، و ما منعي شيء إلا أن يغضب علي فلان (أي: إلا غضب فلان علي).⁵

و دليل الرفع في هذا الموضع كما يرى سيويه ، هو إنشاد بعض العرب الموثوق بهم هذا البيت للكناني رفعا :⁶

لَمْ يَمْنَعْ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ . : حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْ قَالَ

¹ و ليس ذلك وفقا على ما دخل في أسلوب استثناء مفرغ فحسب، بل أولى منه ما كان في كلام خال من الاستثناء ، إذ إن سيويه قد بين هذا في "باب إنَّ و أنَّ" من مؤلفه، إذ تقع أنَّ الموصولة مع ما بعدها معربة حسب موضعها من الكلام، كقولنا : «قد عرفت أنك منطلق، فأنت في موضع اسم منصوب، كأنك قلت: قد عرفت ذلك. و تقول : بلغني أنك منطلق، فأنت في موضع اسم مرفوع، كأنك قلت : بلغني ذلك». و هو ما شرحه السيرافي ميرزا وقوع "أنَّ" المشددة فاعلة ، و مفعولة، و مخفوضة، و يعمل فيها جميع العوامل إلا أنها لا تقع مبتدأة في اللفظ . ينظر : الكتاب : 119/3.

² نفسه : 329/2.

³ ينظر : الأصول في النحو : 298/1.

⁴ ينظر : الرمانى النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه : 399، و شرح جمل سيويه : 499/2.

⁵ ينظر : الرمانى النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه : 399.

⁶ البيت في الكتاب : 329/2، و يرويه ابن السراج "غير أن هتفت" في:الأصول في النحو : 298/1. و هو أيضا في:شرح أبيات سيويه : 246، والخزانة : 45/2، و الدرر اللوامع : 477/1. و ومنها : أي من الوجناء في بيت قبله . و الأوقال : جمع وقْل ، و قِلْ : وقْلٌ بالنسكين، شجر المنقل اليابس، و يروى في "سحوق"، و هو بالفتح : ما طال من شجر الدوم، و في البيت إخبار بخوف الناقه و فزعها الشديد حين سمعت صوت الحمامة. ينظر : الكتاب : 329/2 ، الحاشية رقم : 04، و الصحاح : باب اللام فصل الواو،(1744/4).

و الظاهر أن الاسم "غيرا" في هذا البيت له وجهان ، هما :

فإما الرفع فيها على أنها فاعل لـ "يَمْنَعُ" ، كأنه قيل : لم يمنع الشرب منها غيرُ نطقِ حمامة ، لأن معناه : لم يمنعها أن تشرب غيرُ ما سمعت من صوت حمامة فنفرت.¹

و إما بنصبها ، و هو ما رواه سيبويه عن بعض العرب في كتابه ، إذ أورد تعليل الخليل في ذلك بأن نصب "غير" هنا يشبه نصب بعضهم لكلمة "يومئذ" في كل موضع ،² و علة النصب أنها³ مضافة إلى مبني غير متمكن⁴ ، و هو ما يجعل "غيرا" و "أن" اسما واحدا مفتوحا كما تفتح خمسة عشر ، و يكون الاستثناء بذلك هاهنا من المنقطع.⁵

و أما الثاني ، فقد ساقه سيبويه كشاهد ثان لوقوع الجملة بعد "إلا" في موضع الفاعل ، وذلك من غير باب الاستثناء ، في معرض حديثه عن استعمالات "إن و أن" في أساليب العربية ، مثلاً له بقول الله ، جلّ في علاه : ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ﴾⁶ ، ليعلق على قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا﴾ من الآية السابقة ، بقوله : إنها "محمولة على منعهم".⁷

و معنى هذا أن سيبويه يجعل المصدر المؤول من "أن" و معموليها هنا ، في موضع الرفع على الفاعلية لأنه معمول للفعل المتعدي "منع" المتصل به مفعوله⁸ وجوبا لحصره

¹ ينظر : الدرر اللوامع : 477/1.

ونشير هنا أن "غير" تعمل عمل "إلا" في الاستثناء ، سواء أ كان تاماً أم مفرغاً ، و هو سيوضح لاحقاً . و عليه ، فوجه الإعمال في بيت الكسائي أن قوله : "غير أن نطقت" عوض عن قولنا : "إلا أن نطقنا" ؛ إذ يكون التقدير هنا : لم يمنع الشرب منها إلا نطق حمامة . فلما جاء الكلام بغير ، رفعت على أنها فاعل لأنها تعامل في الاستثناء معاملة الاسم الواقع بعد "إلا" ، فتأخذ إعرابه • ينظر : النكت : 623/1.

² ينظر : الكتاب : 330/2.

³ واضح أن المقصود بالخاء في أنها هي "غير" ، و إن كان هذا الحكم ينطبق على كلمة "يوم" في "يومئذ" أيضا .

⁴ و هو مذهب البصريين ، بخلاف مالو أضيفت إلى متمكن فتعرب . أما الكوفيون ، فيرون جواز بناء "غير" على الفتح في كل موضع يحسن فيه "إلا" سواء أضيفت إلى متمكن ، أم إلى غير متمكن ، و ذلك نحو قولهم : ما نفعني غير قيام زيد ، و ما نفعني غير أن قام زيد . ينظر : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 399-400 ، و النكت : 634/1 ، و الإنصاف : 290/1-291 ، و مغني المييب : 180/1.

⁵ ينظر : شرح أبيات سيبويه : 246.

⁶ التوبة : 54 . و الآية كاملة : ﴿إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾.

⁷ ينظر : الكتاب : 146/3 ، و الكشف : 196/2.

أما العكس (ن 166) ، فقد أعطى تحريماً آخر لهذه الآية الكريمة ، و هو جواز عدّ فاعل "منع" لفظ الجلالة "الله" ، و يكون المصدر المؤول "أنهم كفروا" في محلّ نصب على أنه مفعول لأجله ، و تقدير الكلام إذ ذاك هو : "ما منعهم الله أن تقبل منهم نفقاتهم إلا لأنهم كفروا" • ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 496/1.

⁸ و هو الضمير المتصل "الخاء" الذي هو في محلّ نصب ، و "الميم" للجمع.

في الفاعل المؤخر بعد "إلا"، و تقديره: "ما منعهم أن تُقبل منهم نفقاتهم إلا كفرهم بالله"، برفع كلمة "كفر" لأنها فاعل.

و إذا كان قد ذكر آنفا، أن معنى حصر الفاعل بإلا في الاستثناء المفرغ هو أن الفعل الواقع على المفعول به يكون مقصورا وقوعه (أو صدوره) من فاعل واحد دون سواه، وهو المذكور بعد إلا، نحو قولنا: "ما نجى يونس، عليه السلام، من بطن الحوت إلا الله"، فما الوجه الدلالي لحصر المفعول في الفاعل بالنسبة إلى الآية الكريمة الماضية.

في الحقيقة، إن المتبع بدقة لسياقها اللغوي يلاحظ، دون شك، أنه و إن جاء الفاعل (المصدر المؤول) مقصورا بإلا مع تقدم المفعول به المتصل بفعله "منع"، فليس معناه أن القصر المتحقق فيه هو من باب قصر المفعول على فاعله مباشرة، كما بين في المثال السابق، لأنه لو كان المعنى كذلك، لجاز تقدير الكلام في الآية هذه على: "ما منعهم إلا كفرهم". وإنما القصد من أسلوب القصر هنا، بيان سبب منع الكافرين من قبول نفقاتهم، و الإبانة أنه محصور في كفرهم بالله، عزّ و جلّ، و من ثمّ عدم التصديق بمقتضيات الإيمان الأخرى. و فرّق بين هذا المعنى و ذلك.

ج- الجملة الواقعة مفعولا به بعد إلا :

إذا كان قد سبق الإشارة إلى مسألة تفرغ الكلام للمفعول به بعد "إلا" في الاستثناء الناقص عند سيويه، نحو قولنا: "ما لقيت إلا زيدا"، فكذلك الأمر بالنسبة إلى الجملة في العربية التي يمكن أن تحل محلّ هذا المفعول به المحصور بإلا، وذلك نحو قول الله، عزّ من قائل: ﴿إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ﴾¹، و قول المولى، تبارك و تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَنْجَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾².

و في مقام كلام سيويه عن أحوال "أن" و أوجه ورودها في كلام العرب، يشير إلى إمكانية أخذ الجملة بعد "إلا" الحاصرة موضع المفعول به. يقول في هذا الصدد: «وتقول: ما علمت إلا أن تقوم، و ما علمت إلا أن تأتيه، إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئا

¹ الفصص: 19.

² التوبة: 74.

كائنا البتّة، و لكنك تكلمت به على وجه الإشارة، كما تقول : أرى من الرأي أن تقوم، فأنت لا تحبر أن قياما قد ثبت كائنا أو يكون فيما تستقبل البتّة، فكأنه قال : لو قمتم. فلو أراد هذا المعنى لقال : ما علمت إلا أن ستقومون»¹.

و الظاهر من هذا الكلام، أن سيويه يومئذ إلى جواز وقوع المصدرين المؤولين في العبارتين السابقتين، من "أن" المصدرية الناصبة و الفعلين المضارعين بعدها "تقوم" و "تأتيه"، في موضع المفعول به المنصوب محلاً للفعل المتعدي "علم" قبل حرف الحصر "إلا". و منه يكون تقدير الكلام في هذين المثالين : ما علمت إلا قيامك، و ما علمت إلا إتيانك، بالنصب في الاسمين بعد "إلا" لأنهما معمولان قد تفرغ الكلام السابق لـ "إلا" للعمل فيهما نصبا على المفعولية له².

غير أن الجدير بالذكر هاهنا، هو إشارة سيويه إلى أن النصب في مثل هذا الموضع، ليس من باب إعلام المخاطب بحدوث شيء معين في زمن ماض، و لا حتى في المستقبل، وإنما الوجه في نصبه، من الناحية المعنوية ، أن المتكلم يريد أن يشير إلى من يخاطبه لكلامه هذا أنه يريد منه أن يقوم. و دليل ذلك تمثيل سيويه لجملة : "ما علمتُ إلا أن تقوم"، مشبها إياها بقوله : "أرى من الرأي أن تقوم"، و بقوله : "لو قمتم"؛ إذ الظاهر من تعليل سيويه النحوي هنا، أنه يشير إلى مسألة ارتباط البناء اللغوي للعبارة بالدلالة المعنوية و البلاغية التي يقصد إليها المتكلم ، هذا مع ضرورة ملاءمته (أي البناء اللغوي للعبارة) و وصفه لحالة هذا المتكلم النفسية، وكذا مراعاة دواعي و ظروف هذا الكلام المقامية التي تستدعي خطابا معيناً دون غيره، كما هو الحال في جملة سيويه السابقتين؛ و هما : ما علمت إلا أن تقوم، و ما علمت إلا أن تأتيه، اللتين أشار صاحب الكتاب، ولو ضمناً، من خلال شرحه لهما، أن المقام هو الذي أدى إلى التعبير عن هذين المعنيين بهذين التركيبين اللغويين بذاتهما؛ لأنه كما يظهر، فالمتكلم هنا متأدّب في كلامه، قاصد إلى إبداء معاني الاحترام لمخاطبه مراعاة لمكانته العلمية ربّما، أو اعتباراً لفارق السنّ بينهما؛ إذ لا شكّ أنه المقصود بتمثيل سيويه

¹ الكتاب : 168/3.

² المقصد هنا بشبه الجملة "له" ، أي : الكلام السابق لـ "إلا" .

ها هنا بقوله : "ما علمت إلا أن تقوم"، أو بما هو في معناه : "لو قمتم"، أو : أرى من الرأي أن تقوم ، بخلاف لو قلنا مثلا : قم، أو قوموا، بتوجيه فعل الأمر إلى المخاطب به دون مَهَّدات أو استخدام لمفردات من شأنها تخفيف وطأة، ومعنى القدرة على الأمور بمثل هذا الكلام.

و إذا كان هذا عن المثال الأول، فالأمر نفسه يقال عن قولنا : "ما علمت إلا أن تأتيه"؛ فهو على معنى : "أرى من الرأي أن تأتيه"، أو كأنه قد قيل : "لو تأتيه"، المستفاد منه حصول معنى الالتماس و الطلب المؤدب في غير ذلّ و لا مسكنة.

و يضيف سيويه موضّحا، أنه لو كان المراد إفادة المخاطب خبر احتمال وقوع فعل القيام مستقبلا، ل قيل "ما علمت إلا أن ستقومون"، بدخول حرف التنفيس "السين" على الفعل المضارع: "تقومون" دلالة على أنه إنّما سيحدث في مستقبل الزمان، لأنّ "السين" وسوف يصيّران الكلام يقينا واجبا.¹

د- الجملة الابتدائية بعد إلا نعتا :

إنّ من طرائف التعبير في لغتنا العربية، أن تتفرع عن الجملة الأصلية في الكلام، جملة ثانية أخرى تأتي بعدها، و ترتكز (أي الجملة الأولى) عليها (أي على الجملة الثانية) في تمام معناها، لأنّ هذه الجملة الثانية المتفرّعة عن نظيرتها السابقة لها، تصبح موضوعة في الكلام بمنزلة أحد عناصر الجملة الأساسية التي لا غنى عنها في استكمال و فهم مؤدى العبارة ككلّ كالجملة الواقعة نعتا مثلا.

فمن مظاهر وقوع الجملة صفة لما قبلها، أن تُسبق بإلاّ التي تخرج عن كونها للاستثناء إلى غرض بلاغي ومعنوي آخر، و هو القصر أو التخصيص. و يكون ذلك في كلام غير موجب في جملة الأساسية الأولى، ليصحّ إدخال "إلاّ" الحاصرةُ المبتدأ بعدها في شيء مثبت له وحده دون أحد سواه.

¹ ينظر : النكت : 796/2.

و قد عرض سيبويه لهذه الحالة، في "باب ما يكون مبتدأ بعد إلا"؛ إذ يقول موضحاً: «ما مررت بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه، كأنك قلت: مررت بقوم زيدٌ خيرٌ منهم»¹، ليؤكد وظيفة إلا في مثل هذا الأسلوب معللاً بقوله: «إلا أنك أدخلت "إلا" لتجعل زيـداً خيراً من جميع من مررت به»².

و معنى ذلك، أن "إلا" ليست هاهنا استثنائية، تُخرج ما بعدها مما قبلها إعراباً، وإنما دلالتها المعنوية في هذا التركيب النحوي، إنما هو حصر صفة الخيرية في المبتدأ "زيد" دون أن يشاركه في هذه الصفة أحد من المرور بهم.

و يزيد سيبويه كلامه إيضاحاً؛ فيؤكد عمل "إلا" في مثل هذا التركيب النحوي المذكور آنفاً، و هو القصر على الشيء موازناً إياه بتركيب آخر يشابهه لا استثناء فيه، مبيناً أنه لو قيل: «مررت بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم»، لجاز أن يكون قد مرّ بناسٍ آخرين هم خيرٌ من زيدٍ، فإنما قال: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه؛ ليخبر أنه لم يمرّ بأحدٍ يفضلُ زيـداً»³.

فواضح من هذا الكلام، أن سيبويه يقرر صراحة أن لدخول "إلا" على الجملة السابقة وظيفة دلالية مباشرة، و هي إفادة معنى الاختصاص⁴، أي: جعلُ زيدٍ خيراً من جميع من مررت بهم؛ لأنه لو قيل: مررتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم، لما اشتمل الكلام على قرينة لفظية أو معنوية تدلّ على أن المقصود بكلمة "ناس" هو الناس جميعاً؛ و من ثمّ فإنه يجوز فيها، أن يكون المرور قد حدث بناسٍ آخرين هم خير من زيد.⁵

¹ الكتاب: 342/2. و قد علق الرماني في مطلع شرحه لهذا الباب، قائلاً: إن «الذي يجوز في الاستثناء الذي يُبتدأ فيه ما بعد إلا إذا كان الاستثناء يرجع إلى معنى الجملة في النفي أن يقع بعد إلا مبتدأ و خير. و لا يجوز ذلك في الإيجاب لأنه بمنزلة مفعول ضربت و نحوه في أن لا يكون إلا مفرداً إذا كانت إلا فيه لتعدية الفعل على جهة إخراج بعض من كل». الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 427-428.

² الكتاب: 342/2.

³ نفسه: 342/2.

⁴ و هو ما يراء الرماني الذي عبر عن ذلك بقوله: «ثم أدخلت إلا لمعنى الاختصاص، فقلت: ما مررت بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه». الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 428.

⁵ ينظر: نفسه: 428، و شرح جمل سيبويه: 506/2. أما ابن هشام، ف يرى أن الجملة الابتدائية المحصورة بالأ واقعة موقع الحال لا التعت؛ معللاً ذلك بأن التعت لا يفرغ له الكلام، مستنداً إلى رأي الأخصش الذي يقول في هذا الصدد: «لا تفصل إلا بين الموصوف و صفته فإن قلت: "ما جاءني رجلٌ إلا راکبٌ"، فالتقدير: "إلا رجلٌ راکبٌ". يعني أن "راكب" صفة لبدل محذوف. و فيه قبح؛ لجعلك الصفة كالاسم، يعني في إيلائك، إياها العامل. قال: الفارسي: لا يجوز: ما مررت بأحدٍ إلا قائمٌ. فإن قلت: إلا قائماً، جاز». ينظر: مغني اللبيب: 491/2 و 497.

و إذا كان ثابتاً أن إلا مفيدة لمعنى الحصر في قولنا : "ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه" ، فليس يخفى هاهنا أن ما بعدها (أي إلا) جملة ابتدائية واقعة صفة لـ "أحد"؛ لأن التقدير في هذا الكلام، هو: "ما مررتُ بأحدٍ خَيْرٍ مِنْ زَيْدٍ؛ بجرّ كلمة "خير" لأنها نعت "لأحد"¹. هذا مع ملاحظة أن «وجه رجوع "ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خَيْرٌ منه" إلى أصل الاسم **تثنية** أن فيه معنى "ما مررت بإنسانٍ إلا إنسانٌ زيدٌ خيرٌ منه"².

و بناء على هذا، فإننا نستنتج أن جملة المبتدأ و الخبر الواقعة بعد "إلا" التي للقصر، يمكن وقوعها موقع الجملة النعتية عن اسم قبلها دلالة على حصر و **وصفها إتياء** دون سواه.
هـ- الجملة ظرف زمان بعد إلا :

معلوم ، أن الغالب في مجيء الجملة مشتملة على ظرف زمان، أن يرد هذا الأخير كلمة مفردة. و لكن، هل يجوز وقوع هذا المعمول مصدراً مؤولاً محصوراً بإلا؟ لقد أجاب سيبويه عن هذا في مصنفه، و لو كان ذلك مفهوماً من سياق الكلام فقط، حين نقل قول العرب: **وَلِلَّهِ لَا أَفْعَلُ إِلَّا أَنْ تَفْعَلَ** ؛ إذ وضح الوجه فيه، بقوله : «فأن تفعل في موضع نصب، و المعنى حتى تفعل، أو كأنه قال : أو تفعل، والأول مبتدأ و مبني عليه»³.

و المفهوم هنا، أن سيبويه يرى جواز ورود "حتى" مرادفة لمعنى "إلا" الاستثنائية بدليل **حمله المصدر** "أن تفعل" على معنى "حتى تفعل"⁴. و لكن، ما الذي يقصده سيبويه بقوله: "والأول مبتدأ و مبني عليه" ؟ هل يريد أن عبارة: "و لله لا أفعل إلا أن تفعل" محمولة على الابتداء و الخبر، كما في : "ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه" في جزئها الثاني؟ و إذا صحّ ذلك افتراضاً، فأين المبتدأ و أين الخبر؟ و هل تأويل ذلك هو : و لله غير مفعول إلا في حال (أو وقت) فعلك مثلاً؟ و ما إعراب المصدر "أن تفعل" الذي هو في موضع نصب عند سيبويه؟

¹ ينظر : النكت : 643/1، و المفصل : 101.

² ينظر : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 428.

³ الكتاب : 342/2.

⁴ ينظر : معني اللبيب : 144/1.

و يُردُّ عن هذه التساؤلات بأن قولنا : "و لله لا أفعل إلا أن تفعل" في موضع المصدر و ليس هو من باب الاستثناء بالابتداء و الخبر، و إن كان فيه معنى الجملة. و وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء أن فيه معنى و لله لا يقع مني إلا فعلٌ مُنْعِدٌ بِفَعْلِكَ¹. و ليس القصد بتأويل الرماني للعبارة هنا، أن المثال شاهد على حصر الجملة الواقعة فاعلا بإلا؛ لأن تقديره هو «لا أفعل إلا بعد فعلك و إلا مع فعلك!» فأن و ما بعدها منصوبة على الظرف، و تقديرها تقدير مصدر وضعت مع ظرف زمان². و منه، فالجملة المحصورة بإلا موقعها الإعرابي على الظرفية الزمانية، لا على الفاعلية، و لا على الابتداء و الخبر في موضع إعرابي آخر .

و- الجملة الحالية بعد إلا :

إذا كان معلوما أن الحال تنقسم باعتبار لفظها إلى مفردة، غالبا، و جملة فعلية نحو قول الخالق، عز و جل،: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْعَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ مُحْلِقِينَ رِءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾³، و اسمية أحيانا نحو قوله، سبحانه و تعالى،: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾⁴ مُقَدَّرَتَيْنِ بحال مفردة، مشتملتين على ضمير مناسب يعود على صاحبهما، أو حتى شبه جملة في نحو قوله، جل شأنه: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقَعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾⁵. فإذا كان هذا الوجه في ورود الحال بأنواعها الثلاثة في الكلام الذي لا استثناء فيه، فهل يحدث أن تأتي الجملة أو شبه الجملة الواقعة حالا محصورة بإلا، على غرار ما سبق ذكره في الحال المفردة؟ و إذا ثبت أن الأمر كذلك، فما نظرة سيويه إلى هذا الموضوع، و كيف كانت معالجته إياه؟

أما السؤال الأول، فإن الإجابة عنه تكون بالإيجاب؛ لأن مجيء الجملة الحالية في العربية في تراكيب نحوية تحوي استثناء مفرغا وارد في الكلام. و معنى أن تقع الجملة

¹ الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه : 428.

² النكت : 644/1.

³ الفتح : 27.

⁴ النبوة : 124.

⁵ آل عمران : 191.

الحالية محصورة أنها تكون أيضا في تأويل حال مفردة مقصور عليها صاحبها عند حدوث الفعل. و مثل ذلك قول الباري، جلّ في علاه: ﴿يَا حَسْرَةَ لَمَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾¹ فلاستثناء فيه «مفرغ من أحوال عامة من الضمير في "يأتيهم"، أي لا يأتيهم رسول في حال من أحوالهم إلا في حالة استهزائهم»². وهذا ما يعني أن الضمير "هم" في يأتيهم قد قصر على صفة الاستهزاء بالرسول، وهذا جائز لفظاً، من حيث يناسب الضمير "هم"، الذي هو للجمع، جملة "إلا كانوا به يستهزئون" الفعلية التي جاءت جملة حالية منه³، ومعنى؛ إذ تقدير الكلام هاهنا: «ما جاءهم رسول إلا استهزؤوا به، و كذبوه، و جحدوا ما أرسل به من الحق»⁴.

و ليس يخفى هاهنا، وجوب اشتمال الجملة الواقعة حالا على ضمير يعود على صاحبها، قياسا لها على ما قيل في نظيرتها الحالية في غير باب الاستثناء، وهو في هذه الآية الكريمة "واو" الجماعة في الفعلين: "كانوا"، و "يستهزئون" المناسب للضمير "هم" المتصل بـ "يأتيهم". و هو شرط في ورود الجملة الحالية اسمية، كما في قوله، سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُمْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾⁵، إذ اشتملت على ضمير "الهاء" في "أهلها" العائد على كلمة "القرى"، إضافة إلى "واو" الحال التي تعدّ في موضعها هذا ابتدائية. و الضمير هنا، قد يكون منفصلا أيضا كما في قول الخالق، عزّ و جلّ: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾⁶، و هو هنا ضمير المخاطب للجمع "أنتم"، و التقدير: و لا تموتنّ إلا مسلمين، جوابا على السؤال: كيف؟ هذا بخلاف شبه الجملة الواردة حالا محصورة بالأ، التي لا يشترط فيها اشتمالها عن ضمير يربطها بصاحبها، كقوله، جلّ جلاله: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِبِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾⁷، و كقوله، سبحانه: ﴿مَا أَصَابَهُ

¹ يس: 30.

² تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور: 9/23، دارالتونسية للنشر ط 1، 1984م.

³ ينظر: الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، لسليمان بن عمر العجيلي الشافعي المشهور بالجميل: 511/3، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه بمصر، د.ط، د.ت.

⁴ تفسير المراغي، لمصطفى أحمد المراغي: 5/23، دار الفكر - بيروت، ط 3، د.ت.

⁵ القصص: 59.

⁶ آل عمران: 102.

⁷ البقرة: 102.

مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ¹ إذ صاحب الحال هنا، نكرة محضة مقيدة مفصول عن الحال (شبه الجملة)، بإلا الحاصرة، فوجب تعليقها بحال مقدرة نحو: إلا بتقديره ومشيعته².

و هذه الأنماط التركيبية التي تحصر فيها الجملة الحالية "إلا"، قد طرقها سيويه في كتابه، إذ بين بعض حدودها، و لو باقتضاب شديد معوز إلى الشرح و التحليل:

1- الحال المحصورة جملة فعلية و شبه جملة بعد إلا:

و أول مواضع دراسته لهذه المسألة، ما أثبتته في "باب الفاء"³، إذ يرى أن النصب في الفعل المسبوق بحرف الفاء في نحو قولنا: ما تأتيني فتحدثني على وجهين من المعاني: «أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدثني، أي: لو تأتيني لحدثني.

و أما الآخر: فما تأتيني أبدا إلا لم تحدثني، أي: منك إتيان كثير و لا حديث منك. و إن شئت أشركت بين الأول و الآخر، فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول، فتقول: ما تأتيني فتحدثني، كأنك قلت: ما تأتيني و ما تحدثني⁴.

و يفهم من حمل سيويه لجملة "ما تأتيني فتحدثني" في وجهها الثاني على: "ما تأتيني أبدا إلا لم تحدثني"، أنه يجعل مخاطبه بهذا الكلام مقرونا مجيئه، بل و محصورا دائما في كونه متلبسا بالصمت و الانقطاع عن محادثة صاحبه، كأنه قيل: "ما تأتيني أبدا إلا متلبسا بالصمت و السكوت"، أو: "إلا منقطعا عن أي كلام؟" و هو ما يجعل الاستثناء هنا مفرغا مفيدا معنى قصر الفعل المسند إلى ضمير الخطاب "التاء" في "تأتيني" على حالة واحدة، وهي انعدام المحادثة و الصمت المطبق، دون تعديها إلى صفة أخرى غيرها⁵.

¹ التغابن: 11.

² ينظر: الكشاف: 115/4، و إعراب الجمل و أشباه الجمل: 332.

³ الكتاب: 28/3.

⁴ الكتاب: 30/3. و يرى الشنتمري أن العطف بالفاء على وجهين: «أحدهما عطف ظاهر، و الآخر عطف متأول. فالعطف الظاهر أن تدخل الثاني في إعراب الأول و في معناه و يجوز مكان ذلك "ثم". و أما العطف المتأول المحمول على المعنى فهو أن يكون ما قبل الفاء غير موجب، و يكون معلقا على ما بعد "الفاء" شرطا على وجوه مختلفة أخرجت إلى التغير و إظهار أن لتدل على تلك الوجوه، فمن ذلك ما تأتيني فتحدثني بالنصب من وجهين». النكت: 710-709/1.

⁵ ينظر النكت: 710/1. و مثله قولنا: "ما تكلم فلان إلا قال خيرا"، المقدر فيه الكلام على أن ما بعد "إلا" جملة حالية من فلان؛ لأنها في معنى: "ما تكلم فلان إلا قائلا خيرا". لذلك، يعد الاستثناء هنا مفرغا من أحوال عامة محذوفة. ينظر: مغني اللبيب: 473/2. كما نبه هنا على مسألة الضمير في الجملة الحالية بعد إلا، في قولنا: إلا لم تحدثني"، و النص أنه مستتر في الفعل "تحدثني" و جوبا تقديره: "أنت" العائد على ضمير مناسب للمخاطب المفرد المذكور في "ما تأتيني"، و هو مستتر لزوما أيضا.

و من نماذج هذه الجملة الحالية الواقعة بعد "إلا" الحاصرة لما قبلها فيها، و الفعل في الجملة الأصلية منصوب بفاء السببية، قولنا: «مَا تَأْتِينَا فَتَكَلِّمْ إِلَّا بِالْجَمِيلِ». فالمعنى: أنك لم تأتينا إلا تكلمتَ بجميل، و نصبه على إضمار "أن" كما كان نصب ما قبله على إضمار "أن"، و تمثيله كتمثيل الأول. و إن شئت رفعت على الشركة كأنه قال: و ما تكلمُ إلا بالجميل».¹

و الظاهر هنا، أن سيويه يشير بكلامه هذا إلى جواز وقوع شبه الجملة في موقع الحال المقصور عليها ما قبلها، تماما كما هو الأمر في جملة: "ما تأتينا فتكلمُ إلا بالجميل" التي يستفاد منها معنى الاقتران الملازم، بل و المحصور لكلام المحدث عنه في كل ما هو جميلٌ بديعٌ فقط، لا يتعداه إلى أحوال أخرى قد يتلبس الكلام بها أن كأن يكون قبيحا، أو طويلا، أو مملا. و التفرغ لشبه الجملة هنا لا ينتفي بكونه على معنى: "أنك لم تأتينا إلا تكلمت بجميل" تأويلا للمحصور "بالا" بجملة فعلية، لأنه تمثيل مثل به سيويه لتقريب معنى العبارة الأولى إلى الذهن، مشيرا في الوقت نفسه إلى أنه يجوز الرفع في الفعل "تَكَلَّمُ" على عدِّ الفاء عاطفة لا سببية؛ فيقال: "ما تأتينا فتكلمُ إلا بالجميل"، لأنه في معنى لو قيل: "ما تأتينا و ما تكلمُ إلا بالجميل"، كما جاز الرفع في: "ما تأتيني فتحدثني".

و لكن الإشكال المطروح هنا، هو: إذا سبق تقرير عدم صحة وقوع الاستثناء المفرغ في كلام موجب، إلا ما كان فيه الفعل مثبتا لفظا منفيًا معنى، نحو: يأبى، فكيف صحَّ عدُّ الاستثناء في قولنا: "ما تأتينا فتكلمُ إلا بالجميل" مفرغا، و الفعل "تَكَلَّمُ" مثبت، غير مسبوق بنفي أو شبهه؟

و نجيب عن هذا بالقول: إن سيويه و إن لم يفصل الكلام في هذه المسألة، فالذي يبدو من ظاهر حديثه هنا، هو أن الفعل "تَكَلَّمُ" و إن جاء مثبت اللفظ، فهو منفي في المعنى، أو أنه هو المقصود بالنفي بالحرف "ما" لا الذي قبله، أو أنهما منفيان جميعا في حال اعتبار الفاء عاطفة، بدليل تأويله للجملة إذ ذاك على: "و ما تكلمُ إلا بالجميل"، أي: "ما

¹ الكتاب: 32/3.

تأيتنا و ما تكلم إلا بالجميل"، و معناه : "كلما أتيتنا تكلمت بجميل"، ثم دخلت صيغة النفي والاستثناء للحصر.

و شبهه بهذا، قول الفرزدق :¹

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا .: فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلَّتِي هِيَ أَعْرَفُ

فإن كان سيبويه لم يورد أي تعليق على هذا البيت ، بوصفه يمثل في مقامه هذا ما انتصب بعد "الفاء" على جواب الجحد (لنفي)؛ «لأن الفاء إذا جاءت جوابا للجحد، نصبت الفعل كما قال، جل ذكره»: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾²، نصب بجواب الفاء. و لو قلت : فيموتون، فرفعت على أن تجعله استئنافا، لا جوابا، كما كان قال تعالى : ﴿لَا يُؤْخَذُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾³، رفع و صير الفاء استئنافا لا جوابا⁴؛ فإن النحاة الذي جاؤوا من بعده اختلفوا في تخريج هذا البيت الشعري بخصوص نفي و إيجاب الفعل "ينطق". فمنهم من يرى أن النفي منصب (مسلم) على "ينطق"، و "قام" مثبت في تأويل المستقبل؛ لذلك يعد الاستثناء هنا من المفرغ، لأنه لا يكون إلا مع النفي. و منهم من ذهب إلى أنه ليس مفرغا لأن "ينطق" مثبت لفظا، و لادليل على قصده هو الذات بالنفي، و لا يكون المفرغ في المثبت.⁵

غير أن الجدير بالذكر هنا، أن الوجه في مسألة الفعل "ينطق"، أمضي هو أم موجب، هو كونه منفيًا، و ما قبله موجب؛ لأنه معلوم أن النفي ينتقض بنصب الفعل الذي بعده. وهذا ما أشار إليه سيبويه في معرض حديثه عن انتصاب الفعل بـ"أن" المضمرة بعد الفاء

¹ البيت في شرح ديوان الفرزدق، ت: إيليا الحاوي : 122/2، دار الكتاب اللبناني، و مكتبة المدرسة ، ط1، 1983م، و الكتاب : 32/3، و شرح أبيات سيبويه : 50، و الخزانة : 607/3. و الندي : مجلس القوم و متحدتهم، و كذلك الندوة، و المنتدى، و النادي. و إن تفرق القوم فليس بندي، و قد ندوت القوم إذا أتيت ناديهم، أي : مجلسهم. والمعنى : هو على مدح هؤلاء القوم بالحلم، و أفتتهم من الجهل و المنكر، و إبانة صواب قولهم، و عدم رد مقالتهم. ينظر : الكتاب : 32/2، الحاشية رقم : 02، و شرح ديوان الفرزدق : 122/2، الحاشية رقم : 02، و إصلاح المنطق : 60 و 129 و 155 و الصحاح : باب الياء فصل النون، (2505/6).

² فاطر : 36.

³ المرسلات : 36.

⁴ شرح أبيات سيبويه : 50.

⁵ ينظر : الخزانة : 607/3-608.

إذا جاء بعد فعل موجب، موازنة لما انتصب بعد فعل منفي. يقول: «وإنما خالف الواجب (الموجب) النفي لأنك تنقض النفي إذا نصبت و تغير المعنى، يعني أنك تنفي الحديث وتوجب الإتيان، تقول: مَا أُتِيْتَنِي قَطُّ فَتَحَدِّثْنِي إِلَّا بِالشَّرِّ، فقد نقضت الإتيان، وزعمت أنه قد كان»¹.

و معنى هذا، أن المنفي في المثال المذكور هنا هو الفعل "تحدّثني"، و الأول موجب لانتقاض نفيه بنصب الثاني؛ إذ تقديره على: "إذا أتيتني فمتحدّثني إلا بالشرّ، حصراً لصفة الحديث في حالة الشرّ فقط. و لذا يجوز لنا أن نحمل بيت الفرزدق على هذا التأويل، إذ يصبح المعنى: "إذا قام قائم منا في ندينا، فما ينطق إلاّ بالتي هي أعرف" و هو ما يؤول بالحال المفردة على: "و ما قام منا قائمٌ، إلاّ ناطقاً بالمقالة التي هي معروفة بالصواب لا يردّها أحد و لا ينكرها"².

و الحال المحصورة الواقعة جملةً قد تأتي فعلية أيضاً، و لكنها لا تكون هنا حالاً عن الاسم الذي يقع منه الفعل الأول، كما في: "ما تأتينا فتكلّم إلاّ بالجميل"؛ إذ المراد هنا قصر الفاعل المستتر "أنت" على حال للتكلم بالجميل فقط، و كذلك الأمثلة المذكورة الأخرى سابقاً، و إنما القصد بوقوع الحال محصورة بإلاّ جملة فعلية هو وصفها الاسم المفعول، و إن كان لازماً انتقاله إلى الفاعلية بعد حرف الحصر ليتأتى لنا ذلك. و بيان هذا كلّه، جملة سيبويه: "لَا تَأْتِيْنَا فَتَحَدِّثْنَا إِلَّا أزدَدْنَا فِيكَ رَغْبَةً،" إثر «النصب هاهنا كالنصب في: ما تأتيني فتحدّثني، إذا أردت معنى: ما أتيتني محدّثاً، و إنما أراد معنى: ما أتيتني محدّثاً إلاّ ازددتُ فيكَ رَغْبَةً»³.

و لأنّ المعنى هو: ما أتيتني محدّثاً إلاّ كنتُ مزداداً رغبةً فيكَ، فليس خفياً المراد بجملة الحصر هذه، أنه إنما على قصر المفعول، و هو الضمير المتصل "الياء" بأتيتني، على زيادة رغبته في محدّثه في حال مجيئه إياه متحدّثاً.

¹ الكتاب : 40/3.

² ينظر : النكت : 713/1.

³ الكتاب : 32/3.

و نشير هنا، أن العلة في استحسان وقوع الجملة الفعلية "ازددت فيك رغبة" حالا محصورة، هي أنه ليس قبلها اسم تكون عنه خيرا، بخلاف ما لو قلنا مثلا: "ما زيدٌ إلا يقوم"، حيث إن جملة "يقوم" في موضع الخبر المحصور عن المبتدأ "زيد". أما قولنا: "ما زيدٌ إلا قام"، فغير جائز، إلا إن سبق الفعل بقد، فيقال: "ما زيدٌ إلا قد قام"، فيصلح لئن يكون حالا، تماما كما نقول: "جاء زيد قد ركب دابة"، و لولا "قد" كان قبيحا.¹

2- الحال المحصورة جملة اسمية بعد إلا :

كما تقع الجملة الاسمية حالا في الكلام إن جاء خاليا من الاستثناء، فذاك شأنها أيضا لو أنها دخلت في جملة استثناء مفرغ، و تكون حينئذ مكونة من مبتدأ و خبر موضوعان معا موضع الحال عن الاسم قبلهما. و هو أمر حفل به أسلوب القرآن الكريم، نذكر منه على سبيل المثال، قول الله، عز من قائل: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْمَكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلَهَا ظَالِمُونَ﴾²، و في تقدم الخبر على المبتدأ في جملة الحال قول الله سبحانه و تعالى، : ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾³، و قوله، جل جلاله: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ مُتَتِّدٌ﴾⁴.

و سيبويه، على الرغم من عدم قصده لدراسة هذا الموضوع بذاته، إلا أن مصنفه النحوي لم يخل من الإشارة إليه في موضعين اثنين.

أما أولهما، فقد أثبتته في "باب الفاء"، الذي منه درسنا أمثلة الحال المحصورة جملة فعلية و شبه جملة، حاملا نصب الفعل فيه، على نصبه في قولنا: "لَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثْنَا إِلَّا أَرَدَدْنَا فِيكَ رَغْبَةً" و هو قول الشاعر:⁵

¹ ينظر : الأصول في النحو : 299/1.

² القصص: 59.

³ الحجر : 04.

⁴ ق : 18.

⁵ البيت في الكتاب : 32/3، والخزانة : 530/1 و 608/3-609. و الزبرقان من الصحابة، و هو حصين بن بدر بن امرئ القيس بن خلف. وفد على الرسول الكريم، صلى الله عليه و سلم، مع قومه و أسلموا عام تسع للهجرة، فولاه صدقات قومه، و إنما سمي بالزبرقان لحسنه و شبهه بالقمر، لأن القمر يقال له الزبرقان. ينظر : الخزانة : 531/1.

وَمَا حَلَّ سَعْدِيَّ غَرِيبًا بِلْدَةٍ :. فَيُنْسَبُ إِلَّا الزَّبْرَقَانَ لَهُ أَبٌ

و الشاهد في البيت، نصب الفعل "يُنْسَبُ" بأن المضمره بعد الفاء. و بما أن سيويه، قد فهم من ظاهر كلامه أنه جعل جملة: "لا تأتينا فتحدثنا إلا ازددنا فيك رغبة"، على أن معناها: "ما أتيتنا محدثاً إلا ازددنا فيك رغبة"، تفرغاً للحال الواقعة جملة فعلية، و قد شبه البيت السابق بهذا المثال، فهو ما يفهم منه حتماً أن قول الشاعر محمول هو الآخر على أن فيه استثناء مفرغاً، جاءت فيه الجملة الاسمية "الزبرقان له أب"، من المبتدأ و الخبر¹، في موضع النصب على الحالية من الضمير المستتر في "ينسب" العائد إلى المسمى "سعدى". و واضح هنا، أن التفرغ لا يتأتى في البيت إلا على عدّ الفعل "حلّ" موجبا لانتقاص نفيه بنصب "يُنْسَبُ" المؤول على أنه المقصود بالنفي؛ إذ تقديره: "إذا حلّ، أو كلما حلّ سعدى غريباً ببلدة، و ما نسب ذلك السعدى إلا كان معتزاً فخوراً بانتسابه إلى الزبرقان لشرفه و شهرته فأصبح له بمنزلة الأب".

و أما ثانيهما، فأورده سيويه حين عرض بالحديث عن استعمال أفعال القسم، و حذف "لا" النافية معها أحياناً، لأنه من كلام العرب قولهم: "و لله أفعل ذلك أبداً"، والمراد به: "و لله لا أفعل ذلك أبداً"²، و مثله قول الشاعر:³

فَحَالِفٌ فَمَسَلًا وَاللَّهِ تَهَيَّبُ تَلَعَةً :. مِنْ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلذُّلِّ عَارِفٌ

إذ فُرِّغَ الكلام فيه لجملة "أنت للذلّ عارف" التي هي في موضع نصب حال من الضمير المستتر في الفعل "تهيبط"، و هو "أنت"، المنفي معنًى بالحرف "لا" المقدر بعد

¹ الليث رواية أخرى في "الزبرقان" على أنه منصوب بنزع الخافض "إلى"، و التقدير: و ما تُسب ذلك السعدى إلى أحد إلا إلى الزبرقان. و عليه تكون جملة "له أب" حال من الزبرقان. ينظر: **المستتر** الكتاب: 32/2، الحاشية رقم: 05، و الخزانة: 530/1.

² ينظر: الكتاب: 105/3.

³ البيت في المصدر السابق: 105/3، و في شرح أبيات سيويه: 297، بلا نسبة.

و قد ذكر الجرجاني أن سودة بنت زمعة أم المؤمنين، رضي الله عنها، أنشدت: *عَدِيٌّ وَتَيْمٌ تَبْتَعِي مِنْ خَالِفٍ* فظلت عائشة و حفصة، رضي الله عنهما، أنها عرضت بهما، و جرى بينهما كلام في هذا المعنى. فأعلم النبي صلى الله عليه و سلم، فأخبرهن فيمن قيل هذا الشعر، و هذه الحادثة من دلائل الجرجاني على علم الرسول الكريم، عليه أفضل الصلاة و أتم التسليم، بالشعر. ينظر: دلائل الإعجاز: 21، و ما بعدهما. **والنتيجة:** هي من الأضداد، لأنها بمعنى ما ارتفع من الأرض، و ما انتهبط منها. ينظر: الصحاح: باب العين فصل التاء، (1192/3).

القسم، لأن الفعل الموجب بعد القسم تلزمه اللام و النون. فترك اللام و النون مشعر بأن الفعل منفي¹.

و الدليل أن الاستثناء مفرغ هنا وفي البيت قبله، أنه لو حذف الكلام التالي لإلا في المثالين، لأدى إلى اضطراب المعنى و نقصانه، لعدم إفادته أي معنى سليم مفهوم.

3- المصدر من إن و معموليها حالا بعد إلا :

إذا كان ثابتا وقوع المصدر المؤول من "إن" و معموليها كأبي معمول إعرابي آخر يرد كلمة مفردة، بحسب حاجة الكلام، كأن يحل محل جملة مقول القول، مفعولا به، كما في قوله، عز من قائل: ﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾²، فهل يجوز هذا الأمر في تركيب استثناء مفرغ؟

إن جواب ذلك هو بالإيجاب. و بيانه أن سيويه قد عرض لهذه المسألة، و لو باقتضاب حين بسط الكلام في استعمالات "إن" و "أن"؛ إذ مثل لذلك بعبارة: "مَا قَدِمَ عَلَيْنَا أَمِيرٌ إِلَّا إِنَّهُ مُكْرَمٌ لِي"، التي علق عليها موضحا سبب كسر همزة "إن" فيها قائلا: «إن ذلك من قبل أنه هاهنا لا شيء يعمل في إن، و لا يجوز أن تكون عليه "أن". و إنما تريد أن تقول: ما قدم علينا أمير إلا هو مكرم لي، فكما لا تعمل في ذا لا تعمل في إن. ودخول اللام هنا يدل على أنه موضع ابتداء، و قال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾³»⁴.

و يفهم من هذا، أن كسر همزة إن في جملة: "ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لي" واجب؛ لأنه (أي المصدر المؤول) في موضع ابتداء، إذ تقديره: "ما قدم علينا أمير إلا هو مكرم لي". فهو: مبتدأ، و مكرم: خبره، و الجملة الاسمية في محل نصب على الحال، و منه لا يكون جائزا فتح همزة "أن"؛ لأنه لا شيء قبلها يعمل فيها، أي فيها و في معموليها. والدليل على أنه موضع ابتداء دخول اللام على خبر إن؛ إذ يصح أن يقال: "ما قدم علينا أمير إلا إنه

¹ ينظر: الكتاب: 104/3 و 105، الحاشية رقم: 04، وشرح أبيات سيويه: 297، و النكت: 756/2.

² هود: 46.

³ الفرقان: 20.

⁴ الكتاب: 145/3.

لمكرم لي، تماماً كقوله، تعالى،: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ
الطَّعَامَ﴾¹ الذي ورد فيه المصدر المؤول من إن و اسمها و خبرها، في موقع الحال من
المفعول المحذوف للفعل "أرسل". و قيل: إنه حتى لو لم تكن اللام موجودة لكُسرت "إن"
أيضاً؛ إذ الجملةُ حالية على معنى: إلا و هم يأكلون.²
و يزيد سيوييه هذا المعنى بسطاً، باستشهاده بيت كثير، حملاً له على ما سبق، و هو
قوله: ³

مَا أَعْطَيْتَنِي وَلَا سَأَلْتَهُمَا .: إِلَّا وَ إِنِّي لِحَاجِزِي كَرْمِي

إذ علق صاحب الكتاب عليه موضحاً أنه يجوز: "إلا و إني حاجزي كرمي" إشارة
منه إلى أنه حتى لو حذفت اللام هنا، لم تكن "إن" إلا مكسورة لأنها و ما بعدها جملة
مبتدأة منصوبة محلاً في موضع الحال، و لذلك دخلت عليها واو الابتداء.⁴ و معنى البيت أن
الشاعر «يوجب أنهما أعطياه، و أنه سألهما، و حازه كرمه عن أي يعيب إعطاءهما، و أن
يلحّ عليهما في مسألته، و شعره يدل على ذلك».⁵

و إذا ثبت إعراب الجمل المحصورة بإلا في الأمثلة الثلاثة السابقة في محل نصب على
الحالية، فإن ذلك ما يسوغ لنا أن نؤول الكلام فيها على: ما قدم علينا أمير إلا مكرماً
لي، أو: إلا كان مكرماً لي، و ما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا آكلين الطعام، و ما أعطيتني
ولا سألتهما إلا كان كرمي حاجزاً لي عن طلب المزيد، على الترتيب.

¹ الفرقان: 20.

² ينظر: الجني الداني: 406، و التبيان في إعراب القرآن: 212/2، و شرح الألفية: 341، و معني اللبيب: 491/2، و بصائر التمييز في لطائف
الكتاب العزيز، لمجد الدين الفيروزآبادي. ت: محمد علي النجار: 319/1، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط2، 1406هـ-1986م، و إعراب
الجمل و أشباه الجمل: 190-191، و المرصيب الإسنادي و أمطاه من خلال القرآن الكريم، لأبي حسنين الشاذلي: 101، دار المعرفة
الجامعية، ط1، 1410هـ-1990م.

³ البيت في ديوان كثير عزة. ت: إحسان عباس: 273، دار الثقافة-بيروت، دط، 1391هـ-1971م. و بإشارة فقط، نذكر
أن المقصود هنا بالمدح في هذا البيت، هما عبد الملك و عبد العزيز بني مروان بن الحكم.

⁴ ينظر: الكتاب: 145/3، الحاشية رقم: 05، و 146/3، و النكت: 784/2، و الجني الداني: 406، و الدرر اللوامع: 516/1، و شرح جمل
سيوييه: 652/3.

⁵ النكت: 784/2.

ز- الجملة الواقعة مفعولا لأجله بعد إلا :

و قد جاء حديث سيويه عن مجيء الجملة في موضع المفعول لأجله، في معرض كلامه عن أوجه "أن" حيث تنسبك مع ما بعدها في مصدر يؤول حسب حاجة الكلام الإعرابية و المعنوية، مستشهدا له بقوله: « ما غَضِبْتُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنْكَ فَاسِقٌ، كأنك قلت : إِلَّا لِأَنَّكَ فَاسِقٌ ».¹

وسيويه إذ يمثل لفتح همزة "أنك" في قولنا : ما غضبت عليك إلا أنك فاسق ، معللا ذلك بأن هناك "لاماً" مقدرة قبلها، فالظاهر أنه إنما يشير هاهنا إلى أمرين اثنين : أولهما : أن الأصل في همزة "أنك" هو الكسر لو لم يكن شيء يعمل فيها²، كما هو شأن هذا المثال .

ثانيهما : أن هذه اللام المحذوفة في أصل الكلام، إنما هي لام التعليل الجارة تقديرا للمصدر المنسبك من "أن" ، و اسمها و خيرها؛³ دلالة على أن موقعه من الإعراب هو كونه مفعولا لأجله مجرورا في موضعه هذا⁴؛ إذ المعنى في قولنا : "ما غضبت عليك إلا أنك فاسق"، هو: "غضبتُ عليك لِفَسَاقِكَ" ، ثم دخلت صيغة النفي و الاستثناء "ما.. إلا" على العبارة بيانا وحصرا لسبب غضب المتكلم على مخاطبه في كونه فاسقا، مع نفي كل سبب آخر محتمل.

¹ الكتاب : 146/3.

² معلوم أن "أن" و ما بعدها يكون بتأويل المصدر، تماما كما هو حال "أن" المخففة التي تؤول و ما بعدها بمنزلة المصدر. و لكن السؤال المطروح هنا، هو : لمَ جاز كسر همزة "إن" في ابتداء الكلام، دون "أن" على الرغم من أنهما من خير واحد في الأصل؟ و جواب ذلك أن النحاة «اختاروا ابتداء اللفظ إن المكسورة و جعلوها بمنزلة الفعل المبتدأ به، و جعلوا "أن" لما تعلق بشيء قبله مما يحتاج إلى تقديمه عليه و تعليق معناه به. و من الدليل على أنهما بمعنى واحد، أنك تقول : ظننت إن زيدا لمنطلق، فإذا أسقطت اللام قلت : ظننت أن زيدا منطلق، فالمكسورة هي المفتوحة». النكت : 764/2. و ينظر : فهارس كتاب سيويه و دراسة له : 192 و 306-307.

³ ينظر : شرح جمل سيويه : 653/3.

⁴ و هو ما أوضحه سيويه في موضع قبل هذا، و الكلام لا يحوي استثناء؛ إذ يرى أنه يجوز قولنا : "جتتك أنك تريد المعروف"، لأن معناه المقصود، هو : جتتك لأنك تريد المعروف، و لكن اللام حذفت هاهنا، كما يحدث أن تحذف مع المصدر، كما في قول الشاعر:

وَ أَعْرِضْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَهُ . . وَ أَعْرِضْ عَنْ ذَنْبِ الْمَلِيمِ قَسْرَهُ

إذ يعلّق عليه مرزا أن أصله في الكلام ، هو : لا دخاره . هذا في حين يرى الخليل أن موضع "أنك" في "جتتك أنك تريد المعروف" التصبُّ، بجنتك بعد حذف اللام؛ إذ وصل الفعل إلى ما بعدها .

غير أن الجدير بالذكر هنا، أن سيويه و إن كان يرى أن الجرّ في المصدر هو الأقوى، فذلك لا يعني أنه أبطل قول الخليل، و إن كان المشتري يرى رأي سيويه القائل بالجرّ. ينظر : الكتاب : 127-126/3، و شرح عيون كتاب سيويه : 188-189، و النكت : 769/2، و شرح الألفية : 271-272، و فهارس كتاب سيويه : 192.

ومنه ، يتضح بيسر أن الجملة هنا مما فرغ فيها الكلام للمفعول لأجله الواقع مصدرا مؤولا بمفرد؛ تقديره: ما غضبت عليك إلا لفسقك.

10- تكرار إلا في الاستثناء المفرغ :

قد يحدث في بعض التراكيب أن تجيء "إلا" مكررة في أسلوب الاستثناء الذي لا يخلو من أن يكون مفرغا أو غير مفرغ. فمثال غير المفرغ أن تقول : جاء القوم إلا سعيدا، إلا خالدًا، إلا إبراهيم، فتنبص كل المستثنيات على الاستثناء؛ لأن الكلام موجب. والمعنى أن الجميع مخرجون من حكم المجيء . و الأمر نفسه في وجوب النصب إذا تقدمت المستثنيات على المستثنى منه، سواء أكان ذلك في الإيجاب أم النفي¹. و أما إن تأخرت المستثنيات والكلام منفي، أُبدل واحد منها من المستثنى منه، و نُصب الباقي على الاستثناء. و الأولى إبدال الأول و نصب الباقي، نحو : ما أتاني أحدٌ إلا عمروٌ إلا بشرا، إذ يجوز فيه التقديم، فيقال : ما أتاني إلا عمرا أحدٌ إلا بشرٌ².

و كثيرا ما تكرر إلا و الكلام مفرغ، إذ إنها لا تخرج عن كونها مكررة، إما بقصد التوكيد، أو لغيره .

أ- تكرار "إلا" للتوكيد :

و في هذا، يقول ابن مالك :³

وَ أَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوَكِيدٍ كَلَاً . تَمَرُّرٌ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا السَّعَلَى

والقصد من قوله هذا ، هو أنه إذا تكررت "إلا" للتوكيد المحض، فإنها تعتبر ملغاة في هذا الموضع، أي : كأنها غير موجودة ؛ لأنه «إذا كررت إلا لقصد التوكيد، لم تؤثر

¹ ينظر : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 420-421، وشرح ابن عقيل : 224/2، و جامع الدروس العربية : 135/3.
² و قد بين الرماني أن النصب واجب أيضا في المستثنيات إذا قدمت جميعها على المستثنى منه، نحو : ما أتاني إلا عمرا إلا بشرا أحدٌ. كما أنه أبرز عدم صحة قولنا : ما أتاني أحدٌ إلا عمروٌ إلا بشرٌ مثلا، بالرفع في الأخيرين على البدل ، إذ لا يجوز ذلك فيهما ؛ «لأنك إذا أبدلت الأول صار البدل منه في تقدير المنفى، فلم يصلح أن يُبدل منه بعد ذلك». الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 421. و ينظر : الكتاب : 339/2، و الأصول في النحو : 283/1، و المفصل : 101، و شرح ابن عقيل : 224/2، و معجم القواعد العربية : 77، و شرح جمل سيبويه : 505/2.

³ ينظر : شرح ابن عقيل : 219/2، و شرح الألفية : 300.

فيما دخلت عليه شيئا، و لم تفد غير توكيد الأولى»¹. و لـ "إلا" المكررة توكيدا موضعان، فإما أن تكون في البدل أو العطف.

أما مثال البدل، فما جاء على لسان الناظم في قوله: "لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلى"؛ «لأنّ العلاء أو العلاء هو اسم الفتى، فالفتى هو العلاء، و العلاء هو الفتى. و هو بدل كلّ، أو عطف بيان من كلمة "الفتى"، و لو حذفت إلا المكررة ما تغير الإعراب. فوجودها وعدمه سواء من هذه الوجهة الإعرابية وحدها»².

و نذكر هنا، أن شرط مجيء "إلا" مكررة في البدل؛ أن يكون الاسم هو نفسه المبدل منه، يقول سيبويه: «لو قلت: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عبدُ الله، إذا كان عبد الله زيدا، و لم يكن غيره؛ لأنّ هذا يكرر توكيدا، كقولك: رأيت زيدا زيدا»³. و يضيف سيبويه قائلا إنه «قد يجوز أن يكون غير زيدٍ على الغلط و النسيان، كما يجوز أن تقول: رأيت زيدا عمرا، لأنه إنما أراد عمرا فنسي، فتدارك»⁴.

و من أمثلة تكرار إلا في البدل قول الشاعر، وهو حارثة بن بدر الغدراني⁵:
يَا كَعْبُ صَبْرًا عَلَيَّ مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ :. يَا كَعْبُ لَمْ يَبْقَ مِنَّا غَيْرَ أَجْلَادٍ
إِلَّا بَقِيَّاتُ أَنْفَاسٍ نُحْشِرُ جُـهَهَا :. كَرَّاحٍ رَاحِلٍ أَوْ بَاكِرٍ غَادِي
و يعلق سيبويه على هذين البيتين، بقوله: إن «غير هاهنا بمنزلة "مثل"، كأنك قلت: لم يبق منا مثل أجلاذ إلا بقيات أنفاس»⁶. و يعني هذا، أن "غير" تعرب هنا فاعلا للفعل

¹ شرح ابن عقيل: 219/2-220.

² النحو الواقي: 338/2.

³ الكتاب: 341/2. و هو ما يؤكد ابن السراج. ينظر: الأصول في النحو: 306/1.

⁴ الكتاب: 341/2.

⁵ البيتان في الكتاب: 340/2، و في شرح أبيات سيبويه: 251، و في الأغاني: 31/21. **و الشاء رهو حارثة**
بدر بن حصين بن قطن بن غدانة بن يربوع بن بدر، من فرسان بني تميم و جوهها. و الغالب أنه أدرك النبي الكريم، صلى الله عليه و سلم، في صباه و حدثه، و قيل: إن له أخبارا في الفتوح كما ذكر أنه غرق في ولاية عبد الله بن الحارث على العراق، سنة أربع و ستين.

و يروى أن حارثة لما اشتكى و أشرف على الموت طلب من قومه الذين كانوا يعودونه كسر رجل مولاه كعب لئلا يرح من عنده، لأنه يؤنس، ففعلوا و أنشأ يردد هذا الشعر. ينظر: الحيوان: 71/3، الحاشية رقم: 01، و الأغاني: 13/21-14 و 31. و **الأجلاد**: جسم الإنسان و جماعة شخصه. ينظر: الكتاب: 340/2، الحاشية رقم: 01.

⁶ الكتاب: 340/2.

المجزوم بلم في قوله : " لم يبق " ، و ليست باستثناء مقدم فتنصب ؛ لأنها محمولة في موضعها هذا على " مثل " في وضعها للإخبار عنها. و لهذا كان الشاهد فيه : إتباع إلا و ما بعدها على البدلية من قوله " غير أجلاذ "؛ أي رفع كلمة " بقيات " على أنها بدل أو وصف من " غير " المرفوعة للفاعلية، و تقدير الكلام إذ ذاك ، هو : لم يبق منّا شيء هو غير أجلاذنا إلا بقيات أنفسنا¹.

و على هذا يحمل مثل قولنا : " ما اشتهر من أمراء العباسيين إلا هارون إلا الرشيد " حيث يبدل " الرشيد " رفعا من كلمة " هارون " الواقعة فاعلا، لأنّ إلا الثانية مكررة توكيدا، و دليله أنّ هارون هو نفسه الرشيد².

و كما تجيء إلا مكررة في البدل، فإنها تكرر أيضا في العطف، وذلك بأن تقع بعد الواو العاطفة، و لا يصح وقوعها بعد غيرها من حروف العطف³.

و مما كررت فيه إلا توكيدا بعد واو العطف، قول أبي ذؤيب الهذلي⁴ :

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَ نَهَارُهَا . : وَ إِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

و الشاهد فيه قوله : " و إلا طلوع الشمس "، إذ كررت " إلا " توكيدا للأولى؛ لذلك أُلغيت، و عُطف ما بعدها على ما قبلها. و نشير هنا ، أنّ زيادة إلا في هذا الموضع هو نظير زيادة " لا " النافية في نحو قولنا : " مررتُ برجلٍ لا كريمٍ ولا شجاعٍ ". فالواو تعطف ما بعد " لا " الثانية على ما بعد " لا " الأولى، وهو ما يعني أنّ " لا " الثانية زائدة لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على الاسم الذي دخلت عليه " لا " الأولى⁵.

¹ ينظر : الكتاب: 340/2، الحاشية رقم : 02، و شرح أبيات سيبويه : 251، و الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 422، والنكت: 641/1، و شرح جمل سيبويه : 505/2.

² ينظر : النحو الوافي : 338/2.

³ ينظر : شرح المكودي على الألفية في علمي النحو و الصرف ، للإمام جمال الدين محمد بن مالك الطائي، لأبي يوسف صالح المكودي : 682، دار رحاب ، باتنة - الجزائر ، د.ط، د.ت، و النحو الوافي : 338/2.

⁴ البيت في اللمع: 111، و نشير **شرح ابن عقيل: 2/210**. **والشاعر هو خويلد بن خالد بن محرز بن مضر بن نزار، أحد المخضرمين. أدرك الإسلام ، فحسن إسلامه، كان متمكنا فصيحاً في الشعر، مات بمصر بعد فتح إفريقية في زمن عثمان رضي الله عنه. ينظر : الأغاني : 56/6. و **البحر** : الغروب.**

⁵ ينظر : شرح ابن عقيل : 220/2، الحاشية رقم: 01، و شرح الألفية : 300.

و تجدر الإشارة هنا أيضا ، أنه قد اجتمع تكرار إلا في العطف و البدل، في قول الشاعر¹:

مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ :. إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ

و شاهده، عبارة: "إلا رسيمه و إلا رمله"، إذ الأصل في الكلام هو: "إلا عمله": رسيمه و رمله"، على أن "رسيمه و رمله" بدل تفصيل من "عمله" و تبيين له ، و إلا فيهما مؤكدتان للأولى. و من النحويين من يذهب إلى عدّ العطف في قوله: "و إلا رمله" واجبا؛ لأنّ "الرمّل" مخالف "للرسيم"، بخلاف هذا الأخير الموافق لمعنى "عمله" فكان إبداله منه أولى، و عليه ، فاليست عندهم شاهد شعري لاجتماع البدل و العطف مع إلا المكررة للتوكيد.² و إن كان هذا عن مجيء "إلا" مكررة في الاستثناء المفرغ بقصد التوكيد اللفظي فقط، حيث يلزم اشتراك المستثنى بعد "إلا" في الإعراب نفسه و المعنى ذاته؛ من قبل أنّ ثانيهما بدل من أولهما بدل كُليّ أو معطوف عليه. فماذا عن الوجه الثاني لاستعمال الحرف "إلا" حين يكرّر لغير معنى التوكيد؟ و ما حال الأسماء المستثنى إذ ذاك من جهة إعرابها؟ و هل حكم الاستثناء يكون مسلطاً على اسم واحد منها؟

ب- تكرار "إلا" لغير التوكيد :

إذا كانت "إلا" تكرر « بقصد التوكيد اللفظي المحض، و تقوية "إلا" الاستثنائية الأولى بغير إفادة استثناء جديد»³، فإن تكرارها قد لا يكون توكيدا، و إنما يكون الغرض منه استثناء جديد؛ بحيث لو حذف لم يفهم هذا الاستثناء الجديد، و لم يتحقق المراد منه، و يكون للكلام حالات ثلاث حينئذ. أما الأوليان، فإما أن تنصب جميع المستثنى

¹ البيت غير منسوب في الكتاب : 341/2، و شرح أبيات سيبويه : 252، و الدرر اللوامع : 492/1، و في مراجع أخرى ستذكر. **والرسيم** : ضرب من السير سريع مؤثر في الأرض، أما **الرمّل** ، فهو بالتحريك: الحرولة. و رَمَلْتُ بين الصفا و المروة رَمَلًا و رَمَلَانًا. و لذلك قيل في الرَّمَلِ ، إنه : سير فوق المشي و دون العدو . ينظر : الكتاب 341/2، الحاشية رقم : 04، و الصحاح : باب الميم فصل الراء (1933/5)، و باب اللام فصل الراء (1713/4).

² ينظر : الكتاب : 341/2، و شرح أبيات سيبويه : 252، و الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 423، و النكت : 643/1، و شرح ابن عقيل : 221/2، و أوضح المسالك : 306-305/1، و شرح الألفية : 301، و الجمع : 227/1، و الدرر اللوامع : 492/1، و معجم الفوائد العربية : 77.

³ النحو الوافي : 338/2.

في إحداها وجوبا، إذا كان الكلام تاما موجبا، و إما إبدال أحدها من المستثنى منه، مع نصب الباقي على الاستثناء، إن ورد الكلام تاما منفيًا في الأخرى.¹

و الحالة الثالثة، هي التي يكون فيها الكلام مفرغًا، نحو قولنا: "ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً؛ إذ «لا يجوز الرفع في "عمرو"، من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى، وذلك أنك لا تريد أن تُخرج الأول من شيء تُدخل فيه الآخر».²

و يفهم من هذا، أنه إذا جاءت "إلا" مكررةً لغير التوكيد، فإنها وقتئذ تفيد استثناءً جديداً، لذا يجب إخضاع أحد المستثنيات لحاجة العامل الذي قبل "إلا" الأولى، مع نصب باقي المستثنيات، نحو: ما نبت إلا قمحٌ جيدٌ، إلا شعيراً غزيراً، إلا قصباً قوياً. و هو ما يؤكد صاحبه الكتاب في ذهابه إلى منع الرفع في كلمة "عمرو" إذا قلنا: "ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً؛ إذ رُفِعَ الاسم "زيد" لأنه فاعل للفعل "أتاني"، و نصب "عمراً" على الاستثناء وجوباً؛ لأنه لا وجه لجواز الرفع فيه.³ يقول أبو سعيد السيرافي موضحاً: «الاسمان المستثنيان، و إن اختلف إعرابهما فهما مشتركان في معنى الاستثناء، و إنما رفع أحدهما ونصب الآخر على ما يوجهه تصحيح اللفظ. فإذا قلت: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً، فلا بد من رفع أحد الاسمين لأن الفعل المنفي لا فاعل معه. و إن جعلنا المرفوع "زيداً" و بعده "إلا عمرو" لم يجوز رفع "عمرو"؛ لأن المرفوع بعد "إلا" إما أن يرفع إذا فرغ له الفعل الذي قبل إلا، أو يجعل بدلا من المرفوع الذي قبله، و ليس في "عمرو" وجه من وجهي الرفع، لأن الفعل قد ارتفع به زيد و فرغ له، و لا اسم قبله يبدل منه»⁴.

و بيان هذا، أنه إذا كررت "إلا" في الاستثناء المفرغ نحو: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً، فإنه يكون واجبا رفعُ أحد الاسمين و نصبُ الآخر، لأنه لو رُفِعَ معاً لكان مخالفاً للصواب شغلاً فعلٍ واحدٍ بفاعلين. و لو أُبدلَ "عمرو" من "زيد"، لما كان لذلك معنى؛ لأنه

¹ ينظر: الكتاب: 339/2، و الأصول في النحو: 283/1، و المفصل: 101.

² الكتاب: 338/2.

³ ينظر: أوضح المسالك: 306/1، و الهمع: 228/1، و النحو الواقي: 339/2، و شرح جمل سيبويه: 404/2 - 505، و معجم القواعد العربية: 77.

⁴ الكتاب: 339/2، الحاشية رقم: 01.

غيره مما ليس المعنى مشتملا عليه، كما أنه لا يجوز نصبهما جميعا؛ لأن الفعل "أتاني" يبقى من غير فاعل . و بناء عليه، وجب الرفع في أحدهما و النصب في الآخر، على أن فعل "الإتيان" مثبت لهما فقط، منفي عن غيرهما.¹

و إلى هذا المعنى ذهب ابن مالك في قوله :²

وَإِنْ تَكَرَّرَ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَ . : تَفْرِغِ التَّأثيرَ بِالْعَامِلِ دَع
فِي وَاحِدٍ مَّا بِإِلَّا اسْتِثْنِي . : وَ لَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مَعْنِي

و نذكر هنا، أنه ليس لازما إعراب الاسم الواقع بعد "إلا" الأولى حسب حاجة الجملة ونصب الباقي ، بل يجوز العكس كذلك. و في هذا الصدد يقول سيبويه : «و إن شئت قلت: ما أتاني إلا زيدا إلا عمرو»، فتجعل الإتيان لعمر، و يكون زيد منتصبا من حيث انتصب عمرو؛ فانت في ذا بالخيار إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر، و إن شئت نصبت الآخر و رفعت الأول».³

و شغل العامل بواحد من الاستثنيات، في حال تكرر إلا لغير التوكيد، دون تعيين لواحد منها رأي الجمهور، إذ يصرح السيوطي مثلا أنه : «إذا كان العامل مفرغا؛ شغل بواحد منها أيا كان متقدما أو متأخرا، أو متوسطا؛ و نصب ما سواه ، نحو : ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرأ. و لك أن ترفع بدل زيد عمرا، أو بكرأ و لكن الأول أولى».⁴

غير أننا نستدرك هنا، فنقول متسائلين: إذا كان واضحا بعد الذي ذكر، الفرق بين عمل إلا المكررة توكيدا، ونظيرتها المكررة للاستثناء في كون أن :

الأولى : يأتي الاسم بعدها تابعا لما قبله في الإعراب، بأن يكون إما بدلا منه، نحو : ما أتاني إلا عبد الله إلا زيدا، إذا كان عبد الله زيدا، و لم يكن غيره، مع جواز عدده بدلا

¹ و قد استدلل السيرافي على أن الاسمين معا في معنى الاستثناء، بقوله إنك «لو أخرجت المستثنى منه و قدمتهما نصبتهما كقولك : مالي إلا عمرا إلا بشرا أحد». ينظر الكتاب : 339/2، الحاشية رقم : 01، و الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 421، و انكس : 640/1-641، و شرح جمل سيبويه : 504/2-505.

² شرح ابن عقيل : 222/2، و شرح الألفية : 301.

³ الكتاب : 338/2.

⁴ الحمص : 228/1.

حملا للكلام على الغلط و النسيان إذا لم يكن الأول هو الثاني نفسه، كما أشار إلى ذلك سيويه¹، و إما معطوفا على ما قبله، نحو قول الهذليّ: *وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا* الثانية: إنما ترد مفيدة لمعنى الاستثناء الإعرابي و المعنويّ معا؛ إذ يلزم نصب أحد الأسماء بعدها على أنه مستثنى، و إعراب واحد من المستثنيات حسب موقعه من الكلام بسبب التفرغ، نحو: ما أكرمني إلا سعيدٌ إلا خالدا، على أن سعيد فاعل "أكرمني"، و "خالدا" مستثنى منصوب، و كلاهما داخلان في حكم إثبات صفة "الإكرام" لهما دون سواهما.

فإذا كان الأمر على هذا النحو، فما موقع مثال سيويه، الذي ساقه في معرض حديثه عن حال الاسم المعطوف على الاسم المستثنى بغير في الاستثناء المفرغ، حيث نصّ على أنه لو قيل مثلا: «مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَ إِيَّاهُ عَمْرُو؛ فَلَا يَقْبَحُ الْكَلَامُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ وَ إِيَّاهُ عَمْرُو»² من ذلك كله؟ أي: هل الحرف "إلا" مكرّر في موضعه هذا توكيدا أو استثناءً؟

قبل تحديد الوجه في جملة سيويه المذكورة، وبعد عرضنا لعمل "إلا" المكررة إما توكيدا، و إما لغير ذلك، جدير بنا أن نوضح أن "إلا" الثانية في قولنا: ما أتاني إلا زيد و إلا عمرو، لا يجوز حملها على الوجه الآتية:

1- كونها مكررة للتوكيد في البدل لأمرين اثنين:

أولهما: لو افترضنا أن "عمرا" هو نفسه زيدا حتى يصحّ الإبدال هنا، لكان دخول الواو العاطفة مانعا من ذلك.

ثانيهما: كما أشار إلى ذلك سيويه، حين اشترط لصحة عدّ "إلا" مكررة توكيدا بأن يكون الاسم الأول هو الثاني نفسه، مع إمكان حمل الكلام على أن فيه بدلا على الغلط و النسيان إذا كان المستثنى مختلفين ممثلاً له بلا واو، في: ما أتاني إلا زيد إلا عبد الله. و عليه يبطل حمل العبارة المدروسة هنا على هذا المعنى، لدخول الواو في تركيبها.

¹ ينظر: الكتاب: 341/2.

² نفسه: 344/2.

2- عدّها مكررةً بقصد الاستثناء؛ لأنها لو كانت كذلك لوجب النصب في أحد الاسمين مع حذف الواو.

و بناء على هذا كله، نقول : إنّ جملة : ما أتاني إلاّ زيدٌ و إلاّ عمرو، شاهد على تكرار "إلاّ" في العطف ، على أنّ الواو حرف عطف لكلمة "عمرو" على "زيد"؛ دلالة على أنّهما مقصودان دون سواهما بحكم الإتيان حصراً له فيهما، تماماً كما هو المعنى المستفاد من جملة : " ما أتاني غير زيدٍ وإلاّ عمرو" .

11- عمل "غير" و "سوى" عمل "إلاّ" في الاستثناء المفرغ :

كما سبق ذكره، فقد جاء من الأفعال و الأسماء، ما فيه معنى "إلاّ". فمن الأفعال : "عدا، و خلا، و حاشا" التي هي أفعال ماضية ضمنت معنى "إلاّ" الاستثنائية، فجاز الاستثناء بها كما يستثنى بإلاّ¹. و الثابت أن جميع هذه الأدوات الفعلية لا تستعمل إلاّ في الاستثناء التام المتصل مثبتاً كان أم منفياً. أما المنقطع ، فلا يقع بها؛ إذ لا يقال مثلاً : "وصل المسافرون عدا أمتعتهم"، و كذلك المفرغ، فلا يقال : "ما جاء عدا زيد"². و بالنسبة إلى الأسماء، فما جاء منها متضمناً عمل "إلاّ"، فغير و سوى. و المعروف أن أساليب الاستثناء بهذين الاسمين ، لا تختلف عن أساليب الاستثناء ب "إلاّ".

أ- غير : و هي الأكثر وروداً في موضع إلاّ.

1- عملها :

معلوم، أنّ "غيراً" الأصل فيها أن تكون وصفاً، إلاّ أنّها قد تحمل على "إلاّ" فيستثنى بها حملاً لها على "إلاّ"، كما حملت "إلاّ" على "غير" فوصف بها³، نحو قول الله، جلّ في علاه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَمَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾⁴.

¹ ينظر : ما سبق في : 34 من هذا البحث.

² ينظر : الخسيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها : 345/2.

³ ينظر : الأصول في النحو : 284-285 و 300-301، الجني الداني في حروف المعاني : 517، و أوضح المسالك : 307/1، و الخمع :

231/2، و المفردات النحوية : 55-56 و 115.

⁴ الأنبياء : 22.

و فرق بين أن تكون "غير" صفة أحيانا، و بين أن تكون استثناء. يقول السيوطي: «الفرق بين "غير" إذا كانت صفة، و بينها إذا كانت استثناء، أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئا و لم تنفه؛ لأنها مذكورة على سبيل التعريف، فإذا قلت: جاءني غير زيد، فقد وصفته بالمغايرة له، و عدم المماثلة، و لم تنف عن "زيد" المجيء، فإنما هو بمنزلة قولك: "جاءني رجل ليس بزيد". و أما إذا كانت استثناء، فإنه إذا كان قبلها إيجابٌ فما بعدها نفيٌ، و إذا كان قبلها نفيٌ فما بعدها إيجابٌ؛ لأنها هنا محمولة على "إلا"، فكان حكمها كحكمها»¹.

و حملُ الاسم "غير" على "إلا" الاستثنائية، و إعمالها عملها مذهبُ سيوييه. يقول في ذلك: «اعلم أن غيرا أبدا سوى المضاف إليه، و لكنه يكون فيه معنى إلا، فيجري مجرى الاسم الذي بعد "إلا"، و هو الاسم الذي يكون داخلا فيما يخرج منه غيره، و خارجا مما يدخل فيه غيره»².

و بعد هذا الإجمال من سيوييه، يوضح كلامه قائلا: «أما دخوله فيما يخرج منه غيره، فأتاني القوم غير زيد، فغيرهم الذين جاؤوا و لكن فيه معنى إلا، فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلا»³.

و يتضح أن سيوييه يتحدث هنا عن عمل الاسم "غير" في الاستثناء التام الموجب، حيث يجب نصبها على الاستثناء، لأنها تعرب إعراب الاسم الواقع بعد إلا سواء في هذا النوع من الاستثناء، لأن الكلام يكون في معنى: أتاني القوم إلا زيدا. فزيدا منصوب وجوبا على الاستثناء، أم في حال مجيئه تاما منفيا، في نحو: ما أتاني القوم غير زيد، يجواز

¹ الأضواء و النظائر : 230/2. و ينظر : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيوييه : 428-429 ، و النكت : 644/1-645.

² الكتاب : 343/3. و نشير هنا، أن "غيرا" أعربت إعراب الاسم الواقع بعد إلا؛ لأنها لما أقيمت هاهنا مقام إلا، و كان ما بعدها مجرورا بإضافة غير إليه ولا بد لها في نفسها من إعراب أخذت إعراب الاسم الذي بعد إلا؛ دلالة على ما كان يستحق الاسم من الإعراب لو كان مسبوقا بإلا، هذا طبعا مع ملاحظة بقاء معنى الاستثناء مع "غير". و أما "إلا" فلا أنه حرف لا يقع عليه عامل تحطى العامل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها، فعمل

فيه. ينظر : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيوييه : 428-429، و النكت : 644/1، و أسرار العربية : 190، و اللباب : 308.

³ الكتاب : 343/2.

النصب، واستحسان إبدال "غير" من المستثنى منه "القوم" لأنه الوجه الأقوى، تماماً كما ثبت مع إلاّ، هذا دون إغفال النظر عن وجوب النصب في "غير" إذا كان الاستثناء منقطعاً.¹

و إذا كان الاسم الواقع بعد "غير" في جميع حالات الاستثناء إلاّ المفرغ، يأتي دائماً مضافاً إليه²، نحو: وصل المسافرون غير خالد، و تكون عندئذ هي الأداة في المعنى، و هي المستثنى في اللفظ، و لا تكون الحركة التي يستحقها، بوصفه مستثنى له، بل تكون لكلمة "غير". فإذا كان هذا حال المستثنى بعد "غير" في جميع حالات الاستثناء إلاّ المفرغ؛ فإن "غيراً" في حالة تفرغ الكلام تُعامل معاملة الاسم الواقع بعد إلاّ و الكلام مفرغ. أي أنها لا تكتفي بأن تقع مستثنى منصوباً تارة، أو بدلاً من المستثنى منه تارة أخرى، بل إن العامل الذي قبلها يعمل فيها مباشرة؛ فتكون فاعلاً (ة) في نحو: ما جاء غير خالد، أو مفعولاً به، نحو: ما رأيت غير خالد، و اسماً مجروراً، نحو ما مررت بغير خالد؛ أو نائب فاعل، نحو: لم يكافأ غير خالد، أو مفعولاً به ثانياً، كما في قوله سبحانه: ﴿فَمَا تَزِيدُونَنِي حَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾³، أو ظرف زمان، كما في قوله جلّ شأنه: ﴿مَا لَبِثُوا حَيْرَ سَاعَةٍ﴾⁴.

و إعرابُ كلمة "غير" في الاستثناء المفرغ حسب موقعها من الكلام، هو ما يقرره سيويه في كتابه، حين عرض لوجه "غير" الاستثنائية الثاني، إذ يقول: «و أما خروجه مما يدخل فيه غيره، فما أتاني غير زيد، و قد يكون بمنزلة "مثل" ليس فيه معنى إلاّ».⁵

و جليّ هنا، أن إعراب "غير" في هذا الأسلوب بسبب حاجة الكلام الإعرابية والمعنوية، إنما مرجعه إلى حذف المستثنى منه من الجملة، فتفرغ ما كان عاملاً فيه ليعمل

¹ ينظر: الكتاب: 327/2، وشرح أبيات سيويه: 245، و الصاحبي: 113-114، و الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه: 395، والنكت: 631/1.

² ينظر: الكتاب: 343/2، و الممع: 124.

³ هود: 63.

⁴ الروم: 55.

⁵ الكتاب: 343/2. و عبارة سيويه أن "غيراً" قد تكون بمنزلة "مثل" ليس فيه معنى إلاّ، تعني عدّ "غير" وصفية إعراباً و معنى، كـ "مثل" تماماً، إذ يقال: جاءني رجلٌ غيرك، و جاءني رجلٌ مثلك، لكن الفرق بينهما، يكمن في الناحية المعنوية للجمليتين؛ إذ الأولى تفيد مخالفة ما بعدها لما قبلها إما في الذات أو الصفات، في حين يفهم من الثانية مشابهة ما بعدها لما قبلها بدليل اعتبار سيويه لكلمة "مثل" أنها تسوية. ينظر: الكتاب: 231/4، و الأصول في النحو: 285/1، و المفصل: 99-100، و شرح حمل سيويه: 507/2، و المفردات (التهذيبية): 55 و 111.

فيها؛ إذ إنَّ أصل : ما أتاني غيرُ زيدٍ مثلاً، و ما رأيت غيرَ زيدٍ ، و ما مررت بغيرِ زيدٍ. هو: ما أتاني أحدٌ غيرُ زيدٍ، و ما رأيت أحداً غيرَ زيدٍ ، و ما مررت بأحدٍ غيرِ زيدٍ.¹

و جدير بنا أن نشير هاهنا، أنه إذا كانت "غير" الوصفية تعمل عمل إلا في المفرغ من الكلام؛ فيكون ما بعدها موجباً لما قبلها دون سواء، كما في : "ما أتاني غيرُ زيدٍ" سواء أكان المعنى محمولاً على الوصف أم الاستثناء؛ فإن الذي ينبغي التنبيه إليه في هذا الموضع خصوصاً، هو عدم جواز إجراء «إلا مجرى "غير" إذا لم يكن الموصوف مذكوراً، لأنها تضعف عن أن تقوم مقام الموصوف؛ لأن الوصف لها بحق الشبه و هو لغير بحق الأصل، فلذلك جاز : ما جاءني غيرُ زيدٍ، على الصفة، و لم يجوز : ما جاءني إلا زيدٌ، على الصفة، ولكن على تفرغ العامل»²، و هو معنى قول سيبويه : إنه «لا يجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيدٌ، و أنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل».³

2- ملحوظة في الاستثناء المفرغ بوساطة غير :

و لعله مما يكون حسناً بنا التذكير به في هذا المقام، هو أن كل ما أثبت من أحكام في شأن "إلا" الحاصرة يلزم جريانه تماماً على "غير" إذا حُملت على "إلا"؛ إذ تصبح هي الأخرى مفيدة لمعنى قصر ما قبلها على ما بعدها و إن كانت هي المستثنى لفظاً و إعراباً، كما أنه يمتنع وقوع الاستثناء المفرغ مع الاسم "غير" في الكلام الموجب⁴ قياساً لها على "إلا"، هذا فضلاً عن كون المعمولات التي يجوز لها التفرغ في الكلام مع "غير" هي نفسها الذي ذكرت مع إلا، سواء أكان المستثنى بها كلمة واحدة كما سبق، أم جملة قائمة برأسها حيث تكون هذه الأخيرة في محل جرّ بإضافة "غير" إليها، كأن ترد مصدراً مؤولاً، كما في قول الكناني⁵ :

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ : حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْ قَالَ

¹ ينظر : الجمع : 231/1، و جامع الدروس العربية : 142/3.

² الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 405.

³ الكتاب : 334/2.

⁴ ينظر : نفسه : 344/2، الحاشية رقم : 01، و النكت : 645/1، و شرح حمل سيبويه : 507/2.

⁵ سبق إيراد هذا البيت في : 97 من هذا البحث.

فعلى الرغم من أن "غير" هنا هي الفاعل لفظاً، فذلك لا ينفي أنها هي الأداة في المعنى المفيدة لحصر امتناع الناقّة، الموصوفة في البيت، عن الشرب في سبب واحد فقط، وهو نطق حمامة المفزع لها. و عليه، فوجه المصدر المؤول "أن نطقت" الإعرابي أنه مجرور محلاً؛ لأنه مضاف إليه، لوقوعه بعد "غير".

و كذلك لو قلنا مثلاً: "لا أتمنى غير أن تنجح"، فتقديره هو: "لا أتمنى غير نجاحك"، فيظهر بذلك الجرّ في الجملة التي بعد "غير" لأنها مضافة إليها. ولكن هل تشابه "غير" الحرف "إلا" مشابهة شاملة كاملة؟

3- الاسم غير ليس كإلا في كل حال :

نستدرك هاهنا، فنقول: إن هذا الاطراد لأحكام وقواعد "إلا" في الاستثناء المفرغ ليس شاملاً لكلّ استعمالات "غير" الموضوعه موضعها؛ و بيان ذلك أن سبويه يرى أنه «لا يجوز أن يكون "غير" بمنزلة الاسم الذي يبدأ بعد "إلا"، و ذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى "إلا" مبتدأ، و إنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كلّ موضع يكون فيه بمنزلة "مثل" ويجزئ من الاستثناء. ألا ترى أنه لو قال: أتاني غير عمرو، كان قد أخبر أنه لم يأته و إن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه، فقد يستغنى به في مواضع من الاستثناء. و لو قال: ما أتاني غير زيد، يريد بها منزلة "مثل" لكان مجزئاً من الاستثناء، كأنه قال: ما أتاني الذي هو غير زيد، فهذا يجزئ من قوله: ما أتاني إلا زيد»².

و يفهم من هذا، أنه لا يجوز جعل الاسم "غير" بمنزلة الاسم الذي يبدأ به بعد إلا، في قولنا: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، إذ لا يقال: ما مررت بأحد غير زيد خير منه، على إرادة إحلال "غير" محل المبتدأ "زيد" في الجملة الأولى؛ لأن معنى الاستثناء إنما أدخل في "غير" في كل موضع يصلح أن يكون صفة، وكذلك أقيمت "إلا" مقام "غير" إذا كانت صفة، كما أقيمت أيضاً "غير" مقام "إلا" إذا كانت استثناء.³ و هو ما يؤكد الرماني الذي

¹ أي "غير".

² الكتاب: 343/2-344.

³ ينظر: الأصول في النحو: 285/1.

يرى أن "غير" إنما تصلح أن توضع في مكان "إلا" « في المفرد الذي يُخرج بعضاً من كل، ولا يجوز أن يكون بمنزلة الاسم المبتدأ بعد إلا؛ لأنه يُفسد معنى الجملة»¹ و لكن أين يكمن وجه الفساد في هذا ؟

لقد وضح الشنتمري، عدم صحة أن يقال : "ما مررت بأحد غير زيد خيراً منه" من وجهين : «أحدهما ، أن "غير" إنما تكون بمعنى إلا إذا كان بعد "إلا" اسم تصحح الإضافة إليه بغير ، لأن "غير" ليست تخالف سوى الاسم الذي أضيفت إليه. و الوجه الثاني ، أن "إلا" يقع بعدها فعل و فاعل، كقولك : ما أتاني أحدٌ إلا يضحك، و لا يجوز غير يضحك. فلا تصحح إضافة "غير" إلى المبتدأ و الخبر كما لا يصح إضافة إلى الفعل»².

4- الاسم المعطوف بعد "غير" في الاستثناء المفرغ :

لقد تناول سيبويه حال الاسم المعطوف الواقع في استثناء مفرغ بعد "غير"، ذاكراً أن أستاذه الخليل و يونس، قد أجازا «ما أتاني غير زيد و عمرو». فالوجه الجرّ، و ذلك أن "غير زيد" في موضع "إلا زيد" و في معناه ، ... فلما كان في موضع "إلا زيد" و كان معناه كمعناه حملوه على الموضع. و الدليل على ذلك أنك إذا قلت : "غير زيد" فكأنك قد قلت إلا زيد. ألا ترى أنك تقول : ما أتاني غير زيد و إلا عمرو، فلا يقبح الكلام، كأنك قلت : ما أتاني إلا زيد و إلا عمرو»³.

و واضح هنا، أن صاحب الكتاب يميز في جملة : "ما أتاني غير زيد و عمرو" وجهين: إما جرّ كلمة "عمرو" عطفاً لها على لفظ "زيد" المجرور؛ لأنه يشاركه في معنى حصر "الإتيان" المراد هنا، و هو الوجه الأقوى؛ «لأنه أشكل في اللفظ مع اتفاق في المعنى»⁴. و إما الرفع فيها حملاً لها على معنى «كلام يخالف المذكور في الإعراب و يوافقه في المعنى»⁵. أي : أنه ، و إن قيل : ما أتاني غير زيد و عمرو، على رفع كلمة "عمرو"، فإن ذلك لا

¹ الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 427.

² النكت : 644/1.

³ الكتاب : 344/2.

⁴ الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 435.

⁵ نفسه : 435.

يخرجها من معنى الاستثناء الحاصل هنا لزيد، و ذلك أن الكلام "بغير" مؤوّل على نظيره بإلّا، إذ يقال: ما أتاني إلا زيدٌ و عمرو؛ بالرفع في "عمرو"، عطفا لها على "زيد" المرفوعة للفاعلية، لأنها فاعل أيضا في المعنى. و يتبيّن هذا، أنه لو كان الكلام على حذف إلا، فقول: "ما أتاني إلا عمرو و زيد"، لوجب العطف في "زيد" لأنه محمول على لفظ "عمرو"، و معناه، المرفوع لكونه فاعلا محصورا فيه فعل المجيء و زيدا معا.

5- هل يجوز تكرار "غير" في الاستثناء المفرغ ؟

إن سيويه، وإن لم يشر إلى موضوع مجيء "غير" مكررة كما فعل مع "إلا"، غير أنه و من القول السابق المذكور في مسألة عطف الاسم على موضع "غير" في الاستثناء المفرغ، يلاحظ أن سيويه، و هو يعلّل وجه الرفع في : ما أتاني غير زيد و عمرو، قد مثّل بجملة : ما أتاني غير زيد و إلا عمرو، التي ذكر أنها في معنى : ما أتاني إلا زيد و إلا عمرو. فما الذي يرمي إليه سيويه بهذا الكلام ؟

إن سيويه، و إن لم يصرّح بجواز تكرار الاسم "غير" في الاستثناء المفرغ، فالظاهر أنه إذ يحمل عبارة "غير زيد"، في المثال السابق، على موضع "إلا زيد"، بأن يقال فيه : ما أتاني غير زيد و إلا عمرو؛ بيانا لوجه الرفع في "عمرو"، فهو ما يفهم من ظاهره أن الجملة هنا بإلّا، لوقيل : ما أتاني إلا زيد و إلا عمرو، إنما تؤدي المعنى ذاته إذا قلنا : ما أتاني غير زيد و غير عمرو ، على أن "زيدا" و "عمرا" هما الفاعلان لفظا و معنى إذا وردا بعد "إلا"، وكذلك الحال فيهما و الكلام مع "غير" التي و إن رفعت للفاعلية تأثرا بعمل الفعل فيها لأنها اسم محتاج إليه إعرابا، فلا يكون ذلك مانعا من عدّ "زيد" و "عمرو" الفاعلين في المعنى المقصودين بحكم الاستثناء، و إن جرّا لفظا لإضافة "غير" إليهما وجوبا.

و بناء على هذا، فإذا جاز قولنا : "ما أتاني غير زيد، و غير عمرو" فإن تكرار "غير" في موضعها هذا إنما هو من النوع الذي تكرر فيه "إلا" توكيدا في العطف لسببين اثنين :

¹ ينظر الكتاب 2/344.

² ليس المقصد بذلك احتمال عدم جواز وقوع "غير" في مثل هذه التركيب، بل المراد منه تأكيد صحته ذلك.

الأول : إنه لو كان التكرار هنا بقصد إفادة استثناء جديد، لكان واجبا نصب أحد الاسمين، أي : كلمتا "غير"، فيقال : ما أتاني غير زيدٍ و غير عمرو، برفع "غير" الأولى ونصب الثانية ، أو العكس؛ بحذف الواو.

الثاني : ما يدل على أن "عمرو" مكرّر هنا في العطف، ورود "غير" المستثنى بها مسبوقه بواو العطف؛ إذ لا يجوز ذلك بثمّ أو الفاء مثلا. و يكون المعنى هنا كما أنه لو قيل: ما أتاني إلا زيدٌ و عمرو، حصرا لفعل الإتيان في هذين الاسمين، بخلاف مجيء الكلام بلا واو، نحو : ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرو، فإنه لا يجوز، إذ لا وجه للرفع فيه هنا من وجوه ثلاثة، هي :

1- أنه إذا فرغ الفعل لكلمة "زيد" ، فلا يجوز رفع "عمرو" على أنها فاعل؛ إذ لا يشغل فعل واحد بفعالين.

2- لو افترضنا أن إلا مكررة هاهنا توكيدا في البدل، فذلك لا يصحّ، لأنه لا قرينة لفظية أو معنوية في الكلام، تدلّ على أن "زيدا" هو نفسه "عمرو" ، كما هو شأن قولنا : ما أتاني إلا زيدٌ إلا عبدُ الله في مثال سيبويه سابقا، الذي اشترط لجواز عدّه من باب مجيء إلا مكررة توكيدا كون زيد هو عبد الله ذاته لا غيره .

3- كما أننا لو حملنا الكلام على أن التكرار في العطف لما جاز ذلك، من قبل أن إلا ليست بحرف عطف يوجب الشركة بين الاسمين¹ ، فكان لازما دخول "الواو" العاطفة من أجل ذلك.

و عليه، فجملة : ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرو، لا يكون جائزا فيها إلا النصب في أحد الاسمين على الاستثناء ، مع الرفع في الآخر على تفرّيع الفعل له. و واضح أن ما أثبت هنا في شأن تكرار "إلا" ، ينطبق كلّه على "غير".

6- طريق آخر للقصر مع الاسم "غير" :

إذا ثبت ، مما سبق، أن "غيرا" قد تحمل على "إلا" الاستثنائية؛ فتصير عاملة بذلك عملها، فإن ما يلاحظ عليها في هذا الباب، هو أنها قد توظّف ، إضافة إلى ذلك،

¹ ينظر : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 422.

في استعمال (أسلوب) لغوي خاص إيرادا لها مع "ليس" بحذف المستثنى بعدها استخفافا، وهو ما يعبر عنه سيبويه بقوله: «و ذلك قولك : ليس غير، و ليس إلا. كأنه قال : ليس إلا ذاك، و ليس غير ذاك، و لكنهم حذفوا ذلك تخفيفا و اكتفاء بعلم المخاطب للمعنى».¹ و يشير سيبويه بكلامه هنا عن هذين التراكيب اللغويين، إلى أسلوب مطرد في القصر مع "غير" و "إلا"².

فأما الاسم "غير" ، فمعلوم أنه ملازم للإضافة في المعنى ، و هو إذا استعمل مضافا في هذا النمط من التعابير «جاز فيه الرفع و النصب • فأما من نصب فقال : جَاءَنِي زَيْدٌ لَيْسَ غَيْرُهُ، فإنه يُضْمَرُ الاسم، فكأنه قال : ليس الجائي غيرَه، أو ليس الأمر غيرَه، و أما من رفع فإنه يُضْمَرُ الخبر المنصوب كأنه قال : ليس غيرُ هذا صحيحاً، و نحو هذا مما يكون خيرا له».³

و معنى هذا، أن "غيرا" تأتي متضمنة لمعنى القصر، في هذا الأسلوب الذي يحذف فيه المستثنى استخفافا، مِنْ قَبْلِ أنها تجعل الاسم بعدها مقصورا عليه حكم الذي قبلها؛ إذ إنه لو قلنا مثلا : قبضت عشرة ليس غيرها ، فواضح أن المراد بهذا الكلام ، إنما هو إفادته صراحة أن لم يكن المقبوض إلا عشرة، لم يتعدّه إلى عدد آخر، على معنى : قبضت عشرة ليس المقبوض غيرها. ويؤوّل معناه كأنه قيل : ما قبضت إلا عشرة، حصرا للعدد المقبوض في العدد "عشرة" دون سواه . هذا في حال نصب "غير" ، أما إن رفعت، كقولنا : فاز عليّ ليس غيره، على تقدير : فاز عليّ ليس غيره فائزا، و معناه : جعل "الفوز" خاصا بعليّ فقط؛ لأنه نظير قولنا : ما فاز إلا عليّ، في حصر الفاعل بيلا.⁴

¹ الكتاب : 344/2-345.

² نشير هنا ، أن مِنَ النحاة من لا يبيّن في أسلوب الحذف للمستثنى إلا كونه واردا بعد "ليس"؛ إذ لو كان مكان "ليس" غيرها من ألفاظ النفي لم يجز الحذف، إذ كما لا يقال : "لم يكن إلا" و "لم يكن غير" فإنه لا يجوز أيضا: "لا إلا"؛ من جهة أن الحرف لا يدخل على الحرف؛ كما في : "سافر خالد في مع صاحبه" ، فكذلك لا يقال : "سافر خالد لا إلا" هذا مع ملاحظة جواز قولنا : "لا غير"؛ لأن "غير" اسم ، و يجوز فيه الرفع و النصب، إما إهمالا لها، أو على إعمالها بالنفي للجنس. ينظر : النكت : 646/1، و المعجم الوافي في النحو العربي : 214.

³ النكت : 646/1.

⁴ ينظر : الخصائص : 373/2، و المفصل : 101، و معني اللبيب : 180/1، و شرح جمل سيبويه : 508/2، و المفردات النحوية : 114.

و يجوز قطع الإضافة عن "غير" بدليل تمثيل سيبويه لذلك، بقوله : "ليس غيرٌ" على أن فيه حذفاً للمستثنى تقديره : ليس غيرٌ ذاك. و بيان ذلك أن كلمة "ذاك" هي المستثنى المحذوف، لأنه لو قيل : قبضتُ عشرةً ليس غيرٌ، فإنما هو في معنى : قبضتُ عشرةً ليس غيرٌ ذاك مقبوضاً. فقط يكمن الفرق بين عبارتي : "ليس غيره"، و "ليس غير ذاك" أن المستثنى (المضافة "غيرٌ" إليه) ضمير متصل في الأولى، و هو "الهاء"، و اسم إشارة في الثانية، و هو "ذاك" إلاّ أنهما يرجعان إلى الشرط نفسه في جواز حذفهما، و هو كون السياق العام دالاً عليهما؛ لأن هذا الذي يجوز من حذف للمستثنى في هذا النوع من الأساليب ، إنما يجوز إذا ظهر دليل مقالي أو مقامي على كنه المحذوف المقصود في الكلام؛ لأنه إذا كان هناك أي دليل أو عارض يمكن أن يقوم مقام هذا المحذوف في الأفهام ما جاز الحذف، إذ لا يصح إضمار في كلام لا يفهم له معنى.¹

كما نشير هنا، إلى أن حذف المضاف إليه (أي المستثنى) لفظاً مع نية ثبوته، هو مرجع منع تنوين كلمة "غير" لنية الإضافة.²

و أما الحرف "إلاّ"، فزيادةً على كونه أصل حروف الاستثناء، فإنه يحدث استخدامه في هذا الأسلوب أيضاً، إذ نقول مثلاً : قبضتُ عشرةً ليس إلاّ، بيانا على أن الذي قبض هو عشرة فقط لا غيره، تقديره بإظهار المستثنى المحذوف : قبضتُ عشرةً ليس إلاّ ذاك مقبوضاً. و كذلك لو قيل : نعبدُ الله ليس إلاّ، قصرنا لفعل العبادة على الله تعالى وحده؛ لأنه في معنى : ما نعبد إلاّ الله، إذا قيل : نعبد الله ليس إلاّ هو ، سبحانه ، معبودا.

ب- سوى :

إنّ لسوى هذه عدّة لغات في كلام العرب³، كما أنها تمثل نقطة اختلاف بين النحاة من حيث إعرابها، و عملها عموماً.

¹ ينظر : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 436.

² ينظر : المفردات النحوية : 115.

³ و هي "سوى" بالكسر و القصر، و "سوى" بالضم و القصر، و "سواء" بالمدّ و الكسر، أو الفتح. ينظر : إصلاح المنطق : 133 و 421، والأصول في النحو : 84/1، و الصاحبي : 111، و أوضح المسالك : 301/1، و شرح ابن عقيل : 225/2، و حاشية العالم عبد الحميد الشافعي المسماة تسهيل الفوائد لتحصيل الشيخ خالد على متن الآجرومية : 55، المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق - القاهرة ، د. ط، 1313هـ - 1893م، و المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها : 331/2.

أما سيبويه ، فقد جاء حديثه عن "سوى" في آخر مبحث الاستثناء من كتابه، إذ ينقل إلينا رأي الخليل الذي يعدّ قولنا : أَتَانِي الْقَوْمُ سِوَاكَ، أنه على معنى : أَتَانِي الْقَوْمُ مَكَانَكَ، وما أتاني أحدٌ مكانك، و لكنّ في "سواك" معنى الاستثناء.¹

ومذهب سيبويه ونحاة البصرة عموماً في الاسم "سوى"، هو جعلها ملازمةً على الظرفية دائماً، إلّا في الشعر، وما بعدها مجرور بإضافتها إليه، نحو : قام القوم سوى أبيك، وما رأيت أحداً سوى أبيك، و مررت بهم سواك. و دليلهم في ذلك وصل الموصول بها، نحو : جاء الذي سواك². يرى الرماني أنه يُستثنى بقولك «سواك»، كما تستثنى بغير ، إلّا أنّ غيراً ليس لها إعراب هي أحقّ به إلّا بحسب ما تبني عليه من العامل، و سواك ظرف له إعراب هو أحقّ به، فهو يلزمه، ويقع فيه الاستثناء على ذلك الوجه من إعراب الظرف، وهو النصب في كلّ حال ، فتقول : ما أتاني أحدٌ سواك، و أتاني القوم سواك، و مررت بهم سواك، كأنك قلت : مكانك إلّا أنه ليس في مكانك استثناء، لأنه ليس على معنى "غير" كما أنّ سواك على معنى غير، فلم يدخله الاستثناء لهذه (أي العلة)³.

و من شواهد سيبويه على عدّه كلمة "سوى" لازمةً النصب على أنها ظرف قول الشاعر⁴:

و لَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ :. إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا

و الشاهد في هذا البيت، قوله : "مِنْ سَوَائِنَا"، حيث خرجت فيه "سوى" عن الظرفية، لاستعمالها مجرورة بمن، متأثرة بها.⁵

¹ ينظر : الكتاب : 350/2.

² ينظر : اللمع : 125، و المنصف : شرح كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري • ت : إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين : 121، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ-1954م، و مغني اللبيب : 161/1، و أوضح المسالك : 307/1-308، و اللباب : 109، و قطر الندى : 270، و معجم القواعد العربية : 263.

³ الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 446.

⁴ البيت منسوب في الكتاب : 31/1، و في الخزانة : 126/3-127 للمرّار بن سلامة العجلي، و نسبه سيبويه في الكتاب : 407/1-408 لرجل من الأنصار لم يعينه.

⁵ و جرّ "سوى" هنا بالجرّف "مِنْ" واحد من شواهد القائلين بعدم نصبها دائماً على الظرفية، بل و يعدونها كغير في تصرفها و إعرابها حسب موقعها من الكلام، كأن تكون مبتدأ، في نحو قول الشاعر :

وَ إِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى :. فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَ أَنْتَ الْمُشْتَرَى

أو أن ترد معمولاً لأنّ الناسخة ، كقول القائل :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمَنَى لِمُؤْمَلٍ :. وَ إِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُ وَ يَشْقَى

هذا إضافة إلى إمكانية إعرابها فاعلاً، أو حالاً وحسب اقتضاء الحاجة المعنوية للجملة. ينظر : الكتاب : 657/3، و شرح ابن عقيل : 227/2-228، و الإنصاف في مسائل الخلاف : 294/1-297، و الدرر اللوامع : 130/1 و 432-436، و المعجم الوافي في النحو العربي :

أما سيبويه و أتباعه من النحاة ، فيعدّونه شاهداً على صحة مذهبهم القائل : إنَّ "سوى" ظرف غير متصرفٍ، وهو ما عبّر عنه صاحب الكتاب في "باب ما يحتمل الشعر" بقوله : «و جعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء»¹ . وهو ما يرد به أن "سوى" ظرف أبداً، لا تفارقها الظرفية إلا للضرورة الشعرية ، كهذا البيت، وكقول الآخر :²

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا . نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

إذ خرجت "سوى" عن كونها ظرفاً إلى وظيفة إعرابية أخرى، وهي الرفع على الفاعلية ، تماماً كما لو قلنا مثلاً : أتاني سواك، على أن فاعل أتاني هو "سوى" المضافة إلى "كاف" الخطاب المجرورة.³

و إن كان بعض النحاة يرون في "سوى" مذهباً ثالثاً، ومفاده أن هذه المفردة تستعمل ظرفاً منصوباً أحياناً، و تستعمل غير ظرف ، إلا أن استعمالها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف⁴ ، فإن صاحب الألفية الشهيرة في النحو و الصرف يذهب إلى استصواب (إجازة) معاملة "سوى" معاملة "غير" المتصرفة رفعا، و نصبا، و جراً يقول ابن مالك :⁵

وَرَسَوَى سِوَى سَوَاءٍ اجْعَلَا . عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعَلَا

و من كل الذي سبق، نستنتج أن سيبويه لا يعدّ الاسم "سوى" إلا منصوباً على الظرفية مع تضمنه لمعنى الاستثناء، إلا في الشعر، فإنه يجوز خروجها عن ظرفيتها كأن تُرفع ،

¹ الكتاب : 31/1. وقد نُقل عن الشنتموري أنه علّق على جرّ سواء في البيت المذكور قائلاً إنَّ سيبويه أراد «غيفرنفا» فوضع "سواء" موضع "غير" ضرورة، و كان ينبغي ألا يُدخل "من" عليها، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً، و لكنه جعلها بمنزلة "غير" في دخول من عليها؛ لأن معناها كمعناها». شرح ابن عقيل : 227/2، الحاشية رقم: 02. و ينظر فهارس كتاب سيبويه : 186 و 192.

² البيت للمقد الزماني ، و اسمه شهل بن شيبان بن ربيعة ، وهو في شرح ابن عقيل : 228/2، و أوضح المسالك : 308/1، و الخزانة : 122/3، و شرح الألفية : 305، و معجم القواعد العربية : 263. و قوله : «وَدَانَهُمْ» ، أي: جازيناهم، من الدّين بكسر الدال، وهو الجزاء و المكافأة، و المعنى: جازيناهم كما جازونا. يقال في المثل : «كَمَا تَدِينُ تُدَانُ»، أي أنك تجازي بفعلك، و حسب عملك. ينظر الصحاح : باب النون فصل الدال، (2118/5)، و الخزانة : 123/3، و مجمع الأمثال : 184/2.

³ ينظر : شرح ابن عقيل : 228/2، و أوضح المسالك : 308/1، و الخزانة : 123/3-124.

⁴ ينظر : مغني المبيب : 161/1-162، و شرح ابن عقيل : 231/2، هامش الصفحة، و معجم القواعد العربية : 263.

⁵ ينظر : شرح الألفية : 304.

أو تُنصب، أو تُجرّ في الاستثناء المفرغ حسب موقعها من الكلام. أما الذين يجيزون جعلها متصرفةً مثل "غير" بحملها عليها إعراباً ومعنى، فواضح أنهم لا يمنعون مجيء "سوى" متمكنة كأي مفردة غير ممنوعة عن الصرف، سواء أكان ذلك في الشعر، أم في غيره.

12- أسلوب مطرد في الاستثناء بين إلاّ و لما :

من الأساليب التي ورثنا أسلافنا أسلوب مطرد يحوي نوعاً آخر من التفرغ، غير أنه مشروط بسياق معين، وهو أن «يكون مشتملاً على جملة قَسَمِيَّةٍ، ظاهرها مثبتٌ و لكنّ معناها منفيّ، و جوابُ القسم جملةٌ فعليةٌ ماضيةٌ لفظاً، مستقبلةٌ معنى، مصدريةٌ بإلاّ». ¹ يقول: سيويه في هذا الصدد: «و سألتُ الخليل عن قولهم: أقسمتُ عليك إلاّ فعلتَ، و لما فعلتَ، و لمّ جاز هذا في هذا الموضع و إنما أقسمت هاهنا كقولك: و الله؟ فقال: وجهُ الكلام لتفعلن هاهنا، و لكنهم أجازوا هذا؛ لأنهم شبهوه بنشدتك الله إذ كان فيه معنى الطلب»³.

و قد بين أبو سعيد السيرافي المراد بكلام سيويه هذا قائلاً: «وأما أقسمت عليك إلاّ فعلت و لما فعلت، فإن المتكلم، إذا قال: "أقسمت عليك لتفعلن" فهو مخبر عن فعل المخاطب أنه يفعله و مقسم عليه، فإذا لم يفعله فهو كاذب لأنه لم يوجد خبره على ما أخبره به.

و إذا قال: أقسم عليك إلاّ فعلت و لما فعلت، فهو طالبٌ منه سائل، و لا يلزمه فيه تصديق و لا تكذيب. و للفرق بين المعنيين فرقٌ بين اللفظين»⁴.

و إذا كان السيرافي يرى أن قولنا: "أقسمت عليك لتفعلن" إخبار للمتكلم عن فعل المخاطب بإقسامه عليه، و أن قولنا: "أقسمت عليك إلاّ فعلتَ و لما فعلتَ" متضمّن معنى

¹ النحو الوافي: 326/1.

² معلوم، أن للحرف "لما" استعمالاً عدّة في العربية، إذ لا يليها بعدها إلاّ الفعل غير مفصولة عنه، ولذا حُملت "قد" عليها. و أوجه "لما ثلاثة"، هي: ورودها جازمة للمضارع ماضي المعنى مثل "م"، و حرف وجوب لوجوب لا يليها إلاّ ماضي اللفظ و المعنى، نحو: لما جاءني زيد أكرمه، و استثنائية بمعنى إلاّ، و لا يأتي بعدها إلاّ فعل ماضي اللفظ، مستقبل المعنى، كما سيّبين. ينظر: الكتاب: 114/3 و 234/4، و السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه: 550، و النكت: 759/2 و 1132، و الجني الداني: 592-593، و مغني اللبيب: 310/1-311، و قطر الندى: 49، و المفردات النحوية: 162-163.

³ الكتاب: 106-105/3.

⁴ الكتاب: 106/3، الحاشية رقم: 02. و ينظر النكت: 755/2، و شرح حمل سيويه: 623/2.

الطلب الذي لا يلزم عنه تصديق و لا تكذيب بوصفه أسلوباً إنشائياً¹؛ فإنّ واحداً من الدارسين المحدثين يذهب إلى عدّ نحو قولنا : "أقسمت عليك إلا لبست درعي" أنه بمعنى فعل الأمر : لبسه، كما يقرّر أنّ أصل ذلك في النشد ظاهر، و هو حذف الجزاء (أي جواب الشرط) إذ تقديره حينئذ ، هو : إلا لبست درعي كنت ملعوناً، أو مثل ذلك.² و لعلّ معنى الشرط الذي أُشير إليه في هذا الموضوع، إنّما يتحقق معناه في العبارة السابقة لكون أنّ الأصل فيه أن يقال : نشدتك الله إلا لبست درعي، و إن لم تفعل كنت ملعوناً.

و إذا كان الشائع المعروف في التعبير عن هذا المعنى ، هو قولنا : "أقسمت عليك إلا فعلت"، و "نشدتك بالله إلا فعلت" إيقاعاً للفعل موقع الاسم المستثنى³ ، فإنّ في العريية من التراكيب ما يشترك مع فعل "القسم"، و النشد في تأديته (أي المعنى المحدث عنه أعلاه)، وذلك نحو قولنا : "سألتك بالله إلا نصرت المظلوم"، و "ناشدتك بالله إلا تركت الإساءة"⁴، و "حلفت بربي إلا عاونت الضعيف". ففي هذه الأمثلة، واضح أن الكلام غير تامّ و غير موجب معنى، مما يقتضي عنه حتماً أن يكون الكلام مفرّغاً؛ لأنّ تقدير الكلام في هذه العبارات هو: "ما سألتك بالله إلا نصرك المظلوم"، و "ما ناشدتك بالله إلا تركك الإساءة"، و "ما حلفت بربي إلا على معاونتك الضعيف"⁵.

و الملاحظ على هذه التراكيب اللغوية ، أنه قد تمّ تكوين مصدر مؤوّل بالفعل والفاعل، و هو مصدر منسبك بغير سابق⁶، حتى يتمكّن من إعرابه (أي المصدر) حسب حاجة الجملة قبل "إلا"، كأن نعرب المصدر "نصرك" مفعولاً به في : "ما سألتك بالله إلا نصرك المظلوم"، أو نعربه اسماً مجروراً بحرف الجرّ في نحو : "ما حلفت بربي إلا على معاونتك الضعيف"⁷.

¹ و ذلك كما أشار إليه سيبويه في كلامه السابق، إذ صرح أن قولنا : أقسمت عليك إلا فعلت و لما فعلت فيه معنى الطلب. هذا الطلب الذي يتأتى التعبير عنه في العربية بطرق شتى، كطلب الفعل في "افعل"، و طلب الكفّ في "لا تفعل"، و طلب المحبوب في التمني، و طلب الفهم في الاستفهام، و طلب الإقبال في النداء. فإنّ هذا الطلب يحصل بنفس هذه الألفاظ الملتقظ بها. ينظر : جواهر البلاغة : 69.

² ينظر : التطور النحوي للغة العربية : 175.

³ و هذا ما أورده الزمخشري في معرض حديثه عن هذا الأسلوب الخاص. ينظر : المفصل : 101.

⁴ أورداً هذا المثال هنا، فقط للإشارة على جواز استعمال الفعل "نشد" بعد حرفه الأول بالألف، فيقال : "ناشد".

⁵ ينظر : النحو الواقي : 326/2، و المعجم الواقي في النحو العربي : 286، و إعراب الجمل و أشباه الجمل : 190.

⁶ يقصد بالمصدر المنسبك بغير سابق ، هو عدم تقدم "أن" المصدرية على الفعل و الفاعل في الجملة.

⁷ ينظر : النحو الواقي : 326/2.

كما أننا نجد سيبويه يورد أوجه أخرى ترد فيها إلا في مثل هذه التراكيب، و ذلك في الباب الذي عقده متحدثاً فيه عن نوع خاص من المصادر التي تستعمل استعمالاً خاصاً، حيث تكون غير متصرفية في الكلام تصرف مصادر أخرى¹. وفي هذا الموضوع يقول صاحب الكتاب: «و ذلك قولك: سُبْحَانَ اللَّهِ، و مَعَاذَ اللَّهِ و رِيحَانَهُ، و عَمْرَكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ، و قَعْدَكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ، كأنه حيث قال: سُبْحَانَ اللَّهِ، قال تَسْبِيحًا، و حيث قال: و رِيحَانَهُ، قال: و اسْتِرْزَاقًا؛ لأن معنى الرِيحَان: الرزق؛ فنصب هذا على أُسْبِحَ اللَّهُ تَسْبِيحًا، و اسْتِرْزِقُ اللَّهُ اسْتِرْزَاقًا، فهذا بمنزلة سُبْحَانَ اللَّهِ و رِيحَانَهُ، و خزل الفعل هاهنا لأنه بدل من اللفظ بقوله: أُسْبِحُكَ و اسْتِرْزِقُكَ»².

و كما يُؤوّل سيبويه نصب المصادر الآتية: "سبحان، و معاذ، و ريحان" على حذف أفعال قبلها مشتقة منها، أو في معناها³؛ فإنه يحمل نصب المصدر "عمرَكَ" على ذلك؛ إذ يقول: «و كأنه حيث قال: عَمْرَكَ اللَّهُ و قَعْدَكَ اللَّهُ، قال عَمَّرْتُكَ اللَّهُ، بمنزلة نشدتك الله، فصارت "عَمْرَكَ اللَّهُ" منصوبة "بعمرتك الله"، كأنك قلت: عَمَّرْتُكَ عَمْرًا، و نَشَدْتُكَ نَشْدًا، و لكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلًا من اللفظ به»⁴.

فواضح هنا، أن سيبويه يرى أن المصدر "عَمْرَكَ" إنما هو متصرف بدليل أنه له فعلا ينتصب به، و هو "عَمْرًا"، و يروي في هذا الصدد قول الشاعر⁵:

¹ و عنوان هذا البحث كما ثبت عند سيبويه، هو قوله: "هذا باب أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المترك إظهاره، و لكنها مصادر وضعت موضعا واحدا لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر، و تصرفها أنها تقع في موضع الجر و الرفع، فدخلها الألف و السلام". الكتاب: 322/1.

² نفسه: 322/1.

³ لأن المصدر "ريحان" لا فعل له، و كان معنى الرزق كما ذكر ذلك سيبويه، فإنه هو المقصود بالجمعي متضمنا معنى الفعل "استرزق". ينظر: النكت: 373/1، و فهارس كتاب سيبويه و دراسة له: 171.

أما "معاذ"، فقد بين صاحب الكتاب في الموضوع نفسه أنه منصوب بالفعل "أعوذ".

⁴ الكتاب: 322/1.

⁵ البيت في الكتاب: 323/1، و شرح أبيات سيبويه: 148، غير منسوب. أما في الخزانة: 231/1، و الأغاني: 40/4، فقد نسب إلى الأحموس. حتى إنه موجود في شعر الأحموس الأنصاري: 252. و **عَمَّرْتُكَ اللَّهُ**: أي سألته تعميرك و طول بقائك، كما يقال: أطال الله عمرك، من عَمَّرَ الرجل يعمِّرُ عَمْرًا، عَمْرًا على غير قياس، أي: عاش زمنا طويلا، أما قولهم: عَمَّرَكَ اللَّهُ، فهو طلب للشخص بطول العمر و البقاء.

و قيل إن معنى "عمرتك" في بيت الأحموس: ذكرك به، و أصله من عمارة الموضوع، فكأنه جعل تذكيره عمارة لقلبه. ينظر: الكتاب: 323/1، الحاشية رقم: 02، و شرح أبيات سيبويه: 148، و الخصائص: 220/2، و النكت: 373/1، و الصحاح: باب الرء، فصل العين، (756/2).

عَمَّرْتُكَ اللهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتِ لَنَا .: هَلْ كُنْتِ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ؟

إذ ليس يخفى أنه كما أوّل الكلام في جملة: "سألتك بالله إلا نصرت المظلوم" على أنّ معناه: "ما سألتك بالله إلا نصرت المظلوم" نصبا لما بعد "إلا" على أنه مفعول لما قبلها؛ فكذا الحال في قول الشاعر هنا؛ إذ إنّ عبارة: "عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا" مقدرٌ فيها الكلام على أنه في معنى: "عمرتك الله إلا ذكرت لنا"، أي: ما أسألك إلا ذكرت لنا، لأن الفعل "عمرتك" قبلها في صورة الموجب، وهو منفي في المعنى، ليتأتى التفرّغ في الكلام؛¹ فيعمل العامل الذي قبل "إلا" الحاصرة فيما بعدها، كما سبق شرحه و ثبوته في تعريفنا لمفهوم الاستثناء المفرغ، أو الناقص.

و أما المصدر "قعدك" في قولنا: "قعدك الله"، فيذهب سيويه إلى أنه يجري مجرى "عمرّك"، وإن لم يكن له فعل، موضّحا أن جملي: "عمرّك، وقعدك الله" إنما هما بمنزلة قولنا: نشدك الله، وإن لم يتكلّم بنشدك الله.²

و هو المعنى الذي أخذه عن الخليل، الذي كان قد سبق إلى إباته حين قال: «وتقول: عمرّ الله، وعمرّك الله... ومثله: قعدك الله، على معنى: نشدتك الله، ولا فعل لقعدك. وأما عمرّك الله، فعلى معنى: عمرّتك الله».³

و إن كان هذا عن استعمال بعض المصادر المنصوبة في هذا النوع من الاستثناء، فإنّ الأداة لما⁴ أيضا قد تشترك مع "إلا" في هذا الأسلوب استثنائي الشكل، وذلك حين تكون حرف استثناء بمعنى "إلا"؛ إذ يكون لها وقتئذ موضعان:

أحدهما: بعد القسم، نحو قولنا: أقسمت عليك لما فعلت، و نشدتك الله لما فعلت، و مثله قول عمر بن الخطاب، رضي الله عنه لأبي موسى الأشعري في كاتب له و قد لحن: "عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا". و منه أيضا ما روي عن عمر بن عبد العزيز، رضي الله تعالى عنه، أنه لما بلغه أنّ «ابنه اشترى فصّ خاتم بألف دينار، فكتب

¹ ينظر: الكتاب: 323/1، الحاشية رقم: 02.

² ينظر: الكتاب: 323/1، و فهارس كتاب سيويه و دراسة له: 171.

³ الجمل، للخليل بن أحمد: 108، نقلا عن: الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد: 147.

⁴ ينظر: الكتاب: 105/3، و الفصل: 101، و الجنّ الداني: 593-594.

إليه: عَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا مَا بَعَثَ خَاتَمَكَ بِأَلْفِ دِينَارٍ، و جعلتَهَا في بطن جَائِعٍ، و استعمل خَاتَمًا من ورق، و انْقَشَ عليه: رَحِمَ اللهُ أَمْرًا عَرَفَ قَدْرَ نَفْسِهِ»¹.

و الآخر: بعد النفي ، و منه قول الله ، جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُعْضَرُونَ﴾²، و قوله، عز من قائل: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾³. والمعنى في هذين الآيتين الكريمتين : ما كلُّ إِلَّا جَمِيعٌ ، و ما كلُّ ذَلِكَ إِلَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا.⁴ و واضح هنا، أنَّ "لَمَّا" حين ضُمَّتْ معنى "إِلَّا" الاستثنائية، فإنَّ ما بعدها يُؤوَّل على حسب موضعه من الكلام ، فقولنا مثلا : أنشدك اللهُ لَمَّا فعلت، في تقدير : ما أسألك إِلَّا فَعَلْتُ.⁵

و في هذا الأسلوب نجد جملتين، الأولى هي جملة القسم الاستعطافي "سألتك بالله" أو ما جاء في معناها ، نحو : ناشدتك اللهُ، و أقسمت عليك. و الثانية : هي جواب القسم "لَمَّا فعلت"، و قد توَسَّطت الأدواتان : "إِلَّا" و "لَمَّا" بين الجملتين.⁶

و لهذا ، فإنَّ النحاة، بعد سيبويه ، قد عدّوا هذا الأسلوب المطرّد في كلام العرب من نوع الاستثناء المفرغ ، نحو قولنا : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا وَقَرَّتْ الْكَبِيرَ وَرَجِمْتَ الصَّغِيرَ ، على الرغم من كون الكلام مثبتا، و لا وجود لاسم بعد "إِلَّا" و "لَمَّا" حتى يعرب حسب العوامل التي قبلهما؛ لأنهم اعتبروا جملة القسم الاستعطافي منفية المعنى، و إن كانت مثبتة اللفظ. كذلك لَمَّا كان التفرغ يقتضي وجود اسم مفرد بعد أداة الاستثناء ليكون خاضعا لتأثير العوامل التي قبلها، فقد اعتبروا جملة القسم الاستعطافي مسبوبة بمصدر ، و إن لم يكن في العبارة سابق. و بناء عليه، يكون التقدير في جملة : سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ إِلَّا أَكْرَمْتَ الْفَقِيرَ، هو: ما سألتك إِلَّا إكرامَ الفقير، على أن "سألتك": فعل، و فاعل، و مفعول أول

¹ المستطرف في كل فن مستظرف : 291.

² يس : 32.

³ الزخرف : 35.

⁴ ينظر : معاني القرآن، المفراء : 377/2، و روح المعاني في تفسير القرآن و السبع المثاني، للأوسمي البغدادي : 26/3، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د. ط، د. ت، و تفسير التحرير و التنوير : 11/23.

⁵ ينظر : شرح الألفية : 292، و معجم القواعد العربية : 389.

⁶ ينظر : المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها : 350/2-351.

(الكاف)، و "إلا" أداة حصر لا عمل لها. و"أكرمتَ الفقيرَ": فعل ، و فاعل ، و مفعول ،
والجملة بتأويل مصدر في محلّ نصب مفعول ثانٍ للفعل "سألتك".¹
و إذا كان هذا كله، عن موضوع القصر المتحقق بوساطة "إلا" أم أدوات الاستثناء،
وحال الاسم الواقع بعدها عموماً. فما الطريقُ الثاني في العربية لإفادة معنى القصر؟
وكيف تناوله سيويه في كتابه موازنة له بما ثبت في هذا القسم الأول من الدراسة؟

ثانياً: أسلوب القصر بإنما عند سيويه

تعدّ "إنما" واحدة من مجموعة الحروف (أو الأدوات) اللغوية المركبة في اللغة العربية
التي يكثر استعمالها في الكلام، مراعاةً لأمر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمقام و ظروف إلقاء
الخطاب، كأخذ غرض المتكلم بعين الاعتبار من جهة، و النظر في حال الشخص المخاطب
من جهة أخرى.

و بعد، فما الأصل اللغوي لإنما هذه؟ و ما الوظيفة الجديدة التي تُعهد إليها بعد
تركيبها؟ و ما مذهب سيويه في ذلك كله؟ و هل هي أخيراً من طرق القصر عنده، و ما
بيان ذلك؟

1- إنما المركبة : أصلها :

يذهب سيويه إلى أنّ "إنما" تتركب من حرفين اثنين ، و قد أشار إلى ذلك
في موضعين من كتابه ، في حدود ما أمكننا استنتاجه .

أولهما : ما أورده في معرض حديثه عن دخول "إن" على "ما" النافية، إذ قال : «وأمّا
إنّ مع "ما" في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة "ما" في قولك : إنّما الثقيلة ، تجعلها
من حروف الابتداء ، وتمنعها أن تكون من حروف ليس و بمنزلتها»².

و يفهم من كلام سيويه هنا، أنّ دخول "إن" الزائدة على "ما" النافية العاملة عمل
"ليس" يبطل حكمها هذا، إذا قلنا مثلاً : "ما إنّ زيدٌ قائمٌ"؛ إذ يصبح ما بعدها مبتدأ

¹ ينظر : المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها : 351/2.

² الكتاب : 221/4.

وخبراً. ويُشَبَّه ذلك بدخول "ما" على "إن"؛ فتكفها عن عمل النصب و الرفع في معموليها اللذين يرفعان كلاهما على الابتداء و الخبر أيضاً، في نحو : إنما زيدٌ قائمٌ.¹ و ثانيهما ، هو قوله في شأن "إن" الناسخة الجديد بدخول "ما" الكافة عليها؛ إذ نصَّ على أن هذه الأخيرة «قد تغير الحرف حتى يصير يعمل بمحيثها غير عمله الذي كان يعمل قبل أن تحيء، و ذلك نحو قوله : إنما ، و كأنما، ولعلّما: جعلتهن بمنزلة حروف الابتداء».²

و هو ما يؤكده السيرافي في ذهابه إلى أن "ما" باتصالها بـ "إن" تنقض عملها، كما تجعل «إن، و كأن ، و لعلّ بدخولها عليهنّ، يليهنّ الابتداء و الخبر».³ و لعله يكون واضحاً بيّناً، بعد عرضنا لقولي سيبويه هذين، أن الأخير يقرر صراحة على أن أصل "إنما" المركبة أنما هو من : "إن" الناسخة، و "ما" الكافة لها عن العمل، وهو على كلّ، مذهب الجمهور كابن جني الذي أشار إلى ذلك في "باب ما يدخل على الكلام، فلا يغيره"، حيث يبرز إلغاء عمل "إن" بعد دخول "ما" عليها، و غيره من النحاة.⁴ و لا شك أن تركيب "إنما" الذي أثبت آنفاً، يقودنا إلى الحديث عن عملها عند سيبويه خصوصاً، و عند عموم النحويين؛ محاولة منا لتبيين وظيفتها بدقة أكثر عند صاحب الكتاب، بغية تحديد مذهبه فيها، المتعلق بعملها الدلالي و البلاغي المرتكز على جانب إفادتها لمعنى القصر من عدمه.

2- عملها:

إذا كان جمهور النحاة، و على رأسهم سيبويه، يرون، حسب ما سبق، إلغاء أيّ عمل لـ (إنما) المركبة؛ فإنّ ذلك ما يعني حتماً أن الكلام بعد "إنما" يعامل معاملة كما لو لم يسبقه شيء من العوامل التي قد تكون عاملةً فيه، و ذلك نحو قولنا : "إنما زيدٌ منطلقٌ"،

¹ ينظر : السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 524-525.

² الكتاب : 222/4. و ينظر : نفسه : 417/2-418 و 153/3.

³ السيرافي النحوي من خلال شرحه لكتاب سيبويه : 526.

⁴ ينظر : اللمع : 302، و مغني اللبيب : 337/1، و قطر الندى : 163، و معجم القواعد العربية : 106، و جامع الدروس العربية : 308/2، و المفردات النحوية : 175.

رفعال "زيد" على أنه مبتدأ، ورفعاً في "منطلق" لأنه خبره؛ من قبيل أنه لا اعتبار لوجود "إنما" الملقاة إعراباً، و كأنها لم تذكر إطلاقاً، تماماً كـلعلّ، و كأنّ، و بعد ، و غيرها مما يبطل عمله في حال اتصاله بما الكافة.¹

و لما كانت هذه الحروف، و من بينها "إنّ"، مكفوفة عن وظيفتها الإعرابية الأصلية إذا اتصلت بها "ما"، فقد عدّها جمهور النحاة بمنزلة "هل" الاستفهامية؛ إذ تقع بعدها الجمل الاسمية و الفعلية. يقول سيويه في "باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء"، و يجوز أن يليها بعدها الأفعال "موضحاً ذلك : «و هي : لكنّ، و إنّما، و كأنّما، و إذ، و نحو ذلك؛ لأنها حروف لا تعمل شيئاً، فتركت الأسماء بعدها على حالها كأنه لم يذكر قبلها شيء؛ فلم يجاوز ذا بها، إذ كانت لا تغيّر ما دخلت عليه، فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل».²

فأمّا مثلاً دخولها على جملة المبتدأ و الخبر، فقول المولى، تبارك و تعالى؛ ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾³، إذ لم تغيّر "إنما" فيما بعدها شيئاً من جهة الإعراب؛ فلفظ الجلالة، "الله"؛ مبتدأ، و كلمة "واحد"؛ خبره.

و أمّا دليل عدم عملها في جملة الفعل و الفاعل، فهو قوله، عزّ و جلّ؛ ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾⁴؛ إذ لو كانت "كأنّما" مؤثرة عملاً لما وقع الفعل بعدها، لأنها إنّما تعمل في الأسماء بمشابهتها للأفعال، و الفعل معلوم، أنه لا يدخل عليه فعل ولا مشابه للفعل. و على هذا صحّ وقوعها في نحو : إِنَّمَا قَامَ زَيْدٌ ، و إِنَّمَا زَيْدٌ أَخُوكَ، و كأنّما العلم نورٌ، و لكنّما جعفرٌ منطلقٌ، و لعلّما الله يرحمنا.⁵

¹ ينظر : الكتاب : 137/2-138، و شرح الألفية : 174، و الخزانة : 67/4، و شرح جمل سيويه : 390/2، و المعجم الوافي في النحو العربي : 295.

² الكتاب : 116/3.

³ النساء : 171.

⁴ الأنفال : 06.

⁵ ينظر : اللمع : 302، و مغني اللبيب : 337/1، و جامع الدروس العربية : 308/2، و المعجم الوافي في النحو العربي : 93.

و على هذا يحمل قول الشاعر الذي رواه سيبويه عن أحد محدثيه :¹

كَأَنَا يَوْمَ قُرَىٰ إِي : نَمَا نَقْتَلُ إِيَانَا
قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ فِتَىٰ : أَيْضَ حُسَانَا

إذ دخلت إنما على قوله : "نقتل إيانا"، وهو جملة فعلية ، دون أن تغير فيها شيئاً، هذا مع ملاحظة بناء الكلام هنا على الضمير المنفصل "إيانا"؛ لعدم القدرة على الإتيان بالضمير المتصل "نا" ؛ إذ لا يقال : "نقتلنا"، فمن باب أولى، لا يكون جائزاً قولنا : "إنما نقتل نا". وقد استعمل الضمير "إيانا" الذي هو في محل نصب على المفعولية مكان كلمة "أنفسنا" ؛ لأنهما مترادفان.²

و إذا كان الخليل يجعل "إنما" بمنزلة فعل ملغى ، نحو : "أشهد لزيد خير منك"؛ إذ لا تكون عاملة فيما بعدها و لا تكون إلا مبتدأة مثل "إذا"، فإن ذلك ما يزيده سيبويه إيضاحاً بموازنته لعمل "إنما" بعمل "أن" المفتوحة؛ إذ يذهب إلى أن كل موضع تجوز فيه "أن" لا تكون فيه "إنما" إلا مبتدأة، و ذلك نحو قولنا : "وَجَدْتُكَ إِنَّمَا أَنْتَ صَاحِبُ كُلِّ خِنْيٍ؛ لَأَنَّهُ لَوْ قِيلَ : "وَجَدْتُكَ أَنْتَ صَاحِبُ كُلِّ خِنْيٍ" لما جاز، تماماً كما لا يصح : "رَأَيْتُكَ أَنْتَكَ مُنْطَلِقٌ؛ لَأَنَّ إِنَّمَا فِي هَذَا الْمَثَلِ عَلَى كَلَامٍ مَبْتَدَأٌ قَدْ عَمِلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ³، و أصله : "وَجَدْتُكَ أَنْتَ صَاحِبُ كُلِّ خِنْيٍ؛ و لم توضع إنما في موضع "ذاك" إذا قلت : "وجدتك ذاك"، لأن "ذاك" هو الأول. و لأن "إنما" و "أن" تصيران الكلام شأناً و حديثاً باعتبارهما موصوليتين فإنه لا يجوز وقوعها موقع كلام مبتدأ دخلت عليه إنما⁴، بخلاف جواز إحلال إنما المكسورة محلّ

¹ البيت في الكتاب : 111/2، و الحيوان : 12/4، و الخزانة : 406/2، و الأغاني : 12/4. و قُرَىٰ : بالضمّ و تشديد الراء: موضع في بلاد بني الحارث بن كعب، و الحُسَانُ : الحَسَنُ الجميل كما يقال : رجل كريم و كُرَامٌ، و مَلِيحٌ و مُلَاحٌ، و جميل و جَمَالٌ، و حَسِينٌ و حُسَانٌ، و قيل : الحُسَانُ أحسن من الحسن، و الأنتى حَسَانَةٌ. ينظر : الكتاب : 111/2، الحاشية رقم : 01، و إصلاح المنطق : 308-309، و النكت : 499/1، و الصحاح : باب النون فصل الحاء، (2099/5).

² ينظر : الكتاب : 111/2، الحاشية : رقم : 01، و الخزانة : 407/2. و فصل الضمير "إيانا" هاهنا واجب تماماً كالشاهد الذي سبقه مع الضمير "أنا" المنفصل للرفع، بسبب أنه محصور بالأ. ينظر : ما سبق في : 66-69 من هذا البحث. و سِيَأْتِي شَاهِدٌ مِثْلُهُ فِي بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ لِاحْتِمَاؤِ شَاءِ اللَّهِ تَعَالَى .

³ أي أن الجملة اسمية مرفوع فيها المبتدأ "أنت" بالابتداء، و هذا الأخير رافع لخبره "صاحب"؛ لأن أصل الجملة الأول : "أنت صاحب كل خني".

⁴ ينظر : الكتاب : 130/3-131، و شرح جمل سيبويه : 639/3-640.

"إنما"، لأن "ما" في هذه الأخيرة صلة، كقول الخالق، سبحانه و تعالى؛ ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾¹، وكقول ابن الإطنابة: ²

أَبْلَغُ الْحَارِثِ بْنِ ظَالِمٍ أَلْمُو: عِدَّ وَ النَّاذِرَ النَّذُورَ عَلِيًّا
أَنَّمَا نَقَتْلُ النَّيَّامَ وَ لَا نَقَفَ: تُلُّ يَقْظَانَ ذَا سِلَاحٍ كَمِيًّا

حيث يجوز فيه فتح همزة "إنما" حملا لها على "أبلغ"؛ لأن المعنى: أبلغه ذلك، و إما الكسر في همزتها، لأن "ما" ليست كافة هنا، بل هي صلة.³

و إذا كان هذا، باختصار، عن عمل "إنما" عند سيويه خصوصا، و النحاة عموما، فهل هذه الأداة مفيدة معنى قصر الشيء على الشيء؟ و ما دليل ذلك من أول كتاب نحويّ جامع لقواعد العربية؟

3- تحقق القصر بإنما عند سيويه:

إذا ثبت مما سبق ذكره، أنّ مذهب سيويه في "إنما" هو كونها أداة غير عاملة فيما تدخل عليه، سواء أكان جملة اسمية أم فعلية، فإن الذي يبدو من كلامه في هذا الشأن أنه جاء ذا صبغة نحوية في معظمه، حتى إنَّ تَبَيَّنَ حقيقة رأيه في مسألة تأدية الحرف "إنما" معنى القصر ليتطلب طَرُقَ أبواب مختلفة من كتابه، قد أوما فيها سيويه بإشارات معنوية دقيقة في معرض شرحه لعمل بعض الحروف اللغوية، و كذا إباتته الوجه في بعض أساليب العربية من حيث دلالتها و إعرابها. و لهذا الأمر موضعان:

أولهما: ما أورده سيويه متحدثا عن انتصاب المصدر الواقع في جملة الخبر، نحو: زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا، و إنَّ زَيْدًا سَيْرًا، و أَنْتَ مُدِّ الْيَوْمَ سَيْرًا سَيْرًا، حيث أبرز أن "السير" المخبر عنه في هذا الباب، و منه قولنا في الاستثناء: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا، و إِلَّا سَيْرًا، إنَّما هو سير متصل بعضه ببعض في أي الأحوال كان، مقابلا إياه بقولنا: إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرٌ، إذ المصدر فيه مرفوع

¹ الأنبياء: 108.

² البيت في الكتاب: 129/3، و **الكمي**: مِنْ كَمَى الشَّيْءَ إِذَا تَكَمَّاهُ، أَي سَزَدَهُ. و الكمي: الشَّجَاعُ الْمُتَكَمِّي فِي سِلَاحِهِ لِأَنَّهُ كَمَى نَفْسَهُ، أَي سَزَاهَا بِالذَّرْعِ الْأَبْيَضِ. و الجمع: كُمَاة. ينظر: لسان العرب، لابن منظور: باب الياء، فصل الكاف، (232-231/15). دار صادر - بيروت، ط1، 1374هـ-1955م/1412هـ-1992م.

³ ينظر: الكتاب: 130/3، الحاشية رقم: 05، و شرح أبيات سيويه: 302.

لأنه خبر للمبتدأ "أنت"، على تقدير: "ما أنت إلا صاحب سير"، بحذف المضاف "صاحب"؛ لأن المبتدأ ليس هو نفسه الخبر.¹

و إذا كان المعنى في "مَا أَنْتَ إِلَّا سِيرٌ" هو: "ما أنت إلا صاحب سير"، فكذلك الحال في: "إِنَّمَا أَنْتَ سِيرٌ"؛ إذ تقديره أيضا على أن في جملة حذف المضاف، و تقديره: "إِنَّمَا أَنْتَ صَاحِبُ سِيرٍ"، دلالة على إكثار القيام بفعل السير و مواصلته قياسا له على: "ما أنت إلا سيرا"، إذ كان معناه كمعناه.³

و نتساءل هنا قائلين: إنه إذا تحقق أن مؤدى قولنا: ما أنت إلا سيرٌ، هو حصر المبتدأ في خبره دون تعديده إلى غيره مبالغة في الوصف من ناحية، و نلاحظ أن هذا قد حمل عليه الكلام ذاته باستخدام إنما على أن فيه بيانا لكثرة و تكرر فعل السير من المبتدأ المكنى عنه بالضمير "أنت" من ناحية أخرى. أفليس يعد ذلك إشارة من سيويه إلى وظيفة "إنما" البلاغية و الدلالية؟

و عن هذا نجيب فنقول: إنه لما كان معروفا أن الحرف في العربية حين يركب مع حرف يبطل عمله الذي كان عليه، و يكتسب وظيفة أخرى ثانية، كلولا مثلا، و لأن معنى: "إِنَّمَا أَنْتَ سِيرٌ" محمول على ما هو عليه: "ما أنت إلا سيرٌ" من أداء معنى القصر للاسم الأول على الثاني؛ فإن ذلك ما يسوغ لنا أن نعد هذا تلميحا واضحا من سيويه على تضمن إنما معنى القصر فيها، و هو ما يؤكده بتأويله لبيت الخنساء التي تقول فيه⁴:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرَتْ .: فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَ إِدْبَارٌ

إذ يعلق عليه بقوله: «فجعلها الإقبال و الإدبار، فجاز هذا على سعة الكلام، كقولك: نَهَارُكَ صَائِمٌ، وَ لَيْلُكَ قَائِمٌ»⁵.

¹ ينظر: الكتاب: 335/1-336 و 364، و شرح جمل سيويه: 223/1.

² ينظر: الكتاب: 336/1.

³ ينظر: النكت: 378/1. و قد سبق إيراد كلام الشنتمري كاملا في: 80 من هذا البحث، الحاشية رقم: 04.

⁴ البيت في ديوان الخنساء: 50، دار الأندلس للطباعة و النشر و التوزيع - بيروت، ط8، 1401هـ-1981م.

⁵ الكتاب: 337/1.

و مفهوم هنا ، أن سيبويه يجعلها (الناقة أو البقرة المحدث عنها) الإقبال و الإدبار اتساعاً، كما قيل : "ما أنت إلا سير"؛ و هو تعبير دقيق من سيبويه غرضه وصف هذه الناقة بأنها لا تنفك تقبل و تدبر كلما تذكّرت ولدها الذي فقدته. أي : أنها في حال تذكّرها لذلك، فإن اضطرابها و حيرتها يجعلانها لا تفارق كونها مقبلةً و مدبرةً، فكأنها قصرت بسبب ذلك على هذين الوصفين¹، تماماً كما كان المعنى في قولنا : ما أنت إلا قائم وقاعدٌ، على أن المقصود به هو جعل المخاطب بهذا الكلام متردداً بين صفتي القيام و القعود فقط، فكأنه غير مباح لهما لكثرة ما يرى عاجزاً متقاعساً مثلاً، أو لأي سبب آخر يكون المتكلم قد بنى عليه كلامه هذا.²

و نشير هنا إلى أنه كما يجوز وقوع المصدر المرفوع خبراً عن اسم قبله، كما سبق ، فإنه يمكن أن يرد مفرغاً له الاستثناء في حال انتصابه بتقدير فعل من لفظه، على أن الجملة خبر للمبتدأ المقصور عليها، نحو : "إنما أنت سيرا". و أصل العبارة يكون على : "إنما أنت تسير سيرا" دلالة على إدخال المبتدأ "أنت" في شيء واحد لا يتعداه إلى غيره، وهو كونه موصوفاً بعملية "السير" فقط مبالغة في وصفه بذلك.³

و ثانيهما : حديثه عن عمل الحرف "حتى" ، و حال ورود الفعل بعده بين الرفع فيه على إرادة معنى معين، و بين نصبه على قصد معنى آخر. يقول سيبويه : «و تقول : إنما سرت حتى أدخلها، و حتى أدخلها، إن جعلت الدخول غاية. و كذلك : ما سرت إلا قليلاً حتى أدخلها، إن شئت رفعت، و إن شئت نصبت؛ لأن معنى هذا معني : سرت قليلاً حتى أدخلها، فإن جعلت الدخول غاية نصبت»⁴.

¹ و فسره بعض الدارسين معلقين على قول الخنساء ، كأنها قالت : إن الناقة هذه قد خلقت من الإقبال و الإدبار، أي : كأنها مجسمة منهما فقط، و هذا أبلغ في الوصف و أبداع من حمل الكلام على أن فيه حذفاً للمضاف، تقديره : فإنما هي : ذات إقبال و إدبار ، أو يجعل المصدر مؤولاً باسم فاعل، كقولنا : مقبلة و مدبرة. ينظر : شرح أبيات سيبويه : 55، و الكشف : 407/4 و 330/1، و دلالات التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني : 93-95.

² قد تم بسط هذا المعنى في : 53.52 من هذا البحث.

³ ينظر : الكتاب : 335/1، الحاشية : رقم 01 و 360/1، و شرح عيون كتاب سيبويه : 103-104، و المفصل : 56، و أوضح المسالك : 287/1.

⁴ الكتاب : 21/3.

و قد شرح الشنتمريّ هذا الكلام، بأنّ سيبويه إنّما أجاز الرفع و النصب في موضع، و لم يجزه في موضع آخر إذا قلنا: إنّما سرت حتى أدخلها، معللاً ذلك بأنّ الأداة «إنّما» تكون على وجهين. أحدهما: تحقير الشيء، و الآخر: الاقتصار عليه. فأنّ تقول في رجل ادعني له شجاعة و كرم و غير ذلك: إنّما هو شجاع، فعلى هذا الوجه ترفع الفعل بعد "حتى"؛ لأنّك قد أثبتّ فعلاً يؤدي إلى ما بعدها. و أمّا تحقير الشيء، فقولك لمن تحقّر صنيعة: إنّما تكلمت فسكت، لم تعتدّ بكلامه¹. فعلى هذا الوجه نصب سيبويه: إنّما سرت حتى أدخلها؛ لأنه لم يعتدّ بسيره سيرا فصار بمنزلة المنفيّ، و قبح الرفع لأنك لم تجعل السير مؤدياً إلى الدخول فيكون منقطعاً بالدخول، و لا نصبت يدخل فيكون غاية السير، و هذا معنى قول سيبويه: (ليس في هذا دليل على انقطاع السير كما يكون في النصب)² هذا يعني إذارفعت في التحقير³.

و إذا كان مفهوماً من هذا، أنّ الحرف إنّما قد يأتي متضمناً لمعنى القصر في أحد وجهيه، فإنّ ذلك ما يسمح لنا، قياساً على ذلك، أن نسقط وظيفتها (إنّما) الدلالية هذه على بعض ما ساقه صاحب الكتاب من أمثلة دخلت "إنّما" في تركيبها، نحو: إنّما زيدٌ منطلقٌ، و قول الشاعر: *إِنَّمَا نَقَلُ إِيَّانَا* المؤولّين على أنّ إنّما فيها حاصرة لزيد في صفة الانطلاق ليس إلّا، و لقتل قوم الشاعر أنفسهم لا أحداً غيرهم، بقتلهم لبني عمّهم، تنزيلاً لهم منزلة كما لو أنهم قتلوا أنفسهم لرابطة الدم التي تجري بينهم. و عليه، فتقدير الكلام هنا بالنفي والاستثناء، هو: ما زيدٌ إلّا منطلقٌ، و ما قتلنا إلّا أنفسنا على الترتيب، و على هذا يحمل قول كثير⁴:

أَرَانِي وَ لَا كُفْرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا .: أُوَاحِي مِنْ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَخِيلِ

الذي تعدّ فيه "إنّما" واجبة الكسر في همزتها؛ لأنها «واقعة موقع الجملة المبتدأة النائية مناب المفعول الثاني لأرى، و "أرى" هاهنا بمعنى: أجد، و أعلم. و لا يجوز فتح إنّما هنا.

¹ نذكر هنا، أن شرح (الشنتمري) يتضمن إنّما لمعنى التحقير، قد رده بعض النحاة محتجين في ذلك بمثل قول الله جلّ جلاله في الآية الواحدة والسبعين بعد المائة، من سورة النساء: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾، و قولنا مثلاً: إنّما أنا بشر، إذ يتساءلون: أين معنى التحقير هنا؟ مؤكداً دلالة "إنّما" على غرض القصر فقط، و حجتهم قول الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم: "إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ". ينظر: الصاحي: 93-94.

² ينظر: الكتاب: 22/3-23.

³ النكت: 705/1.

⁴ البيت في: ديوان كثير عزة: 508، و شرح أبيات سيبويه: 302.

وإنما ذكر أنه لا يؤاخي إلا أهل البخل لأنه متغزل ، و النساء موصوفات بالبخل، فجعل ذلك عاما في كل من يؤاخيه مبالغة في الوصف».¹

و كذلك الحال في قولنا للمرأة إذا كبر حجم بطنها : **إِنَّمَا أَنْتِ بَطْنٌ**²، حصرها لها في صفة واحدة و هي **كَبُرَ بطنها**؛ تنزيلا لصفات الأخرى منزلة العدم، مبالغة في وصفها بذلك المؤدى بطريقتين معا، هما : **إِنَّمَا الحاصرة أُولُوها، والتصغير نائبا**.

و إفادة **إِنَّمَا** لمعنى القصر مذهب الجمهور ، إذ يروي ابن فارس اللغوي (ت368هـ) أنه سمع من ينسب إلى الفراء (ت207هـ) قوله إنك : **«إِذَا قَلتُ : إِنَّمَا قَلتُ»**، فقد نفيت عن نفسك كل فعل إلا القيام، و إذا قلت : **إِنَّمَا قام أنا**، فقد نفيت القيام عن كل أحد و أثبتته لنفسك».³

و يواصل هذا الدارس بيانه لعمل **"إنما"** المتمثل في إدخال الشيء في شيء واحد دون غيره، أنه إذا قلنا مثلا : **إِنَّمَا أَنْتَ أَخِي**، فإنما معناه أننا نثبت صفة الأخوة فقط، و نفى بذلك كل ما سواها، تماما كما لو قيل : **"ما أنت إلا أخي"**. هذا مع ملاحظة أن هذين المثالين لا يكونان إلا ردّا. أي: أن قولنا : **"ما أنت إلا أخي"** و **"إنما أنت أخي"** لا يكون ابتداء، بل يأتي جوابا لكلام سابق له، كأن يدعي صاحبه أنه أخ، أو مولى، أو أشياء أخرى؛ فنفاه كله و أقر له بصفة الأخوة وحدها، أو يزعم زاعم أنه كانت منك أشياء سوى القيام، فنفيتهما جميعا ما عدا صفة القيام ، بقولك : **إنما قمت .** و الأمر نفسه يقال في نحو : **إنما في الدار زيد**، أي : ليس فيها غيره، و هو معنى الحصر⁴، المتحقق أيضا كما في قول الفرزدق⁵:

¹ ديوان كثير عزة: 508. و ينظر : النكت : 772/2.

² ينظر : الكتاب : 483/3، و النكت : 947/2.

³ الصاحي: 93.

⁴ ينظر: الصاحي: 93، و شرح اللمع : 541/1، و شرح الألفية : 115 و 118، و معجم القواعد العربية : 106، والمعاني - علم الأسلوب، لمصطفى الصاوي الجويني : 38، دار المعرفة الجامعية ، د.ط، 1993م.

و إدخال **"إنما"** الشيء في أمر لا يشاركه فيه أحد، هو مرجع تسميتها (أو عدها) بأداة قصر، أو حصر، و المقصور عليه معها هو التأخر دائما في الكلام، لا الذي يليها مباشرة، سواء أكان دخولها على جملة اسمية نحو قوله تعالى في الآية الثانية عشرة من سورة هود : **﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾**، أم على الجملة الفعلية في قوله عز و جل في الآية السابعة و العشرين من سورة المائدة : **﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾**.

و يعلل بعض الدارسين المحدثين مرجع تأخر المقصور عليه في مثل هذا إلى آخر الجملة، إلى أن **"إنما"** تغير نظام ضغط العبارة، بنقلها إياه إذا كان في الأول إلى آخرها، خلافا لنظيرتها **"أما"** التي تشدد الضغط على أول الجملة. ينظر : أوضح المسالك : 116/1 و 118 و 246، و التطور النحوي للغة العربية : 133، و المعجم الوافي في النحو العربي : 93.

⁵ البيت في : شرح ديوان الفرزدق : 456/2.

أنا الذائد الحامي الدمار وإنما : . يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

إذ جاء فيه الضمير المنفصل "أنا" محصوراً بإنما لتأخره في الكلام؛ دلالة على أن المراد في هذا الموضع، هو : بيان من المدافع ، و بين أنه المتكلم المعبر عنه بـ "أنا"، العائد إلى الشاعر، لا غيره أو من كان مثله، و قد تعين فصل الضمير هنا؛ لأن معناه على النفي والاستثناء: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا ، كقول الله جل ثناؤه : ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظُمُ بِوَاحِدَةٍ﴾¹ ، و قوله سبحانه: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾² ، و قوله جل في علاه : ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾³؛ إذ الحصر فيهن واقع في جانب الظرف لا الفاعل، و المعنى : ما أعظكم إلا بواحدة، و ما أشكو بتي و حزني إلا إلى الله، و ما توفون أجوركم إلا يوم القيامة.⁴

و لكننا نتساءل هنا، فنقول : إنه إذا ثبت تضمّن إنما مكسورة الهمزة لمعنى القصر، فماذا عن نظيرتها المفتوحة "أنما" ؟ أتأتي هي الأخرى حاصرة كإنما، بالنظر إلى كون "إن" و "أن" من أصل خبر واحد أولاً، و جواز إحلال "إن" محلّ أختها "أن" و منه وقوع **إنما** موقع "أنما" كما في * **أنما نقتل النيام** * ثانياً⁵؟

في الحقيقة، و جواباً عن هذا نقول : إنه ليس في كلام سيوييه ما يدلّ على احتمال دلالة "أنما" المفتوحة على القصر ، سوى إن أول كلامه بخصوص وقوع "إنما" مكان "أنما" أحياناً في الكلام على هذا المعنى. و عموماً فالذي يظهر لنا في هذه المسألة هو ميل النحاة على وجه العموم إلى عدم إفادة أنما لهذا الغرض البلاغي و المعنوي الدقيق، إلا ما ذكره ابن هشام في مغنيه⁶ متكلماً عن "أن" المفتوحة المشددة؛ إذ يرى أن من وجهي ورودها ، أنها : «تكون حرف توكيد، تنصب الاسم و الخبر، و الأصحّ أنها فرع عن "إن" المكسورة، و من هنا

¹ سبأ: 46.

² يوسف : 86.

³ آل عمران: 185.

⁴ ينظر : مغني اللبيب : 1/338-339، و شرح شواهد المغني : 2/719، و الدرر اللوامع : 1/99-100، و شرح ديوان الفرزدق : 2/456،

الحاشية رقم : 8.

⁵ سبق إيراده في: 143 من هذا البحث.

⁶ هذا في حدود اطلاعنا الضيق طبعا.

صحّ للزمخشري أن يدعي أن "أما" بالفتح تفيد الحصر كما، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾¹، فالأولى (إنما) لقصر الصفة على الموصوف، والثانية (أما) بالعكس.²

و هو ما أنبته الزمخشري في تفسيره لهذه الآية الكريمة، إذ ذهب إلى أن "إنما" لقصر الحكم على شيء كقولنا: إنما زيد قائم، وإنما يقوم زيد، موضحاً أنه «قد اجتمع المثالان في هذه الآية لأن ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ مع فاعله بمنزلة إنما يقوم زيد و ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ بمنزلة إنما زيد قائم، و فائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحي إلى رسول الله، صلى الله عليه و سلم، مقصور على استثثار الله بالوحدانية»³.

و من المفسرين من خالفوا صاحب الكشاف فيما قاله بخصوص تضمّن "أما" المعنى القصر؛ إذ لو كانت كذلك هنا لاقتضى عنه أنه لم يُوحَ إليه، صلى الله عليه و سلم، غير التوحيد⁴. وقد ردّ على هذا، بأنه هنا حصر مقيد، أي إضافي؛ لأن الخطاب مع المشركين، ومعناه: ما أوحى إليّ في أمر الربوبية إلاّ التوحيد، لا الإشراف، و يسمى ذلك قصر قلب لقلبه اعتقاد المخاطب. و مثله في النفي و الاستثناء، قول المولى تبارك و تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾⁵. ف "ما" نافية، و "إلا": للحصر قطعاً، فهل يعني هذا أن ليست صفته، عليه الصلاة و السلام، شيئاً إلاّ كونها منحصرة في الرسالة، لا يتعداها إلى غيرها؟ طبعاً، لو حمل الكلام هنا على هذا المعنى، ما خفي بطلان مراده، و فساد اعتقاده؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم، لما استعظموا موته، صلوات الله و سلامه عليه، جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء

¹ الأنبياء: 108.

² معني اللبيب: 49/1.

³ الكشاف: 86/2. و ينظر: الإتيان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي: 592، عالم الكتب - بيروت، د.ط، د.ت.

⁴ ينظر: البحر المحيط: 344/6.

وإن كان هذا رأي أبي حنيفة التوحيدي (ت654هـ) في "أما" المفتوحة غير الدالة على الحصر عنده، بعدّه إياها حرفاً مصدرياً ينسب منه مع ما بعده مصدر، فهو يذهب إلى أبعد من ذلك؛ إذ يقرر عدم إفادة "إنما" مكسورة الهمزة أيضاً لمعنى القصر، من قبل أن "ما" مع "إن"، مثلها مع "كأن"، و مع "لعل"، فكما أنها لا تفيد حصراً في التشبيه و لا في الترجي، فهي كذلك لا تفيد مع "إن"، كما لم تفده في قوله، جلّ جلاله، في الآية الرابعة والعشرين من سورة يونس: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ﴾ لأنّ "إنما"، حسبها ليست موضوعة للحصر بذاتها، و لكن إن فهم معنى الحصر فإنما يفهم من سياق الكلام. ينظر: نفسه: 61/1 و 20-19/5 و 28-27 و 58-57 و 144-139 و 449-448.

⁵ آل عمران: 144.

الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويسمى قصر أفراد؛ لإفراده المحدث عنه بصفة واحدة لا يجاوزها إلى ما سواها، ولو مجازاً، بالنظر إلى حال المخاطب المنزل منزلة من ادعى للرسول الكريم صفتي الرسالة (أو النبوة)، و الخلود معاً.¹

و إجمالاً لما سبق، نقول: إنَّ الحرف إنما مكسور الهمزة يعدُّ من طرق القصر عند سيويه، و جمهور النحاة، إذ يدخل على الكلام فيجعل أوله مقصوراً على آخره دون تعديه إلى غيره. و الظاهر، أنه يجوز وقوع معمولات مختلفة، كالفاعل و المفعول، و المبتدأ والخبر، والظرف، و الحال، و غيرها محصورة بالأداة المذكورة.

ثالثاً: أسلوب القصر بالعطف عند سيويه

إنَّ طرائق التعبير في لغتنا العربية تختلف أساليبها، و تتعدّد أشكالها بحسب المعنى المراد إصابته في الكلام أولاً، و حال المخاطب به من حيث علمه بالخبر أو عدمه ثانياً. والعطف واحد من هذه الوسائل اللغوية التي يقتضي استخدامها البناء اللغوي لتراكيب نحوية خاصة يُهدف من ورائها إلى تحقيق معاني و دلالات مقصودة بذاتها من جهة، و طلباً للخفة والإيجاز من جهة أخرى.

و الحروف الموضوعية لتأدية وظيفة العطف تسعة في العربية، و هي: الواو، و الفاء، و ثمّ، و حتّى، و أو، و أم، و لكن، و بل، و لا. فإذا كانت الأربعة الأولى تنسق بين الاسمين مفيدة اشترکہما في اللفظ (الإعراب) و المعنى، أحياناً كثيرة، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا وَنَحْبًا وَقَصَباً وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا﴾². و إن ثبت أن الحرف "أو" يأتي لأفادة معنى التخيير بين معطوفاته، نحو قوله، جلّ شأنه: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾³، و أن الحرف "أم" لأحد الشئيين: للتعدية

¹ ينظر: الكشاف: 468/1، و مفتاح العلوم: 125، و مغني اللبيب: 50/1، و البهائم السبكي و آراؤه البلاغية و النقدية لعبد الفتاح لاشين: 101-102، دار الطباعة المحمدية بالأزهر - القاهرة، ط1، 1978م.

² عبس: 25، 26، 27، 28، 29.

³ البقرة: 196.

كانت كما في قوله، عز من قائل: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ﴾¹، أم للتسوية، كقول الخالق، جلّ في علاه: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾². فإذا كان هذا حال الحروف العاطفة المذكورة آنفا عموماً، فما شأن الثلاثة المتبقية منها؟ وما شروط عملها عند سيويه؟ و أية أغراض بلاغية، ودلالات معنوية يمكن أن تستفاد من استعمالها عاطفة في العريضة إذا قلنا مثلاً: ما جاء خالدٌ بل سعيدٌ، و جاء خالدٌ لا سعيدٌ؟ وهل تفتن صاحب الكتاب أخيراً إلى مسألة إفادة هذه الحروف لمعنى القصر، أو الحصر؟

1- عمل بل، و لكن، و لا عند سيويه :

إنّ لعمل هذه الحروف في العربية أوجهاً مختلفة، و شروطاً معينة، و هو الآتي بيانه:
أ- الحرف بل : له أوجه عدة في كلام العرب ، بيانها ما يأتي :

1- عملها في جملة النعت و العطف :

معروف، أن "بل" من الحروف التي تأتي في الكلام بمعنى الإضراب عما قبلها، وإثبات الذي هو بعدها، و هي في عملها هذا، لها حالتان :
الأولى : أن تقع بعدها جملة، فتكون للإضراب عن الأول إما على :

أ- جهة إبطاله كلياً، وإثبات ما يليها فقط، نحو قول الله، جل ثناؤه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ﴾³.

ب- جهة الانتقال من غرض إلى آخر دون إبطال حكم الأول، كقوله ، عز و جلّ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾⁴، و قوله، عز من قائل: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ مُّصِي

¹ الواقعة: 68، 69.

² يس: 10. و لمزيد بسط في عمل هذه الحروف ، ينظر : الكتاب: 1/299 و 399 و 429، و 8/2، و 16/3-52 و 89 و 169 و 170-175 و 183 و 269، و 126/4 و 200 و 217، و الصاحي : 87-90 و 103 و 105 و 108، و شرح اللمع : 1/537-540، و شرح الألفية : 519، و شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري . ت: عبد الغني الدقر : 1/576-577، الشركة المتحدة للتوزيع - دمشق ، ط1. 1984م، و غيرها من مواضع دراستها في مراجع اللغة و النحو الأخرى.

³ المؤمنون : 70.

⁴ الأعلى: 14، 15، 16.

نَمْرَةً¹، وهذه المعاني كلها قد أشار إليها سيبويه في كتابه، و زادها السيرافي إيضاحاً من أن "بل" لا تأتي دائماً مبטلة لحكم ما قبلها على كل حال، بل إنها قد تأتي أحياناً أخرى للإيدان (أي الإعلام) أن قصة الأول قد تمت و شُرِعَ في غيرها، كما يقول الشاعر مثلاً: دُعُ ذَا وَ اَتْرُكْ ذَا، و ما شابه ذلك عند تمام ما تكلم به و الانتقال إلى غيره.²

الثانية: أن يليها مفرد، و لها في ذلك وجهان أيضاً:

أحدهما: أن يجيء الكلام قبلها موجبا غير منفي، فتكون "بل" حينئذ حرف عطف بمعنى الاستدراك، و هو ما يقرره سيبويه في "باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، و البدل على المبدل منه، و ما أشبه ذلك"³؛ إذ يرى أن من أوجه ورود النعت في العربية، أن يُفصّل بينه و بين منعوته بـ "بل"، كأن يقال: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَأَيْتُ بُلَّ سَاجِدٍ؛ إما غلط فاستدرك، و إما نسي فذكر»⁴. و هو ما يؤكده في الباب نفسه بقوله إن من النعت أيضاً قولنا: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلِ طَالِحٍ، و ما مررتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ بَلِ لَثِيمٍ، أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى، و أشركت بينهما "بل" في الإجراء على المنعوت. و كذلك مررتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلِ طَالِحٍ، و لكنه يجيء على النسيان و الغلط؛ فيتدارك كلامه، لأنه ابتداءً بواجب»⁵.

و إذا كان سيبويه يذهب إلى عدّ "بل"، و "لا بل"⁶، و "لكن" حروف عطف تشرك بين النعتين إجراءً لهما على حكم منعوتهما في الإعراب، تماماً كما هو شأن حروف العطف

¹ المؤمنون: 62، 63.

² ينظر: الكتاب: 224/4، و السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 529، و الصاحبي: 90، و الجني الداني: 235-236، و الكشاف: 37-36/3، و 245-244/4، و معني اللبيب: 130/1، و أوضح المسالك: 482/1، الحاشية رقم: 01، و جامع الدروس العربية: 248/3، و دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 60-59/2، و المفردات النحوية: 90.

³ الكتاب: 421/1.

⁴ نفسه: 430/1. و يذكر ابن فارس أن "بل" في مذهب بعضهم بمعنى "إن"، كما في قوله تعالى فِي الْأَيَّامِ الْأُولَى مِنَ سُورَةِ ص: ﴿وَ الْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَ شِقَاقٍ﴾ معللين ذلك أن القسم لا بدله من جواب. ينظر: الصاحبي: 104.

⁵ الكتاب: 434/1.

⁶ يحدث أن تتراد "لا" النافية قبل "بل" على اختلاف النحاة في موضع زيادتها، أحو خاص بالكلام الموجب، نحو قول الشاعر:
وَجَهْلُكَ الْبَدْرُ، لَا بَلِ الشَّمْسُ لَوْ أَمَّ. :. يُقْضَى لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ
و قولنا: جاءني خالدٌ لا بل سعيدٌ، أم يتعداه إلى ما ورد فيه الكلام منفيًا، أو شبهه كالنهي، نحو قول الشاعر:

لَا تَمَلِكُنَّ طَاعَةَ اللَّهِ لَا بَلَّ :. طَاعَةَ اللَّهِ مَا حَبَّيْتَ اسْتَدْبِمَا

الأخرى كالواو، و الفاء، و ثم، و أو، و لا، و إِمَّا، و ما شابهها، كقولنا مثلا : مررتُ برجلٍ رَاكِبٍ و ذَاهِبٍ، و مررت برجلٍ رَاكِبٍ فَذَاهِبٍ، و مررت برجلٍ رَاكِبٍ ثُمَّ ذَاهِبٍ، مشيرا في أثناء ذلك إلى كون هذين الحرفين (أي: بَلْ و لَكِنْ) لا يُتَدَانُ، و لا يكونان إلا على كلام سابق تشبيها لهما بِإِمَّا، و أو، و نحوهما²؛ فإنه مما يكون جائزا أيضا في كلام العرب استخدام هاتين الأداتين العاطفتين في باب البدل كذلك، حيث تشرك بين الاسم المبدل والمبدل منه في حكم الجر مثلا، في نحو قولنا : مررت برجلٍ بِلِ حِمَارٍ، و مررت برجلٍ لا بِلِ حِمَارٍ؛ إذ إنه يكون على تفسير : "مررت برجلٍ حِمَارٍ"، الذي لا يخلو من أن يكون على وجهٍ محال لو قصد أن الرجل حمار، و وجهٌ حَسَنٌ في حال إرادة إبدال الحمار مكان الرجل. و إما على الغلط و النسيان فاستدرك، و إِمَّا على إضراب المتكلم عن الأول وجعل الثاني مكانه؛ لأنه هو الذي كان معنيا ومقصودا بحكم المرور عليه في أول الأمر، لا الذي قبله³، كشأن المعرفة تماما التي «تكون بدلا من المعرفة، فهو كقولك : مررت بعبد الله زيد، إما غلطت فتداركت، و إما بدا لك أن تضرب عن مرورك بالأول و تجعله للآخر»⁴.

و أما الآخر : فأن يتقدم "بل" نفي، أو نهى. و تكون إذ ذاك لتقرير ما قبلها على حالته منفيا و جعل ضده لما بعدها، نحو قولنا: مَا قَامَ زَيْدٌ بِلِ عَمْرٍو، و لا يَقُمُ زَيْدٌ بِلِ عَمْرٍو⁵.

و قد مثل سيبويه لذلك بجملة : "ما مررتُ برجلٍ كَرِيمٍ بِلِ لَيْمٍ"، حيث أُبْدِلَتِ الصفة الآخرة من الأولى، و أشركت بينهما "بل" في الإجراء على المنعوت. و كذلك لو قيل : ما مررتُ برجلٍ صَالِحٍ بِلِ طَالِحٍ، إذ القصد بهذين المثالين ، تقرير حكم عدم اتصاف

ينظر : الكتاب : 439/1-440، و معني اللبيب : 131/1، و شرح شواهد المغني : 348/1، و الدرر اللوامع : 250/2-252، و جامع

الدروس العربية : 248/3، و معجم القواعد العربية : 124.

¹ ينظر : الكتاب : 429/1 و 433.

² ينظر : نفسه : 90/1 و 435-436.

³ ينظر : الكتاب : 439/1، و الصاحي : 103، و اللمع : 93، و شرح ابن عقيل : 247/3-249، و جامع الدروس العربية : 145/3.

⁴ الكتاب : 16/2.

⁵ ينظر : معني اللبيب : 130/1.

الرجل الممرور به بصفة الكرم، وإثبات ما هو ضدّ له، وهو كونه لثيماً في الأول، ونفي الممرور برجل ذي صلاح والنصّ على أنه عكس ذلك لأنه طالح في الثاني، وكذلك الحال في : ما قام زيدٌ بلُ عمروٌ، ولا يقمُ زيدٌ بل عمروٌ؛ إذ المراد بهما جعل صفة القيام خاصة بعمرو فقط لا زيد، على أن الجملة الأولى تدلّ على حدوث فعل القيام لهذا ونفيه عن الآخر في زمن مضى، وهو في الثانية على معنى طلب عدم قيام زيد وإصاق الفعل في مقابلة بعمرو؛ لأن الكلام مسبوق هنا بحرف النهي "لا" دلالة على وقوع الحدث إمّا في وقت إلقاء الخطاب، وهو الحاضر، أو تنبيه لضرورة وقوعه على هذا الوجه في مستقبل الزمان.¹

و لكنّ السؤال المطروح هاهنا، هو : إذا كان سيبويه يتحدث عن عطف "بل" لثنتين، إعراباً لا معنى، خاصين باسم مذكور في أول الكلام، فما الذي يقصده باستخدامه هنا لفظ البدل بقوله : إن الصفة الآخرة أُبدلت من الصفة الأولى ؟

يجيبُ الشنتمري عن هذا، فيقول: إن سيبويه قد استعمل «في هذا الموضع لفظ البدل على غير ما يعتاده النحويون، لأن البدل في كلامهم هو أن يُقدّر ما قبله مُسَقَطاً، ويُقامُ الثاني مقامه. ونحن إذا قدرنا هذا في هذا الموضع لم يصلح الكلام لأنك لو قلت في كلامك : "ما مررتُ برجلٍ كريمٍ بل لثيمٍ" : "ما مررتُ برجلٍ لثيمٍ" لانقلب المعنى، فليس هذا المراد، وإنما المراد أنك أبدلت الإيجاب من النفي على ما يصلح من اللفظ و المعنى، فيصير التقدير: "ما مررتُ برجلٍ كريمٍ بل مررتُ برجلٍ لثيمٍ". و "كذلك ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن مررتُ برجلٍ طالحٍ"، فالأول من الكلام مُطَرَّحٌ غير معمول به، والثاني هو المعتمد عليه؛ فأبدل كلاماً معتمداً عليه من كلام مطرّح و هو معنى البدل».²

و إتباع النعتين المعطوفين بالحرف "بل"، في إعرابهما على منعوتهما ليس واجبا في كل حال، حسب سيبويه الذي يوضح ذلك قائلا : «و إن شئت رفعت فابتدأت على "هو" ؛ فقلت: ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٍ، و ما مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ، ومررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ؛ لأنها من الحروف التي يُبتدأ بها .

¹ ينظر : المفصل : 405، و الجنى الداني : 236، و مغني اللبيب : 130/1، و شرح شذور الذهب : 577.

² النكت : 437/1-438.

و من ذلك قوله . عز و جل : ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ مَحْبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾¹ . فالرفع هاهنا بعد النصب كالرفع بعد الجرّ ، و إن شئت كان الجرّ على أن يكون بدلا على الباء»² .

و سيبويه إذ يمثل بجملة : ما مررت برجل صالح بل طالح ، برفع كلمة طالح ، فهو يشير إلى جواز قطع النعت المعطوف ببل ، في قولنا : ما مررت برجل صالح بل طالح ، إلى الرفع على أنه خير لمبتدأ محذوف ، تقديره : ما مررت برجل صالح بل هو طالح ، بدليل تعليل صاحب الكتاب لذلك بقوله : " و إن شئت رفعت فابتدأت على هو " ، على أن "بل" من الحروف التي يمكن الابتداء بها بعد كلام سابق لها.³

و ليس قطع النعت إلى الرفع بعد "بل" للخبرية وقفا على ما كانت فيه "بل" عاطفة لنعت على آخر ، و إنما يطرد هذا الأمر حتى على ما ورد فيه هذا الحرف متوسطا (واقعا) بين المبدل منه و البدل ، عطفا للثاني منهما على الأول إعرابا . يوضح سيبويه هذا المعنى قائلا : «ومن ذلك ما مررت برجل بل حمار ، و ما مررت برجل و لكن حمار . أبدلت الآخر من الأول و جعلته مكانه . و قد يكون فيه الرفع على أن يذكر الرجل ، فيقال : من أمره وأمره ، فتقول أنت : قد مررت به ، فما مررت برجل بل حمار ، و لكن حمار . أي بل هو حمار . و لكن هو حمار»⁴ .

و القصد بهذا الكلام ، أن الرفع في كلمة "حمار" في هذين المثالين ، ببل و لكن ، محمول أيضا على أن في الجملة مبتدأ مضمرا ، تقديره : " هو " ، خبره : "حمار"⁵ . و هو ما يزيده سيبويه جلاء ، إذ قال مبينا أن « لو ابتدأت ، فقلت : ما مررت برجل و لكن حمار ،

¹ الأنبياء : 26 . و واضح أن عمل "بل" في هذه الآية الكريمة مما يظل فيه حكم الأول إبطالا كليا ؛ لأن "بل" واقعة هنا بعد غلط بين ، و لكنه ليس من جهة الخالق ، فحاشاه سبحانه و تعالى عن كل خطأ و نسيان ، و لكنه خطأ إنما لحق الكافرين القائلين به ، فرد عليهم ، رب العزة أنه ما اتخذ ولدا ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ . ينظر : الكتاب : 440/1 ، و الصاحي : 90 ، و الكشاف : 569/2 ، و دراسات لأسلوب القرآن الكريم : 60/2 .

² الكتاب : 435/1 .

³ ينظر : شرح جمل سيبويه : 295/1 .

⁴ الكتاب : 439/1 .

⁵ ينظر : شرح جمل سيبويه : 499/1 .

تريد : و لكن هو حمار؛ كان عربيا، أو : لا بل هو حمار كان ذلك، كأنه قال : و لكن الذي مررت به حمار¹، ليرز أن الرفع في مثل هذا إنما يكون أحسن «إذا كان قبل ذلك منعوت فأضمرته، أو اسم فأضمرته أو أظهرته فهو أقوى لأنك تضر ما ذكرت، وأنت هنا تضر ما لم تذكر، وهو جائز عربي؛ لأن معناه : ما مررت بشيء هو رجل، فجاز هذا كما جاز المنعوت المذكور، نحو قولك : ما مررت برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ.

و مثل ذلك قوله، عز و جل: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾². فهذا على أنهم قد كانوا ذكروا الملائكة قبل ذلك بهذا، وعلى الوجه الآخر. والمعرفة و النكرة في "لكن"، و "بل"، و "لا بل" سواء³.

و الظاهر هنا، أن سيبويه، و إن كان يجوز رفع ما بعد "بل" العاطفة سواء أكانت واقعة في الكلام بين نعتين، أم بين بدل و مبدل منه، فهو يرى أن إظهار المبتدأ: "هو" بعد "بل" إنما يكون قويا في مثل هذا، إذا كان صدر الكلام قد سبق وأن عرّف فيه بالاسم الذي يعود عليه الضمير "هو" بالتعرض لذكره، و التنبيه إليه، نحو قولنا في باب النعت : "ما مررت برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ"، إذ كان رفع "طالح" فيه على أنه خير مبتدأ محذوف تقديره : "هو"، و هذا الأخير يرجع إلى المنعوت المذكور "رجل" فحسُن الإضمار من أجل ذلك. في حين أن قولنا: "ما مررت برجلٍ بل حمارٌ"، لا يقوى فيه الرفع في الاسم التالي لـ "بل"، على تقدير مبتدأ محذوف "هو"؛ لأن هذا الأخير لم يجر ذكره في أول الجملة، إذ كان أصلها : "ما مررت بشيءٍ هو رجلٌ"، فلما حذف شيء الذي يعود عليه الضمير "هو" لم يكن حسنا فيه الرفع، و إن كان جائزا عربيا⁴.

و عموما، فسواء أكان الرفع في مثل هذا قويا أم جائزا، فإن الواضح هنا أن سيبويه يعرض لأحوال الاسم المعطوف بالحرف "بل" حين تكون أداة عطف بمعنى الاستدراك، إذ كما يتجلى من شواهد هاهنا، و كما يشترط جمهور النحاة لعملها هذا شرطين اثنين :

¹ الكتاب : 440-439/1.

² الأنبياء: 26.

³ الكتاب : 440/1.

⁴ ينظر : النكت: 441/1.

أولهما: إفراد معطوفها ، أي : أن يكون مفردا، لا جملة .
و ثانيهما : أن تُسبق بنفي أو نهي، هذا مع ملاحظة أن "بل" لا يُعطف بها بعد الاستفهام، فلا يقال مثلا : أضربت أخاك بل زيدا¹؟

هذا كله، دون إغفال النظر، كما أشار إلى ذلك سيبويه، عن مسألة حكم الاسم المعرفة المعطوف ببل، و لابل، و لكن، و النصّ على أنه هو نفسه المدرّوس، الذي سبق توضيحه في حال مجيء هذا الاسم نكرة؛ إذ كما كان المعنى في : "ما مررت برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ" على نفي ما قبل "بل، و لكن"، و إثبات ضده لما بعدها، فكذلك الحال مع كون هذا المعطوف معرفةً، إذا قلنا : "ما مررتُ بالرجلِ الصالحِ بل الطالحِ". هذا إضافة إلى جواز قطع ما بعد هذه الحروف على الخبرية بتقدير مبتدأ محذوف في الكلام، تقديره: ما مررت بالرجلِ الصالحِ بل هو الطالحُ. وهذا ما بينه سيبويه في "باب مجرى نعت المعرفة عليها"²، إذ يقول: «و إذا قلنا: مررتُ بزیدِ الراكعِ ثمّ الساجدِ، أو الراكعِ فالساجدِ، أو الراكعِ لا الساجدِ... فإن أدخلت "بل و لكن" جاز فيهما ما جاز في النكرة، فعلى ذلك فقس في المعرفة، وقد مضى الكلام في النكرة، فأعنى عن إعادته في المعرفة لأن الحكم واحد»³.

و بعد، إن كان هذا عن تأدية الحرف "بل" لوظيفة العطف في العربية، و حال الاسم المعطوف بها. فما الوجه في إفادة هذه الأداة اللغوية لمعنى القصر عند سيبويه؟ وهل صرح بذلك أم أنّ ذلك مما يُستنتق استنتاجا؟

2- بل الحاصرة عند سيبويه :

في حقيقة الأمر، إن سيبويه و إن لم يفصل الكلام في مسألة العمل البلاغي و الدلالي لـ (بل) العاطفة من جهة تضمنها لمعنى القصر من عدمه؛ فإن ذلك مما يمكن تحديد بعض جوانبه المعنوية، من خلال الآتي :

¹ ينظر : المفصل:405، و الجنى الداني:591، و مغني اللبيب:1/130، و أوضح المسالك:1/482، و جامع الدروس العربية:3/248، و معجم القواعد

العربية:124، و المفردات النحوية:91.

² الكتاب:5/2.

³ نفسه:8/2.

1- إيراد سيبويه لشواهد عمل "بل" العاطفة، و "لكن" برفقتها، منفيةً كلُّها من ناحية، و تعليقه على ما جاء منها في تراكيب موجبة نحو: "مررت برجل صالح بل طالح"، أنه إنما يجيء على الغلط أو النسيان من ناحية أخرى، يوحي أن هذا الأخير إنما قيل ابتداءً فغلط فيه صاحبه، بينما استعمال "بل" بعد النفي لا يكون إلا ردًّا على كلام سابق، كأن صاحبه قال لآخر: "مررت برجل صالح"، فأنكر المخاطب ذلك نافيا إياه بالحرف "ما". أولاً، ومُثبتاً في الوقت نفسه عكس ذلك تماماً بوساطة "بل" ثانياً. وهو ما قد يوحي بتفطن سيبويه لدور "بل" العاطفة في الكلام المنفي على أن فيها تضمناً لقصر شيء على شيء، كما هو هنا بالنسبة إلى المرور الذي كان بالرجل الطالح مع انتفائه عن أن يكون قد تمَّ برجل صالح.

2- كما سبق، فسيبويه يميز إدخال "لا" النافية بعد "بل"، كما في: "ما مررت برجل حمار"، الذي يرى أنه على معنى لو قيل: "ما مررت برجل لا بل حمار" تأكيداً لحكم النفي، أو النهي عن الأول بلا وهو ما يستطيع تأويله على أن فيه قصداً إلى إبانة وتحقيق معنى النفي عما ذكر ابتداءً، وإثبات ضده لما بعد "بل" انتهاءً، كأنه قد قيل: "إنما مررت بحمار لا برجل".

3- كما أُشير إلى ذلك، فسيبويه قد استخدم لفظ البدل في معرض بيانه لمعنى قولنا: "ما مررت برجل كريم بل لئيم"، و ما مررت برجل صالح بل طالح"، وهو ما شرحه الشنتمري بكون المراد به إنما هو إبدال الإيجاب من النفي، أي: طرح أول الكلام الوارد منفيًا لأنه غير معمول به، وإثبات الثاني وهو الموجب بـ "بل" لأنه هو المعتمد عليه. ولعلَّ هذا ما يدلُّ بوضوح على عمل "بل" عاطفة في كلام منفي المتمثل في إدخال الشيء في حكم واحد، أو الحكم في شيء واحد كفعل المرور الحاصل هنا بالرجل اللئيم والرجل الطالح، لا بالكريم و الصالح على الترتيب.

3- حقيقة القصر بـ بل :

بما أنَّ عدَّ "بل" حرفَ عطفٍ مشروطٍ بكون المعطوف بها اسماً مفرداً، و الكلام قبلها مسبوق بنفي أو نهْي، كما في نحو: ما جاء خالدٌ بل سعيدٌ، ولا تقاطع الجامعة بل

¹ ينظر: الدرر اللوامع: 450/2.

أصدقاء السوء؛ فإن ذلك ما يدلّ على أنّ تركيب أسلوب القصر المستفاد بوساطة بلّ بناءً خاصاً. وبيانه أننا لو أخذنا العبارة الأولى مثلاً؛ لوجدنا أنها قد صدرت بنفي فعل المحيي عن خالد، ثم استدرك الكلام بعدها بـ "بل" التي أثبتت هذا المحيي المنفي عن الاسم المذكور آنفاً، لشخص آخر، و هو سعيد وحده، عكس اعتقاد المخاطب الذي توهم أن الجائي إنما كان خالد لا سعيداً.

و لأنّ في الجملة قلباً كلياً لما كان يعتقد المخاطب بهذا الكلام من جهة، فإن هذا ما معناه تحقّق القصر هنا لا محالة. و هو من قبيل قصر القلب، لأنّ بل لا ترد مستعملة بعد نفي إلاّ في قصر القلب؛ إذ كان الكلام رداً على آخر سابق له. و كذلك الحال إذا وردت بعد حرف نهي، نحو: لا تقاطع الجامعة بل أصدقاء السوء، إذ الغرض منه أمر المخاطب بمقاطعة هؤلاء الأصدقاء لا بمقاطعة الجامعة كما ظنّ هو و اعتقد.¹

و إن كان هذا عن عمل "بل" العاطفة و إفادتها لمعنى الحصر، فما شأن أختها "لكن"؟ و ما شروط عملها؟

ب- لكن:

معلوم أنّ "لكن" المشددة من أخوات "إنّ" الناصبة التي تدخل على جملة المبتدأ والخبر، فتتصبّ الأول على أنه اسمها، و ترفع الثاني لأنه خبرها. و تأتي مفيدةً معنى الاستدراك في الكلام، نحو: ما هذا أبيض لكنّه أسود، و ما هذا متحرّكاً لكنّه ساكن.² و يحدث أن تخفف "لكن" المشددة هذه، فتؤول إلى "لكن" الساكنة، فتهمل عند جمهور النحاة، و يبقى ما بعدها على ما كان عليه دون أن تغير فيه شيئاً. و تعدّ إذ ذاك عاطفة لما بعدها على الذي قبلها إعراباً، لا معنى، نحو قولنا: ما بنح سعيد لكنّ عمرو، و لا تضرب زيدا لكنّ خالداً.³

¹ ينظر: قطر الندى و بلّ الصدى: 333-334، و أوضح المسالك: 488/1.

² نشير هنا أن معنى الاستدراك الذي تفيدّه "لكن" المشددة، هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته، أو بإثبات ما يتوهم نفيه. و مثال الأول: عليّ شجاع لكنه خيل، إذ دفعت "لكن" توهم أنه كريم لملازمة الكرم للشجاعة. و مثال الثاني: خالد فقير لكنه كريم، حيث ردّ ولكنّ اعتقاد كون خالد بخيلاً لفقره. ينظر: الصاحبي: 124-125، و شرح الألفية: 161، و مغني اللبيب: 320/1، و قطر الندى: 162، و معجم القواعد العربية: 376، و المفردات النحوية: 160.

³ سيأتي بيان ذلك لاحقاً إن شاء الله تعالى.

و إذا كان عمل "لكن" المخففة يصير إلى إفادة معنى العطف، فما شروط ذلك فيها عند سيويه؟ و أيّ دلالات بلاغية و معنوية تستفاد من دخولها في تراكيب نحوية كالمثالين الأخيرين؟ ثم أخيرا هل تلمس صاحب الكتاب إفادتها لمعنى القصر مثل نظيرتها بل؟

1- شروط عملها:

يرى سيويه، و جمهور النحاة على اختلاف بينهم، أن "لكن" إذا توسطت جملتين، في نحو: "ما لقيت زيدا و لكن عمراً مررت به"، و قولنا: "ما رأيتُ زيدا بلُ خالدا لقيت أباه"، فإنها تكون حينئذ حرف عطف، لأن هذا يجري مجرى قولنا: "لقيت زيدا و عمرا لم ألقه"، على إعمال الفعل في الاسم الذي بعد "لكن"؛ لأنها و "بل" «لا تعمالان شيئا و تشاركان الآخر مع الأول، لأنهما كالواو، و ثم، و الفاء. فأجرهما فيما كان النصب فيه الوجه، و فيما جاز فيه الرفع».¹

أما في حال عطفها مفردا على مفرد، فيشترط سيويه كون الكلام قبلها منفيلا لا موجبا، في نحو: "ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكن طالح"؛ إذ إنه لو قيل: "مررتُ برجلٍ صالحٍ لكن طالح"، «فهو محال؛ لأن "لكن" لا يتدراك بها بعد إيجاب، و لكنها يُثبت بها بعد النفي»². وهو ما يؤكده في موضع آخر بقوله: «و أما "لكن" خفيفة، و ثقيلة فتوجب بها بعد نفي».³ و معنى هذا، أن "لكن" لا يجوز أن تدخل على كلام موجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة، نحو قولنا: "جاءني عبد الله لكن زيد لم ينجي"، ولو قيل: "مررت بعبد الله لكن عمرو"، لم يجز؛ لأن "لكن" لما خُففت، و صارت عاطفة لمفرد على مفرد، و وضعت للاستدراك بعد النفي، إذ يُثبت بوساطتها للثاني ما نُفي عن الأول، و هي إنما كانت كذلك لأنها للاستدراك فلا تقع مبتدأة.⁴

و إذا ثبت أن "لكن" تأتي بمعنى العطف بعد النفي، أو النهي، فما حقيقة دخول الواو عليها؟ و هل يكون العطف إذ ذاك "لواو" أم لها؟ و ما دليل ذلك من الكتاب؟

¹ الكتاب: 90/1. وينظر شرح جمل سيويه: 59/1.

² الكتاب: 435/1.

³ نفسه: 232/4.

⁴ ينظر: الأصول في النحو: 290/1، و السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه: 545.

إن الظاهر في هذا الموضوع ، هو تباين آراء النحاة في مسألة مجيء "لكن" مسبوقه بواو العطف من مجيز لذلك، و مانع، كما اختلف كثيرا في تأويل كلام سيويه و فهمه. و بيان ذلك أن صاحب الكتاب قد نوع في استعمال لكن العاطفة مفرداً على مفرد ؛ إذ إنه مثل لها في مواضع قليلة بلا واو، كما في قوله : "ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكن طالحاً¹، وساقها مع الواو في أمثلة كثيرة من كتابه². و من هنا ، تعددت تأويلات النحاة بعده بخصوص عمل لكن عنده. فمنهم من يرى أن الواو معها زائدة ، و عليه ينبغي أن يحمل كلام سيويه. وهناك من قال إن "لكن" تبقى عاطفة، و الأمر بالخيار في الإتيان بواو العطف. ومنهم من فهم أن "لكن" ليست عاطفة ، بل هي حرف استدراك، و الواو قبلها عاطفة لما بعدها، مفردا على مفرد ، و آخرون ذهبوا إلى الرأي الأخير، لكنها عاطفة جملة على جملة. على أن منهم من يذهب إلى بقاء "لكن" على معنى الاستدراك ، سواء أ سُبقت بواو أم لا.³

و على كل، فما يهمنا هنا بيان وظيفة "لكن" الدلالية إذا عطف مفردا على مفرد في كلام غير موجب ، إذ تكون للاستدراك.

2- "لكن" الحاصرة : قد تكون كذلك في :

أ- الجملة الفعلية :

في واقع الأمر، إن موضوع عدّ الحرف "لكن" للقصر من عدمه، أمر يكون قد تبينّت ملامحه الكبرى في معرض حديثنا عن وظيفة "بل" ، حيث كما ظهر جلياً من استعمالات سيويه لشواهد هذه الأداة العاطفة، أنها جاءت مقترنة في أغلب أحوالها بإيراد "لكن" إلى جانبها استشهاداً من صاحب الكتاب على نوع وظيفتها المشابهة تماماً لما تؤديه "بل" من دور العطف لاسم على اسم آخر قبله، في كلام مسبق إما بنفي أو نهي. وعموماً، فمظاهر عمل الحرف "لكن" العاطف، دلالة على معنى القصر بوساطتها تتمثل في :

¹ ينظر : الكتاب : 435/1.

² ينظر : نفسه : 435/1 و 439 و 440 و 77/3.

³ ينظر : المفصل : 405، و الحق الداني : 587-589، و معنى اللبيب : 322/1، و أوضح المسالك : 481/1، و شرح الألفية : 538، و الدرر اللوامع : 456/2، و مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، لمحمد أحمد نخلة : 151-152، دار النهضة العربية للطباعة و النشر - بيروت، د.ط، 1468هـ-1980م، و جامع الدروس العربية : 248/3، و المعجم الوافي في النحو العربي : 282-283، و المفردات النحوية : 160.

1- إنَّ "لكنَّ" مشروط ، كما سبق، إفادتها لمعنى القصر بأمرين ، هما :

أ- عطفها مفردا على مفرد.

ب- وجوب كون الكلام قبلها منفيًا لا مثبتًا؛ لأن إدخالها في جملة موجبة

يقتضي عنه كلام محال، كما عبر عن ذلك سيويه ، و عموم النحويين من بعده.¹
أما فيما يخص اقترانها بالواو، فصاحب الكتاب لم يثبت عنه مذهبه الدقيق في ذلك،
بالنظر إلى تمثيله لـ "لكنَّ" بالواو أحياناً كثيرة، ومن دونها قليلاً.

2- يتضح مما مضى تفصيله أثناء الكلام عن عمل "بل"، أنه كما يجوز الرفع

في المعطوف بعدها قطعاً له من الإتيان على النعتية (الوصفية) إلى الرفع على الخبرية، في نحو:
"ما مررت برجلٍ صالحٍ بلُّ طالحٌ"، فإن ذلك ينطبق أيضاً على "لكنَّ"، إذ نقول: "ما مررتُ
برجلٍ صالحٍ لكنَّ طالحٌ"، على أن "طالحٌ" خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو"². وكذلك
الحال في باب البدل، إذ يجوز قولنا: "ما مررت برجلٍ و لكنَّ حماراً"، إبدالا للآخر
من الأول، إذ معناه: "و لكنَّ هو حماراً"³.

3- لأنَّ عطف "لكنَّ" لما بعدها يوجب إثباتها الحكم المنفيَّ عما قبلها للاسم

المعطوف بها فقط؛ فإنَّ ذلك مما يلزم عنه أن "لكنَّ" تشترك مع "بل" في إفاتها لمعنى القصر
من وجهين :

أحدهما : أنها عاطفةٌ مثلها.

و ثانيهما : أنها لا تستعمل إلا لقصر القلب كـ "بل" لأنها تقلب اعتقاد السامع
رأساً على عقب برده عن الخطأ في الحكم إلى الصواب، كمن يظن أن خالدًا شاعر، فيصحح
اعتقاده هذا على أنه "ناثر" ، بجملة: "ما خالدٌ شاعراً لكنَّ ناثرٌ، أو ناثرًا"، كما كنا
نؤدي الغرض نفسه بـ بل، إذا قلنا : ما خالدٌ شاعراً بل ناثرٌ. وهو معنى جملة سيويه: "ما
رأيتك عاقلاً و لكنَّ أحمقاً"⁴؛ إذ المراد بها سلب حكم ما قبل "لكنَّ" كأنه مسكوت عنه،

¹ ينظر : الكتاب : 1/435، والأصول في النحو : 1/290، و الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/284-285، و الجني الداني : 590-591.

² ينظر : الكتاب : 1/435.

³ ينظر : نفسه : 1/439-440.

⁴ ينظر : نفسه : 3/77. و قد ساق سيويه هذه العبارة مثالا عن إهمال "لكنَّ" الساكنة، في معرض حديثه في "باب يذهب فيه الجزء من الأسماء ؛ عن حروف لا تحدث فيما بعدهن من الأسماء شيئاً، فتدخل على المبتدأ والخبر و لا يغير الكلام عن حاله". ينظر : نفسه : 3/74-75.

و إثبات ضده للذي بعدها، قلبا لما كان يعتقد في نفسه من اتصافه بالعقل، فأُنكر ذلك عليه ظنه هذا و أُثبت له صفة الحمق. وكذلك يكون المعنى على ردّ اعتقاد السامع إلى نقيضه، إذا قلنا مثلا: ما أنت صالحاً و لكن طالح؛ برفع كلمة "طالح" على الخبرية لمبتدأ محذوف، تقديره: أنت.¹

ب- في الجملة الاسمية :

و لعله مما يكون جديرا بنا الإشارة إليه في هذا المقام، هو التنبية إلى أنه إذا كان تقدير النحاة للكلام الوارد بعد "لكن" العاطفة مفردا على مفرد مختلفاً فيه، بحسب مذهب كلّ منهم في مسألة إعمال هذا الحرف عمل "لكن" المشددة من عدمه²؛ فالظاهر أن جمهور النحويين يتفقون في عمومهم على لزوم رفع الاسم الواقع بعد "بلّ و لكن" في حال كون الجملة قبلها اسمية منفية بـ "ما"، و ذلك نحو قولنا: "ما زيد قائماً بلّ قاعد"، أو "لكنّ قاعد"، بدليل أن صاحب الكتاب قد علّق على قول الشاعر، وهو الأخضر بن هبيرة:³

فَمَا كُنْتُ ضَفَافًا وَ لَكِنَّ طَالِبًا .: أَنَا خَ قَلِيلًا فَوْقَ ظَهْرٍ سَبِيلٍ

بأنه على معنى: "و لكنّ طالبا منيخا أنا"، بحذف خبر "لكنّ" المشددة: "أنا"، مبرهننا بذلك على أن النصب فيما بعد "لكنّ" على حذف خبرها أجود في كلام العرب، بخلاف قول الفرزدق: ⁴ * وَ لَكِنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ * الجائز فيه حذف اسم "لكنّ"، على أن: "زنجي" خبره؛ إذ يرى سيبويه أن النصب في مثل هذا أجود و أكثر؛ «لأنه لو أراد إضمّارا لخفف، و لجعل المضمّر مبتدأ، كقولك: "ما أنت صالحاً و لكنّ طالح"، و رفعه على قوله: و لكنّ زنجي».⁵

¹ ينظر: الكتاب: 136/2.

² فابن مالك مثلا يرى أن "لكنّ" في قولنا: "ما قام سعد و لكنّ سعيد" حرف استدراك، و الواو قبلها عاطفة جملة على جملة، مع إضمّار عامل مناسب لها؛ إذ يكون تقدير الكلام في المثال السابق: "ما قام سعد و لكنّ قام سعيد". أما ابن يعيش (ت553) فينصّ على أن "لكنّ" في مثل هذا عاملة على الرغم من تخفيفها، فلو قلنا: "ما جاءني زيدٌ لكنّ عمرو"، فعمرو "مرتفع بـ "لكن"، و الاسم مضمّر محذوف، كما في قول الشاعر: **لَكِنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ** * لاحق الذكر. ينظر: معني اللبيب: 322/1، و الجني الداني: 588.

³ البيت في الكتاب: 136/2. و الضَّفَافُ: الذي يختلف على الإبل أو الحمر من قرية إلى قرية يجلب الميرة و المتاع، و الطالب هنا: طالب الإبل الضالة. ينظر: نفسه: 136/2، الحاشية رقم: 05، و الصحاح: باب الفاء فضل الضاد، (1391/4).

⁴ البيت في الكتاب: 136/2. و المُشَافِرُ: واحده شُفْرٌ واحد أشفار العين، و هي حروف الأحفان التي بنيت عليها الشعر و هو الحسب. ينظر: الصحاح: باب الراء فضل الميم، (701/2).

⁵ الكتاب: 136/2.

و الذي يفهم من ظاهر كلام سيبويه هنا، أنه إذ يحمل (يشبه) حذف اسم "لكن" في جملة: "و لكن زنجي"، المقدر بكاف الخطاب للمفرد، على إضمار المبتدأ بعد "لكن" المخففة، إنما يشير إلى إهمال هذه الأخيرة؛ إذ قدر ما بعدها مبتدأ وخبراً، و لو كانت عاملة ما جاز ذلك أبداً، بل لكان واجبا أحد أمرين: إما الرفع في كلمة "طالح" على أنها خبر "لكن" و اسمها محذوف، أو النصب فيها كونها اسم "لكن" والخبر محذوف، كما سبق مع "لكن".

و إذا ثبت من هذا، أن "لكن" في جملة: "ما أنت صالحاً و لكن طالح"، مهملة مقدر فيها الكلام على: "ما أنت صالحاً و لكن أنت طالح"، فعليه يحمل قولنا: "ما زيد قائماً بل قاعد"، أو: "لكن قاعد"، أن فيه حذفاً لمبتدأ بعد "بل" و "لكن" تقديره، كأنه قيل: "ما زيد قائماً بل هو قاعد"، أو: "لكن هو قاعد".

و لكن، لم كان واجبا الرفع فيما بعد هذين الحرفين إذا ركبا في جملة اسمية منفية بما الحجازية، و امتنع النصب فيه عطفاً له على ما قبله؟

إنّ علة ذلك تكمن في كون "ما" الحجازية لا تعمل في كلام موجب، كما إذا انتقض خبرها بإلا الحاصرة، و هي لما كانت لا تعمل إلا في منفي من ناحية، و لأن "بل" و "لكن" توحيان الحكم المنفي عما قبلهما لما بعدهما من ناحية أخرى؛ لم يصح نصب الاسم الواقع بعدهما عطفاً له على ما هو منفي قبله بما، فلا يقال مثلاً: "ما أنت صالحاً و لكن طالحاً" ولا: "ما زيد قائماً بل (لكن) قاعد"، و كان لازماً مخالفته في اللفظ لاختلافهما في المعنى.

و هو شأن "ليس" من باب أولى، بالنظر إلى أن "ما" محمولة عليها، إذ لا يجوز مثلاً: "ليس خالد شاعراً بل كاتباً"، و لا: "ليس المحسن عمراً لكن سليماً". بل يجب الرفع هنا أيضاً لئلا يعطف كلام موجب بيل و لكن على آخر منفي بليس، مع ملاحظة صواب نحو: "ليس خالد شاعراً ولا كاتباً"، و جواز، و "لا كاتباً" أيضاً، و النصب أولى.

هذا ، دون إغفال التذكير بأن "بل و لكن" لا تُعدّان في مثل هذه التراكيب اللغوية عاطفتين¹ لما مضى شرحه، بل هما حرفا ابتداء ؛ لأن ما بعدها جملة مبتدأ و خبر.²

و إن كان هذا عموماً، عن عمل الحرفين "بل و لكن" في أسلوبي القصر، و أحوال الاسم الذي يليهما. فما موقع "لا العاطفة من هذا كله؟ و ما الوجه في إفادتها معنى الحصر؟

ج- لا العاطفة : و يجدر بنا التذكير أولاً بما يلزم توفره لتكون كذلك :

1- شروط عملها العطف عند جمهور النحاة :

يعدّ "لا" ثالث حروف العربية ، بعد بل و لكن، العاطفة المتحقق بوساطة استخدامها في تركيب لغوي معين معنى قصر الشيء على شيء آخر، بالنسبة إلى كونه منفيًا عن اسم سبق في الكلام قبله .

و من أجل ذلك، يشترط جمهور النحويين لعملها هذا شروطاً ثلاثة ، هي :

أولاً : أن يتقدمها إثبات، كجاء زيدٌ لا عمروٌ، أو أمر نحو : اضرب خالدًا لا سعيدًا، وخذ القلم لا الكتاب، و أضاف سيويه : أو نداء ، كقولنا : يا ابن أخي لا ابن عمي، هذا مع ملاحظة لزوم كون معطوفها مفرداً، لا جملة .

ثانياً : عدم اقترانها بحرف عاطف، فإن قيل مثلاً : جاءني زيدٌ لا بل عمروٌ؛ فـ"بل" هي حرف العطف هنا، و "لا" ردّ لما قبلها (أي : رجوع عن الحكم المذكور قبلها)، و ليست بعاطفة ، كما أنه إذا قلنا : "ما جاءني زيدٌ و لا عمروٌ"، فالعاطف "الواو"، و "لا" تؤكد للنفي، هذا الأخير، الذي يعتبر مانعاً آخر، من عدّ "لا" حرفاً عاطفياً.

ثالثاً : أن لا يصدّق أحد متعاطفيها على الآخر، و هو أمر ضروري من جهة المعنى؛ إذ إنه لا يجوز أن تقول مثلاً : "جاءني رجلٌ لا زيدٌ"، و "اشتريتُ أرضاً لا ضيعةً"، من قبل أنه يصدق على "زيد" اسم الرجل، كما تصدق الأرض على الضيعة، و الضيعة على الأرض، بخلاف لو قيل : جاءني رجلٌ لا امرأةً، و اشتريتُ ضيعةً لا داراً، فهو جائز.³

1 إعراباً ومعنى، كما يظهر. وذلك في الجمل الإحصائية فقط.

² نشير هنا ، أن المراد من النحاة القلائل الذين أجازوا أن تكون "بل" ناقلة حكم النفي و النهي المقرر لما قبلهما إلى ما بعدهما، فيصحّ حسبهم ، قولنا: "ما زيد قائماً بل قاعداً، و بل قاعد" على اختلاف في المعنى. ينظر : معني اللبيب : 131/1، و أوضح المسالك : 145/1، و الدرر اللوامع : 449/2-450، و جامع الدروس العربية : 293/2، و شرح جمل سيويه : 295/1.

³ كما نشير هنا، أنه يجوز خلافاً لما ذهب إليه الزجاجي (ت 339) العطف بلا على معمول الفعل الماضي ، نحو قول امرئ القيس :

كَأَنَّ دِنَارًا حَلَّتْ بِلْيُونَهُ . : عَقَابُ تُوْفَى، لَا عَقَابُ الْفَوَاعِلِ

و واضح من هذه الأمثلة، أن العطف بلا إنما يكون من جهة تأتي لتحقيق للأول ما نفته عن الثاني. و عليه ، فيلزم لزوما لا بدّ منه أن يرد الكلام قبلها موجبا؛ إذ كانت لا تعمل في منفي.¹

و ليس يخفى هنا، أنّ معنى القصر إنما هو ثابت مفهوم فيما مضى من الشواهد، لما أوجب للاسم الأول حكم انتفى عن الآخر بدخول الحرف "لا" عليه؛ دلالة على أنّ "المجيء" في قولنا: "جاء زيدٌ لا عمرو" ، مثبت لزيد لا لعمرو، ردا على من اعتقد أن الذي جاء إنما هو زيد وعمرو معا؛ فيكون القصر من قبيل قصر الأفراد، لإفراده شخصا بالمجيء ، أو تصحيحا لظن من رأى أن الجائي عمرو لا زيد؛ فقلب اعتقاده هذا ببيان الصواب فيه، بإثبات فعل المجيء لشخص واحد من الاثنين، و هو زيد، مع انتفائه عن عمرو الذي ظنّ أنه صاحب الفعل. و عليه يعدّ القصر هاهنا، قصر قلب، و هذا شأن "لا" العاطفة التي لا تستعمل إلاّ لقصري القلب و الأفراد.²

2- إفادة هذا الحرف لمعنى القصر عند سيبويه :

و إن كان هذا باختصار، عن عمل "لا" العاطفة عند جمهور النحاة، فما كانت نظرة سيبويه السابقة إلى هذا الموضوع ؟ و هل في كتابه من إشارة دالة على تلمسه لوظيفة هذا الحرف المعنوية ، و الدلالية المتمثلة في تحقق معنى القصر البلاغي بها في الكلام ؟ في حقيقة الأمر، و ردّا عن هذا التساؤل نقول : على الرغم من اتّسام مباحث دراسة "لا" في الكتاب بصيغة نحوية محضة في معظم جوانبها، إلاّ أنّ هذا لم يمنع سيبويه من تضمين بعض نقاتٍ من كلامه، في معرض حديثه عن أحوال ورود النعت في العربية مع حروف العطف كـ بل، و لكن، و إمّا، و غيرها نزرا قليلا من إشارات المعنوية الهامة؛

= و شاهده : عطف "عقاب القواعل" على "عقاب تنوفى"، قصرا لفعل التحليق على الأول مع انتفائه عن الثاني. ينظر : الحصان : 180/3، وإصلاح المنطق : 359، و المفصل : 405، و الإنصاف في مسائل الخلاف : 250/1، و شرح الألفية : 539-540، و أوضح المسالك : 482/1-483 و 488، و معني اللبيب : 269/1، و شرح شذور الذهب : 577، و الجنى الداني : 294-295، و جامع الدروس العربية : 249/3، و معجم القواعد العربية : 366.

¹ ينظر : الأصول في علم النحو : 281/1-282، و اللمع : 150.

² ينظر : شرح الألفية : 539، و قطر الندى : 333-334.

حيث صرّح أنّ قولنا : " مررتُ برجلٍ راعٍ لا ساجدٍ "، أنه إنما يكون لأحد شيئين : فإمّا لإخراج الشك، وإما لتأكيد العلم فيهما.¹

و لعلّه يتّضح من ظاهر كلام صاحب الكتاب هنا، أنه يومئ إلى أنه في حال دخول "لا" النافية على كلام موجب صدره، نافيةً حكمه المثبت لما قبلها عما بعدها؛ فإنّ ذلك ما يجعلها مفيدة معنى إماطة الشك الذي يساور ذهن السامع بخصوص صفة الرجل الممرور به، إذا قلنا : "مررتُ برجلٍ راعٍ لا ساجدٍ"، أهو راعٍ أم ساجدٌ، فيبين على أنه كان راعاً لا ساجداً. وقد تستعمل "لا" في مثل هذه التراكيب بقصد تأكيد خبر قد علمه المخاطب، أو السامع، مفاده أنّ الرجل الذي مرّ به إنما كان في حالة ركوع، ثمّ دخلت "لا" لتزيد هذا المعنى بيانا و تأكيدا بأن قيل : لا ساجدٍ، تماما كما تدخل "إنّ" الناصبة التوكيدية على جملة المبتدأ والخبر، في نحو : "إنّ العلم نورٌ" توكيدا، و نفيًا لكلّ اعتقاد قد لا يصل في هذا إلى درجة اليقين إذا سمع صاحبه جملة: "العلم نورٌ"، من دون استعمال لأيّ مؤكّد معنوي.²

و على أيّ الوجهين حمل كلام سيوييه، عموماً، فإنّ ذلك لا يردّ إطلاقاً أن عين المعنى من هذا كله، أنه يقرّر للحرف "لا"، العاطف مفرداً على مفرداً في الإيجاب، ووظيفة إدخال الشيء في حكم معين مع نفيه عن شيءٍ آخر؛ و هو ما يجوز لنا تأويله أن سيوييه قد تفتّن بذكائه الفطري، و حسّه اللغوي إلى إفادة "لا" العاطفة معنى القصر، إذ يكون : "مررتُ برجلٍ راعٍ لا ساجدٍ"، مقارِباً للمعنى : "ما مررتُ إلاّ برجلٍ راعٍ". هذا مع

¹ ينظر : الكتاب : 430/1.

² إذا كان قد سبق الإشارة إلى كون استعمال "لا" العاطفة لأسلوب القصر الإضافي، و الأفراد فقط، فالذي يلفت الانتباه في كلام سيوييه السابق الذي تحدث فيه عن إخراج "لا" للشك، كما في " مررتُ برجلٍ راعٍ لا ساجدٍ"، و هو ما يمكن حمله على أن هذه الأداة اللغوية، قد تستخدم في قصر التعيين أيضاً، إذا علمنا أن هذا الأخير سمي كذلك؛ لأنه يعين المقصود بالحكم في الجملة، بعد تردّد السامع في نسبة أي الوصفين إلى الموصوف قبلهما، كما في المثال آنف الذكر، أو في عدم ترجيحه للفاعل من هو الذي جاء، أخالد أو سعيد، فيجاب عن ذلك رفعاً للبس (أو الشك) بالقول : جاء خالد لا سعيد، بتعيين صاحب فعل الجيء، أنما هو خالد، وانتفائه عن سعيد. و لعلّ صحة وقوع قصر التعيين بواسطة "لا" العاطفة في مثل هذا، هو ما يبرر قول جمهور البلاغيين إن قصر التعيين أعم من نظريه الآخرين؛ بدليل أنه كل ما يصلح أن يكون مثلاً لقصر الأفراد، أو قصر القلب يصلح أن يكون مثلاً لقصر التعيين من غير عكس.

ملاحظة أن الأول معناه : الإثبات لشيء مع نفيه عن آخر، و أن الثاني يفهم منه النصّ على مرور المتكلم برجل راعع، دون سواه أكان ساجدا، أم على حال أخرى .

و إذا كان النعت المعطوف بلا ، في أسلوب القصر ، واجب الإتيان، على حركة منعوته سواء أورد هذا النعت نكرة، كما في المثال السابق، أم معرفة كما في: مررتُ بزيدٍ الراكع لا الساجد¹، فما الوجه في هذا لو جاءت الجملة مسبوقه بإنّ الناصبة مثلا ؟

لقد أجاب سيويه عن هكذا سؤال في "باب ما يكون محمولا على إنّ فيشاركه فيه الاسم الذي وليها و يكون محمولا على الابتداء"²؛ إذ بعد إبانته حال الاسم المعطوف على اسم منصوب، بإنّ، من جواز الرفع فيه، إما على الابتداء، أو بحمله على الاسم المضمر في كلمة "منطلق" مثلا، إذا قلنا : "إنّ زيدا منطلقٌ و سعيدٌ" من ناحية، و بإمكانية جعل هذا الاسم المعطوف منصوبا بالواو على موضع ما قبله المنصوب ، بإنّ ، فيقال : "إنّ زيدا منطلقٌ و عمرٌ"³ . فكما يصحّ هذا مع "الواو" التي قد تكون حرف ابتداء ، أو عاطفة؛ فالأمر نفسه بالنسبة إلى الأداة "لا"، التي يجوز معها الوجهان أيضا في مثل ما سبق، إذ نقول: "إنّ زيدا منطلقٌ لا عمرٌ"، بالرفع في "عمرٌ"، و نقول : "إنّ زيدا منطلقٌ لا عمرٌ"، بالنصب فيه. هذا مع ملاحظة أن تفسير الرفع و النصب فيما بعدها، هو نفسه الذي مضى ذكره مع الواو.⁴

و نشير هنا، أنه إذا كان المقصور عليه مع "بل" و "لكن" هو الواقع بعدهما، نحو : "ما الفخرُ بالمالِ بلّ بالعلم"، و "ما العجزةُ بالنسبِ لكنّ بالتقوى"، فإنّ الأمر يختلف مع "لا" العاطفة التي يكون المقصور عليه معها هو الاسم المتقدم عليها، كما في : "إنّ زيدا منطلقٌ لا عمرٌ، والفخرُ بالعلم لا بالمال".⁵

¹ ينظر : الكتاب : 8/2 .

² نفسه : 144/2 .

³ ينظر : نفسه : 144/2-145 .

⁴ ينظر : نفسه : 146/2 .

⁵ ينظر : المعاني - علم الأسلوب : 38 .

و من كلّ الذي ذكر، نستنتج أنّ حروف العطف الثلاثة : "بل، و لكن، و لا" كلّها من أدوات القصر عند سيويه الذي تفتن إلى تأديتها هذا المعنى الدلالي الدقيق، بفضل فقهه لأساليب العربية، و ذوقه اللغوي المرتكز أساساً على إحاطته بقواعد اللغة أولاً، و إدراكه العميق لأسرار تراكيبها المختلفة في سياقاتها، و جوانبها الدلالية، و المعنوية، و الجمالية ثانياً. هذا، و إن لم يكن صاحب الكتاب قد صرح بمصطلح هذا الموضوع النحوي، و لا البلاغي.

رابعاً: أسلوب القصر بطريق التقديم و التأخير عند سيويه

يعدّ أسلوب التقديم و التأخير واحداً من أهمّ المواضيع اللغوية التي عرّفني جمهور النحاة و اللغويين و البلاغيين بدراساتها، و تحليل أدقّ جزئيات أبوابها؛ إحساساً منهم ببالغ أهميته في إثراء اللغة، أيّ لغة، من حيث مساهمته في إعطائها فرصة النماء في تراكيبها، و التنوع في تعبيراتها و محاوراتها؛ إذ بوساطته يُسَمَّح للمتكلّم بتحويل البناء العام لكلامه عن وجهه المعروف المعتاد، فتخرج عناصر الجملة وفقاً لذلك عن الرتبة المحفوظة فيها، و يعكس الإعراب يجعل الفاعل مفعولاً، أو في موضع المفعول، و المفعول فاعلاً، أو في موضع الفاعل. و يقدّم الخبر إلى محلّ المبتدأ، و غيرها من الأنماط التشكيلية التي تكتسبها اللغة بوساطة هذا الأسلوب ذي الصلة الوطيدة و العلاقة الحميمة بما يطرأ على الجملة من معاني بلاغية، و دلالات جمالية.

و كتاب سيويه، هو بلا ريب، من أول المؤلفات التي طرقت فيه صاحبه هذا الموضوع الهام؛ بتفصيل القول في مختلف جوانبه الإعرابية خاصّة، و المعنوية أحياناً. و لكنّ السؤال المطروح هاهنا، هو : كيف تناول سيويه، بعدّه رائداً للنحاة قاطبة، أسلوب التقديم و التأخير في تلك الحقبة الزمنية المتقدمة من عمر الدرس اللغوي و النحوي عموماً التي اتسمت بتمازج علوم اللغة في معظمها، من حيث تلاحم بعض مباحثها، و اعتماد كثيرة منها على علوم أخرى؟ و إذا كانت البلاغة علماً لم يستقلّ برأسه آنذاك، فهل كان لذلك أثر في طبيعة الطريقة التي انتهجها صاحب الكتاب في دراسته لهذه المسألة اللغوية، من حيث

تبويبها وتحديد مصطلحاتها، وإبانة إمكانية خروجها (إفادتها) إلى أغراض بلاغية، و دلالات معنوية دقيقة كالتقصر مثلا ؟

1- نظرة سيويه لموضوع التقديم والتأخير :

إنَّ المطلَّع على كتاب سيويه، لا شكَّ أنه يلاحظ بيسر ذلك الجزء الطويل و الهام الذي خصَّه واضعه لمعالجة ظاهرة التقديم و التأخير في كلام العرب، عنايةً منه بها، وإشارةً إلى ضرورة الإمام بخصائص تراكيبها، و دقائق تعبيراتها و مقاصدها.

أ- الجملة الفعلية :

لقد بين سيويه أنَّ الحدَّ (الأصل، أو الوجه) في ترتيب عناصر الجملة الفعلية ، أمَّا هو أن يتقدم الفعل و يليه الفاعل، ثمَّ المفعول به إذا تعدَّى إليه فعل الفاعل، في نحو: "ضربَ عبدُ الله زيداً"، موضِّحاً جواز تقديم المفعول، و تأخير الفعل عنه، فيقال : "ضرب زيداً عبدُ الله"، بإجراء اللفظ كما جرى في الأوَّل؛ لأنه أُريدَ به هنا مؤخرًا ما أُريدَ به مقدِّمًا، تمامًا كما لو بُني فيه الاسم على الفعل، فقدمَ عليه في قولنا : "زيداً ضربتُ"، إذ كان أصله: "ضربتُ زيداً". و قد علَّق سيويه على تقديم المفعول في المثالين السابقين، أن ذلك عربيٌّ جيد؛ لأنه مما يقصد به إظهار العناية بالاسم المقدِّم ، اهتمامًا بشأنه ، و إن كانا جميعًا يهتمانهم و يعينانهم.¹

كما أنه قد أشار إلى حالة بناء الفعل على الاسم ، حين يقدِّم المفعول على فعله ، فيصير الكلام على الابتداء و الخبر، كقولنا : "زيدٌ ضربته"²، المحمولُ في إعرابه على جملة : عبدُ الله منطلقٌ، مبرزاً جواز النصب في هذا المفعول، فنقول : زيدا ضربته، بإظهار الهاء في "ضربته"؛ لأنَّ العبارة على تقدير حذف فعل يفسِّره المذكور بعده ، كأنه قيل : ضربتُ زيداً ضربتُه. هذا إضافة إلى حديثه عن الاسم المعطوف على اسم مبنيٍّ عليه الفعل (أي مبتدأ

¹ ينظر: الكتاب : 34/1 و 80 و 83 و 84، و النكت : 165/1-166.

² ينظر: الكتاب : 81/1، و النكت : 216/1، و شرح جمل سيويه : 51/1. و الجدير بالذكر هنا، أن سيويه يرى لزوم إظهار "الهاء" بالفعل، في نحو : "زيدٌ ضربته"، دون تعليل معنوي لذلك، و هو ما فسَّره ابن جني بأن ذلك يبيِّن بجلاء مَنْ الذي وقع عليه فعل الضرب، و النَّصَّ على أنه "زيد" لا محالة، فيقطع بالضمير سبب الإشكال الحاصل بإظهار الاسم في قولنا : "زيدٌ ضربتُ زيداً"، إذ قد يفهم منه توقع تمام الكلام، أو أن يظنَّ أن الثاني غير الأوَّل. و هو ما يؤكده برجستراسر في معرض حديثه عن تقديم الاسم و الإخبار عنه بفعل عائد إليه، نحو : "زيدٌ جاء"؛ إذ يرى أن المراد بها تنبيه السامع إلى أن الذي جاء هو زيد لا غيره، بسبب أن الضغط في العربية ينصرف إلى أول الكلام عموماً. ينظر : الخصائص : 193/2، و التطور النحوي للغة العربية : 132-134.

و خير) نحو: "زيدٌ ضربني و عمروٌ مررتُ به"، مع جواز النصب في عمرو¹، و كذا تقديم الاسم مع أفعال القلوب، نحو: ظنّ و أخواتها²، و أحوال أخرى كمجيئه مع الظرف³، وإيراده منصوبا في الأمر و النهي، نحو: "زيداً اضربه" و "أمّا بَكَراً فلا تَمْرُزْ به"⁴، دون إغفال لكلامه عن مسألة انتصاب الضمير المنفصل "إياك" في بابي الأمر و التحذير، نحو قولنا: "إياك نحّ، وإياك اتقّ، و إياك باعد"⁵.

غير أن سيبويه عني هنا بالجانب الإعرابي البحث للكلمات داخل تراكيبها، دون الغوص في عمق دلالاتها السياقية، و ارتباط المعمولات ببعضها، و ما ينجم عنه من توليد، و إفادة لمعاني و مفاهيم بلاغية جديدة في الكلام.

ب- الجملة الاسمية

و كذلك الأمر بالنسبة إلى الجملة الاسمية، فقد طرقت سيبويه أنماطها المختلفة التي ترد مصوغة في قالبها، كقولنا: "زيدٌ لقيته" و "زيدٌ لقيتُ أباه و عمراً مررتُ به"، مع جواز الرفع في عمرو⁶، و قولنا في الاستفهام: "أأنتَ عبدُ الله ضربته؟" المجرى على جملة: "أنا زيدٌ ضربته"⁷. كما وضح في "باب الرفع فيه وجه الكلام، و هو قول العامة"⁸، أن الأحسن في الكلام والأقوى في مثل: "مررتُ بسرجٍ خزّ صفتُهُ" و "مررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمها" و "مررتُ برجلٍ فضةٍ حيلة سيفه"، هو الرفع؛ من قبل أن المفردات: "خزّ، و طين، و فضة" أسماء جواهر واقعة في موضعها هذا أخباراً عن مبتدآت بعدها، مع جواز الجرّ فيها على أنها نعوت، إذا أُريدَ بها المماثلة و الحمل على المعاني؛ فيكون معنى

¹ ينظر: الكتاب: 92/1.

² ينظر: نفسه: 119/1، و النكت: 251/1-252، و شرح جمل سيبويه: 79/1.

³ ينظر: الكتاب: 137/1.

⁴ ينظر: نفسه: 137/1.

⁵ ينظر: نفسه: 273/1، و الصاحي: 97-98، و أوضح المسالك: 262/1-265.

⁶ ينظر: الكتاب: 91/1.

⁷ ينظر: نفسه: 104/1.

⁸ ينظر: نفسه: 23/2.

"طين" كمعنى مطين، و معنى "خز" كمعنى "لين"، أو يكون التقدير : مثل خز، و مثل طين.¹

كما يجدر بنا التذكير في هذا المقام، بنص (أو إشارة) سيويه على استقباح الخليل بن أحمد لقولنا : "قائمٌ زيدٌ" «وذاك إذا لم تجعل قائما مبينا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدا عمرو، وعمرو على "ضرب" مرتفع. و كان الحد أن يكون مقدما ويكون "زيد" مؤخرا. و كذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما، و هذا عربي جيد، و ذلك قولك : تميمي أنا، و مشنوء من يشنؤك، و رجل عبد الله، و خز صفتك.

و إذا لم يريدوا هذا المعنى و أرادوا أن يجعلوه فعلا، كقوله : "يقوم زيد" و "قام زيد" قبح؛ لأنه اسم ، و إنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه، كما أنه لا يكون مفعولا في "ضارب" حتى يكون محمولا على غيره، فتقول : هذا ضارب زيدا، و أنا ضارب زيدا، و لا يكون "ضاربٌ زيدا" على "ضربتُ زيدا" و "ضربت عمرا".²

و يشرح السيرافي هذا مبينا أن معناه: قبح جعل الأول مبتدأ، و الثاني خبرا إذا قلنا: "قائمٌ زيدٌ" أما إعراب "قائمٌ" خبرا مقدما، و النية فيه التأخير، و "زيدٌ" مبتدأ فحسن جائز.³ كما لم يفت سيويه ، إشارته إلى إفادة تقديم الاسم مبتدأ ، مع الإخبار عنه بالفعل إلى معنى لطيف، و هو التنبيه، كقولنا : "عبدُ الله اضربه"؛ إذ «ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء، ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر».⁴

¹ ينظر : الكتاب : 23/2-24 و 27 و 41 و 117، و شرح عيون كتاب سيويه : 133-134، و انكت : 451/1-452 . و لعل الذي يجمل بنا أن نشير إليه هنا، هو تقوية سيويه لرفع الكلمات، "خز، و طين" ، و صفة الذي قد يجمل ظاهر كلامه في ذلك، أما له غرض بلاغي دقيق يتمثل في جعل الأسماء المرفوعة للخبرية ، مقدمة، محصورا فيها ما بعدها. أي : بقصر المبتدآت : صفة، و خاتمها، و حلية سيفه، في كونها مهياة (مصنوعة) من الخز، و الطين، و الفضة، دون سواها.

² الكتاب : 127/2. و ينظر : شرح جمل سيويه : 380/2-381.

³ ينظر : الكتاب : 127/2، الحاشية رقم : 02، و اللع : 76، و المفصل : 44، و شرح الألفية : 114. و يرى بعض النحويين أن تقديم الخبر على المبتدأ عموما أولى من تأخيره عند السامع؛ لأن المعنى يثبت في نفسه من الابتداء. كما يوجب آخرون تقديمه إذا كان يفهم بتقديمه معنى لا يفهم بتأخيره نحو قولنا : تميمي أنا، إذا كان المراد التفاخر بتميم، تماما كما يجب تقديمه إذا كانت دلالة الخبر على ما يفهم بالتقديم و لا يفهم بالتأخير، نحو قولنا : لله درك؛ فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب الذي يفهم منه عند التقديم. ينظر : الباب : 467، و صور تأليف الكلام عند ابن هشام، محمود أحمد نخلة : 50-51. دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ، د. ط، 1994م.

⁴ الكتاب : 138/2.

ج- الظرف :

و قد عرض صاحب الكتاب لما يطرأ على الظرف من تقديم و تأخير في كلام العرب، كقولهم: "ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، و ما كان أحدٌ مثلك فيها، و ليس أحدٌ فيها خيراً منك"، في حال وقوع الظرف خبراً فيقدم، بخلاف ما لو لم يكن خبراً، أو كما سماه سيوييه لغواً، فإنه يؤخر بعد تمام الكلام بالإخبار عنه، كقولنا: "ما كان أحدٌ خيراً منك فيها"، و هو الأحسن، مع جواز تقديمه على إلغاء وظيفة الخبرية له، كما في: "ما كان فيها أحدٌ خيراً منك"، فكلمة "خيراً" هي المعربة خبراً لكان الناسخة لا الظرف "فيها". و كذلك قول الله عز وجل: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾¹، المقدم فيه "له" على الرغم من كونه ليس خبراً — "يكن" الماضي معنى، و هو ما دفع أهل الجفاء من العرب، حسب سيوييه، يقولون: "و لم يكن كفوًا له أحدٌ". و إنما قدم الظرف "له" في هذه الآية الكريمة؛ لأنه و إن لم يكن خبراً فإن سقوطه يبطل معنى الكلام. فلما كان الأمر على هذه الحال هنا، صار له بمعنى الخبر الذي لا يستغنى عنه، و إن لم يكن خبراً.²

كما أشار سيوييه إلى مسألة ارتفاع الظرف على الابتداء مع جعل الفعل بعده خبراً عنه، نحو: "يومُ الجمعة ألقاك فيه"، و "مكانكم قمتُ فيه"، تماماً كما كان شأن قولنا: "زيدٌ ضربته" المحمول على: "زيدٌ منطلقٌ"، و بين أيضاً جواز النصب في الظرف في مثل: "يومُ الجمعة آتاك فيه و أصوم فيه"، كما جاز في: "عبد الله مررت به"، كأنه قيل: "ألقاك يومُ الجمعة"، فنصب الظرف هنا على وجهين. فإما على أنه ظرف بفعل مضمَر، و إما على كونه مفعولاً به اتساعاً للفعل المذكور نفسه كما عمله في "عبد الله"؛ لأن هذا يكون ظرفاً و غير ظرف.³

و بعد، فإذا كان هذا عن تناول سيوييه لموضوع التقديم و التأخير في مصنفه، "الكتاب" الذي اتسم (أي تناول سيوييه للموضوع المذكور) بإيغاله في النحوية البحتة؛

¹ الإخلاص : 04.

² ينظر : الكتاب : 55-56، و النكت : 191/1-193.

³ ينظر : الكتاب : 84-85، و النكت : 218/1-219، و شرح جمل سيوييه : 54-55.

بيانا لعلاقة العوامل و المعمولات ببعضها في أصلها، بعد حدوث التقديم بينها، كما يظهر مما سبق ذكره. أفليس في الكتاب ما يشير إلى تفتن سيبويه لتأدية هذا الأسلوب في أحد وجوهه المتنوعة معنى القصر على الشيء، كما ثبت مع طرق القصر الأخرى؟

2- طريق للقصر في هذا الباب عند سيبويه :

بعد أن علل سيبويه سبب اختيار الرفع في بعض المصادر يجعلها مبتدآتٍ، و ما بعدها خبرٌ عنها؛ من قبل أنها مصادر معارف، فقويت في الابتداء، نحو قولنا: "الحمد لله، والعجب لك، والويل لك، والخيبة لك"، بمنزلة كلمتي "عبد الله" و "الرجل" الجائز بدء الكلام بهما؛ إذ كانتا معرفتين. ثم بعد إبانته أن الأصل و الأقوى ابتداء الكلام بالاسم المعرفة، وتوضيحه قبح جعل المبتدأ نكرةً، نحو: "رجلٌ ذاهبٌ" حتى يُعرف بشيء، كتخصيصه بوصف أو غيره، وصل سيبويه حديثه هنا بذكره لأشياء قد ابتدأت العرب فيها بالنكرة، و وجه لها وجهها¹، بيانه أن قولنا: "شيءٌ ما جاء بك"، يجوز، بل «إنه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمرة²؛ لأن فيه معنى: ما جاء بك إلا شيءٌ، و مثله مثل للعرب: شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ»³.

و يفهم من هذا، أن من مسوغات الابتداء بالنكرة، في كلام العرب أن تكون في معنى المحصور، كما في قولنا: "شيءٌ ما جاء بك"؛ إذ كان معناه: "ما جاء بك إلا شيءٌ" قصرًا للفعل "جاء" على فاعل واحد دون سواه، و هو "شيءٌ". و الظاهر أن هذا الكلام قد جرى مثلاً يقوله الشخص لرجل جاءه في وقت غير معهود أن يجيئه فيه، ومعناه: "ما جاء بك إلا شيءٌ حادث لا يُعهد بمثله"⁴.

¹ ينظر: الكتاب: 328/1-329، و النكت: 375/1.

² قد أشار سيبويه إلى أن الابتداء بالنكرة مذهب ضعيف إلا أن يكون في معنى المنصوب، دون أن يمثل لذلك. كما ذكر أن قولنا: "الحمد لله" في الابتداء بالمصدر "الحمد" فيه معنى المنصوب، و هو بدل من اللفظ بقولك: "أحمد الله". ينظر: الكتاب: 329/1.

³ نفسه: 329/1. و أهرَّ: فعل متعدي، معناه: جعله يهرّ، و هرّ الكلب يهرّ هريراً: صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد. و ذو الناب: قيل السبع، و قيل: الكلب. ينظر: الحيوان: 184-181/2، و 316/3، و 434/5، و 132/7-133، و مجمع الأمثال: 467/1، و 343/5.

⁴ ينظر: النكت: 375/1، و شرح ابن عقيل: 291/1.

و كذلك الحال في قولنا : "شرُّ أهرِّ ذَا نَابٍ"، الذي ابتدئَ بكلمة "شرُّ" الواردة نكرة؛ «من حيث كان الكلام عائدا إلى معنى النفي، أي : "مَا أهرِّ ذَا نَابٍ إِلَّا شرُّ". وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى ؛ ألا ترى أنك لو قلت : "أهرِّ ذَا نَابٍ شرُّ"، لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكد، فإذا قلت : "ما أهرِّ ذَا نَابٍ إِلَّا شرُّ" كان ذلك أو كد. ألا ترى أن قولك : "ما قام إِلَّا زيد" أو كد من قولك : "قام زيد". وإنما أحتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمرا عانيا مهما»¹. ومعنى هذا كأنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهرُّ في مثله إِلَّا لسوء، و لم يكن غرضهم الإخبار عن شرِّ، وإنما يريدون أن الكلب أهرِّه شيء، فقالوا : "شرُّ أهرِّ ذَا نَابٍ". أي : "ما أهرِّ ذَا نَابٍ إِلَّا شرُّ"، فسرى مثلا، أو مثلا، يُضرب في ظهور أمارات الشرِّ ومخايله².

و يضيف سيويه مبرزا أنه مما يحدث وقوعه مبتدأ، و هو نكرة، على غير ما ذكر من المعنى ، قولهم : "أمتٌ في الحجر لا فيك"³. و يشرح الشنتمري ذلك، أنه إنما جاز وحسن؛ لأنه مَثَلٌ، معناه : "اعوجاجٌ في الحجر لا فيك" فحملة على أنه إخبار محض⁴.

و من هذا الذي سبق ، يمكننا الاستنتاج قائلين : إن مجيء المصدر نكرة متقدما في أول الكلام على أنه مبتدأ، و ما بعده خبر عنه قد يفيد قصرا في بعض التراكيب النحوية الخاصة عند سيويه ، و عموم النحويين، توكيدا لمعنى الكلام لعناية المتكلم بالإخبار عنه (أي المبتدأ النكرة) لأغن شيء آخر. و هو مرجع ورود هذا المبتدأ محصورا في معنى الجملة بإلا، كقولنا : "شيء ما جاء بك" و "شرُّ أهرِّ ذَا نَابٍ"، و "أمتٌ في الحجر لا فيك"، و يكون التقدير في

¹ الخصائص : 319/1.

² ينظر : النكت : 375/1، وجمع الأمثال : 467/1، و شرح بن عقيل : 291/1.

³ ينظر : الكتاب : 329/1، و الأمتُّ : المكان المرتفع ، وهو قد يستعمل بمعنى النستو اليسير ، كما في قوله جل في علاه في الآيتين السادسة و السابعة بعد المائة من سورة طه : ﴿فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾، و قول العرب : "مدَّ حبله حتى ما فيه أمت"، و "امتلا السقاء فما به أمت"؛ دلالة على الدقة المتناهية في القياس. ينظر : الكشف : 553/2، و الصحاح : باب التاء فصل الهمزة (241/1).

⁴ ينظر النكت : 376/1. و مِنْ النحاة مَنْ يعلل تقديم المبتدأ "أمت" الواقع نكرة هنا، لأن فيه معنى الدعاء كأنه قيل : "جعل الله في الحجر أمتا لا فيك". ينظر : الانتصار لسيويه على الميرد : 44، نقلا عن النكت : 376/1، و ينظر : الخصائص : 318/1.

مثل هذا، على أن معنى الحصر مؤدى في المثالين الأولين بوساطة النفي و الاستثناء، كأنه قيل: "ما جاء بك إلا شيء، و ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ، و أما الثالثُ، فصياغته ذاتها تدلّ على معنى الحصر في الشيء، إذا قلنا: "أمتٌ في الحجر لا فيك"؛ إذ واضح أن طريقه (أي القصر) هنا هو العطف بالحرف "لا" الداخلة على الجملة هذه؛ تقريراً و توكيداً على نسبة (إلصاق) صفة "الإعوجاج" المُحدّث عنها هاهنا، بالاسم الذي قبلها مع انتفائه عما بعدها. هذا مع ملاحظة أن القصر في هذه العبارة قد يكون من قبيل قصر القلب إذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام أن "الإعوجاج" المذكور فيه لا في الحجر، و يجوز عده قصرَ أفرادٍ إن هو (أي المخاطب) ظنّ أن هذا الوصف مُلصقٌ شركةً بينه و بين الحجر؛ فأفردَ هذا الأخير باتسامه به، حصراً له فيه، بالنسبة إلى السامع غير المقصود بهذا الحكم. كما يحتمل أيضاً، اعتباره قصرًا للتعيين، بالنظر إلى كون هذا الأخير أعمّ من نظيره، القلب و الأفراد، كما ذكر آنفاً.

الفصل الثاني

أسلوب القصر

عند عبد القاهر الجرجاني

يجدر بنا قبل الخوض في وصف الكيفية التي تناول بها عبد القاهر الجرجاني أسلوب
القصر إبانةً لحدوده ، و توضيحاً لقواعده و أغراضه، أن نشير أولاً إلى أن مادة هذا
الموضوع اللغوي العلمية تتناثر «شأنها شأن مباحث البلاغة العربية، وبخاصة علم المعاني، في
كتب الأصوليين ، و المفسرين، و اللغويين، و النحاة، و البلاغيين. و تتقاسمها تحديداً
مفهوم القصر، و طرقه و أساليبه، و تحليلات نماذجه في القرآن و الحديث، و شعر الشعراء،
ونثر الأدباء»¹، و أن نذكر ثانياً لفتاً للانتباه ، أن أحداً من البلاغيين قبل الجرجاني لم
يتناول هذا الأسلوب تفصيلاً؛ إذ إننا قد «نجد شذرات يسيرة منه لدى بعض اللغويين تتعلق
بدلالة اجتماع "ما و إلا" في جملة واحدة، أو توضح معنى "إنما" في الكلام. لكن المعالجة
الموسعة والنابعة من منطلق فكري معين هي التي نجدها عند عبد القاهر. فدراسته لدلالة
النفي و الاستثناء في الأسلوب و دلالة "إنما"، و ما قد يكون من كلا النوعين من الأساليب
من تشابه و اختلاف. كل ذلك كان في إطار نظريته العامة في "النظم" التي جاءت
تطبيقاتها دراسة تفصيلية لخصائص التعبير في العربية، و دلالاتها في شتى المواقع»².

و إذا كان مشهوداً عن عبد القاهر الجرجاني أنه المؤسس الأول لعلم المعاني³ من جهة،
و ثابتاً أيضاً أنه بفضل انفتاح ذهنه النير عن أهم ابتكار لغوي، المتمثل أساساً في فكرة
النظم التي تركز في بنائها على الاهتمام بمسألة اللفظ و المعنى معاً، فُتح المجال على
مصراعيه لعهد جديد في شأن الدراسات اللغوية، و البلاغية من حيث تجاوز النظر إلى الكلمة
المفردة، كما هو شائع عند فقهاء اللغة، و كذا تجاوز المبنى الصرفي و الجملة الفريدة إلى كلام
متصل و سياق أطول تتحد فيه الجمل ، و تتربط فيه الجمل بالعلاقات؛ فيكون فيه تصحيح
الأقسام، و حسن ترتيب النظام، و الإجمال ثم التفصيل ، و الفصل، و الوصل، و التقديم

¹ علم المعاني - الأسلوبية : 86.

² البحث البلاغي عند العرب - تأصيل و تقييم، لشفيق السيد: 187، دار الفكر العربي - مدينة نصر، ط2، 1416هـ - 1996م.

³ نشير هنا، أنه على الرغم من اتفاق الدارسين على نسبة تأسيس علم البلاغة العربية، في نمود و ارتقائه، بشقيهِ : "البيان و المعاني" إلى العلامة عبد
القاهر الجرجاني؛ فإن الحسن ذكره في هذا الموضوع هو غرض ابن خلدون الطرف عن ذكر الجرجاني حين عرض لحال البلاغة عند
المتقدمين من البلغاء و المحدثين، كالجاحظ، و قدامة بن جعفر (ت337هـ) عازياً (ناسباً) فضل أكتمال مسائل هذا الفن إلى السكاكي
(ت626هـ) في كتاب مفتاح العلوم. ينظر: تاريخ ابن خلدون : 1066/2-1067.

و التأخير، من جهة أخرى؛ فتمخض عن هذا أن صارت الدراسة الدراسة اللغوية عموماً قائمة على الذوق و الإحساس الجمالي المرتبطين ببعض الضوابط الشكلية غير الممكن الانتحاء بها ناحية الضبط و الصناعة، و لا الاقترابُ بها من التعقيد؛ بسبب أن عبد القاهر نظر فكرياً و تطبيقياً إلى النحو العربي من زاوية علم المعاني، أو من زاوية "الجمال البياني"، عرضه للجمال الحادث عن التغيير لتراكيب العبارات و سياقاتها المختلفة الحاصلة بتقدم خبرها مثلاً، أو حذف المبدل منه، إلخ¹... فالسؤال المطروح هاهنا، هو: ما كان أثر هذه النظرة اللغوية الثاقبة التي أرسى الجرجاني قواعدها، و ثبت أصولها في دراسته لموضوع القصر، باعتباره واحداً من المواضيع التي يشترك في معالجتها النحوي و البلاغي من ناحية، و على عدّ عبد القاهر رجلاً نحو² و بلاغة من ناحية أخرى؟ ثم: ما أبرز مظاهر تفرّد صاحب "الدلائل" في دراسته لأسلوب القصر، و بمّ فاق أقرانه؟ و هل بالإمكان تلمس تلك الفروق البلاغية، و الدلالات المعنوية و الجمالية بين طرق القصر الأربعة عند الجرجاني.

1- تعريف القصر :

معلوم، أن الأصل في الجملة العربية الواحدة أن تؤدي حكماً واحداً مقصوداً، نحو قولنا: "أتاني زيد" إذ معناه: الإخبار بمجيء "زيد" فحسب. غير أن الجملة الواحدة قد تؤدي حكماً مقصودين مختلفين، و ذلك إذا حُكِمَ فيها بثبوت شيء لآخر على جهة الاختصاص، فتصدر الجملة بنفي، أو شبهه، ثم يُنقض هذا الأخير بـ "إلا أو بما يكون في معناها، متضمناً لعملها كغير و سوى، و مثال ذلك أن نقول: "ما أتاني إلا زيد". و هذا ما اصطاح علماء البلاغة على تسميته بأسلوب القصر.³

فَمَا هُوَ الْقَصْرُ؟

¹ ينظر: الأصول: 300-301، و علم المعاني - الأسلوب: 72.

² الثابت، أن لعبد القاهر الجرجاني جذوراً نحوية متأصلة؛ إذ يورد كثير من المترجمين له تسمية عبد القاهر الإمام النحوي المشهور، إذ وضع في هذا العلم عند مؤلفات نذكر منها: "المعنى في شرح الإيضاح"، و "الجمال"، و "العوامل المائة"، و "العمدة في التصريف". ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، لجلال الدين السيوطي • ت: محمد أبو الفضل إبراهيم: 310-311، المكتبة العصرية - بيروت، د. ط، د. ت.

³ القصر مصطلح يدور أكثر في بيئة البلاغيين. أما الحصر، فيدور في بيئتي المفسرين و الأصوليين، و المصطلحان معا يستخدمان عند بعض النحاة من المتأخرين. و أما الاختصاص، أو التخصيص، فليسوا بمصطلحين، وإنما هو معنى يُستفادُ عن التراكيب. ينظر: المعاني - الأسلوب: 88.

القَصْرُ في اللغة : الحَبْسُ ، يقال : قَصَرَ الشيء ، أي : حَبَسَهُ ، وهو في اللغة أيضا :
 عدم المجاوزة. نقول : قَصَرَ الشيء ، على كذا إذا لم يجاوز به إلى غيره ، و قَصَرَ الشيء :
 ضَدَّ طَالَ ، يَقْصِرُ قَصْرًا بوزن عَنَب ، و قولهم : قَصْرُكَ أن تفعل كذا ، و قَصَارَاكَ بفتح
 القاف فيها ، و قُصَارَاكَ بضمها ، أي : غَايَتُكَ و آخِرُ أَمْرِكَ ، و القَصْرَةُ بفتحها بفتحين : أصل
 العنق ، و الجمع : قُصْرٌ¹ . و منه قرأ ابن عباس ، رضي الله عنهما ، قوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا تَرْمِي
 بِشَرِّ رَمْلِهَا كَالْقَمَرِ ﴾² ، بضم القاف و الصاد ، و فسره بأسافل الشجر العظام ، أي : قُصْر
 النخل ، و يعني أعناقها³ .

و أَقْصَرَ عنه : كفّ و نزع مع القدرة عليه ، فإن عجز ، قلت قَصَرَ عنه بلا ألف مع
 فتح الصاد . و أَقْصَرَتِ المرأة : إذا ولدت أولادا قصارا .

و امرأة مَقْصُورَةٌ ، و قَصِيرَةٌ ، و قَصُورَةٌ : محبوسة في البيت لا تترك أن تخرج⁴ . و منه
 قوله ، تعالى : ﴿ حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْبُيُوتِ ﴾⁵ ، أي محبوسة فيها . قال كثير :⁶

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ : . إِيَّيَّ وَ مَا تَسْدِرِي بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ
 عَنَيْتُ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ ، و لَمْ أُرِدْ : . قِصَارَ الْخَطَى شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرُ

و قَصَرْنَا و أَقْصَرْنَا : دخلنا فيه ، و تَقَوَّصَرَّ : دخل بعضه في بعض ، و سورة النساء
 الْقُصْرَى : سورة الطلاق ، و هي مدنية كلها ، و امرأة قاصرة الطرف : لا تمدّه إلى غير بعلها⁷ .
 و الْقَصْرُ من البناء معروف ، و هو المنزل ، و قيل : كلّ منزل من حجر سمي بذلك ؛
 لأنه تُقَصَّرُ فيه الْحُرْمُ ، أي تُحْبَسُ ، و جمعه : قصور ، و قُصِرَ الرجل : عُرف بالنسب القصير⁸ .

¹ ينظر : إصلاح المنطق : 41 ، و الصحاح : باب الرء فصل القاف ، (793/2-795) .

² المرسلات : 32 .

³ ينظر : تنوير المقياس من تفسير ابن عباس ، للفيروزآبادي • ت : عبد العزيز سيد الأهل : 467 ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة ، ط2 ، د.ت .

⁴ ينظر : إصلاح المنطق : 184 .

⁵ الرحمن : 72 .

⁶ البيت في ديوان كثير عزة : 369 . و الْبَحَاتِرُ : القصار : جمع يُحْتَرُ بالضم ، و هو القصير المجتمع الخلق ، و كذلك الحَبْتَرُ بالفتح ، و هو مقلوب
 منه . ينظر : إصلاح المنطق : 184 ، و الصحاح : باب الرء فصل البناء ، (586/2) .

⁷ ينظر : القاموس المحيط ، لجهد الدين الفيروزآبادي : " مادة قصر " ، المطبعة المصرية ، ط3 ، 1352 هـ - 1933 م .

⁸ ينظر : معجم متن اللغة ، لمحمد رضا العاملي : مادة " قصر " ، منشورات دار و مكتبة الحياة - بيروت ، د.ط ، 1960 م .

و القصر في الإِصلاح : «تخصيص شيء بشيء ، أي تخصيص موصوف بصفة أو صفة بموصوف بطريق مخصوص من الطرق الأربعة الآتية من النفي و الاستثناء ، و غير ذلك»¹. وإنما جاء بقوله : "بطريق مخصوص" احترازاً من نحو «خصصت زيدا بالعلم، فلا يسمى تخصيصاً اصطلاحاً، و إنما قلنا : أحد الشئيين موصوف ، و الآخر صفة؛ لأن التخصيص يتضمن مطلق النسبة المستلزمة لمنسوب و منسوب إليه. فإن كان المخصص منسوباً فهو الصفة، و إن كان منسوباً إليه فهو الموصوف»².

و المراد بقوله : "تخصيص شيء بشيء"، أي تخصيص موصوف بصفة ، أو صفة بموصوف. فالباء داخله على المقصور، و الشيء الأول إن أُريدَ به الموصوف كان المراد بالشيء الثاني الصفة و العكس صحيح.

و تخصيص الشيء بالشيء معناه : الإخبار بثبوت الشيء الثاني للشيء الأول دون غيره ، فالقصر مطلقاً يستلزم النفي و الإثبات³. و مثال ذلك تخصيص "زيد" بصفة الكتابة، في نحو: "ما زيدٌ إلا كاتبٌ"، و تخصيص الكتابة بزيد نحو : "ما كاتبٌ إلا زيدٌ"، أو لنقل : قصر "زيد" على الكتابة في الأول، و قصر الكتابة على "زيد" في الثاني.⁴

و إذا كان القصر أو التخصيص؛ هو ثبوت الشيء الثاني للأول فقط دون غيره، فمعنى ذلك في: "ما زيدٌ إلا كاتبٌ" قصر "زيد" على "الكتابة" وحدها، دون أن يتجاوزها إلى غيرها من الصفات ، هذا مع جواز اتصاف غيره بالكتابة. و أما في "ما كاتبٌ إلا

¹ (شروح التلخيص): "مواهب الفتح"، لابن يعقوب المغربي : 166/2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، د.ط. د.ت.

² نفسه : 166/2.

و **ونشيرنا**، أن المقصد بكلمة صفة في قولنا مثلاً : قصر صفة على موصوف أو عكسه ، هو الصفة المعنوية، أي المعنى القائم بالغير، وهو ما يقابل الذات، ولا يراد بالصفة النعت التحوي أي التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول، كالعالم في قولنا : "جاءني زيدٌ العالمٌ"؛ فقد دلَّ العالم على معنى "العلم" في متبوعه، و هو "زيد" . و المقصود بعبارة "غير الشمول" هو الاحتراز عن نحو قولنا : "كلهم" و هو التأكيد كما في : "جاء القومُ كلُّهم" ، إذ خرج بالدلالة على المعنى في المتبوع البدل، و عطفُ البيان، و التأكيد الذي ليس للشمول؛ لأنها كلها لا تدلُّ على المعنى في المتبوع لأنها نفسها. ينظر : التلخيص في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني. ت: عبد الرحمان البرقوقي: 137، دار الفكر العربي، د.ط. د.ت، (و شروح التلخيص) : "مختصر التفتازاني"، للتفتازاني: 169/2-170، و مواهب الفتح : 169/2-171، (و شروح التلخيص) ،

"حاشية الدسوقي"، للدسوقي : 169/2-171.

³ ينظر : حاشية الدسوقي : 166/2.

⁴ ينظر : التلخيص في علوم البلاغة : 137.

زيد" ، فالمعنى هاهنا، على قصر صفة الكتابة على زيد وحده ، و إن كان هو يتجاوزها إلى صفات أخر. و بناء عليه، يسمى الأمر الأول مقصورا، و الثاني مقصورا عليه، كما في قولنا: "إنما زيد قائم" ، و "ما ضربتُ إلا زيدا".¹

و يجمل بنا هاهنا، أن نشير إلى أن فائدة القصر في أنه يجعل الجملة الواحدة في مقام الجملتين ، أي أنه ضرب من ضروب الإيجاز الذي هو أعظم ركن من أركان البلاغة؛ كما يتضح ذلك من قولنا : "ما كاملٌ إلا الله" ، فهو في موضع : "الكمال لله و ليس كاملاً غيره" ، و أيضا بوساطته تُحدّد المعاني تحديدا كاملا دقيقا، و يكثر ذلك في المسائل العلمية، و ما يماثلها ، كما أنه يمكن الكلام في الذهن و يقرره، و ينفي عنه كل شكّ و إنكار ، وهو يدلّ على بدائع التعبير الفني في لغتنا الجميلة.²

و إن كان هذا عن وجوه بلاغة القصر بإيجاز ، فما بيان تحقّقه بالطرق الأربعة المشهورة عند عبد القاهر الجرجاني .

أولا : أسلوب القصر بالإلا عند الجرجاني

لأنّ الجرجاني كثيرا ما يعتمد في بسطه الكلام حول مسألة إفادة القصر بالنفي والاستثناء، موازنة لها بمعنى القصر المتحقق بوساطة الأداة "إنما" إبانة لأهمّ الفروق البلاغية والدلالية الكامنة بينهما؛ فلعله يكون جديرا بنا أن نشير بادئ ذي بدء ، و قبل الخوض في عرض أبرز ملامح دراسة عبد القاهر لموضوع القصر بـ "ما و إلا" ، إلى أنّ مذهب صاحب الدلائل في قضية إفادة إنما لهذا المعنى اللغوي، المعروف بالقصر، أنها «إنما» تحييء لخبر لا يجهله المخاطب و لا يدفع صحته، أو لما يُنزّل هذه المنزلة. و تفسير ذلك أنك تقول للرجل: إنما هو أخوك ، و إنما هو صاحبك القديم: لا تقوله لمن يجهل ذلك و يدفع صحته،

¹ ينظر: (شروح التلخيص): "عروس الأفراح" ، لبهاء الدين السبكي : 168/2، و التعريفات، للجرجاني علي بن محمد بن علي. ت: إبراهيم الأبياري : 225، دار الريان للتراث ، د. ط. د. ت.

² ينظر : المعجم المفصل في علوم البلاغة، لإنعام فوال عكاوي • ت: أحمد شمس الدين : 622، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2، 1418هـ - 1997م، و المعاني - علم الأسلوب : 40.

و لكن لمن يعلمه و يقرّ به. إلا أنّك تريد أن تنبّه للذي يجب عليه من حقّ الأخ، و حرمة
الصاحب»¹. و مثل ذلك قول المتنبي :²

إِنَّمَا أَنْتَ وَالِدٌ، وَ الْآبُ الْقَا :. طِعْ أَحْنَى مِنْ وَاصِلِ الْأَوْلَادِ

فالشاعر هنا، «لم يرد أن يُعلم كافورا أنه والد، و لا ذاك مما يحتاج كافور فيه إلى
الإعلام، و لكنه أراد أن يذكره منه بالأمر لبني عليه استدعاء ما يوجهه كونه بمنزلة الوالد»³.

و هو ما يفهم منه، أن المتنبي قصد إلى مدح كافور، كأنه قال فيه : «إِنَّمَا أَنْتَ فِي
تَرْبِيَتِكَ ابْنَ الْإِخْشِيدِ وَ قَوْمَتِكَ عَلِيكَ كَالْوَالِدِ، وَ الْوَالِدُ الْقَاطِعُ أْبْرٌ بِالْوَالِدِ الْوَاصِلِ بِأَبِيهِ
وَ أَحْنَى مِنْهُ عَلَيْهِ. يَرِيدُ : أَنْكَ رَبِيَّتَ ابْنِ سَيِّدِكَ وَ أَنْتَ أَشْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ»⁴.

و إن كان هذا عن وجه بناء القصر بـ "إنما" بإيجاز، و صلاً له بما سيأتي من كلام،
عن "إلا" و تحقيقاً للتساوق الفكري و المعنوي المطلوبين. فما حال مجيء جملة القصر بالنفي
و الإثبات بدلاً معنى و دلالة؟ و ما مزايا هذا الطريق في إفادته لمعنى الحصر، من حيث تركيبه،
و بلاغته، و جماليته؟

¹ دلائل الإعجاز : 330. فطريق "إنما" يسلك إذا مع مخاطب في مقام لا يُصِرُّ على خطئه، أو يجب عليه أن لا يصِرَّ على خطئه، إذ لا يقال مثلاً :
"إنما زيدٌ ينجيء"، و "إنما ينجيء زيدٌ" إلا و السامع متلق هذا الكلام بالقبول. ينظر : مفتاح العلوم : 128، و الطراز، للميني : 201/2، دار الكتب
العلمية - بيروت، د. ط، 1400هـ - 1980م، و الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني. ت: عماد بسيوني زغلول : 77، مؤسسة الكتب
الثقافية - بيروت، ط3، 1419هـ - 1998م. و المدير بالذكر هاهنا، أن استعمالات كتاب الإيضاح في علوم البلاغة فيما تبقى من هذه المذكرة
سيكون المقصود بها هذه الطبعة المذكورة أخيراً.

² البيت في شرح ديوان المتنبي، لعبد الرحمان البرقوقى : 133/2، دار الكتاب العربي - بيروت، ط2، 1400هـ - 1980م. و هذا البيت من قصيدة
نظمها شاعرنا بمناسبة اصطلاحه مع كافور بعد وحشة وقعت بينهما، و مطلعها :

حَسَمَ الصُّلْحُ مَا اشْتَهَتْهُ الْأَعَادِي :. وَ أذَاعَتْهُ أَلْسُنُ الْحَسَادِ

³ دلائل الإعجاز : 330.

⁴ شرح ديوان المتنبي : 133/2، الحاشية رقم : 05.

و نلاحظ هنا، أن الأداة "إنما" في مثل هذه الأنماط قد «أثبتت إثباتاً لما ذكر بعدها و نفياً لما سواها. فنلاحظ هذا التأثير النفسي لطابع
التعبير و تذوق المدلول الحيوي للمسياق الكلامي، حيث نلاحظ في نمط الإثبات أن التأثير النفسي يلعب دوراً في التركيب، و يرجع ذلك إلى
تشكيل المدلول اللغوي حسب بنية الإثبات النمط المقصود الذي لا يجب أن ينفصل فيه معنى الدلالة عن معناها. فمثل هذه الأنماط نرى الخير فيها
خيراً بأمر يعلمه المخاطب و لا ينكره بحال». التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني : 151.

1- حقيقة القصر بيالاً :

إذا كان عبد القاهر الجرجاني ينصّ على استعمال "إنما" في الإخبار عن شيء معلوم لدى السامع، كما سبق ذكره ، أو لما نزل هذه المنزلة من جهة أخرى، نحو قول ابن قيس الرقيات :¹

إِنَّمَا مُصَعَّبٌ شَهَابٌ مِنَ اللَّـهِ . هـ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلَمَاءُ

الذي «ادّعى في كون الممدوح بهذه الصفة، أنه أمر ظاهر معلوم للجميع على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدّعوا في الأوصاف التي يذكرون بها الممدوحين أنها ثابتة لهم، وأنهم قد شُهِرُوا بها، وأنهم لم يصفوا إلا بالمعلوم الظاهر الذي لا يدفعه أحد»². فإذا كان هذا عن "إنما" الحاصرة عند الجرجاني، فهو يرى أن «الخبر بالنفي والإثبات نحو : ما هذا إلا كذا، وإن هو إلا كذا، فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشكّ فيه. فإذا قلت: ما هو إلامصيبٌ ، أو: ما هو إلا مخطئٌ»، قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلت . وإذا رأيت شخصاً من بعيد فقلت: ما هو إلا زيدٌ، لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد ، وأنه إنسان آخر ويجدّ في الإنكار أن يكون زيدا»³.

و يزيد عبد القاهر إيضاحه لوجه استعمال طريق القصر بما وإلا، مؤكداً مذهبه في ذلك بقوله إنه: «إذا كان الأمر ظاهراً كالذي مضى، لم تقله كذلك؛ فلا تقول للرجل ترققه على أخيه و تنبهه للذي يجب عليه من صلة الرحم و من حسن التحاب: ما هو إلا أخوك. وكذلك لا يصلح في "إنما أنت والدٌ": "ما أنت إلا والدٌ". فأما نحو: "إنما مصعبٌ شهابٌ"، فيصلح فيه أن تقول: "ما مصعبٌ إلا شهابٌ" لأنه ليس من المعلوم على الصحة،

¹ البيت في ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات • ت: محمد يوسف: 91، دار صادر بيروت- د.ط، د.ت، وفي الأغاني: 157/4. وهو بيت من قصيدة بمدح بها مصعب بن الزبير، و يفتخر بقريش . ينظر : الديوان : 87.

² دلائل الإعجاز : 331. و ينظر : مفتاح العلوم : 128، والطراز : 201/2-202.

³ دلائل الإعجاز: 332.

و الجدير بالذكر في هذا الموضوع، هو أنه إذا كان مرجع القصر كله ، إما على قصر موصوف على صفة أو صفة على موصوف؛ فإن تحقيق وجه القصر في الأول أنه متى قيل : "ما زيدٌ" توجه النفي إلى صفته لا إلى ذاته، لأن أنفـس الذوات تمتنع نفيها و إنما تنفى صفاتها. و حيث إنه لا نزاع في طولـه و قصره و ما شاكل ذلك، و إنما النزاع في كونه شاعراً أو كاتباً تناولهما النفي. فإذا قيل : "إلا شاعرٌ" جاء القصر • و في الثاني أنه متى قيل : "ما شاعرٌ" بإدخال النفي على الوصف المسلم بثبوته، أي الشعر هنا ، توجه النفي بحكم العقل إلى ثبوته للمدعي كريد و عمرو مثلاً، فإذا قيل : "إلا زيدٌ" مثلاً، أفاد التركيب معنى القصر. ينظر : مفتاح العلوم: 126، و الإيضاح في علوم البلاغة : 75، ط3، 1998م.

و إنما ادّعى الشاعر فيه أنه كذلك. و إذا كان هذا هكذا، جاز أن تقوله بالنفي و الإثبات،
إلا أنك تُخْرِجُ المدح حينئذ عن أن يكون عن حدّ المبالغة، من حيث لا تكون قد ادعيت
فيه أنه معلوم، وأنه بحيث لا ينكره منكر، و لا يخالف فيه مخالف»¹.

و يزيد الجرجاني وجه إيراد القصر بالنفي و الإثبات بيانا و إيضاحا على أنه قد يُعبرُ
بوساطته على شيء معلوم ظاهر خلافا لأصل ذلك كقوله الله، جل ثناؤه: ﴿قَالُوا إِنْ
أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا مِمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾²، إذ يعلق عليه
بقوله إنه سبحانه و تعالى: «إنما جاء، و الله أعلم، "بأن و إلا" دون "إنما"، فلم يقل:
"إنما أنتم بشرٌ مثلنا"؛ لأنهم جعلوا الرسل كأنهم بادعائهم النبوة قد أخرجوا أنفسهم
عن أن يكونوا بشرا مثلهم، وادعوا أمرا لا يجوز أن يكون لمن هو بشر. و لما كان الأمر
كذلك أُخرج اللفظ مُخْرِجَه، حيث يراد إثبات أمر يدفعه المخاطب و يدعي خلافاً له، ثم
جاء الجواب من الرسل الذي هو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ
مِثْلُكُمْ﴾³، كذلك بـ "إن و إلا" دون "إنما"؛ لأن من حكم من ادعى عليه خصمه
الخلافاً في أمر هو لا يُخالف فيه، أن يعيد كلام الخصم على وجهه، و يجيء به على هيئته
و يحكيه كما هو. فإذا قلت للرجل: أنت من شأنك كيت و كيت، قال: نعم، أنا من
شأني كيت و كيت، و لكن لا ضير علي و لا يلزمي من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم.
فالرسل، صلوات الله عليهم، كأنهم قالوا: "إن ما قلتم من أنا بشر مثلكم كما قلتم، لسنا
ننكر ذلك ولا نجعله، و لكن ذلك لا يمنعنا من أن يكون الله تعالى قد منّ علينا و أكرمنا
بالرسالة"⁴.

و يورد الزمخشري شرحاً لطيفاً في هذا المقام؛ إذ يرى أن قول الكفار في خطابهم
للسل: ﴿قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾⁵، أنه في معنى لو قيل إنه: «لا فضل بيننا وبينكم،
ولا فضل لكم علينا، فلم تُخصَّصْ بالنبوة دوننا؟ و لو أرسل الله إلى البشر رسلاً لجعلهم من

¹ الإيضاح في علم البلاغة : 332.

² إبراهيم : 10.

³ إبراهيم : 11.

⁴ دلائل الإعجاز : 333. و ينظر : مفتاح العلوم : 128.

⁵ إبراهيم : 10.

جنس أفضل منهم و هم الملائكة»¹. ثم جاء ردّ المرسلين ، صلوات الله وسلامه عليهم ، في قوله، عز من قائل: ﴿إِن نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾² مجازاة لكلام مخاطبيهم ، و تسليما «لقولهم و أنهم بشر مثلهم؛ يعنون أنهم مثلهم في البشرية وحدها، فأما ما وراء ذلك فما كانوا مثلهم، و لكنهم لم يذكروا فضلهم تواضعا منهم، و اقتصروا على قولهم : ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾³ بالنبوة لأنه قد علم أنه لا يختصهم بتلك الكرامة إلا وهم أهل لاختصاصهم بها لخصائص فيهم قد استؤثروا بها على أبناء جنسهم»⁴.

و يبرهن عبد القاهر على صحة مذهبه في وجه استعمال الخبر بالنفي و الإثبات قصرا لشيء، على آخر إذا كان المخاطب بالكلام جاهلا بالحكم فيه **أو** منكرًا لمقتضاه من جهة، و جواز توظيف طريق القصر هذا لخبر معلوم منزل منزلة المجهول من جهة أخرى، مستشهدا بقول الخالق، جلّ في علاه: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾⁵ ، حيث يعلل مجيء الكلام مبنيًا على "إنما" بأنه «ابتداء كلام قد أمر النبي ، صلى الله عليه و سلم ، بأن يبلغه إياهم و يقوله معهم ، و ليس هو جوابا لكلام سابق قد قيل فيه : "إن أنت إلا بشرٌ مثلنا" ، فيجب أن يؤتى به على وفق ذلك الكلام، و يُراعى فيه حدّوه، كما كان ذلك في الآية الأولى»⁶.

ثم يدعّم الجرجاني رأيه هذا ، بقوله إنه «متى رأيت شيئاً من المعلوم الذي لا يُشكّ فيه قد جاء بالنفي، فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمَعٍ مِّنْ فِيهِ الْقُبُورِ إِن أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾⁷. إنما جاء ، و الله أعلم ، بالنفي و الإثبات ، لأنه لما قال تعالى : ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمَعٍ مِّنْ فِيهِ الْقُبُورِ﴾⁸ ، و كان

¹ الكشاف : 369/2-370.

² إبراهيم : 11.

³ إبراهيم : 11.

⁴ الكشاف : 370/2. و ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 77.

⁵ الكهف : 110.

⁶ دلائل الإعجاز : 333.

⁷ فاطر : 22، 23.

⁸ فاطر : 22.

المعنى في ذلك أن يُقال للنبي، صلى الله عليه و سلم، : إنك لن تستطيع أن تُحوّل قلوبهم عما هي عليه من الإباء، ولا تملك أن توقع الإيمان في نفوسهم، مع إصرارهم على كفرهم، واستمرارهم على جهلهم، و صدّهم بأسماعهم عما تقوله لهم و تتلوه عليهم؛ كان اللائق بهذا أن يُجعلَ حالُ النبي، صلى الله عليه و سلم، حالَ من قد ظنَّ أن يملك ذلك، و من لا يعلم يقينا أنه ليس في وسعه شيءٌ أكثر من أن ينذر أو يحذر؛ فأُخرج اللفظُ مُخرجه إذا كان الخطاب مع من يشكُّ، فقيل : ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾¹. وبيّن ذلك أنك تقول للرجل يطيل مناظرة الجاهل و مقاولته: "إنك لا تستطيع أن تُسمع الميت، و أن تُفهم الجماد، و أن تُحوّل الأعمى بصيرا، و ليس بيدك إلا أن تبين و تحتجّ، و لست تملك أكثر من ذلك"، لا تقول هاهنا : "فإنما الذي بيدك أن تبين و تحتجّ"؛ ذلك لأنك لم تقل له : "إنك لا تستطيع أن تُسمع الميت"، حتى جعلته بمثابة من يظنُّ أنه يملك وراء الاحتجاج و البيان شيئا، و هذا واضح، فاعرفه².

و للسكاكي في هذا المعنى كلام طويل جميل، مفاده أنه « ما من موضع يأتي فيه النفي و الاستثناء إلا و المخاطب عند المتكلم مرتكب للخطأ مع إصرار إما تحقيقا إذا أُخرج الكلام على مقتضى الظاهر، و إما تقديرا إذا أُخرج لا على مقتضى الظاهر، كقوله : ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾³، لما كان النبي، صلى الله عليه و سلم، شديد الحرص على هداية الخلق، و ما كان متمناه شيئا سوى أن يرجعوا عن الكفر، فيملكوا زمام السعادة عاجلا أو آجلا، و متى رآهم لم يؤمنوا تداخله، عليه السلام، من الوجد و الكتابة ما كاد ييخع له حتى قيل له : ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ مَلَىٰ أَثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾⁴، و يتساقط عليه السلام، حسرات على

¹ فاطر : 23.

² دلائل الإعجاز : 333-334. و على هذا يحمل الجرجاني قول الله تعالى في الآية الثامنة و الثمانين بعد المائة من سورة الأعراف : ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ . ينظر:

نفسه: 334، و مفتاح العلوم: 125.

³ فاطر : 22، 23.

⁴ الكهف : 6.

توليهم وإعراضهم عن الحق، وما كانت شفقتهم عليهم تدعه يلقي جملهم على غاربهم ليهيموا في أودية الضلال ، بل كانت تدعوه، عليه السلام، أن يرجع إلى تزيين الإيمان لهم عوده على بدئه عسى أن يسمعوا ويعوارا كبا في ذلك كلّ صعب و ذلول؛ فأبرز لذلك في معرض من ظنّ أنه يملك غرس الإيمان في قلوبهم مع إصرارهم على الكفر، فقبل له :
لست هناك ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾¹.

و إذا كان واضحا بعد الذي سبق ، أن الجرجاني يقرّر أصليّة استخدام طريق القصر بالنفي و الاستثناء لما كان فيه السامع ، جاهلا بحكم الخير، أو منكرا إياه، أو شاكا في حقيقته خلافا للحرف "إنما" الذي يجيئ لخبر غير مجهول، و لا مدفوع صحته عند المخاطب؛ فإنّ عبد القاهر يتوسّع في شأن إيراد جملة الحصر بما و إلا، إذ يذكر أن قولنا :
"ما جاءني إلا زيد" يحتمل أمرين اثنين :

«أحدهما : أن تريد اختصاص "زيد" بالمجيء و أن تنفيه عن عداه، و أن يكون كلاما تقوله، لا لأنّ بالمخاطب حاجةً إلى أن يعلم أنّ "زيدا" قد جاءك ، و لكنّ لأنّ به حاجةً إلى أن يعلم أنه لم يجيء إليك غيره.

و الثاني : أن تريد الذي ذكرناه في إنمّا²، و يكون كلاما تقوله ليعلم أن الجائي "زيد" لا غيره. فمن ذلك قولك للرجل يدعي أنك قلت قولاً ثم قلت خلافاه : "ما قلت اليوم إلا ما قلته أمس بعينه". و يقول : "لم تر زيدا، و إنما رأيت فلانا"، فتقول : "بل لم أر إلا زيدا".
وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿مَا قُلْتُمْ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ مَحْبُودُوا اللَّهُ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾³ ؛ لأنه ليس المعنى: إني لم أزد على ما أمرتني به شيئا، و لكنّ المعنى : "إني لم أدع ما أمرتني به لأن أقوله لهم و قلت خلافاه"⁴.

¹ مفتاح العلوم : 128. و ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 77.

² يقصد بذلك حمل "إنما" في دلالتها على القصر على ما يستفاد من استعمال "لا" العاطفة من قلب لاعتقاد المخاطب بجملة القصر، كما سترى ذلك لاحقا إن شاء الله سبحانه وتعالى.

³ المائدة : 117.

⁴ دلائل الإعجاز : 337.

و يُفهم من هذا الكلام، أن الجرجاني يفصل القول في مسألة وقوع أسلوب القصر مع مراعاة حال المخاطب به، و دليل ذلك قوله إن المراد بجملة: "ما جاءني إلا زيد" قد يأتي بمعنى قصر فعل "المجيء" على زيد مع انتفائه عن جميع الناس؛ بيانا لهذا المخاطب أنه لم يجيء إلى المتكلم غيره. و هو ما عبر عنه عبد القاهر بعبارة: "و لكن لأن به حاجة إلى أن يعلم أنه لم يجيء إليك غيره". و هو ما يمكن لنا حملة على أن القصر هاهنا، من قبيل قصر الصفة على الموصوف قصر أفراد؛ لإفراده "زيدا" بصفة "المجيء" دون مشاركة أحد له فيها، تماما كما لو قلنا: "ما شاعرٌ إلا عمرو"، في جعل صفة "نظم الشعر" مختصا بها "عمرو" فقط.

أما في حال إرادة حمل قولنا: "ما جاءني إلا زيد" على ما في "إنما" من المعنى لو أنه قيل: "إنما جاءني زيد"، حيث يقصد به تخصيص زيد وحده بأنه الجائي، لا أحد غيره كما اعتقد المخاطب قبل. وهو ما نستدل عليه من كلام الجرجاني القائل فيه إنه "يكون كلاما تقوله ليعلم أن الجائي "زيد" لا غيره"، مبينا أن الغرض في هذا الموضع إفادة معنى قصر القلب بأمثلة ثلاثة، بيانها أن:

1- جملة: "ما قلت اليوم إلا ما قلته أمس بعينه" متضمنة معنى قصر القلب، لا لأن ذلك يُفهم من تركيبها، بل لأن المخاطب قد ادعى على المتكلم قوله كلاما مخالفا لما كان قد صدر منه قبل ذلك.

2- عبارة "بل لم أر إلا زيد"، هي الأخرى من هذا النوع المذكور؛ لقلبها اعتقاد المخاطب على أن فعل الرؤية لم يقع على الشخص فلان، الذي قصده السامع، و لكن على شخص آخر هو "زيد".

3- قوله تعالى حكاية على لسان عيسى، عليه السلام: ﴿مَا قُلْتُمْ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾¹ مما ورد مندرجا تحت مسمى قصر القلب؛ لأنه في «مقام اشتمل على معنى: إنك يا عيسى لم تقل للناس ما أمرتك، لأنني أمرتك أن تدعو الناس إلى أن يعبدوني، ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا من هو دوني، ألا ترى إلى ما قبله

¹ المائدة: 117.

﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا حِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتِ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾¹ 2.

و يحمل عبد القاهر على هذا الذي مضى، من تضمن القصر بالنفي و الاستثناء لما هو مستفاد من المعنى إن جاء الكلام بـ "إنما"، قول الشاعر و هو عمرو بن معد يكرب :³

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَ جَارَاتَهَا .: مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

إذ يعلق عليه قائلاً إن معناه : «أنا الذي قطر الفارس، و ليس المعنى على أنه يريد أن يزعم أنه انفراد بأن قطره، و أنه لم يشركه فيه غيره»⁴.

و لعله يكون واضحاً هاهنا، أن صاحب "الدلائل" يقصد بكلامه هذا النص على بعد كون القصر في بيت الشاعر السابق من قبيل قصر الأفراد، بدليل قوله: إنه لا "يريد أن يزعم أنه انفراد بأن قطره، و أنه لم يشركه فيه غيره"، و هو ما يفهم منه أن المعنى فيه هو حمله على قصر القلب؛ لأنه ردّ من الشاعر على من ظن أنه قتل شخصاً آخر غير الذي عناه هو نفسه، و هو رستم قائد المشركين في وقعة القادسية، و الصحيح حسب تفسير أحدهم، أن عمرو بن معد يكرب كان قد أخطأ التقدير؛ لأنه إنما حمل يومها على رجل اسمه "مرزبان"، و هو يرى أنه رستم.⁵

و لكننا نتساءل هاهنا، فتقول : إذا كان جمهور النحاة ، و على رأسهم سيبويه، لا يعدون من أنواع الاستثناء ، إلاّ المفرغ منه، صالحاً لأن يكون البناء الوحيد لأسلوب القصر⁶، فما الثابت في هذه المسألة عند الجرجاني، باعتباره رجلاً البلاغة الأول كونه مؤسس قواعدها و مرسي أصولها، أولاً، و عند لاحقيه من البلاغيين بعده ثانياً ؟

و عن مثل هذا يجاب فيقال : إن عبد القاهر طوال دراسته لموضوع القصر في الباب الذي خصه به من "دلائل إعجازه" المعنون بـ "في مسائل إنما" لم يبسط القول في شأن

¹ المائدة: 116.

² مفتاح العلوم : 126. و ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 79.

³ سبق إيراد هذا البيت في : 68 من هذا البحث .

⁴ دلائل الإعجاز : 338.

⁵ ينظر : نفسه : 337، الحاشية رقم : 01.

⁶ ينظر ما سبق في: 89-86 من هذا البحث .

وقوع أسلوب القصر في الكلام الموجب من عدمه. غير أن هذا لا يعني إطلاقاً عدم إمكانية تبين ملامح هذا الأمر من مصنفه "الدلائل"؛ إذ نستطيع الحكم على ذلك، بإشارة الجرجاني لصحة وقوع الاستثناء المفرغ أو القصر، كون الكلام غير موجب، أي مسبقاً بنفي، أو شبهه، وهو ما يُستقرأ من طبيعة الشواهد القرآنية، وغيرها التي أوردتها في معالجته لهذا الموضوع، والتي لم تخرج في أي موضع من المواضع عن هذا القيد الإعرابي والمعنوي، وهو ما يذهب إليه جمهور البلاغيين الذين يرون أن «السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، وغير ذلك، أن النفي في الاستثناء المفرغ، الذي حذف فيه المستثنى منه، وأُعرب ما بعد إلاّ بحسب العوامل، يتوجه إلى مقدر هو مستثنى منه، لأنّ "إلاّ" للإخراج، والإخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الإخراج». غير أنهم يشترطون لذلك مناسبة هذا المقدر العام للمستثنى منه في جنسه و صفته. أمّا مناسبتُهُ له في جنسه بأن يقدر في نحو: "ما كسوته إلاّ جبّة"، "ما كسوته لباساً"، و في نحو: "ما أكلت إلاّ تمراً"، ما أكلت مأكولاً، إلخ². كما يجب أن يوافق في صفته (أي في إعرابه) من فاعلية، و مفعولية، و حالية، و نحو ذلك. و شرط تحقق القصر هاهنا، أن يكون «النفي متوجهاً إلى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه و صفته، فإذا أوجب منه (أي من ذلك المقدر) شيء يبالاّ جاء القصر، ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء»³.

في حين يذهب بهاء الدين السبكي⁴ (ت755هـ)، إلى عدّ الاستثناء على وجه العموم، قصرًا سواء أكان مع النفي أم الإيجاب، نحو قولنا: "قام الناس لإزيداً"، فإن فيه قصرًا لعدم القيام على "زيد"، لأن المعنى هو قصر عدم القيام بالنسبة إلى الناس على "زيد". و كذلك الحال إذا قلنا: "ما قام الناس إلاّ زيداً"، إذ ليس فيه قصر للقيام على

¹ مختصر الفتازاني: 230/2-231. و ينظر: الإتقان في علوم القرآن: 49/2.

² ينظر: مختصر الفتازاني: 231/2-232، و مواهب الفتح: 232/2.

³ مختصر الفتازاني: 232/2. و ينظر: مفتاح العلوم: 129.

⁴ هو علي بن عبد الكافي بن تمام السبكي الفقيه الشافعي، و لد مستهل صفر عام 683هـ، له حوالي مائة و خمسون كتاباً مطبوعاً و مخطوطاً، منها: "تفسير القرآن"، و "نيل العلا في العطف بلا"، و "شرح المنهاج في الفقه"، و "كشف القناع في إفادة لولا الامتناع"، و غيرها. توفي بمصر عام 755هـ. ينظر: بغية الوعاة: 652/1-653.

"زيد" مطلقاً، بل المعنى: قصر صفة "القيام" على زيد بالنسبة إلى الناس . و بناء على هذا، فإن قول البلاغيين أن من طرق القصر النَّفْيَ و الاستثناء ليس فيه تعرضٌ صريحٌ لوجوب النفي.¹

و من ناحية أخرى، يوجد من البلاغيين من يمنع إفادة الاستثناء المثبت للقصر، في نحو: "جاء القوم إلا زيدا". فليس في هذا المثال تضمناً لمعنى القصر؛ لأن الغرض منه الإثبات، والاستثناء قيد مصحح له، فكأنه قيل: "جاء القوم الصالحون"، و لكنهم في الوقت نفسه، يجيزون وقوعه في الاستثناء المنفي، سواء أذكر المستثنى منه أم لا²، نحو: "ما جاءني إلا زيد"؛ إذ غرضه النفي ثم الإثبات المحققان للقصر، و ليس الغرض منه تحصيل الحكم فقط، وإلا قيل: "جاءني زيد"، و الحكم في ذلك الاستعمال و الذوق السليم. و لهذا السبب يستعمل النفي ثم الاستثناء عند الإنكار دون الإثبات ثم الاستثناء.³

و نجمل أخيراً، فنقول: إن جمهور البلاغيين، و على رأسهم عبد القاهر الجرجاني⁴، على منع إفادة القصر في الكلام الموجب، و لو أنهم اختلفوا في مسألة إفادة الاستثناء التام لمعنى الحصر، إذ يقصرون ذلك على ما كان بعد نفي، إذ يلاحظ أن الاستثناء المفرغ هو البناء الوحيد، الذي عدَّ من طرق القصر، و هم في هذه القضية إلى على وفاق شبه كامل مع رأي النحويين.⁵

و إن كان هذا، بإيجاز عن اكتساب طريق القصر بـ "ما و إلا" لبعض الدلالات المعنوية الخاصة حين يراد به حملة على معنى "إنما" التي تجعل الكلام في سياق المعلوم الثابت، أو المنزل منزلته لدى السامع من جهة، و عن مدى تفتن البلاغيين، و من بينهم الجرجاني، إلى مسألة طبيعة التركيب اللغوي و المعنوي لبناء جملة القصر من جهة أخرى. فالسؤال المطروح هنا، كيف ينظر الجرجاني إلى بنية الجملة المؤدية لمعنى القصر من حيث

¹ ينظر: عروس الأفراح: 191/2.

² و جملة: "سواء أذكر المستثنى منه أم لا" دليل إفادة الاستثناء التام للقصر عند هؤلاء، غير أنه مشروط بمجيء الكلام صنفياً قبل أدلة الاستثناء.

³ ينظر: عروس الأفراح: 191/2، و حاشية الدسوقي: 191/2.

⁴ و إن كان ذلك أقل ظهوراً عند الجرجاني، إلا باستقراء ما ورد في دراسته من أمثلة، كما سبق.

⁵ إلا بهاء الدين السبكي كما رأينا، و قد يكون هناك غيره.

دلالاتها العامة، بالنظر إلى كونها مصوغاً في نصّ متضامّ الأجزاء ، مترابط العلاقات والوشائج بين عناصره ، متكامل العرى الداخلية السياقية في التعبير عن مقصودات المتكلم الفكرية و الدلالية، مراعاة لحالته النفسية، و أحوال الكلام المقامية ؟

2- القصر بالآمن أساليب التوكيد عند الجرجاني :

إن ما يحسن بنا أن نشير إليه هنا، أن عبد القاهر الجرجاني قد طرق في "باب الفصل والوصل" من كتابه دلائل الإعجاز مواطن مجيء الجمل موصولة بعضها ببعض، أو مفصولة ببعض الحروف كالواو، و "أو" ، و غيرهما؛ فتستأنف واحدة منها بعد الأخرى، مبرزاً في الوقت ذاته ما ينجم عن تلك السياقات اللغوية الدقيقة في وضعها، كوصل الكلام بعض أجزائه ببعض في نحو قوله ، عزّ من قائل: ﴿أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾¹ إذ إن قوله سبحانه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بيان وتوكيد، و تحقيق لقوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ وزيادة تثبيت له، و بمنزلة أن يقال: "هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب"، بإعادته مرة ثانية لإثباته؛ لأنه «ليس يثبت الخبر غير الخبر، و لا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضمّ يضمه إليه، و عاطف يعطفه عليه»². و كذلك الحال في قوله ، جل ثناؤه: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾³، حيث قال سبحانه و تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ﴾ «و لم يقل: "و يخادعون"؛ لأن هذه المخادعة ليست شيئاً غير قولهم "آمنّا"، من غير أن يكونوا مؤمنين، فهو إذن كلام أكد به كلام آخر هو في معناه، و ليس شيئاً سواه»⁴.

و ينتقل عبد القاهر إلى بيان نوع آخر من التراكيب التي تحمل توكيدا لما سبق ذكره قبلها، إذ يقول إنه: «من اللطيف في ذلك قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾⁵، و ذلك أن قوله: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ مشابه لقوله: ﴿مَا هَذَا

¹ البقرة: 1، 2.

² دلائل الإعجاز : 227.

³ البقرة: 8، 9.

⁴ دلائل الإعجاز : 228.

⁵ يوسف : 31.

بَشَرًا ﴿١﴾ و مُدَاخَلٌ فِي ضَمْنِهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ. وَجِهَانِ : هُوَ فِيهِمَا شَبِيهٌ بِالتَّأَكِيدِ، وَ وَجْهٌ هُوَ فِيهِ شَبِيهٌ بِالصَّفَةِ.

فَأَحَدٌ وَجْهِي كَوْنُهُ شَبِيهًا بِالتَّأَكِيدِ، هُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَلَكًا لَمْ يَكُنْ بَشَرًا، وَ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ إِثْبَاتٌ كَوْنُهُ مَلَكًا تَحْقِيقًا لَا مُحَالَةً، وَ تَأَكِيدًا لِنَفْيِ أَنْ يَكُونَ بَشَرًا .
وَ الْوَجْهَ الثَّانِي، أَنَّ الْجَارِي فِي الْعَرَفِ وَ الْعَادَةِ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ : مَا هَذَا بَشَرًا، وَ مَا هَذَا بَادِمِي، وَ الْحَالُ حَالُ تَعْظِيمٍ وَ تَعْجَبٍ مِمَّا يَشَاهَدُ فِي الْإِنْسَانِ مِنْ حُسْنِ خَلْقٍ أَوْ خُلُقٍ أَنْ يَكُونَ الْغَرَضُ وَ الْمُرَادُ مِنَ الْكَلَامِ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مَلَكٌ، وَأَنَّهُ يُكْنَى بِهِ عَنْ ذَلِكَ، حَتَّى إِنَّهُ يَكُونُ مَفْهُومَ الْلَفْظِ، وَ إِذَا كَانَ مَفْهُومًا مِنَ الْلَفْظِ قَبْلَ أَنْ يُذَكَرَ، كَانَ ذِكْرُهُ إِذَا ذُكِرَ تَأَكِيدًا لَا مُحَالَةً؛ لِأَنَّ حَدَّ التَّأَكِيدِ أَنْ تَحْقُقَ بِاللَّفْظِ مَعْنَى قَدْ فُهِمَ مِنْ لَفْظٍ آخَرَ قَدْ سَبَقَ مِنْكَ، أَفَلَا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ "كُلُّهُمْ" فِي قَوْلِكَ : "جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ" تَأَكِيدًا مِنْ حَيْثُ كَانَ الَّذِي فُهِمَ مِنْهُ، وَ هُوَ الشَّمُولُ، قَدْ فُهِمَ بَدِيئًا مِنْ ظَاهِرِ لَفْظِ "الْقَوْمِ"، وَلَوْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فُهِمَ الشَّمُولُ مِنْ لَفْظِ "الْقَوْمِ"، وَ لَا كَانَ هُوَ مِنْ مَوْجِبِهِ، لَمْ يَكُنْ "كُلٌّ" تَأَكِيدًا، وَ لَكَانَ الشَّمُولُ مُسْتَفَادًا مِنْ "كُلٌّ" ابْتِدَاءً.¹

وَ وَاضِحٌ هَاهُنَا، أَنَّ الْجَرَجَانِي يَقْرُرُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُؤَدِيَةَ لِمَعْنَى الْقَصْرِ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ كَلَامٍ سَابِقٍ لَهَا، تَكُونُ فِي مَوْضِعِ التَّوَكِيدِ لِهَذَا الْمَذْكُورِ أَخِيرًا، كَمَا مَثَلٌ لَهُ آتِفًا، وَ كَمَا أَضَافَ عَبْدُ الْقَاهِرِ مَبِينًا ذَلِكَ، أَنَّ «مِمَّا جَاءَ فِيهِ الْإِثْبَاتُ بَيِّنًا وَ إِلَّا عَلَى هَذَا الْحَدِّ قَوْلُهُ عَزَّ وَ جَلَّ : ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشَّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾²، وَ قَوْلُهُ : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾³، أَفَلَا تَرَى أَنَّ الْإِثْبَاتَ فِي الْآيَتَيْنِ جَمِيعًا تَأَكِيدٌ وَ تَثْبِيتٌ لِنَفْيِ مَا نَفَى؟ فَإِثْبَاتٌ مَا عَلَّمَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ، وَ أَوْحَى إِلَيْهِ

¹ دلائل الإعجاز : 229-230.

أما وجه شبه قوله تعالى : ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ بالصفة، فمن جهة نفي أن يكون النبي يوسف، عليه السلام، بشرا و هو ما يدخله في جنس آخر حتما، و هو جنس "الملك" المثبت له تبينا و تعيينا لذلك الجنس، تماما كقولنا : "مررت بزيد الظريف" حيث وردت فيه كلمة "الظريف"، تبينا و تعيينا للذي أريد بالحكم من بين من له هذا الاسم، و كان ذلك إغناء للمخاطب عن الحاجة إلى التساؤل قائلا مثلا : "أي الزيدين أردت؟" ينظر: نفسه : 230.

² يس : 69.

³ النجم : 43.

ذكرنا وقرآنا، تأكيد و تثيت لنفي أن يكون قد علم الشعر. و كذلك إثبات ما يتلوه عليهم و حيا من الله تعالى تأكيد و تقرير لنفي أن يكون نطق به عن هوى¹.

و ليس يخفى في هذا الموضوع، نصُّ الجرجاني على كون جملة القصر في الآية الأولى : ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ﴾ متضمنةً لمعنى تأكيد نفي علم الرسول الكريم، عليه أفضل الصلاة و التسليم، بالشعر و كذا تأكيداً لنفي تعليم الله سبحانه إياه هذا الفن من القول المنظوم: «على معنى أن القرآن ليس بشعر، و ما هو بالشعر في شيء، و أين هو من الشعر، و الشعر إنما هو كلام موزون مقفى يدل على معنى، فأين الوزن، و أين التقفية، و أين المعاني التي ينتحها الشعراء من معانيه، و أين نظم كلامهم عن نظمه و أساليبه، فإذا لا مناسبة بينه و بين الشعر إذا حققت، اللهم إلا أن هذا لفظه عربي كما أن ذلك كذلك... يعني ما هو إلا ذكر من الله تعالى يوعظ به الإنس و الجن، كما قال : ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾²، و ما هو إلا قرآن كتاب سماوي يُقرأ في المحاربي، و يتلى في المتعبدات، و يُنال بتلاوته و العمل بما فيه فوز الدارين»³.

و إذ قد تبين الوجه في عد هذه الآية جملة مؤكدة لما قبلها، فيُقاس عليه قوله جل جلاله : ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحى﴾ الموضوع موضع تأكيد و زيادة إثبات لقوله سبحانه : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ ؛ إذ كان المعنى هنا : أن «ما أتاكم به من القرآن ليس بمنطق يصدر عن هواه و رأيه، و إنما هو وحي من عند الله يوحى إليه»⁴.

و على هذا يُحمل قول الله عز وجل : ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ وَمَا عَلَيْنَا بِالْبَلَاغِ الْمُبِينِ﴾⁵.

¹ دلائل الإعجاز : 230-231.

² التكويز : 27.

³ الكشف : 329/3-330.

⁴ نفسه : 28/4.

⁵ يس : 13، 14، 15، 16، 17.

و يعدّ البلاغيون هذا النموذج القرآني الكريم، من أهمّ شواهد كتاب الله المجيد في باب الإبانة عن حاجة المتكلم إلى توكيد الخبر في حال تردد إسناد المخاطب أحد الطرفين إلى الآخر. لذلك، فالنفس حين تتردّد تصير في حاجة إلى قدر من التوثيق وإن كان الحكم على وفق ظنها؛ لأنّ ما تظنه و تميل إليه هي أيضا في حاجة إلى توكيده و هذا ملحوظ نفسي دقيق. أما في حال كون المخاطب منكرا، كما هو الحال في هذه الآيات البيّنات، فإنه لا بد من التوكيد الذي يختلف قلةً و كثرة حسب أحوال و شدة الإنكار، و هو ما نجده مجسّدا في شاهدنا القرآني المذكور من سورة "يس"؛ إذ ورد خطاب الرسل الأول ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾ مؤكداً بيان و اسمية الجملة، لأن أصحاب القرية منكرون لرسالتهم بدليل قوله سبحانه: ﴿فَكَذَّبُوهُمَا﴾ فردّ الكفار كلام الرسل، سلامُ الله عليهم، بعد هذا الخطاب الأول بقولهم: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾، أي: إنكم يا من تدعون نسبة رسالة السماء إليكم، لستم رسلا؛ لا اعتقادهم أن الرسول لا يكون بشرا، و هو كما يتجلى هنا أسلوب مؤكّد بالنفي و الاستثناء، ثم أضافوا تأكيدا ثانيا لنفي الرسالة بعمومها بقولهم: ﴿وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ﴾، لِيَسْمُوا الرسل المكرمين، في بهتان و استكبار، بالكذب بأسلوب مؤكّد آخر، إذ قالوا لهم: ﴿إِن أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾، فجاء ردّ المرسلين الكرام بعد عناد أصحاب القرية و إنكارهم، و تطاولهم: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾، باستخدام مؤكدين في الآية الكريمة، هما: إن التوكيدية، و اللام المرحلقة الواقعة في خبرها، و هو ما يصطلح علماء البلاغة على تسميته بالخبر الإنكاري. و إخراج الكلام في هذه الأحوال على الوجوه المذكورة يسمى إخراج مقتضى الظاهر، المعروف في علم البيان بالتصريح.¹

و إذا ثبت بعد هذا الذي مضى، أن بناء الجملة الدالة على قصر شيء معين على آخر يعدّ من أساليب التوكيد في العربية عند الجرجاني، و غيره ممن خلفوه في حقل الدرس اللغوي و البلاغي عموما، فماذا عن المعمولات الجائز حصرها بيلاّ عند عبد القاهر؟ و ما

¹ ينظر: تفسير سورة يس، للإمام الفخر الرازي. ت: السيد الجميلي: 32-38، دار و مكتبة الهلال - بيروت، د. ط، 1988م، ومفتاح العلوم: 74 و 126 و 128، و الإيضاح في علوم البلاغة: 75، و دلالات التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: 52-54.

الذي سبق إليه صاحب "الدلائل" من خلال تفصيله لمسألة الاختصاص بالحكم، أو بالشيء في هذا النوع من الأساليب و طرائق التعبير ؟

3- المعمولات المحصورة بإلا عند الجرجاني :

معلوم، أن القصر يقع بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين الحال وصاحب الحال، وغيرها من المعمولات الأخرى. وهي تتخذ عند عبد القاهر الجرجاني الأنماط الآتية :

أ- القصر على خبر المبتدأ :

جديرٌ بنا التذكير بادئ ذي بدء، كما سبق الإشارة إليه، أن الأصل في إيراد الخبر بالنفي والإثبات نحو : "ما هذا إلا كذا"، و "ما هو إلا مخطئٌ"، و "ما هو إلا زيدٌ"، هو أن يكون للأمر ينكره المخاطب و يشك فيه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى : فإنه يمكن الإخبار (الإعلام) عن شيء معلوم ثابت عند السامع بوساطة "ما و إلا"، إذا نزل هذا الخبر الملقى على المخاطب به منزلة المجهول ، أو المشكوك فيه.¹

و الخبر يعتبر واحدا من المعمولات التي تقع محصورة بـ"إلا"، حيث إن الاختصاص يكون فيه، أي في الخبر، إن لم يُقدم على المبتدأ، نحو قولنا: "ما زيدٌ إلا قائمٌ"؛ إذ يكون المعنى على اختصاص "القيام" من بين الأوصاف التي يُتوهم كون زيد عليها بصفة له. و هو ما يسوغ عدّ القصر هنا قصرَ موصوف على صفة، كقولنا مثلا : "ما عمروٌ إلا كاتبٌ"، إذا أريد به أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة.²

و يوضح الجرجاني مسألة حصر المبتدأ في الخبر بحيث لا يتجاوزه إلى غيره من الصفات، فيقول : «واعلم أن قولنا في الخبر إذا أُخّر" نحو : "ما زيدٌ إلا قائمٌ" أنك اختصاصت القيام من بين الأوصاف التي يُتوهم كون زيد عليها، و نفيت ما عدا القيام عنه، فإنما نعني أنك نفيت عنه الأوصاف التي تنافي القيام، نحو أن يكون "جالسا"، أو "مضطجعا"، أو "متكئا"، أو ما شاكل ذلك، و لم تُرد أنك نفيت ما ليس من القيام بسبيل؛ إذ لسنا ننفي عنه بقولنا :

¹ ينظر : ما سبق في : 184، و ما بعدها من هذا البحث .

² ينظر : دلائل الإعجاز : 346، و الطراز : 216/2، و أصول البلاغة ، لكمال الدين هيثم البحراني . ت : عبد القادر حسين : 115، دار الشروق - بيروت، د.ط، د.ت.

"ما هو إلا قائم" أن يكون "أسود" ، أو "أبيض" ، أو "طويلاً" ، أو "قصيراً" ، أو "عالماً" ، أو "جاهلاً" ، كما أننا إذا قلنا : "ما قائمٌ إلا زيدٌ" ، لم نرد أنه ليس في الدنيا قائمٌ سواه وإنما نعني ما قائم حيث "نحن" ، و بحضرتنا ، و ما أشبه ذلك».¹

و في هذا إشارة بلاغية من الجرجاني دقيقة، و لفظة معنوية غاية في الأهمية، نبه بفضلها عبد القاهر إلى ما وراء السياق اللغوي لعبارة القصر كما في : "ما زيدٌ إلا قائمٌ" ، إذ إضافة إلى إبانته أنه قصر للمبتدأ على خبره، فلا يتصف بغيره من الأحوال، كأن يكون جالسا، أو مضطجعا، إلخ ، فهو يدرس الجملة ككل متكامل إعرابا، بالنص على إبطال عمل "ما" الحجازية المنتقض خبرها بإلا الاستثنائية ، كما في قوله : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾² على نهج النحويين في ذلك³ ، و معنىً بغوصه إلى أعماق التركيب اللغوي ذاته، و ما يستتبعه من سور أغواره الباطنية الخفية من كشف لدلالات ، و إشارات معنوية ونفسية تكمن وراء شكل العبارة الخارجي، و حدودها اللفظية الضيقة. هذه النظرة هي التي سمحت للجرجاني بالتنبيه على أن قصر المبتدأ على الخبر، في نحو : "ما زيدٌ إلا قائمٌ" ، ليس معناه : نفي كل شركة لصفات أخرى غير القيام بالنسبة إلى "زيد" ، ككونه "عالماً" ، أو "شجاعاً" ، أو "كريمًا" ؛ فهذا مما لا يشك أحد في فساد اعتقاده، لأنه ما من إنسان إلا وله صفات تتعذر الإحاطة بها أو تتعسر⁴ . فكيف يتأتى لنا حصر موصوف ، أو ذات شخص معين، في صفة واحدة لا يتعدها إلى غيرها من الصفات ؟

و من هذه الإشارات البلاغية، والفروق المعنوية، و النواحي الجمالية التي تفتن إليها الجرجاني بفضل فقهه لأساليب العربية، و تمتعه بحس لغوي مرهف، بنى علماء البلاغة من بعده ما أثبتوه من تقسيمات لأنواع القصر، بحسب الحقيقة و الواقع، إلى قصر حقيقي وغير

¹ دلائل الإعجاز : 346.

² آل عمران : 144.

³ ينظر : شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ، للشيخ خالد الأزهرى الجرجاوي على متن العوامل النحوية لعبد القاهر الجرجاني ، ت: البدرابي عبد الوهاب زهران : 180.

⁴ ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 74 ، و عروس الأفراح : 168/2.

حقيقي (إضافي). فالحقيقي بحسب كمال معنى الحقيقة في الواقع، و غير الحقيقي بالنظر إلى شيء آخر معين.¹

1- القصر الحقيقي في قصر الموصوف على الصفة :

كما بين ذلك عبد القاهر أنفا، فقصرُ المبتدأ على خبره، في نحو: "ما زيدٌ إلا قائمٌ"، و"ما عمروٌ إلا كاتبٌ" قصرًا حقيقياً يجعل الاسم المقصور لا يخرج في اتصافه عما قصر عليه محال وجوده في الحقيقة؛ لأننا إن أثبتنا بطريق من طرق القصر صفة معينة، و نفيها ما سواها من الأوصاف، فتلك الأوصاف لها نقيض ثبوتها، و لابد من تحقق ذلك النفي الذي هو النقيض، بأن يتقرر مع الصفة المثبتة، إذ لو رفع ذلك النفي مع رفع نقيضه، وهي الأوصاف المنفية نفسها؛ لزم ارتفاع النقيضين، و هذا محال. و مثال ذلك قولنا: "ما عمروٌ إلا كاتبٌ"، فالمعنى على أن يكون القصر هاهنا حقيقياً، أي: أن "زيداً" لا يتصف بوصف آخر غير "الكتابة"، من شعر و قيام، و قعود، و طول، إلخ، فهذه الأوصاف المنفية وغيرها لا بد من ثبوت نقيضها مع الكتابة، و إلا لزم ارتفاعها وارتفاع نقيضها². و الأمر نفسه بالنسبة إلى قولنا مثلاً: "ما زيدٌ إلا قائمٌ"، و "هل خالدٌ إلا شجاعٌ"، و غيرهما.

غير أن هذا لا يمنع من وجود قصر موصوف على صفة قصرًا حقيقياً، و لكن على سبيل الادعاء فقط³. فإذا كان شخص يتصف بصفات كثيرة، و لكنه مشهور بواحدة منها لكمالها فيه، و أردنا أن نبين أن غير تلك الصفة، المشهورة في ذلك الموصوف، ضعيف وجودها بالنسبة إليها، حتى كأنه لم يتصف إلا بتلك الصفة المعينة؛ حصر الموصوف فيها ادعاءً، كأن نقول مثلاً: "ما حاتمٌ إلا جوادٌ" مبالغةً في كمال صفة الجود فيه، و ملازمتها له في كل أحواله ملازمة الإنسان لظله⁴. و كذلك الحال إذا قلنا مثلاً: "إن سعيدٌ إلا متواضعٌ"، و "هل بكرٌ إلا محسنٌ"، مبالغةً في وصف كمال صفة التواضع في الأول، و صفة الإحسان في الثاني.

¹ ينظر: المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، للسيد أحمد خليل: 213، دار النهضة العربية - بيروت، د.ط، 1968م.

² ينظر: مختصر التفتازاني: 172/2-173.

³ و هو مرجع تسمية هذا النوع من القصر، بالقصر الحقيقي الادعائي.

⁴ ينظر: مواهب الفتاح: 175/2.

2- هل يُعْطَفُ بـ "لا" على جملة القصر بالنفي و الاستثناء؟

لا يرى الجرجاني العطف بالحرف "لا" مع صيغة "ما و إلا" جائزا؛ إذ ليس من كلام الناس أن يقولوا: "ما زيد إلا قائم لا قاعد"، «من حيث إنك إذا قلت: "ما زيد إلا قائم"، فقد نفيت عنه كل صفة تنافي "القيام"، و صرت كأنك قلت: "ليس هو بقاعد، ولا مضطجع، و لا متكئ"، و هكذا حتى لا تدع صفة يخرج بها من القيام. فإذا قلت من بعد ذلك "لا قاعد"، كنت قد نفيت "بلا" العاطفة شيئا قد بدأت فنفيته، و هي موضوعة لأن تنفي بها ما بدأت فأوجبته، لا لأن تقيدها بالنفي في شيء قد نفيتها. و من ثم لم يجوز أن تقول: "ما جاءني أحد لا زيد"، على أن تعتمد إلى بعض ما دخل في النفي بعموم "أحد" فتنفيه على الخصوص، بل كان الواجب إذا أردت ذلك أن تقول: "ما جاءني أحد ولا زيد"، فتجيء بالواو من قبل "لا"، حتى تخرج بذلك عن أن تكون عاطفة»¹.

و يتضح من هذا، أن عبد القاهر يؤكد مسألة امتناع العطف بلا مع كلام سبق نفيه من قبل ذلك بإحدى حروف النفي في مثل: "ما عمرو إلا شجاع لا جبان"، و "إن علي" إلا كزيم لا بخيل"؛ إذ لا عبرة بإيراد لا العاطفة نفيًا لاسم منفي في صدر الكلام، لأن شرط عملها العطف كون منفيها موجبا، نحو: "هذا متحرك لا ساكن"، لا منفيًا قبل².

و الجرجاني إذ يقدم تحليلاً نحويًا رائعًا كهذا في شأن عمل "لا" العاطفة على طريقة كبار النحويين، فهو بلا شك يدل على مسألة رسوخ قدمه في علم النحو العربي، و كيف لا يكون كذلك و هو الذي ألف فيه مصنفات عديدة³، تتم عن درايته بأصول هذا الفن، وإحاطة بقواعده؟

ب- القصر على المبتدأ :

لم يُغفل عبد القاهر التطرق إلى قضية مجيء المبتدأ مفرغًا له الكلام بعد "إلا"، حين يُقدّم على خبره أحيانا، في نحو: "ما قائم إلا زيد"؛ إذ يكون المعنى فيه على اختصاص "زيد"

¹ دلائل الإعجاز : 347.

² ينظر : مفتاح العلوم : 127.

³ ينظر : ما سبق في الصفحة: 179 من هذا البحث،، الحاشية رقم : 02.

بكونه موصوفاً بالقيام، بمعنى : جعل صفة "القيام" هنا لا تخرج في الاتصاف بها عن موصوف واحد وهو زيد المحدث عنه. و هو ما يلزم نتيجة عنه عدُّ القصر هاهنا من قبيل قصر الصفة على الموصوف.¹

و إن كان قد ثبت آنفاً، أن قصر الموصوف على الصفة قصراً حقيقياً تحقياً² لا يكاد يوجد في الكلام لتعذر الإحاطة بصفات الشخص الواحد، فهل ينطبق مثل هذا الحكم على ما جاءت فيه الصفة مقصورة على الموصوف؟ أي هل يجوز جعل صفة معينة خاصةً بموصوف واحد دون غيره من الموصوفات الأخرى؟ وإذا كان ذلك ممكناً، مع قلته في الواقع، أفلا يحدث أن يخرج الكلام في القصر مخرج الادعاء للمبالغة في الوصف؟

لقد أشار الجرجاني إلى بلاغة القصر في نحو قولنا : "ما قائمٌ إلا زيدٌ" ، مبيناً المراد به من حيث دلالاته ، ذاكراً أن ليس المراد في مثل هذا أنه ليس في الدنيا قائم سوى "زيد" ، وإنما معناه : "إنه ما قائم حيث نحن و بحضرتنا ، و ما أشبه ذلك " .³

إن المفهوم من ظاهر كلام الجرجاني هذا، أنه يرى عدم جواز الاعتداد بمعنى جملة القصر الظاهري على أن فيها قصراً حقيقياً لصفة القيام على إنسان واحد معين في الدنيا كلها، و هو "زيد"؛ لأن ذلك ما لا يصدق واقع الحال طبعاً نظراً لكون المتصفين بوصف القيام في وقت واحد، و في حيز مكاني ضيق يتعدى الشخص الواحد، بل قد يصعب العلم بحقيقة عددهم.

¹ ينظر : دلائل الإعجاز : 346، و الطراز : 216/2.

و نشير هنا، أن الجرجاني في تقسيمه لنوعي القصر بالنظر إلى طرفيه، الصفة و الموصوف، فهو يجعل قولنا : "ما زيد إلا قائم" من قبيل قصر الصفة على الموصوف، بينما يرى أن جملة : "ما قائم إلا زيد" داخلية في حكم قصر الموصوف على الصفة، و هو المفهوم من ظاهر كلامه طبعاً، و لو كان الأمر كذلك لزم عنه أن معنى : "ما زيد إلا قائم" ، هو عدم اتصاف أحد من الناس بصفة القيام "سوى" زيد، أما في قولنا : "ما قائم إلا زيد" ، فإنه لو كان قصر موصوف على صفة لفهم منه جعل الاسم الواقع قبله غير متصف إلا بصفة واحدة، و لكن كيف يتأتى القصر على الصفة و هي واقعة قبله إلا؟ و كذلك الحال في الأول؟ و لذلك، فالأقرب إلى الفهم و التأويل هنا هو إرادة الجرجاني بالأول جملة : "ما قائم إلا زيد" لأنها المذكورة أخيراً في كلامه، وبالتالي جملة : "ما زيد إلا قائم" لوروده قبل الجملة الأولى و الله أعلم .

² إذا كان القصر الحقيقي الإدعائي ، هو ما جعل فيه الاسم مقصوراً على صفة واحدة، على سبيل الادعاء، مبالغة في وصفه بتلك الصفة؛ فإن القصر الحقيقي، و هو ما كان التخصيص فيه بحسب الحقيقة، ضد المشاركة و مناف لها مطلقاً، إذ لا يتعدى المقصور المقصور عليه إلى شيء آخر أصلاً، وذلك نحو قولنا : "ما خالقٌ إلا الله" ، في قصر الصفة، و أما قصر الموصوف ، فقد رأينا وجه تعذره في هذا القسم سابقاً.

³ ينظر : دلائل الإعجاز : 346.

و لكن، إذا كان معلوما وجه تعذر قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا تحقيقيا في نحو: "ما زيدٌ إلا قائمٌ"، وإن ظهر لنا فساد جعل قولنا: "ما قائمٌ إلا زيدٌ" من هذا الباب المذكور هنا على قصد تخصيص الصفة بموصوف واحد مع مخالفة الواقع لذلك، فإننا نتساءل قائلين: أليس جائزا و ممكنا مجيء صفة معينة بذاتها محصورة في موصوف واحد دون غيره، إن كان لا متصف بها إلا هو حقيقة و واقعا؟

1- القصر الحقيقي التحقيقي في قصر الصفة على الموصوف:

إنه، وإن لم يكن خافيا صحة ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني، و البلاغيون عموما، من استحالة حمل الكلام في نحو قولنا: "ما قائمٌ إلا زيدٌ"، على أن لا قائم في الدنيا إلا زيد؛ فإن ذلك لا يمنع إطلاقا من إمكانية ورود تراكيب لغوية تحوي قصرا لصفة محددة على موصوف واحد دون تعديها إلى غيره، و ذلك إن صحَّ و ثبت ثبوتا قطعيا لا مبرية فيه عدم اشتراك موصوفات كثيرة في الصفة الواحدة، نحو قول الله، عزَّ و جلَّ: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾¹ حصرا لصفة الألوهية في ذاته و صفاته، جل سبحانه عن كل ندٍّ أو مثال، وحده من غير مشاركة أحد له سبحانه فيها، و كذلك الحال في نحو قولنا: "لا رازق إلا الله"، و "ما نبي خاتم إلا محمدٌ، صلى الله عليه وسلم"؛ إذ واضح في المثال الأول² أن المراد فيه جعل صفة "الرزق" و "المنح" خاصة بالخالق تعالى فقط، لأنه سبحانه لا مانع لما أعطى و لا معطي لما منع، بدليل قوله، جل ثناؤه: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾³ و قوله، جل في علاه: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلِيمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁴. أما في المثال الثاني و هو: "ما نبي خاتم إلا محمدٌ، صلى الله عليه وسلم"، فكذلك يدخل في هذا النوع من القصر؛ لأن القصد به إثبات صفة ختم النبوة لمحمد، عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم، دون مجاوزته إلى غيره

¹ ص: 65.

² أي جملة: لا رازق إلا الله.

³ الذاريات: 58.

⁴ آل عمران: 26.

حقيقة و واقعا، بدليل قول المولى ، جلّ جلاله: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتِمَ النَّبِيِّينَ﴾¹. لذا، فالتخصيص هاهنا ضد المشاركة و مناف لها، و عليه ، سُمِّي بالقصر الحقيقي التحقيقي ، لتحقق صحة ، و صدق، و واقعية ما قرّر من حكم القصر في جملته.²

و لعله يكون حسنا بنا أن نشير في هذا المقام، إلى أنه كما لا يجوز العطف بلا مع جملة القصر المؤداة بصيغة النفي و الاستثناء فيما جاء فيه الخبر محصورا بإلاّ، نحو : "ما زيد إلاّ قائم لا قاعد"، فالأمر نفسه بالنسبة إلى المبتدأ إن هو أُخّر إلى ما بعد أداة القصر دلالة على حصره بها، في نحو : "ما قائم إلاّ زيد"؛ إذ إنه لا يصحّ العطف عليه بلا، لأنه لا يقال مثلا: "ما قائم إلاّ زيد لا عمرو"؛ من قبل أن شرط عمل "لا" عطفا فيما بعدها كونه ، أي معطوفها، موجبا غير منفي.

ج- القصر بين الفاعل و المفعول به³

كما مضى ذكره، يعدّ الفاعل و المفعول به من المعمولات التي يفرع لها الكلام ، بأخذ كلّ منهما موضعه بعد أداة الحصر، حيث إنه إذا قُدّم الفاعل كان الاختصاص في المفعول به، و إن قُدّم المفعول به دلّ ذلك على أنّ القصد بالحصر هو الفاعل. فما هو بيان ذلك عند عبد القاهر ؟

1- موضع الاختصاص بين هذين المعمولين :

لقد تناول الجرجاني هذا الموضوع في "دلائل إعجازه"، إذ ميز بين هذين النموذجين النحويين بالنظر إلى التقديم أو التأخير في المعمولين المذكورين؛ إذ يرى أن «الفرق بينهما أنك إذا قلت : "ما ضرب زيدا إلاّ عمرو"، فقدّمت المنصوب، كان الغرض بيان الضارب من هو، و الإخبار بأنه "عمرو" خاصة دون غيره، و إذا قلت : "ما ضرب عمرو إلاّ زيدا"،

¹ الأحراب : 40.

² ينظر : حاشية الدسوقي : 173/2.

³ سنضطر هنا إلى الجمع في دراسة مسألة الاختصاص بين الفاعل و المفعول، لأمرين • أولهما : كلام الجرجاني في هذا الشأن جاء مترابطة متلاحما بعضه ببعض. ثانيهما : إن الموازنة بين إبراز موضع الاختصاص بين كل من الفاعل و المفعول في سياق واحد يجلي إبراز هذه المسألة أكثر فأكثر، و يسر إدراكها بدرجة أكبر و أظهر.

فقدت المرفوع، كان الغرض بيان المضروب من هو، و الإخبار بأنه زيد خاصة دون غيره¹.
و واضح هنا، أن المعنى في قولنا : "ما ضرب زيدا إلا عمرو"، هو اختصاص
"عمرو" بـ"ضرب زيد"، بمعنى أن "زيدا" لم يضربه أحد إلا عمرو. و أما قولنا : "ما ضرب
عمرو إلا زيدا" في قصر الفاعل على المفعول، فالقصد به تقرير أن صدور فعل "الضرب"
من عمرو لم يقع إلا على شخص واحد، و هو "عمرو". و لذلك، فالفرق بين المعنيين
واضح؛ هو أن "عمرا" في الأول لا يمتنع أن يكون ضاربا غير "زيد" و يمتنع في الثاني. و أن
"زيدا" في الثاني لا يمتنع أن يكون مضروب غير "عمرو"، و يمتنع في الأول².

و يعلل عبد القاهر سبب تبدل موضع الاختصاص في الجملة بين الفاعل و المفعول إلى
عامل التقديم و التأخير بينهما، و ما ينتج عنه من عمل الحرف إلا في الاسم الذي بعده،
يقول في هذا الصدد: «ثم اعلم أن السبب في أن لم يكن تقديم المفعول في هذا كتأخيره، و لم
يكن "ما ضرب زيدا إلا عمرو" و "ما ضرب عمرو إلا زيدا"، سواء في المعنى، أن
الاختصاص يقع في واحد من الفاعل و المفعول، و لا يقع فيهما جميعا. ثم إنه يقع في الذي
يكون بعد "إلا" منهما دون الذي قبلها؛ لاستحالة أن يحدث معنى الحرف في الكلمة من
قبل أن يجيء الحرف. و إذا كان الأمر كذلك، و جب أن يفترق الحال بين أن تقدم المفعول
فتقول : "ما ضرب زيدا إلا عمرو"، و بين أن تقدم الفاعل فتقول : "ما ضرب عمرو إلا
زيدا"؛ لأننا إن زعمنا أن الحال لا يفترق، جعلنا المتقدم كالتأخر في جواز حدوثه فيه، و ذلك
يقتضي الحال الذي هو أن يحدث معنى "إلا" في الاسم من قبل أن تجيء بها، فاعرفه»³.

و مفهوم، من هذا أن مرجع عدّ الكلام مقصورا فيه الفاعل على المفعول أو
عكسه، إنما هو في خروج المفعول به عن رتبته المحفوظة، بتأخره إلى ما بعد الفاعل. فإذا قلنا مثلا:
"ما ورث الأنبياء والعلماء إلا العلم"؛ كان مفعولاً للموروث الأنبياء والعلماء في العلم فقط دون
غيره، كأنه قيل: لا موروث لهم إلا العلم. أما إن عمدنا إلى المفعول و قدمناه على فاعله، في

¹ دلائل الإعجاز : 338.

² بنظر : مفتاح العلوم : 129.

³ دلائل الإعجاز : 339-340.

قولنا: "ما ورث العلم إلا الأنبياء والعلماء"؛ فإن الاختصاص يصبح متسلطاً على الفاعل المؤخر بعد "إلا" ومعناه إذ ذاك: لا مورث للعلم إلا الأنبياء والعلماء. وهو ما يوضح تماماً أن عمل إلا الحاصرة لا يكون فيما قبلها، بل إنه يقع على ما ورد بعدها؛ لأنه لا يتأتى حصول أثر الحرف في اسم سابق له¹، تماماً كحروف الجر مثلاً التي إنما يظهر عملها فيما جاء تالياً إياها، في نحو قوله، عز من قائل: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾²، وقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تَوَسَّوَسُ بِهِ نَفْسَهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾³.

و ليس يخفى أن هذا الذي قيل في مسألة القصر بين الفاعل و المفعول ، ينطبق حكمه على باقي المتعلقات؛ كالحال المحصورة في قولنا: "ما جاءني زيدٌ إلا ركباً"، و الظرف مثل قولنا: "ما التقيت زيدا إلا في المسجد"، إذ المراد بالجملة الأولى قصر مجيء زيد إلى المتكلم على حالة واحدة و هي حال "الركوب". بينما المعنى في الثانية اختصاص المتكلم برؤية زيد في مكان واحد، و هو المسجد، كأنه قيل: لم أر زيدا في أي مكان إلا في المسجد. و كذلك الحال لو أُريدَ القصر على المفعول الثاني، في نحو: "ما كسوت زيدا إلا جبةً"، و "ما أعطيت خالداً إلا درهماً"، بدليل وقوع مثل هذه التراكيب النحوية في القرآن الكريم كقول الخالق، عز وجل: ﴿وَمَا أَوْتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾⁴، و قوله سبحانه على لسان نوح، عليه السلام: ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا﴾⁵، وقوله، جل ثناؤه: ﴿لَكَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾⁶. أو كان المراد قصر الحال على صاحبها، في نحو: "ما جاءني ركباً إلا زيداً"، لأنه في معنى: قصر صفة "الجيء" ركوباً بذاتها على شخص واحد فقط هو "زيد" دون سواه. و من هاهنا، يتبين لنا أن الحصر إنما هو نتاج دلالة حرفه الذي

¹ ينظر: التلخيص في علوم البلاغة: 148-149، و عروس الأفراح: 225/2، و الطراز: 215/2-216، و أصول البلاغة: 214-215،

والتراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني: 152.

² الخائية: 3.

³ ق: 16.

⁴ الإسراء: 85.

⁵ نوح: 6.

⁶ البقرة: 286.

يحدث بوساطته؛ فكان لزاما لذلك تأخير الاسم المحصور بعده، سواء أكان فاعلا، أم مفعولا، أم حالا، أم غيرها من المعمولات الجائز تفرغُ الكلام لها.¹

2- معنى قصر الفاعل على المفعول و عكسه :

ما يجدر التذكير به في هذا المقام، هو الإشارة إلى أن معنى قولنا في جملة : "ما ضرب زيدٌ إلا عمرا" أنه من قبيل قصر الفاعل على المفعول، إنما القصد به هو قصر الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول ، أي أن فعل الضرب الصادر من "زيد" لم يثبت وقوعه إلا على مفعول واحد، وهو "عمرو". و كذلك يقال في الباقي من المتعلقات، كحكما على عبارة : "ما ضرب عمرا إلا زيدا" أنها من باب قصر المفعول على الفاعل، إذ معنى ذلك، أن فعل الضرب الذي وقع على عمرو لم يكن مُحدثه، أو مُصدره إلا زيدا دون غيره.²

غير أننا نستدرك هاهنا، فنقول : إنه إن كان المعنى في نحو : "ما ضرب زيدا إلا عمرو"، و"ما ضرب عمرو إلا زيدا"، أنه في الأول لبيان من الضارب، و في الثاني لبيان من المضروب، كما سبق، فإن لعبد القاهر الجرجاني إشارة في هذا الموضوع مفادها أنه من التكلف حَمْلٌ مثل هذا الكلام على «نفي الشركة، فتريد بـ "ما ضرب زيدا إلا عمرو"، أنه لم يضربه اثنان، و بـ "ما ضرب عمرو إلا زيدا"، أنه لم يضرب اثنين»³. فما الذي يرمي إليه عبد القاهر بهذا الكلام؟ و أي أغراض بلاغية، و دلالات معنوية أراد الكشف عنها، والتنبيه إلى ضرورة الفطنة إليها بهكذا تلميح مقتضب لم يتبعه بأيّ شرح أو إيضاح ؟

إن الذي يمكن فهمه هاهنا، أن الجرجاني يرمي إلى أنه من التكلف المعنوي ، و من غير المستقيم البلاغي، أن يُؤوّل مثل قولنا : "ما ضرب زيدا إلا عمرو"، و "ما ضرب عمرو إلا زيدا"، على أن فيهما نفيًا لشركة غير "عمرو" في ضرب زيد، في الأول و لشركة غير "زيد" في وقوع "ضرب" عليه من جهة عمرو. و إذا كان المعنى هنا، على هذا الوجه الذي

¹ ينظر : مفتاح العلوم : 129-130، و الإيضاح في علوم البلاغة : 80، و مواهب الفتح : 225/2، و عروس الأفراح : 225/2-226، و حاشية الدسوقي : 225/2-226.

² ينظر : مختصر التفتازاني : 225/2-226.

³ دلائل الإعجاز : 339.

ذكره عبد القاهر الجرجاني؛ فإن ذلك ما يسوغ لنا أن نحمل كلام عبد القاهر هنا، أما المراد به أنه لا يجوز عدّ القصر في النموذجين السابقين من قبيل القصر الحقيقي التحقيقي¹ الذي لو ثبت أنه هو الغرض من هاتين الجملتين؛ للزم عن حتما الحكم على شيء من الصعب، بل قد يكون من المستحيل، إثبات صحته المطلقة؛ إذ كيف يُعرف أن زيدا في عبارة: "ما ضرب زيدا إلا عمرو"، لم يضربه طوال أيام حياته مذ كان صغيرا إلا هذا الشخص المسمى بعمرو؟ ومن ذا يؤكد لنا أن عمرا في عبارة: "ما ضرب عمرو إلا زيدا" لم يضرب أحدا من الناس خلال كل مراحل حياته إلا إنسانا واحدا وهو "زيد"؟ ولعله لهذا السبب المعنوي اللطيف، والفرق الدلالي الدقيق، يمكن تأويل كلام الجرجاني في هذه المسألة على أنه إنما عنى بإشارته هذه أنه إن قيل مثلا: "ما ضرب زيدا إلا عمرو"، و "ما ضرب عمرو إلا زيدا"، فلا ينبغي أبدا حمل معناه على ظاهر لفظه، لأن ذلك مما ينتحي بالدلالة المقصودة بهما إلى معنى لا يوافق ما طلب إصابته به على وجه التحديد؛ لأنه من المعلوم، أن لكل حادث حديثا، و لكل مقام مقالا، و لكل كلام ظروفه وأحواله التي قيلت فيه. فكذلك الجملتان المذكورتان هاهنا، اللتان لا تخرجان في وضعهما اللغوي، و تركيبهما النحوي، المتمثل في كونهما قصرا للفاعل و المفعول، عن ملابسات و ظروف استخدامهما في مكان و زمان معينين تعبيرا عن رأي خاص، أو رداً على كلام سابق، كأن تكونان (أي الجملتان المدروستان) قلبا لاعتقاد المخاطب الذي كان يعتقد عكس ما قيل له، أو نفيا لشك ساوره في شأن المنسوب إليه الحكم، أو تعيينا له. و من ثم تظهر صورة القصر هنا، أنها من غير الحقيقي، أي الإضافي، الذي تتعدد أنواعه بحسب حال المخاطب بالكلام.

و لكن، لسائل أن يسأل فيقول: إذا كان قد تبين وجه التكلف في حمل جملي: "ما ضرب زيدا إلا عمرو"، و "ما ضرب عمرو إلا زيدا"، على أن فيهما قصرا حقيقيا تحقيقيا لاستحالة أو صعوبة إثبات و الإحاطة بأصل الأمر، أفلا يجوز اعتباره مما أُدعي فيه قصر الشيء، كما في: "ما زيد إلا كاتب"، و "ما حاتم إلا جواد"؟

و عن هذا نجيب، فنقول: إنه، و إن كان جائزا عدّ نحو قولنا: "ما ضرب زيدا إلا عمرو"، و "ما ضرب عمرو إلا زيدا" من قبيل القصر الحقيقي الإدعائي، على معنى

¹ بتقسيم البلاغيين بعد الجرجاني طبعاً.

تنزيل ضرب غير "عمرو" لزيد منزلة العدم، إذا شهد عن "زيد" أنه ما ضرب يوماً قطاً ضرباً مبرحاً مؤلماً كما ضربه "عمرو" في الجملة الأولى، وعلى جعل ضرب "عمرو" لزيد هو الذي عُرف به عمرو، واشتهر به عند الناس تنزيلاً لضربه غير "زيد" بمنزلة العدم في الجملة الثانية. قلنا: إذا كان هذا التأويل للكلام هنا ممكناً إذا أُريد به المبالغة في وصف عملية الضرب المحصورة في الفاعل أو المفعول على الترتيب؛ فإن الظاهر هنا، أنه يكون الأقرب إلى الذوق، و الأدخل في المرونة اللغوية للعبارتين، هو النص على أن في المثالين آنفي الذكر قصراً غير حقيقي إنما أنشئ وقيل بناء على كلام سابق له، إما على عدّه قصر قلب في حال قلبه لظن السامع إذا كان معتقداً أن الضارب غير عمرو في الأول، أو أن المضروب غير "زيد" في الثاني، وإما كونه قصر أفراد إن هو، المخاطب، دار بجلده اشتراك موصوفين في إصدار فعل الضرب، أو وقوع هذا الأخير على موصوفين معاً، أو قصر تعيين إذا ثبت ترده في تحديد المقصور عليه الحكم في الجملتين.

غير أن ما يجمل بنا أن نلفت إليه الانتباه في هذا المقام استدراكاً لما قيل سابقاً، هو أن عدم استصواب و استحسان حمل بعض الأساليب المتمضنة لمعنى القصر كونها من قبيل القصر الحقيقي التحقيقي الدال على نفي الشركة من جهة، أو اعتبارها من النوع الادعائي عموماً من جهة أخرى، لا يعني إطلاقاً استحالة وجود تراكيب نحوية في قصر المفعول على الفاعل، أو في قصر الفاعل على المفعول على سبيل التحقيق و نفي أية شركة ممكنة، بدليل غنى أسلوب القرآن الكريم بما يندرج تحت هذا القسم.

فمن شواهد القصر على الفاعل، نذكر مثلاً قول الله، سبحانه و تعالى،: ﴿وَمَنْ يَغْفِرَ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾¹، وقوله، جل في علاه: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاها قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾²، وقوله، عز من قائل: ﴿قُلْ لَنْ يَصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾³.

¹ آل عمران: 135.

² الأعراف: 187.

³ التوبة: 51.

و أما عن القصر على المفعول، فنورد على سبيل المثال، قوله جل ثناؤه: ﴿أَمَرَ آلَا
تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾¹، وقوله، جلت قدرته: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾²، وقوله،
تَفَقَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ: ﴿وَلَا يُبَدِّينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾³.

و إن سبق أن العطف بـ "لا" مع صيغة النفي و الاستثناء، في نحو: "ما زيدٌ إلاّ
قائمٌ لا قاعدٌ" ممتنع عند الجرجاني لكون الكلام منفيًا قبل "لا" العاطفة، وهو ما لا تعمل
في مثله، فماذا عن هذه المسألة في باب القصر على الفاعل و المفعول؟

3- عمل "لا" العاطفة في قصر الفاعل و المفعول:

يجيب عبد القاهر عن هذا قائلاً: إنك «إذ قد عرفت فساد أن تقول: "ما زيدٌ إلاّ
قائمٌ لا قاعدٌ"، فإنك تعرف بذلك امتناع أن تقول: "ما" جاءني إلا زيدٌ لا عمرو"، و "ما
ضربتُ إلاّ زيداً لا عمراً"، و ما شاكل ذلك، و ذلك أنك إذا قلت: "ما جاءني إلاّ زيدٌ"،
فقد نفيت أن يكون قد جاءك أحد غيره. فإذا قلت: "لا عمرو" كنت قد طلبت أن تنفي بـ
"لا" العاطفة شيئاً قد تقدّمت فنفيته، و ذلك كما عرفتك خروج بها عن المعنى الذي
وُضعت له إلى خلافه»⁴.

فواضح هنا، أن مرجع امتناع اجتماع "لا" العاطفة مع صيغة النفي و الاستثناء، في نحو
قولنا: "ما رأيت إلاّ خالداً" أن الكلام هاهنا منفي لفظاً بحرف "ما"، فإذا نحن زدنا على
ذلك بأن قلنا: "لا سعيداً" مثلاً؛ كنا قد عمدنا إلى حكم منفي أصلاً، فعاودنا تكرير نفيه
ثانية، وهو ما لا يُستساغ من جهة اللغة و المعنى معاً؛ من قبل أن "لا" العاطفة لا تعمل إلاّ في
موجب، و أن النفي إذا تقرر أول الكلام، فليس مستقيماً حسناً إعادة نفي ما ثبت أنه منفي،
كالنص هنا على عدم رؤية أحد إلاّ خالد. فـ "سعيداً" داخلٌ في حكم عدم وقوع فعل
الرؤية عليه بالنفي و الاستثناء، فلم ينفي عنه ذلك مرة أخرى خصوصاً؟

¹ يوسف: 40.

² الأنعام: 50.

³ النور: 31.

⁴ دلائل الإعجاز: 347-348.

4- تأخير المقصور و المقصور عليه بعد إلاّ :

إن الشائع في بناء جملة القصر في العربية، أن يتقدم المقصور قبل حرف الحصر، ويتأخر عنه المقصور عليه، كما في : "ما ضرب زيداً إلاّ عمرو"؛ بيانا لمن صدر عنه فعل الضرب الواقع على "زيد"، و نحو : "ما أتقن عمله إلاّ مخلص"، حصرا لفعل إتقان العمل على من أودع الله قلبه صفة الإخلاص فقط. و لكنّ الجدير بالذكر هنا، هو التنبيه إلى مسألة ترتبط بموضوع الاختصاص في الكلام، و هي حدوث تقديم أداة القصر على كل من المقصور والمقصور عليه كقولنا مثلا : "لم يبن إلاّ الصادقون أو طانهم"، و نتساءل هنا قائلين : ما كانت نظرة الجرجاني إلى هذا الموضوع ؟ و ما الوجه في تحديد مكمّن الاختصاص في مثل هذا الكلام ؟

يردّ عبد القاهر على هذا، بالقول إنه : «إن عمدت إلى الفاعل و المفعول فأخرتَهُمَا جميعا إلى ما بعد "إلاّ"، فإن الاختصاص يقع حينئذ في الذي يلي "إلاّ" منهما. فإذا قلت : "ما ضرب إلا عمرو زيدا"، كان الاختصاص في الفاعل، و كان المعنى أنك قلت : "إن الضارب عمرو لا غيره"، و إن قلت : "ما ضرب إلاّ زيدا عمرو"، كان الاختصاص في المفعول، و كان المعنى أنك قلت : "إن المضروب زيد لا من سواه"¹.

و إن كان مفهوما جليا هنا، أن المقصود بحكم الاختصاص في العبارتين السابقتين إنما يتعيّن كون حصوله في الاسم التالي لـ"إلاّ" مباشرة؛ كأن يكون فاعلا إبانة لمن قام بالفعل، أو أن يكون مفعولا إظهارا لمن وقع عليه فعل الفاعل²؛ فإن ذلك يطرد مع جميع المتعلقة الأخرى الواردة في الكلام. يوضح صاحب الدلائل هذا الأمر قائلا: إن «حكم المفعولين حكم الفاعل والمفعول فيما ذكرت لك. تقول: "لم يكسُ إلاّ زيدا جبةً"، فيكون المعنى أنه خصّ زيدا من بين الناس بكسوة الجبة. فإن قلت : "لم يكسُ إلاّ جبةً زيدا"، كان المعنى : أنه خصّ الجبة من أصناف الكسوة.

¹ دلائل الإعجاز : 344.

² ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 80، و أصول البلاغة : 115.

و كذلك الحكم حيث يكون بدل أحد المفعولين جاراً و مجروراً، كقول السيد الحميري:¹

لَوْ خَيْرَ الْمُنْبِرِ فُرْسَانُهُ .: مَا اخْتَارَ إِلَّا مِنْكُمْ فَارِسًا

الاختصاص في "منكم" دون "فارسا"، و لو قلت: "ما اختار إلا فارسا منكم"، صار الاختصاص في "فارسا"².

و يتضح من هذا، أن حكم الاختصاص يكون دائما في الاسم الذي يجيء بعد "إلا" مباشرة. فإن قدّم المفعول الأول على الثاني، في نحو: "لم يكس إلا زيدا جبة" كان المراد تخصيص "زيد" من جميع الناس بكسوة الجبة، و العكس إن قيل: "لم يكس إلا جبة زيدا"، حيث يصير المعنى على قصر لبس "زيد" على الجبة دون غيرها من أصناف الكسوة. و عليه، يكون المعنى كأنه قيل في الأول: "لم يكس جبة إلا زيدا"، و في الثاني: "لم يكس زيدا إلا جبة". هذا مع ملاحظة أن الاستثناء هنا مقدر من عام محذوف، حسب حاجة الكلام؛ بيانه أن المستثنى منه المحذوف في المثال الأول مناسب لجنس المستثنى (أي المقصود عليه هنا) تقديره: "لم يكس جبة أحدا إلا زيدا"، و في المثال الثاني على معنى: "لم يكس زيدا لباسا (أو كسوة) إلا جبة". و كذلك الحال في قول الشاعر المذكور؛ إذ الأصل فيه أن يقال: "ما اختار فارسا إلا منكم"، على أن شبه الجملة "منكم" هو المقصود بالاختصاص لوروده بعد "إلا مباشرة"، و يقدر محذوفه على: "ما اختار فارسا من جماعة من الجماعات إلا منكم"، بخلاف لو كان الكلام مصوغا في قالب: "ما اختار إلا فارسا منكم"؛ بتقديم المفعول به "فارسا" على شبه الجملة "منكم"، ليصبح هو أي: المفعول به، المختص بالكلام، لأن معناه إذ

¹ البيت في دلائل الإعجاز: 344، و الأغاني: 7/7. و السيد لقب الشاعر، و اسمه اسماعيل بن محمد بن يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري، و يكنى أبا هاشم. سجنه زياد بن أبيه بعد أن هجاه و هجا بنيه و عذبه، ثم أطلقه معاوية. كان شاعرا متقدما مطبوعا، ذا لسان هجاء، مما دفع بالناس إلى هجر شعره لفرط ما فيه من سب أصحاب الرسول الكريم و أزواجه. و مناسبة هذا البيت، أنه حين نزل أبو العباس السفاح عن المنبر، بعدت أن استقر لهم الأمر، قال:

دُونَكُمْوَهَا يَا بَنِي هَاشِمٍ .: فَجَدِدُوا مِنْ عَهْدِهَا الدَّارِسَا
دُونَكُمْوَهَا فَالْبَسُوا تَاجَهَا .: لَا تَعْلِمُوا مِنْكُمْ لَهُ لَإِسَا
لَوْ خَيْرَ الْمُنْبِرِ فُرْسَانُهُ .: مَا اخْتَارَ إِلَّا مِنْكُمْ فَارِسَا

ينظر: الحيوان: 208/2، الحاشية رقم: 01، و البيان والتبيين: 1/50 و 2/168 و 3/360، و الأغاني: 02/7.

² دلائل الإعجاز: 344-345.

ذاك يكون كأنه قيل : "ما اختار منكم إلا فارسا"، على أن المحذوف هذه المرة ليس جاراً ومجروراً، وإنما مفعولاً به مناسباً لجنس كلمة "فارسا" تقديره مثلاً : "ما اختار منكم أحداً إلا فارساً".¹

ثم يستدرك الجرجاني، بعد إبانته لموضع الاختصاص فيما جاء فيه الكلام مؤخراً فيه المقصور و المقصور عليه بعد إلا، مبيناً أن هذا الذي ذكر من تقديم حرف القصر على طرفي القصر معاً، في قولنا مثلاً "ما ضرب إلا عمرو زيدا"؛ بإيقاع «الفاعل والمفعول جميعاً بعد إلا، ليس بأكثر الكلام، وإنما الأكثر أن تقدم المفعول على "إلا"، نحو "ما ضرب زيدا إلا عمرو"، حتى إنهم ذهبوا فيه، أعني في قولك : "ما ضرب إلا عمرو زيدا" إلى أنه على كلامين، وأن "زيداً" منصوب بفعل مضمرة، حتى كأن المتكلم بذلك أبهم في أول أمره، فقال: "ما ضرب إلا عمرو"، ثم قيل له : "من ضرب؟" فقال : "ضرب زيدا".²

و يدعم عبد القاهر كلامه هذا بمزيد بسط و تحليل ، فيقول موضحاً إن «هاهنا، إذا تأملت معنى لطيف يوجب ذلك، و هو أنك إذا قلت : "ما ضرب زيدا إلا عمرو"، كان غرضك أنك تختص "عمراً" بضرب "زيد" لا بالضرب على الإطلاق. و إذا كان كذلك، و جب أن تُعدّي الفعلَ إلى المفعول من قبل أن تذكر "عمراً" الذي هو الفاعل ، لأن السامع لا يعقل عنك أنك اختصاصته بالفعل معدّي حتى تكون قد بدأت فعدّيته. أعني : لا يفهم عنك أنك أردت أن تختص "عمراً" بضرب "زيد"، حتى تذكره له معدّي إلى "زيد". فأما إذا ذكرته غير معدّي، فقلت : "ما ضرب إلا عمرو"؛ فإن الذي يقع في نفسه أنك أردت أن تزعم أنه لم يكن من أحد غير "عمرو" ضرباً، و أنه ليس هاهنا مضروب إلا و ضاربه عمرو، فاعرفه أصلاً في شأن التقديم و التأخير».³

و المراد هنا، أن الدائر في الكلام إذا أُريد القصر على الفاعل مثلاً، أن يقال : "ما ضرب زيدا إلا عمرو". أما تأخير الفاعل و المفعول معاً إلى ما بعد حرف القصر في نحو : "ما ضرب إلا عمرو زيدا"، فقليل استعماله لأنه يستلزم عنه قصر الصفة قبل تمامها على

¹ ينظر : مفتاح العلوم : 130، و الإيضاح في علوم البلاغة : 80، و مختصر الفتازاني : 231/2.

² دلائل الإعجاز : 350.

³ نفسه : 350.

الموصوف، إذ كان المخاطب لا يفهم المقصود من قولنا: "ما ضَرَبَ إلاَّ عمرو" على أنه قصر صفة الضرب على "زيد" خلافاً لقولنا: "ما ضرب زيدا إلى عمرو" المُعَدِّي فيه الفعلُ "ضَرَبَ" إلى مفعوله قبل ذكر الفاعل بعد إلاَّ. فلإلباس الممكن حصوله هنا، كان الأحسنُ التعبيرَ عن هذا المعنى بتقديم المفعول على "إلاَّ" وتأخير الفاعل بعدها. وكذلك الحال في حصر المفعول؛ إذ يفضل إيراد جملته في الشكل النحوي الأول، أي بأن يُقال: "ما ضرب عمرو إلاَّ زيدا"، لعدم استشكال السامع في بيان الصفة المقصورة لو أنه قيل بدلا عنه: "ما ضرب إلاَّ زيدا عمرو" لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها وهي ضرب "عمرو"، لا الضرب مطلقا الذي قد يفهم من طرف المخاطب؛ فيلجئه استبهامه ذلك إلى السؤال عن "الضرب" إذا سمع: "ما ضرب إلاَّ زيدا"، بقوله: "من ضربه؟" فيجاب عنه: "ضربه عمرو"، كما كان التقدير في قولنا: "ما ضرب إلا عمرو" بالاستفهام عن "المضروب"، بالقول: "من ضربه؟"، فيرد عليه: "ضرب زيدا".¹

و لعلَّ الجميل إيراده في هذا المقام، هو ما نبه عليه القزويني في معرض حديثه عن مسألة جعل طرفي القصر مؤخرين جميعا عن "إلا"، إذ قال في ذلك معلقا: «و قلَّ تقديمهما بحالهما، نحو: "ما ضرب إلاَّ عمراً زيدا"، و "ما ضرب إلاَّ زيدا عمراً"؛ لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها»².

و مكمنُ الحُسْنِ في كلامِ صاحب "التلخيص" هنا، هو دقة تعبيره المقصودة بذكره لفظة: "بحالهما" في عبارة: "و قلَّ تقديمهما بحالهما"، والتي أراد من خلالها إثباتها في هذا السياق النصَّ على مراعاة ترتيب كل من المقصور و المقصور عليه داخل تركيب الجملة الجديدة المؤخران فيها معا إلى ما بعد حرف القصر. و بيان ذلك، أننا لو قلنا مثلا في قصر المفعول على الفاعل: "ما ضرب زيدا إلا عمرو"، ثم أردنا تقديم "إلا" عن المفعول والفاعل معا؛ للزم علينا النظرُ في معنى الحصر الحاصل في الجملة الأصلية الذي كان القصْدُ به: اختصاص "عمرو" بـ"ضرب زيدا" إبقاءً عليه³ في حال التقديم؛ إذ يجب القول في ذلك:

¹ ينظر مفتاح العلوم: 129، و الإيضاح في علوم البلاغة: 80، و مواهب الفتاح: 224/2-225.

² التلخيص في علوم البلاغة: 148-149.

³ أي على معنى القصر المفهوم من الجملة الأصلية.

"ما ضرب إلا عمرو زيدا" احترازا عن تقديم المفعول المحصور على الفاعل كأن يقال: "ما ضرب إلا زيدا عمرو"، وهو ما يفهم منه اختصاص ضرب "عمرو" لزيد فقط¹، أي: حصر ضارية "عمرو" في "زيد"، لأنه في معنى قولنا: "ما ضرب عمرو إلا زيدا" قصرا للفعل المتعلق بالفاعل على المفعول، في حين أن "المراد بجملة: "ما ضرب إلا عمرو زيدا" هو قصر الفعل المتعلق بالمفعول، أي حصر مضروبية "زيد" في "عمرو"؛ لأن الأصل فيه: "ما ضرب زيدا إلا عمرو"²، فبان الفرق بينهما لاختلال المعنى، وانعكاس المقصود.²

فإن كان هذا عن وجوه تحقق معنى القصر بالإ عند الجرجاني، فهل هناك من أسماء أوحروف يراها عبد القاهر صالحة لأن تعمل عمل "الإ"، بإحلالها محلها، وأخذها حكمها؟

4- عمل "غير" عمل "الإ" في أسلوب القصر:

إذا كان سيويه قد أثبت في دراسته لموضوع الاستثناء، أن الاسم "غيرا"، و"سوى" قد يضمنان معنى "الإ" الاستثنائية، فيوضعان موضعها، ويعربان إعرابها في جميع أنواع الاستثناء مفصلاً القول في وجوه استعمالتهما، خصوصاً الاسم "غير" مع تقريره لملازمة "سوى" للنصب على الظرفية إلا في الشعر؛ فإن عبد القاهر الجرجاني أيضاً قد أشار إلى هذه المسألة، و لو باقتضاب شديد، إذ يذهب إلى أن «حكم "غير" في جميع ما ذكرنا، حكم "الإ". فإذا قلت: "ما جاءني غير زيد"، احتمل أن تريد نفي أن يكون قد جاء معه إنسان آخر، وأن تريد نفي أن لا يكون قد جاء، و جاء مكانه واحد آخر. و لا يصح أن تقول: "ما جاءني غير زيد لا عمرو"، كما لم يجز: "ما جاءني إلا زيد لا عمرو"³.

و واضح هنا، أن "غيرا" تُعمل عند صاحب "الدلائل إعمال الحرف "الإ" في أسلوب القصر على أطراد جميع أحكام "الإ" عليها⁴؛ حيث إن المعنى في قولنا: "ما جاءني غير زيد" يحتمل وجهين عند الجرجاني، تماماً على ما مضى تفصيله عند سيويه، و هما:

¹ لأن الاختصاص في مثل هذه النماذج النحوية إنما يقع في الاسم الذي يلي إلا مباشرة، كما سبق.

² ينظر: مختصر التفازاني: 227-226/2، و مواهب الفتح: 227-226/2، و حاشية الدسوقي: 227-226/2.

³ دلائل الإعجاز: 349.

⁴ لأن الجرجاني لم يشير إلى مسألة وقوع الجملة الابتدائية بعد "إلا"، حيث يتمتع وقوع الاسم "غير" مبتدأ في مثل: "ما مررت بأحد غير زيد خير منه"، كما وضح ذلك في القسم الأول من هذه الدراسة فإنه من الطبيعي عدم فهم كلام الجرجاني أن "غيرا" يمكن أن تحل محل "إلا" في مثل هذه التراكيب، و هو الأقرب إلى الصواب و المنطق كما يظهر.

إما حمل الكلام على أن به حصرا لفعل "المجيء" المذكور في شخص واحد، هو "زيد" دون سواه. وإما على إرادة نفي مجيء "زيد"، وإثبات هذا المجيء لإنسان آخر كأنه قيل: ما جاءني شخص غير زيد، أي: مخالف له. فالمعنى: أنه إذا ثبت عدم مجيء زيد في الجملة، فإن ذلك لا يعني إطلاقا أن غيره قد أتى.

وبما أن عبد القاهر يرى اكتساب الاسم "غير" دلالة "الإلا" الحاصرة؛ فإن ذلك ما يفسر على أنه يثبت صحة إفادة هذا الاسم "غير"، للقصرين معا، أي قصر الموصوف على الصفة، نحو: "ما زيد غير شاعر" أفرادا، وقلبا، وتعيينا، بحسب حال المخاطب بهذا الكلام. ولا يخفى هنا، تعذر وقوع القصر حقيقيا وتحقيقيا على أن زيدا لا يخرج في اتصافه عن صفة واحدة، وهي الشعر؛ لاستحالة الإحاطة بصفات الموصوف الواحد، كما سبق شرحه. وكذلك قصر الصفة على الموصوف، إذ يجوز إفادة معناه بوساطة النفي والاستثناء، بـ "ما" و"غير"؛ إذ نقول: "ما شاعر غير زيد"، و"ما جواد غير حاتم"، مثلا إذا كان القصد بذلك المبالغة في نسبة صفة الشعر إلى شخص واحد، وهو زيد، تنزيلا لوجودها في غيره منزلة العدم، هذا في الجملة الأولى. أما الثانية، وهي قولنا: "ما جواد غير حاتم"، فهي الأخرى يُحمل فيها القصر على كونه من قبيل ما حُصرت فيه الصفة في موصوف واحد دون تعديها إلى من سواه، على سبيل الادعاء فقط؛ لأنه ما من شك أن صفة "الجود" يتميز بها ناس كثيرون، حتى ولو افترضنا قلة عددهم فإن ذلك لا ينفي اشتغال أكثر من موصوف في هذه الصفة المعنوية، تماما كما في المثال: "ما شاعر غير زيد" المقصورة فيه صفة "الشاعرية"، لكما لها و شدة ظهورها، في "زيد" وحده، و كأن وجودها في غيره منعدمة؛ لأن الحصر هاهنا حقيقي ادعائي. ولكن إن صح اتسام موصوف واحد بصفة معينة، فإن حصرها فيه جائز طبعاً، كما ثبت مع "الإلا"، نحو: "ما نبي خاتم غير محمد، صلى الله عليه وسلم" و: "ما خالق هذا الكون غير الله تقدرت أسماؤه سبحانه"، وغيرها من الصفات التي لا يتنازع بشأنها إثبات أنها خاصة بذلك الموصوف، أو غيره دون سواه.¹

¹ ينظر: مفتاح العلوم: 130، والإيضاح في علوم البلاغة: 80-81، وأصول البلاغة: 114.

و كذلك "غير" قد تستعمل لإيقاع القصر بين الفاعل و المفعول، نحو : "ما ضرب سعيدٌ غيرَ خالدٍ" و بين المفعول و فاعله، نحو : "ما ضرب خالدًا غيرُ سعيدٍ"، بأخذ الاسم "غير" إعرابَ الاسم الواقع بعد "إلا"، لو أنه قيل : "ما ضرب سعيدٌ إلاَّ خالدًا"، بالنصب فيها لأنها الأداة في اللفظ و المستثنى في المعنى، كما أنها ترفع وجوبا إذا وقعت فاعلا، كما مثل له، لأخذها حكم ما بعد "إلا"، إذا قيل : "ما ضرب خالدًا إلا سعيدٌ". هذا مع ملاحظة أن الاستثناء معها يكون من عام محذوف مناسب لما بعدها في جنسه و لفظه إذ تقدير : "ما ضرب سعيدٌ غيرَ خالدٍ"، هو : "ما ضرب سعيدٌ أحدا غيرَ خالدٍ"، و هكذا مع بقية المعمولات.

كما لا نغفل أيضاً الإشارة إلى أنه، كما ذكر ذلك الجرجاني مع "إلا"، يكون من التكلف حمل المعنى في : "ما ضرب سعيدٌ غيرَ خالدٍ" مثلا على نفي الشركة، بمعنى أنه لم يضرب اثنين، تماما كما لو قصر المفعول على الفاعل أيضا، في "ما ضرب خالدًا غير سعيدٍ"، حيث لا يعدّ من الصواب المعنوي، و الذوق اللغوي تأويل الكلام هنا على أن "خالدًا" لم يضربه اثنين طوال مراحل حياته، و هو ما حملنا على فهم كلام عبد القاهر في هذا الموضوع، أنه إنما أراد بذلك أن مثل هذه التراكيب النحوية إنما تكون منضوية تحت باب القصر غير الحقيقي، أي الإضافي، المقسمة أنواعه مراعاةً لحالِ المخاطبِ بهذه الجمل فيخرج منه قصر الأفراد، و القلب، و التعيين.

هذا كله، دون إهمال حكم "غير مع "لا" العاطفة التي نص الجرجاني على عدم جواز مجاورتها لها، حملا لها على إلا، لأن شرط عمل "لا" العطف فيما بعدها كون معطوفها، السابق لها، موجبا لا منفيا، و منه لا يقال مثلا : "ما جاءني غيرُ زيدٍ لا عمرو"، كما امتنع : "ما جاءني إلاَّ زيدٌ لا عمرو". و هو ما يطرد حتى مع قصر الصفات و الموصوفات أيضا، أي بين المبتدأ و خبره، إذ لا يجوز قولنا مثلا : "ما زيدٌ غيرُ قائمٍ لا قاعدٌ"، قياسا له على الجملة ذاتها لو تحقّق القصر فيها بالإلا.

و إن كان هذا عموما عن بناء أسلوب القصر بالإلا عند الجرجاني، و بعض وجوه بلاغته، فماذا عن مظاهر و شروط إفادة "لا" العاطفة لهذا المعنى اللغوي الدقيق؟

ثانياً : أسلوب القصر بطريق العطف عن الجرجاني :

و قبل الشروع في تفصيل مسألة إفادة هذا الطريق لمعنى القصر، نلفت الانتباه أولاً أن الجرجاني لم يتناول هذا الموضوع بجزئياته كلها، كما وقر عند سيبويه، وإنما الثابت عنه في هذا الأمر، أنه بين تحقق هذا المعنى البلاغي بالحرف "لا" عاطفاً مفرداً على مفرد، طيلة فصول الباب المخصص لدراسة القصر في كتابه "الدلائل"، متجاوزاً بذلك الحرفين الآخرين المؤدى بوساطتهما معنى الحصر، وهما : بل، و لكن.

1- حقيقة القصر بلا العاطفة :

إذا كان عبد القاهر يرى أن دلالة الحرف "لا"، عاطفاً ما بعده على ما قبله، على معنى القصر في الكلام تكمن في : نفيها الحكم المقصود الموجب للاسم الأول قبلها، عن الاسم الثاني الذي هو واقع بعدها في نحو قولنا : "جاءني زيدٌ لأعمرو" من جهة، و أنها، أي "لا" العاطفة، لا تجعل الأمر ظاهراً في أن الجائي "زيد" في المثال السابق، خلافاً لإنما التي تجعله كذلك¹، من جهة أخرى؛ فإن صاحب "الدلائل" يزيد هذه المعاني بسطاً، بإبانته القصدة من كون مجيء "لا" العاطفة نافيةً عن الثاني ما وجب للأول، بأن «ليس المراد به أن تنفي عن الثاني أن يكون قد شارك الأول في الفعل، بل أنها تنفي أن يكون الفعل الذي قلت إنه كان من الأول، قد كان من الثاني دون الأول. ألا ترى أن ليس المعنى في قولك : "جاءني زيدٌ لا عمرو"، أنه لم يكن من "عمرو" مجيء إليك مثل ما كان من "زيد" حتى كأنه عكس قولك: "جاءني زيدٌ و عمرو"، بل المعنى : أن الجائي هو "زيد لا عمرو"، فهو كلام تقوله مع من يغلط في الفعل قد كان من هذا، فيتوهم أنه كان من ذلك.

و النكتة أنه لا شبهة في أن ليس هاهنا جائيان، و أنه ليس إلاّ جاء واحداً، و إنما الشبهة في أن ذلك الجائي زيد أم عمرو، فأنت تحقق على المخاطب بقولك : "جاءني زيدٌ لا عمرو"، أنه "زيد" و ليس بعمرو².

¹ ينظر : دلائل الإعجاز : 335.

² نفسه : 335-336.

و المفهوم من كلام الجرجاني هذا، أنه يقرر صراحة بالعمل المنوط بالحرف "لا" حين يرد في جملة نافية حكما معينا عن اسم مذكور بعده، و يكون هذا الحكم المنفي قد ثبت نسبه إلى اسم آخر تقدم الحديث عنه و التنبيه إليه، كما في : "جاءني زيدٌ لا عمروٌ"، المستفاد منه التأكيد على إلصاق فعل المجيء بزيد، مع نفيه عن شخص آخر هو عمرو. و هاهنا، معنى دقيق قد أشار عبد القاهر إلى ضرورة الفطنة إليه، بيانه أنه ليس الغرض من نحو قولنا : "جاءني زيدٌ لا عمروٌ"، أن يُنفى عن "عمرو" الواقع بعد "لا" النافية، مشاركته لزيد في إتيان المتكلم، و إنما القصد في هذا الموضع هو نفي كون هذا الفعل المحدث عنه في المثال السابق، أنه قد كان من عمرو دون زيد، و هو ما أكده بقوله معلقا على كلامه آنف الذكر، إن في مثل : "جاءني زيدٌ لا عمروٌ"، «نكتةٌ أخرى، و هي أنك لا تقول : جاءني زيدٌ لا عمروٌ، حتى يكون قد بلغ المخاطب أنه كان مجيء إليك من جاء، إلا أنه ظن أنه كان من "عمرو"، فأعلمته أنه لم يكن من "عمرو" و لكن من زيد».¹

و ليس يخفى هاهنا، أن "لا" العاطفة مفرداً على مفردٍ آخرٍ موجبٍ قبله،² إن فهم من أصل وضعها في نحو : "جاءني زيدٌ لا عمروٌ" حصر فعل المجيء في موصوف واحد هو "زيد" بالنسبة إلى "عمرو" المنفي عنه هذا الحكم؛ فإن ذلك ما يسوغ لنا القول : إن الجرجاني يلمح هنا إلى استعمال هذا الحرف، أي : "لا"، لنوع محدد من القصر، و هو ما سماه البلاغيون فيما بعد بقصر القلب؛ لقلبه اعتقاد السامع إلى عكسه، تماما كما هو المعنى في التراكيب : الفخرُ بالعلم لا بالمال، و الشرفُ بالأدب لا بالنسب، و النَّصرُ مع الصبر لا مع الجزع، إذ واضحٌ فيها اعتماد "لا" العاطفة في صياغتها رداً على كلام، أو اعتقاد يكون قد أفصح عنه صاحبه ذاهبا من خلاله أن الفخر بالمال، و أن الشرف إنما يكتسبه المرء بالنسب، و أن النَّصر مع الجزع، فعكس له ظنه هذا ببيان صوابه، و هو كون الفخر إنما يحصل بفضيلة العلم الذي هو نور جالب لكل محمودة دنيوية و أخروية، و أن شرف الإنسان بأدبه الرفيع و لو كان ذا نسب وضيع، كما قال الشاعر :

¹دلائل الإعجاز : 336.

² ينظر ما سبق في: 165، و ما بعدها من هذا البحث .

كُنْ ابْنَ مَنْ شِئْتَ وَ اكْتَسِبْ أَدَبًا .: يُغْنِيكَ مَحْمُودُهُ عَنِ النَّسَبِ

و كما جاء في الحكمة القائلة: "إنَّ النَّسَبَ يَحْتَاجُ إِلَى شَرَفِ الْأَدَبِ ، و لكنَّ الْأَدَبَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَرَفِ النَّسَبِ" ، و أنَّ الْجَزْعَ و الاعتراض على القدر لا ينفع الإنسان المبتلى، و إنما النافع المفيد له هو الصبر الجميل الذي لا شكاية معه ، ثم أليس يقال : الصبر مفتاح الفرج؟
و إذا كان ثابتا الآن، الوجه في إيراد "لا" العاطفة في مثل ما ذكر من الشواهد أنه إثبات حكم معين لاسم واحد، مع نفيه عن اسم آخر بوساطة الحرف "لا"، فذلك مرجع عدَّ القصر واقعا على المذكور أولا في الكلام. و هو ما يؤوّل طبعا بأنَّ المقصور عليه مع "لا" العاطفة هو الوارد قبلها مباشرة¹. كزيد في "جاءني زيدٌ لا عمروٌ"، و "العلم" في : "الفخرُ بالعلمِ لا بالمالِ"، و "الأدب" في "الشرفُ بالأدبِ لا بالنسبِ"، و الصبر في "النصرُ مع الصبرِ لا مع الجزع"².

و إذا كان الأمر كذلك، فمعناه أن المقصور هو المصدر به الجملة، كالفعل "جاءني" في المثال الأول، و "الفخرُ" المعرب مبتدأ في الثاني، و عليه يقاس الكلام في الباقي. و يكون التقدير في ذلك كله لو حملنا القصر على صيغة النفي و الاستثناء كالاتي : "ما جاءني إلا زيدٌ"، و "ما الفخرُ إلا بالعلمِ"، و "ما الشرفُ إلا بالأدبِ"، و "ما النصرُ إلا مع الصبرِ". إلا أن المعنى هو كون القصر موجبا لنفي ما سوى المقصور عليه بعد "إلا"، في حين أنه يكون مع "لا" بالنسبة إلى مقصور عليه آخر معين في الكلام اعتقده المخاطب أولا، فجاءه إبطاله باستخدام "لا" النافية. و لعله لهذا السبب، يرى أحد البلاغيين المحدثين أن أضعف معاني الحصر هو ما تحقق بواسطة "لا" العاطفة؛ لإفادتها هذا المعنى، أي القصر، بالنسبة إلى من أخرج حرف النفي فقط.³

و يذهب بهاء الدين السبكي إلى أبعد من ذلك، إذ يتساءل عن العطف بلا، «أي قصر فيه؟ إنما فيه نفي و إثبات، فقولك : "زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ" لا تعرض فيه لنفي صفة

¹ المقابل للاسم الذي بعدها.

² ينظر : جواهر البلاغة: 147، والمعاني - علم الأسلوب : 38.

³ ينظر : أصول البلاغة : 114.

ثالثة، و القصر إنما يكون بنفي جميع الصفات غير المثبتة إما حقيقية أو مجازاً، و ليس هو
خاصاً بنفي الصفة التي يعتقدونها المخاطب»¹.

و مما تحسن الإشارة إليه هاهنا، هو أنه إذا كان الجرجاني قد مثل لتحقيق معنى
القصر عن طريق العطف بلا، بجملة: "جاءني زيدٌ لا عمروٌ" المؤولة على أن في تركيبها قصرًا
لصفة، و هي المحي، على موصوف، و هو زيد؛ فإن جمهور البلاغيين بعده قد فصلوا
القول في هذه المسألة تفصيلاً لغويًا دقيقاً؛ بتقريرهم أن القصر بـ"لا" يقع بين
الموصوف و الصفة، نحو: "زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ"، و بين الصفة و الموصوف، نحو:
"الشاعرُ زيدٌ لا عمروٌ"، و "زيدٌ قائمٌ لا عمروٌ"، مضيفين أن القصر في مثل هذا، قد يكون
قلبا، أو أفرادا، أو تعيينا بحسب المقام، أي حال المخاطب²، وهو تفرع لما وقر عند الجرجاني
من أن القصر فيما جاء بوساطة "لا" يستعمل في الكلام ردًا و تصحيحا لاعتقاد خاطئ
كان مثارا للجدل بين المتكلم و مخاطبه.

و إن كان هذا بإيجاز عن الطريق الثاني للقصر عند الجرجاني، فما شأن ثالث
هذه الطرق عنده؟ و كيف عالج مسألة إفادتها لهذا المعنى اللغوي؟

ثالثا : أسلوب القصر بإنما عند الجرجاني :

استكمالا لما كنا قد بدأنا الإشارة إليه بخصوص الوجهين الدلاليين الموجبين،
أو الداعيين إلى استعمال الأداة إنما عند عبد القاهر الجرجاني، في أول حديثنا عن القصر بصيغة
النفي و الاستثناء، نقول: إنَّ الحرف "إنما" موضوع لإفادة خير معلوم لدى المخاطب و لا
ينكر صحته، كقولنا: "إنما هو أخوك"، و "إنما هو صاحبك القديم"³، و قد مثل الجرجاني
لذلك أيضا بنحو قولهم: "إنما يعجل من يخشى الفوت"؛ و «ذلك أن من المعلوم الثابت في
النفوس أن من لم يخش الفوت لم يعجل.

¹ عروس الأفراح : 187.

² ينظر: مفتاح العلوم : 125 و 127، و التلخيص في علوم البلاغة: 139، و الإيضاح في علوم البلاغة : 75، و مختصر الفتاوي : 186/2-190،
و مواهب الفتاح : 186/2-191، و حاشية الدسوقي : 186/2-189.

³ ينظر ما سبق في: 182، وما بعدها من هذا البحث.

و مثاله من التنزيل قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾¹ ، وقوله عز وجل : ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبِ﴾² ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا﴾³ . كل ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم، و ذلك أن كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلا ممن يسمع و يعقل ما يقال له و يدعى إليه، و أن من لم يسمع و لم يعقل لم يستجب. و كذلك معلوم أن الإنذار إنما يكون إنذارا و يكون له تأثير، إذا كان مع من يؤمن بالله و يخشاه و يصدق بالبعث و الساعة، فأما الكافر الجاهل، فالإنذار و ترك الإنذار معه واحد، فهذا مثال ما الخبر فيه خبر بأمر يعلمه المخاطب و لا ينكره بحال»⁴.

فهذا عن الوجه الأول في إيراد جملة القصر مبنيةً بإنما ، أما الثاني فهو ما كان فيه الخبر المحدث عنه منزلاً منزلة المعلوم، كقول ابن قيس الرقيات : ***إِنَّمَا مُصْعَبٌ شَهَابٌ مِّنَ اللَّهِ***⁵ و كقولهم : **إِنَّمَا هُوَ أَسَدٌ، وَ إِنَّمَا هُوَ نَارٌ، وَ إِنَّمَا هُوَ سَيْفٌ صَارِمٌ** «إذا أدخلوا "إنما"؛ جعلوا ذلك في حكم الظاهر المعلوم الذي لا يُنكر، و لا يُدفع، و لا يُخفى»⁶.

و هو ما يؤكده عبد القاهر في آخر الباب الذي درس فيه أسلوب القصر؛ إذ قال موضحاً إنه «مما يجب لك أن تجعله على ذكرٍ منك من معاني "إنما"، ما عرفتك أولاً من أنها قد تدخل في الشيء على أن يخيل فيه المتكلم أنه معلوم، و يدعى أنه من الصحة بحيث لا يدفعه دافع، كقوله : ***إِنَّمَا مُصْعَبٌ شَهَابٌ مِّنَ اللَّهِ***»

.. و من ذلك قوله تعالى حكاية عن اليهود : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾⁷ . دخلت "إنما" لتدلّ على أنهم حين ادعوا لأنفسهم أنهم مصلحون ، أظهروا أنهم يدعون من ذلك أمراً ظاهراً معلوماً، و لذلك أكّد

¹ الأنعام: 36 .

² يس : 11 .

³ النازعات : 45 .

⁴ دلائل الإعجاز : 330-331 . و ينظر : تفسير سورة يس، للإمام الفخر الرازي : 26، و ما بعدها.

⁵ سبق شرحه في : 184 من هذا البحث.

⁶ دلائل الإعجاز : 332 .

⁷ البقرة: 11.

الأمر في تكذيبهم و الرد عليهم، فجمع بين "ألا" الذي هو للتنبيه و بين "إن" الذي هو للتأكيد؛ فقيل: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾¹»².

إذا ، فالأمر بين جليّ في شأن اعتماد الأداة "إنما" في التعبير عن معنيين محددين عند الجرجاني ، هما : كون الخبر واضحاً معلوما لدى السامع لا يردّه إطلاقاً، أو جعل الأمر غير الظاهر المعلوم منزلاً بمنزلة ما كان معلوماً على سبيل الإدعاء و التخيل، و هو ما يذهب إليه السكاكي أبو يعقوب من أنه لا يقال: "إنما الله واحد" مثلاً، «إلا و يجب على السامع أن يتلقاه بالقبول ، و الأصل في إنما أن تستعمل في حكم لا يُعوزك تحقيقه، إما لأنه في نفس الأمر جليّ، أو لأنك تدعيه جليّاً»³.

و لعل السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا، هو : إذا كان قد تبين فيما مضى ، دلالة إنما المركبة على معنيين اثنين، هما : الاقتصار على الشيء، أو التحقير عند سيبويه ، فما كانت نظرة عبد القاهر إلى هذا الحرف اللغوي من حيث عمله أولاً، ثم من جهة تأديته لمعنى القصر ثانياً ؟ بمعنى : هل إفادة "إنما" لهذا الغرض البلاغي ثابتة فيها لأنها موضوعة لذلك، أم أن عملها هذا مرتبط بالسياق العام للكلام و ظروف إلقاء الخطاب إلى السامع ؟

1- تحقق القصر بوساطة إنما :

لأن الجرجاني واحد من رجال البلاغة العربية الذين عنوا بالدراسات اللغوية كوحدة متكاملة يعتمد فيها بعض العلوم على أصول علوم أخرى و تفصيلاتها، كارتكاز البلاغة في تحليلاتها و شروحاتها على قواعد علم النحو العربي و أصوله؛ نجدده يفتح كلامه عن عمل إنما و دلالتها المعنوية بنقله إلينا رأي أبي علي الفارسي ، أحد علماء اللغة والنحو، في هذا الباب، إذ يقول الجرجاني : «قال الشيخ أبو علي الفارسي في "الشيرازيات" : يقول : ناس من النحويين في نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي

¹ البقرة : 12.

² دلائل الإعجاز : 357-358.

³ مفتاح العلوم : 128. و ينظر : الكشف : 179/1-180، و التلخيص في علوم البلاغة : 146، و البحث البلاغي عند العرب - تأصيل و تقييم : 187-188.

الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ¹، إن المعنى : ما حَرَّمَ ربي إلا الفواحشَ ، قال :
وأصبت ما يدلّ على صحة قوله في هذا، و هو قولُ الفرزدق :²

أنا الذائد الحامي الدمار ، وإِنَّمَا :. يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

فليس يخلو من أن يكون موجبا أو منفيا. فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم . ألا

ترى أنك لا تقول : "يدافع أنا" و "لا يقاتل أنا"، و إنما تقول : "أدافع" و "أقاتل" إلا أن المعنى

لما كان : "ما يدافع إلا أنا"، فصلت الضمير كما تفصله مع النفي إذا ألحقت معه "إلا"،

حملا على المعنى . و قال : أبو إسحاق الزجاج في قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ

الْمَيْتَةَ وَالْحَمَّ³﴾ : النصب في "الميتة" هو القراءة ، و يجوز : "إنما حَرَّمَ عليكم". قال أبو

إسحاق : والذي اختاره أن تكون "ما" هي التي تمنع "إن" من العمل، و يكون المعنى : "ما

حرم عليكم إلا الميتة"؛ لأنّ "إنما" تأتي إثباتا لما يذكر بعدها، و نفيًا لما سواه، و قول الشاعر :

* إِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي *

المعنى : "ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي" .⁴

و عبد القاهر إذ يورد هذا التعليل النحوي المطوّل في شأن عمل إنما داخل

التركيب اللغوي دون ردّ، فهو حسب ما يظهر يوافق أبا عليّ في تأويله للآية الكريمة

المذكورة أولا، من تضمن إنما فيها معنى القصر المستفاد بصيغة النفي و الاستثناء، كما لو

أنه قيل: "ما حَرَّمَ ربي إلا الفواحشَ"، مستدلا على صحّة رأيهم هذا في إنما بقول الفرزدق:

* إِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي * المحمول على معنى الحصر في الفاعل، لأنه في تقدير

قولنا : "ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي" بالنفي و الإثبات، لا على إرادة كون

الكلام موجبا إذ لا يقال مثلا : "يدافع أنا"، و "لا يقاتل أنا"، فلما حُصر الفاعل في قول

الشاعر و قُصد إلى إبانة هذا الذي يدافع عن الأحساب هنا؛ فصل الضمير الدال على ذات

¹ الأعراف : 33.

² سبق إيراد هذا البيت في 148 من هذا البحث .

³ البقرة : 173. و الآية كاملة هي قوله سبحانه : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْحَمَّ وَاللَّحْمَ الْخَنِزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾.

⁴ دلائل الإعجاز : 328. و ينظر مفتاح العلوم : 126-127، و مختصر الفتاوي : 196/2-198، و مواهب الفتاح : 196-198، و البحر

المحيط : 486/1-489.

الفاعل عن فعله؛ فتأخر إلى آخر الجملة دلالة على إرادته هو بالحصراً¹ لا شيئاً آخر في العبارة كأن يكون كلمة "الأحساب" الواقعة اسماً مجروراً بـ "من"؛ لأنه لو كان هذا المذكور أخيراً² محصوراً بدلاً من الفاعل "أنا"؛ لوجب تأخيره في الكلام، فيقال: "ما أدافع إلا عن أحسابهم". يشرح عبد القاهر الجرجاني مبيناً ذلك: أن الذي صنعه الفرزدق في قوله: * وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي * «شيء لو لم يصنعه لم يصح له المعنى. ذاك لأن غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه، و لو قال: "إنما أدافع عن أحسابهم"، لصار المعنى أنه يخص المدافع عنه، و أنه يزعم أن المدافعة منه تكون عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، كما يكون إذا قال: "وما أدافع إلا عن أحسابهم"، و ليس ذلك معناه، إنما معناه أن يزعم أن المدافع هو لا غيره، فاعرف ذلك، فإن الغلط كما أظن يدخل على كثير ممن تسمعونهم يقولون: "إنه فصل الضمير للحمل على المعنى"، فيرى أنه لو لم يفصله، لكان يكون معناه مثله الآن.

هذا ولا يجوز أن ينسب فيه إلى الضرورة، فيجعل مثلاً نظير قول الآخر³:

* كَأَنَا يَوْمَ قَرَىٰ إِنَّمَا نَقَتْلُ إِيَّانَا *

لأنه ليس به ضرورة إلى ذلك، من حيث أن "أدافع" و "يدافع" واحد في الوزن، فاعرف هذا أيضاً⁴.

و يخلص الجرجاني إلى نتيجة واضحة في تعليقه لانفصال الضمير "أنا" عن الفعل "يدافع"، بالقول إن «جملة الأمر أن الواجب أن يكون اللفظ على وجه يجعل الاختصاص فيه للفرزدق. و ذلك لا يكون إلا بأن يقدم "الأحساب" عليه، و لم يقع "الأحساب" إلا مؤخراً عن ضمير الفرزدق، و إذا تأخرت انصرف الاختصاص إليها لا محالة»⁵.

¹ و مرجع ذلك أن الجرجاني يرى أن المقصور عليه مع إنما هو المؤخر عنها في الجملة أياً كان هذا المعمول فاعلاً، أو مفعولاً، أو ظرفاً إلخ، و هو ما سيتم شرحه لاحقاً بمشينة الرحمن.

² أي: كلمة: "الأحساب".

³ سبق إيراد هذا البيت في: 142 من هذا البحث.

⁴ دلائل الإعجاز: 341-342.

⁵ نفسه: 343. و ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 75، و مختصر التفتازاني: 199/2، و مواهب الفتاح: 194/2-195.

و على نهج فطاحل النحويين، يناقش عبد القاهر مسألة استكان (استتار) الضمير في الفعل المحدث عنه أخيراً قائلاً : إنه «إن قلت : كان يمكنه أن يقول : "و إنما أدافع عن أحسابهم أنا"، فيقدم الأحساب على أنا.

قيل : إنه إذا قال : "أدافع" كان الفاعل الضمير المستكن في الفعل، و كان "أنا" الظاهر تأكيداً له، أعني للمستكن، و الحكم يتعلق بالمؤكد دون التأكيد؛ لأن التأكيد كالتكرير، فهو يجيء من بعد نفوذ الحكم، و لا يكون تقديم الجار مع الجرور، الذي هو قوله: "عن أحسابهم" على الضمير الذي هو تأكيد، تقديماً له على الفاعل، لأن تقديم المفعول على الفاعل إنما يكون إذا ذكرت المفعول قبل أن تذكر الفاعل، و لا يكون لك إذا قلت : "و إنما أدافع عن أحسابهم" سبيل إلى أن تذكر المفعول قبل أن تذكر الفاعل، لأن ذكر الفاعل هاهنا هو ذكر الفعل، من حيث إن الفاعل مستكن في الفعل، فكيف يتصور تقديم شيء عليه؟¹.

و بعد، فإن ثبت من جملة أبي إسحاق الزجاج السابقة في قوله ، معللاً دلالة "إنما" على معنى القصر في قوله ، عز من قائل: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾² بجملة على : "ما حرم عليكم إلا الميتة"، إن «إنما تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها، و نفياً لما سواه»³. هذا من جهة، و إذا ظهر استشهاد الجرجاني بهذا الكلام في استدلاله على تحقق القصر بـ "إنما" من جهة أخرى. أفليس في "دلائل الإعجاز" كله رأي مستقل لعبد القاهر في هذه المسألة؟ و إن وجد ذلك، فما علة الجرجاني في إثبات صحته و بيان صوابه؟

2- إنما الحاصرة لفظاً عند الجرجاني :

بالنظر إلى طبيعة الدراسة البلاغية التي أقامها عبد القاهر في "دلائل إعجازه" ، غير المعتمدة على تقسيم الموضوع المطروق إلى أبواب ، ثم تجزئة هذه الأبواب إلى فصول صغيرة يتناول فيها دقائق المسائل المتعلقة بهذا الأمر أو ذاك، وهو ما يلاحظ على طريقة

¹ دلائل الإعجاز : 343-344.

² البقرة : 173.

³ ينظر: قوله كاملاً في: 223 من هذا البحث.

معالجته لأسلوب القصر كنموذج ؛ فإن الطريف هنا، هو أن تصريح الجرجاني في شأن إفادة إنما لمعنى القصر لم يأت ذكره إلا في معرض حديثه عن عمل "إنما" مع "لا" العاطفة حين بين قبح إيراد الكلام منفيًا بها، أي بلا، بعد "إنما" في بعض المواضع.

ثم انتقل إلى توضيح موضع هذا النفي عموماً مع إنما في الجملة؛ حيث نص أنه قد «يتقدم تارة و يتأخر أخرى. فمثال التأخير ما تراه في قولك: "إنما جاءني زيد لا عمرو"، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ لِّسِتِّ خَلِيهِمْ بِمُسِيئِهِ﴾¹، و كقول لبيد: *إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ*².

و مثال التقديم قولك: "ما جاءني زيد، و إنما جاءني عمرو"، و هذا مما أنت تعلم به مكان الفائدة فيها، و ذلك أنك تعلم ضرورة أنك لو لم تدخلها و قلت: "ما جاءني زيد و جاءني عمرو"، لكان الكلام مع من ظن أنهما جاءك جميعاً، و أن المعنى الآن مع دخولها، أن الكلام مع من غلط في عين الجائي، فظن أنه كان زيدياً لا عمراً³.

و يؤكد عبد القاهر الجرجاني مسألة تضمن الحرف "إنما" لمعنى القصر بأصل وضعه، حتى و لو كان السياق نفسه يقتضي حملها على ذلك المعنى، موضحاً أنه قد «يظن الظان أنه ليس في انضمام "ما" إلى "إن" فائدة أكثر من أنها تبطل عملها، حتى ترى النحويين لا يزيدون في أكثر كلامهم على أنها كافة"، و مكانها هاهنا يزيل هذا الظن و يبطله. و ذلك أنك ترى أنك لو قلت: "ما جاءني زيد و إن عمراً جاءني"، لم يُعقل منه أنك أردت أن الجائي "عمرو" لا "زيد"، بل يكون دخول إن كالشيء الذي لا يُحتاج إليه، و وجدت المعنى ينبو عنه⁴.

¹ الغاشية: 21-22.

² البيت في شعر لبيد بين جاهليته و إسلامه، لذكريا عبد الرحمان صيام: 101. ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، د.ط، د.ت. و هذا البيت، حسب ما يظهر من شواهد الجرجاني على إفادة إنما لمعنى القصر لفظاً؛ إذ المعنى فيه على أنه إنما يجزي على الإحسان بالإحسان من هو حر كريم، فأما من هو بمنزلة الجمل في لؤمه، فإنه لا يوصل إلى النفع من جهته إلا إذا اقتصر و قهر. أو على أن المراد به، هو: إنما يجزيك من فيه إنسانية لا من فيه بهيمية. ينظر: جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري. ضبطه و كتب هوامشه: أحمد عبد السلام. و خرّج أحاديثه: أبو هاجر محمد سعيد بسبوني زغلول: 51/1، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1408هـ-1988م، و مجمع الأمثال: 1/55.

³ دلائل الإعجاز: 353-354.

⁴ نفسه: 354.

و المفهوم هنا ، كما يظهر لنا من كلام الجرجاني ، أنه يوازن بين نموذجين نحويين، من مثل قولنا : "ما جاءني زيدٌ و جاءني عمروٌ"، و "ما جاءني زيدٌ و إنَّ عمراً جاءني" من ناحية، و قولنا : "ما جاءني زيدٌ و إنما جاءني عمروٌ" من ناحية أخرى؛ بيانا لوظيفة "إنما" الدلالية المتمثلة أساس في تحقق معنى الحصر بها لحكم معين على شيء، مع نفيه عن شيء آخر في الجملة، المؤول سابقا على كونه من قبيل قصر القلب.

و هذا كله، إنما مثل به عبد القاهر لإثبات مذهبه في عمل الأداة "إنما" الحصر في حال دخولها في تركيب لغوي أيا كان سياقه العام.

و لعل ما يجمل بنا إيراده في هذا المقام ، ما قرره الجرجاني في "باب اللفظ والنظم"¹ حين تناول موضوع المجاز الحكمي² بالدراسة، حيث ذكر أن مما طريق المجاز فيه الحكم قولُ الخنساء :³

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ، حَتَّى إِذَا ادَّكَّرَتْ . : فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

إذ يشرح وجه المجاز فيه، بقوله : «و ذلك أنها لم تترد بالإقبال و الإدبار غير معناه، فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة، و إنما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر، ولغلبة ذلك عليها و اتصاله منها، و أنه لم يكن لها حال غيرهما، كأنها قد تجسمت من الإقبال و الإدبار و إنما كان يكون المجاز في نفس الكلمة، لو أنها كانت قد استعارت "الإقبال و الإدبار" لمعنى غير معناه الذي وضع له في اللغة . و معلوم، أن ليس الاستعارة ممَّا أرادته في شيء»⁴.

¹ ينظر : دلائل الإعجاز : 293.

² يرى عبد القاهر أنه إذا كان المجاز عموما نقل اللفظ عما وضع له من المعنى الأصلي، إلى معنى آخر شبيه به اتساعا؛ فإن المجاز الحكمي هو مجاز أيضا، لكنه يقع في الكلام على غير السبيل المذكور آنفا، و ذلك بأن يكون التجوز في حكم يجري على الكلمة فقط، و تكون الكلمة مزوكة على ظاهرها، و يكون معناها مقصودا في نفسه و مرادا من غير تورية و لا تعريض، كقول الله جل جلاله ، في الآية السادسة عشرة من سورة البقرة: ﴿فَمَا رِبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ ، و كقولنا مثلا : "نهائك صائمٌ و ليك قائمٌ". فالوجه في عد هذين المثالين من باب المجاز، حسب الجرجاني ، هو ليس في ذوات الكلم و أنفس الألفاظ، و لكن في أحكام أُجريت عليها؛ إذ المجاز في الآية الكريمة في إسناد التجارة إلى لفظ "ربحت"، وهو في العبارة الثانية في إجراء الكلمتين "صائم و قائم" خبرين على "النهار و الليل". ينظر : نفسه : 66-67 و 293-294، و ما بعدهما.

³ مضى إيراد هذا البيت في 144 من هذا البحث .

⁴ دلائل الإعجاز : 300-301.

و يتضح من كلام الجرجاني هنا، أن طريق المجاز في قول الخنساء، إنما تحقق وقوعه بإسناد الخبرين المرفوعين إلى الناقية، المكنى عنها بالضمير "هي"، المعربة مبتدأه و ليس يخفى هنا أن الإقبال و الإدبار كلاهما مستعملان في معانٍهما الأصلي، «و هذا الإسناد أفاد أن هذه الناقية حين ذكرت ولدها ارتاعت من شدة ما تجدد، فحرمها الأسي و اشتد بها الوجد حتى أخذت تقبل و تدبر، و كأنها لفرط إقبالها و إدبارها صارت إقبالا و إدبارا»¹.

و لهذا يرفض عبد القاهر، جملة و تفصيلا، أن يحمل الكلام في بيت الخنساء على أن فيه حذفاً للمضاف، بتقديره على: "فإنما هي ذات إقبالٍ و إدبارٍ" لأنه لا يكون معبراً بحق عن صورة الخنساء الشعرية كمارأتها هي² كما هو الحال في قول الخالق، جل ثناؤه: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾³، المقدر على: "و اسأل أهل القرية"، «في سبيل ما يحذف من اللفظ ويراد في المعنى، كمثل أن يحذف خبر المبتدأ و المبتدأ، إذا دل الدليل عليه إلى سائر ما إذا حذف كان في حكم المنطوق به.

و ليس الأمر كذلك في بيت الخنساء، لأننا إذا جعلنا المعنى فيه كالمعنى إذا نحن قلنا: "فإنما هي ذات إقبالٍ و إدبارٍ"، أفسدنا الشعر على أنفسنا، و خرجنا إلى شيء مغسول، و إلى كلام عاميٍ مردول، و كان سبيلنا سبيل من يزعم مثلاً في بيت المتنبي:⁴

بَدَتْ قَمْرًا ، وَ مَالَتْ حُوطَ بَانَ . : وَ فَاحَتْ عَنبْرًا ، وَ رَنْتَ غَزَالًا

أنه في تقدير محذوف، و أن معناه كالمعنى إذا قلت: "بدت مثل قمر، و مالت مثل حوط بان، و فاحت مثل عنبر، و رنت مثل غزال" في أننا نخرج إلى الغثاثة، و إلى شيء

¹ دلالات التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني : 93.

² ينظر : نفسه : 93-94.

³ يوسف : 82.

⁴ البيت في: شرح ديوان المتنبي : 340/3. و الحوطُ: واحدة حوطة، و هو الغصن الناعم لسنة، و البانُ: ضرب من الشجر طيب الزهر، واحدها بانه، و منه دهن البان. هنا نظرت. و المنصوبات في البيت أسماء وُضعت موضع الحال، و المعنى كأن الشاعر قال في وصف محبوبته: "بدت مُشبهة قمرًا في حسنها، و مالت مُشبهة غصن بان في تثبتها، و فاحت مُشبهة عنبرًا في طيب رائحتها، و رنت مُشبهة غزالًا في سواد مقلتها، و هذا يسمى التدييح في الشعر، و مثله: سَفَرَتْ بُدُورًا وَ اتَّقَيْنَ أَهْلَةً . : وَ مَسَنَّ غُصُونًا وَ التَّفْتَنَ جَاذِرًا ينظر : شرح ديوان المتنبي : 340/3، الحاشية رقم : 01، و الصحاح : باب الطاء فصل الحاء (1125/3)، و باب النون فصل الباء (2081/5).

يعزل البلاغة عن سلطانها، و يخفض من شأنها، و يصدّ أوجهنا عن محاسنها، و يسدّ باب المعرفة بها و بلطائفها علينا»¹.

و يواصل الجرجاني مفترضا كون «الوجه أن يكون تقدير المضاف في هذا على معنى أنه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره، و لم يقصد إلى الذي ذكرنا من المبالغة والاتساع، و أن تجعل الناقة كأنها قد صارت يجملتها إقبالا و إدبارا، حتى كأنها قد تجسّمت منهما؛ لكان حقه حينئذ أن يلجأ فيه بلفظ "الذات" فيقال: "إنما هي ذاتُ إقبالٍ و إدبارٍ"².

و إن كان جليا واضحا، بعد عرضنا لرأي الجرجاني في نقده للبيت السابق، الآن نصُّ عبد القاهر على تضمن "إنما" لدلالة القصر بأصل وضعها اللغوي، فلعله يكون قريبا من هذا المعنى ما أثبتته في موضع آخر من "الدلائل" في معرض حديثه عن قياس العرب وتشبيههم بعضَ الأسماء ببعض؛ إذ يرى أنهم «إذا أثبتوا خاصّة شيءٍ لشيءٍ، أثبتوا له اسمه، فإذا جعلوا "الرجل" بحيث لا تنقص شجاعته عن شجاعة الأسد و لا يُعَدِّم منها شيئا، قالوا: "هو أسد"، و إذا وصفوه بالتناهي في الخير و الخصال الشريفة، أو بالحُسْن الذي يهز قالوا: "هو مَلَكٌ"، و إذا وصفوا الشيء بغاية الطيب، قالوا "هو مسكٌ"، و كذلك الحكم أبدا.

ثم إنهم إذا استقصوا في ذلك نفوا عن المشبه اسم جنسه فقالوا: "ليس هو بإنسان، وإنما هو أسدٌ"، و "ليس هو آدميا، و إنما هو مَلَكٌ"، كما قال الله تعالى: ﴿هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾³ «⁴.

و يتّضح هنا، أن مراد الجرجاني بتمثيله بهذه التراكيب النحوية، المشاركة، "إنما" في صياغتها: هو تأكيده قضية دلالة "إنما" الوضعية على معنى القصر المستفاد من الجملتين: "إنما هو أسدٌ، و إنما هو مَلَكٌ" المحمولتين على معنى: "ما هو إلا أسدٌ"، و "ما

¹ دلائل الإعجاز : 302.

² نفسه : 302.

³ يوسف : 31.

⁴ دلائل الإعجاز : 433.

هو إلا ملك"، أو ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ كما ثبت في الأسلوب القرآني المذكور¹. وعليه، يجوز لنا تقدير الكلام في قول الخنساء: "إنما هي إقبالٌ وإدبارٌ"، على: "ما هي إلا إقبالٌ وإدبارٌ"، تماما كما كان المعنى في مثال سيويه: "ما أنت إلا قائمٌ وقاعدٌ" المحصور فيه المبتدأ: "أنت" في صفتي "القيام و القعود" فقط، على قولنا: "إنما أنت قائمٌ وقاعدٌ"، غير أن الفرق بين المثالين، أن قول الخنساء أبلغ تعبيراً، و أبدع تصويراً؛ لإسنادها صفة الخبرية إلى المصدرين "إقبالٌ وإدبارٌ" مجازاً. هذا، إضافة إلى أن طريق القصر هنا هو "إنما" التي تجعل حكم الجملة المذكور منزلاً منزلة المعلوم الجلي الذي لا يُجهل؛ مما يجعل الناقاة الموصوفة هاهنا كأنها خلقت منهما لغلبتهما عليها، مبالغة في وصف حيرتها، و حزنها الشديدين كلما تذكرت ولدها، خلافاً لجملة سيويه التي لا ترقى إلى هذا المعنى البلاغي الدقيق، من قبل أن الخبر فيها اسمان للفاعل، لا مصدرين، إضافة إلى أن طريق القصر هنا هو "ما و إلا"، وليس "إنما" كما ثبت في الأول.

3- مزية القصر بـ "إنما" :

إن كان قد تبين فيما سبق، أن إفادة الطريقتين الأولين دلالة القصر تكون على مرتين؛ باعتبار أنه يتحقق في الأول بالنفي، كقولنا: "ما جاءني" ثم بالاستثناء بـ "إلا"، أو بما في معناها، في "إلا زيد"، و أن سبيل حصوله في الثاني هو إثبات الحكم للاسم الأول نحو: "جاءني زيد" مع نفيه عن اسم آخر بعده بـ "لا"، نحو: "لا عمرو"، فما شأن "إنما" في هذه المسألة بعدها أداة مركبة من حرفين؟

يجيب عبد القاهر عن مثل هذا التساؤل مبيناً أن "إنما" «تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء، و نفيه عن غيره، فإذا قلت: "إنما جاءني زيد"، عقلت منك أنك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غيره. فمعنى الكلام معها شبيه بالمعنى في قولك: "جاءني زيدٌ لا عمرو"، إلا أن لها مزية، و هي أنك تعقل معها إيجاب الفعل لشيء و نفيه عن غيره دفعة واحدة في حال واحدة. و ليس الأمر في "جاءني زيدٌ لا عمرو"، فإنك تعقلهما في حالين. و مزية ثانية، و هي أنها تجعل الأمر ظاهراً في أن الجائي "زيد"، و لا يكون هذا الظهور إذا جعلت الكلام "بلا"، فقلت: "جاءني زيدٌ لا عمرو"².

¹ ليس معنى ذلك إطلاقاً أن لعبارتي "إنما" و "ما و إلا" الغرض البلاغي نفسه، و لا الجانب الجمالي ذاته، كما سيظهر لاحقاً إن شاء الله.

² دلائل الإعجاز: 335.

و واضح هنا، أن الجرجاني يقرر تقريراً صريحاً أن لطريق القصر "إنما" فائدتين اثنتين:
أولاهما: أنها تثبت الفعل لشيء معين، و هو زيد في المثال المذكور، أولاً، و تنفي هذا الفعل
السابق إثباته عن كل ما عدا الاسم الذي ألصق به ثانياً.

ثانيهما: جعلها الأمر المقصور عليه الكلام ظاهراً فيه حكمه ذلك، كدلالته على
أن "الجائي" في "إنما جاءني زيد" هو "زيد"، ظاهراً جلياً، سواء أكان ذلك حقيقة أم ادعاء
للمبالغة.

و نشير هنا، أن عبد القاهر قد ارتكز على رأي بعض النحويين القائلين بكف "ما"
النافية "إن" الناصبة عن عملها، و اكتساب الحرفين بتركيبهما دلالة القصر، الذي هو إثبات
ما يذكر بعد "إنما" و نفي ما سواه. و حَمَلُ معنى "إنما" على هذا، يؤوّل اقتضاء لذلك أنها
متضمنة لنفي و إثبات كصيغة النفي و الاستثناء: "ما و إلا". و إن كانت هي كذلك، أي
إنما، جاز قصر الموصوف بوساطتها على الصفة في نحو: "إنما زيد قائم"؛ إذ المراد هنا إثبات اتصاف
"زيد" بالقيام و نفي اتصافه بصفات أخرى غيرها، كالقعود و نحوه. فـ "زيد" إذا، مقصور
على صفة واحدة فقط لا يتعداها إلى ما سواها، كأن يكون قاعداً، أو مضطجعاً، أو مما
يخطر ببال المخاطب مشاكل هذه الصفات، و كذلك يصح فيها قصر الصفة، فيكون
الغير المنفي بها في قصرها في قولنا مثلاً: "إنما قائم زيد" هو اتصاف غير "زيد"
بالقيام، و المثبت هو المذكور، و هو اتصاف زيد به.¹

و يواصل الجرجاني إيضاحه لدلالة الجملة المؤدية معنى القصر بـ "إنما"، مقابلاً
ذلك بعمل "لا" العاطفة في نحو قولنا: "جاءني زيد لا عمرو"؛ إذ يقول في هذا الصدد:
«و إذ قد عرفت هذه المعاني في الكلام "بلا" العاطفة²، فاعلم أنها بجملتها قائمة لك في
الكلام بإنما. فإذا قلت: "إنما جاءني زيد"، لم يكن غرضك أن تنفي أن يكون قد جاء مع
"زيد" غيره، ولكن أن تنفي أن يكون المجيء الذي قلت إنه كان منه، كان من "عمرو".
وكذلك تكون الشبهة مرتفعة في أن ليس هاهنا جائيان، و أن ليس إلا جاء واحد، و إنما

¹ ينظر: مختصر التفازاني: 198/2-199، و مواهب الفتح: 199/2.

² سبق شرحها في: 217-220 من هذا البحث.

تكون الشبهة في أن ذلك الجائي "زيد" أم "عمرو". فإذا قلت: "إنما جاءني زيد" حَقَّقْتَ الأمرَ في أنه "زيد". و كذلك لا تقول: "إنما جاءني زيد" حتى يكون قد بلغ المخاطب أن قد جاءك جاء، و لكنه ظنَّ أنه "عمرو" مثلا، فأعلمته أنه "زيد".¹

و ليس بخفيِّ هنا، أن عبد القاهر يؤكد مسألة هامة في دلالة "إنما" على معنى القصر، وهي أنها ترد مستعملة في الكلام بقصد ردِّ اعتقاد المخاطب به، أي بالقصر، وبيان صحته، كظنه مثلا أن الذي سافر مع المتكلم "خالد"، و هو في الحقيقة "سعيد"، فيقال له: "إنما سافرتُ مع سعيدٍ، لا خالدٍ". فالغرض هنا، ليس نفي أن يكون قد سافر معي أَحَدٌ بغير سعيدٍ، إذ ممكن أن يكون قد شاركني أشخاص آخرون في هذا، و لكنَّ المعنى هاهنا، هو على نَفْيِ أن يكون سفري هذا الذي قد تمَّ مع "سعيد"، أنه كان مع "خالد" بدلا من "سعيد".

و يزيد الجرجاني، هذا المعنى بسطا وترسيخا في الأذهان، بتوضيحه أنه «إن قلت: فإنه يصح أن تقول: إنما جاءني من بين القوم زيد وحده، و إنما أتاني من جملةهم عمرو فقط، فإن ذلك شيء كالتكلف، والكلام هو الأول، ثم الاعتبار به إذا أُطلق فلم يقيد "بوحده" و ما في معناه. و معلوم أنك إذا قلت: "إنما جاءني زيد"، و لم ترد على ذلك، أنه لا يسبق إلى القلب من المعنى إلا ما قدمنا شرحه، من أنك أردت النصَّ على "زيد" أنه الجائي، و أن تُبطل ظنَّ المخاطب أن المجيء لم يكن مفه، و لكنَّ كان من "عمرو" حسب ما سيكون إذا قلت: "جاءني زيد لا عمرو".»²

و بعد بيان الوجه في تحقق القصر بوساطة "إنما"، و الدلالة المعنوية المقصودة من إيرادها في الكلام، أفليس لنا أن نتساءل الآن، عن المعمولات التي تناولها الجرجاني في باب مجيئها مقصورا عليها الكلام بـ "إنما"؟ و ما موضع الاختصاص في الجملة معها؟ ثم ما حكم اجتماعها مع لا العاطفة؟

¹ دلالة الإعجاز: 336.

² نفسه: 336-337.

4- ما يُحصر من المعمولات بـ "إنما" :

إذا كان قد تبين سابقا، نوع المتعلقات التي يتفرغ لها الكلام في الاستثناء الناقص عند سيبويه، استقراء و استنتاجا ، فإنّ الظاهر من معالجة الجرجاني لهذه المسألة في القسم الذي خصّه لتناول أسلوب القصر، هو أنه لم يأت على ذكر ذلك تفصيلا سواء أكان ذلك مع "الإلّا" ، أم مع الأداة المركبة "إنما".

و عموما، فالذي وقر في هذه المسألة مع "إنما" هو نفسه تقريبا الذي أثبتته الجرجاني في موضع دراسته لهذا الموضوع مع : "ما و الإلّا"؛ بحديثه عن القصر بين الفاعل والمفعول، وبين المبتدأ والخبر .

ونشير هنا، أننا، و خلافا لما انتهجناه في باب القصر بـ "الإلّا"، سنبدأ ببيان ما يقع من القصر بين الفاعل والمفعول، وإبراز معنى الاختصاص في ذلك كله، قبل الانتقال إلى المعمولين الآخرين: المبتدأ والخبر؛ مراعاة لطبيعة دراسة عبد القاهر في "دلائل إعجازه" لهذا الموضوع المعتمدة على الموازنة و توطئة الكلام بما سبق، استجلابا للحضور الذهني، و تحقيقا للتساوق الفكري.

أ- القصر بإنما بين الفاعل و المفعول :

إذا كان قد مضى، أن الغرض من القصر بـ "ما و الإلّا" هو بيان الفاعل، في نحو قولنا : "ما ضرب عمراً إلا زيد"، و بيان المضروب إذا قلنا : "ما ضرب زيد إلا عمراً"، على أن الاسم المختص هو ما جاء واقعا بعد "الإلّا"، سواء أتم ذلك في مثل ما ذكر، أم في حال تقديم الإلّا الحاصرة على طرفي القصر الفاعل والمفعول، في نحو : "ما ضرب إلا زيد عمرا" اختصاصا في الفاعل، أو في : "ما ضرب إلا عمرا زيد" للقصر على المفعول.

فإن كان هذا هو المعول عليه مع صيغة النفي و الاستثناء؛ فكذلك الحال مع "إنما" عند الجرجاني الذي يرى أن معنى القصر أو الاختصاص ، يتحوّل من الفاعل إلى المفعول، أو العكس، بحسب موضع كل منهما في الجملة. و مثل ذلك قول الله، جلّ ثناؤه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾¹ ؛ إذ يذكر عبد القاهر في شرحها بلاغيا ، أنّ

¹ فاطر : 28.

في تقديم اسم الله، عز وجل، معنىً خلاف ما يكون لو أُخِّر. و من ثمَّ يَعْلَمُ بأنَّ تقديم اسم الله، سبحانه وتعالى: «إنما كان لأجل أن الغرض أن يبين الخاشون من هم، و يخبر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم. و لو أُخِّر ذكر اسم الله و قدّم "العلماء" فقليل: "إنما يخشى العلماء الله"، لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن، و لصار الغرض بيان المخشي من هو، و الإخبار بأنه الله تعالى دون غيره، و لم يجب حينئذ أن تكون "الخشية" من الله تعالى مقصورة على العلماء، و أن يكونوا مخصوصين بها، كما هو الغرض في الآية، بل كان يكون المعنى أن غير العلماء يخشون الله تعالى أيضا، إلا أنهم مع خشيتهم الله تعالى يخشون معه غيره، و العلماء لا يخشون غير الله تعالى»¹.

فواضح من كلام عبد القاهر هنا، أن الآية الكريمة المذكورة من شواهد حصر الفاعل بـ "إنما"؛ لأنَّ القصد منها هو تقرير أنه لا خاشي لله حقَّ خشيته إلاَّ العلماءُ لدرايتهم اليقينية الثابتة بمطلق علمه الذي وسع كل شيء خَلَقَهُ، و من ثمَّ فإنَّهم يعظّمون شأنه سبحانه وتعالى تعظيما خالصا لا يعظّمه أحد غيرهم من بين سائر الخلق. و لو كان القصر واقعا هنا "بـ" ما و إلاَّ"، لكان التقدير: "لا يخشى الله إلاَّ العلماء"، بخلاف لو قلنا: "إنما يخشى العلماء الله" حيث يصير المعنى على اختصاص المخشي من هو، و النصّ على أنه الله، جلّ في علاه، فيكون تقديره إذ ذاك: "لا يخشى العلماء إلاَّ الله"².

و يحترز الجرجاني من أن يظنَّ ظانُّ أن الغرض في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾³ هو كون الحصر واقعا على المفعول، وهو لفظ الجلالة "الله"، جلّ وعلا، حملا له على ما يكون قد جاء من هذا المعنى في التنزيل في غير هذه الآية كقول الخالق، عزّ من قائل: ﴿الَّذِينَ يَبْلُغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾⁴؛ إذ يؤكّد أنه، وإن كان المعنى في الآية الثانية هو بيان "المخشي" و هو الله، جلّت

¹ دلائل الإعجاز : 338-339.

² ينظر : الكشاف : 308/3 ، و مفتاح العلوم : 130 ، و الإيضاح في علوم البلاغة 80 ، و الطراز : 215/2-216 ، و أصول البلاغة : 116 ، و جواهر البلاغة : 147 .

³ فاطر : 28 .

⁴ الأحزاب : 39 .

قدرته، «فليس هو الغرض في الآية¹، و لا اللفظ بمحتمل له البتة. و من أجاز حملها عليه، كان قد أبطل فائدة التقديم، و سَوَّى بين قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ و بين أن يقال: "إنما يخشى العلماء الله"، و إذا سَوَّى بينهما، لزمه أن يسَوَّى بين قولنا: "ما ضرب زيداً إلا عمرو" و بين: "ما ضرب عمرو إلا زيداً". و ذلك ما لا شبهة في امتناعه»².

و إن كان واضحاً بعد هذا، موضع الحصر في الكلام مع إنمّا؛ فتأكيداً و زيادةً بياناً لذلك، يمضي عبد القاهر شارحاً ذلك مصرّحاً في قوله إنه «إذ قد عرفت أن الاختصاص مع "إلا" يقع في الذي تؤخره من الفاعل و المفعول، فكذلك يقع مع "إنمّا" في المؤخر منها دون المقدم، فإذا قلت: "إنما ضرب زيداً عمرو"، كان الاختصاص في الضارب، و إذا قلت: "إنما ضرب عمرو زيداً"، كان الاختصاص في المضروب. و كما لا يجوز أن يستوي الحال بين التقديم و التأخير مع "إلا"، كذلك لا يجوز مع "إنمّا"»³.

و لعلّه يكون مفهوماً الآن، سبب استصواب و استحسان الجرجاني لقول الفرزدق⁴: *إِنَّمَا يُدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي*، في فصله ضمير المتكلم المفرد "أنا" المعرب فاعلاً، عن فعله؛ إذ كان هو المقصود بالحصر، أو من كان على أخص صفاته من الشجاعة، والأئمة، و الإقدام.

و بما أننا في معرض الحديث عن المقصور و المقصور عليه مع "إنمّا" الحاصرة، نشير إلى أنّ الخطيب القزويني قد نصّ على أنّ المقصور عليه بإنمّا في نحو: "إنما ضرب زيدٌ عمراً" لا يجوز تقديمه على غيره للإلباس⁵. وهو ما يراه جمهور البلاغيين عموماً، و ذلك دفعاً لأيّ لبس ممكن وقوعه، كما إذا قلنا في: "إنما ضرب زيدٌ عمراً" "إنما ضرب عمراً زيداً"، بخلاف النفي و الاستثناء فلا إلباس فيه، إذ المقصور عليه هو المذكور بعد "إلا" سواء أقدم أم

¹ أي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾

² دلائل الإعجاز: 339.

³ نفسه: 340.

⁴ سبق إيراد شرح الجرجاني لمعناه في: 223، و ما بعدها من هذا البحث.

⁵ ينظر: التلخيص في علوم البلاغة: 150.

أخر. فلما كان كل من الفاعل و المفعول، مثلاً، الواقعين بعد "إنما" يجوز أن يكون هو المقصور عليه دون الآخر، و من غير أن يقترن أحدهما بقريضة تدل على كونه هو المقصور عليه؛ فُصد قصداً أن يُجعل التأخير علامة القصر على ذلك المؤخر. و عليه كان لازماً أن نقول، بيانا لموضع القصر فقط لا على إرادة الألفي سواء في المعنى كما سيبين لاحقاً، في معنى التراكيب الآتية مثلاً: "ما قام إلا زيد"، و "ما ضربت إلا زيداً"، و "ما ظننت زيدا إلا قائماً"، على جعل الحصر بـ "إنما"، ما يلي على الترتيب: "إنما قام زيد"، و "إنما ضربت زيدا"، و "إنما ظننت زيدا قائماً"، و يقاس على ذلك باقي المعمولات.¹

ولكننا نتساءل هاهنا قائلين: إن وجب في أسلوب القصر المتحقق بوساطة "إنما" تأخير المقصور عليه معها، كما سبق، أفيكون هذا الحكم مطّرداً شاملاً كل أحوال الكلام، أم أن هناك ما ينبغي الوقوف عنده؟

وجواباً عن هذا السؤال، نقول: إن من علماء البلاغة و النحوي، من تفتنوا إلى دقة هذه المسألة؛ فنبهوا على أن ليس الأخير دائماً في الكلام هو المحصور بـ "إنما"؛ لأن ذلك لا يصح إلا حيث يستفاد القصر منها، احترازاً من نحو قولنا: "إنما زيداً ضربت"؛ إذ المفيد للقصر هنا التقديم وليس "إنما"، و كذلك نحو: "إنما طمعاً في مثوبة الله تعالى يتقن العمل". أما نحو قولنا مثلاً: "إنما قمت"، فلما كان معناه: "إنما قمت لا أنني قعدت"، أي "لم يقع مني إلا القيام" رداً على من اعتقد شيئاً آخر مما شابهه؛ فإن موجب القصر هنا، كون الاختصاص واقعا على الفعل "قام"، على الرغم من تأخر الفاعل عليه في الجملة²، و لو كان القصد إلى حصر الفاعل؛ للزم فصل الضمير، كما سبق في بيت الفرزدق مثلاً، و لقل حينئذ: "إنما يقوم أنا"، و هو خلاف لما أريد بقولنا: "إنما قمت".³

¹ ينظر: مختصر الفخاراني: 233/2، و مواهب الفتح: 232/2-233، و عروس الأفراح: 233/2، و حاشية الدسوقي: 233/2.

² و ذلك أمر واجب لعدم صحة تقديم الفاعل عليه؛ لأن الفعل: "قمت" ماض فاعله ضمير المتكلم المفرد، فلم يجز فيه: "إنما قام أنا"، إلا استغناء عن الضمائر المفصلة بنظيرتها المنفصلة كما بين سابقاً.

³ ينظر: مواهب الفتح: 233/2-234.

و الظاهر من هذا، أن لأصحاب هذا الرأي نسبةً كبيرةً من الصواب فيما أقرُّوه هنا من شأن الاحتراز في القول : إن المتأخر في الكلام مع "إنما" هو المحصور دائماً. و مما قد يُجَلِّي هذه الحقيقة المعنوية بالغة الأهمية، ما ساقه بهاء الدين السبكي على عادته في إيراد آرائه النقدية والبلاغية، من شواهد قرآنية عديدة على هذا الأمر. من ذلك نذكر قول الخالق، جلّ ثناؤه: ﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ¹، فَإِنَّ الْمَرَادَ بِهِ : "لم يقع إلا أن أشرك أبائنا من قبل"، و مقتضى قواعدهم أن المراد : "ما أشرك أبائنا إلا من قبل"، أي: "لم يشركوا من بعدنا بل من قبلنا". و منها قوله، عزّ وجلّ: ﴿يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ². فلو كان المقصور عليه الواقع أخيراً، أي شبه الجملة "به"؛ لاقتضى عنه أن يكون في معنى لو قيل : "ما فُتِنْتُمْ إلا به"، و الظاهر أنه ليس المراد؛ فإنه لا يصحّ فيه قصر القلب ولا قصر الأفراد لأنهم لم يكونوا يدعون أنهم فُتِنُوا به و غيره، و لا لأنهم فُتِنُوا بغيره فقط. و منه تعيّن أنه على معنى : "لم يقع إلا أنكم فُتِنْتُمْ به". و كذلك قوله، سبحانه و تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ³. فلو صحّ كون المقصور عليه ما تأخر عن "إنما" ليلزم عنه أن التقدير فيه : "ما يقول له إلا كُن"، و ليس هو المعنى المراد، بل معناه : "فلا يقع شيء إلا قوله كُن"، مما يلزم عنه نفي ما ليس "كن" من الأقوال و الأفعال.⁴

و إن كان هذا عن معنى الاختصاص الحاصل بين الفاعل و مفعوله، فماذا عن الأمر ذاته بين المبتدأ و خبره ؟

ب- القصر بـ "إنما" بين المبتدأ و الخبر :

يربط عبد القاهر الجرجاني ما أثبتته آنفاً في مسألة الاختصاص بين الفاعل والمفعول، ربطاً وثيقاً في إبانته لحقيقة هذا الموضوع في حال مجيء الجملة اسميةً؛ إذ يقول مبيناً ذلك :

¹ الأعراف : 173.

² طه: 90.

³ غافر : 68.

⁴ ينظر : عروس الأفراح : 233/2.

إنَّ «الأمر في المبتدأ والخبر، إن كانا بعد "إنما" على العبرة التي ذكرت لك في الفاعل والمفعول، إذا أنت قدّمت أحدهما على الآخر.

معنى ذلك : أنك إن تركت الخبر في موضعه فلم تقدمه على المبتدأ، كان الاختصاص فيه، وإن قدّمته على المبتدأ، صار الاختصاص الذي كان فيه في المبتدأ»¹.

و بأسلوبه البديع، و ملكة عالم النحو الضليع، يبسط عبد القاهر كلامه هذا بطريقة تأخذ بمجامع القلوب و تُسحرُ بوساطتها الأبواب، قائلاً إنَّ: «تفسير هذا، أنك تقول : إنما هذا لك، فيكون الاختصاص في "لك"، بدلالة أنك تقول: "إنما هذا لك لا لغيرك". وتقول : "إنما لك هذا"، فيكون الاختصاص في "هذا"، بدلالة أنك تقول : "إنما لك هذا لا ذاك"، والاختصاص يكون أبداً في الذي إذا جئت بـ "لا" العاطفة كان العطف عليه»².

فجليّ هنا، أن معنى القصر أو الاختصاص، ينصرف إلى المتعلق، أو المعمول النحوي الأخير، في الجملة. فإن آخر الخبر كان هو المختصّ فيها، نحو : شبه الجملة "لك" في قولنا : "إنما هذا لك" مثلاً ، بدليل أنه لو نُزل هذا الخبر هاهنا، من الكلام الواقع بعد إنَّما منزلة المستثنى ، لقدّر على معنى : "ما هذا إلا لك" . و الأمر نفسه بالنسبة إلى المبتدأ إن حصل تقديم الخبر عليه، فيصير الاختصاص فيه لا في الخبر، نحو : "إنما لك هذا"؛ إذ إننا لو بنينا القصر فيه على صيغة النفي والاستثناء، لوجب تقديره على : "ما لك إلا هذا"، حتى إذا أردنا تأكيد صحة هذه المسألة في بيان معنى القصر إلى أيّ موضع يتّجه، جمعنا بين "إنما" و طريق العطف، فقلنا في الأول : "إنما هذا لك لا لغيرك" ، و في الثاني : "إنما لك هذا لا ذاك". وما يؤكد ذلك، أنه لو كان القصر واقعا بين غير المبتدأ والخبر، كأن نقول مثلاً : "إنما يضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة" ، في حصر المفعول فيه، ظرف الزمان، لثبت صحة موضع الاختصاص هنا؛ بتنزيله من الكلام الواقع بعد "إنما" منزلة المستثنى، إذ يقال فيه : "ما ضرب زيدٌ عمراً إلا يوم الجمعة". و كذلك الحال في قولنا : "إنما يضرب زيدٌ عمراً يوم

¹ دلائل الإعجاز : 345.

² نفسه : 345.

الجمعة في السوق"، و في : "إنما خالدٌ ينظم شعرا عفيفا"؛ إذ يُقدَّران على : "ما يضرب زيدٌ عمرا يوم الجمعة إلا في السوق"، و "ما خالدٌ إلا ينظم شعرا عفيفا".¹

و يواصل الجرجاني إيضاحه لفكرة الاختصاص من حيث تحديد موضعها، بقوله إنك «إن أردت أن يزداد ذلك عندك وضوحا، فانظر إلى قوله، تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾²، وقوله، عز و علا: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ﴾³، فإنك ترى الأمر ظاهرا أن الاختصاص في الآية الأولى في المبتدأ الذي هو "البلاغ"، و "الحساب"، دون الخبر الذي هو "عليك" و "علينا". وأنه في الآية الثانية في الخبر الذي هو "على الذين" دون المبتدأ الذي هو "السبيل"»⁴.

فمعنى الحصر في الآية الأولى، حسب الجرجاني، واضح أنه منصرف إلى الاسمين الشاغلين لوظيفة المبتدأ؛ لتأخرهما عن خبريهما، والمعنى في ذلك أنه «ما يجب عليك إلا تبليغ الرسالة فحسب، و علينا لا عليك حسابهم و جزاؤهم على أعمالهم، فلا يهمنك إعراضهم ولا تستعجل بعذابهم»⁵. بينما المقصور عليه في الآية الثانية هو الخبر الواقع شبه جملة : "على الذين" بحجته بعد المبتدأ "السبيل"، تماما كما هو شأن قوله تعالى من السورة نفسها : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَاتِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾⁶، حيث بين فيها الخالق، جل ثناؤه، الوجوه المستحقة لصدقه الزكاة المفروضة على أغنياء الأمة؛ فدلَّت صياغتها اللغوية المبدوءة بـ "إنما" الحاصرة على قصر جنس «الصدقات على الأصناف المحدودة» أو أنها محتصة بها لا تتجاوزها إلى غيرها، كأنه قيل : إنما هي لهم لا لغيرهم، و نحو قولك : "إنما الخلافة لقريش". تريد : لا تتعداهم، ولا تكون لغيرهم»⁷.

¹ ينظر : مفتاح العلوم : 130. وهذه للمقابلة لأمتلة إنما بنظيرتها ملو إلا الغرض منها فقط. بيان موضع الحصر فيها.

² الرعد : 40.

³ التوبة : 93. والاية كاملة : ﴿وَإِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾.

⁴ دلائل الإعجاز : 345.

⁵ الكشف : 363/2. و ينظر : أصول البلاغة : 116.

⁶ التوبة : 60.

⁷ الكشف : 197/2. أما بوجيان الأندلسي، فيرى أن الحصر إذا فهم فإنما يفهم من سياق الكلام لا لأن "إنما" دلت عليه. و هو الكلام الذي رددته في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ إذ قال معقبا : «و لفظة "إنما" إن كانت وضعت للحصر، فالحصر مستفاد من لفظها، و إن كانت لم توضع للحصر، فالحصر مستفاد من الأوصاف؛ إذ مناط الحكم بالوصف يقتضي التعليل به، و التعليل بالشيء يقتضي الاقتصار عليه». ينظر: البحر المحيط : 57/5.

و لعله يكون حسنا بنا في هذا المقام ، بعد إبرازنا لموضع الاختصاص في جملة المبتدأ و الخير تقديمًا و تأخيرا عند عبد القاهر أن نبين الوجه في مسألة تحديد نوع القصر في مثل هذا إلى كونه من قبيل قصر الموصوف على الصفة ، أو عكسه .

و الجدير بالذكر به هنا، قبل دراستنا لأمثلة الجرجاني التي ساقها في هذا الباب، أن ننبه على أنه إذا كان القصر الواقع في نحو قولنا : "ما زيدٌ إلا قائمٌ"، و قولنا "ما قائمٌ إلا زيدٌ" مما يندرج تحت مسمى قصر الموصوف على الصفة في الأول، و قصر الصفة على الموصوف في الثاني، فكذلك الحال، لو تمّ بناء جملة الحصر هنا بـ "إنما"، بحيث إنه لو قيل فيه : "إنما زيدٌ قائمٌ"، و "إنما قائمٌ زيدٌ"؛ لكان المعنى المستفاد في هذا الموضع هو ذاته المفهوم من سابقه . فيكون المثال : "إنما زيدٌ قائمٌ" قصرا للموصوف "زيد" على صفة واحدة، و هي "القيام" ادعاء لا حقيقة لتعذر ذلك كما سبق، و يكون المعنى في : "إنما قائمٌ زيدٌ" حصرا لصفة القيام في موصوف واحد هو "زيد" على تقييد ذلك بمكان و زمان معينين معهودين بين المتكلم و مخاطبه ، كما بين آنفاً .

أما إذا انتقلنا إلى شواهد عبد القاهر في هذه المسألة، فنجد بيانها على النحو الآتي :

أولا : في تمثيله بعبارتي : "إنما هذا لك"، و "إنما لك هذا" ، اللتين تُؤوّلُ أولاهما على أنها من قبيل قصر الموصوف على الصفة؛ لأن تقدير الكلام فيها هو : "إنما هذا الشيء المعين في ملكيتك أنت، لا في ملكية أحد غيرك"، و هو ما يكون مؤكداً لو نزلنا المقصور عليه من الكلام بعد "إنما" منزلة المستثنى؛ إذ يقال فيه : "ما هذا الشيء المعين، أو المحدثُ عنه، ملكاً لأحد من الناس، أو لذلك الشخص المعين، إلا كونه ملكاً لك"، فيظهر منه جليا أنه من باب قصر الموصوف على الصفة. و باتباعنا للعلمية نفسها مع جملة : "إنما لك هذا"، يتجلى واضحاً أنها مما قصرت فيها الصفة على الموصوف؛ لأن القصر هنا مقدرٌ على : "ما ينسبُ إليك ملكيةُ شيء من الأشياء، أو ذاك الشيء المحدد إلا هذا"، أي : "أنك لا تتعدى في امتلاكك هذا الشيء إلى أشياء أخرى غيره"، أو إلى شيء آخر معين، فلمّا كانت الملكية ، و هي صفة معنوية، مقصورة على ذات محددة في الكلام، وهو موصوف ، عدّ القصرُ هاهنا قصرَ صفة على موصوف.¹

¹ هذا، و يجوز حسب ما يظهر قلب القصرين في العبارتين المذكورتين، على تقدير المعنى في الأولى بـ: "إنما ملكية هذا محصورة فيك"، فيصح قصر صفة على موصوف، و في الثانية بـ : "إنما فيك، أو إليك، ينسب ملكية هذا الشيء"، فيؤول إلى قصر موصوف على صفة.

و أما الآيتان القرآنيتان المذكورتان من طرف عبد القاهر الجرجاني في هذا الصدد، فإنه من الضروري و اللطيف إيرادُ هذا التعليق حول نوع القصر المتحقق فيهما، أهو من باب قصر الموصوف أم الصفة.

و لنبدأ بالآية الأولى، و هي قول الخالق، جَلَّتْ قَدْرَتُهُ وَ تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ: ﴿فَإِنَّمَا مَلَائِكَةُ السَّمَوَاتِ وَمَلَائِكَةُ الْأَرْضِ وَمَلَائِكَةُ الْبَلَاغِ وَالْمَلَائِكَةُ الْحِسَابِ﴾¹، و التي ذهب الجرجاني إلى اعتبار معنى الاختصاص واقعا فيها على المبتدئين المؤخرين عن خبريهما، و هما : كلمتا "البلاغ" و "الحساب" على الترتيب؛ بناء على أن المقصور عليه هنا هو آخر ما يتعلق به الكلام بعد "إنما".

و استيضاحا لهذا الأمر ، نقول :

1- إنَّ في قوله، جَلَّ جلاله، في الجزء الأول من الآية ، و هو : ﴿فَإِنَّمَا مَلَائِكَةُ السَّمَوَاتِ وَمَلَائِكَةُ الْأَرْضِ وَمَلَائِكَةُ الْبَلَاغِ وَالْمَلَائِكَةُ الْحِسَابِ﴾ قصرا الموصوف على صفة. و مردّد ذلك أنه لما كان المعنى هنا : "ما يجب عليك إلاّ تبليغ الرسالة"، حسب الزمخشري، فإنه يجوز لنا تأويل الكلام على صياغة أخرى مماثلة، و هي أن في معنى قول الخالق، تبارك و تعالى، لرسوله الكريم ، عليه أفضل الصلاة و أتمّ التسليم: "يا محمد، عليك الصلاة والسلام، إنَّ الغاية من بعثتك إلى الناس جميعا، و أن الأمر الواجب عليك إكماله، ما هو حقيقة من الحقائق، و لا صفة من الصفات، إلاّ كونه تبليغك رسالة ربك لا غير، بعدك المرسل إلى العالمين بشيرا و نذيرا، فأنت مقصور على هذه الصفة ، بالنسبة إلى الناس، فحسب". و على هذا يحمل القصر في هذا الموضوع من قبيل قصر الموصوف على الصفة؛ لأن تقديره، كما سبق، هو: "ما أنت يا محمد مأمورا، و لا مكلفا بأمر من الأمور، إلاّ أن تبلغ و تُعلم الخلق رسالة ربهم".

أما في الجزء الثاني من هذه الآية الكريمة، و هي قوله سبحانه : ﴿وَمَلَائِكَةُ الْحِسَابِ﴾ فالظاهر حسب الجرجاني أن المقصور عليه فيها هو لفظة "الحساب" المعربة مبتدأ لتأخرها عن خبرها "علينا". غير أننا، و بتأملنا الدقيق لسياق الآية من جهة، و بعودتنا إلى تفسير الزمخشري المثبت آنفا، و الذي مفاده "أنّ علينا" ، أي على الله تعالى، لا عليك يا محمد حسابهم و جزاؤهم على أعمالهم؛ يمكننا القول : إنَّ معنى القصر المتحقق هنا، ليس

¹ الرعد : 40.

مفهوما من قبل دلالة "إنما" عليه، كما ذهب إلى ذلك عبد القاهر؛ إذ لو كان الأمر كذلك، لوجب تقدير الكلام على : "ما علينا إلا الحساب لا غيره"، و حاشاه سبحانه وتعالى قدرته، أن يُحصِر بذاته العلى المنزهة عن كلّ شبيه و مثال، و بصفاته الأسمى اللى لا تنبغى إلا له ذو الإكرام و الجلال، فى صفة واحدة و هى إناطة قضية حساب الخلق بعاقته سبحانه ، ثم لا يكون متصرفاً مثلاً فى شؤون الكون، و تدبير دقائق أموره، و هو الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنى، و سع كرسىه السماوات و الأرض، و أحاط بكلّ شىء علماً!؟

و لأنّ فى هذا التأويل ، كما رأينا ، خروجاً عن الغرض المقصود فى الآية المذكورة؛ فالظاهر أن الأقرب إلى الصواب هنا، هو عدُّ القصر مستفاداً من تقديم شبه الجملة "علينا"، الواقع خبراً؛ ليتأتى انصراف الاختصاص إليه، لا إلى المبتدأ المؤخّر، و يكون التقدير إذ ذاك : "ما مسألة حساب الناس و مجازاتهم على أعمالهم إلا موكولة، مسندةً إلينا، أى إلى المولى تبارك و تعالى، لا إليك يا محمد، صلوات الله و سلامه عليه"، و من ثمّ، يكون القصر فى هذا الجزء الثانى من الآية من نوع قصر الصفة، و هى الحساب، على الموصوف، و هو الله جلّ فى علاه. و لعلّ فى هذا، رداً على قول الجرجاني بإفادة "إنما" الوضعية الثابتة لمعنى القصر إلا أن يكون للجرجاني قصداً آخرَ فى فهمه للآية الكريمة ، والله أعلى و أعلم .

2- و أما قول الخالق ، عز من قائل: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ مَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ﴾ الذى قُصر فيه المبتدأ، "السبيل"، على خبره، "الذين يستأذنونك"، فواضح أنه من قبيل قصر الصفة على الموصوف. و بيان ذلك أن الله جلّ ثناؤه، بعد أن بين مؤكداً فى آية سابقة لهذه، أنه لا جناح على الضعفاء و الفقراء، ولا طريق للعاتب عليهم إن هم تخلفوا عن جهاد أو نصره لدين الله؛¹ إذ قال سبحانه : ﴿لَيْسَ مَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا مَلَى الْمَرْضَى وَلَا مَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا مَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَلَا مَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلْتَ لِتَحْمِلَهُمْ

¹ التوبة : 93.

² بنظر: الكشاف : 208/2.

قُلْتِ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا
 مَا يُنْفِقُونَ¹، أَرَدَفَ الشارح الحكيم قوله هذا مبرزا مَنْ يكون مِنَ الْمُؤْمِنِينَ مرتكبا
 للذنب العظيم محتملا للإثم المبين في هذه المسألة بالقول: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ
 يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾²، حاصرا لصفة المعصية و الإثم فيمن ثبتت استطاعته المالية،
 وقدرته الجسدية، لا تتعداهم إلى غيرهم ، ممن تخلفوا عن أداء هذا الواجب الديني المتمثل في
 الجهاد.

ج- اجتماع العطف بـ "لا" مع طريق القصر بوساطة "إنما" :

خلافًا لما يراه الجرجاني في امتناع مجامعة "لا" العاطفة لما ورد من أسلوب القصر
 بوساطة النفي و الاستثناء، في نحو : "ما زيدٌ إلا قائمٌ لا قاعدٌ"، و "ما جاءني إلا زيدٌ لا
 عمرو"؛ فإنه ينصّ على جواز هذا الأمر، في حال كون الكلام متحققا فيه معنى الحصر بـ
 "إنما"، إذ يجوز أن نقول مثلا : "إنما هو قائمٌ لا قاعدٌ"³.

و الظاهر هنا، أن مرجع جواز اجتماع "إنما" بلا العاطفة في نحو : "إنما زيدٌ قائمٌ لا
 قاعدٌ"، و "إنما خالدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ"، و "إنما جاءني زيدٌ لا عمرو"، هو أن الكلام غير
 منفي لفظا كما في قولنا : "ما جاءني إلا زيدٌ"، الممتنع فيه ذلك؛ لأنّ نفي مجيء أحدٍ غير
 "زيد" قد تحقق بـ "ما" النافية، فإن قيل : "لا عمرو" مثلا طلب بذلك نفي بـ "لا"
 العاطفة شيء قد تقدّم نفيه، و شرط عدّ "لا" عاطفة بكون معطوفها موجبا لا منفيا، كما
 سبق.

و يناقش الجرجاني مسألة جواز العطف "بلا" النافية بعد "إنما"، مفترضا أنه «إن قيل :
 فإنك إذا قلت : "إنما جاءني زيدٌ"، فقد نفيت فيه أيضا أن يكون "المجيء" قد كان من
 غيره، فكان ينبغي أن لا يجوز فيه أيضا أن تعطف بلا، فلا تقول : "إنما جاءني زيدٌ لا عمرو".

¹ التوبة : 91، 92.

² التوبة : 93.

³ ينظر : دلائل الإعجاز : 347.

قيل : إن الذي قلته من أنك إذا قلت : "إنما جاءني زيد" فقد نفيت فيه أيضا المجيء عن غيره ، غير مُسَلَّم لك على حقيقته. و ذلك أنه ليس معك إلا قولك : "جاءني زيد" ، وهو كلام كما تراه مثبت ليس فيه نفي البتة، كما كان في قولك: "ما جاءني إلا زيد" ، وإنما فيه أنك وضعت يدك على "زيد" فجعلته "الجائي" ، وذلك وإن وجب انتفاء المجيء عن غيره، فليس يوجب من أجل أن كان ذلك إعمال نفي في شيء، وإنما أوجبه من حيث كان "المجيء" الذي أخبرت به مجيئا مخصوصا إذا كان لزيد لم يكن لغيره. و الذي أبيناه أن تنفي بلا العاطفة الفعل عن شيء، و قد نفيت عنه لفظا¹.

و يزيد عبد القاهر مسألة العطف بـ "لا" مع "إنما" إيضاحا و ترسيخا، موازنا إياها بما يقع من ذلك مع إحدى طرق القصر الأخرى²، مقررًا أن «نظير هذا أننا نعقل من قولنا : "زيد هو الجائي" ، أن هذا المجيء لم يكن من غيره، ثم لا يمنع ذلك من أن تجيء فيه "بلا" العاطفة فتقول : "زيد هو الجائي لا عمرو" ، لأننا لم نعقل ما عقلناه من انتفاء المجيء عن غيره بنفي أوقعناه على شيء، و لكن بأنه لما كان المجيء المقصود مجيئا واحدا، كان النص على "زيد" بأنه فاعله و إثباته له، نفيا له عن غيره، و لكن من طريق المعقول، لا من طريق أن كان في الكلام نفي، كما كان ثم³.

فجلي من هذا الكلام، أن عبد القاهر ينص نصا واضحا أن الوجه في جواز عطف الكلام "بلا" العاطفة مع أداة الحصر "إنما" ، هو كون الاسم معها ليس منفيا نفيا صريحا، كما هو الحال في النفي و الاستثناء، بل هو نفي ضمني مستفاد بالمفهوم فقط، لا لفظا؛ لذلك جاز العطف على كلمة "تميمي" في نحو قولنا : "إنما أنا تميمي لا قيسي" ، و على لفظة "العلم" في : "إنما العلم نور لا ظلام" مثلا. و مما يدل على أن النفي الضمني ليس كالتصريح، أنه يقال : "امتنع زيد عن المجيء لا عمرو" بالعطف على فاعل امتنع بـ "لا" ، إذ يفهم من الكلام حصر الامتناع في "زيد" دون "عمرو" بواسطة العطف بلا، و قد صح ذلك؛ لأن صريح

¹ دلائل الإعجاز : 348.

² و هو ما استفاد من معنى الحصر بتوسط ضمير الفصل بين المسند و المسند إليه، كما في قولنا مثلا : "زيد هو الجواد و عمرو هو الشجاع". ينظر : نفسه : 179 ، و ما بعدها.

³ نفسه : 348.

قولنا : "امتنع زيد" إيجاب الامتناع، فلا يكون ناتجا عن نفيه "بلا" أن يتحول الكلام إلى إيجاب . و أما نفي "المجيء" ، فهو ضمني؛ فجاز العطف بـ"لا" بالنظر إلى أن النفي في "امتنع" ضمني، و لو كان قد صرح به لهذا المعنى، و قيل : "لم يجيء زيد"، ما صح أن يقال بعده بالعطف: "لا عمرو"¹.

ثم يستدرك عبد القاهر مبينا الفرق بين قولنا : "زيد هو الجائي لا عمرو"، و بين : "ما جاءني إلا زيد" في مسألة كون "المجيء" المنصوص عليه في كليهما واحدا، بالتساؤل ، أنه «إن قيل: فإنك إذا قلت: "ما جاءني إلا زيد"، و لم يكن غرضك أن تنفي أن يكون قد جاء معه واحد آخر، كان المجيء أيضا مجيئا واحدا؟

قيل : إنه و إن كان واحدا، فإنما ثبت أن "زيدا" الفاعل له، بأن نفيت المجيء عن كل من سوى "زيد"، كما تصنع إذا أردت أن تنفي أن يكون قد جاء معه جاء آخر. و إذا كان كذلك، كان ما قلناه من أنك إن جئت "بلا" العاطفة، فقلت : "ما جاءني إلا زيد" لا عمرو"، كنت قد نفيت الفعل عن شيء قد نفيت عنه مرة صحيحا ثابتا، كما قلناه»².

و إن كان هذا عموما، عن تحقق معنى القصر بوساطة "إنما" و أهم وجوه استعمالاتها في الكلام، و ما يستتبع ذلك من معاني بلاغية و معنوية، و هو ما يسمى ببلاغة القصر المفهوم بها، أفليس لمشاركة "إنما"، أو إقحامها في تراكيب لغوية سوى هذا المعنى البلاغي المتمثل في إثبات الشيء للمذكور بعدها، مع نفي غيره؟

5- دلالات إنما الحاصرة :

إنه لجدير بنا في هذا المقام، أن نشير إلى أن عبد القاهر الجرجاني إضافة إلى نصه على إفادة "إنما" لما يُعرف بالقصر، أو الحصر، فهو قد نبه في "دلائل إعجازه" إلى مسألتين داليتين هامتين تتعلقان بما قد يكون متمخضا عن استعمال هذه الأداة في بعض التراكيب النحوية المحددة، من حيث ارتباطها ، أي دلالة "إنما"، بأجزاء الكلام و مؤداه العام، الذي ترد في سياقه. و هاتان الدالتان هما :

¹ ينظر : مفتاح العلوم : 127، و مختصر التفتازاني : 210/2-211، و مواهب الفتح : 210/2-212، و عروس الأفرح : 209/2-210، و جواهر البلاغة : 147.

² دلائل الإعجاز : 349.

أ- التوكيد بـ "إنما" :

إذا كان قد ثبت أننا ، أن أسلوب القصر بصيغة النفي و الاستثناء يعدّ من أساليب توكيد الكلام و تقوية حكمه المحدث عنه؛ فكذلك الحال مع "إنما" التي تتضمن هذا المعنى الدقيق جرأً دخولها في سياقات لغوية خاصة. و لكن قبل التمثيل لذلك، يجدر بنا أن نورد شاهدا قرآنيا على هذه المسألة كتوطئة لما سيأتي ذكره، و بيان ذلك أن الجرجاني لا يرى في استئناف بعض أجزاء الكلام أحيانا مجرد قطع له عما قبله بفصله عنه عن طريق ترك العطف فيه فحسب، بل إن الأمر هاهنا يتعداه إلى ما وراء ذلك من دلالات معنوية دقيقة، كالتوكيد مثلا المستفاد من الاستئناف في قول الله ، جلّ في علاه: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ يَخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾¹، حيث وجب ترك العطف هاهنا، بقوله : "يخادعون، بدلا من: "و يخادعون"؛ «لأن هذه المخادعة ليست شيئا غير قولهم: "آمنا" من غير أن يكونوا مؤمنين، فهو إذن كلام أكد به كلام آخر هو في معناه، وليس شيئا سواه»².

و إن كان الغرض هنا هو التوكيد و زيادة بيان³، فيُقاسُ عليه قولُ الله، عز و جلّ: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾⁴، و مرجع ذلك، أن «معنى قولهم : "إنما معكم"، "إننا لم نؤمن بالنبي، صلى الله عليه و سلم، و لم نترك اليهودية ، وقولهم : "إنما نحن مستهزئون"، خير بهذا المعنى بعينه، لأنه لا فرق بين أن يقولوا : "إننا لم نقل ما قلناه من أننا آمنا إلا استهزاء"، وبين أن يقولوا : "إننا لم نخرج من دينكم و إننا معكم"، بل هما في حكم الشيء الواحد، فصار كأنهم قالوا : "إننا معكم لم نفارقكم". فكما لا يكون "إننا لم نفارقكم" شيئا غير "إننا معكم"، كذلك لا يكون "إنما نحن مستهزؤون" غيره»⁵.

¹ البقرة: 9.

² دلائل الإعجاز : 228.

³ ينظر : الكشف : 173/1.

⁴ البقرة: 14.

⁵ دلائل الإعجاز : 228. و ينظر : جواهر البلاغة : 179 و 185.

و لكن، إذا كان قوله، تعالى،: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ تأكيداً لما قبله من الكلام، فقد يتساءل سائل قائلًا أني تعلق قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾، بقوله عز و جل: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾؟ و عن هذا يجيب الزمخشري بالقول: إنه «توكيد؛ لأن قوله ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ معناه الثبات على اليهودية، و قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ رد للإسلام و دفع له منهم، لأن المستهزئ بالشيء المستخف به منكر له و دافع لكونه معتداً به. و دفع نقيض الشيء تأكيد لثباته أو بدل منه، لأن من حقر الإسلام فقد عظم الكفر، أو استئناف كأنهم اعترضوا عليهم حين قالوا: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، فقالوا: ما بالكم إن صح أنكم معنا توافقون أهل الإسلام، فقالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾»¹.

و من هذا، نستنتج أن الأداة "إنما"، زيادةً على تضمنها لمعنى القصر، في الآية السابقة، على معنى: "إنما نحن مستهزئون لا مؤمنون حق الإيمان؛ فإن دخولها في هذا التركيب اللغوي بذاته، جعلها تخرج إلى دلالة أخرى بالنسبة إلى السياق العام للآية الكريمة، و هو توكيد الحكم و تقويته.

ب- التعريض بـ "إنما":

مما يحسن الإشارة إليه هنا، هو لفتُ عبد القاهر الانتباه إلى إفادة "إنما" دلالةً معنويةً معينةً أحياناً، بالنص على أنه لو استقرئ جميع وجوه إيرادها في الكلام، لوجد أن أحسن مواقعها، وأقوى ما تكون، و أعلق ما يرى بالقلب، «إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه، نحو أنا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾²، أن يعلم السامعون ظاهر معناه، و لكن أن يذم الكفار، و أن يقال: إنهم من فرط العناد و من غلبة الهوى عليهم، في حكم من ليس بسذي عقل، و إنكم إن طمعتم منهم أن ينظروا و يتذكروا، كنتم كمن طمع في ذلك من غير أولي الأبواب. و كذلك قوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا﴾³، و قوله، عز اسمه: ﴿إِنَّمَا

¹ الكشاف: 186/1.

² الرعد: 19.

³ التازعات: 45.

تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ¹، المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية، فهو كأنه ليس أذنٌ تسمع و قلبٌ يعقل، فالإنذارُ معه كلاً إنذاراً².

فواضحٌ من تمثيل الجرجاني بهذه الآيات البيّنات هنا، أنه يقرر صراحة عدم إرادة ظاهر معناها فقط؛ و لكن المقصود هو التلويح بمعنى آخر غيره يفهم منه، و بيان ذلك أن ليس الغرض في الآية الأولى حصر صفة التذكّر و تعقّل الحق في أصحاب العقول المستبصرة بنور الإيمان، فإنه معلوم ظاهر. و لكنّ القصد بها التعريض بدمّ الكفار، بأنهم من شدة جهلهم، و تناهيه الغاية القصوى فيهم، كالبهائم في بعدها عن النظر و التفكير، فكما لا يهتج ذلك منها لأنه لا عقل لها، فكذلك الكفار هم منزّلون في إعراضهم عن الحق هذه المنزلة البهيمية. و كذلك الحال في الآيتين الأخريين؛ إذ لم يُهدف من استعمال إنّما الحاصرة فيهما إلى إبراز أن الرسول محمداً، صلّى الله عليه و سلم، محصورٌ نفعٌ إنذاره فيمن خشى أهوال الساعة، بالنسبة إلى آية النازعات، أو فيمن فطروا على خشية الله و مراقبته في سرهم، و علانيتهم، كما هو ثابت في الآية الثالثة من سورة فاطر، فهذا لظهوره وانكشافه واضح معروف. و لذلك، فالمعنى المراد إصابته ها هنا إنّما هو أنّ من عدم في نفسه خشية ربه حق خشيته، و ما يستلزم عنه من مخافة الآخرة و فرعها الذي يقرع القلوب، في حكم من لم يكن له أذنٌ بها يتلقى المواعظ و يسمع، و لا قلب به يعقل و يخضع؛ فلزم عن هذا أن إنذاره و عدمه سواء³.

و يواصل عبد القاهر إيراد شواهد على ما ذهب إليه هنا، ممثلاً لذلك بقول الشاعر وهو العباس بن الأحنف :

أَنَا لَمْ أُرْزَقْ مَحَبَّتَهَا .: إِنَّمَا لِلْعَبْدِ مَا رُزِقَا

¹ فاطر : 18.

² دلائل الإعجاز : 354-355.

³ ينظر الكشف : 357/2 و 305/3 و 219/4، و مفتاح العلوم : 127، و التلخيص في علوم البلاغة : 147-148، و مختصر التفازاني :

223/2، و مواهب الفتاح : 222/2-224، و عروس الأفراح : 218/2-220، و حاشية الدسوقي : 223/2، و البحث البلاغي عند العرب -

تأصيل و تقييم : 190-191، و جواهر البلاغة : 168، ينظر هامش الصفحة.

إذ غرضه هنا، أن يفهم السامع من طريق التعريض أنه قد صار ينصح نفسه، و يعلم محبوبته أنه ينبغي عليه قطع الطمع من وصلها، واليأس من إسعافها إياه¹.
و كذلك قوله : * وَإِنَّمَا يَعْذِرُ الْعُشَّاقَ مَنْ عَشِقًا*

إذ يوضح الجرجاني المراد منه، كأنه يقول : «إنه ليس ينبغي للعاشق أن يلوم من يلومه في عشقه، وأنه ينبغي أن لا ينكر ذلك منه، فإنه لا يعلم كنه البلوى في العشق، و لو كان ابتلي به لعرف ما هو فيه فعذره.

و قوله :

مَا أَنْتَ بِالسَّبَبِ الضَّعِيفِ، وَإِنَّمَا : مُنْجِحُ الْأُمُورِ بِقُوَّةِ الْأَسْبَابِ
فَالْيَوْمَ حَاجَتُنَا إِلَيْكَ، وَإِنَّمَا : يُدْعَى الطَّبِيبُ لِسَاعَةِ الْأَوْصَابِ

يقول في البيت الأول : إنه ينبغي أن أنجح في أمري حين جعلتك السبب إليه.
ويقول في الثاني : إنا قد وضعنا الشيء في موضعه، و طلبنا الأمر من جهته، حين استعنا بك فيما عرض من الحاجة، و عولنا على فضلك، كما أن من عول على الطبيب فيما يعرض له من السقم، كان قد أصاب بالتعويل موضعه، و طلب الشيء من معدنه².

و السؤال المطروح هاهنا هو: أ يتيقن معنى التعريض قائمًا في هذه الأمثلة لو حذف "إنما" من تراكيبها؟

يرد صاحب الدلائل على هذا، فيقول : «ثم إن العجب في أن هذا التعريض الذي ذكرت³ لا يحصل من دون "إنما"، فلو قلت : "يتذكر أولوا الألباب"، لم يدل ما دل عليه في الآية⁴، و إن كان الكلام لم يتغير في نفسه، و ليس إلا أنه ليس فيه "إنما".

و السبب في ذلك أن هذا التعريض، إنما وقع بأن كان من شأن "إنما"، أن تضمن الكلام معنى النفي من بعد الإثبات، و التصريح بامتناع التذكر ممن لا يعقل . و إذا أسقطت من الكلام فقيلاً : "يتذكر أولوا الألباب"، كان مجرد وصف لأولي الألباب بأنهم يتذكرون، و لم يكن فيه معنى نفي للتذكر ممن ليس منهم. و محال أن يقع تعريض لشيء

¹ ينظر : دلائل الإعجاز : 355.

² نفسه : 355-356. و ينظر : التلخيص في علوم البلاغة : 147-148، هامش الصفحتين، و الإيضاح في علوم البلاغة : 78-79.

ليس له في الكلام ذكر، و لا فيه دليل عليه. فالتعريض بمثل هذا، أعني بأن تقول: "يتذكر أولوا الألباب" بإسقاط "إنما"، يقع إذن إن وقع، بمدح إنسان بالتبقيظ، وبأنه فعل ما فعل، وتنبه لما تنبه له، لعقله و لحسن تمييزه، كما يقال: "كذلك يفعل العاقل"، و"هكذا يفعل الكريم".

و هذا موقع فيه دقة و غموض، و هو مما لا يكاد يقع في نفس أحد أنه ينبغي أن يتعرف سببه، و يبحث عن حقيقة الأمر فيه»¹.

و مما يجب لفت النظر إليه في هذا المقام، هو أنه إذا ثبت أنفا، أن الجرجاني يرى جواز العطف بـ "لا" مع "إنما"، في نحو: "إنما جاءني زيد لا عمرو"، إذ لم يكن المعنى فيه على إثبات فعل "المحيء" من شخص واحد في الدنيا، و هو "زيد"؛ فإن عبد القاهر قد أشار إلى أنه «إذا كان الفعل بعدها فعلا لا يصح إلا من المذكور و لا يكون من غيره، كالتذكر الذي يعلم أنه لا يكون إلا من أولي الألباب»²؛ لم يحسن العطف بلا فيه، كما يحسن فيما لا يختص بالمذكور و يصح من غيره.

تفسير هذا، أنه لا يحسن أن تقول: "إنما يتذكر أولوا الألباب لا الجهال"، كما يحسن أن تقول: "إنما يجيء زيد لا عمرو"³.

و إن كان واضحا هنا، تقرير الجرجاني عدم استحسانه العطف بلا مع "إنما" في حال اختصاص الموصوف بالوصف، في نحو ما سبق ذكره؛ فإن السكاكي ذهب إلى منعه، أي

¹ دلالات الإعجاز: 357-356.

² لعل كلام الجرجاني هنا، يجعلنا نستدرك قائلين: إنه إذا كان قد ثبت سابقا أن الجرجاني يحمل "إنما" في دلالتها على القصر، على ما يقتضيه تحقق هذا الغرض البلاغي بوساطة "لا" العاطفة من نفي لما يأتي بعدها، و إثبات لما وقر في صدر الكلام قبلها، نحو قولنا: "جاءني زيد لا عمرو"، في قصر الصفة على الموصوف، و نحو: "المتنبي شاعر لا كاتب" في قصر الموصوف على الصفة، و ما تستلزمه هذه المشابهة من عد "إنما" واردة على هذا الوجه في بناء جملة القصر بها، ردا على اعتقاد خاطئ صرح به المخاطب إذا قلنا: "إنما جاءني زيد"، و "إنما المتنبي شاعر" و هو ما يؤزن طبعاً على استعمال "إنما" لقصر القلب، كما عرف عند البلاغيين المتأخرين، إذا: إذا كان هذا ثابتاً، فإن ما يفهم من حديث الجرجاني عن مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ يجعل الوصف فيه خاصاً بالموصوف، أي التذكر مقصوراً على أصحاب العقول، هو أن "إنما" قد تضمن دخولها في نحو هذه الأساليب المحتص فيها الشيء بشيء آخر حقيقة و واقعا، و دلالتها على القصر الحقيقي التحقيقي، في قصر الصفة كما رأينا، و كقولنا: "إنما خالق هذا الكون الله" و كما سبق في الآية: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ﴾. أما قصر الموصوف فساد و جوده، تماماً كإلا؛ لاستحالة حصر الموصوف في صفة واحدة فقط لا يتعداها إلى غيرها.

³ دلالات الإعجاز: 353.

العطف، منعاً قطعياً، مستشهداً في ذلك بقول الخالق، تبارك و تعالیٰ، ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ
الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾¹، بالنظر إلى كون الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع و يعقل، كما هو
معلوم مفهوم²، و قد جعل هذا³ شرطاً لصحة اجتماع "إنما" و "لا" العاطفة، خلافاً
لعموم البلاغيين الذين ينصون على أن رأي الجرجاني في هذه المسألة هو الأقرب إلى
الصواب؛ لأنه لا دليل على امتناع ذلك عند قصد زيادة التحقيق و التأكيد.⁴

6- فروق في القصر بين إلا و إنما :

و لعله بعد عرضنا لعمل الأداة "إنما" المركبة عند الجرجاني، و إفادتها لمعنى القصر
عنده إفادة لازمة في مختلف سياقاتها اللغوية، يكون قد تبين لنا الوجه في استعمالها،
و مشاركتها في تحقق معنى القصر بوساطتها. و لأن كثيراً من نواحي دراستها ارتبطت عند
عبد القاهر بمقابلتها بما يتضمن طريق القصر بـ "ما و إلا" من أغراض بلاغية، و دلالات
معنوية و جمالية، يحسن بنا هاهنا، أن نقيم هذه النظرة الموازنة بينهما.

و بادئ ذي بدء، نشير استحضاراً لما مضى ذكره، إلى استشهاد الجرجاني بقول بعض
النحاة في شأن تضمن "إنما" الحاصرة لما يستفاد من معنى القصر المؤدى عن طريق النفي
والاستثناء، كقول الله، جل جلاله،: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا
بَطَّنَ﴾⁵، و كقوله، سبحانه و تعالیٰ،: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾⁶، و كقول
الفرزدق : * وَ إِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي *؛ إذ أثبت أنها كلها تراكيب محمولة في
دلالتها على معنى : "ما حرم ربي إلا الفواحش"، و "ما حرم عليكم إلا الميتة"، و "ما
يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي"، استدلالاً على إفادة "إنما" لمعنى القصر، كونها تأتي
إثباتاً لما يذكر بعدها، و نفياً لما سواه.

¹ الأنعام : 36.

² ينظر : مفتاح العلوم : 127.

³ أي عدم اختصاص الموصوف بالوصف.

⁴ ينظر : التلخيص في علوم البلاغة: 143-144، و مختصر الفتاوي: 212/2-213، و مواهب الفتاح : 212/2-213، و عروس الأفراح :

210-212، و حاشية الدسوقي : 213/2.

⁵ الأعراف : 33.

⁶ البقرة : 173.

و لكنَّ السؤال المطروح هنا : هل يرى الجرجاني أنَّ "إنما" مطَّردٌ فيها تضمُّنها
لمعنى "ما" و "إلا" ؟ أي : هل يصلح إحلال أحدهما محلَّ الأخرى في كلِّ موضع دون
اختلال في الأداء اللغوي و المعنوي للعبارة ؟ و إذا لم يكونا كذلك فما أبرز أوجه الاختلاف
والتشابه بينهما ؟

يجيب عبد القاهر عن مثل هذا موضِّحاً «أنهم وإن كانوا قد قالوا هذا الذي كتبه
لك، فإنهم لم يعنوا بذلك أن المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه، و أن سبيلهما سبيل
اللفظين يوضعان لمعنى واحد. و فرَّق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء، و بين أن
يكون الشيء الشيء على الإطلاق»¹.

و يورد الجرجاني بعض الشواهد المؤكدة لكلامه، فيقول إنه ممَّا «يبين لك أنهما لا
يكونان سواء، أنه ليس كلُّ كلام يصلح فيه "ما و إلا" يصلح فيه "إنما". ألا ترى أنها لا
تصلح في مثل، قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾²، و لا في نحو قولنا: "ما أحدٌ إلاّ وهو
يقول ذاك"، إذ لو قلت: "إنما من إله الله"، و "إنما أحدٌ وهو يقول ذاك" قلت ما لا يكون له
معنى.

فإن قلت: إن سبب ذلك أن "أحدا" لا يقع إلاّ في النفي و ما يجري مجرى النفي من
النهي و الاستفهام، أن من "المزيدة في "ما من إله إلاّ الله"، كذلك لا تكون إلاّ في النفي.
قيل: ففي هذا كفاية، فإنه اعتراف بأن ليسا سواء، لأنهما لو كانا سواء لكان
ينبغي أن يكون في "إنما" من النفي مثل ما يكون في "ما و إلا". و كما وجدت "إنما" لا
تصلح فيما ذكرنا، كذلك تجد "ما و إلا" لا تصلح في ضرب من الكلام قد صلحت
فيه "إنما"، و ذلك في مثل قولك: "إنما هو درهمٌ لا دينارٌ". لو قلت: "ما هو إلاّ درهمٌ لا
دينارٌ"، لم يكن شيئاً»³.

فواضح من هذا الكلام، أن عبد القاهر الجرجاني يقرّر صراحة أن الأداة "إنما"،
و إن كانت متضمنةً لمعنى "ما و إلا" أشهر الطرق دلالة على القصر بالنظر إلى كونهما

¹ دلائل الإعجاز : 329.

² آل عمران: 62.

³ دلائل الإعجاز : 329.

موضوعتين أصلاً من أجل إفادة هذا الغرض البلاغي؛ فإن ذلك لا يعني إطلاقاً مطابقتها لهما، أي "ما وإلا"، في جميع نواحي استعمالاتها اللغوية، و دلالاتها المعنوية، و كذا من حيث مظاهر التعبير بهما نفسياً و جمالياً. وهو المستشف من كلام الجرجاني السابق، والذي مفاده أن هناك فرقا بين تضمّن الشيء لمعنى الشيء، الذي هو حمل على المعنى مشابهةً وقياساً، و بين أن يكون هذا الشيء هو الشيء نفسه المقيس عليه. و يتجلى هذا في أمر "إنما" و "ما و إلا" خصوصاً ممّا يأتي ذكره، و الذي سيكون موازنة موجزة في تحقّق معنى القصر بوساطتها من جهة، و إجمالاً لما أُثبت لحدّ الآن؛ تذكيراً بما كان و طلباً لمزيد بيان من جهة أخرى.

أولاً : إنّ طريق القصر بـ "ما و إلا" إنّما يُستخدم في الكلام للمخاطب المنكر صحة الخبر، أو الشاك فيه؛ ملاءمة لما تحويه وسيلة الحصر هذه من تأكيد و زيادة إثبات لحال مَنْ لم يكن متيقناً، أو كان رادّاً لحقيقة الخبر المُحدّث عنه، تماماً كما هو الحال في مراعاة هذا الأمر حين يورد الكلام على وجوه مختلفة، و متفاوتة من حيث استعمال أدوات التوكيد فيه، كقولنا للرجل خالي الذهن من كنه الخبر : "العلمُ بيّني بيوتاً لا عمادَ لها"، من دون مؤكّد لانعدام الحاجة إليها، فجاء الخبر ابتدائياً. فإن شكّ المخاطب في صدق و صحة كلامنا، و جب علينا إدخال أحد المؤكّدات المعنوية، كأن نقول : "إنّ العلمَ بيّني بيوتاً لا عمادَ لها". أما إن ثبت إنكاره لقولنا ، أكّدنا كلامنا بأكثر من مؤكّد واحد، فيقال له : "إنّ العلمَ ليبيّني بيوتاً لا عمادَ لها". هذا إضافة إلى جواز بناء جملة القصر بالنفي و الاستثناء، إن كان الشيء المُحدّث عنه معلوماً، لكنه نُزل منزلة المشكوك فيه مسaireً لاعتقاد السامع، خلافاً لـ "إنما" التي تُستعمل للخبر المعلوم، المعروف، أو لما كان موضوعاً على منزلته ادعاءً و مبالغةً.

ثانياً : يفيد القصر بهذين الوسيلتين كما رأينا، تقوية الحكم المقصود و تأكيدَه.

ثالثاً : إذا كان القصر في نحو : "لم يحضر البارحة إلاّ فريد" مستفاداً على دفعتين :

بنفي فعل الحضور عن جميع الناس، ثم بإثباته لواحد منهم دون غيره، فالثابت في "إنما" إفادتها هذا المعنى البلاغيّ دفعة واحدة، إذا قيل : "إنما حضر البارحة فريد"، و هو ما يراه الجرجاني ، و عموم النحويين و البلاغيين، مزيّة لها على "ما و إلا" من جهة، و على وسيلة العطف بـ

"لا، نحو : "حضر البارحة فريداً لا سعيداً"، المفهوم غرضُ القصر فيه إثباتاً للأمر أولاً، ثم نفيًا له عن شيء معين في الكلام، من جهة أخرى.

رابعاً : تشابه وسيلتا القصر : "ما و إلا"، و "إنما في كون دلالتهما على معنى حصر الشيء في الحكم، و الحكم في الشيء، وضعا و لفظا ، تماما كما هو الحال مع طريق العطف.

خامساً: إن الاختصاص مع "ما و إلا" يتجه إلى ما بعد "إلا" دائما، سواءً أ كان هذا المعمول على رتبته المحفوظة له في العربية، أم خارجا عنها بحكم التقديم و التأخير في الجملة، بينما يكون القصر واقعا في "إنما" على آخر ما يتعلق به الكلام من المتعلقات، إلا إن كان السياق العام يفيد غير ذلك، كما في "إنما قمتُ"، إذ المراد به حصر الفاعل في فعل "القيام" لا غيره مما شاكلة من القعود مثلا.

سادساً : إذا كان ممتنعا حملُ الكلام في نحو قولنا : "ما زيدٌ إلا قائمٌ" على نفي اتصاف "زيد" هنا بصفات أخرى غير "القيام"، أو على قصد أن "القيام" لا ينبغي و لا يصحّ الاتصاف به إلا من طرف "زيد" وحده، في نحو : "ما قائمٌ إلا زيدٌ"، هذا مع جواز صحة المَعْنَيْنِ معا إن وافق المعنى لهما، أو لتراكيب أخرى طبعاً ، للحقيقة والواقع؛ فإن عبد القاهر يحمل "إنما" في دلالتها على القصر، على الحرف "لا" العاطف مفردا على مفرد، وهو ما يُفهمُ منه نصُّ صاحب "الدلائل" على استعمال "إنما" رداً على كلام سابق، نحو : "إنما جاءني زيدٌ لا عمروٌ"، أي على أن القصر هنا من قبيل قصر القلب كما اصطُح على تسميته علماء البلاغة فيما بعد. هذا مع جواز إيراد الكلام "إنما" في ابتدائه، نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾¹، كما يذهب إلى صحة وقوع الحصر الحقيقي بها، كما رأينا.

سابعاً: كما سبق، فلأن صيغة النفي و الاستثناء مشتملة على معنى النفي لفظاً؛ فالعطف بـ "لا" غير مسموح به معها، خلافاً لـ "إنما" الجائز فيها ذلك لتضمنها معنى النفي

¹ الكهف: 110.

مفهوما، لا لفظا كـ "ما و إلا" و من ثمَّ جاز قولنا : "إنما هو درهمٌ لا دينارٌ"، و لم يجز: "ما هو إلا درهمٌ لا دينارٌ"، مثلا.

رابعاً: أسلوب القصر بطريق التقديم و التأخير

لأنَّ أسلوب التقديم و التأخير يعدُّ واحداً من أهمِّ فصول علم المعاني خصوصاً، و البلاغة العربية عموماً؛ فقد خصَّه عبد القاهر الجرجاني بمبحث هام من مؤلفه "دلائل الإعجاز"، مُفتتحاً إياه بقوله في شأنه : «هو باب كثيرُ الفوائد، جمُّ المحاسن، و اسعُ التصرف، بعيدُ الغاية، لا يزال يفتَرُّ لك عن بديعة، و يُفضي بك إلى لطيفة، و لا تزال ترى شعرا يروك مسمعه، و يلفظ لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك و لطف عندك، أن قدَّم فيه شيء، و حوّل اللفظ عن مكان إلى مكان».¹

و يرى الجرجاني أن تقديم الشيء على نوعين اثنين :

«تقديم يقال إنه على نية التأخير، و ذلك في كلِّ شيء أقرته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، و في جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، و المفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك : "منطلقٌ زيدٌ"، و "ضرب عمراً زيدٌ". معلومٌ أن "منطلق و عمراً" لم يخرجاً بالتقديم عما كان عليه من كون هذا خبر مبتدأ و مرفوعاً بذلك، و كون ذلك مفعولاً و منصوباً من أجله، كما يكون إذا أخرت.

و تقديمٌ لا على نية التأخير، و لكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، و تجعل له باباً غير بابه، و إعراباً غير إعرابه، و ذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كلُّ واحد منهما أن يكون مبتدأ و يكون الآخر خبراً له، فتقدم تارة هذا على ذلك، و أخرى ذلك على هذا، و مثاله ما تصنعه بزيد و المنطلق حيث تقول مرة : "زيدٌ المنطلق"، و أخرى : "المنطلقُ زيدٌ". فانت في هذا لم تقدم "المنطلق" على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ.

¹ دلائل الإعجاز : 106.

وكذلك لم تؤخر "زيدا" على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تُخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبِراً¹!

والمفهوم من هذا الكلام، أن التقديم في نوعه الأول لا يتغير فيه الوصف الإعرابي للكلمة المقدّمة، ولامعنى الجملة العام من جرّاء هذا التقديم المرتبط بخصائص أسلوبية، كما أن معنى الخبر الابتدائي يبقى على حاله أيضاً. و أما النوع الثاني، فيحصل عنه تبدّل في إعراب الكلمة المقدّمة فيه، وهو ما يصاحبه تغيير في المعنى الكلي للعبارة؛ إذ يصبح المحدث عنه، وهو كلمة "المنطلق"، في نحو: "زيدٌ المنطلقُ" محدثاً به إذا قلنا: "المنطلقُ زيدٌ"².

ويزيد عبد القاهر هذا المعنى بيانا، بقوله إنه: «أظهر من هذا قولنا: "ضربت زيدا"، و"زيدٌ ضربته"، لم تقدم "زيدا" على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر له»³.

و مهمّ جداً هنا، الإشارة إلى نظرة الجرجاني إلى هذا النوع من الأساليب ذات الضرورة البالغة الواجب الحرص في تحصيلها، وإدراك مضامينها؛ تقصياً لدقائق كلام العرب، وفطنة إلى بدائع خفايا محاوراتهم وخطبهم شعرا كانت أم نثرا.

والذي يجدر ذكره في هذه المسألة، هو أن كثيراً من النحويين في حديثهم عن موضوع التقديم والتأخير يكتفون غالباً في تعليلهم لما حوّل فيه الكلام عن وجهه المعروف، نحو: "ضرب عمرًا زيدٌ" بأنه مما خرج فيه هذا العامل، أو ذاك المعمول عن رتبته المحفوظة، عناية واهتماماً، كما عبّر عنه سيويوه بأن قال في هذا الصدد: «كأنهم يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم بيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهتمانهم ويعنيانهم»⁴.

والجرجاني، وإن كان يرى أن كلام النحويين في نحو قولنا: "قتل زيدٌ الخارجي" في تقديم الفاعل و نحو: "قتل الخارجي زيدٌ" في تقديم المفعول عليه، مما يعدّ جيّداً بالغاً، إذ يبيّنون السبب في جعل الفاعل أولاً، أو تأخيره عن مفعولسنة المنصوب، بأنه يراعى فيه

¹ دلائل الإعجاز: 106-107.

² ينظر: الموجز في شرح دلائل الإعجاز: 88 و 110-111.

³ دلائل الإعجاز: 107.

⁴ الكتاب: 34/1. وينظر: ما سبق في: 169 و 169، وما بعدها من هذا البحث.

حال المخاطب بمثل هذا الكلام ، و كذا ما يكون عانيا ذكره عنده، متصلا بمسرتة و جدوى تلقيه الخطاب المتوقع لديه. فإن ثبت إشادة عبد القاهر بنحو هذه التوضيحات الدلالية المستفادة من السياق، إلا أنه يرى أن مثل هذا التفسير ينبغي أن يُقدّم في كلّ موضع ثبت حصول تقديم بعض متعلقاته من الكلام على بعضها، من غير إغفال لبعض التراكيب اللغوية من حيث إبراز الوجه في إيضاح علة أن هذا قدّم على ذلك للعناية و الاهتمام به ، و قدّم الاكتفاء بذلك.¹

و يرفض صاحب "الدلائل" أن يقال : إن تقسيم «الأمر في تقديم الشيء، و تأخيره قسمين، فيجعل مفيدا في بعض الكلام، و غير مفيد في بعض، و أن يعلّل تارة بالعناية، و أخرى بأنه توسعة على الشاعر و الكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه و لذلك سجعه. ذلك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة و لا يدل أخرى. فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام، أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير؛ فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء و كلّ حال. و من سبيل من يجعل التقديم و ترك التقديم سواء، أن يدعي أنه كذلك في عموم الأحوال، فأما أن يجعله شريجين (أي قسمين متساويين) فيزعم أنه للفائدة في بعضها، و للتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض، فمما ينبغي أن يرغب عن القول به»².

فالتقديم و التأخير إذاً، أسلوب يلزم العناية به، و النظر في أحوال مجيء الكلام على مختلف أنماطه و أشكاله حسب الجرجاني . و من هنا نتساءل قائلين : إن كان لازما، كما نصّ على ذلك عبد القاهر ، إفادة نظم الكلام مقدمةً بعض أجزاءه على الأخرى، كتقديم الفاعل على فعله، أو المفعول على فاعله، أو الخبر على مبتدئه، أو الحال على صاحبها، و غير ذلك، معانٍ مخصوصةً بذاتها، و دلالات لا تفهم إلا بإيراد الجملة على ذلك الشكل التعبيري، و هو ما يعني أنه ما من تركيب لغويّ معين، إلا و له أغراضه البلاغية و المعنوية المقصودة إصابتها مراعاةً لظروف إلقاء الخطاب المقامية و النفسية، و حال المخاطب فيها.

¹ ينظر : دلائل الإعجاز : 107-108، و التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني : 175-176.

² دلائل الإعجاز : 110-111.

فإن ثبت أهمية ما نَبه عليه الجرجاني في معرض حديثه عن موضوع التقديم، فالسؤال المطروح هنا، هو : هل يحدث إذا خرجت بعض المعمولات النحوية عن رتبها المحفوظة لها في العربية، أن يفيد ذلك معنى الحصر؟ و أيُّ تراكيبَ نحويَّةٍ يُمكن أن تُدرَجَ تحت هذا القسم الدلالي عند الجرجاني ؟

و عن مثل هذا نجيب، فنقول : إن لتحقق معنى القصر بطريق التقديم و التأخير سبلاً عديدة، و متنوعة عند صاحب "الدلائل"، هذا بيان ما يهمننا منها :

1- القصر بتقديم الفاعل :

معلوم ، أن الجملة العربية في عمومها تتألف من جزأين أساسيين هما المسند والمسند إليه، و ذلك لا يتأتى إلا في اسمين ، أو في فعل و اسم. و للجملة في بنيتها لهذا الموضوع نوعان : جملة فعلية ، نحو : "ضرب زيدُ عمرا"، فـ "ضَرَبَ" : مسند، و "زَيْدٌ" : مسند إليه، أي منسوب إليه القيام بفعل الضرب. و جملة اسمية، و هي التي تبتدئ بالاسم، ثم يليه ما يخبر عنه اسما كان أم فعلا. و المبتدأ في هذه الحالة هو المسمى مسندا إليه، لأنه المقصود بالصاق معنى الخبر به، نحو "زيدٌ قائم"، و "حاتمٌ جوادٌ"، و "الولدُ نام".

غير أنه، إذا حصل تقديم الاسم المحدث عنه، ثم أُخبر عنه بفعل يسند إليه، فإن ذلك ينقل خبر الجملة من مجرد الإعلام بالأمر، إلى أغراض بلاغية أخرى يُطلب تحقيقها معنًى، حسب مقام الكلام الداعي إلى نسج العبارة على ذلك الشكل المخصوص بذاته. فما بيان هذه المسألة عند عبد القاهر الجرجاني؟ و ما الوجه في إفادة هذا النمط النحوي لمعنى القصر؟ يذهب الجرجاني إلى أنه إذا قُدِّمَ الاسمُ المحدثُ عنه إلى صدر الكلام، بإيقاعه مبتدأً، ثم أُخبر عنه بفعل بعده مبني عليه، و مسند إليه، نحو قولنا : "زيدٌ قد فعل"، و "أنا فعلت"، و "أنت فعلت"؛ ذلك يقتضي أن يكون القصد إلى الفاعل. و لكن المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين اثنين :

فإذا كان المعنى في أحدهما هو مجرد إرادة التحقيق على السامع أن هذا الفاعل بعينه قد فعل، منعا له من الشك، في نحو : "هو يعطي الجزيل"، و "هو يحبُّ الثناء"، لا على قصد أن هذا الذي قام بالفعل المذكور هو فقط من يصح منه ذلك، كأن يكون "إعطاء

الجزيل" صفة مقصورة على المبتدأ، "هو" دون غيره، و كذا في الثاني أنه لا يحبّ الثناء واحد من الناس إلا هذا المقدم ذكره في صدر الكلام.¹

فإن كان المعنى هنا، على مجرد التأكيد على السامع في نسبة شيء إلى شيء آخر تحقيقاً، وإمالة لشك ساوره في حقيقته؛ فإن المعنى في القسم الآخر في باب تقديم الفاعل و الإخبار عنه بفعل بعده، قد يُجْمَلُ على وجه آخر مقصود، و «هو أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنصّ فيه على وجه واحد فتجعله له، و تزعم أنه فاعله دون واحد آخر، أو دون كل أحد. ومثال ذلك أن تقول: "أنا كتبت في معنى فلان"، و "أنا شفعت في بابه"، تريد أن تدعي الانفراد بذلك و الاستبداد به، و تزيل الاشتباه فيه، و تردّ على من زعم أن ذلك كان من غيرك، و أن غيرك قد كتب كما كتبت. و من البين في ذلك قولهم في المثل: "أَتَعَلَّمَنِي بَضْبٌ أَنَا حَرَّشْتُهُ؟"².

فواضح هنا، أن المعنى في هذه الأمثلة الثلاثة، التي ذكرها الجرجاني، هو جعل الكلام متضمناً معنى اختصاص المسند إليه، و هي المبتدآت: "أنا"، بالأفعال المسندة إليه بحيث لا تتعداها إلى غيره من الموصوفات الأخرى. و لا يخفى في هذا المقام، أن الوجه في إفادة هذه العبارات لمعنى القصر هو مساعدة السياق على ذلك؛ إذ إن في قول القائل: "أنا كتبتُ في معنى فلان" لا يفهم منه حصر فعل الكتابة في الضمير المنفصل، إلاّ بدلالة المقام لهذه الجملة على أن صاحب هذا الكلام قصد إلى نسبة فعل الكتابة في فلان هذا على وجه القصر دون مشاركة لأحد سواه فيه. و كذلك الحال في جملتي: "أنا شفعتُ في بابه"، و "أتعلمني بضبّ أنا حرّشته؟"

¹ إن الجدير بالتنبيه عليه في هذا الموضع، هو أن إفادة مثل هذين التركيبين: "هو يعطي الجزيل"، و "هو يحبّ الثناء" معنى توكيد حكم الخير وتقويته في ذهن السامع، فإن ذلك إنما يفهم من السياق ذاته لكلا العبارتين، أي أن الحال هي التي أوجبت على المتكلم التوكيد هنا رداً لشك مخاطبه. و لهذا، فإن دلالة قولنا: "هو يعطي الجزيل" على معنى القصر ليس ممتنعاً؛ لأنه إن احتاج السياق إلى إيراد الكلام على هذا الوجه، بأن تردّد المخاطب في صحة الخبر، و أنكر صدقه، اقتضى ذلك أن يقصر فيه الشيء على الشيء، تماماً كقول أحد الشعراء من بني مروان في مدحهم: وَ نَحْنُ كَفَيْنَاكَ الْأُمُورَ كَمَا كَفَى: . أَبُونَا أَبُوكَ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ

الحمول على التوكيد، و الجائر عدّه قصراً لصفة الكفاية على بني مروان، المثلّ بالضمير "نحن"، أي بمعنى "لم يكفكم الأمور سوانا"؛ لأن القصر توكيد على توكيد كما قيل، و كذلك لو قلنا مثلاً: "أنا كفت مهمك"، إذ له وجهان حسب سياقه الذي ورد فيه. فإما أن يقصد به التوكيد، وإما القصر. ينظر: مفتاح العلوم: 127، و الإيضاح في علوم البلاغة: 76، و مختصر التفتازاني: 203/2، و مواهب الفتحاح: 203/2، و دلائل التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: 191 و 197، و فلسفة البلاغة بين التقنية و التطور: 19-20.

² دلائل الإعجاز: 128. و ينظر أصول البلاغة: 96.

و لكن لسائل أن يسأل، فيقول : إذا كان الغرض في مثل هذا الكلام هو الحصر، فما الوجه في مناسبة هذا التركيب بذاته لإفادة هذا الغرض البلاغي المعروف بالقصر، دون قولنا مثلا : " كتبتُ في معنى فلان"، و " شفعتُ في بابه" و " حرّشتُ هذا الضبُّ، فكيف تعلمني به"؟، والفعل هاهنا أيضا مسندٌ إلى الأسماء ذاتها ؟

و جوابا عن هذا نقول: إنه، و إن كان ظاهرا إصاقُ ، أو نسبةُ ، أفعال الكتابة، والشفاعة، وتعليم الضب المحدث عنها، إلى الفاعلين، و هم ضمائر الرفع المتصلة ، في كتبت، و شَفَعْتُ، و عَلَّمْتُ، فإنّ في تقديم الفعل على فاعله في مثل هذه التراكيب، كما هو الأصل في ترتيب عناصر الجملة الفعلية، دلالة على أن الخير هاهنا ملقى على مخاطب حال ذهنه منه، و لم يسبق الحديث عنه قبل؛ أي أنه خير ابتدائي لا حاجة فيه إلى توكيد، كقولنا : "حاتمٌ كريمٌ"، إذ السامع مصدّقٌ لذلك لا يملك أن يدفعه أو ينكره، أو إلى صياغة خاصة للعبارة يستوجب من ورائها قصد قصر الفعل المذكور في هذه الأمثلة السابقة، على من قام بها.¹

أما عن الوجه في تحقّق غرض القصر بتقديم الفاعل في جمل : "أنا كتبتُ في معنى فلان" و "أنا شفعتُ في بابه"، و "أتعلمني بضبّ أنا حرّشتُهُ؟" ، فبيانهُ أن القالب النحوي الذي شكّلت فيه هذه العبارات الثلاث ليس هو المعهودُ في بناء الجملة الفعلية، كما سبق. فلما عُمد إلى الفاعل، و هو التاء المتصلة بأفعالها، و قدّم على فعله في نحو : "أنا كتبتُ في معنى فلان"، كان لازما التعبير عن هذا المبتدأ بضمير منفصل يعود على "تاء" المتكلم المفرد؛ لئلا يُبتدأ بضمير متصل، فلا يقال : "تُ كتبت" مثلا. فلأنّ تقديم الفاعل هنا، ليس أصلا في الكلام، فطبيعيٌّ أن يكون ذلك قد تمّ من أجل دلالة بلاغية معنوية مقصودة بعينها، كان

¹ ما يجب تمييزه هنا، أن للجملة مستويين: جانب نحوي ساكن لارتباطه ببنية الجملة، و جانب إخباري بلاغي متغير تبعاً لارتباطه بالموقف الكلامي. و الجملة في مستواها المتغير الإخباري، يمكن أن تخضع للتقسيم الوظيفي إلى موضوع للكلام، و محمول للكلام. أما الموضوع للكلام، فهو كل مسند إليه معرف بالألف و اللام، لذكره في أول الجملة، أو بالإشارة إليه تمييزاً له عن غيره، و من ثمّ يصحّ الابتداء به، و عدّه لذلك موضوعاً للكلام. و أما المحمول للكلام، فهو الفعل المعلوم لدى السامع، لسبق الحديث عنه، الذي يلي الاسم، كالفعل "نام" في جملة "الولد نام" و لأن المسند إليه يكون معلوماً، و كذلك الفعل؛ فإن ذلك ما يجعل الخبر في : "الولد نام" غير ابتدائي، لأن النبا الذي تحمله الجملة في المستوى المتغير الإخباري يتمثل في إفادة إسناد ذلك الفعل المعلوم إلى الاسم الذي ذكر قبله. و من هاهنا، يتضح أن الموضوع للكلام في العبارة السابقة، هو "الولد"، و المحمول للكلام هو الفعل "نام". ينظر : الموجز في شرح دلائل الإعجاز: 124 و 136-137.

ممكنا حملها على معنى التوكيد لو اقتضى المقام ذلك. و لكنها هنا محمولة على إفادة معنى القصر، و لكن ليس ذلك اعتباطا و لا صدفةً، و إنما كان ذلك من جهة أن سياق إلقاء الخبر في مثل هذه الشواهد هو الذي يدل على هذا المعنى، و ذلك لأن المسند إليه، "أنا"، يُعبرُ عن معلوم على وجه التحديد بالنسبة إلى السامع، بأن يكون قد ذكر قبلُ في السّياق الكلامي؛ و عليه مُثّل في موضعه هذا بمفردة معرفة، و هي الضمير "أنا"، تماما كما لو كان المحدثُ عنه "ولدا" قد اختلف في نسبة فعل "النوم" إليه مثلا. فإن أُريد مجرد الإخبار بنومه، قيل: "نام الولد"، لمن كان خالي الذهن منه. أما إذا ثبت شكُّ المخاطب، في صحة هذا الخبر؛ و جب حمل الكلام على التوكيد، بأن يقال: "الولدُ نام"، كما يكون لازماً حملُ الجملة هنا على القصر إنّه ترَدَّدَ المخاطب في نسبة فعل "النوم" إلى مسندين، أو أنه كان يعتقد عكس ما قيل له. و من ثَمَّ، يظهر بجلاء تام، أن تقديم الفاعل، و هو "الولد" في "نام الولد"، على فعله في قولنا: "الولدُ نام" لا يوردُ على هذا الشكل اللغوي المحدد، إلا إذا كان قد سبق الحديث عنه في كلام سابق بين المتكلم و المخاطب.

كما ينبغي أن نشير هنا، إلى أن الفاعل، سواء أ كان "أنا"، أو "الولد" في العبارات السابقة، و إن كان فاعلا في المعنى لقيامه بالأفعال المسندة إليه، فهو بعد تقديمه في نحو: "أنا كتبت في معنى فلان"، و "الولد نام"، و ما شابههما، لا يبقى على إعرابه الأصلي، و هو كونه فاعلا، إذا قلنا: "كتبت" و "نام الولد"، و إنما يجب رفعه على الابتداء؛ من قبل أن الفعل لا يعمل رفعا إلا في فاعله، و لا يتعداه إلى المبتدأ إذا عرّي من العوامل اللفظية والمعنوية؛ لأنهما: أي المبتدأ و الفعل الواقع خبرا عنه، لا يُكوّنان معا وحدة مستقلة كما في قولنا: "كتبت"، و "نام الولد"، و "بدأ العمل"، و غيرها. هذا مع ملاحظة أن الفاعل إذا قُدِّم على فعله المُخبر به عنه، كما مثّل له آنفا، و جب اشتغال جملة خبره على ضمير يعود على المبتدأ مطابق له نوعا و عددا، كما في "أنا كتبت في معنى فلان"، و "الولد نام" مثلا، إذ الضمير في الأول "التاء" المتصلة بالفعل "كتب" العائد على المبتدأ "أنا"، و هو في الثاني مستتر في الفعل "نام". و عليه نقول في الأمثلة السابقة كلها تثنية: "أنتما كتبتما في معنى فلان"، و "أنتما شفعتما في بابه"، و "أتعلمهما بضبٍ هما حرّشاه؟"، و "الولدان ناما"، و جمعاً:

"أنتم كتبتم في معنى فلان"، و "نحن شفّعنا في بابه"، و "أتعلمهنّ بضرب هنّ حرّشنه" للمؤنث، و "الأولاد ناموا".¹

و مما يؤكد مسألة احتمال دلالة الفاعل المقدم على خبره، جملة فعلية، لمعنى القصر
أنا نجد لهذا النموذج النحوي شواهد قرآنية كثيرة و متنوعة، نذكر منها على سبيل
المثال، قول الله عزّ و جلّ: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾²، إذ كان معناه: "أنه لم
ينشئكم منها إلاّ هو سبحانه، و لم يستعمركم فيها غيره جلّ في علاه"³. وكذلك قوله،
جلّت قدرته و تقدست أسماؤه: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ مَحَبَادِهِ﴾⁴، لأنه في
معنى لو قيل إنه «لا يرزق تلك الدوابّ الضحّاف»⁵، إلاّ الله، و لا يرزقكم أيضا أيها الأقوياء
إلاّ هو، و إن كنتم مطيقين لحمل أرزاقكم و كسبها، لأنه لو لم يُقدِرْكُمْ، و لم يُقدِرْ
لكم أسباب الكسب لكنتم أعجز عن تلك الدواب التي لا تحمل». ⁶ و على هذا يُحمَلُ
أيضا قوله، تبارك و تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾⁷
حيث أفاد تقديم لفظ الجلالة، سبحانه، في هذه الآية اختصاص الخالق عزّ و جلّ بإنزال
القرآن الكريم من لدنه، و تأكيد أمر إسناده إليه جلّ جلاله، وهو على معنى: "أنه لم ينزّله
إلاّ الله، و أنّ مثله لا يجوز أن يصدر إلاّ عنه"⁸. و منه يظهر أنّ المقدم في الكلام، إذا أُريد به
الحصر، كان هو المقصور عليه.⁹

¹ ينظر دلالات التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: 197، و الموجز في شرح دلائل الإعجاز: 16-21 و 109-110 و 136-138.

² هود: 61.

³ ينظر: الكشاف: 178/2، و دلالات التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: 197.

⁴ العنكبوت: 62.

⁵ كناية عن قوله تعالى قبل الآية المذكورة من سورة العنكبوت: ﴿وَكَايْنٍ مِنْ دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾، وهي الآية الستون.

⁶ الكشاف: 211/3.

⁷ الزمر: 23.

⁸ ينظر: الكشاف: 394/3، و دلالات التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: 197.

⁹ و هو مذهب جمهور البلاغيين، و ذلك كقول المولى، تبارك و تعالى، كما في الآية الثالثة و الخمسين من سورة الشورى: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾، وقوله عزّ و جلّ، في الآية الأولى من سورة التغابن: ﴿إِنَّ الْمُلْكَ وَالْهَيْبَةَ وَالْحَمْدَ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾، و قوله في الايتين الخامسة و العشرين، و السادسة و العشرين من سورة العاشية: ﴿إِنَّا إِلَيْنَا يَأْتِيهِمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾. فتقديم الظروف في هذه الآيات الكريمة كلها يفيد المعاني الآتية على الترتيب: اختصاص الله سبحانه و تعالى بصيرورة الأمور إليه دون غيره. وقصر صفتي "الملك" و "الحمد" على الحقيقة على الباري، عزّ و علا، لأنه مدئ كل شيء و مبدعه، و صاحب كل النعم في الأصل. و كذلك رجوع الخلق لا يكون إلا إلى خالقهم، و حسابهم إنما هو مسند إليه جلّ جلاله دون سواه. ينظر: الكشاف: 112/4 و 248، و الطراز: 70/2، و دلالات التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: 281.

و من هذا الذي سبق نستنتج أن الفاعل إذا قُدِّم على فعله؛ وجب رفعه على الابتداء لنية إسناد الخبر إليه، كما في قولنا مثلاً: "سعيدٌ فاز بالمسابقة الشعرية"، و يكون محتملاً لوجهين: إما تأكيد حكم الخبر لدى سامع شك في صحته، و إما قصر فعل "الفوز" بالمسابقة الشعرية" على المبتدأ المحدث عنه أولاً في صدر الكلام، وهو "سعيد"، إذا ثبت أن المخاطب قد علم بالخبر، و لكنه متردد في كنهه الفاعل هنا من هو، أو أنه كان معتقداً عكس ما قيل له.

2- القصر بتكثير المبتدأ :

المعروف، أن المبتدأ في العربية يجيء معرّفاً. و لكن يحدث أن يقع في أحيان كثيرة نكرة بمسوغات مختلفة. و من هذه المسوغات، نجد جواز ذلك فيه إن كان القصد به إبانة جنس المحدث عنه الواقع محصوراً بـ "إلا"، و هو ما يذهب إليه عبد القاهر الجرجاني، حاذياً حذو سيويه في هذا الموضوع، إذ يقول صاحب الدلائل في هذا الصدد موضحاً: «و قولهم: "شرُّ أهرَّ ذَا نَابٍ"، إنما قُدِّم فيه "شرٌّ"؛ لأن المراد أن يُعْلَمَ أن الذي أهرَّ ذَا النابٍ هو من جنس الشر لا جنس الخير، فجرى مجرى أن تقول: "رجلٌ جاءني"، تريد أنه رجل لا امرأة، و قول العلماء: إنه إنما يصلح لأنه بمعنى: "مَا أهرَّ ذَا نَابٍ إِلَّا شرٌّ"»¹.

و يؤكد عبد القاهر هنا، ضرورة الابتداء بالنكرة في مثل ما سبق ذكره أنه إنما يكون لتحديد الجنس، إذ يُبيِّن «أنك لا تقول: "ما أتاني إلا رجلٌ"، إلا حيث يتوهم السامع أنه قد أتتك امرأة، ذاك لأن الخبر ينقض النفي يكون حيث يراد أن يُقصرَ الفعل على شيء، ويُنفى عما عداه. فإذا قلت: "ما جاءني إلا زيدٌ"، كان المعنى أنك قد قصرت المجهيء على "زيد"، ونفيته عن كل من عداه. و إنما يتصور قصر الفعل على معلوم، و متى لم يرد بالنكرة الجنس، لم يقف منها السامع على معلوم، حتى تزعم أنني أقصر له الفعل عليه، و أخبره أنه كان منه دون غيره»².

¹ دلائل الإعجاز: 143.

² نفسه: 144-143.

و لعله يكون واضحا هنا، أن الجرجاني، إنما ينصّ على كون ورود المبتدأ هنا نكرة، وهو كلمة "شرّ"، لا معرفة كقولنا: "الشرّ"؛ لأنّ الكلامَ و المبتدأ نكرةٌ دالّةٌ على الجنسية، خلافا للمعرفة التي لا تدلّ على ذلك، تماما كما إذا قلنا مثلا في السؤال عن جنس الشخص الذي أتى: "أرجل أتاك أم امرأة؟"، إذ لا يكون بمنزلة أن يقال: "الرجل أم المرأة أتاك؟" إذا، فالمراد هنا، هو بيان جنس الذي أهرّ ذا ناب أنه شرّ لا خير، و كذلك في "أرجل أتاك أم امرأة؟" للسؤال عن "الجائي" أهو من جنس الرجال أم النساء؟ فالقصد بالنكرة في مثل هذا يتجه إلى الجنس لا إلى العدد¹. و كما دلّ قولنا: "ما أتاني إلاّ رجلٌ" على قصر فعل "الإتيان" على جنس الرجال لا النساء نفيا لاعتقاد المخاطب أن المحيي وقع من امرأة، فكذلك قولنا: "شرّ أهرّ ذا ناب"، إنما جاز و استحسن؛ لأنّ القصد به بيان الجنس.

و الدليل على أن إيراد الكلام مبتدأ بنكرة في قولنا: "شرّ أهرّ ذا ناب"، و "رجلٌ جاءني" إنما يفيد تحديد الجنس، لا شيء آخر، أنه لو لم يردّ به ذلك لما جاز؛ من قبيل أنه لو قيل: إن المقصود منه التنبيه، كما في "عبدُ الله ضربته"، لكان محالا²؛ لأنّ التنبيه لا يكون إلاّ على معلوم، فكيف ينبّه السامع على شيء لا يعرفه في جملة و لا تفصيل؟ إذا، فلما كان التنبيه لا يكون إلاّ على معلوم، تماما كقصر الفعل الذي لا يكون إلاّ معلوم، فإن الوجه في الاعتداد بجمليتي: "شرّ أهرّ ذا ناب"، و "رجلٌ جاءني" كونهما كلاما صوابا مستقيما هو حملهما على بيان الجنس فيهما، لا غيره³.

و لكن، إذا سبق الإشارة قبلُ إلى أن الجملة في مستواها الإخباري المتغيّر يمكن تقسيمها وظيفيا إلى موضوع للكلام، و محمول للكلام، فما الوجه في هذه المسألة فيما نحن فيه؟

و جوابا عن هذا، نقول: إنه إن كان الموضوع للكلام في قولنا: "أنا كتبت في معنى فلان" مثلا هو الضمير المنفصل "أنا" بالنظر إلى كونه معلوما لدى السامع محددا، صالحا

¹ ينظر: دلائل الإعجاز: 144.

² ينظر: الكتاب: 138/2.

³ ينظر: دلائل الإعجاز: 145.

للابتداء به لأنه معرفة، و إذا كان المحمول للكلام هو الفعل "كتبت"، الواقع خبراً عنه، المعروف أيضاً عند المخاطب؛ فالجملتي من شرح الموقف الكلامي الذي قدمه الجرجاني لعبارتي: "شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ"، و "رَجُلٌ جَاءَنِي"، بحصول تناقض في الكلام لو لم يُردَّ بهما بيان الجنس، هو أن المسندين إليهما الحكم، أي المبتدئين: "شَرُّ"، و "رَجُلٌ" في المثالين، يعبران عن موضوع للكلام، في حين أن الفعلين المسندين "أَهْرٌ"، و "جَاءَنِي" يعبران عن محمول للكلام.

و من هاهنا، يتضح أن الجملة التي يُميز في بنيتها في المستوى الساكن النحوي جزآن منفصلان من بعضهما، يمكن أن تخضع للتقسيم الوظيفي إلى موضوع و محمول للكلام إذا ثبت أن بنيتها في المستوى المتغير (الإخباري) تسمح بذلك. و هو ما يعني أن الجملة مشروط في قبولها التّقسيم الوظيفي إلى موضوع للكلام و محمول له، أمران:

أولاً: ضرورة التّمييز في بنيتها في مستواها النحوي جزآن منفصلان عن بعضهما، فلا يكونان وحدة مستقلة كما في: "خرج المريض للمتنزه" مثلاً.

ثانياً: وجوب التّمييز في بنيتها في مستواها الإخباري جزء يصلح أن يكون موضوعاً للكلام، و جزء آخر يصلح لئن يكون محمولاً للكلام، من حيث كونه معلوماً، أو غير معلوم على وجه التحديد بالنسبة إلى السامع.¹

و بناء على ما قيل: نستخلص أن المبتدأ إذا جاء مصدراً نكرة، مُخبراً عنه بفعل بعده؛ فإنّ ذلك يكون مرجع رفعه وجوباً على الابتداء لتجرّده من العوامل المؤثرة فيه، ويكون حينئذ وارداً في الكلام بمعنى الحصر فيه، أي أنه مقصور عليه حكم الجملة المذكور، إيضاحاً لنوع الجنس المُحدّث عنه.

3- القصر في الكلام المنفي:

إنّ المعلوم عند الجرجاني، و عموم النحويين و البلاغيين، أن القصر إنّما يكون متحققاً في الكلام غير الموجب لفظاً، المثبت معنيّاً لانتقاض نفيه أو ما شابهه بـ "إلاّ"؛

¹ ينظر: الموجز في شرح دلائل الإعجاز: 131-132.

و ذلك لمناسبة تخصيص الشيء بالشيء ، لما كان حكماً واقعاً معروفاً لدى المتكلم والمخاطب، نحو قولنا مثلاً : "لَيْسَ الْمَعْرُوفُ إِلَّا وَجْهًا طَلَقًا وَقَوْلًا لَيْنًا"، و "إِنَّمَا التَّوَاضُّعُ صِفَةُ الرَّفِيعِ لَا الْوَضِيعِ". و لكن، إذا كان هذا المعروف في أسلوب القصر، فهل يحدث أن ترد في العربية تراكيب لغوية متضمنة لهذا المعنى البلاغي، و هي منفية دون أن يكون ذلك في صيغة النفي والاستثناء؟ و إذا وُجد ذلك، فما الوجه في تحقق هذا الأمر عند الجرجاني؟

أ- القصر على الفاعل المنفي :

لأن عبد القاهر الجرجاني، من علماء العربية الذين عنوا بدراسة اللغة كوحدة متماسكة متفاعلة أمماتٍ تشكيلاتها النحوية مع أحوال المقام المقالية، و النفسية، و دلالاتها المعنوية المقصودة، من خلال نظرية النظم التي ابتكرها، فهو لا يقف عند حدود اللفظ الضيقة، من إعرابٍ للكلمة، و نُظُرٍ في بنيتها الصرفية، فحسب، بل إن رؤيته أعم من ذلك، و هو ما سمح له بتقصي الأساليب و ما تحمله وراءها من معاني خفية، لا يدركها إلا ذو ملكة لغوية حاذقة، و ذوق فني عال، كما يرى الجرجاني ذلك حادثاً «إذا قلتَ: "مَا فَعَلْتُ"، كُنْتَ نَفَيْتَ عَنْكَ فَعَلًا لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ مَفْعُولٌ. و إذا قلتَ: "مَا أَنَا فَعَلْتُ" كُنْتَ نَفَيْتَ عَنْكَ فَعَلًا يَثْبُتُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ»¹. فما الذي يرمي إليه عبد القاهر بكلامه هذا؟

يمضي الجرجاني مفسراً كلامه السابق، بقوله إنك «إذا قلتَ: "مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا"، كُنْتَ نَفَيْتَ أَنْ تَكُونَ الْقَائِلَ لَهُ، و كانت المناظرة في شيء ثبت أنه مَقُولٌ. و كذلك إذا قلتَ: "مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا"، كُنْتَ نَفَيْتَ عَنْكَ ضَرْبَهُ، و لم يجب أن يكون قد ضُرب أصلاً. و إذا قلتَ: "مَا أَنَا ضَرَبْتُ زَيْدًا"، لم تقله إلا و زيدٌ مضروب، و كان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب.

و من أجل ذلك صلح في الوجه الأول أن يكون المنفي عاماً، كقولك: "مَا قُلْتُ شِعْرًا قَطُّ"، و "مَا أَكَلْتُ الْيَوْمَ شَيْئًا"، و "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ"، و لم يصلح في الوجه الثاني، فكان خلفاً أن تقول: "مَا أَنَا قُلْتُ شِعْرًا قَطُّ"، و "مَا أَنَا أَكَلْتُ الْيَوْمَ شَيْئًا"، و "مَا أَنَا

¹ دلائل الإعجاز : 124.

رَأَيْتَ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ"؛ و ذلك أنه يقتضي المحال، وهو أن يكون هاهنا إنسان قد قال كلَّ شعر في الدنيا، و أكل كلَّ شيء يؤكل، و رأى كل أحد من الناس، فنفيت أن تكونه¹.
 لعله يكون مفهوما من كلام الجرجاني هنا، أنه يقرر صراحة أنه إذا كان المعنى في قولنا: "مَا قُلْتُ هَذَا" على نفي المتكلم فعلا عن نفسه ما ثبت أنه قد حصل؛ فإن لقولنا: "مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا" غرضاً غيرَ الذي قُصد إليه في الأول. و بيان ذلك، أن تَسَلُّطَ النفي على الاسم المقدم، و هو الفاعل "أنا"، في "ما أنا قلت هذا"، يجعل هذا الفاعل المذكور هو المنفي خصوصا لا غيره، بعدم قوله لما ثبت أنه مقول واقعا، وهذا يتضمن أنه له فاعلا آخر غير المذكور. وكذلك يكون المعنى في جملة: "مَا أَنَا ضَرَبْتُ زَيْدًا" على تخصيص نفي ضرب "زيد" عن الفاعل "أنا" المُصدَّر به الكلام هنا، أي: "لم أكن أنا ضاربا لزيد بخصوص هذا الضرب الذي وقع عليه"، مع ثبوت وجود فاعل آخر له قطعاً.

و إذا كان الأمر كذلك، فهذا معناه أن للنفي المتجه إلى الفاعل في عبارتي: "مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا"، و "مَا أَنَا ضَرَبْتُ زَيْدًا"، هو مرجع فهم الجرجاني إلى أن مثل هذا التركيب يفيد قصرا لنفي صدور فعل القول الذي زعم أنه قد قيل، و فعل ضرب "زيد" الذي هو مُؤَكَّدٌ نَفِيٌّ حدوثة عن فاعل واحد معين هو الضمير المنفصل للمتكلم المفرد "أنا"، و إن كان غيره فاعلا له. و بناء عليه، لم يكن جائزا توجهُ النفي في مثل هذا إلى أن يكون المنفيّ عاما؛ إذ لا يجوز قولنا مثلا: "مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا و لا أحدٌ من الناس"، لأن المتكلم قدم ذكر الضمير العائد عليه تخصيصا له بنفي قول الكلام المحدث عنه، أي أنه ليس القائل له، و أن قائله غيره. فإذا أضاف: "و لا أحدٌ من الناس"، كان ذلك تناقضا و دفعا للكلام الأول. و هو ما يتضح أكثر لو قلنا مثلا: "مَا أَنْتَ بَنَيْتَ هَذِهِ الدَّارَ"، إذ جملة "مَا أَنْتَ بَنَيْتَ" مستفاد منها أن بناء الدار المعهودة هنا قد أقيم، و لكنه منفيٌّ عن المخاطب المفرد خصوصا، و أن غيره هو الذي أقامه، فلو زدنا على هذا "و لا أحدٌ من الناس"، أو "لا غيري" مثلا؛ تناقض أول الكلام مع آخره، كيف و البناء مقام مشيد؟!²

¹ دلائل الإعجاز: 124.

² و عليه يحمل عدم جواز قولنا في الاستفهام مثلا: "أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيتها؟"، و "أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟" إلخ؛ لفساد أن يقال في الشيء المشاهد الذي هو نصب العينين أوجود أم لا؟ ينظر: دلائل الإعجاز: 112، و ما بعدها، و دلالات التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: 198.

و يستشهد الجرجاني على ما جاء فيه القصر واقعا على الفاعل المنفي، بقول أبي الطيب المتنبي¹:

وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جِسْمِي بِهِ .: وَلَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارًا

حيث يرى أن « المعنى، كما لا يخفى، على أن السقم ثابت موجود، وليس القصد بالنفي إليه، ولكن إلى أن يكون هو الجالب له، و يكون قد جرّه على نفسه»². فالمعنى هنا، كأن الشاعر يقول: "إن هذا السقم الكائن في جسمي، و هذا الضنى المهلك لم أفعله أنا، وإنما تسبب في فعله غيري". و كذلك الحال في قوله: *وَلَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارًا* المحمول على أن هذا الجوى، و هذا الوجد الذي يستعر في فؤادي لم أفعله أنا.

و ظاهر، أن وراء هذا التركيب الشعري الجميل الظريف معنىً بديعا لطيفا، مفاده إبراز الشاعر عجزه التام أمام عواطفه المشبوبة التي أسقمت جسمه، و ألهبت نار قلبه. ولعمري، كأن المتنبي بشعره هذا يقول: "لو كان الأمر بيدي لأنقذت نفسي من هذا العذاب الذي يكميل عقلي، و يأسر فؤادي، و لكن هيهات أن أستطيعه؛ فلا طاقة لي بالصبر عليه، و لا بردّه، و لا بتخفيفه، و هل يرضى أحد من الناس العقلاء إسقام جسمه بالهم، و إذابة قلبه بحرارته؟"³

و على هذا يُحمّل قول المتنبي أيضا: ⁴

وَمَا أَنَا وَحْدِي قُلْتُ ذَا الشِّعْرِ كُلَّهُ

إذ إن الشعر مقول على القطع، غير أن الشاعر ينفي أن يكون هو وحده القائل له.⁵

¹ البيت في شرح ديوان المتنبي: 197/2.

² دلائل الإعجاز: 125.

³ ينظر: شرح ديوان المتنبي: 197/2، الحاشية رقم: 05.

⁴ البيت في شرح ديوان المتنبي: 263/2، و تتمنه قوله: *وَلَكِنْ لِيُشْعِرِي فَيْكَ مِنْ نَفْسِي شِعْرًا*.

⁵ ينظر: دلائل الإعجاز: 125، و شرح ديوان المتنبي: 263/2، الحاشية رقم: 02. و شبهة بهذا قولنا في الاستثناء المفرغ: "ما ضربت إلا زيدا" حصرا للفعل الفاعل في مفعول واحد. و لكن، لو قيل مثلا: "ما أنا ضربت إلا زيدا" لكان فاسدا؛ من قبل أن نقض النفي بإلا يقتضي أن يكون صاحب الكلام قد ضرب زيدا، إلا أن تقديمه أو المتكلم، ضميره العائد إليه، أنا، منقبا، يستلزم عنه نفي فعل ضربيه لزيد المذكور، فيتناقض صدر الجملة مع عجزها. ينظر: دلائل الإعجاز: 126.

فإن كان ثابتا امتناع قولنا : " ما أنا قلتُ هذا و لا أحدٌ من الناس " مثلا ، فكذلك الحال في بيتي المتنبي السابقين؛ إذ لا يجوز في الأول منهما أن نقول مثلا : " و ما أنا أسقمتُ جسمي و لا أحدٌ من الناس " ، ولا: " ما أنا أضرتُ في القلب نارا و لا أحدٌ من الناس " ، كما يكون غير سليم و لا مستساغ قولنا في الثاني : " و ما أنا وحدي قلتُ ذا الشعر كله و لا غيري " مثلا، إذ كيف يُعقلُ إيجاب وقوع فعل إسقام الجسم، و إضرار النار في القلب من جهة، و قول الشعر كله من جهة أخرى، ثم لا يكون لذلك فاعل أبدا؟!

و لعلّ الذي يَجْمَلُ بنا إيراده في هذا المقام، استيضاحا لما مضى من الكلام، هو أن نشير إلى أنه إذا كان تقديم الفاعل في نحو : " أنا كتبتُ في معنى فلان " ، و أنا شفعتُ في بابه " ، على جعله مبتدأ و الإخبار عنه بالفعل بعده، يفيد حصر جملة الخبر الفعلية في الفاعل المقدم أول الكلام عند الجرجاني، فليس الفرق بين هذا و ما نحن فيه هنا من باب النفي إلا كون الكلام هاهنا منفي؛ فوقع معنى الاختصاص في الاسم الوارد مبتدأ و لكن على نفي وقوع الفعل منه خصوصا، خلافا لسابقه في الموجب، كقولنا : " أنا كتبتُ في معنى فلان " المحصور فيه فعلُ " الكتابة " في معنى المُحدِّث عنه على شخص واحد، و هو الضمير المنفصل " أنا " . و لو أننا حولنا ، أو قلبنا ، معنى الجملتين إلى عكس ما هما عليه ؛ لتبين بجلاء أن هاهنا قصرا، و هاهناك قصرا، فقط يكمن الفرق بينهما في النفي و الإيجاب.

ب- القصر على المفعول به المنفي :

و إن كان هذا كله عن معنى القصر في الفاعل المنفي، كما رأينا، فالمفعول به أيضا يحدث مجيئه مقصورا عليه الفعل المؤخر عنه، و الكلام منفي. فلو قلنا مثلا : " ما ضَرَبْنَا زيدا " مثلا بتقديم الفعل، كان معناه على نفي أن يكون قد وقع ضرب من المتكلمين على " زيد " ، مع احتمال ضربه من طرف غيره، أو عدم ضربه¹. أما « إذا قلتَ : " ما زيدا ضَرَبْتُ " ، فقدمتَ المفعول، كان المعنى على أن ضربا وقع منك على إنسان، و ظنَّ أن ذلك الإنسان المضروب " زيد " فنفيته أن يكون إياه.

¹ ينظر : دلالات الإعجاز : 126.

فلك أن تقول في الوجه الأول : " مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا وَلَا أَحَدًا مِنَ النَّاسِ "، و ليس لك ذلك في الوجه الثاني. فلو قلت : " مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَا أَحَدًا مِنَ النَّاسِ "، كان فاسدا على ما مضى في الفاعل»¹.

و يزيد الجرجاني هذا المعنى بسطا في نوع آخر من التراكيب، بقوله : إنه «يصح لك أن تقول : " مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَ لَكِنِّي أَكْرَمْتُهُ "، فَتُعْقَبَ الْفِعْلُ الْمَنْفِيَّ بِإِثْبَاتِ فِعْلٍ هُوَ ضَدُّهُ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : " مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَ لَكِنِّي أَكْرَمْتُهُ "، وَ ذَاكَ أَنْكَ لَمْ تَرِدْ أَنْ تَقُولَ : " لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ هَذَا وَ لَكِنُّ ذَاكَ "، وَ لَكِنِّكَ أَرَدْتَ أَنَّهُ " لَمْ يَكُنِ الْمَفْعُولُ هَذَا، وَ لَكِنُّ ذَاكَ "، فَالْوَاجِبُ إِذْنُ أَنْ تَقُولَ : " مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَ لَكِنُّ عَمْرًا "»².

فواضح هنا، أن عبد القاهر ينظر إلى فاعلية اللغة التي تتحرك في سياق كلامي ترتبط بأشياء خارج ما هو كائن من الناحية التشكيلية؛ إذ إنه يُفرِّعُ عن الأصل في وقوع القصر على الفاعل المنفي، دلالة أخرى تنجم عن تقديم المفعول به للاختصاص فيه، و الكلامُ منفيٌّ. و بيان ذلك، أن جملة : " مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ " يفهم منها نفي الحدث عن هذا المفعول خصوصا، وهو "زيدا"، لأنه جاء مقدما أولا، و مسلطاً عليه النفي ثانيا، و هو ما يعني أن الفعل ثابت على مفعول آخره أما إذا زيد على ذلك قولنا : " و لا أحداً من الناس " مثلاً، كان ذلك مردِّ فساد الكلام، و تناقض أجزاءه؛ إذ كيف يُنفي وقوع فعل "الضرب" عن زيد و عن جميع الناس، و الفعلُ مؤكِّدٌ ثبوته في الكلام بدليل أنه أُخِّرَ على المفعول المنفيِّ المحصور ؟ و لو أريد ذلك، لقليل : " ما ضربتُ زيدا و لا أحداً من الناس " بتقديم الفعل، فيصح المعنى، تماما كما في قولنا : " ما زيدا ضربتُ و لكن عمرا " لأن مؤداه هو تخصيص "زيد" المعرب مفعولا، بنفي وقوع الضرب عليه من جهة المتكلم، و إثبات ذلك الفعل لـ "عمرو"، بخلاف قولنا مثلا : " ما زيدا ضربتُ و لكنني أكرمته " غير الجائز؛ من قبل أن تقديم المفعول فيه مفيد لنفي الضرب عن "زيد" خصوصا و هو واقع على غيره، فلما قيل : " و لكنني أكرمته " كان رجوعا عن إثبات الفعل في الأول، و إنما يقال فيه : " ما

¹ دلائل الإعجاز : 126.

² نفسه : 127.

ضَرَبْتُ زيدا و لكنْ أكرمته؛ لأنَّ المقدمَّ المنفي هنا هو الفعل "ضربت"، و ليس المفعول "زيدا" فلا يلزم عنه تناقض و لا تدافع في أجزاء الكلام.¹

فالثابت إذا، هو أن الجرجاني يذهب إلى حمل الكلام المقدم في الفاعل، أو المفعول به منفيين في الجملة على اختصاصهما بذلك النفي دون غيرهما.

ج- القصر على شبه الجملة المنفية :

يرى عبد القاهر الجرجاني أن «حكم الجار مع الجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب. فإذا قلت : "مَا أَمَرْتُكَ بِهَذَا" كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك، و لم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر. و إذا قلت : "مَا بِهَذَا أَمَرْتُكَ"، كنت قد أمرته بشيء غيره»².

و هو ما يفهم منه، أن شبه الجملة هي الأخرى قد يقصد إلى تخصيصها إنْ قُدِّمَتْ منفيةً في أول الكلام، نحو جملة : "مَا بِهَذَا أَمَرْتُكَ" المتضمنة لمعنى قصر نفي فعل الأمر، المتصرف هنا في الماضي، الصادر عن المتكلم على ما دلَّ عليه باسم الإشارة "هذا"، كأنه قيل: "لم أمرك بهذا، و إنما أمرتك بغيره" و كذلك يكون الأمر في قولنا مثلا : "لا إلى هذا المعنى قصدت"، الواضح فيه ثبوت فعل، أو إرادة، معنى معين من المعاني من طرف صاحب هذه العبارة، و لكنَّ المخصوص بالنفي هنا هو ما أُشيرَ إليه من المعنى المعهود المعروف بين المتكلم و مخاطبه.

و هذا الذي ذهب إليه الجرجاني هنا، يبدو أن معالمة و فهمه إياه على هذا النحو إنما استنبطه من أسلوب القرآن الكريم، كقول الله، جلَّ جلاله،: ﴿لَا فِيهَا مَخُولٌ﴾³ المستفاد منه معنى التخصيص قطعاً؛ لأن المراد به قصر نفي صفة "العؤل"⁴، و هي السُّكْرُ القاتل

¹ ينظر : مفتاح العلوم : 127، و التلخيص في علوم البلاغة : 124، و دلالات التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني : 331-332، و التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني : 177.

² دلالات الإعجاز : 127.

³ الصافات : 47.

⁴ **العؤل** : يقال غَالَهُ الشيء و اغْتَالَه، إذا أخذه من حيث لا يدري، و العؤل : الزراب الكثير. ينظر : الصحاح : باب اللام فصل الغين، (1785/5).

للعقول، عن خمور الجنة، أي : ليس فيها غائلة الصُّدَاع، لأنه قال الله ، عزّ و جلّ، في موضع آخر : ﴿لَا يُصَدِّقُونَ لَهَا وَلَا يُنْزِفُونَ﴾¹، خلافاً لخمير الدنيا فإنّ فيها غولا، أي عيباً و نقصاً، و دليل ذلك أنه لو قال سبحانه : "لا غولٌ فيها"؛ لأفاد نفي الغول عنها فقط من غير أن يتعرض لخمور الدنيا². و على هذا يُحمَلُ قول المولى تبارك و تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾³، إذ إنّ فيه نفياً للريب و الشك عن الكتاب الكريم، و هو القرآن العظيم، دون تعرّض لمعنى الاختصاص. و لو قال سبحانه : "لا فيه ريبٌ"؛ لأفاد قصر نفي الريب عنه فقط، و أن هناك ريباً في الكتب السماوية الأخرى، وليس هذا بمراد البتة، فحاشاه ربّ العزة العليم الخبير الذي هو على كلّ شيء قدير، أن تتّصف رسالاته و كتبه بالنقص، أو السّهو، أو التّفصير.⁴

و لعله، مما قد يحسن بنا أن نشير إليه هنا، هو استدراك أحد الدارسين المحدثين على ما أقرّه الجرجاني من إفادة تقديم الاسم المُحدّث عنه منفيًا لمعنى الحصر؛ إذ يرى أن ذلك أمر غالب ، لا لازمٌ أبداً، لأن المتكلم حين يسلّط النفي، على الفاعل مثلاً في نحو: "ما أنا ضربت زيداً"، لا يلزم منه ثبوت الفعل ثبوتاً قطعياً في كلّ الأحوال؛ إذ يمكن أن يُعدَّ تقديم الفاعل في هذا المثال للاهتمام و الرغبة في توكيد نفي الفعل عنه.⁵

و لعلّ حديثنا هنا عن اختصاص الاسم المُقدّم في الكلام المنفيّ يقودنا إلى ضرورة العودة إلى ما جاء فيه القصر و الكلام موجبٌ مثبتٌ تتمّةً لما كنّا قد بدأنا في دراسته قبل. فإذا ثبت آنفاً، إفادة تقديم الاسم الشاغل لوظيفة الفاعلية على رفعه بالابتداء، و جعل الفعل بعده خبراً عنه، في نحو : "أنا كتبتُ في معنى فلان"، و "أتعلمني بضمّ أنا حرّشته؟"، معنى القصر فماذا عن المعمولات الأخرى كالمفعول به، و غيره؟ أي : هل يُستفاد من تقديمها أول الكلام الموجب معنى الحصر، و ما بيان ذلك عند عبد القاهر الجرجاني ؟

¹ الواقعة : 19 .

² ينظر : الكشف : 340/3، و دلالات التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني : 282-283.

³ البقرة : 2.

⁴ ينظر : الكشف : 112/1-115، و دلالات التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل المعاني : 283، و من هذا البحث، الحاشية رقم :

⁵ ينظر : دلالات التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل المعاني : 200.

4- القصر المتحقق بوساطة التقديم في الكلام المثبت :

في حقيقة الأمر، نقول: إنه لَمْ يَتَسَنَّ لنا، في حدود اطلاعنا، (لَسَّ كُدْمَنٌ) مسألة إفادة تقديم بعض المعمولات كالمفعول، و الحال، و المفعول لأجله، و شبه الجملة، وغيرها، معنى القصر البلاغي المدروس. غير أن ذلك لا يمنعنا إطلاقاً من إيراد هذه الإشارات الدلالية الممكنة استنطاقاً من بعض نَتَفَاتٍ كلامية للجرجاني أولاً، و مما سبق معالجته ثانياً.

أ- الحصر في المفعول به:

إن ما أمكننا تسجيله من ملاحظات في هذا الباب، هو تلك الإشارة المقتضبة التي ساقها عبد القاهر في مقام بسطه القول في موضع يتعلق بالفصاحة و البلاغة، و ارتباط تحقُّقهما بالمعاني، في إطار نظريته اللغوية في النظم؛ حيث بَيَّنَّ الوجهَ في تَأْتِي معاني النظم الحاصلة في سورة الفاتحة، فأورد من جملة ذلك أن «إِيَّاكَ» ضمير اسم الله تعالى، و هو ضمير يقع موقع الاسم إذا كان الاسم منصوباً. معنى ذلك أنك لو ذكرت اسم الله مكانه؛ لقلت: "اللَّهُ نَعْبُدُ"، ثم إنَّ "نَعْبُدُ" هو المقتضي معنى النصب فيه، و كذلك حكم: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾¹، ثم إنَّ جملة "إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ" معطوف بالواو على جملة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾² 3.

و الذي نشير إليه هنا قبل التَّطَرُّقِ إلى إيضاح المعنى المقصود من تقديم المفعول به في هذه الآية الكريمة، هو تلميح الجرجاني في بداية كلامه السابق إلى الأصل في استعمال الضمير "إِيَّا"، و النَّصُّ على أنه موضوع موضع الاسم المنصوب، و هو ما كان جمهور علماء النحو و اللغة قد فصَّلوا القول فيه، مِنْ أَنَّ "إِيَّاكَ" ضمير منهصل متشكَّل من جزأين، هما: "إِيَّا"، و "كاف" الخطاب المتصرفة حسب حاجة الكلام، مَقْتَصِرٌ إِرَادُهُ على مواقع النصب فقط، كما جعلت "أنا" و أخواتها للرفع فحسب⁴. و دليل ذلك عند عبد القاهر، أنه يرى أن الاسم المُكْنَى عنه بـ "إِيَّاكَ" هو لفظ الجلالة "الله" منصوباً لأنه مفعول به مقدم.

¹ الفاتحة: 5.

² الفاتحة: 5.

³ دلائل الإعجاز: 452.

⁴ ينظر الكتاب: 350/2، و ما بعدها، و الصاحبي: 97، و المنصف: 121/1-122، و مغني اللبيب: 656/2، و الصاحج: باب الكاف فصل الحمزة: (2545/6)، والمعجم الوافي في النحو العربي: 103.

ثم، إنه إذا انطلقنا من نصَّ الجرجاني الأخير المتمثل في كون اسم الجلالة، "الله"، هو ما عوّضه الضمير المنفصل "إياك" في الآية السابقة، نجدّه يقرّر أن العامل في هذا الضمير، هو الفعل المضارع "نعبد" المؤخّر عنه لفظاً، والمستتر فيه فاعله الذي تقديره: "نحن" لجمع المتكلمين.

و لكن، إذا كان المفعول به منصوباً بفعل بعده، وهذا المفعول به جاء مقدماً على الفعل و الفاعل معاً، أفلا يكون لهذا النّسج النحوي الخاصّ هاهنا دلالة خاصة، كالقصر مثلاً، مثل ما ثبت في باب تقديم الفاعل المرفوع على الابتداء في الخبر غير الابتدائي من جهة، أو كما ذكر سابقاً في باب القصر على الفاعل و المفعول الواردين مُقدّمين في كلام منفيّ؟ و جواباً عن هذا، نقول: إنّ عبد القاهر الجرجاني، وإن لم يبرز الغرض البلاغي من إيراد آية الفاتحة المذكورة على شكلها المخصوص اكتفاءً ببيان الوجه في عامل النصب في الضمير المنفصل "إياك"؛ فإن استقصاءنا لهذه المسألة رفعا للبس عنها، يمكن أن يتمّ إذا نحن عاودنا التذكير بمذهب الجرجاني في نحو قولنا: "ما زَيْدًا ضَرَبْتُ" الذي ينصّ من خلاله على كون هذا التركيب اللغوي بذاته يفيد قصر نفي ضرب المتكلم لـ "زيد"، مع ثبوت فعل الضرب حقيقة و واقعا من فاعل آخر. و المراد قولنا هنا: إنه إذا تقرر عند عبد القاهر تحقق معنى القصر في مثل ما ذكر من باب الاسم المقدّم في جملة منفية؛ ففعل ذلك يكون حريّاً به، و إنّ لم يُصرّح بمقتضاه، أن يجعل من باب أولى ما جاء على هذا النموذج النحوي مع الكلام الموجب مندرجا تحت هذا القسم الدلالي المعروف بالقصر.

و المعنى هنا، أنه إذا كان قولنا: "ما زَيْدًا ضَرَبْتُ" متضمناً لدلالة الحصر في الشيء، فأوجب و أقرب منه إلى هذا المعنى البلاغي الدقيق، أن نقول مثلاً: "زيدًا ضَرَبْتُ"؛ قصراً لفعل الضرب المسند إلى تاء المتكلم في وقوعه على مفعول واحد لا يتعداه إلى غيره، و هو "زيد" باعتباره مقدّماً على فعله و فاعله معاً. و إنّ كان الأمر كذلك، فلا أقلّ من أن نحمل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، المصوغ على نحو المثال السابق بتقديم المفعول به "إياك" في جزأي الآية الكريمة على معنى اختصاص الله، عز و جلّ، بالعبادة

الخالصة الكاملة، و الاستعانة المطلقة اليقينية الشاملة، دون أن يشاركه سبحانه و تعالى في ذلك أحد.

و لعله مما يكون داعما لرأينا في تأويل كلام الجرجاني على هذا المنحى ، و من ثمَّ حَمَلُ آية الفاتحة الماضية على الوجه المذكور فيها، ما أورده كثير من المفسرين و البلاغيين في شأن تقديم المفعول به "إياك" في تركيبها، المقصود من ورائه إلى إصابة فائدة بلاغية ودلالية واضحة هي قَطْعُهُ الاشتراك عن ما سوى الله، جلَّ في علاه، في التوجه بالعبادة والخضوع المطلق إليه، فكأنَّ المعنى هنا؛ أنه لما صَدَّرت هذه السورة القرآنية بذكر الحقيق بالحمد والثناء، المُتَّسِمِ بعظيم الصفات و جميلها، كالرحمة الواسعة، و التصرف الكامل و العادل في يوم القيامة، خوطب هذا المعلوم الجليل، و هو الله جلَّ ثناؤه، بالقول: "إِنَّكَ يَا مَنْ كَانَتْ هَذِهِ صِفَاتِهِ الْأَسْمَى ، و أسماءه الحسنى نَحْصُكَ بالعبادة أنت وحدك، و منك نطلب المعونة لا من أحد غيرك؛ فَإِنَّا : لا نعبدك إلا أنت سبحانك، و لا نستعين إلا بك أنت جلَّت قدرتك، و تناهت عظمتك".¹

غير أن الجدير بالذكر في هذا الموضع ، هو أنه ، و إن كان جائزا الاعتداد بهذا الوجه الدلالي في دلالة قوله ، تبارك و تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ على معنى الاختصاص ، تماما كقول: ﴿جَلَّ جَلَالُهُ﴾: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنَّ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾² ، الوارد فيه الضمير "إياه" المعرب مفعولا به مقدما على الفعل والفاعل معا، المتضمن لمعنى القصر ؛ لأن الله سبحانه أراد: "إن كنتم تحصونه بالعبادة، فلا تتجه قلوبكم إلا إليه، و لا تنحني أصلابكم إلا في حضرته"³، فإن من الدارسين من يرى أن تقديم المفعولين في آية الفاتحة السابقة لا يفيد

¹ ينظر : الكشاف : 61-65، و بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز : 130/1، و الطراز : 65/2، و دلائل التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني : 330، و جواهر البلاغة : 157 و 163.

² البقرة : 172.

³ ينظر : الكشاف : 329/1، و دلائل التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني : 330. أما أبو حيان التوحيدي، فيرى أن علة تقدم المفعول "إيا" المنفصل وجوبا عن فعله، هو كون العامل فيه رأس الآية ، و للاهتمام به، و التعظيم لشأنه ، لأنه عائد على الله سبحانه و تعالى، كما في قوله عز و جل : ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ . ينظر : البحر المحيط : 485/1.

تخصيصيا ، و إنما قُدِّمَ ما من أجل المشاكلة اللفظية لرؤوس الآي، و مراعاة حسن الانتظام و اتفاق أعجاز الكلام السَّجعية. هذا مع ملاحظة أن اجتماع الفائدتين معا، أي الاختصاص و التشاكل اللفظي، جائز ممكن؛ فيكون التقديم إذ ذاك مراعاة لجانب المعنى و اللفظ جميعا، كما في قوله ، ذي الجلال و الإكرام: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾¹، و قوله ، عزّ و جلّ: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾²، و قوله، عزّ و علا: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾³، حيث يجوز كون التقديم فيها مثلا للقصر و للتناسب بين رؤوس الآي لفظيا.⁴

ب- الحصر في شبه الجملة :

إذا جاز لنا عدّ تقديم المفعول به فيما ذكر سابقا من باب ما قصر فيه الشيء على الشيء في الكلام الموجب حملا له على نظيره في المنفي؛ فقياسا عليه نقول : إنه إذا كان نحو قولنا : " مَا بِهَذَا أَمْرُتُكَ " مفيدا معنى القصر على نفي كون فعل الأمر قد اتجه في صدوره إلى المدلول عليه باسم الإشارة "هذا"؛ فمن باب أولى أن يكون أدلّ عليه من حيث تحقّق معنى الحصر ما ورد في كلام مثبت لمناسبة هذا الأخير لدلالة الاختصاص القائمة على إصاق الحكم بشيء معين، أو عكسه، كأن نقول : "بِهَذَا أَمْرُتُكَ" مثلا؛ إذ يستفاد من تركيبه النحوي هذا معنى مناقض لسابقه في النفي، على أن المراد به هو تخصيص شبه الجملة "بهذا" باتجاه الفعل الماضي "أمرتك" إلى قصدها هي بالذات، لا غيرها؛ لأنها هي المقصود عليه في العبارة باعتبارها مقدّمةً على باقي المتعلقات فيها، كما هو ثابت موجود في أسلوب القرآن الكريم، الممثل له قبل.⁵

¹ طه : 67.

² الحاقة : 30، 31، 32.

³ الضحى : 9، 10.

⁴ ينظر : الكشف : 153/4-154، والطّراز : 66/2-67، و دلالات التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني : 281-282 و 332-333.

⁵ ينظر : ما سبق في : 262 من البحث، الحاشية رقم : 09 .

و إجمالاً لما مضى، نقول : إنَّ إفادة تقديم ما حقه التأخير لمعنى القصر البلاغي ليس متّضحَ المعالم كثيراً عند عبد القاهر الجرجاني، إلا إنَّ حُملَ كلامه في باب تقديم المسند إليه، الفاعل في أصل الجملة، على هذا التأويل، نحو : "أنا كتبتُ في معنى فلان"، و "أنا شفعتُ في بابه"، أي بكونه ممَّا جعل المتأخر فيه رتبة مقدما في الجملة على عناصرها الأخرى، وهو المفهوم عموماً من دراسته لذلك. و كذلك إنَّ حُملَ حديثه عن تقديم المفعول به في آية الفاتحة على عدّه مندرجا تحت هذه الدلالة المعنوية المسماة بالحصص، قياساً لها على ما أثبتته في هذا الباب إذا كان الكلام منفيّاً خَارِجَةً فيه إحدى المعمولات النحوية عن رتبته المحفوظة، بتقدّمها أوّل الكلام.

الفصل الثالث

موازنة و تقويم لتناول سيبويه
و عبر القاهر الجرجاني
للأسلوب القصر

إنَّ علوم العربية نشأت مختلطة متداخلة من أجل هدف سام و نبيل، و هو فهم النص القرآني، من حيث أحكامه، والوقوف على مواطن الإعجاز فيه، و حفظاً له من كلِّ ما قد يعزّيه من لحن صوتيٍّ، أو صرفيٍّ، أو نحويٍّ، أو دلاليٍّ.

و تتكامل هذه العلوم فيما بينها تكاملاً واضحاً بيّناً. فهذا علم الأصوات يقدّم خدماته الجليلية لسائر مستويات البحث اللغوي من صرف، و نحو، و بلاغة، و دلالة. و مثله علم الصرف الذي يمدُّ علم النحو بمادّة بحثه. و على منوال الاثنين نجد علم النحو الذي يزوّد البلاغة بالأحكام اللازمة التي توظّفها في مباحثها، و يتعاونان في خدمة المعنى. فالصلة بين النحو و البلاغة صلة وطيّدة؛ فهما يشتركان في خدمة المعنى و تأديته¹. و ما النظم عند عبد القاهر الجرجاني إلاّ التركيز على المعاني الإضافية التي تُستفاد من أحكام النحو، و العمل على قوانينها و أصولها²؟ فالظاهر أنّ مؤسس علم البلاغة بشقيّها البيان و المعاني عبد القاهر الجرجاني، قد تأثّر بالدراسات النحوية، بل و أفاد منها كثيراً في معالجته لمسائل بلاغية عديدة، كظاهرة الفصل و الوصل³، و التقديم و التأخير⁴، و الحذف⁵، و القصر، و غيرها.

و من هذا المنطلق، رأينا أن نجتمع في هذا الفصل بين الموازنة و التطبيق، لأنهما جانبان يكمل أحدهما الآخر. أمّا الموازنة، فسنتناول فيها طريقة كل من سيويه و الجرجاني، و منهجهما في دراسة أسلوب القصر. كما سنتحدّث عن إفادة صاحب "الدلائل" من آراء سيويه خصوصاً، و جهود النحاة في تناولهم لهذه الظاهرة اللغوية الهامة، لنخلص بعد ذلك كلّه إلى تقويم موجز لما سنراه في الموازنة.

أمّا الجانب التطبيقيُّ، فقد رأينا أن تكون السنة النبوية القولية الموثّقة الشريفة، للصادق الأمين، محمد بن عبد الله، عليه من ربّ العزّة أفضل الصلاة و أتمّ التسليم، حقلاً

¹ ينظر ما سبق في: 14 من هذا البحث، و ما بعدها.

² ينظر ما سبق في: 15-18 من هذا البحث.

³ ينظر: مبحث الفصل و الوصل من دلائل الإعجاز: 222-248.

⁴ ينظر: مبحث التقديم و التأخير من المصدر نفسه: 106-145.

⁵ ينظر: مبحث الحذف من المصدر نفسه: 146-172.

خصباً ، له وكيف لا تكون كذلك و هي الكلام الصادر عن خاتم النبيينؐ ، المبعوث هدى، و رحمة، و سراجاً منيراً للعالمين من ربّ الجنّة و الناس أجمعين ؟

أمّا اختيارنا لموطأ الإمام مالك بن أنس (ت179هـ) رحمه الله تعالى، نموذجاً للتطبيق، فإنّما يرجع أساساً إلى رغبتنا الأكيدة في تنويع تطبيقاتنا على أسلوب القصر، مصادر وطبيعة مادة، بالنظر إلى كون أن ما سبق إيرادُه من نصوص في الأجزاء الأولى من هذا البحث يكاد يكون في معظمه من الآيات القرآنية الكريمة، و من مقتطفات شعرية، و من أمثال للعرب استعملتها في كلامها و محاوراتها. هذا من جهة، و من جهة أخرى فشهرة هذا المصنّف القبيح بين نظرائه من الكتب الأخرى الموضوعة في مجال الحديث الشريف أغرتنا، و دفعتنا إلى حبّ الاطلاع على محتوياته و من ثمّ التنقيب على مادتنا المطلوبة. يقول الإمام الشافعي (ت204هـ)، رحمه الله تعالى، في موطأ الإمام مالك قولته الشهيرة : «ما ظهر على الأرض كتاب بعد كتاب الله أصحّ من كتاب مالك. و في رواية ما وُضع على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من كتاب مالك. و في رواية الأرض بعد كتاب الله أكثر صواباً من موطأ مالك...»¹. و قيل فيه أيضاً : «الموطأ هو الأصل الأول و اللباب. و كتاب البخاري (ت256هـ) هو الأصل الثاني في هذا الباب، و عليهما بنى الجميع كمسلم (ت261هـ) و الترمذي (ت313هـ)»².

و أمّا عن سرّ تسميته بالموطأ، فيقول الإمام مالك، رحمه الله تعالى: «عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة ، فكلّهم واطأني عليه، فسمّيته "الموطأ"»³.

و لعلّ الذي يكون حريّاً بنا لفتُ الانتباه إليه في هذا المقام، هو أننا سنقتصر في عرضنا للمادة المُستشهد بها على ما أورده الإمام مالك، رحمه الله تعالى ، في كتابه من أحاديث نبوية شريفة مرويةً بلفظه و معناه، صلى الله عليه و سلم، تجاوزاً لما أثبتته منها مروياً بالمعنى فقط من

¹ الموطأ : لإمام الأئمة و عالم المدينة مالك بن أنس، صحّحه و رقه، و خرّج أحادته، و علّق عليه : محمد فؤاد عبد الباقي : من مقدّمة الكتاب 3، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي و شركاه، توزيع دار الكتب العلمية - بيروت، د.ط، د.ت، جمع الحقوق محفوظة.

² نفسه: من مقدّمة الكتاب ، ص4.

³ نفسه: من مقدّمة الكتاب ، ص4.

ناحية، ولما أورده من أخبار و آثار عن بعض الصحابة و التابعين، رضي الله عنهم أجمعين من ناحية أخرى؛ و ذلك لسببين اثنين :

أولهما : بُغْيَةَ تَقْصِيٍّ جَمِيعِ مَوَاضِعِ اشْتِمَالِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ عَلَى التَّرَاكِبِ الْمَفِيدَةِ لِمَعْنَى الْقَصْرِ الْبَلَاغِيِّ، وَ أَهَمُّ دَلَالَاتِهِ الْمَعْنَوِيَّةُ وَ الْجَمَالِيَّةُ، وَ مِنْ ثَمَّ اتَّضَاحُ مَعَالِمِ مَجْمُوعِ وَ طَبِيعَةِ مَا سَنُورِدُهُ مِنْهَا فِي التَّطْبِيقِ عَلَيْهَا .

ثانيهما : تَسْهِيلاً لِعَمَلِيَّةِ الرَّجُوعِ إِلَى مِظَانِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمَدْرُوسَةِ مِنْ بَعْضِ كُتُبِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَعْرُوفَةِ رِوَايَةً، وَ شَرْحاً؛ أَمَلاً فِي إِضْفَاءِ صِفَةِ الْحُرُوكِيَّةِ، وَ الْحُسْنِ عَلَى دِرَاسَتِنَا هَاهُنَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

أولاً: الموازنة

ليس غرضنا من إقامة هذه الموازنة هنا، إلا محاولة لإبراز جهد كل من سيبويه و عبد القاهر الجرجاني، في معالجتهم لموضوع القصر بطرقه المتناولة في هذا البحث، و سعياً إلى حصر أهم أوجه الشبه و التمايز التي بدت لنا من خلال معاينة عمل كل من الدارسين على حدة.

أ- منهج سيبويه في دراسته لأسلوب القصر :

إن ما أمكننا ملاحظته من خلال ما رأيناه في الجزء المخصص لمعالجة سيبويه لهذه الظاهرة اللغوية يمسُّ مسائل كثيرة، لعل أهمها ما سيأتي ذكره :

1- من حيث الشكل : و سنحصر هذه القضية في أمرين :

1- حدود الظاهرة :

إن موضوع القصر على الرغم من كونه ذا جذور نحوية في أصله؛ إذ يُعدُّ أحدَ حالات الاستثناء الأربع، إلا أن دراسة سيبويه خصوصاً، و النحويين على نهجه في ذلك عموماً، لهذه الظاهرة لم تكن مقصودة لذاتها، و إنما جاء كلامه عنها موزعاً هنا و هناك ضمن مختلف أبواب النحو العربي التي تناولها في كتابه الشهير. و قد تمَّ هذا الأمر كما يكون قد لوحظ على ثلاثة أوجه ، هي :

أولاً : في مقام كلام سيويه حول باب الاستثناء؛ إذ ضمّنه مباحث متنوعة طَرقَ فيها كثيراً من الجوانب المتعلقة بموضوع القصر، كعمل "إلا" في هذا الأسلوب، مع بيان حال الاسم الوارد بعدها إعراباً من حيث كونه متأثراً بما قبله من العوامل العاملة فيه كما لو لم توجد "إلا"، ومعنى من جهة عدّه مستثنى من الناحية الدلالية لجملة القصر؛ إذ لا يخرج ما بعد "إلا" عن كونه داخلاً فيما خرج منه غيره، تماماً كما يبقى المفعول به مشتملاً على معنى وقوع فعل الفاعل عليه إذا بنيت العبارة للمجهول. كما بيّن سيويه حال المستثنى في هذا النوع من الأساليب إن حدث وأن كرّرت "إلا"، وإبراز مواضع نصبه وجوبا مع جواز الرفع فيه، كما فعل ذلك مع الاسم "غير" الذي قد يُضمّن معنى "إلا" الاستثنائية؛ فيجوز تبعاً لذلك وقوع الاستثناء الناقص بها سواءً أكان ذلك فيما كرّرت فيه "غير"، أم فيما لم تُكرّر فيه. هذا دون أن يُغفل النظر عن ذكر اسم آخر قد يُضمّن عمل "إلا"، وهو "سوى" التي يرى أنها تحمل معنى الاستثناء في لفظها، غير أنها تلازم عنده، وعند البصريين بوجه عام، النصب على الظرفية إلا في الشعر، حيث يجوز دخول حركات الإعراب الثلاثة عليها¹، من رفع، ونصب، وجرّ حسب حاجة الجملة النحوية والمعنوية.

ثانياً : في معرض حديثه عن وظائف بعض الحروف والأدوات النحوية، وشروط عملها، كـ"سوى" في "باب ما يحتمل الشعر"، و"إنما"، و"بل"، و"لكن"، و"لا". هذه الثلاثة الأخيرة التي أوردها في الجزء الذي خصّه لدراسة عمل حروف العطف إجمالاً، كالواو، وأو، وإما، وغيرها، موضّحاً أنها، أي: "بل"، و"لكن"، و"لا"، لا تعطف النعت على النعت فحسب، وإنما يتعدى عطفها إلى البدل على المبدل منه، مع بيان الوجه في إعراب الاسم المعطوف بها إما بإتباعه على البدلية، أو بقطعه إلى الرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، يُقدّر حسب بنية الكلام المُصدّرة بها الجملة.

هذا فضلاً عن أبواب أخرى بسط فيها القول عن أحوال استعمال بعض الحروف في العربية، كـ"أن" المصدرية، و"إن" الناصبة، و"أن" الموصولية مفتوحة الهمزة²، و حرف

¹ وذلك تقديرًا فقط لأن "سوى" اسم مقصور

² ينظر ما سبق في: 75 و 96 - 101 و 103 - 104 و 112 - 115 و 125 - 126 من هذا البحث.

الجرّ "حتّى" الذي من خلال تناول سيبويه لبعض جوانب استعماله بالتحليل و الشرح تبيّن لنا بدرجة كبيرة دلالة "إنّما" في أحد وجهيها عنده على معنى القصر، كما شرح ذلك الشنتمري ، و دراسته لبعض جوانب الجملة الحالية المحصورة في باب الفاء²، و حروف أخرى سبق ذكرها في مظانّها من هذا البحث .

ثالثاً : كثيراً ما كان المقام يُلجئ سيبويه إلى التطرّق إلى نواح معينة من موضوع القصر، دون قصد طبعاً، حسب الباب النحوي المدروس و طبيعاً تفاصيل مسائله ، كما يوضحه في "باب ما جرى من الأسماء التي لم تُؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أُخذت من الفعل"، قضية ارتفاع خبر المبتدأ سواء أ كان ذلك في جملة لا استثناء فيها، نحو "أنت تميمي مرةً و قيسيّ أخرى"، أم في حال حصره بـ "إلاّ"، نحو : "ما أنت إلاّ قائمٌ وقاعدٌ"³، الذي فهم من كلامه هناك أنّ "إلاّ" تنقض خبر "ما" الحجازية، كما أشار إلى ذلك في مواضع أخرى من كتابه ، و كتلميحه في "باب لا تجوز فيه المعرفة إلاّ أن تُحمّل على الموضوع"، إلى تضمّن تركيب الاستثناء المفرغ، أو القصر، لمعنى التحقير و التقليل من قيمة الشيء ، في نحو قولنا : "ما كان إلاّ كلاً شيءٍ"⁴، و كعرضه بإسهاب لبعض الأساليب العربية المطّردة في كلام العرب ، كما يراد الجملة مُصدّرةً بفعل قَسَمَ ماضٍ يحمل معنى الطلب مع إدخال "إلاّ"، أو "لما" التي في معناها لبيان الشيء المراد قصده بالطلب، نحو: "أقسمتُ عليك إلاّ فعلتَ في "باب الأفعال في القسم"⁵، و شرحه لمواضع انتصاب بعض المصادر ، إمّا بأفعال مُقدّرة قبلها، أو على كونها أفعالاً لها عاملةٌ فيها، وهو ما جرّه إلى الكلام عن أسلوب شبيه بالذي سبق ذكره، نحو : "عمرتكَ الله إلاّ فعلتَ"⁶.

و عموماً، فلو أنّنا عمدنا إلى ذكر المواقع التي أشار فيها سيبويه إلى موضوع القصر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لما اتّسع المجال لذلك كلّهُ. و على أيّ حال، فالأبواب

¹ ينظر ما سبق في : 145-146 من هذا البحث.

² ينظر ما سبق في : 106-110 من هذا البحث.

³ ينظر ما سبق في : 52-53 من هذا البحث.

⁴ ينظر ما سبق في : 59-60 من هذا البحث.

⁵ ينظر ما سبق في : 134-135 و 137-139 من هذا البحث .

⁶ ينظر ما سبق في : 136-137 من هذا البحث.

النحوية التي تضمنت حديثا عن هذه الظاهرة اللغوية تزيد عن خمسين بابا من كتاب سيويه، بعد حصرنا لمعظمها.

و لعلّ متسائلا يقول مستفسرا هنا: ما مرّد هذا التعدد لمواضع دراسة سيويه لأسلوب القصر في مُصنّفه؟ و هل هو أمر ملحوظ فقط على هذا الموضوع، أم أنّ ذلك مطرد مع مختلف مسائل النحو المطروقة في الكتاب؟

و عن هذا نجيب، فنقول: إنّ المطلع على فصول هذا المؤلّف النحوي، لا شك أنّه كثيرا ما يلاحظ مزجا لبعض مواضيع النحو المدروسة، داخل الباب الواحد من جهة، و ذلك الانتقال المفاجئ لسيويه من باب إلى باب، دون استيفاء شرح جميع أحكامه، و تحديد ضوابطه من جهة أخرى. و يرجع هذا الأمر في عمومته، إلى أسباب مختلفة منها ما هو موضوعي متّصل بمناهج الدراسة و البحث اللغوي، و منها ما هو ذاتي يخصّ لغة سيويه، و طريقة تأليفه لكتابه.

أمّا الأسباب الموضوعية، فتتمثّل أساسا فيما يأتي:

أولاً: لا يخفى على أحد أنّ كتاب سيويه هو أول مؤلّف جامع لقواعد العربية حاول التحليل العلميّ في مجاله الخاص¹؛ مما يعني أنّ صاحبه قد وضعه على غير مثال سابق، على الرغم من إفادته من جهود سابقه من النحاة، كأستاذه الخليل خاصة و آرائه النحوية الفدّة المبتوثة في ثنايا الكتاب، و كعيسى بن عمر الثقفيّ (ت 149هـ) واضع كتابي "الإجماع"، و "الكامل" في علم النحو، حسب ما أوردته بعض كتب اللغة و التراجم، و ما يكون قد أودعهما من إشارات أولية في تحديد أبواب النحو الكبرى.

ثانياً: لأنّ اللغة العربية لم تكن قد بلغت بعد المرحلة التي يمكن أن تُعتبر فيها لغة علم²، و ما يستتبعه من عدم اتّضح لمناهج البحث اللغوي الدقيق؛ فقد كان ذلك من الأسباب التي أعوزت سيويه كثيرا في هذا المجال، فجاءت فهرسته لبعض أبواب النحو مضطربة

¹ ينظر: مقال "صعوبات أسلوبية في كتاب سيويه"، لعبد الرحمن أيوب: 37، دراسات عربية و إسلامية، سلسلة أبحاث جامعية، بشرف عليها الدكتور حامد طاهر، دون عدد، د.ت.

² ينظر: المقال نفسه: 35.

ومختلطة أحيانا، "كباب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعوله"¹، الذي عالج فيه سيويه عددا من أبواب النحو الكبرى، كمسألة الفعل المتعدي إلى فعلين و إلى ثلاثة مفاعيل، والحال، وظن وأخواتها، والإخبار بالنكرة عن النكرة، واستتار الضمير في "ليس"، وغيرها²، وهي كلها موضوعات كان ينبغي طرق كل منها في باب مستقل بنفسه.

ثالثا : ولأنهم سيويه الأول إنما كان جمع قواعد العربية في مختلف مستوياتها، على درجات متفاوتة، فذلك ما يكون قد أثر في منهجه العام أثناء تصنيفه لكتابه هذا، إذ غلب عليه أحيانا الاعتناء بالمعنى دون المبنى.

و أما الذاتية، فيمكن حصرها في أمرين اثنين :

أولهما : إذا كان عدم ارتقاء لغة العرب إلى درجة العلمية الدقيقة واحدا من أهم الصعوبات الأسلوبية التي واجهت سيويه في مؤلفه، فمما يندرج تحت هذا الباب، هو أن سيويه «كان أجنبيا اكتسب العربية بالتعلم، و من ثم فقد كان يأتي في أسلوبه العام وتعبيراته الخاصة أحيانا، بما يأتي به الأجنبي حين يكتب بالعربية من لف و دوران، أو لجوء إلى تركيب أسلوبى ليس مألوفاً للقارئ العربى»³.

ثانيهما : هذا مع الإشارة إلى مسألة الإيجاز التي ميزت كثيرا من عبارات سيويه في مقام الشرح، و هو ما كان ربما، يُشعره أحيانا بحاجة هذا المبحث ، أو تلك الفكرة إلى شرح أكثر و تحليل أوضح؛ مما كان يُلجئُه ، يضطره، بالضرورة إلى استدراك هذا النقص في باب آخر حين يستدعي مقام الكلام ذلك بمزيد تمثيل و تحليل، لأجل التوضيح و التبسيط. وهذا ما يذهب إليه أحد الدارسين المحدثين، إذ يعلل قضية تعدد الأبواب في كتاب سيويه للموضوع الواحد، قائلا إن: «مرجعه، حسب ما يبدو، أن المادة المعالجة لم تندرج بعد نهائيا في سياق الأبواب التي استقرت أحكامها، و اتضحت قواعدها، و تبوأَت مكانها الطبيعي في تسلسل الفصول»⁴.

¹ الكتاب: 13/1.

² ينظر: مقال "صعوبات أسلوبية في كتاب سيويه": 38-39.

³ نفسه: 35.

⁴ مقال: "كتاب سيويه بين التقعيد و الوصف"، لعبد القادر المهيري: 131، حوليات الجامعة التونسية، العدد 11، عام 1974.

و لعلّ هذا الذي قيل لحدّ الآن، ينطبق تماما على موضوع القصر، وإن لم يكن سيويه يقصد إلى معالجته بذاته ، خاصة ما تحقّق منه بـ "الإ" و "إنما" كما تبين في قسم الدراسة. هذا كله إضافة إلى عامل منهجيّ بحث لا دخل فيه لسيويه، و هو ما يتعلق بطبيعة الدرس النحوي التي تقتضي هذا التوزيع لمواضع الحديث عن هذا الموضوع أو ذاك. والأمر نفسه بالنسبة إلى ظاهرة القصر اللغوية، الذي تناثر كلام سيويه عنها في كثير من فصول كتابه، و هو أمر طبيعي؛ إذ لا يُعقل مثلا أن يدرس المُصنّف ، أي سيويه، مسألة إفادة "لكن" و "بل" لمعنى القصر، أو لوظيفتهما الإعرابية و المعنوية على الأقل كما وقر عنده، و هما، أي : "لكن" و "بل"، من حروف العطف في باب الاستثناء مثلا، كما لا يُنتظر منه أيضا أن يفصل القول في بعض أساليب التقديم و التأخير أو كلها في معرض بيانه لعمل "إنما"، أو باب الاستثناء، أو حتى في باب العطف مع "بل" و غيرها، مثلا . و هذا ما يلاحظ حتى مع المتأخرين من علماء النحو في مؤلفاتهم؛ لأنه فصلٌ منهجيّ تقتضيه الضرورة التبويبية لفصول النحو من ناحية، و الحاجة التعليمية لمواضيعه من جهة أخرى. ولعله يصدق هنا من قال : "لكلّ مقام مقال".

غير أننا نستدرك هاهنا، فنقول : إنه على الرغم من اتسام بعض أبواب الكتاب بمزج في مواضيعها المطروقة، فإنّ ذلك لا يعدّ عيباً يؤخذ على سيويه؛ من قبل أنه كان له شرف وضع أول موسوعة علمية عربية جمعت كثيرا من المعارف اللغوية في شتّى نواحيها¹، هذا فضلا عن جهوده الكبيرة، و المهمة في ميدان التبويب، و التقسيم الذي أفاد منه كثيرا علماء العربية الذين جاؤوا بعده.

إذا، فالدّارسُ المستقصي لموضوع القصر في كتاب سيويه، لا شكّ أنه يلاحظ بيسر أن دراسته لهذه الظاهرة اللغوية قد تعددت مواضعها في مؤلفه، بحسب طبيعة المبحث المتناول أولا، و بالنظر إلى نوع الأدوات النحوية المطروقة ثانيا، و تبعاً لمقام الكلام في مختلف الأبواب النحوية الأخرى ثالثا.

¹ ينظر : المصطلح النحوي - نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، لعوض محمد القوزي : 80، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، ط2، 1983م.

2- المصطلح:

و أما عن مسألة المصطلح النحوي المستعمل عند سيويه في تناوله لموضوع القصر ، فالظاهر أنه (أي المصطلح) لم يكن واضحاً بعبارة واضحة، ويرجع ذلك إلى عدم وضوح واستقرار أمر المصطلحات النحوية في عهد سيويه عموماً، رغم جهود من سبقوه في هذا الميدان¹. فزيادة على غياب مصطلحي الاستثناء المفرغ، والاستثناء الناقص في دراسة سيويه لهذا الموضوع ، هذان المصطلحان النحويان اللذان إنما قاد إلى ظهورهما إعمال التفكير عند النحاة الذين جاؤوا بعد سيويه، فضلاً عن هذا، فصاحب الكتاب لم يعرف أيضاً مصطلحات هذا الأسلوب البلاغية كالقصر، والحصر، أو التخصيص الذي هو معنى مستفاد منه لا مصطلح كسابقه، وإن كانت المعاني الدلالية، والمفاهيم الأساسية لهذه المصطلحات متشكلة في ذهنه، وهو ما يلمس من تفسيراته له، التي تنم عن فهم لغوي فطري لمعناه. وعدم معرفته لهذه التسميات المرتبطة بعلم البلاغة هنا، طبيعي وعادي؛ لتأخر اكتمال هذا الحقل اللغوي، وقيامه علماً قائماً برأسه بعد عهد سيويه بأكثر من قرنين تقريباً.

و إن كان هذا، بإيجاز، عن أهم مظاهر معالجة سيويه لأسلوب القصر، من الناحية الشكلية، فما الذي يمكن تسجيله حوله، هنا، من جهة المحتوى الداخلي، ومضامين هذا الموضوع المعنوية عنده؟

ب- من حيث المضمون:

إن دراسة سيويه لقواعد العربية، على الرغم من كونها الأولى من نوعها في مجال البحث النحوي المتأصل، فلعله يكون جلياً للعيان، من خلال حجم وطبيعة المعالجة لموضوع القصر من طرف صاحب الكتاب، أنه وفق كثيراً في جمع شتات هذا الأسلوب،

¹ لعله يكون واضحاً، عدم استقرار المصطلح النحوي في كتاب سيويه على حال؛ إذ إن الطرق المستعملة في الكتاب لتسمية المفاهيم متنوعة، ومستويات الاصطلاح عديدة تتراوح بين المصطلح الواضح، تام التبلور الذي لا التباس فيه، وبين انعدام التسمية الاصطلاحية، كما هو ثابت في موضوعنا المدروس. هذا إضافة إلى تأرجح معنى بعض المصطلحات في الكتاب بين معناها اللغوي والاصطلاح، لاستخدامها في أساليب مختلفة للدلالة على ظاهرتين مختلفتين، ومنها: "اسم الفاعل"، و"اسم المفعول"، لتسمية اسم "كان" و خبرها من ناحية، والدلالة على الصيغتين الصرفيتين المشتقتين من الفعل من ناحية أخرى. وهو ما يقال عن مصطلح "الخبر" الدال على خبر المبتدأ حيناً، وعلى معنى الخال حيناً آخر. ينظر: الكتاب: 21/1 و 45 و 108، و ما بعدها، و 175 و ما بعدها، و 49/2 - 50 و 81 و 87-92 و 126 و ما بعدها، ومقال: "كتاب سيويه بين التقعيد والوصف": 136-138.

و إبانة عدّة جوانب تتعلق به إمّا إعراباً، أو معنى، و من ثمّ التمهيد لدراسة أحسن ضبطاً من الناحية المنهجية، و اللغوية، لمن تبوأ بعده مقعد الدراسة النحوية .

و عموماً، فأبرز مظاهر معالجة سيويه لهذا الموضوع تتمثل في الآتي بيانه :

أولاً : إنّ سيويه، و إن لم يعرف مصطلح الاستثناء المفرغ، أو الناقص ، فإن ذلك لا يعني إطلاقاً أنه لم يتفطن إلى دلالات هذا الأسلوب الخاصّ المعتمد في بنائه على افتتاح الجملة بنفي، أو ما شابها من نهي، و استفهام، ثم نقض هذا النفي بـ "إلا" هذه الأخيرة التي توجب الأسماء التي بعدها لما ثبت ورودها قبلها، في نحو : "ما أتاني إلاّ زيد"، و "ما لقيتُ إلاّ زيدا"، و "ما مررتُ إلاّ بزید"، أي على أنه "لم يأتي أحد إلاّ زيد، و لم ألق أحداً إلاّ زيدا، و أن فعل مروري لم يثبت أنه قد كان إلاّ بإنسان واحد هو زيد".

ثانياً : بفضل حسّه اللغوي و حضوره الذهني في شرح مسائل النحو عموماً، و موضوع القصر خصوصاً، تمكّن سيويه من إدراك واحدة من أهمّ دلالات معنى حصر الشيء في الشيء، في نحو : ما أتاني إلاّ زيد، و ما مثّل له أنفاً، و هي النص صراحة على أنّ الاسم الواقع بعد إلاّ في هذا النوع من الأساليب المحذوف منها المستثنى منه، و هو أحد أركان الاستثناء الأساسية، و إن كان جارياً في إعرابه على ما قبله من الكلام، تماماً كما لو لم تكن إلاّ موجودة، أي أنه قد يعرب فاعلاً، أو مفعولاً به، و غيرهما؛ فإنّ ذلك لا ينفي عنه صفة الدلالة على أنه مستثنى ممّا قبله، من قبّل أنّه من جنس اسم محذوف من أول العبارة، و هو المستثنى منه لاقتضاء بناء جملة القصر لذلك التركيب بذاته. و هو ما أفاد منه النحاة بعده، بتقريرهم أنّ الاستثناء المفرغ من الكلام إنما هو مقدّر من عام محذوف مناسب لجنس ما وقع بعد "إلا" الحاصرة الملغاة إعراباً؛ إذ يروون أن تقدير قولنا مثلاً : "ما أكلتُ إلاّ تفاحةً"، هو : "ما أكلت شيئاً من المأكولات إلاّ تفاحةً"، و قولنا مثلاً : "لم ينجح في الامتحان إلاّ ثلاثة طلبة"، هو "لم ينجح في الامتحان أحدٌ من المترشحين إلاّ ثلاثة طلبة مثلاً". و هكذا دواليك.

ثالثاً : كما يكون قد تضمنه كلامنا السابق، فمفهوم من ظاهر كلامه سيويه أنّ أسلوب الاستثناء المفرغ، مشروط لصحة وقوعه كون الجملة غير موجبة؛ لاستحالة المعنى

المستفاد من نحو قولنا مثلا : "أتاني إلا أبوك" ، كما عبر عنه سيويه ، أو نحو : "ضربت إلا عمرا" ؛ إذ غير جائز هنا حمل الكلام على أن كل الناس قد جاؤوك إلا زيدا ، أو أنك قد ضربت كل أحد إلا عمرا .

رابعا : إذا كان سيويه لم يذكر صراحة المعمولات التي يجوز وقوعها بعد إلا الحاصرة ، فذلك لم يمنع إطلاقا من تبين معالم هذه المسألة في كتابه ، كما اتضح سابقا ، كالتفريغ للخبر والمبتدأ ، والفاعل والمفعول ، والحال ، والظرف ، و شبه الجملة ، و اسم كان و خبرها . هذا ، دون غض الطرف عما أمكننا استنتاجه من شواهد نحوية على مجيء الجملة القائمة برأسها محصورة بـ "إلا" ، كالجمله المعربة فاعلا ، أو حالا ، أو مفعولا لأجله ، و غيرها .

خامسا : لم يغفل صاحب الكتاب مسألة جواز تقدم المستثنى على المستثنى منه في الاستثناء عموما ، و في أسلوب القصر ، أو المُفْرَغ ، خصوصا ؛ حيث نبه على الأصل في ذلك مُبَيِّنًا الوجه الإعرابي لكل من المستثنى و المستثنى منه في مثل هذا التركيب النحوي للجمله .

سادسا : لقد وضح سيويه بشكل دقيق جدا مسألة تكرار "إلا" في هذا النوع من الاستثناء ، إذ أبرز الوجه في إعراب و دلالة الاسم الواقع بعد "إلا" الأولى و الثانية ،¹ من حيث وجوب الرفع فيهما ، أو النصب ؛ و ربط ذلك بمعنى الجملة ، من جهة إفادتها لاستثناء جديد من عدمه ، و كذلك فَعَلَ مع الاسم "غير" المحمول على "إلا" الاستثنائية ، خلافا لنظيرهما الآخر "سوى" الذي اكتفى بالقول عنه إنه متضمن لمعنى الاستثناء ، ولا يكون خاضعا في إعرابه للعوامل التي قبله إلا في حال إيراده في الشعر ؛ لأنه يُعَدُّ ، و عامَّةُ البصريين مثله ، ظرفا ملازما للنصب .

سابعا : أما عن طريق القصر بـ "إنما" ، فكما رأينا ، لم يصدر عن سيويه أي كلام ينص فيه بوضوح على تضمن هذا الحرف المركب دلالة القصر ، إلا ما أشار إليه عرضا في "باب حتى" من جواز الرفع و النصب في "لام" الفعل "أدخلها" إذا قلنا : "سرت حتى أدخلها" لمعنيين ، فسرها الأعلام الشنتمري أنهما : التحقير ، و الاقتصار على

¹ الصواب في تركيب هذه العبارة أن يُقال : إذا أبرز الوجه في إعراب الاسم الواقع بعد "إلا" الأولى والثانية ودلالته .

الشيء، أو ما ثبت في شرح سيبويه لبيت الخنساء التي تصف فيه تلك الناقة المفجوعة بفقد ولدها :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرَتْ .: فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

حيث علق عليه بأن الشاعرة قد جعلت ناقته الموصوفة بقولها إقبالا و إدبارا، وهو ما أُوِّلَ في موضعه من هذا البحث، على أن في ذلك تلميحا من سيبويه على إفادة "إنما" لمعنى الحصر.¹

ثامنا : و لعلّ حديثنا عن بيت الخنساء المذكور، يقودنا إلى ضرورة الإشارة إلى أمر مهمّ يتعلق بطبيعة الشواهد النحوية المستعملة من **حروف** سيبويه في كلامه عموما عن موضوع القصر، و الغالب عليها صبغةُ الجمل الفعلية من ناحية، و ما يقابله من قلة لنظيرتها الاسمية، إلا ما جاء عَرَضاً مقتضيا إياه سياقُ الكلام، نحو تمثيله بجملة : "مَا أَنْتَ إِلَّا قَائِمٌ وَقَاعِدٌ"، أو ما وقر عنده في معرض إيضاحه لعمل بعض حروف العطف كـ "لكنّ و بل"، إذ ثبت عنه مثلا جملتا : "مَا أَنْتَ صَالِحًا وَ لَكِنْ طَالِحٌ"، و "مَا رَأَيْتَكَ عَاقِلًا وَ لَكِنْ أَحْمَقٌ"². و معلومٌ أنّ الأمثلة الاسمية، كالمذكورة هنا مع "إلاّ" و حروف العطف، هي مدار عمل علم المعاني غالبا، إذ يبرز دوره في دراسة الجملة من حيث وظيفتها النحوية و معناها العامّ، و مدى موافقتها للحقيقة و الواقع.

و لعلّ الجدير بالإشارة إليه في هذا المقام، هو التذكير بتفطن سيبويه لحصول معنى القصر مع حروف العطف الثلاثة؛ بتصريحه أنّ مؤدّى الجملة مع "بلّ و لكنّ" مستعملين في النفي مثلا، يكون على إبدال الصفة الآخرة من الصفة الأولى، أي على سلب الحكم الأول المقرّر في الجملة و إثبات الذي هو مقابل له في الكلام واقعا بعد هاتين الأداتين اللغويتين. هذا مع ملاحظة أن مسألة اقتران "لكنّ" بالواو العاطفة لم تتضح معالمها كلية عند صاحب الكتاب لإيرادها في أحيان كثيرة مع الواو، و أخرى قليلة بلا واو، و هو ما لم يُفسر من قبل شراح الكتاب و النحاة على العموم بدقة لاستحالة ذلك، فكان لكل واحد

¹ ينظر ما سبق في : 144 - 145 من هذا البحث.

² ينظر ما سبق في : 162 - 164 من هذا البحث.

منهم فهمه وتعليه. و الذي يظهر ربما هاهنا، هو إجازة سيويه للأمرين معاً في "لكن"؛ لأنه لو لم يكن كذلك، لاقتصر في استشهاده على ذلك على أحد الوجهين فقط حسب مذهبه في ذلك.

أما الحرف "لا"، فهو أيضاً قد ثبت أنه مفيد أيضاً لمعنى القصر على الشيء، بالنسبة إلى شيء آخر، كـ "بل"، و "لكن"، بإشارته أنه، أي الحرف "لا"، يكون لأحد شيئين: فإما لإخراج الشك، أو بقصد تأكيد العلم في حكم الجملة إلى أي الطرفين هو مسند.¹

تاسعاً: أما أسلوب التقديم و التأخير، فعلى الرغم من تخصيص سيويه له جزءاً هاماً من بعض فصول كتابه، فإن ملامح إفادة بعض نماذجه النحوية لغرض القصر لم تتبين إطلاقاً من ظاهر كلام سيويه الذي فهم من إحدى تعبيرات العرب التي أوردها في كتابه، بتقديم الاسم المحدث عنه إلى صدر الجملة على الابتداء به نكرة، كما في عبارتي: "شَرُّ أهرَّ ذَا نَابٍ"، و "شَيْءٌ مَا جَاءَ بِكَ" المؤولتين على معنى الحصر في هذين المبتدئين؛ إذ كان المعنى هاهنا على: "مَا أهرَّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرُّ"، و "مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ".²

غير أننا نستدرك هاهنا قائلين: إنه إن قيل: إذا كانت رتبة المبتدأ في المثالين السابقين محفوظة بإيراده أولاً، فما الوجه في عده من باب تقديم العامل عن مرتبته المعهودة في العربية؟ و جواباً عن هذا نقول: إنه، وإن كان ثابتاً أن الاسمين "شَرُّ" و "شَيْءٌ" في جملتيهما الماضيتين لم يخرجاً عما هو معروف، في أصل ترتيب عناصر الجملة الاسمية، يجعل المبتدأ أولاً، ثم إتباعه بما يكون خبراً عنه، ثانياً؛ فإن ذلك لا ينفى عنهما أن تقديمهما في مثل هذين التركيبين إنما هو من باب التقديم أبداً؛ لأن المثليين المذكورين هاهنا، ليس غرضهما الإعلام فقط بحدوث هزير الكلب، و قدوم الشخص المعهود في الكلام، بل إن الجملتين خارجتان عن كونهما مفيدتين لخبر ابتدائي، إلى دلالتهما على معنى التوكيد و الحصر في الشيء، و من ثمَّ جاز عدهما، أي الجملتين، في مستواهما الإخباري المتغهم؛ إذ لو لم يكونا كذلك، لاكتفي بالقول فيهما: "أهرَّ ذَا نَابٍ شَرُّ"، و "جَاءَ بِكَ شَيْءٌ مَا"، دون توكيد لعدم اقتضاء مقام الكلام ذلك.

¹ ينظر ما سبق في: 166-168 من هذا البحث.

² ينظر ما سبق في: 174-176 من هذا البحث.

وإن كان الحصر المفهوم هنا، من النوع الحقيقي التحقيقي لَنفيه الشَّرْكَةَ عن كلِّ ما سوى الموصوفين : "شَرٌّ و شَيْءٌ" المسوِّغُ الابتداءُ بهما لحصول معنى الحصر فيهما؛ فلعلَّه مما يُجْمَلُ على قصر القلب في مثل هذا النوع من التراكيب، قولنا : "أمتٌ في الحجر لا فيك"؛ لأنه ردٌّ لاعتقاد سابق عند المخاطب، فصُحِّح له.¹

و بعد هذه النظرة العامة التَّقويمية لأهم مظاهر معالجة سيبويه لموضوع القصر، نتقل إلى عبد القاهر الجرجاني إيضاحاً لأبرز ما ميَّز دراسته لهذا الأسلوب.

2- منهج عبد القاهر الجرجاني في دراسته لأسلوب القصر :

إنَّ لمعالجة عبد القاهر لهذه الظاهرة اللُّغوية عدة سمات يمكن إثباتها شكلاً و مضموناً.

أ- من حيث الشكل : و لنا هاهنا مسألتان أيضا :

1- حدود الظاهرة :

إن المتأمل لطريقة معالجة الجرجاني لموضوع القصر، يرى فيها اختلافاً نسبياً عن تلك التي عالج بها سيبويه هذا الأسلوب؛ و ذلك أن صاحب "الدلائل" قد أفرد فصلاً مستقلاً في مؤلفه المذكور عنونه بـ "في مسائل إنَّما"، درس فيه جوانب مختلفة من أسلوب القصر، كتفصيله القول في مسألة إفادة "إنَّما" لهذا المعنى البلاغي، و توضيحه لوجه تحقُّقه، أي القصر، بطريق آخر مشهور، و هو النفي و الاستثناء، مبرزاً في أثناء ذلك، أهمَّ الفروق البلاغية، و الدلالية، و الجمالية المستفادة من معنى القصر بين هذين الطريقتين. هذا فضلاً عن حديثه الرائق عن حكم "لا" العاطفة، و لو باقتضاب، و وظيفتها النحوية و المعنوية في هذا الأسلوب، و ربط دلالاتها في بعض جوانبها بعمل "إنَّما"، و "ما و إلا"، على درجات متفاوتة. و كذا إشارته إلى عمل الاسم "غير" على "إلَّا" في هذا النوع من التراكيب اللُّغوية باقتضاب.

غير أن الذي ينبغي لفت الانتباه إليه هاهنا، هو أن الجرجاني، خلافاً لعلماء البلاغة الذين جاؤوا بعده²، لم يُدرج كلَّ مضامين موضوع القصر بمختلف طرقه في الجزء أنف

¹ ينظر ما سبق في: 176.175 من هذا البحث.

² فمعلوم، أن البلاغيين المتأخرين عن الجرجاني، و على رأسهم أبو يعقوب السكاكي الذي بَوَّبَ بلاغتنا العربية بتقسيمها إلى فروعها الثلاثة: بيان، و معاني، و بديع، و من سار على نهجه كالمُطِيب الفزوي و الذين عنوا بشرح تلخيصه على مفتاح العلوم، من أمثال التفناراني، و بهاء الدين السبكي، و غيرهم. فكل هؤلاء يلاحظ أنهم قد مَحْصُوا موضوع القصر بباب قائم برأسه من مصنفاتهم طرقوا فيه جميع جوانب القصر المختلفة بطرقه الأربعة الشهيرة، هذا مع ملاحظة تأنر بعض إشارات لهم متعلقة بالموضوع في عدد من أبواب كتبهم، كجزء التقديس و التأخير وغيره. ينظر: مفتاح العلوم : 125-141، و الإيضاح في علوم البلاغة : 73-81، و كتاب شروح التلخيص : 166-234.

الذكر، إذ إن حديثه عن إفادة بعض أساليب العربية في التقديم والتأخير لمعنى الحصر أورده مستقلاً في فصل سابق من "دلائل إعجازه" حين عرض لما يُعرف بأسلوب التقديم والتأخير مبيناً عظيم فوائد الفطنة إلى دقائق أسرارها، و بدائع مزاياه و غاياته.

2- المصطلح:

و بخصوص قضية المصطلح الذي وظّفه الجرجاني في دراسته لهذا الأسلوب، فإنّ الثابت في هذا الجانب من خلال كتابه "دلائل الإعجاز"، لا يعدو مصطلحين اثنين، هما: القصر، و الاختصاص. هذا مع ملاحظة عدم استخدامه مصطلح "الحصر"، ولا رماً، وقر عند النحاة من اصطلاحات خاصة بهذا الموضوع كالاستثناء المفرغ، و الناقص على الرغم من توافر أمور ثلاثة مساعدة على ذلك:

أولها: تجذّر قدم عبد القاهر الجرجاني في مجال الدراسة النحوية، بحكم تصنيفاته المتعددة في هذا المجال.¹

ثانيها: رده بلاغة النظم في الكلام إلى قواعد النحو و معانيه من جهة، و استعماله لمفردات و مصطلحات نحوية متنوعة ظاهر في معظم أجزاء مؤلفيه: "أسرار البلاغة"، و "دلائل الإعجاز" عموماً²، و في مواضع تناوله لموضوع القصر خصوصاً.³

ثالثها: انتساب عبد القاهر الجرجاني إلى القرن الخامس الهجري، و هو عهد كان قد تمّ فيه التقنين لقواعد العربية، و ما ينجرّ عن ذلك من استقرار لأمر المصطلح النحوي الموظف في الدراسات المقامة في هذا المجال، كمصطلحي الاستثناء المفرغ، أو الناقص الثابت استعمالهما، خاصة المفرغ، و ما يتفرّع عنه من مشتقات، "كالترغيب"، و "فرغ الفعل للعمل فيما بعد إلا"، عند بعض الدارسين المتقدمين عن عصر الجرجاني.⁴

¹ سبق الإشارة إلى ذلك في: 179 من هذا البحث، الحاشية رقم: 02.

² وهي كثيرة متنوعة، نحو: الخبر و المبتدأ، و الفاعل و المفعول، و الحال، و الجار و المجرور، و الاستفهام بالهمزة، و المصدر، و المفعول به، وغيرها. ينظر: أسرار البلاغة: 26 و 209 و 318 و دلائل الإعجاز: 29-31 و 106-107 و 111 و 156 و 292 و 413.

³ ينظر: دلائل الإعجاز: 329 و 335 و 338 و 349، وغيرها من الصفحات.

⁴ ينظر مثلاً: الأصول في النحو: 282/1، و الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 363 و 383، و اللع: 124.

وعموماً، يمكن القول هنا: إن مسألة المصطلح عند عبد القاهر جاءت واضحة إلى حدٍ بعيد، موازنة بما قرع عند سيبويه الذي لم تتوافر له ظروف ذلك، كما أسلفنا .

ب- من حيث المضمون :

إنَّ المطلع على دراسة الجرجاني لموضوع القصر في "دلائل إعجازه"، لا شك أنه يسجل عدة أمور مُميّزة لطبيعة معالجته لهذا الأسلوب خصوصاً، وهو ما يكون قد تبين بعض ملامحه من خلال عرضنا لأهم ما قرع عنده في هذا الباب.

و نشير هاهنا، أنّ ما سنورده هنا يمثّل في معظمه سمات الدراسة الجرجانية البلاغية لأسلوب القصر بوصفها نقاط اختلاف افترق فيها عن شكل معالجة سيبويه لهذا الموضوع. وأهم ما أمكننا تسجيله في هذا الجانب، ما يأتي :

أولاً : لعلّ أبرز ملحوظة تلاقي الباحث وهو يتصفّح الجزء الخاص بدراسة الجرجاني لظاهرة القصر اللغوية، هي اعتماده، أي الجرجاني، بل و ارتكازه في تناول مختلف مباحث هذا الموضوع على مسألة الموازنة بين طبيعة الوظائف النحوية لطرق القصر الثلاثة الأولى، وهي: النفي و الاستثناء، و "لا" العاطفة، و "إنما". وبيان ذلك أنه يربط كثيراً في تحديده لوجه تحقق معنى الحصر بـ "إنما"، بما أثبتته مع "لا"، بحمل "إنما" على دلالة هذه الأداة العاطفة؛ إذ يرى أنهما معا يستعملان في الكلام رداً على كلام سابق، مخطئٍ صاحبه في تعيين أو إصاق الحكم المحدث عنه بأحد الأمرين المعهودين بينه و بين المتكلم. فكما تدلّ "لا" في قولنا : "جاءني زيدٌ لا عمرو"، على قلب اعتقاد السامع رأساً على عقب، فكذلك "إنما" محمولة في أحد وجهيها على هذا المعنى، إذا قلنا مثلاً : "إنما جاء زيدٌ". كما نجد من ناحية أخرى يشابه عمل "إلا" في أسلوب القصر في بعض استعمالاتها، بما تؤدّيه إنَّما من دلالتها المذكورة آنفاً، وهو ما يُعدُّ إشارةً من الجرجاني على أنّ قولنا : "ما جاءني إلا زيدٌ" مثلاً إذا كان يفهم منه قصر فعل "الجيء" على "زيد" وحده في زمان و مكان مُعيّن، فقد يُحمل على كونه ذا قصد آخر، و هو إثبات فعل "الجيء" لزيد فقط، لكن مع نفيه عن شخص آخر محدد معلوم في الكلام لذكره في بدايته.

و هو نهج عبد القاهر في بيانه لمسألة اجتماع العطف مع طرق القصر الثلاثة المذكورة؛ إذ يقرّر أن الوجه في منع ذلك مع صيغة النفي و الاستثناء إنما هو تضمينها للنفي لفظاً، خلافاً لـ "إنما" التي هي مشتملة عليه معنى لا لفظاً. و ظاهرٌ هنا، أن الجرجاني بموازاته تلك، و مقابلته لدلالات القصر بين هذه الطرق، قد أعطى الدراسة أكثر حركية، و وضوحاً للمقاصد، و زيادة في الفائدة العلمية و الجمالية للنصوص المطروقة.

ثانياً: إنه مما طبع مبحث القصر عند عبد القاهر الجرجاني حقاً، هو تفصيله القولَ بشكل مفهوم بسيط، في قضية دلالات القصر للوسيلتين المعروفتين: "ما و إلا"، و "إنما"؛ إذ نجده ينصّ على أن الأولى تستخدم في هذا الأسلوب للحكم المجهول لدى المخاطب، أو المنزل منزله، بينما يذكر أن "إنما" تردُّ للقصر في الأمر المعلوم الذي لا تُنكر صحته، و لا تُدفع حقيقته، أو لما نُزل هذه المنزلة ادعاءً لظهور ذلك الحكم في الموصوف، أو في الوصف على سبيل المبالغة. كما يزيد موضحاً، أن "إنما" قد ترد، حسب بعضهم، للخبر المجهول في مقام الكشف عن معان غير معلومة، و دلالة المتعلّم منها على ما لا يعلم، فَيَبَيِّنُ ذلك بأنه وإن حدث ذلك في بعض الكتب، أي على إيراد "إنما" في الجملة ذات الخبر المجهول بالنسبة إلى السامع؛ فإنه لا بدّ مع ذلك من أن يُدعى هناك فضلُ انكشاف و ظهور في أن الأمر كالذي ذكر.¹

ثالثاً: لم يقتصر الجرجاني في شرحه لمسألة موضع الاختصاص في جملة القصر — "ما و إلا" على بيان الاسم الذي يكون مقصوداً بوقوع القصر عليه، و النص على أنه الوارد بعد "إلا" مباشرة سواء أكان ذلك في نحو "ما جاءني إلا زيد"، أم في حال تأخر كل من الفاعل والمفعول مثلاً بعد أداة القصر نحو: "ما ضرب إلا زيد عمراً" إذ يتجه معنى الاختصاص إلى الاسم المذكور بعدها مباشرة، و كذلك فعل مع "إنما"، إذ أبرز أن موضع الحصر يكون فيما جاء كآخر المتعلقات في الكلام، نحو: "إنما جاءني زيد"، قلنا: إنَّ عبد القاهر لم يقف عند حدِّ إظهار الوجه في موضع الاسم المختصّ فحسب، بل إنَّنا نجده يغوص داخل التركيب النحوي للعبارة، سابراً أغوارَه، مستخرجاً لآلئَه الفريدة التي إنّما

¹ ينظر: دلائل الإعجاز: 351-353.

تتكشف و تبرز بجلاء، بفضل الوقوف على الدلالات الباطنية للتركيب، و النواحي النفسية للمتكلم و المخاطب معا. ومثال ذلك أننا لو قلنا : "ما زيدٌ إلا قائمٌ"، فذلك لا يعني أنا نخصر "زيدا" هذا في صفة واحدة لا يتعداها، و هي كونه "قائما" بل إن المقصود بذلك هو التعبير بهذا الكلام في حالة معينة، و مقام زمني و مكاني مُحدَّدَيْن معهودَيْن بين المتكلم و مخاطبه، كأن يظنَّ المخاطب أن زيدا قاعدٌ، فيُصحِّحُ له ظنه هذا بالقول : "ما زيدٌ إلا قائمٌ"، أي : "لا قاعدٌ"، على اعتبار أن القصر من قبيل قصر القلب. و كذلك الحال في قصر الصفة، إذ إنه لو قيل : "ما قائمٌ إلا زيدٌ"، أو "ما شاعرٌ إلا خالدٌ"، فليس يكون محمولا على نفي الشركة عن موصوفات أخرى، و إن جاز ذلك طبعاً، إذا ثبت صحة تفرُّد الموصوف بالصفة المذكورة، كما في : "ما خالقٌ إلا الله" مثلاً، بل المراد من عموم أحوال هذا الخطاب هو نفي أن يكون أحدٌ قائماً غير "زيد" حيث زمان و مكان إلقاء هذا الكلام إذ لا سبيل إلى عدِّ أن لا قائم في الدنيا سواه، و هو ما يقال أيضاً في جملة "ما شاعرٌ إلا خالدٌ"، إذ لَمَّا كان المتصفون بصفة نظم الشعر كثيرون، أو على الأقل يزيدون عن الواحد؛ كان واجبا عدم حمل الكلام فيه على القصر الحقيقي التحقيقي المستلزم لإثبات الحكم للمذكور، و نفيه عن كل ما عداه.

و لفئة الجرجاني في إبراز مثل هذه الدلالات المعنوية الخفية، و النواحي الجمالية البديعة هي حقا مما يُعدُّ اتجاهها جديدا في منهج الدراسة اللغوية و البلاغية المعتمد على الذوق الشخصي، و الحس الأدبي المرهف، الذي تفتق عنه ذهن الجرجاني من خلال نظريته في النظم التي لا تعرف مزية للفظ على معنى، و لا معنى على لفظ، بل الفضل كل الفضل في إدراك أسرار النظم، هو توخي معاني النحو من جهة، و تبُّع دقائق مقاصد السياق و مدلولاته الظاهرة و المحجوبة، من أجل ربط عام لفهم اللغة، أو التركيب كوحدة متماسكة الأجزاء، متكاملة اندلالات و الإيحاءات من جهة أخرى.

رابعا : و من هذا الذي أُثبت أخيرا، نفهم سرَّ فطنة عبد القاهر إلى علاقة التراكيب بعضها ببعض، و خدمة معاني إحداها للأخرى، كما وقر عنده في باب "الفصل والوصل"؛ حيث أشار فيه إلى مسألة تتعلق بهذا الربط بين أجزاء النص الواحد في فهم مدلولاته،

والتعمق في الإحاطة بظلال سياقاته، وذلك ما تمثّل في إيضاحه لخروج، أو دلالة أسلوب القصر على معنى التوكيد بالنسبة إلى ما سبقه من الكلام، فيزيد المعنى تثبيتاً في الذهن وتقريراً، تماماً كما تفتنّ إلى هذه القضية مع "إنّما"، لأنها متضمّنةٌ لمعنى القصر أيضاً، فكان إثبات دلالة التوكيد لها حملاً لها على صيغة النفي والاستثناء أمراً طبيعياً.

خامساً: و لعلّ حديثنا عن "إنّما" هنا، يقودنا إلى ضرورة التنبيه على مذهب الجرجاني في تحقق معنى القصر بوساطتها؛ إذ نجده يراها كذلك بأصل وضعها اللغوي، فهي لإفادة معنى الحصر دائماً، خلافاً لما كان صعباً استنتاجه عند سيويه الذي لم يصرّح بذلك، و إنّما فهم ذلك من بعض إشاراته فقط، كشرحه لبيت الخنساء القائلة فيه: *فإنّما هي إقبالٌ وإدبارٌ*، وهو ما يرجّح أن الجرجاني قد أفاد منه كثيراً بدليل التشابه الكبير في تحليله لهذا الشاهد الشعري، وتفسيره مقابلةً له بشرح سيويه إياه.

سادساً: و كما أفاد الجرجاني من تأويل سيويه لبيت الخنساء، فقد أخذ عنه، حسب ظاهر شرحه نظراً لتأخره عنه، بعض الجزئيات الدقيقة في باب التقديم و التأخير، حين وقوعه في النفي، أو الاستفهام، و كذا في مسألة تنكير المبتدأ المقدم أول الكلام لكونه المقصود بالحصر كما في "شرُّ أهرّ ذَا ناب"، و ما شابهه ممّا ذكر سالفاً.

سابعاً: و إنّ الجدير بالذكر في هذا المقام، هو ما نبّه عليه من أنّ الجرجاني بتقريره لتحقيق معنى القصر المطرد مع جميع الأساليب الواردة فيها "إنّما"، يكون قد أغفل جانباً مهماً في هذا الباب، و هو مسألة مراعاة السياق العام للعبارة؛ إذ لو افترض دلالة إنّما على الحصر بأصل وضعها لما استشكل المعنى في تأويل قوله تعالى: ﴿فإنّما حلّيك البلاء و حلّينا الحساب﴾¹، من قبل أن عبد القاهر يرى أن الاختصاص منصرف في هذه الآية الكريمة إلى آخر متعلقات الكلام بعد "إنّما"، و هما المبتدآن: "البلاغ" و "الحساب"، و هو ما ظهر اطّراداً مع المبتدأ الأول فقط، إذ وقع الحصر فيه، أمّا الثاني فقد تبين أنه ليس مقصورياً عليه الكلام؛ لأنه لو كان كذلك لآل المعنى إلى غير ما وُضع له أصلاً، و الله أعلم.²

¹ الرعد: 40.

² ينظر: 241-242 من هذا البحث.

و نضيف هنا مؤكدين، **صا** ذهب إليه بعض مفسري القرآن الكريم، كأبي حيان التوحيدي من أن الحصر لا يستفاد من لفظ "إنما" ذاتها، ولكن ذلك مرتبط بالسياق اللغوي للنص أو الجملة، وكذلك ما ذهب إليه بعض النحاة و على رأسهم سيوييه، حسب شرح الشمنتري طبعاً، و هو كون إنما لا تأتي لمعنى القصر فقط، بل قد تتضمن معنى التحقير أيضاً، كما في قولنا: "إنما تكلمت فسكت". و زاد آخرون على ذلك بالنص على إمكان إيراد "إنما" في الكلام من أجل التوكيد، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَستَأْذِنُونَكَ﴾¹، و هو ما صرح به صاحب البحر المحيط، قائلاً فيما معناه: إن الأداة إنما ليست للحصر هاهنا، و إنما هي للمبالغة في التوكيد.²

ثامناً: معلوم، أن عبد القاهر الجرجاني من زعماء المدرسة البلاغية الأديبة الفنية، و قد كانت لهذه المدرسة خصائصها المعروفة بها في طريقة معالجة النصوص شكلاً و مضموناً، تميزت بها عن جأؤوا بعد ذلك من رجال البلاغة، كالسكاكي، و القزويني، و غيرهما الذين جنحوا في دراساتهم إلى الاعتناء بوضع القواعد، و اعتمادهم على الفلسفة و الجدل و عدم عنايتهم بأسلوب كتاباتهم عموماً. و على عكس ذلك، فإن الجرجاني و من تبعه من علماء البلاغة من مدرسة الذوق قد اتسمت طريقة معالجتهم للنصوص بما يأتي ذكره:

1- عدم الاهتمام بالتقعيد: و هو أمر ظاهر عموماً في مؤلفات الجرجاني، خصوصاً "دلائل الإعجاز" منها؛ إذ لا نجد عبد القاهر مثلاً يهتم بوضع الحدود، و التعريفات، و التقسيمات لمباحث المواضيع المطروقة، بل إنه يعرض للنصوص بالتحليل إجلالاً لجمالها و روعتها، و مواطن الحسن فيها. و لعل لذلك سبباً مهماً، هو محاولة الجرجاني إرساء دعائم نظرية جديدة في علم المعاني، هي المعاني الإضافية التي يخرج إليها التقديم و التأخير، و الفصل و الوصل، و الحذف، و غيرها من أساليب العربية في التعبير، و هو الذي سماه صاحب الدلائل "نظماً"، و قد كانت وسيلته لإظهار هذا الأمر هي النصوص العربية من قرآن و شعر.³

¹ السخوية: 93.

² ينظر: البحر المحيط: 88/5، و دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 589/1.

³ ينظر: رسالة الماجستير الموسومة بـ "ظاهرة الفصل و الوصل بين النحو و البلاغة": 158.

وظاهرة القصر نموذج لهذا النهج المذكور هنا؛ إذ يتجلى ، و لو بدرجة نسبية، من خلال ما مضى ذكره، عدم اهتمام عبد القاهر الشديد بمحاولة تأطيرها و تنظيرها تنظيرا مفصلاً، بقدر اهتمامه ببسط الحديث عنها، و عرض أفكارها عرضاً متواليًا، و إن شَابَ هذا العرضُ بعضُ المزج لمباحث الموضوع؛ إذ كثيراً ما ينتقل الجرجاني من الكلام عن وظيفة "إنما" و بيان دلالتها على القصر مثلاً إلى الحديث عن صيغة النفي و الاستثناء رابطاً بعض أفكاره حولها بسابقتها، طلباً لمحاولة وضع المسألة ككلّ، ببعض وجوه تشابهها و اختلافها ، أمام ذهن القارئ تاركاً إياه يجول بفكره في بحر هادئ من الشروح الخفيفة، و التحليلات البسيطة اللطيفة التي يحسن لدى الدارس وقعها، و يجذبه إلى معاودة قراءتها المرّة تلو الأخرى جميلٌ تمثيلاتُها، و بهاءُ نسجها، و سلاسة تعبيراتها.

غير أننا نستدرك هاهنا، فنقول : إنَّ هذا الذي سبق ذكره من عدم ميل الجرجاني إلى وضع القواعد و الأصول كثيراً لا يعني إطلاقاً تنصُّله منها؛ إذ لو كان الأمر كذلك لما حصل كبير فائدة، بل إنه في أحيان عديدة ينجح في توضيح المسألة المدروسة إلى تقنينها وإبراز الصواب فيها، كإبانتته مثلاً مسألة استعمال طريق القصر بـ "ما و إلا" للخبر المجهول أو المنزل منزلته، أو بيانه لعدم اجتماع "لا" العاطفة معه بذكر القاعدة النحوية في ذلك، وهي عدم جواز عمل هذا الحرف العاطف في كلام منفي، لأنه موضوع لنفي ما يكون قد سلف إيجابه في الكلام. وكذلك في معرض تحديده لمواضع الاختصاص مع طرق القصر الأربعة، فهو في ذلك يعمد إلى الارتكاز على التأسيس للمسألة بذكر قاعدتها و الضابط فيها، خصوصاً مع صيغة النفي والاستثناء، و "إنما"، اللتين جاء حديثه عنهما رائقاً جميلاً لاعتماده غالباً على الموازنة بين استعمالتهما، وأهم مدلولاتهما في هذا النوع من الأساليب. ولكن طريقة عرض الجرجاني لأفكاره وتحليلها البعيدة عن الفلسفة و الجدل، و المناقشات اللغوية العقيمة التي ترهق القارئ و تورثه مللاً في متابعة القراءة؛ هو مرجع عدم الإحساس في عموماً الأوقات بأن الجرجاني يحاول أن يوبّ، أو يضع الحدود لهذه القضية أو تلك، حتى وإن كان يفعل ذلك، لأنَّ عبد القاهر بوصفه رائداً لفكرة التذوق الجمالي للنصوص، و تلمس مواقع الجودة

و الحسن في تراكيبها فقد كان ذواقا لفن الكلام البديع، باحثا عن أسرار الجمال في ما يدرسه من نصوص و مقتطفات.

2- استعمال الأساليب البسيطة في التعبير :

إن كان ثابتا، حسب ما سبق، عدم عناية عبد القاهر بمسألة التعقيد، و ضبط قوانين المسائل التي يعالجها غالبا، إلا ما ورد عرضاً دون قصد؛ فإن الذي يجدر بنا أن نشير ونشيد به في هذا المقام هو أن هذا القالب اللغوي و الأدبي الراقي الذي أخرج في بوتقته الجرجاني دراسته لأسلوب القصر، توافرت له عناصر أخرى، ساهمت في بلورته و تشكيله، أهمها : عناية صاحب الدلائل بالدراسات الأدبية¹ ذات الأساليب البسيطة، الخالية من الغموض، والصعوبة، و التكلف اللفظي؛ الأمر الذي ألهم ذوقه الفني، و أرهف حسه الأدبي؛ فسَمَت، نتيجةً لذلك، مقدرته التعبيرية، و تجلّى في مجيء أسلوبه سلسا سهلا، يروق القارئ مسمعه، و يلفظ لديه موقعه.

هذا من جهة، و من جهة أخرى فنبوغ عبد القاهر الجرجاني في علم البلاغة العربية، بعده مُرسي قواعدها، و مُثبّت أصولها، أهله بطبيعة الحال، لئن يكون بيننا في كلامه، بليغا في عبارته، قويا في حجته؛ فانقاد له التعبير، و طبع خطابه بالتنميق والتجوير.

ج- إفادة الجرجاني من الدراسات النحوية :

إذا كان ظاهرا جليا، حسب اعتقادنا، أن عدم إفادة سيويه من الدراسات البلاغية في تطرقه لأسلوب القصر خصوصا، و عموم الأبواب النحوية الأخرى، إنما يرجع أساسا إلى أسباب تاريخية و موضوعية، تمثلت في اكتمال البلاغة المتأخر، من حيث الزمن، كعلم قائم برأسه له مجالاته و حدوده و ضوابطه، عن الدراسات النحوية. و هذا أمر طبيعي؛ إذ لا يتأتى النظر في الأساليب و المعاني التي تستفاد من الأشكال التعبيرية المختلفة، والتراكيب المحتملة، قبل أن تكتسب اللغة، أي لغة، قوانينها و أمطاطها التشكيلية². فإذا كان هذا عن طبيعة الدراسة عند سيويه عموما، فإن عبد القاهر الجرجاني، يبدو واضحا أن المثل

¹ ينظر : تاريخ النقد الأدبي من القرن الخامس إلى العاشر الهجري : 28-29.

² ينظر : رسالة الماجستير الموسومة بـ "ظاهرة الفصل و الوصل بين النحو و البلاغة" : 178.

القائل : "مَصَائِبُ قَوْمٍ عِنْدَ قَوْمٍ فَوَائِدٌ" ينطبق عليه بنسبة كبيرة؛ إذ إن تقدم الدراسات النحوية على عصره، و من ثمَّ على بحوثه البلاغية، قد أفاده كثيرا في مجمل ما تناوله في أبحاثه بالدراسة والتحليل، و من بينها طبعا موضوع القصر الذي اتَّسم، على غرار البحوث البلاغية الأخرى بتلك النكهة النحوية الخاصة، التي أضفت عليه دقة أكثر و جمالا أظهر، و هو ما يكون قد تجسَّد لنا بجلاء من خلال دراستنا له في جزئه المخصص له بلاغيا⁵ و سنحاول إبراز بعض جوانب تأثر عبد القاهر الجرجاني بالدراسات النحوية من جهتين :

أولاهما : كثرة المصطلحات النحوية المستعملة في معالجة الجرجاني لظاهرة القصر؛ إذ إنه لا يكاد يخفى على من كان له أدنى تأمل، و فرة و غزارة توظيفه لذلك الكم الهائل منها، كالنفي¹، و النهي، و الاستفهام²، و التوكيد³، و المبتدأ و الخبر⁴، و الفاعل و المفعول⁵، و "ما" الكافَّة⁶، و غيرها .

ثانيتها: تلك الشروح و التعليقات النحوية البحتة التي ضمَّنها عبد القاهر مبحث القصر، في كثير مما عرض له في معالجة بعض مسائله، و توضيح بعض دقائق تفاصيله. و لنمثِّل لهذا بنموذجين اثنين :

أحدهما : مسألة العطف بالحرف "لا" مع طريقي القصر الأكثر استخداما، و هما: "إنما"، و النفي و الإثبات "بالا"، التي أبان الجرجاني من خلالها عن درايته بأصول علم النحو، و إحاطته بأهم جوانبه، فجاءت دراسته لها، لهذه المسألة المذكورة، لغويةً صرفةً، بديعة في طريقة عرضها، و صياغتها، ما يجعل القارئ ينجذب دون شعور منه إلى متابعة الشرح المقدَّم من طرف الجرجاني. و كيف لا يكون ذلك، و هو يعلّل عدم جواز العطف "بلا" على جملة القصر المبنية "بـ" ما و إلا"، في نحو قولنا : "ما زيدٌ إلا قائمٌ"، أن مرجعه هو كون المعنى المقصود بالمثل السابق هو نفي كلِّ صفة تنافي القيام، كأنه قيل : ليس هو بقاعد،

¹ ينظر : دلائل الإعجاز : 328 و 329 و 332 و 334 و 335-337 و 346 و 348، و غيرها.

² ينظر : نفسه : 329.

³ ينظر نفسه: 229 و 231 و 341 و 343 و 358.

⁴ ينظر : نفسه: 345 و 346 و 352.

⁵ ينظر : نفسه : 340 و 343 و 344 و 350.

⁶ ينظر: نفسه : 354.

و لا مضطجع، و لا متكئ، و ما شاكل ذلك ممَّا يُتصوَّرُ أنَّ "زيدا" كائن عليه من الصفات، فإذا زيد على هذا الكلام بالقول: "لا قاعدٌ مثلاً"؛ كان قد طُلب به نفي شيء بلا، سبق نفيه كما بُيِّنَ، وهو خروج عما وضعت له "لا" في العربية، وهو اشتراط كون معطوفها المفرد موجبا لا منفيا. ويذهب عبد القاهر إلى أبعد من ذلك، فُبيِّنَ وجه الصَّواب في مثل هذا الكلام، وهو جواز قولنا: "ما جاءني أحدٌ و لا زيدٌ بإيراد "الواو" من قَبْل "لا" حتى تخرج بذلك عن أن تكون عاطفة، خلافا لقولنا: "ما جاءني أحدٌ لا زيدٌ"؛ فإنه لا يجوز قياسا له على وجه الفساد الحاصل في جملة: "ما زيدٌ إلا قائمٌ لا قاعدٌ" و كذا: "ما هو إلا درهمٌ لا دينارٌ" مثلاً.

و إذا كان ثابتا بطلانُ عمل الحرف "لا" عطفا في الكلام المنفي لفظا، كما سبق إيضاحه مع صيغة النفي و الاستثناء، فعبد القاهر لا يرى في اجتماع "إنما" الحاصرة مع "لا" العاطفة مانعا؛ لأنَّ النفي المتضمَّن في "إنما" مفهوم معنى فقط، لا يتعداه إلى كونه منصوفا عليه لفظا كمنظيره مع "ما و إلا". و من ثمَّ جاز لنا أن نقول مثلا: "إنَّما هو درهمٌ لا دينارٌ"، و "إنَّما زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ"، و "إنَّما جاءني زيدٌ لا عمروٌ".¹

و الآخر: تطرُقُ الجرجاني إلى قضية موضع الاختصاص في قول الفرزدق: *إنَّما يُدافعُ عن أحسابِهِمُ أنا أو مثلي* مبيِّنا أنه منصرف إلى آخر ما تعلق به الكلام في الجملة، وهو الضمير المنفصل "أنا"، العائد على الشاعر، و لذلك كان واجبا تقديم "الأحساب" عليه، و لم يجز أن يقال مثلا: "و إنَّما أدافعُ عن أحسابِهِمُ"، و لا: "إنَّما أدافعُ عن أحسابِهِمُ أنا"؛ من قَبْل أن معنى الاختصاص يتجه فيهما إلى كلمة "الأحساب" المتأخِّرة عن الفاعل، وهو الضمير "أنا" المستتر في الفعل "أدافع"، دون اعتبار لمجيء الضمير "أنا" مذكورا أخيرا في الكلام في الثاني منهما؛ إذ ليس هو الفاعل إذ ذاك، و إنَّما تأكيد لما شغل وظيفة الفاعلية أول الجملة، وهو الضمير "أنا" المستكن في "أدافع".²

¹ ينظر ما سبق في: 200 و 209 و 243 - 245 من هذا البحث.

² ينظر ما سبق في: 223-225 من هذا البحث.

و لعلنا إذ نصادف شرحا نحويا رائعا كهذا السابق إيرادَه في هاتين المسألتين ، فإننا لا نخال أنفسنا إلاّ أمام أحد كبار رجال النحو و رواده.

د- إضافات الجرجاني :

إنّ ما يحسن بنا أن نشير إليه في هذا المقام، هو أنّ إفادة عبد القاهر الجرجاني من الدراسات النحوية عموما في بحوثه البلاغية، لا يعني، بأيّ حال من الأحوال، أنه مجرد ناسخ لما وقر قبله في هذا المجال، بل إنه بوصفه زعيم المدرسة البلاغية الأدبية، قد ثبتّ دعائم رؤية لغوية جديدة ، قائمة على أساس الاعتناء باللفظ و المعنى معا في معالجة النصوص، وهو ما بلوره بوضوح في إطار نظريته اللغوية في النظم التي تميزت دراساته البلاغية من خلال ضوابطها، و حدودها العامة بأمرين، هما:

1- المعاني النحوية :

و يتمثل ذلك، كما مضى في تركيز الجرجاني على المعاني الإضافية المستفادة من الأحكام النحوية، دون إبداء كبير اهتمام بعرض القاعدة، و بسط تفاصيلها كالحوض في بيان وظائف الأدوات و الجمل، إلاّ ما تطلب السياق ذكره، كتوضيح عبد القاهر الوجه في عمل "لا" العاطفة من حيث كونه اسما ظاهرا، أو ضميرا مستترا في الفعل، في بيت الفرزدق:

إنما يدافع عن أحسابهم أنا و مثلي كما سبق شرحه.

إذاً، فليس النظم عند الجرجاني ، كما تبين سابقا، إلاّ توحي معاني النحو و أحكامه، بالنظر إلى معالجته النصّ المدرّوس كوحدة متماسكة الأجزاء، متحدة العلاقات فيما بينها، يلعب السياق دورا كبيرا في إبراز الوجه في إيراد الكلام على هذا النحو أو ذاك دون غيره من جهة ، و في فهم مؤدّى العبارة المراد إصابته من جهة أخرى.¹

و لأنّ فكرة النظم هذه القائمة على تقصّي أحكام النحو و معانيه، هي مدار و غاية وضع عبد القاهر لكتابه "دلائل الإعجاز"؛ فهي تكاد تكون محور حديثه في مجمل بحوثه عموما، كإشارته إلى ضرورة فهم علاقات المعمولات النحوية بعضها مع بعض داخل الجملة

¹ ينظر : رسالة الماجستير الموسومة بـ " ظاهرة الفصل و الوصل بين النحو و البلاغة" : 192، و ما سبق في: 14-21 من هذا البحث .

الواحدة، بهدف الوصول إلى إدراك سليم و صائب لمعناها العام المقصود بها، و ذلك كقول أبي تمام :¹

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتُ لُعَابُهُ .: وَ أَرَى الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدِ عَوَائِلُ

إذ يرى الجرجاني، أنه إن قدرت في هذا البيت أن «لعاب الأفاعي»: مبتدأ، و "لعابه": خبر، كما يوهمه الظاهر، أفست عليه كلامه، و أبطلت الصورة التي أرادها فيه. و ذلك أن الغرض أن يشبه مداد قلمه بلعاب الأفاعي، على معنى أنه إذا كتب في إقامة السياسات أتلف به النفوس، و كذلك الغرض أن يشبه مداده بأري الجنى، على معنى أنه إذا كتب في العطايا و الصلات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها، و أدخل السرور و اللذة عليها.

و هذا المعنى إنما يكون إذا أعرب "لعابه" مبتدأ، و "لعاب الأفاعي" خبراً. فأمّا تقدير أن يكون "لعاب الأفاعي" مبتدأ، و "لعابه" خبراً؛ فيبطل ذلك و يمنع منه البتة، و يخرج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مراداً في مثل غرض أبي تمام، و هو أن يكون أراد أن يشبه "لعاب الأفاعي" بالمداد، و يشبه كذلك "الأري" به «². فواضح هنا، أن لإعراب الكلمات في بيت أبي تمام على وجهها الصحيح أهمية قصوى في فهم المعنى المراد إيصاله من طرف الشاعر.

2- النواحي الجمالية :

إنّ الملحوظ على عموم دراسات عبد القاهر الجرجاني البلاغية، أنه لا يكتفي بإبانة وجه الصواب و الخطأ في الجملة، فحسب، بل إننا نجد يتعدى ذلك إلى ما هو مرتبط بالمعنى العام الذي توحى به العبارة، أو النص المطروق، مشيراً إلى مواطن الحسن و الجمال الكامنة في هذا التركيب أو ذلك، مرتكزاً في ذلك كله على معطيات النحو العربي، الذي يعدّه

¹ البيت في ديوان أبي تمام، ت: إيليا الحاوي: 481، دار الكتاب اللبناني - بيروت، ط1، 1984م. و الأري: العسل. و اشتارته: حنثه من الخلايا. و العوائيل: التي تطلب العسل. ينظر: لسان العرب: باب اللام فصل العين (444/11-445)، و دلائل الإعجاز: 371، الخامسة رقم: 01.

² دلائل الإعجاز 371-372. و الشواهد على هذه المسألة كثيرة على كل حال. ينظر: نفسه: 373 و ما بعدها، و 411 و ما بعدها مثلاً.

الجرجاني معيار الجمال في الكلام.¹ أليس هو القائل في هذا الصدد إنك «لست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم، و يدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو من معاني النحو قد أُصيب به موضعه و وُضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، و أُستعمل في غير ما ينبغي له؛ فلا ترى كلاماً قد وُصف بصحة نظم أو فساده، أو وُصف بمزية و فضل فيه، إلا و أنت تجد مرجع تلك الصحة، و ذلك الفضل إلى معاني النحو و أحكامه، و وجدته يدخل في أصل من أصوله، و يتصل بباب من أبوابه»²؟

و عموماً، فمظاهر عناية الجرجاني بالجوانب الجمالية لتراكيب الكلام مختلفة الأشكال و الأنماط تلمس بيسر في مواضع شتى من مؤلفه "دلائل الإعجاز"، سواء أ كان ذلك في مبحث القصر، أم في فصوله البلاغية الأخرى.

أما من مبحث دراسته لموضوع القصر، فنمثل له بما يأتي :

أولاً: إبانته لمسألة معنى القصر المستفاد من نحو قولنا : "ما زيد إلا قائم"، على أن المراد به إنما هو نفي الصفات المناقضة لصفة "القيام" فقط، و ليس لسائر ما يتصور كون "زيد" عليه، من علم، أو شجاعة، أو طول، أو قصر و غيرها. و هو تلميح منه إلى موطن الجمال في حمل الكلام على معنى مقصود بذاته.

ثانياً: إبرازه لمزية إنما في تحقق القصر بوساطتها، و النص على وجه الحسن فيها في هذا الجانب، من حيث إنها تفيد إيجاب الفعل لشيء و نفيه عن غيره دفعة واحدة، خلافاً لنظيرتيها "ما و إلا" الدالتين على هذا الغرض البلاغي بالنفي بـ "ما" ثم الإثبات بـ "إلا"، و كذا "لا" العاطفة إيجاباً ثم نفيًا. و ارتكازه في تعليقه لعمل "إنما" المذكور هنا على رأي بعض النحاة كما سبق.

ثالثاً: شرحه اللغوي الراقي لمسألة اجتماع "لا" العاطفة مع طريقي القصر : "ما و إلا"، و "إنما"، و إيضاحه لسبب امتناع ذلك مع الأول، و جوازه مع الثاني؛ مستشهداً

¹ ينظر: رسالة الماجستير الموسومة بـ "ظاهرة الفصل و الوصل بين النحو و البلاغة" : 192.

² دلائل الإعجاز: 82-83.

على صحة رأيه في ذلك بما قرر كقاعدة نحوية في شرط عمل الحرف "لا" العطف، وهو وجوب كون معطوفها موجبا لا منفيًا.

رابعا : إشارته إلى خروج "إنما" الحاصرة، في بعض السياقات اللغوية، إلى تضمّن معنى التعريض، و كيف أنه لا تستفاد هذه الدلالة المعنوية الجمالية إلا بوجود "إنما" في تركيب العبارة.

خامسا: تنبيهه إلى مسألة قبح العطف بـ"لا" بعد "إنما"، إذا كان الاختصاص المفهوم من الجملة حقيقيا، أي في حال كون المقصور لا يجاوز المقصور عليه إلى غيره، كقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾¹، إذ لا يَحْسُنُ أن يقال فيه مثلا : "إنما يتذكر أولوا الألباب لا الجهال".

سادسا: تقريره، في معرض حديثه عن تضمن بعض النماذج النحوية المنفية لمعنى الحصر، عدم جواز تكرار نفي حكم ثبت نفيه أول الكلام، نحو: "مَا أَنَا ضَرَبْتُ زَيْدًا وَلَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ"؛ من قَبْلِ أن المقصود بالحصر نفيًا هو الفاعل "أنا" معنى، المبتدأ لفظًا، وهو ما يعني أن فعل ضرب "زيد"، مُؤَكَّدٌ وجوده في الواقع، و يُفَسَّرُ هذا، على أنه خارج عن دائرة الحسن و الجمال، الحاصل في قولنا : "مَا أَنَا ضَرَبْتُ زَيْدًا".

و أما من غير باب القصر، فالأمثلة على ذلك لا تكاد تحصى لغزارتها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي :

أولاً : نَصُّهُ على اختلال المعنى، و ابتعاده عن صورة الحسن و البهاء فيه، في حال إيراد الفعل غير مبني على الاسم، أي المبتدأ، في نحو قول الله، جل في علاه: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾²، و قوله، سبحانه و تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبْنَا فَهِي تُمَلَّى عَلَيْهِ بُحْرَةٌ وَأَصِيلًا﴾³، و قوله، تقدّست أسماؤه: ﴿وَحَشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودَهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾⁴؛ إذ

¹ الرعد: 19.

² الأعراف: 196.

³ الفرقان: 05.

⁴ النمل: 17.

يلق على هذه الآيات الكريمة قائلاً: إنه «لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني على الاسم، فقيل: "إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَيتولى الصالحين"، و"اكتتبها فتُملي عليه"، و"حُشِر لسليمان جنوده من الجنّ و الإنس و الطير فيوزعون"؛ لوجد اللفظ قد نبأ عن المعنى، و المعنى قد زال عن صورته و الحال التي ينبغي أن يكون عليها»¹.

ثانياً: تقريره حاجة الكلام إلى توكيد معناه بـ "إنّ"، إن ثبت تردّد المخاطب في قبول الخبر الملقى عليه، أو كونه معتقداً خلافه، أو عاقداً النية على قلب حكم ما سيُعلم به. فثمّة يرى عبد القاهر أن استعمال "إنّ" يزداد حسناً و جمالاً كأن يكون مثل الخبر المنقول في الجملة بعيداً عن ظنّ السامع، و أن عادة الناس قد جرت بخلافه، كقول أبي نواس²:

عَلَيْكَ بِالْيَأْسِ مِنَ النَّاسِ .: إِنَّ غِنَى نَفْسِكَ فِي الْيَأْسِ

حيث جاء الشاعر بقوله: *إنّ غنى نفسك في اليأس* مؤكداً بـ "إنّ" في موضع قد يردّ المخاطب صحته؛ لذلك يوضّح الجرجاني أنك قد «ترى حسن موقعها، وكيف قبول النفس لها، و ليس ذلك إلاّ أنّ الغالب على الناس أنهم لا يحملون أنفسهم على اليأس، ولا يدعون الرجاء و الطمع، و لا يعترف كلُّ أحد و لا يسلم أنّ الغنى في اليأس، فلمّا كان كذلك، كان الموضع موضع فقر إلى التأكيد، فلذلك كان من حسنها ما ترى»³.

و لعلّ إيرادنا هاهنا لبعض ملامح الجدة و الجودة في طبيعة الدراسة البلاغية خصوصاً، و اللغوية عموماً، عند عبد القاهر الجرجاني؛ مما يُفسّر بحقّ سبب تبوّأ هذا الأخير مقعده المتقدمّ بين كبار علماء النحو، و البلاغة، و الأدب، و النقد.

و أخيراً نجمل، فنقول: إنه إذا كان أسلوب القصر فكرة نحوية في أصلها؛ لاعتمادها على أسلوب نحويّ معروف هو الاستثناء المفرّغ فالظاهر أنه على الرغم من تطرّق سببويه إلى كثير من نواحي هذه الظاهرة اللغوية الممكن جمع شتاتها من عموم فصول كتابه المبتوثة إمّا

¹ دلائل الإعجاز: 137.

² البيت في ديوان أبي نواس، ت: إيليا الحاوي: 54/2، دار الكتاب اللبناني و مكتبة المدرسة، دط، 1987م.

³ دلائل الإعجاز: 325. و المزيد بسط في هذه المسألة، ينظر: نفسه مثلاً: 421-476.

تفصيلاً أو عرضاً؛ فإنّ دراسته لها قد جاءت غير مكتملة في بعض جوانبها خاصّة ما تعلّق
منها بالإيجاءات الدلالية، و المقاصد المعنوية المستفادة من استعمال بعض الأدوات النحويّة
في تراكيب مخصوصة، كما سلف إيضاحه، و هذا قد ما أرجعناه أساساً إلى أسباب تاريخيّة
و موضوعية سبق ذكرها.

هذا خلافاً لعبد القاهر الجرجاني الذي تأصّلت الفكرة عنده، إذ اهتم بها، و خصّها
ببحث هامّ من فصول علم المعاني، بيّن فيه حدود الموضوع، و ضوابط مسأله، و دقائق
تراكيبه و أحواله. و كما لاحظنا ذلك، فقد أفاد الجرجاني كثيراً من الدراسات النحويّة،
و على رأسها بعض آراء سيويه في عدد من المسائل كإفادة "إنّما" الحصر في بيت الخنساء،
و كذا إشاراتة في باب التقديم و التأخير، في معالجته لهذا الأسلوب؛ هذا إضافة إلى علوّ كعب
عبد القاهر في الدراسة البلاغية ذات السمة الأدبية الراقية؛ فأينع هذا المزيج اللّغوي و الفنيّ
نظرة إلى الموضوع أدقّ و أشمل، مصوغاً في أسلوب أعذب و أجمل.

و من هاهنا، فإنّ الدراسة البلاغية لفكرة القصر، كنموذج قد أثبتت بجلاء تامّ تلك
العلاقة الطبيعية المطردة، التي تربط النحو بالبلاغة، و بخاصة، علم المعاني. و هذا ما قد
نستشفه أكثر من خلال دراستنا التطبيقية.

ثانياً : التطبيق

في هذا القسم من الدراسة، رأينا أن نخصّ ما رأيناه في الجانب النظري من هذا
البحث، بدراسة تطبيقية في موطأ الإمام مالك، رحمه الله تعالى، نسعى من خلالها إلى تبين
مواضع القصر الواردة في مجمل الأحاديث النبوية الشريفة في هذا العمود الراسخ من علم
الحديث، و معالجة بعض النماذج منها من منظور نحويّ و بلاغيّ في آن واحد، دون فصل
بينهما؛ لارتكاز الدراسة البلاغية، في أغلبها على أحكام النحو و قواعده عموماً.

و قبل أن نشرع في التطبيق، يحسن بنا أن نذكر أنه من بين ثلاثة و ستين و خمسمائة
حديث مروياً لفظاً و معنى عن النبيّ الأكرم، محمد صلى الله عليه و سلم، قد أحصينا تسعة
و ثلاثين موضعاً منها تضمنت أسلوب القصر في تركيبها بـ "إلا"، و ثبت استعمال "إنّما" في

جميعها في حوالي اثنين و ثلاثين حديثاً. أما بخصوص ما ورد من نماذج نحوية لأسلوب التقديم المتحقق بوساطته معنى القصر ، فثلاثة لا غير ، حسب ما يظهر .

في حين لم نعثر في مختلف أبواب و فصول كتاب الموطأ كلها بلا استثناء على أيّ مثال للقصر بطريق العطف .

و سيراً على نهج التسلسل المتبع في ذكر المعمولات التي يُفَرِّغ لها الكلام في الدراسة النظرية ، سيتمّ عرض أحاديث "الموطأ" المستشهد بها هاهنا، بدءاً بخبر المبتدأ، ثم المبتدأ، فالمفعول به، فالفاعل، فشبه الجملة، فالحال، فظرف الزمان، فالمفعول لأجله ، فالبدل من موضع "لا" النافية للجنس و اسمها، مشيرين إلى ما وقع محصوراً منها بـ "إلا" ، ثم بـ "إنما" ، فبالتقديم مفرداً معمولاً أولاً، وجملةً ثانياً مباشرة إن وُجدت طبعاً، مكتفين في ذلك بعرض شاهد نبويّ واحد عن كل معمول نحويّ و تحليله و شرحه¹ من حيث بناء تركيبه اللغوي و ما يستتبع ذلك من إبانة لوجهه الإعرابي من جهة، و كذا إبراز نظرة البلاغة إليه من حيث بيان وجه الحصر فيه، و جمال معناه من جهة أخرى. هذا مع ملاحظة أننا سنعمد إلى الإشارة إلى جميع مواضع القصر عن كل نموذج مذكور في موطأ الإمام مالك، رحمه الله ، تيسيراً على القارئ عملية الرجوع إلى مظانها من هذا المؤلف الذي طارت شهرته في كل البلاد و الأمصار ، و بقي ولا يزال مرجعاً هاماً في علم الحديث الشريف و الفقه المالكي في كل الأزمان و الأعصار .

1- القصر بالحرف "إلا":²

تعدّ صيغة النفي و الاستثناء، " ما و إلا" ، الأكثر دوراناً للدلالة على معنى القصر في مجمل ما ورد من أحاديث نبوية جاءت مروية في كتاب الموطأ لإمام المدينة مالك بن أنس، رحمه الله عليه، إذ تنوعت استعمالاتها، و تعددت، تبعاً لهذا التنوع ، مواقع إعراب الكلمات بعدها، كما سيبيّن حسب الآتي ذكره :

¹ إلا ما اقتضى المقام ذكر أكثر من شاهد واحد في حال تنوع البناء اللغوي لمجمل الأحاديث النبوية الشريفة، المحصاة لدينا، للمعمول الواحد، كالخبر ، أو الفاعل مثلاً .

² نشير هنا أننا في إحالتنا على مواضع الأحاديث الشريفة من كتاب "الموطأ" و صحيح البخاري و مسلم، سنعمد على ذكر اسم ، أو عنوان، الكتاب و الباب مع رقميهما، المدرج فيهما الحديث المدروس مع رقمه هو الآخر، ثم ذكر الجزء و الصفحة تسهيلاً على القارئ الرجوع إلى ما أراد من ذلك في حال اختلاف طبعاات هذه المؤلفات .

إنَّ ما ينبغي لفت الانتباه إليه بادئ ذي بدء، هو عدم تسجيلنا لأيِّ شاهد نحويٍّ من أبواب الموطأ كلها على وقوع خبر المبتدأ مفرداً محصوراً بـ "إلا"، خلافاً للخبر جملةً الوارد مفرغاً له الكلامُ في ثلاثة مواضع سندكرها جميعها بالشرح و التحليل؛ لاقتضاء تنوع تراكيبها اللغوية إدراجها كلها دون إقصاء لأيِّ منها. وهي عموماً كما يأتي :

أما أولها، فنصُّه كما ورد في الموطأ : "وحدثني عن مالك، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة أنه قال : خرجت إلى الطور فلقيت كعب الأخبار، فجلست معه، فحدثني عن التوراة، وحدثته عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فكان فيما حدثته أن قلت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ وَفِيهِ أُهْبِطَ مِنَ الْجَنَّةِ، وَفِيهِ تَبَّ عَلَيْهِ، وَفِيهِ مَاتَ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، وَ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ مُصِيخَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينَ تُصْبِحُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقًا مِنَ السَّاعَةِ، إِلَّا الْجِنُّ وَالْإِنْسُ. وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا، إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ».

قال كعب: ذلك في كلِّ سنة يوم، فقلت : بل في كلِّ جمعة، فقرأ كعب التوراة ، فقال : صدق رسول الله، صلى الله عليه وسلم" ¹.

و إن كانت هذه بعض فضائل يوم الجمعة عند أمة الإسلام، فلعلَّ اختصاصه من قبل الخالق عزَّ وجلَّ، بقيام الساعة فيه لعظمته و مكانته عنده سبحانه هو مرجع أن الدواب كلها، عدا الجنَّ و الإنس، كما أخبر بذلك الرسول الكريم، عليه أفضل الصلاة و أتمَّ التسليم، تضطرب بل و تهتزُّ قلوبها خوفاً في فجر هذا اليوم المشهود كلِّ أسبوع حتى إنها من شدة فزعها لتلقي بالسَّمع من وقت الإصباح حتى مطلع الشمس، و هو ما عبر الصادق المصدوق، عليه الصلاة و السلام، بقوله مصوراً ذلك المشهد الم هول إنه "مَا مِنْ

¹ الموطأ: 5- كتاب الجمعة /7- باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة، حديث رقم : 16، (100/1). و الطرر: قال الباجي : هو لغة كل جبل، إلا أنه في الشرع جبل بعينه، وهو الذي كُلم فيه موسى، و هو الذي عنى أبو هريرة، وَرَفِيَهُ تَقُومُ السَّاعَةُ، أي القيامة. و مُصِيخَةٌ: مستمعة مصغية. ينظر : نفسه: 100/1، الحاشية رقم 16، و الصحاح : باب الرء فضل الطاء، (727/2).

دَابَّةٌ إِلَّا وَهِيَ مُصِيخَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينَ تُصْبِحُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وهو شاهدنا الأول على اشتغال هذا الحديث على صيغة القصر بـ: "ما وإلا"، حصراً للمبتدأ "دَابَّةٌ" المجرور لفظاً بـ (من)، المرفوع محلاً، في خبره الواقع جملةً اسميةً من المبتدأ: "هي"، وخبره "مُصِيخَةٌ".

و لعلَّ إيراد النبي الأمين، صلى الله عليه وسلم، هذه الجملة في هذا القالب اللغوي المعروف بالقصر إنما مرده التأكيد على معنى الخوف الملازم لجميع الدواب فجر كل يوم جمعة وزيادة تحقيق و بيان؛ من جهة تصدير الجملة بـ (ما) النافية وإردافها بـ (من) الجارة لفظاً الزائدة لتأكيد نفي جنس الدواب قاطبة من ناحية، والاستثناء بـ "إلا" من ناحية أخرى، خلافاً لما لو كان قد قيل مثلاً: "و كلُّ دَابَّةٍ مُصِيخَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينَ تَصْبِحُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ". و فرَّق بين التركيبين من هذا الجانب المعنوي وهو التوكيد، وإن كان رسول الله، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، لا يحتاج كلامه إلى توكيد من أجل تصديقه.

و أما ثانيها، فلفظها: "و حدَّثني عن مالك، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن طلحة بن عبيد الله بن كريب أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «مَا رَأَى الشَّيْطَانُ يَوْمًا هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ، وَلَا أَدْحَرُ، وَلَا أَحْقَرُ، وَلَا أَغْيَظُ مِنْهُ فِي يَوْمٍ عَرَفَةَ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا رَأَى مِنْ تَنْزُلِ الرَّحْمَةِ وَ تَجَاوُزِ اللَّهِ عَنِ الذُّنُوبِ الْعِظَامِ، إِلَّا مَا أَرَى يَوْمَ بَدْرٍ»، قيل و ما رأى يوم بدر يا رسول الله؟ قال: «أما إنه قد رأى جبريل يزعم الملائكة».¹

هذا مرسل، و قد وصله الحاكم في المستدرک عن أبي الدرداء.

و الشاهد في هذا الحديث الشريف هو وقوع جملة "لِمَا رَأَى مِنْ تَنْزُلِ الرَّحْمَةِ وَ تَجَاوُزِ اللَّهِ عَنِ الذُّنُوبِ الْعِظَامِ" في محلِّ رفع خبر عن المبتدأ الوارد اسم إشارة، و هو "ذاك". و في هذا

¹ الموطأ: 20- كتاب الحج/81- باب جامع الحج، حديث رقم: 245 (1/285). و مَوْماً: أي في يوم. و أَصْغَرُ: أي أذل، و أَدْحَرُ: أي أبعد عن الخير، و أَغْيَظُ: أشد غيظاً، وهو أشد الحنق، يَزْعُ المَلَائِكَةُ: يَصِفُ المَلَائِكَةُ للقتال، و يمنعهم أن يخرج بعضهم عن بعض في الصف، أي يعيهم للقتال، و المعنى يسمى وازعاً، و منه قوله تعالى في الآية السابعة عشرة من سورة النمل: ﴿وَحَفِيزٌ لِسُلَيْمَانَ جُنُودٌ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾، أي يُعْبَسُ أولُهم على آخرهم. ينظر: الموطأ: 1/285، الحاشية رقم: 245؛ و تنوير الخوَالِكِ شرح على موطأ مالك، لجلال الدين السيوطي، ت: الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي: 368، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1418هـ-1997م، و الصحاح: باب الرء فصل الدال (2/655)، و باب العين فصل الواو (3/1297).

النموذج النحوي حصرٌ لسبب تسلط صور الدحر، أو الدحور، والصغارة، وحقارة على إبليس اللعين في رؤيته و تبيينه لنزول فيوض الرحمة المحيية للقلوب، و نسائم المغفرة المنعشة لنفوس المؤمنين الملبسين المبتهلين لله الواحد الأحد في يوم الحج الأكبر، و استيقانه، أي إبليس، من محوه تعالى ذنوب عباده كبيرة كانت أم صغيرة من جهة، و حسرته على خسارته، و سقوط منزلته عند ربه، جلّ و علا، مذ عصى أمر ربه، سبحانه، بالسجود لآدم، عليه السلام، سجود تكريم لما خلق من طين، حسدا و استكبارا من جهة أخرى فتوعده، العليم الخبير بأن له، و من تبعه، نارا، فلبئس المأوى و لبئس المصير.

و ليس يخفى هنا، أن سبب تفرغ الكلام في هذا المثال، أما مرجعه حذف المستثنى منه من تركيب الجملة اللغوي، و هو المقدر بكلمة "شيء"، لو قيل: "وَمَا ذَاكَ لِشَيْءٍ إِلَّا لِمَا رَأَى...؟" إذ بعد حذف كلمة "شيء" المحرورة باللام الواقعة خبرا،¹ أو متعلقا بمحذوف خبر، تقديره: "وَمَا ذَاكَ حَاصِلٌ أَوْ كَائِنٌ لِشَيْءٍ مِنْ الْأَشْيَاءِ، إِلَّا لِمَا رَأَى...". و منه، صار للجملة المحصورة بـ "إلا" موضع إعرابي جديد هو الرفع على الخبرية، بعد أن كان في الأصل، أي بوجود كلمة "شيء" مجرورا على البدلية لفظا، مرفوعا محلا.

و أما ثالثها، فهو ما روي في الموطأ، بلفظ: "و حَدَّثَنِي مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ رَعَى غَنَمًا»، قِيلَ: وَ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَ أَنَا.»²

و في هذا الحديث الشريف أيضا قصر للمبتدأ، وهو كلمة "نبي" المحرورة في اللفظ والمرفوعة في المحل على الخبر "قَدْ رَعَى غَنَمًا" الواقع جملة فعلية ماضوية مسبوقه بـ (قد) المفيدة لمعنى التحقيق و التأكيد هنا على رعاية الأنبياء كلهم الغنم و الذي هو، حسب بعضهم، على سبيل التعليم و التدريب في رعاية أمتهم.³

و لكن، هل الحصر هنا مفاده تخصيص الأنبياء بصفة رعي الغنم فقط؟ و الجواب عن هذا يكون بالنفي؛ لأن المراد ليس حصرا للأنبياء، عليهم السلام، في صفة واحدة و هي

¹ تقديره: "وَمَا ذَاكَ لِشَيْءٍ إِلَّا لِمَا رَأَى..."

² الموطأ: 54 - كتاب الاستئذان / 6-باب ما جاء في أمر الغنم، رقم الحديث: 18، (2/609).

³ ينظر: تنوير الحوالك: 698.

رعي الغنم دون تعدّيهم إلى غيرها من الصفات لأن ذلك محال، بل إن نسبة هذا الوصف لهم، عليهم الصلاة والسلام، إنما يكون صحيحاً منطقياً مثبتاً في فترات معينة من أعمارهم الشريفة تدريباً لهم وإعداداً لنفوسهم من أجل تحمل مسؤولية تبليغ رسالة ربهم الموكولة إليهم، كما ذكر آنفاً.

ولعله من اللطيف التنبيه في هذا الموضع، على أنه إن كان اللفظ المروي به هذا الحديث الشريف في موطأ الإمام مالك، رحمه الله، يقتضي إعراب ما بعد "إلا" التي للحصر خبراً لما قبلها، فإن الإمام البخاري أبا عبد الله محمد بن اسماعيل قد أثبت هذا الحديث بلفظ آخر يشابه الأول، ونصّه، قوله عليه الصلاة والسلام: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ». فقال أصحابه: «وَأَنْتَ؟»، فَقَالَ: نَعَمْ، كُنْتُ أُرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيضَ لِأَهْلِ مَكَّةَ¹.
وواضح هنا، أن تركيب الحديث اللغوي مختلف عما ورد في الموطأ؛ إذ إن قوله عليه الصلاة والسلام «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ» ليس مما يكون فيه الكلام مفرغاً لخبر المبتدأ، إذ لا مبتدأ هنا، على اعتبار أن الجزء الأول للحديث جملة فعلية من فعل، وفاعل، ومفعول به جاءت منفية بـ (ما)، و لو أُعْتِدَّ بِهَا فَقَطْ بِإِسْقَاطِ إِلَّا وَ مَا بَعْدَهَا لِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى تَمَاماً لِأَنَّهُ يَصْبِحُ نَفِيًّا لِإِرْسَالِ اللَّهِ رَسُولًا مِنْ عِنْدِهِ مَبْشِرِينَ وَ مَنْذِرِينَ، وَ حَاشَاهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ، أَنْ يَتَقَوَّلَ عَلَى اللَّهِ مَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ، وَ مَا يَطْعَنُ فِي نُبُوَّتِهِ وَ صَدَقَ رَسُولَاتِهِ وَ هُوَ الرَّحْمَةُ الْمَهْدَاةُ وَ النِّعْمَةُ الْمُسَدَّاءُ لِلْخَلْقِ أَجْمَعِينَ. وَ لِذَلِكَ صَارَ الْكَلَامُ الْمَتَكُونُ مِنْ "إِلَّا" وَ مَا حُصِرَ بِهَا عَمْدَةً لَا فَضْلَةَ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ الْمَنْصُوبِ عَنْ بَعْثِ اللَّهِ الْأَنْبِيَاءِ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، الْمَتَلَبِّسُ (الْمُتَّصِفُ) بِتَقْدِيرِهِ جَلِّ شَأْنَهُ، عَلَيْهِمْ جَمِيعًا رَعَى الْغَنَمَ لِحُكْمِ قَدْ نَعَلِمَهَا، كَمَا ذَكَرْنَا، وَ أُخْرَى لَا نَعَلِمَهَا نَحْنُ الْعِبَادُ الْقَاصِرُونَ الْجَاهِلُونَ بِأَسْرَارِ الْغَيْبِ وَ الْخَلْقِ. هَذَا كُلُّهُ، دُونَ إِغْفَالِ التَّنْبِيهِ عَلَى جَوَازِ إِعْرَابِ مَا بَعْدَ إِلَّا فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي جُمْلَةً فِي مَحَلِّ نَصْبِ

¹ صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي: 42- كتاب الإجازة / 2- باب رعي الغنم، حديث رقم: 2143، (789/2)، نشر مشترك: موفم للنشر، الجزائر، و دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة - الجزائر، د.ط، 1992م. و قَرَارِيضَ : جمع قريضة، و هو جزء من البقد، و قيل: قَرَارِيضَ : اسم موضع قرب جباد مكة. ينظر: صحيح البخاري: 789/2، الحاشية رقم: 3، و الصحاح: باب الطاء، فصل القاف، (1151/3).

نعنا لكلمة "نبياً"، حملاً على عدِّ المحصور بـ "إلّا" في قول سيويه السابق: "ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدٌ خيرٌ منه" نعنا أيضاً من لفظة "أحدٍ" المجرورة اعتباراً على أن الجمل بعد النكرات صفات، و بعد المعارف أحوال.

و صلى الله على سيّد المتواضعين، و إمام الخاشعين الذي يظهر تواضعه الجَمَّ مع كونه أكرم الخلق على ربه تعالى، تنبيهاً لأُمَّته على ملازمة التواضع، و اجتناب الكبر، ولو بلغ أقصى المنازل الدنيوية، و فيه اتِّباعٌ لإخوانه من الرسل، عليهم السلام، الذين رعوا الغنم.¹

ب- المبتدأ:

لم يرد المبتدأ محصوراً بـ "إلّا" في موطأ الإمام مالك، إلّا في موضع واحد فقط، و هو الحديث الذي جاء نصّه كما يأتي: "حدثني يحيى، عن مالك، عن عبد الرحمن بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، أنّ رسول الله صلى الله عليه و سلم، حين صدر من حنين، و هو يريد الجِعْرانةَ سأله الناس حتى دنت به ناقته من شجرة فتشبكت بردائه حتى نزعته عن ظهره، فقال رسول الله، صلى الله عليه و سلم: «رُدُّوا عَلَيَّ رِدَائِي! أَتَخَافُونَ أَنْ لَا أَقْسِمَ بَيْنَكُمْ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ؟ وَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ سَمُرٍ تَهَامَةٌ نَعْمًا لَقَسَمْتُهُ بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بَجِيلاً، وَ لَا جَبَانًا، وَ لَا كَذَابًا». فلما نزل رسول الله صلى الله عليه و سلم، قام في الناس فقال: «أَدُّوا الْخِيَاطَ وَ الْمَخِيْطَ، فَإِنَّ الْغُلُولَ عَارٌ، وَ نَارٌ، وَ شَنَارٌ عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قال: ثمّ تناول من الأرض وبرة من بعير، أو شيئاً، ثمّ قال: «وَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا لِي مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، وَ لَا مِثْلَ هَذِهِ إِلَّا الْخُمْسُ، وَ الْخُمْسُ مُرْدُودٌ عَلَيْكُمْ».²

قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إرساله. و وصله النسائي في: 38 - كتاب قسم الفسيء،

حديث: 7.

¹ ينظر: جواهر البخاري و شرح القسطلاني، لمصطفى محمد عمارة: 261، الحاشية رقم: 01، المكتبة التجارية الكبرى، حقوق الطبع محفوظة، د.ط، د.ت.

² الموطأ: 21 - كتاب الجهاد/13 - باب ما جاء في الغلول، حديث رقم: 22، (299/2). و الجِعْرانة: الحد الشرقي لمكة المكرمة على بعد ستة عشر كيلومتراً. سَمُرٌ تَهَامَةٌ: جمع سَمُرَةٍ: شجرة طويلة متفرقة الرأس، قليلة الظل، صغيرة الورق و الشوك، صلبة الخشب. ينظر: نفسه: 299/2، الحاشية رقم: 22، و تنوير الخوالك: 382.

و شاهدنا من هذا الحديث الشريف هو قوله ، عليه الصلاة و السلام: "مالي مما أفاء الله عليكم، و لا مثل هذه إلاّ الخمس"، حيث تقدّم الخبر، و هو شبه الجملة "لي" على المبتدأ المتأخّر إلى ما بعد "إلاّ" التي نقلت معنى الحصر إليه، من قِبَل أن عملها يظهر في الاسم الذي يليها مباشرة.

ج- المفعول به :

إنّ الأحاديث الشريفة التي تضمنت معنى القصر، بـ "ما و إلاّ"، على المفعول به في أبواب الموطأ كله لا تتعدى الأربعة ، ثلاثة منها ورد فيها المفعول به كلمة مفردة، و الآخر جاء فيه المفعول به المحصور جملة.

1- المفرد:

كما سبق، فللمفعول به المفرد المحصور بإلاّ ثلاث نماذج نحوية ، سنمثّل لاثنتين منها لاستلزام المقام ذلك، و نكتفي بذكر موقع الحديث الثالث في الموطأ دون شرح.¹

و نبدأ هنا بالحديث الآتي نصه : "حدثني مالك عن يحيى بن سعيد، عن أبي الجباب سعيد بن يسار، أنّ رسول الله ، صلى الله عليه وسلم، قال : «مَنْ تَصَدَّقَ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّبًا ، كَانَ إِنَّمَا يَضَعُهَا فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ يُرَبِّهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ فَلَوْهٌ أَوْ فَصِيلَةٌ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ».²

مرسل عند يحيى و أكثر الرواة ، و هذا الحديث مجمع على صحته.

¹ موضع الحديث الذي لن نذكره هنا من الموطأ، هو : 23 - كتاب الضحايا /3- باب النهي عن ذبح الضحية قبل انصراف الإمام، حديث رقم : 04 (315/2). وينظر : موسوعة الأحاديث النبوية ، لعبد الرحمن طالب : 267/4، موفم للنشر، 1995.

² الموطأ: 58- كتاب الصدقة /1- باب الترغيب في الصدقة ، حديث رقم: 1 (624/2). فَلَوْهٌ: مَهْرَةٌ ، لأنه يَفْلِي أي : يعظم، و قيل : هو كل فطيم من حافر، و الجمع : أفلاء كعدو و أعداء. فَصِيلَةٌ: هو ولد الناقة ، يسمى بذلك لأنه فصل عن رضاع أمه. ينظر : الموطأ : 624/2، الحاشية رقم : 01، و صحيح مسلم بشرح النووي ، للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي. خرّج أحاديثه: محمد بن عيادي بن عبد الحليم: 12- كتاب الزكاة / 19 - باب قبول الصدقة من الكسب الطيب و ترتيبها، حديث رقم : 63 و 64، (102/7-104)، مكتبة الصفا - القاهرة ، ط1، 1424هـ-2003م، و جواهر البخاري : 156، و الصحاح : باب اللام فصل الفاء (1791/5)، و موسوعة الأحاديث النبوية : 107/4، الحاشية رقم : 04.

و الرسول الكريم، عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم، إذ يحث أفراد أمته على تعويد النفس على التصدق و المسابقة إلى الخيرات بكل أبوابها من جهة، فهو من جهة أخرى يؤكد مسألة غايةً في الأهمية، هي ضرورة تحريّ المال الطيب الحلال المُخْرَج في وجوه الخير حتى يقبله الله، عز و جلّ، و يرضى بذلك عن عمل عباده الذين يجب عليهم عدم الإنفاق من الحرام سواءً أ كان ذلك على أنفسهم، أم على غيرهم، لأنّ كلّ لحم نبت من حرام فالنار أولى به. و نبينا الكريم قد صاغ هذا المعنى حول التصدق بما طاب من أموال، في جملة حصر توكيدا و بيانا أنّ الله طيب لا يقبل إلاّ طيباً، بقوله، صلى الله عليه و سلم، "و لا يقبل الله إلاّ طيباً". فكلمة "طيباً" :مفعول به منصوب مقصور عليه فعل، أو صفة قبول المولى، عزّ و جلّ، لصدقات المؤمنين. و نوع الحصر هاهنا جليّ أنه حقيقيّ؛ لأنّ المقصور عليه هنا، و هو مفردة: "طيباً"، هي المخصوصة بالقبول والرّضى عند البارئ سبحانه، حتى يزيكها عنده، و يضاعفها أضعافاً كثيرة كما وعد بذلك في مواضع كثيرة من كتابه العزيز .

و أمّا الحديث الشريف الثاني، فجاء على لفظ: "حدثني مالك، أنه بلغه، أنّ أبا هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه و سلم: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَ كِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَ لَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ»¹.

و لأنّ الإسلام دين الرحمة، و الرفق، و الإحسان: ها هو محمد، صلى الله عليه و سلم، يوجه إلى كلّ كريم من الأخلاق، و رفيع من المستوى التعاملي و الإنساني حتى مع ما ملكت أيدي المسلمين من العبيد، فهم إخوانهم كما أشار إلى ذلك رسولنا الكريم معاتباً الصحابي الجليل أبا ذرّ الغفاري².

و الشاهد في الحديث المذكور هنا، هو وقوع جملة "مَا يُطِيقُ" محصورة "بإلّا"؛ دلالة على وجوب تجنّب المبالغة و القسوة في إسناد المهام إلى العبد المملوك عموماً من طرف سيده؛

¹ الموطأ: 54- كتاب الاستئذان/16- باب الأمر بالرفق بالمملوك، حديث رقم: 40، (614/2).

² ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي: 27- كتاب الأيمان/10- باب إطعام المملوك مما يأكل و إلباسه مما يلبس و لا يكلفه ما يغلبه، حديث رقم: 38 و 39 و 40، (110/11-111).

إذ لا يجوز له أن يكلفه إلا جنس ما يقدر عليه، أي ما يطيق الدوام عليه، ويُطلب مراعاة شؤونه؛ ولذلك فقد نبّه، صلى الله عليه و سلم، بالطعام و الكسوة على سائر المؤمن التي يحتاج إليها العبد، و الله أعلم.¹

ولكن، ما الوجه في إيراد هذا الحديث الشريف مندرجا تحت باب القصر على المفعول به، و الفعل قبل "إلا" مبني للمجهول؟

و الجواب عن مثل هذا، هو أنه، و إن كان الفعل "يُكَلِّفُ" مبنياً للمجهول فلا يعني ذلك أن ما بعد "إلا" يُعرب نائب فاعل؛ من حيث إن هذه الوظيفة الإعرابية مسندة إلى الضمير المستتر في الفعل "يُكَلِّفُ"، المقدر بـ (هو) العائد على "المملوك" المذكور في مطلع الحديث الشريف. و لأنّ الفعل "كَلَّفَ" يتعدى إلى مفعولين اثنين، كما في قوله، جلّ جلاله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾². فهو هنا أيضا متعد إلى مفعولين و لو كان ذلك من حيث المعنى فقط، و بيان ذلك أن أصل الكلام هنا هو "و لا يكلف السيد مملوكه ماذا؟" إلا ما يطيق، فـ "مملوكه" :مفعول أول منصوب و هو مضاف، و "ما" :الموصولة هي المفعول الثاني في محل نصب، فكذلك الأمر هنا، في قوله، صلى الله عليه و سلم : "و لا يُكَلِّفُ من العمل إلا ما يُطيق"، حيث إنّ المفعول الأول هو نائب الفاعل المستتر في الفعل "يُكَلِّفُ" معنى طبعاً، و المفعول الثاني هو الاسم الموصول "ما" المُعرّف بوصله بما يليه، أي الفعل : "يطيق"، تماما كما في قول الله، تعالى: ﴿لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسًا﴾³ من جهة، و كإعرابنا لجملة "ضرب عمرو"، حيث تبين لنا أن كلمة "عمرو" لم تخرج بتبدل وظيفتها الإعرابية إلى نيابة الفاعل بعد أن كانت مفعولا به في قولنا "ضرب زيد عمراً" عن كونها مفعولا به و لو من جهة المعنى.⁴

¹ ينظر : الموطأ : 614/2، الحاشية رقم : 40، و صحيح مسلم بشرح النووي : 112/10.

² البقرة : 286. و ينظر : الأنعام : 152، و الأعراف : 42، و الطلاق : 7.

³ النساء : 84.

⁴ ينظر : 49 من هذا البحث.

2- الجملة :

لأن الصلاة عمود الدين من جهة، و لأنّ لصلاة الجماعة فضلاً كبيراً على المسلم، فقد نبّه الرسول الأمين المبعوث رحمة للعالمين إلى ذلك في حديث شريف، لفظه في الموطأ :
"وحدثني عن مالك، عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة، أن رسول الله ، صلى الله عليه و سلم، قال : « لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ، لَاسْتَهَمُوا، وَ لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهَجِيرِ، لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَ لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَ الصُّبْحِ، لَأَتَوْهُمَا وَ لَوْ حَبَوْا ».¹
و شاهدنا النحوي هاهنا، هو قوله ، عليه الصلاة و السلام؛ "ثمّ لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه"؛ إذ شغل المصدر المؤول من "أن" المصدرية و الفعل المضارع "يستهموا" دور المفعول به المنصوب محلاً للمعدى إليه من قبل الفعل "يجدوا" المجزوم بـ: "لم". و مرجع هذا الحصر الواقع للفعل المسند هاهنا إلى "الناس" على الاستهام بينهم من أجل تعيين صاحب الحظّ الأوفر للصلاة في الصف الأول، هو أن المستثنى منه محذوف، و تقديره : "ثمّ لم يجدوا حلاً، أو اتفاقاً، أو وسيلةً للتراضي بينهم"؛ فانصرف عمل الفعل إلى ما بعد "إلا" كما رأينا.

¹ الموطأ : 3- كتاب الصلاة / 1- باب ما جاء في النداء للصلاة، حديث رقم : 3، (76/1-77). النداء : الأذان. الصَّفُّ الْأَوَّلُ : قال ابن عبيد البر : لا أعلم أن من بَكَرَ و انتظر الصلاة ، و إن لم يصل في الصف الأول، أفضل ممن تأخر و صلى في الصف الأول. يَسْتَهْمُوا : يقترعوا ، أي يضربوا قرعة، عليه: أي على ما ذكر من الأمرين، ليشمل الأذان و الصف. لَاسْتَهَمُوا : اقترعوا. و منه قوله تعالى في الآية الواحدة و الأربعين بعد المائة من سورة الصافات : ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾، قال الخطابي و غيره : قيل له استهام لأنهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا احتفلوا في شيء، فمن خرج اسمه غلب. التَّهَجِيرُ : التكبير إلى الصلوات. الْعَتَمَةُ : العشاء. ينظر: الموطأ : 76/1، الحاشية رقم : 3، و صحيح البخاري : 10 - كتاب الأذان / 9- باب الاستهام في الأذان، حديث رقم: 590/1 (222-223)، و صحيح مسلم بشرح النووي : 4- كتاب الصلاة / 28- باب تسوية الصفوف و إقامتها و فضل الأول فالأول منها، و الازدحام على الصف الأول و المسابقة إليها، و تقديم أولي الفضل و تقرئهم من الإمام، حديث رقم : 129، (123/4-126)، و الصحاح: باب الميم فصل السين، (5/1956-1957) و باب الراء فصل الراء، (851/2).

هـ - الفاعل :

لهذا المعمول النحوي سبعة مواضع إجمالاً جاء فيها محصوراً بإلاً من أبواب الموطأ كلها¹، ستة منها للفاعل المفرد، و واحد وقع مصدراً مؤولاً .

1- المفرد:

سنأخذ مثالا عن الفاعل المفرد المحصور بـ "إلا"، وهو الحديث الشريف الذي جاء نصّه كما يأتي : "و حدّثني عن مالك، أنه بلغه، أنّ رسول الله، صلى الله عليه و سلّم، قال: « استقيموا، و لن تحصوا، و اعملوا، و خير أعمالكم الصلاة، و لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن² » .

هذا مرسل. وقد قال ابن عبد البرّ في (التقصي) هذا يستند و يتصل من حديث ثوبان عن النبي ، صلى الله عليه و سلّم، من طرق صحاح.

و أخرجه : ابن ماجة في : 1- كتاب الطهارة / 4 - باب المحافظة على الوضوء.

و الرسول الكريم، عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم، إذ بيّن لنا أنّ من أفضل الأعمال و أجلّها عند الله، جل في علاه، الصلاة المقامة بأركانها و خشوعها في أوقاتها، وهو المفهوم عموماً من نصوص أخرى، فهو ، صلى الله عليه وسلم، لعلمه بفضل الطهارة عموماً، في تنقية العبد المسلم من أدرانته الحسية و المعنوية؛ يُجَلِّي لنا حقيقة واضحة و هي حال المؤمنين مع الوضوء و كيف ينبغي عليهم التعامل مع هذه الشعيرة الهامة التي لا يحافظ على واجباتها و سننها، ولا يعاود فعلها رغم المكاره كالبرد الشديد مثلاً، أو المرض اليسير إلاّ مؤمن كامل الإيمان، مشرق قلبه بأنواره، مدرك عقله حقيقة الوضوء، و أهدافه الجليلة في إعداد المؤمن للقاء ربه؛ لأنّ من علم و تيقن تماماً من إسهام هذه الطهارة الصغرى في

¹ و مواضع الأحاديث غير المدروسة هنا من الموطأ : 9- كتاب قصر الصلاة في السفر / 18- باب انتظار الصلاة و المشي إليها، حديث رقم: 52، (129/1-130) ، و: 21- كتاب الجهاد / 1- باب الرغب في الجهاد ، حديث رقم : 2، (291/2) و: الكتاب و الباب نفسهما المذكوران قبل مباشرة، حديث رقم: 03، (292/2)، و 52- كتاب الرؤيا / 1- باب ما جاء في الرؤيا ، حديث رقم : 2 و 3 ، (599/2).

² الموطأ: 2- كتاب الطهارة / 6- باب جامع الوضوء، حديث رقم : 36، (57/1). استقيموا و لن تحصوا : أي لا تزيغوا و لا تميلوا عما سُن لكم و فُرض عليكم، و ليحكم تطيقون ذلك. أو استقيموا على الطريق الحسن، و سدّدوا و قاربوا، فإنكم لن تطبقوا الإحاطة في الأعمال ، و لا بدّ للمخلوق من تقصير و ملال. إلا مؤمن: أي كامل الإيمان. ينظر : نفسه : 57/1، الحاشية رقم : 36.

تخليص فاعلها على الوجه الأكمل من لم الذنوب و المعاصي لقوله ، عليه أفضل الصلاة
وَأتم السلام، في الحديث الذي رواه مالك في الموطأ عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن
أبي هريرة، أن رسول الله، صلى الله عليه و سلم، قال : « إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ -
أَوْ الْمُؤْمِنُ - فَغَسَلَ وَجْهَهُ، خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بَعَيْنَهُ مَعَ الْمَاءِ - أَوْ مَعَ
آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ - فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ - أَوْ مَعَ
آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ - فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَشَتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ الْمَاءِ - أَوْ مَعَ آخِرِ
قَطْرِ الْمَاءِ - حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ »¹، وكذا في محافظتها على صحته، و سلامة جسده،
أتى بها ، أي هذه الطهارة، كما أمر و استحَبَّ له أن يفعل ، فيذوق حلاوة ذلك الاتصال
المائيِّ الإيمانيِّ الرائع، فيصبح بالنسبة إليه عبادة وأي عبادة ، لا مجرد حركات و عادة .

فواضح هنا إذا، أن الشاهد في الحديث المدروس هو تفرغ الكلام للفاعل "مؤمن"،
الذي كان بدلا في تقدير الكلام، لو افترضنا وجود المستثنى منه في تركيب الجملة اللغوي،
وهو "أحد". و عليه، فليس يخفى أن كلمة "مؤمن"، و إن وقعت فاعلا في اللفظ، فلا
يُخرجها ذلك من كونها مستثنى في المعنى ، كما هو حال كلمة "زيد" في العبارتين : "مَا
أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ"، و "مَا لَقَيْتُ إِلَّا زَيْدًا"، على سبيل المثال، كما أشار إلى ذلك سيويه.

2- الجملة :

أما موضع الفاعل الوارد جملةً محصورةً بـ "إلا"، ففي الحديث الذي نصّه : "حدثني
يحيى عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبي، صلى الله عليه
و سلم، أن رسول الله، صلى الله عليه و سلم، صلى في المسجد ذات ليلة، فصلّى بصلاته
ناس، ثمّ صلّى الليلة القابلة، فكثرت الناس، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة، فلم يخرج
إليهم، رسول الله، صلى الله عليه و سلم، فلما أصبح قال : « قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ ، وَ لَمْ
يَمَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ » و ذلك في رمضان².

¹ الموطأ : 2- كتاب الطهارة/6- باب جامع الوضوء ، حديث رقم : 31 ، (56/1).

² الموطأ : 6- كتاب الصلاة في رمضان / 1- باب الرغبة في الصلاة في رمضان، حديث رقم : 1 ، (103/1) . أن تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ : أي صلاة
الليل ، أو التراويح، فتعجزوا عنها. ينظر : نفسه : 103/1 ، الحاشية رقم : 1 .

و يوضح الرسول الكريم هاهنا، سبب عدم خروجه إلى المسجد في تلك الليلة الثالثة أو الرابعة، إلى جماعة المسلمين للصلاة بهم بعد ليلتين قبلها، وهو خوفه ، عليه الصلاة والسلام، من أن تُفرض تلك الصلاة النافلة على أمته فلا يطيقونها¹، كما خشى رسول الله أن لا تُطاق الخمسون صلاة التي أُفرضت عليه و على المسلمين ليلة الإسراء و المعراج؛ فجعل يرجع إلى ربه العليّ القدير بطلب من موسى، عليه السلام، أن يخفف عليه ، حتى جعلها سبحانه و تعالى خمس صلوات في الفعل، و خمسين صلاة في الأجر و الفضل منةً منه و تَكْرَمًا ذِي الْجَلالِ و الْإِكْرَامِ.

و شاهدنا النحوي في هذا الحديث، هو قوله ، صلوات ربي و سلامه عليه: " و لم يمنعني من الخروج إليكم إلا أنني خشيت أن تُفرض عليكم"؛ حيث إنَّ الفاعل المفرغ له الكلام ليس مفردا، بل مصدر مؤوّل مِنْ "أن" المصدرية و معموليها. و لأنَّ المستثنى منه غير مذكور ، و هو كلمة "شيء" مثلا. فالاستثناء هنا مقدّر عام محذوف ذاك تقديره، و كأنه، صلى الله عليه و سلم ، قال : " و لم يمنعني من الخروج إليكم شيءٌ إلا خشيتي أن تُفرض عليكم".

و- شبه الجملة :

لشبه الجملة الواقعة بعد حرف الحصر "إلا" أربعة مواضع. اثنان منهما واقعتان موقع الحال سنذكرهما في موضعهما.

و سنمثّل هنا بجزء من حديث سبق إيراد شطره الأول في ذكر فضائل يوم الجمعة، و تتمته مباشرة بعد الذي ذكر آنفا²، هو : "قال أبو هريرة : فَلَقِيْتُ بَصْرَةَ بْنَ أَبِي بَصْرَةَ الغفاريّ، فقال : مَنْ أَيْنَ أَقْبَلْتَ ؟ فَقُلْتُ : مِنَ الطُّورِ، فقال : لو أدركتكَ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَيْهِ مَا خَرَجْتَ، سمعت رسول الله ، صلى الله عليه و سلم، يقول : « لَا تَعْمَلُ الْمِطْيُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ

¹ ينقل السيوطي هنا قول أبي بكر القاضي عن الباغي : «يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ أَوْحَى إِلَيْهِ أَنْ وَاصِلَ هَذِهِ الصَّلَاةِ مَعَهُمْ فَرَضَهَا عَلَيْهِمْ، وَ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ، ظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ سَيَفْرُضُ عَلَيْهِمْ لَمَّا جَرَتْ عَادَتُهُ بِأَنَّ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الْاجْتِمَاعِ مِنَ الْقُرْبِ فَرَضَ عَلَى أُمَّتِهِ. وَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ أَنَّهُ خَافَ أَنْ يَظُنَّ أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِهِ بَعْدَهُ إِذَا دَاوَمَ عَلَيْهَا وَجُوبَهَا». تسوير الخوالك : 134، الحاشية رقم : 1.

² ينظر : 310 من هذا البحث.

مَسَاجِدَ: إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَإِلَى مَسْجِدِي هَذَا، وَإِلَى مَسْجِدِ إِيْلِيَا، أَوْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ»،
يشك.¹

فواضح هنا، أن الاستثناء مفرغ؛ لأن قوله، عليه الصلاة والسلام: "لا تُعْمَلُ الْمَطْيُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ"، معناه: "لا تسير و يسافر عليها، أي على المطي، إلى موضع للصلاة فيه إلا لهذه الثلاثة، و ليس المراد أنه لا يسافر أصلاً إلا لها"². فلما حذف المستثنى منه من بناء الجملة اللغوي تفرغ ما قبل إلا لطلب ما بعدها عملاً فيه، و إتماماً لمعنى الكلام المراد.

ز- الحال :

إن المستقضي لنماذج الحال المحصورة بـ "إلا" في أحاديث الموطأ، لا شك أنه يلاحظ أن هذا المعمول النحوي هو الأكثر دوراناً، و الأوفر حظاً عن باقي المعمولات الأخرى؛ و ذلك للعدد المعبر لأمثلة الحال جملة كانت، أم شبه جملة، حيث تنوعت تراكيبها، وهو ما يسمح لنا بإجراء دراسة حول بعضها متوخين في ذلك محاولة اختيار ما يمكنه أن يضيفي على تطبيقاتنا حركية أكثر، و جمالا أظهر .

1- المفردة :

من اللطائف التي يصادفها الباحث عن موضوع الحال المحصورة في الموطأ، أنه لا يكاد يجد إلا حديثاً شريفاً واحداً قصر فيها ما قبل "إلا" على حال مفردة، و هو الذي جاء على لفظ: "و حدثني عن مالك، عن نافع، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله، صلى الله عليه و سلم، قال: « لا تَبِيعُوا الذَّهَبَ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَ لَا تَشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَ لَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَ لَا تَشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَ لَا تَبِيعُوا مِنْهَا شَيْئًا غَائِبًا بِنَاجِزٍ »»³.

¹ الموطأ: 100/1. و الحديث الآخر مذكور في: 16- كتاب الجنائز/10- باب ما جاء في دفن الميت، حديث رقم: 27، (172/1).
² ينظر: الموطأ: 100/1، الحاشية رقم: 16. و في صحيح مسلم، الحديث بلفظ: «لَا تَشْدُوا الرَّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى»، على النهي: بيانا لفضل و مزية هذه المساجد الثلاثة على غيرها من المساجد، و أنه لا يتعقد نذر إلا لها فقط. ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي: 15- كتاب الحج/74- باب سفر المرأة مع محرم إلى حج و غيره، حديث رقم: 415، (83/9-84 و87).

³ الموطأ: 31- كتاب البيوع/16- باب بيع الذهب بالفضة تبراً و عينا، حديث رقم: 30، (402/2). إلا مِثْلًا بِمِثْلٍ: أي لإحاطة كونهما متماثلين، أي متساويين، تَشْفُوا: من الإشفاف، أي لا تفضلوا، و الشف بالكسر: الزيادة. غَائِبًا: موجلاً، بناجز: أي محاضر. ينظر الموطأ: 402/2، الحاشية رقم: 30، و تنوير الحوالك: 489، الحاشية رقم: 28، و الصحاح: باب الفاء فصل الشين، (1382/4)، و باب الزاي فصل النون (898/3).

و الشاهد فيه، قول رسولنا الكريم؛ "لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل"؛ إذ وقعت فيه كلمة "مثلاً" الجامدة المنصوبة حالاً مؤولة بمشتق، تقدير الكلام فيه أن يقال: "لا تبيعوا الذهب بالذهب، و لا الورق بالورق إلا متماثلين، أو إلا حالاً كونهما متماثلين، أي متساويين".

و يتضح هنا، أن مرجع اشتراط نبينا الأمين، صلى الله عليه و سلم ، لتماثل مقداري الذهب المبيعين تبادلاً إنما هو اجتناباً لوقوع المسلم أثناء تعاملاته المالية و النقدية في كبيرة من الكبائر ، و هي الربا المحرمة بالكتاب ، و السنة ، و الإجماع ؛ إذ يكفي مرتكبها بورا و خسارا أن الله يتوعدده بحرب منه سبحانه و من رسوله الكريم، لقوله ، جلّ و علا : **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَخَرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَكُمُ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَّا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾**¹.

و لعله يكون جلياً هنا ، أن تبادل شيئين من جنس واحد مع زيادة أحدهما على الآخر، هو مما يجعل هذه المعاملة من قبيل ربا الفضل التي قد تكون في الطعام أيضاً، كالتمر، والشعير، و غيرهما ، إضافة إلى الذهب و النقد² كما حدثت به يحيى عن مالك ، عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحدثان النصري ، أنه التمس صرفاً بمائة دينار قال : فدعاني طلحة بن عبيد الله فتراوَضنا حتى اصْطَرَفَ مِنِّي، و أخذَ الذهبَ يُقَلِّبُهَا فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَالَ : حَتَّى يَأْتِيَنِي خَازِنِي مِنَ الْغَابَةِ، وَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسْمَعُ، فَقَالَ عَمْرُ : "وَ لِلَّهِ لَا تَفَارِقَهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ"، ثُمَّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ ، : «الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَ هَاءَ ، وَ الْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَ هَاءَ ، وَ التَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَ هَاءَ ، وَ الشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَ هَاءَ»³.

¹ البقرة: 279، 278.

² فعن المعاملة بالنقد مثلاً، يقول الرسول الكريم ، عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم: " لا تبيعوا الدينارَ بالدينارين، و لا الدرهمَ بالدرهمين". الحديث في الموطأ : من نفس الكتاب و الباب المنسوب إليهما الحديث السابق لهذا، و هو تحت رقم : 32، (402/2).

³ الموطأ : 31 - كتاب البيوع / 17 - باب ما جاء في الصرف ، حديث رقم: 38 ، (404/2) . فتراوَضنا أي تجاذبنا في البيع و الشراء. وهو ما يجري بين المتبايعين من الزيادة و النقصان ، كأن كل واحد منهما يروض صاحبه، من رياضة الدابة. و قيل : هي المواصفة بالسلعة ، بأن يصف كل منهما سلعته للآخر، و أخذَ الذهبَ يُقَلِّبُهَا فِي يَدِهِ : الذهب يذكر و يؤنث. الغابة: موضع قرب المدينة ، به أموال لأهلها، و كان لطلحة بها مال نخل وغيره. إلا هاء و هاء : اسم فعل بمعنى خذ . يقال : هاء درهما، أي خذ درهما، فنصب درهما باسم الفعل، كما ينصب بالفعل، يقول أحدهما : خذ، و يقول الآخر : خذ. ينظر : الموطأ : 404/2، الحاشية رقم : 38، و تسوير الخوالك : 492.

و إذا كان واجبا تساوي السلعتين المتبادلتين في الوزن، كما نصّ عليه الحديث :
 "مثلاً بمثل" حتى تنتفي شبهة الزيادة و المفاضلة، فمما يشترط أيضا لإضفاء صفة الشرعية
 على عقد البيع أن يتم تقابض البائعين لسلعتيهما المتفاهم على تبادلهما حالا دون تأجيل، كما
 روى عمر بن الخطاب الحديث السابق ، و كما ثبت عن النبي ، صلى الله عليه و سلم في
 أحاديث أخرى، قوله : "يَدًا بِيَدٍ". و منع التأجيل إنما هو اجتنابا لمظنة العوض، أي زيادة قيمة
 إحدى السلعتين مقابل تأخير تسليم الشيء المتبادل، و هو ما يجعل عنصر الربا
 الأساسي (وهي ربا النسئئة كما تسمى)* متوافرا ، و هو التأجيل في مقابل الزيادة¹.

2-الحال الواقعة جملة :

إنّ للحال الواردة جملة تامة العناصر محصورة بـ "إلا" ستة عشر موضعا من
 أحاديث الموطأ كلها. منها أحد عشر حديثا صدرت جملته الحالية المحصورة بفعل ماض مبني
 للمعلوم²، وثلاثة جاء فعلها مبني للمجهول³، و اثنان منها وقعت فيهما الحال جملة اسمية
 من مبتدأ و خبر.⁴

و على الرغم من أن عدد الشواهد النحوية المدرجة تحت باب الحال الواقعة جملة
 معتبر؛ فإننا سنعمد إلى دراسة حديث شريف واحد عن كل نموذج مما ذكر آنفا.

*هذه الجملة الموضوعية بين قوسين زائدة لا اعتبار لها.

¹ ينظر : صحيح مسلم بشرح النووي: 22- كتاب المساقاة/ 14- باب الربا، حديث رقم : 75 و 76 و 77 و 78 ، (7/11-8 و ما بعدهما)،
 والصحاح : باب الضاد فصل الرأء (1081/3)، و باب الحمزة فصل الهاء (85/1).
² الأحاديث العشرة غير المدروسة هنا هي في الموطأ كما يأتي: / 5- كتاب الجمعة /7- باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة، حديثان
 رقم : 15 و 16 ، (100-99/1)، و: 12- كتاب صلاة الكسوف /2-باب ما جاء في صلاة الكسوف، حديث رقم : 04 ، (145/1)، و: 15-
 كتاب القرآن /9-باب العمل في الدعاء، حديث رقم : 41 ، (164/1)، و: 16- كتاب الجنائز /13- باب الحسبة في المصيبة ، حديث رقم: 39
 (174/1) ، و: الكتاب نفسه /14- باب جامع الحسبة في المصيبة، حديث رقم : 41 ، (175/1)، و: 21- كتاب الجهاد /14- باب الشهداء، في
 سبيل الله، حديث رقم : 29 ، (301/2)، و: 37- كتاب الوصية /3- باب الوصية في الثلث لا تعدى، حديث رقم : 04 ، (480/2)، و هذا
 الحديث الشريف يحتوي أيضا على جملة حالية محصورة بإلا فعلها ماض مبني للمجهول : "إلا أحرّت" ، و: 45- كتاب الجامع /2- باب ما جاء
 في سكنى المدينة و الخروج منها، حديث رقم : 03 ، (556/2)، و حديث رقم : 06 ، (557/2).
³ و موضع الحديثين غير المطروقين هنا من الموطأ : 2- كتاب الطهارة/6- باب جامع الوضوء ، حديث رقم : 29 ، (55/1)، و: 49 - كتاب
 صفة النبي ، صلى الله عليه و سلم ، /13- باب ما جاء في نزع المعاليق و الجرس من العنق ، حديث رقم : 39 ، (587/2).
⁴ الحديث الذي لن ندرسه هاهنا، موضعه من الموطأ : 29- كتاب الطلاق/34 - باب ما جاء في العزل ، حديث رقم : 95 ، (379/2). والحديث
 هنا جملته المحصورة اسمية من : مبتدأ واقع ضميراه و خبره على زنة اسم فاعل: "إلا و هي كائنة".

أما عن الحال جملةً المبنيّ فعلها للمعلوم، فنأخذ الحديث الآتي لفظه: "حدثني يحيى، عن مالك، عن محمد بن المنكدر، عن سعيد بن جبير، عن رجل عنده رضا، أنه أخبره أن عائشة زوج النبي، صلى الله عليه وسلم، أخبرته أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: « مَا مِنْ أَمْرٍ تَكُونُ لَهُ صَلَاةٌ بَلِيلٌ يَغْلِبُهُ عَلَيْهَا نَوْمٌ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ صَلَاتِهِ وَكَانَ نَوْمُهُ عَلَيْهِ صَدَقَةً »¹.

و جليّ هنا أن شاهدنا في هذا الحديث الشريف هو ورود جمليّ: "كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ صَلَاتِهِ وَكَانَ نَوْمُهُ عَلَيْهِ صَدَقَةً" محصورتين بـ "إلا"²؛ دلالة وإخباراً من رسول الرحمة المهداة عليه الصلاة والسلام، أن من اعتاد أداء صلاة النافلة ليلاً، وحدث أن غلبه نومه عليها يوماً ما؛ فإن ذلك لا يعني إطلاقاً انقطاع سبب حيازته على عظيم الأجر من رب العالمين، وإن لم يكن مضاعفاً كحال من صلى بالفعل لأنه أكملُ حالاً بلا خلاف، على احتمال أن يريد، صلى الله عليه وسلم، أن له، أي لمن غلبه نومه عن الصلاة، أجر نيته، ويحتمل أن يكون له أجر من تمنى أن يصلي تلك الصلاة. ولعله، صلى الله عليه وسلم، أراد أن له أجر تأسّفه على ما فاته منها. والحديث عموماً، دليلٌ على أن المرء يُجازى على ما نوى من الخير، وإن لم يعمل كما لو عمله إذا حيل بينه وبين ذلك العمل بنوم، أو نسيان، أو غير ذلك من وجوه الموانع فضلاً من الله ونعمة.³

فالمعنى إذاً، أن كل من تعودت نفسه على قيام الليل بصلاة نافلة تقرباً من الخالق العظيم الكريم، ومنع بينه وبين أدائها في وقت من الأوقات لعذر أو لآخر؛ فإن ذلك لا يحجزه أبداً من الظفر بالثواب العظيم. فحالٌ تلبّسه بهذه المفازة الكبرى كائن لا محالة بإذنه سبحانه. فيا لها من بشارة عظيمة كريمة، وما أعظم مهديها لعباده، وأكرم المُبشِّر بها. وأما ما جاء جملةً حاليةً فعلها مبنيٌّ للمجهول، فمثالها المطروق هنا، هو الحديث الذي لفظه: "وحدثني عن مالك، عن يزيد بن خصيفة، عن عروة بن الزبير، أنه قال:

¹ الموطأ: 7- كتاب صلاة الليل /1- باب ما جاء في صلاة الليل، حديث رقم: 1، (105/1).

² على اعتبار أن جملة: "وَكَانَ نَوْمُهُ عَلَيْهِ صَدَقَةً"، معطوفة على الجملة الحالية قبلها المحصورة بـ "إلا".

³ ينظر: تنوير الحوالك: 138.

سمعت عائشة زوج النبي، صلى الله عليه وسلم، تقول: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ مُصِيبَةٍ حَتَّى الشُّوْكَةِ إِلَّا قُصَّ بِهَا، أَوْ كُفِّرَ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ». لا يدرى زيد أيهما قال عروة.¹

فهذا الحديث، كما يظهر لقارئه، بشرى عظيمة لكل مسلم شاء قدر الله سبحانه أن يصاب بوعكة صحية مثلا، أو مرض شديد ملازم له، أو فقدان لحبيب أو قريب، أو ضياع مال ونحوه، واحتسب ذلك كله عند خالقه ومولاه بقلب راض غير ساخط، وبنفس مطمئنة موقنة بأن الله فعال لما يريد، وأنه لا راد لما قدره عليه وقضاه؛ بأن له في مقابل صبره ورضاه جزيل الثواب، وحسن القبول والمآب، وكيف لا يكون ذلك ورسولنا الكريم، صلوات ربي وسلامه عليه، يقرر صراحة أن العبد المؤمن يؤجر في مصابه حتى ولو كان ذلك المصاب شوكة يشاكيها وهو أدنى ما يمكن ربما تصوُّره من الأذى المسبب لألم عضوي أو نفسي، تأكيداً منه، صلى الله عليه وسلم، على أن أمر المؤمن كله له خير، فإن أصابته سراء شكر، فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر، فكان خيراً له.

وإن كان المعنى في هذا الحديث النبوي الشريف على النصِّ بمزية الحطّ والحو من ذنوب وخطايا المؤمن المتلبس بفضيلتها في حال إصابة الله، جلّ في علاه، منه بمرض، أو غيره؛ فإن من الأحاديث الأخرى الثابتة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، ما البشارة فيها للمؤمن المصاب أفضل وأكبر، وحنو الواسع العليم الغفور ذي الرحمة أجلي وأظهر. فعن خاتم النبيين، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، تروي عائشة، رضي الله عنها، تنبهاً لشباب من قريش دخلوا عليها بمنى وهم يضحكون من رجل سقط فكادت عنقه

¹ الموطأ: 50 - كتاب العين 3/ - باب ما جاء في أمر المريض، حديث رقم 6، (589/2-590). حَتَّى الشُّوْكَةِ: المرة من مصدر "شاكه"، بدليل جعلها غاية للمعاني، وقوله في رواية "يشاكيها"، ولو أراد الواحدة من النبات لقال: "يشاك بها"، قال الحافظ: جوزوا فيه الحركات الثلاث. فالجر بمعنى الغاية، أي ينتهي على الشوكة، أو عطفاً على لفظ مصيبة. والنصب بتقدير عامل، أي: حتى وجدانه الشوكة. والرفع على الضمير في "يصب"، قُصَّ: أي أخذ. ينظر: الموطأ: 589/1، الحاشية رقم: 606، وصحيح مسلم بشرح النووي: 45 - كتاب البر والصلة والآداب/14 - باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض، أو حزن، أو نحو ذلك حتى الشوكة يشاكيها، حديثان رقم: 49 و 50، (121/16).

أو عينه تذهب، قائلة لهم : لا تضحكوا، فَإِنِّي سَمَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال : «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُشَاكُ شَوْكَةً فَمَا فَوْقَهَا، إِلَّا كُتِبَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَرُجِيَتْ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ»¹. و عن أبي سعيد و أبي هريرة، أنهما سمعا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول : « مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ وَصْبٍ، وَلَا نَصَبٍ، وَلَا سَقَمٍ، وَلَا حَزَنٍ، حَتَّىٰ أَلْهَمَ يَهُمَّهُ، إِلَّا كُفِّرَ بِهَا مِنْ سَيِّئَاتِهِ »². أ فَبَعْدَ هَذِهِ الْمَوَاسَاةِ لِقَلْبِ الْمُؤْمِنِ مَا يَحْسُنُ وَيَجْمَلُ، وَ بَعْدَ هَذِهِ التَّرْضِيَةِ لِنَفْسِهِ مَا يَزِيدُ عَنْهَا وَيَكْمُلُ !؟

و أما الجملة الاسمية الواقعة حالاً محصورة بـ "إلا"، فتمثل لها بالحديث الآتي :
 "و حدثني مالك عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال :
 « مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَ وصيته عنده مكتوبة »³.
 فواضح هنا، أن في الحديث الشريف حثاً على الوصية؛ إذ « قد أجمع المسلمون على الأمر بها، لكن مذهبنا⁴ و مذهب الجماهير أنها مندوبة لا واجبة. و قال داود و غيره من أهل الظاهر : هي واجبة لهذا الحديث، و لا دلالة لهم فيه؛ فليس فيه تصريح بإيجابها، لكن إن كان على الإنسان دين أو حق، أو عنده وديعة و نحوها لزمه الإيصاء بذلك. قال الشافعي رحمه الله: معنى الحديث "ما الحزم و الاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده"، ويستحب تعجيلها، و أن يكتبها في صحته، و يشهد عليه فيها، و يكتب فيها ما يحتاج إليه، فإن تجدد له أمر يحتاج إلى الوصية به ألحقه بها، قالوا : و لا يكلف أن يكتب كل محقرات المعاملات و جزئيات الأمور المتكررة »⁵.

و شاهدنا النحوي هاهنا، هو وقوع جملة "و وصيته عنده مكتوبة" محصورة بـ "إلا". و يظهر أن لهذه الجملة إعرابين اثنين، بحسب معاملة "ما" النافية المصدر بها نص الحديث الشريف. و بيان ذلك، أنه لو عدت "ما" :

¹ صحيح مسلم بشرح النووي : 45- كتاب البر و الصلة و الآداب /14- باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن، أو نحو ذلك حتى الشوكة يشاكها، حديث رقم : 46، (120/16-121).

² نفسه : من الكتاب و الباب السابق ذكرهما في الحديث الذي قبله، حديث رقم : 52، (121/16-122).

³ الموطأ : 37- كتاب الوصية /1- باب الأمر بالوصية، حديث رقم : 1، (479/2).

⁴ القول للأزهري.

⁵ صحيح مسلم بشرح النووي : 25- كتاب الوصية / دون باب، (64/11).

1- نافيةً عاملة عمل "ليس" الناقصة، و قدّر خبرها على أنه المصدر المؤول من الفعل "بيت" بتقدير "أن" المصدرية قبله¹ كما في قوله ، جل شأنه: ﴿وَمِن آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾² لكانت جملة : "ووصيته عنده مكتوبة" المتكونة من المبتدأ : "وصيته" ، و خبره : "عنده مكتوبة" المقدر على : "مكتوبة" عنده ، على أن الواو حالية تفيد الابتداء، في محل نصب على الحالية من كلمة "امرئ" الواردة نكرة مخصصة بوصفين ، هما "مسلم" المجرورة، و جملة : "له شيء يوصى فيه" الاسمية، من خبر و مبتدأ موصوف أيضا.

و كذلك الحال لو لم تُعمل "ما" النافية هنا عمل "ليس"؛ إذ يلزم عنه إعراب كلمة "حق" المرفوعة و المعرفة بالإضافة³ مبتدأ، مع تقدير "أن" المصدرية قبل الفعل "بيت" ليصحّ خبراً عن كلمة "حق"⁴، و هو ما ينجم عنه أيضاً اعتبار ما بعد "إلا" حالاً منصوبة محلاً، ويكون التقدير في الحالتين، كأنه قيل مثلاً: "ما حق امرئ مسلم له شيء يوصى فيه بيتوته (رفعا، و نصبا) ليلتين إلا مكتوبة و وصيته عنده، أو "إلا" كاتباً وصيته عنده".

2- مهملةً بعدها نافيةً تميميةً، و لم يُقدّر وجود "أن" المصدرية قبل الفعل "بيت" ليصحّ خبراً عن المبتدأ "حق"؛ لتحتّم جعل جملة : "و وصيته عنده مكتوبة" المحصورة بـ "إلا" هي الخبر عن المبتدأ "حق"، حتملاً له على تقدير الإمام الشافعي ، رحمه الله ، معنى الحديث بكونه على : " ما الحزم و الاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده" ، و إن كان الوجه الأول⁵ يبدو أقرب إلى الصواب من الناحية الإعرابية؛ لقوة تقدير "أن" المصدرية المنسبقة مع الفعل المضارع "بيت" خبراً لـ "ما" التي بمعنى "ليس" ، أو للمبتدأ "حق" إن كانت "ما" تميمية غير عاملة، و الله أعلى و أعلم.

¹ ينظر : الكشف : 218/2، و تنوير الحوالك : 465.

² الروم : 24.

³ أي بإضافته إلى كلمة "امرئ" بعده.

⁴ ينظر : تنوير الحوالك : 465.

⁵ أي إعراب الجملة المحصورة بـ "إلا" حالاً.

لم ترد شبه الجملة المعربة حالا محصورة بـ "إلا" في أحاديث الموطأ كلها إلا في موضعين اثنين.¹

و أما بخصوص الحديث الشريف الذي سندرجه للدراسة هاهنا، فهو الذي نصّه:
"وحدثني مالك، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: « لا يحلُّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يومٍ و ليلةٍ إلا مع ذي محرمٍ منها ».²

فالواضح المفهوم هنا، أن الرسول الكريم، صلى الله عليه وسلم، في هذا الحديث النبوي الشريف يُشرِّعُ أمراً فقهياً هاماً يتعلق بسفر المرأة المسلمة، وكيف أنه، عليه الصلاة والسلام، يمنع سفرها مسيرة يوم و ليلة لوحدها إلا في حال وجود رفقة آمنة لها متمثلة في صحبتها لأحد محارمها بنسب، أو مصاهرة، أو رضاع، و شرط هذه الحرمة أن تكون مؤبدة، فلا يجوز مثلاً السفر مع زوج الأخت، أو العمّة، أو الخالة، كما لا يجوز مع زوج بنت الأخ، أو الأخت؛ لأنَّ حرمة الزواج بهؤلاء ليست مؤبدة، بل هي مؤقتة بوجود الأخت، أو غيرها على عصمته، فإن طلقها أو ماتت جاز له الزواج بأية واحدة ممن ذكرن.³
إذا، فشبه الجملة "مع ذي محرمٍ منها" واقعة حالا محصورة بـ "إلا" عن كلمة "امرأة" النكرة المخصّصة بوصف بعدها، هو جملة: "تؤمن بالله واليوم الآخر"؛ دلالة على أنه لا يجوز لها، أي للمرأة المؤمنة أن تسافر مسافة طالت أم قصرت⁴، إلا في حال واحدة، و هي أن يكون معها "ذو حرمة منها"⁵، يعني: فيحلُّ لها السفر.⁶

¹ أما الحديث غير المطروق هنا، فموضعه من الموطأ: 54 - كتاب الاستئذان/6- باب ما جاء في أمر الغنم، حديث رقم: 17، (608/2).

² نفسه: 54- كتاب الاستئذان /4- باب ما جاء في الوحدة في السفر للرجال و النساء، حديث رقم: 37، (613/ 2).

³ ينظر: نفسه: 613/2، الحاشية رقم: 36، و صحيح البخاري: 24- كتاب تقصير الصلاة/4-باب في كم يقصر الصلاة، حديث رقم: 1036 - 1037، (368/1).

⁴ ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي: 15- كتاب الحج/74- باب سفر المرأة مع محرم إلى حجّ و غيره، 89-85/9.

⁵ نشير هنا، أن لهذا الحديث، على غرار أحاديث أخرى كثيرة، روايات مشابهة للمذكورة في هذا المقام، مع ملاحظة وقوع الحال المحصورة فيه جملة اسمية من خبر مُقدّم، و هو: "معها"، و مبتدأ مؤخر: "ذو محرم منها"، نحو ما رواه مسلم في صحيحه عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: « لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا و معها ذو محرم ». صحيح مسلم بشرح النووي: الكتاب و الباب المذكوران في الحاشية السابقة، حديث رقم: 413 و 414 و 415 و 422 و 423 و 424 و 425، (85-83/9).

⁶ ينظر: نيل الأوطار و شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني: 291/4، دار الجيل - بيروت، د.ط. د.ت.

ح- ظرف الزمان :

لهذا الشاهد النحوي حديث شريف واحد في كتاب الموطأ ، نصه : " و حدثني عن مالك، عن العلاء بن عبد الرحمن قال : دخلنا على أنس بن مالك بعد الظهر، فقام يصلي العصر، فلما فرغ من صلاته ذكرناه تعجيل الصلاة، أو ذكرها، فقال : سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم ، يقول: «تلك صلاة المنافقين، تلك صلاة المنافقين، تلك صلاة المنافقين. يجلس أحدهم حتى إذا اصفرت الشمس، و كانت بين قرني الشيطان، أو على قرن الشيطان قام، فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً»¹.

و في هذا الحديث الشريف حث للمؤمنين على ضرورة التكبير بصلاة العصر في أول وقتها ، و بيان أن وقت هذه الصلاة يدخل بمصير، أي صيرورة، ظل الشيء مثله. هذا من جهة، و من جهة أخرى فالحديث كما يظهر تصريح بدم مؤخر صلاة العصر بلا عذر ونسبة مثل هذا الفعل إلى المنافقين، لا إلى المؤمنين الصادقين. كما أن الرسول الكريم، صلوات الله وسلامه عليه، يصرح أيضا بدم من صلى مسرعاً بحيث لا يكمل الخشوع، والطمأنينة، والأذكار، و هو ما عبر عنه هنا بلفظ : "نقر" الدال على سرعة الحركات كشأن الطائر²، وهو ما يجعل المصلي "لا يذكر الله تعالى إلا قليلاً"، وهو مكمّن شاهدنا النحوي؛ المتمثل في حصر ظرف الزمان "قليلاً" بـ "إلا"، و يمكن عدّه صفة منصوبة لظرف زمان قبله محذوف تقديره إذ ذاك "إلا وقتاً، أو زماناً قليلاً".

ط- البديل المحصور :

و النصّ الشريف الذي سنذكره هنا، رواه أبو هريرة ، رضي الله عنه، عن النبي ، صلى الله عليه و سلم،: أنه قال : «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : أَيْنَ الْمُتَحَابُّونَ لِحَالِي؟ الْيَوْمَ أُظِلُّهُمْ فِي ظِلِّي يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلِّي»³؛ إذ يُعدّ هذا الحديث النبوي محرّكاً

¹ الموطأ : 15 - كتاب القرآن / 10 - باب النهي عن الصلاة بعد الصبح و بعد العصر، حديث رقم: 46، (615/1). بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ أي: جانبي رأسه، فَنَقَرَ أَرْبَعًا: أي أسرع الحركة فيها كقنق الطائر . ينظر : الموطأ: 615/2، الحاشية رقم : 46، و تنوير الخواص: 228، و الصحاح: باب الرء فضل النون (834/4).

² ينظر : صحيح مسلم بشرح النووي : 5 - كتاب المساجد و مواضع الصلاة / 34 - باب استحباب التكبير بالعصر ، (100/5-102).

³ نذكر هنا، أن لهذا المعمول النحوي شاهد آخر في معنى الحديث المذكور بعد المدروس أعلاه مباشرة في موطأ الإمام مالك، تحت رقم : 14، ومطلعه قوله، صلى الله عليه و سلم: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»³، 597/2.

حقيقيا لقلب المؤمن ألاَّ يحبَّ المرء إلاَّ لله، وإن أبغض فلله وحده. و هو ما يجعله يرتفع عن مرتبة الحيوانية، أو المصلحة الشخصية التي قد يجعل منها البعض مطيئةً، و سببا في مصاحبة هذا وادعاء حبه دون ذلك، و لو صلح الثاني و تجاوز الأول في أمور الخير، والبر، و الوفاء.

و ليس يخفى أن موضع الحصر هنا، واقع على ما بعد "إلا"، و هو كلمة: "ظلي" ¹ المنسوبة أو المضافة إلى الرحمن الرحيم الذي يعدُّ كلَّ من أخلص حبه لعبد من عباده لوجهه الكريم، و لعظمته و طاعته، لا للدنيا، بأنَّ يَخُصَّهُ بمزية إظلاله بظلِّ عرشه من الحرِّ والشمس يوم يقوم الناس لربِّ العالمين، و هو قول الأكثرين. أو بأنَّ يكفِّه عن المكاره و يَمُنُّ عليه بإكرامه، و جعله في كنفه و ستره، و يُحتمل أن المراد بالظل هنا عبارة عن الراحة والنعيم؛ إذ يقال: " هو في عيش ظليل أي : طيب " ².

فإذا كان هذا عموما عن بعض ملامح أسلوب القصر بـ "إلا" في موطن الإمام مالك رحمه الله تعالى، فماذا عن ثاني أشهر طرقه، و هو "إنما".

2- القصر بـ "إنما" :

إنَّ ما يجدر بنا أن نشير إليه هاهنا قبل شروعنا في التطبيق على أحاديث القصر بـ "إنما" هو التذكير بأنَّ هذه الأداة المركبة من "إن" الناصبة التوكيدية، و "ما" الكافة لها عن العمل إذا كان قد ثبت آنفا أن عبد القاهر الجرجاني يرى دلالتها الوضعية على معنى القصر في كلِّ تركيب لغوي دخلت فيه؛ فإنَّ لسيبويه و كثيرا من علماء النحو و البلاغة، و التفسير مذهباً آخر فيها، و هو كون احتمال إفادتها للقصر أحيانا، أي معنى الاقتصار على الشيء، و على التحقير، أو التوكيد أحيانا أخرى في تراكيب معينة يقتضي السياق العام توجيه دلالة عملها هذه الوجهة أو تلك دون غيرها.

¹ و هو بدل مرفوع من موضع "لا" و اسمها الذي هو في محل رفع بالابتداء كما هو شأن إعراب لفظ الجلالة "الله" في جملة: "لا إله إلا الله" في أقوى وجوهها.

² ينظر صحيح مسلم شرح النووي: 45 - كتاب البر و الصلة و الآداب / 12 - باب في فضل الحب في الله، حديث رقم: 37، (116/16-117)، و تنوير الحوالك: 685، و ما بعدها.

و بناء على هذا، نوّد التنبيه على أمر هام هنا، هو أننا سنعمد في تطبيقنا في هذا الموضوع على اختيار جملة من الأحاديث الشريفة التي نراها صالحة، حسب رأينا الشخصي المتواضع، للاستشهاد بها على ما نحن فيه، هذا مع الإشارة في كلّ مرّة، حسب المعمول النحوي المحصور بـ "إنما"، على جميع مواضعه الأخرى من كتاب الموطأ تسهيلاً لعملية الرجوع إليها لكلّ باحث يطلب الاستزادة و تحقيق الأمر من ناحيته النحوية و البلاغية.

و على أيّ حال، فالمعمولات التي بدا لنا أنّها ممّا جاءت حقيقة مقصورا عليها الكلام بوساطة الحرف "إنما" متنوعة، هذا بيانها.

أ- الخبر :

إنّ عدد المواضع التي يمكن عدّها مندرجة تحت باب حصر خبر المبتدأ، حسب رأي الجرجاني المفيد لإفادة إنما معنى القصر لفظاً، بإنما يبلغ ثمانية عشر كاملة¹ سنذكر منها حديثين :

أولهما : لفظه في الموطأ : "حدثنا يحيى، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت لأبي سلمة، عن أم سلمة زوج النبي، صلى الله عليه و سلم، أن رسول الله، صلى الله عليه و سلم، قال : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»².

¹ مواضع الأحاديث التي لن نخصّها بدراسة هنا، كالآتي: 2- كتاب الطهارة/3- باب الطهور للوضوء، حديث رقم : 13، (51/1)، و: 2- كتاب الطهارة/29- باب في المستحاضة، حديث رقم : 104، (72/1)، و: 9- كتاب قصر الصلاة في السفر/10- باب التشديد في أن يمرّ أحد بين يدي المسلمي، حديث رقم : 33، (126/1)، و: الكتاب نفسه من الموطأ/20- باب الالتفات و التصفيق عند الحاجة في الصلاة، حديث رقم: 61، (131-132)، و: الكتاب نفسه من الموطأ/24- باب جامع الصلاة، حديث رقم : 91، (137/1)، و: 15- كتاب القرآن/14- باب ما جاء في القرآن، حديث رقم : 6، (155/1)، و: 16- كتاب الجنائز/16- باب جامع الجنائز، حديث رقم : 49، (177/1)، و: 20- كتاب الحج/24- باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد، حديث رقم : 76، (244)، و: 29- كتاب الطلاق/35- باب ما جاء في الإحداد، حديث رقم : 103، (381/2)، و: 38- كتاب العتق و الولاء، 10- باب مصير الولاء لمن أعتق، حديث رقم: 17 و 18 و 19، (490/2)، و: 43- كتاب العقول/7- باب عقل الجنين، حديث رقم : 5، (536/2)، و: 45- كتاب الجامع/2- باب ما جاء في سكنى المدينة و الخروج منها، حديث رقم : 4، (556/2)، و 54- كتاب الاستئذان/12- باب ما جاء في قتل الحيات و ما يقال في ذلك، حديث رقم : 33، (612/2)، و: 58- كتاب الصدقة/2- باب ما جاء في التعفف عن المسألة، حديث رقم: 9، (626/2)، و الكتاب نفسه من الموطأ/3- باب ما يُكره من الصدقة، حديث رقم: 13، (627/2)، و أغلب هذه الأحاديث مخرجة في صحيح البخاري و مسلم.

² الموطأ : 36- كتاب الأفضية / 1- باب الترغيب في القضاء بالحق، حديث رقم : 01، (454/2).

و الرسول الكريم، عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم، إذ يفتح هذا الحديث الشريف، متحدثا عن بعض آداب و أحكام القضاء، بقوله: "إنما أنا بشر" فهو، صلوات ربي و سلامه عليه، يقرّر صراحة انتقاء صفة الألوهية عنه، أو بعض ما يمت إليها بصلة كلية و ينبه على حالة البشرية، و «أنّ البشر لا يعلمون من الغيب بواطن الأمور شيئا إلاّ أن يُطلعهم الله تعالى على شيء من ذلك، و أنه يجوز عليه في أمور الأحكام ما يجوز عليهم؛ و أنه إنما يحكم بين الناس بالظاهر، و الله يتولى السرائر، فيحكم بالبينه و باليمين و نحو ذلك من أحكام الظاهر مع إمكان كونه في الباطن خلاف ذلك، و لكنه إنما كُلف بالحكم بالظاهر، و هذا نحو قوله: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلاّ الله"، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم و أموالهم إلاّ بحقها و حسابهم على الله". و في حديثي المتلاعنين: "لولا الأيمان لكان لي و لها شأن". و لو شاء الله تعالى لأطلع على باطن أمر الخصمين فحكم بيقين نفسه من غير حاجة إلى شهادة، أو يمين. لكن لما أمر الله تعالى أمته باتباعه، و الاقتداء بأقواله، و أفعاله، و أحكامه أجرى له حكمهم في عدم الاطلاع على باطن الأمور، ليكون حكم الأمة في ذلك حكمه؛ فأجرى الله تعالى أحكامه على الظاهر الذي يستوي فيه هو و غيره، ليصحّ الاقتداء به، و تطيب نفوس العباد للانقياد للأحكام من غير نظر إلى الباطن و الله أعلم»¹.

فلعله بعد هذا، يكون صحيحا من الناحية البلاغية عدّ الأداة إنما هاهنا قاصرة للرسول الأعظم، صلى الله عليه و سلم، على صفة البشرية، قصر قلب على تقدير: "إنما أنا بشر مثلكم، و لست إلهاء أطلع على الغيب، فإنما ذلك من خصائص الخالق البارئ المصور الذي يعلم خائنة العين و ما تخفي الصدور".

و كذلك الحال في جملة التي أوردتها، صلى الله عليه و سلم، في آخر الحديث الشريف المذكور، وهي: "فإنما أقطع له قطعة من النار"، يمكن حمل معناها على القصر المفهوم من جهة أن من قضى له بحق من حقوق أخيه تنوزع عليه في مجلس القضاء، بسبب أنه كان ألحن بحجته من خصمه، فليس الذي أخذه على هذا الوجه، و بهذه الطريقة إلاّ نارا يُعذب بها يوم القيامة. و عليه، يكون المعنى هنا كأنه قد قيل مثلا: "إن قضيت له بظاهر يخالف الباطن، فهو حرام يؤول به إلى النار"². و لهذا كان واجبا على من أخذ شيئا ليس له، و لو

¹ صحيح مسلم بشرح النووي: 30- كتاب الأفضية/3- باب الحكم بالظاهر و اللحن بالحجة: 6/12.

² ينظر: نفسه: 6/12.

من طريق الاقتضاء ، أن يردّه على صاحبه؛ لئلا ييؤء بغضب من الله و رسوله، و إلا كُـبّ على وجهه في النار لعرضٍ من الدنيا قليل. و لذا، فرسولنا الأمين يحذّر كلّ من تُسوّل له نفسه باغتصاب حقوق الناس بالباطل ، لما روته أم سلمة زوج النبي ، صلى الله عليه و سلم، أن رسول الله صلى الله عليه و سلم، سمع جلبة خصمٍ بباب حجرته، فخرج إليهم فقال : «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، وَ إِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَصْمُ ، فَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ أَنْ يَكُونَ أْبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ فَأَحْسِبَ أَنَّهُ صَادِقٌ ، فَأَقْضِي لَهُ ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ ، فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ ، فَلْيَحْمِلْهَا أَوْ يَذَرُهَا »¹. فقوله ، صلى الله عليه و سلم: "فليحملها أو يذرّها" ليس معناه التخيير، بل هو التهديد والوعيد²، كقوله ، جلّ في علاه: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾³ ، و كقوله سبحانه : ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾⁴.

ثانيهما : هو الحديث الذي أثبت في كتاب الموطأ على لفظ : "و حدّثني عن مالك، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، أن رسول الله، صلى الله عليه و سلم ، قال : « لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ »⁵.

و لعلّ قارئ هذا الحديث الشريف لأول وهلة، يخيّل إليه أن معنى القصر المؤدّي بوساطة "إنما" فيه هو من قبيل قصر القلب، و إن كان اللفظ هنا يتماشى مع هذا الفهم لظاهر المعنى؛ باعتبار إثبات صفة الشدة لمن كان مالكا نفسه عند الغضب، مع نفيها عن شيء آخر بالنسبة إلى الأول، و هو الصرعة، أي الرجل الذي يكثر منه صرع الناس و لا يصرعه الرجال. و لعلّ الذي يعدّ داعما لفكرة أن القصر هاهنا ليس الوجه الأقوى فيه عدّه قصر قلب، و إن كان الظاهر يفيد ذلك⁶، هو أنه يحتمل أن المعنى هاهنا، حسب أحد

¹ صحيح مسلم بشرح النووي : 30- كتاب الأفضية /3- باب الحكم بالظاهر و اللحن بالحجة، حديث رقم : 4، (5/12).

² ينظر : نفسه : 6/12.

³ الكهف : 29.

⁴ فصلت : 40.

⁵ الموطأ : 47- كتاب حسن الخلق /3- باب ما جاء في الغضب ، حديث رقم : 12، (369/2). بالصرعة : أي الذي يكثر منه صرع للناس . ينظر : نفسه : 569/2، الحاشية رقم : 12، و الصحاح : باب العين فضل الصاد (1243/3).

⁶ ينظر : صحيح مسلم بشرح النووي: 45- كتاب البر و الصلة و الآداب/30- باب فضل من يملك نفسه عند الغضب و بأي شيء يذهب الغضب ، حديث رقم : 106 و 107 ، (154-152/16).

الشُّرَّاح، عدم إرادته، صلى الله عليه و سلم، نَفَى الشدة عنه، أي عن الرجل الموصوف بالشدة، فإنه يُعلم بالضرورة شدته. و إنما أراد أنه ليس بالنهاية في الشدة، و أشد منه الذي يملك نفسه عند الغضب. أو أراد أنها شدة ليس لها كبير منفعة، و إنما الشدة التي يُنتفع بها شدة الذي يملك نفسه عند الغضب، كقولهم: "لا كريم إلا يوسف"؛ إذ لا يراد به نفي الكرم عن غيره، و إنما أريد به إثبات مزية له في الكرم، و كذلك لو قيل مثلاً: "لا شجاع إلا علي" لأنه على معنى: "لا شجاع شجاعة كاملة كعلي"؛ مبالغة في وصفه بكمال هذا الوصف فيه ادعاءً أنه كما لو لم يوجد في شخص غيره.

و لأن الرسول الكريم عليه الصلاة و السلام، حملاً على الفهم المسوق سابقاً، من قصده، صلى الله عليه و سلم، بالشديد البالغ درجة النهاية في صفة الشدة من جهة، و لأن عبارة "إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب" «من الألفاظ التي نُقلت عن موضوعها اللغوي لضرب من المجاز و التوسع. و هو من فصيح الكلام و بليغه، أنه لما كان الغضبان بحالة شديدة من الغيظ و قد ثارت عليه شدة من الغضب، فقهرها بجلمه، و صرعها بثباته، و عدم عمله بمقتضى الغضب، كان كالصرعة الذي يصرع الرجال و لا يصرعونه»² من جهة أخرى؛ فإنه لا يكون بعيداً عن الصواب و المنطق في فهم باطن معنى هذا الحديث، أن يُعتبر القصر الذي تضمّنه سياقه بمساعدة "إنما" من قبيل القصر الحقيقي الادعائي؛ لأن صفة الشدة منسوبة إلى من يملك نفسه عند الغضب على سبيل المبالغة في وصفه بذلك، و كأنها غير متّصف بها من طرف أناس آخرين كالصرعة الذي يصرع الرجال و لا يصرعونه.

ب- المبتدأ :

لم يرد المبتدأ مقصوراً عليه خبره المُقدّم عليه إلا في حديث شريف واحد، نصه:
"وحدثني عن مالك، عن أبي الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله، صلى الله

¹ ينظر: الموطأ: 569/2، الحاشية رقم: 12، وتنوير الحوالك: 654، الحاشية رقم: 12.

² الموطأ: 569/2، ينظر: الحاشية رقم: 12.

عليه وسلم ، قال : « لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا وَ لِتَنْكَحَ ، فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا »¹.

وشاهدنا النحوي هنا هو قوله، صلى الله عليه وسلم، : "فإنما لها ما قُدِّرَ لها"؛ إذ جاء تثبيتا لما سبقها من الكلام من نهيه، عليه الصلاة و السلام، المرأة المسلمة عن سؤال ، أي طلب ، حدوث طلاق أخت من أخواتها، من أجل فوزها هي بنفقة الزوج²، إذا كانتا تحت رجل واحد، و هو المفهوم من ظاهر لفظ الحديث؛ لأنها حتى و إن تمنت طلاق أختها بهدف تحقيق مقصدها المرغوب فيه، فإنها لن تستطيع إلى ذلك سبيلا ، و إن فكَّرت، و قدَّرت، و أرادت، و انتظرت إلا أن يشاء الله رب العالمين مُقسِّمُ الأرزاق، و كاتب الآجال، و مُسبِّبُ الأسباب سبحانه جلَّ في علاه .

وهو معنى عبارة نبينا، محمد، صلى الله عليه وسلم؛ "فإنما لها ما قُدِّرَ لها"؛ حيث ورد فيها الخبر ، شبه الجملة : "لها"، مقصورا على المبتدأ: "ما" في: "مَا قُدِّرَ لَهَا" لأن تقديره : "لا تسأل المرأة طلاق أختها... فليس لها إلا ما قُدِّرَ لها". فالحصر إذا ، واقع على ما بعد "إلا"، و هو نفسه المراد بالحصر في جملة "إنما"؛ لحيثه أخيرا في الكلام، كما صرح بذلك الجرجاني، ولعله ما يؤكِّد ذلك، هو جواز العطف بـ "لا" بعد هذه الجملة؛ إذ يجوز لنا تقدير ذلك بأن نقول مثلا: "فإنما لها ما قُدِّرَ لها لا ما طلبت هي و تمنت على الله!" فسبحانه، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، القائل في كتابه العزيز : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾³، و القائل أيضا : ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾⁴.

¹ الموطأ: 46- كتاب القدر /2- باب جامع ماجاء في أهل القدر، حديث رقم : 7، (565/2). أُخْتِهَا : في الرضاع، أو النسب، أو في الدين، أو في البشرية ، لتدخل الكافرة، أو المراد : الضرة . تَسْتَفْرِغُ صَحْفَتَهَا : أي تجعلها فارغة لتفوز بحظها من النفقة و المعروف و المعاشرة، و هدد استعارة تمثيلية مستهلحة. ينظر : نفسه : 565/2، الحاشية رقم : 07، و جواهر البخاري : 308، الحاشية رقم : 04 ، و الصحاح : باب الفساء فصل الصاد (1384/4).

² ينظر تنوير الخواص : 648.

³ القمر : 49.

⁴ البروج : 14 ، 15 ، 16.

ج- المفعول به :

لا يظهر جليا إن كانت الأحاديث الثلاثة المذكورة في الموطأ ، مما يمكن عدّها شواهد على حصر المفعول به بإنّما¹. و على كلّ، فالحديث الشريف الذي يبدو أنه مندرج تحت هذا الباب، هو الذي جاء على لفظ : "عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أمّ سلمة زوج النبي، صلى الله عليه وسلم، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ الْفِضَّةِ، إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ »².

و لعلّ الذي يسعفنا إلى عدّ هذا الحديث شاهدا على الحصر في المفعول به، وهو "نار جهنم"، هو تحريم علماء المسلمين و فقهاءهم³ استعمال إناء الذهب⁴ و الفضة للأكل، والشرب، و سائر وجوه الاستخدام الأخرى، حتى و إن كان قد اختلف في المراد بالحديث؛ إذ قيل : " هو إخبار عن الكفار من ملوك العجم، و غيرهم الذين عادتهم فعل ذلك، و قيل : المراد نهى المسلمين عن ذلك، و أنّ من ارتكب هذا النهي استوجب هذا الوعيد، و قد يعفو الله عنه"⁵.

¹ الحديثان غير المذكورين هنا، موضعهما من الموطأ لمن أراد مزيد تحقيق و تثبيت من مسألة دلالتهما على القصر من عدّهما ، هو : 53- كتاب السلام /2- باب ما جاء في السلام على اليهودي و النصراني، حديث رقم : 03، (601/2)، و : 54- كتاب الاستئذان /6- باب ما جاء في أمر الغنم، حديث رقم : 17، (608/2).

² الموطأ : 49- كتاب صفة النبي، صلى الله عليه وسلم، /7- باب النهي عن الشرب في آية الفضة، و النفخ في الشراب، حديث رقم: 11، (580/2). الْمَجْرَجَةُ: صوت وقوع الماء في الجوف. يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ : أي يُحْدَرُ فِيهَا نَارَ جَهَنَّمَ، فجعل الشرب و الجرغ جرحرة. ينظر: نفسه : 580/2، الحاشية رقم : 11، و الصحاح: باب الرء فصل الجيم، (612/2)، و نيل الأوطار : 67/1-68.

³ إلاّ ما كان قولاً قديماً للإمام الشافعي، رحمه الله، أنه يكره ولا يحرم، ولكنه رجح عنه فيما بعد، و كذا داود الظاهري. ينظر : صحيح مسلم بشرح النووي : 37- كتاب الزينة /1- باب تحريم استعمال أواني الذهب و الفضة في الشرب و غيره على الرجال و النساء : 24/14-25.

⁴ هناك أحاديث صريحة في تحريم الذهب أيضاً، و ذلك من باب أوّل في صحيح مسلم بشرح النووي: الكتاب و الباب المذكوران في الحاشية السابقة، حديث رقم : 1 و 2 و 3، (23/14). و يشرح الشيخ شمس الدين أبو عبد الله بن قيم الجوزية (ت751هـ) رحمه الله، بعد ردّه بعض الأقوال في سبب تحريم اتخاذ هذين المعدنين أدوات للأكل و الشرب، معنى هذا الحديث الشريف، مبرزاً وجه الصواب فيه «أنّ العلة، و الله أعلم، ما يُكسب استعمالها (أي أواني الذهب و الفضة) القلب من الهيئة و الحالة المنافية للعبودية منافاة ظاهرة، و لهذا علل النبي، صلى الله عليه وسلم، بأنّها للكفار في الدنيا، إذ ليس لهم نصيب من العبودية التي ينالون بها في الآخرة نعيمها، فلا يصلح استعمالها لعبيد الله في الدنيا، و إنّما يستعملها من خرج عن عبوديته ، و رضي بالدنيا و عاجلها من الآخرة». معجم التداوي بالأعشاب و النباتات الطبية، لابن قيم الجوزية : 87، شركة الشهاب - الجزائر ، حقوق الطبع محفوظة.

⁵ ينظر : صحيح مسلم بشرح النووي: 23/14.

و إذا كان ارتكاب هذا الفعل المحرّم مستلزماً لنزول عقاب الله تعالى على صاحبه يوم القيامة حسب ظاهر لفظ الحديث الشريف؛ فلعلّ ذلك هو مرجع اعتبار "إنما" هاهنا لقصر الفعل، أي: يُجرّجُرُ، المسند إلى الفاعل العائد على الضمير المستتر في المبتدأ، و هو كلمة "الذي"، على المفعول به: "نار جهنّم". و عليه يجوز حمل المعنى فيه، كأنه قيل مثلاً: "الذي يشرب في آنية الذهب و الفضة، ما يُجرّجُرُ في بطنه إلا نار جهنّم"، و الله أعلى و أعلم.

د- نائب الفاعل :

لهذا المعمول النحوي شاهد واحد فقط في موطأ الإمام مالك ، رحمه الله تعالى، ونصه كما يلي : "حدثني يحيى، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عبد الله بن عباس، أنه قال : مرّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بشاةٍ ميتةٍ كان أعطاها مولاةٌ لميمونة زوج النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال : « أَفَلَا انتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا؟ » فقالوا : يا رسول الله إنها ميتة، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا »¹.

و الشاهد هاهنا، هو قول الرسول الكريم، عليه أفضل الصلاة و أتمّ التسليم، مبيّناً حكم الانتفاع بجلد الشاة الميتة التي مر بها : "إنما حرّم أكلها"؛ إذ هو بيان شرعي لمسألة جواز استعمال جميع جلود الميتة إلا الكلب، و الخنزير، و المتولّد من أحدهما و غيره²، مصحّحاً، عليه الصلاة و السلام، بذلك اعتقاد من كان حاضراً هذه الحادثة معه، صلى الله عليه وسلم، و مزيد بيان و تثبت لأتمته كافة، صلى الله عليه وسلم. و هو ما يؤكده الأثر الذي رواه الإمام مالك في كتابه الموطأ عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أمه، عن عائشة زوج النبي، صلى الله عليه وسلم، أنّ رسول الله،

¹ الموطأ : 25- كتاب الصيد /6- باب ما جاء في جلود الميتة، حديث رقم : 16، (324/2)، و روي لفظ حرّم : مبينا للمفعول بضم الحاء و كسر الراء، و مبني للمعلوم على "حرّم". و في حال الاعتداد بهذه الرواية الثانية يكون الحديث شاهداً على حصر الفاعل في جملة : "إنما حرّم أكلها"، لا نائب الفاعل. ينظر : نفسه : 324/2، الحاشية رقم : 16، و صحيح مسلم بشرح النووي : 3- كتاب الحيض / 27- باب طهارة جلود الميتة بالدباغ : 45/4.

² ينظر : صحيح مسلم بشرح النووي : 43/4.

صلى الله عليه وسلم، أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ¹؛ لقوله، عليه صلوات الله وسلامه، في ذلك: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ»²، أو كما قال، صلى الله عليه وسلم. و لأنَّ إيراد الأداة إنما في هذا الحديث الشريف "إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا" فُقِصِدَ بِهِ بَيَانُ حُكْمِ فَهِيَ مَعِينٌ اعْتَقَدَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ بِنَمَا لَمْ يَكُونُوا عَلَى يَقِينٍ مِنْ ذَلِكَ، حُرْمَةَ اسْتِعْمَالِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مَا يُؤَوَّلُ هُنَا عَلَى أَنَّ الْقَصْرَ لِلْقَلْبِ، تَقْدِيرُهُ: "إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا، لَا الْإِنْتِفَاعُ بِجُلْدِهَا"، كَمَا يَظْهَرُ.

هـ - المفعول لأجله :

ورد المفعول لأجله، حسب لفظ الأحاديث و ظاهر المعنى فيها بعد معاينتها، في ثلاثة مواضع³. أما المدروس هنا، فهو ما حدث به يحيى عن مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ركب فرسا، فصرع، فجحش شقه الأيمن، فصلّى صلاة من الصلوات و هو قاعد، و صلّينا وراءه قعودا فلما انصرف قال: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ. فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَ لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ»⁴.

و الشاهد هنا، ما افتتح به رسول الله، صلى الله عليه وسلم، هذا الحديث الشريف، و هو قوله: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ"، إذ يُحْمَلُ عَلَى تَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْقَصْرِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِجُمْلَةٍ

¹ ينظر: الموطأ: 324/2، رقم: 18 في المتن.

² وقوله أيضا: «دَبَاغُهُ طَهْرٌ». ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي: الكتاب و الباب السابقان، حديث رقم: 105 و 106 و 107، (42/4-43). الإِهَابُ: قيل: هو الجلد مطلقا، و قيل: هو الجلد قبل الدباغ، و أما بعده فلا يسمى إهابا. ينظر: نفسه: 44/4. و لسان العرب: باب الباء، فصل الحمزة.

³ موضع الحديثين غير المطروقين هاهنا، من الموطأ هو: 18- كتاب الصيام/22 - باب الصيام، حديث رقم: 58، (220/1)، و: 23- كتاب الضحايا/4- باب ادحار خوم الأضاحي، حديث رقم: 315/2). و المفعول لأجله فيهما شبه جملة من جار و مجرور.

⁴ الموطأ: 8- كتاب صلاة الجمعة/5- باب صلاة الإمام و هو جالس، رقم: 16، (115/1). و في لفظ آخر: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ». نفسه: 3- كتاب الصلاة/14- باب ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام، رقم: 57، (90/1). جُعِلَ الْإِمَامُ: أي نُصِبَ و اتُخِذَ أَوْخُوهُمَا، و يجوز أن يريد: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ إِمَامًا. فُصِّرَ: أي سقط من الفرس. فَجَحِشَ: أي خدش، و قيل: الجحش فوق الخدش، و الخدش قشر الجلد. أَجْمَعُونَ: بالرفع أنه توكيد لضمير الفاعل في قوله: "فصلُّوا"، و رواه آخرون، "أجمعين" على الحال. ينظر: نفسه: 115/1، الحاشية رقم: 16، و تنوير الخواص: 156، و الصحاح: باب الشين، فصل الخاء، (997/3).

"لِيُؤْتَمَّ بِهِ"، هو : «لِيُقْتَدَى بِهِ وَ يُتَّبَعُ . ومن شأن التابع أن لا يسبق متبوعه و لا يساويه، و لا يتقدم عليه في موقفه ، بل يراقب أحواله، و يأتي على أثره بنحو فعله، و مقتضى ذلك أن لا يخالفه في شيء من الأحوال»¹.

و وجه عدّ العبارة المذكورة من قبيل القصر على المفعول لأجله قصراً حقيقياً لعدم مجاوزة المقصور، و هو سبب اتخاذ الإمام إماماً، المقصور عليه، و هو الائتمام بالإمام؛ إنما يتمثل في ورود جملة "لِيُؤْتَمَّ بِهِ" كآخر متعلقات الكلام في تركيبها اللغوي المصوغة فيه مسبوقةً بلام التعليل المضمرة بعدها "أن" جوازا، هذه الأخيرة التي تنصب ما بعدها على أنه مفعول لأجله، كما إذا قلنا مثلاً : "تَأَبَّرْ وَ اجْتَهِدْ لِتَنْجَحَ"، أي : "لماذا يجب عليك أن تتأبر وتجتهد؟" طلباً للنجاح. و الأمر نفسه بالنسبة إلى شاهدنا المدروس هنا؛ إذ إن عبارة "لِيُؤْتَمَّ بِهِ" منصوبٌ فعلها "يُؤْتَمُّ" لوقوعه مفعولاً له، أو لأجله، تقديره إذ ذاك : "إنما جعل الإمام طلباً، أو قصداً، أو أمراً للإئتمام به"، و يدلّ على صحة ذلك، أن المعنى بصيغة النفي والاستثناء هو : "ما جعل الإمام إماماً إلا قصداً للإئتمام به، أو: إلا من أجل الائتمام به".

و لكن ، هل هذا الاتباع المطلوب هنا، يكون في الأفعال فقط، أم في الأفعال و النيات معاً؟

يجيب الإمام النووي (ت676هـ)، رحمه الله ، عن ذلك قائلاً إن «معناه عند الشافعي و طائفة في الأفعال الظاهرة، و إلا فيجوز أن يصلّي الفرض خلف النفل و عكسه، والظهر خلف العصر. و قال مالك و أبو حنيفة، رضي الله عنهما ، و آخرون: لا يجوز ذلك، وقالوا: معنى الحديث : "لِيُؤْتَمَّ بِهِ فِي الْأَفْعَالِ وَ النِّيَّاتِ" ، و دليل الشافعي، رضي الله عنه، و موافقوه أن النبيّ ، صلى الله عليه وسلم، صلى بأصحابه بيطن نخل صلاة الخوف مرتين بكلّ فرقة مرّة. فصلاته الثانية وقعت له نفلاً و للمقتدين فرضاً، و أيضاً حديث مُعَاذَ كَانَ يَصَلِّي العشاء مع النبيّ ، صلى الله عليه وسلم، ثم يأتي قومه فيصلّيها بهم : هي له تطوع، و لهم فريضة؛ مما يدلّ على أن الائتمام إنما يجب في الأفعال الظاهرة، — ، قوله،

¹الموطأ : 115/1، الحاشية رقم : 16.

صلى الله عليه وسلم: في رواية جابر، رضي الله عنه «إِتَّمُوا بِأَيْمَتِكُمْ، إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا.» ، و الله أعلم.¹

و مهما يكن تأويل الحديث الشريف هذا؛ فإن ذلك لا يمنع من عدّه شاهداً على إعراب الجملة المحصورة بـ "إنما" فيه في محلّ نصب على أنها مفعول لأجله.

و- ظرف الزمان :

حديث واحد فحسب، هو ما ثبت في الموطأ شاهداً على مجيء هذا المعمول محصوراً بوساطة "إنما" ، و الحديث نصّه : " و حدّثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حجّ و هو على المنبر، و تناول قُصَّةً من شعر كانت في يد حرسى يقول : يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذِهِ، وَيَقُولُ: «إِنَّمَا هَلَكَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذِهِ نِسَاؤُهُمْ».²

و قبل إيراد الوجه في تضمّن هذا الحديث الشريف معنى القصر على الشيء، لا بدّ لنا أن نذكر ما جاء في شرحه؛ إذ قيل : « يُجْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ مُحْرَمًا عَلَيْهِمْ، فَعُوقِبُوا بِاسْتِعْمَالِهِ، وَهَلَكُوا بِسَبَبِهِ. وَ قِيلَ : يُجْتَمَلُ أَنَّ الْهَلَاكَ كَانَ بِهِ وَ بغيره ممّا ارتكبوا من المعاصي. فعند ظهور ذلك فيهم هلكوا، و فيه معاقبة العامّة بظهور المنكر»³.

و لعلّه يكون واضحاً بيّناً الآن، أنه لا يصحّ تأويل الكلام في هذا الحديث النبويّ على أن فيه قصراً بوساطة "إنما" إلاّ إذا حمل في فهم معناه على الوجه الأول، و هو أن سبب هلاك بني إسرائيل لم يكن سوى اتّخاذهم لقصة الشعر زينةً لهم، و هو الأمر الذي كان محرماً عليهم، و عليه ، يكون التقدير هنا، كما لو قيل مثلاً : "ما أهلك بنو إسرائيل إلاّ

¹ صحيح مسلم بشرح النووي : 4- كتاب الصلاة/19 - باب ائتمام المأموم بالإمام، حديث رقم : 77، (104/4).

² الموطأ : 51- كتاب الشعر/1- باب السنة في الشعر، حديث رقم : 2، (594/2)، قُصَّةٌ : بضمّ القاف : الخصلة من الشعر تريد بها المرأة في شعرها لتوهم كثرتة. ينظر : الموطأ : 594/2، الحاشية رقم : 02، و تسوير الحوالك : 682، و الصحاح : باب الصاد فصل القاف (1052/3-1053).

³ صحيح مسلم بشرح النووي : 37- كتاب اللباس و الزينة /33 - باب تحريم فعل الواصلة و المستوصلة و الواشئة و المستوشمة، و التامصة و المتنصصة و المتفلحات و المغيرات خلق الله ، (90/14).

إرادة معنى القصر في أمر الخالق، جلّ و علا، لرسوله الأمين، صلى الله عليه و سلم، بخصوص تحديده سبحانه لأوقات الصلوات الخمس. و عليه يكون المعنى كأنه قال ، أي جبريل عليه السلام: "يا محمد، هذا الذي أمرت به أن تصليّه كلّ يوم و ليلة". و إن نحن اعتدنا برواية الرفع "بهذا أمرت"، يكون تقديره: "هذا الذي أمرتُ بتبليغه لك". أي أمين الوحي جبريل ، عليه السلام ، يخاطب الرسول الكريم، صلوات الله و سلامه عليه¹. و لو عطفنا بوساطة "لا" على هذا الكلام؛ لقلنا مثلاً: "بهذا أمرتُ لا بغيره".

ثانيهما : حديثٌ قُدسيٌّ في فضل الصوم، و نصّه : " و حدّثني عن مالك، عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه و سلم، قال : « وَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطِيبٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، إِنَّمَا يَذُرُ شَهْوَتَهُ وَ طَعَامَهُ مِنْ أَحْلِي. فَالصَّيَامُ لِي وَ أَنَا أَجْزِي بِهِ؛ كُلُّ حَسَنَةٍ بَعِثَرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ إِلَّا الصَّيَامَ فَهُوَ لِي وَ أَنَا أَجْزِي بِهِ »².

و هذا النصُّ النبويُّ الشريفُ بشريٌّ لكلِّ مؤمنٍ أدى فريضة الصيام على وجهها، وزاد بأن تطوّع من عند نفسه تقريباً من خالقه و مولاه، جل في علاه. و الظاهر أنّ للعلماء في عبارة " فَالصَّيَامُ لِي وَ أَنَا أَجْزِي بِهِ " أفهاماً متعدّدةً لمعنى هذا الكلام مع أنّ الأعمال كلّها له سبحانه وهو الذي يجزي بها على أقوال. فقيل : « سبب إضافته إلى الله تعالى أنه لم يُعبّد أحدٌ غيرُ الله تعالى به، فلم يُعظّم الكفار في عصر من الأعصار معبوداً لهم بالصيام، و إن كانوا يعظّمونه بصورة الصلاة و السجود، و الصدقة، و الذكر و غير ذلك. و قيل : لأنّ الصوم بعيد من الرياء لخفائه بخلاف الصلاة و الحجّ، و الغزوة، و الصدقة و غيرها من العبادات الظاهرة.

¹ ينظر : صحيح مسلم بشرح النووي : 5- كتاب المساجد و مواضع الصلاة /31- باب أوقات الصلوات الخمس : 87/5 ، و ما بعدها، و تنوير الحوالك : 18، و ما بعدها.

² الموطأ : 18- كتاب الصيام/22- باب جامع الصيام، حديث رقم : 58، (1/220). خُلُوفٌ : تغيّر رائحة الفم. و أما معنى الحديث ، فقيل : هذا مجاز و استعارة؛ لأنّ استطابة بعض الروائح من صفات الحيوان الذي له طبائع تميل إلى شيء، فنستطيعه، و تنفر من شيء، فاستقذره، و الله تعالى متقدّس عن ذلك، لكن حوت العادة بتقريب الروائح الطيبة منّا، فأستعير ذلك في الصوم لتقريبه من الله تعالى، و قيل : خازيه الله تعالى به في الآخرة، فتكون نكهته أطيب من رائحة المسك عندنا... و قيل : كما أنّ دم الشهداء مشهود له بالطيب ، و يُترك له غسل الشهيد مع أنّ غسل الميت واجب. فإذا تُرك الواجب للمحافظة على بقاء الدم المشهود له بالطيب، فترك السواك، الذي هو سنة بعد الزوال في رمضان، للمحافظة على بقاء الخلوف المشهود له بذلك أوّلئ. ينظر : صحيح مسلم بشرح النووي : 13- كتاب الصيام/30- باب فضل الصيام : (23/8 و 25) ، و تنوير الحوالك : 294.

وقيل لأنه ليس للصائم و نفسه به حظٌ ، قاله الخطابي . قال : و قيل : إن الاستغناء عن الطعام من صفات الله تعالى ، فتقرب الصائم بما يتعلق بهذه الصفة و إن كانت صفات الله تعالى لا يشبهها شيء . و قيل : معناه : أنا المنفرد بعلم مقدار ثوابه ، أو تضعيف حسناته ، وغيره من العبادات أظهر الله سبحانه بعض مخلوقاته على مقدار ثوابها . و قيل : هي إضافة تشرية ، كقوله تعالى : ﴿ نَاقَةُ اللَّهِ ﴾¹ مع أن العالم ، كَلَّهَ اللهُ تعالى . وفي هذا الحديث بيان لعظم فضل الصوم و الحث عليه ، و قوله تعالى : " و أنا أجزي به " : بيان لعظم فضله ، و كثرة ثوابه ؛ لأن الكريم إذا أخبر بأنه يتولى بنفسه الجزاء اقتضى عظم قدر الجزاء ، وسعة العطاء² .

فإذا كانت إضافة التشرية في قوله ، تبارك و تعالى ، : " فَالصَّيَامُ لِي " تفيد دلالة انفراد سبحانه بعلم مقدار ثواب الصيام و أجره العظيم ، دون مشاركة أحد إياه في ذلك . فما الوجه في اعتبار هذا الحديث الشريف شاهدا على تضمنه معنى القصر بوساطة التقديم ؟ و جوابا عن ذلك ، نقول : إن موضع هذا المستفهم عنه من هذا النص الشريف المدروس هنا ، هو قوله ، جلَّ جلاله ، : " و أنا أجزي به " ، أي أنه سبحانه هو المختص بالمجازاة ، و المكافأة عن الصوم .

و لكن ، قد يتساءل سائل ، قائلا إن الله ، تقدست أسماؤه ، و تنزهت صفاته ، هو المجازي ، و المكافئ ، و المثيب عن كل أعمال العبد يوم القيامة ، خيرها و شرها . فأين الاختصاص هاهنا ؟ ثم ، ألا يكون تقديم الضمير المنفصل "أنا" مع رفعه على الابتداء ، و الإخبار عنه بفعل مضارع بعده : "أجزي" مجرد توكيد هذا الحكم ؟ و عنه نجيب بالقول : إن ذلك صحيح مستقيم ؛ فالبارئ ، جلَّت قدرته ، بوصفه خالقاً ، و مالكا للملك كله ، و هو المتصرف فيه كيف شاء ، و هو سبحانه الذي يحاسب خلقه و يجازيهم على أعمالهم جميعها بما فيها الصيام . غير أن ذلك لا يردُّ أن في قوله تعالى : " و أنا

¹ الأعراف : 73 ، و الآية كاملة : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ الَّتِي كَلَّمْتُمْ بِهَا نَارًا مِّنْ جَهَنَّمَ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهَا سَمِعْنَا بِكَ الْفَاسِقِينَ إِذْ يَخْلُقُونَ إِلَهًا غَيْرَ اللَّهِ فَذَرْهُمْ وَلَا تُخَافَهُمْ وَلَا يَجِدُوا عَلَيْكَ إِحْسَابًا . إِنَّ أَوْلَىٰ آلِ اللَّهِ إِلَهًا لِّكَ . اللَّهُ فَمَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أُحْدَادًا . ﴾

² صحيح مسلم بشرح النووي : 24/8 . و ينظر : تنوير الحوالك : 295 .

أجزى به¹، كما حكى ذلك عنه رسوله الكريم في هذا الحديث القدسي، قصر الفعل، أو لصفة، الجزاء عن الصوم، عليه سبحانه؛ من قبل أن السياق ذاته هو المحدد لذلك، إذ بعد إخباره سبحانه أنه المنفرد بعلم مقدار جزاء الصائمين عن صومهم، ثنى كلامه بعدها مباشرة بالإعلان أنه الأجدر، والأقدر، والأعلم، والأحكم بتقدير و تقديم الثواب المستحق عن الصيام لعباده، لا يشاركه في هذا أحد غيره. ثم إنه حتى وإن حملنا الكلام هاهنا على إرادة معنى التوكيد، وهو أمر قريب جداً و معقول، فليس يلغى ذلك جواز تداخل معناه مع معنى القصر؛ لأن القصر أولاً و أخيراً ليس إلا تأكيداً على تأكيد، كما رأينا، و الله أعلى و أعلم، و هو سبحانه أعز و أحكم، و هو يهدي السبيل.

¹ قد يقول قائل: إن عبد القاهر الجرجاني حين تحدث عن إفادة القصر بتقديم الضمير أو الاسم عموماً على أنه مبتدأ، ثم الإخبار عنه جملة فعلية فعلها ماض، مثل له بنحو قوله: "أنا كتبتُ في معنى فلان"، و"أنا شفعتُ في بابه"، فما وجه تحقق معنى القصر هنا، و الفعل "أجزى" مضارع دال على الاستقبال، لا ماض قد ثبت وقوعه؟ و عليه نرد قائلين، إنه، و إن أخبرنا عن المبتدأ "أنا" بفعل مضارع، و هو "أجزى"، فلا يمنع ذلك من حمل المعنى هاهنا، على إفادة هذا التركيب اللغوي لمعنى قصر فعل الجزاء عن الصوم على الخالق سبحانه و تعالى، لسببين هما. أولاً: إن عبد القاهر الجرجاني لم يتص على وجوب كون الفعل الواقع خبراً عن اسم، قبله متصرفاً في الماضي، حتى يصح حمل الكلام معه على القصر. و ثانياً: إن خالق الأكوان ذا الجلال و الإكرام، الذي إذا أراد شيئاً فإنما يقول له كن فيكون، أصدق من نطق، و أكرم من عهد، و من أحسن من الله قبلاً، و من أوفى منه سبحانه عهداً!؟

الختامة

في ختام هذا البحث، نقول إننا قد سعينا من خلال هذا العمل المتواضع، جاهدين إلى محاولة إبراز أمرين اثنين:

أولهما: محاولة إخراج أسلوب القصر بطرقه الأربعة المشهورة، الذي أُفرد له عبد القاهر الجرجاني، و البلاغيون عموماً، فصولاً مطولة عند تناولهم لمباحث علم المعاني، من حيز الدراسة النظرية المحدود، إلى حيز الدراسة التطبيقية الواسع.

وثانيهما: محاولة إبانة جهد كل من سيويه، بعده رائداً لنحاة العربية قاطبة، و عبد القاهر الجرجاني، بوصفه المؤسس الأول لبلاغتنا العربية بشقيها المعاني و البيان، في معالجتهم لأسلوب القصر بالوسائل المذكورة سابقاً، و كذا تبين منهج كل منهما في دراسة هذا الموضوع، بناء على العلاقة الوطيدة التي تربط وشائج علم النحو بالبلاغة، و خصوصاً علم المعاني، الذي يعدُّ مكملاً و خادماً للنحو.

و بعد أن تمّ لنا حصر أبعاد الأسلوب المدروس و حدوده، من ناحيته النحوية عند سيويه نموذجاً، و البلاغية عند الجرجاني مثلاً؛ فإننا سنذكر هاهنا أهم النتائج التي تأنى لنا استخلاصها، و هي على كل، كما يأتي:

1- لم يخصص سيويه فصلاً، قائماً برأسه يدرس فيه أسلوب القصر، و يُبيِّن مجاله و حدوده. و عليه؛ فإن تناوله لهذا الموضوع لم يكن مقصوداً بذاته و لذاته، و إنما جاء ذلك عرضاً و موزعاً على أبواب النحو المتفرقة، كالحديث عن باب الاستثناء؛ إذ طرقت سيويه من خلاله بعض جوانب أسلوب القصر بإبراز عمل "إلا" فيه مثلاً، و حال الاسم الواقع بعدها إعراباً و معنى، أو عند التطرق لعمل بعض الأدوات النحوية و شروط تأديتها و وظائفها، كـ "إلا"، و "غير"، و "سوى"، و "أن" المصدرية، و بعض حروف العطف.

2- أمّا بخصوص المصطلح المستعمل من طرف سيويه، فالثابت أنه لم يمكنه، في ذلك العهد المبكر من حياة الدراسات اللغوية عند العرب، التوصل إليه، و لا معرفته، سواءً أ تعلق الأمر بالمصطلح النحوي الذي اخترعه علماء النحو بعده كالاستثناء المفرغ، أو الناقص، أم بنظيره البلاغي كألفاظ القصر، أو الحصر، أو الاختصاص التي درج علماء البلاغة، و على رأسهم الجرجاني، على استخدامها للدلالة على المعنى المفهوم من تركيب



أسلوب القصر اللغويّ، و هو أمرٌ طبيعيٌّ؛ لاستقلال الدرس البلاغي و اكتماله المتأخر عن عهد سيويه بأكثر من قرنين من الزمن.

غير أنا نستدرك هاهنا، فنقول: إن عدم معرفة سيويه لهذه المصطلحات الخاصة بهذا النوع من الاستثناء، لم يمنعه، أو لم يكن حاجباً له عن إدراك فطريّ لمعناه، و هو ما نستشفّه من بعض تفسيراته له.

3- ولعلّه ممّا يُعدّ شاهداً على تفتُّن سيويه إلى إفادة بعض التراكيب النحوية لدلالة القصر على الشيء، و هو أوضحها على الإطلاق، ما أورده في باب الاستثناء من شرح لعمل "إلا" في هذا النوع من الأساليب؛ إذ صرّح بأن هذه الأداة اللغوية تُدخل الاسم بعدها في شيء هو منفيٌّ عما سواه. هذا مع ملاحظة إشارته الجليّة الذّكية إلى وجه هذا الاسم الواقع بعد "إلا" الإعرابي، و النص على بقاءه مؤدّياً نفساً وظيفته الإعرابية التي كان عليها قبل لحاق "إلا" بالجملة.

4- لم يُغفل سيويه، بفضل ذوقه اللغوي، التنبيه على مسألة هامة ترتبط بدلالة القصر بوساطة "إلا"، و هي إيضاحه أنّ ما جاء بعد حرف الاستثناء المذكور، و إنّ لم يُعرب مستثنى من الناحية الإعرابية كما في أحواله الثلاثة الأخرى، فإنّ ذلك لا يخرج عن كونه مستثنى من جهة المعنى، بصيرورته داخلاً فيما خرج منه ما قبله. ولَفْتُهُ سيويه المعنوية هذه، تعدُّ من المواضيع القليلة جداً التي أدلى فيها بدلوه الدلالي ذي الصلّة المباشرة بعلم البلاغة المعتمد كثيراً على التذوق الفني، و التحليل الجمالي للنصوص.

و من هنا نشير، أنّ نظرة سيويه لأسلوب القصر، على غرار نظرتّه إلى معظم أبواب النحو الأخرى ذات الصبغة النحوية الغالبة، إنّما مردّها، كما ذكرنا سابقاً، إلى أسباب تاريخية و موضوعية، تمثلت أساساً في نشأة البلاغة المتأخرة، من حيث الزمن، عن علم النحو الذي كان فاتحة الدراسات اللغوية التي قعدت لعربيتنا.

5- إنّ دراسة سيويه لموضوع القصر، و إنّ لم تكن مقصودة لذاتها، فالحقّ الذي لا مرية فيه، هو أنّها جاءت دقيقة مفصّلة لعدد هام من مسائلها النحوية خاص كتكرار "إلا" في الاستثناء المفرّغ، و حال الاسم إعراباً و معنى في ذلك، و كذا بيانه لعمل الاسم

"غير" عمل الحرف "إلا" من جهة، و الاسم "سوى" الملازم عنده، وعند عموم البصريين، للنصب على الظرفية إلا في الشعر فينتقل من حالة البناء إلى الإعراب. هذا كله، دون إغفال النظر عن إشارة سيويه إلى قضية منع وقوع الاستثناء المفرغ، أو أسلوب القصر، في الكلام الموجب وهو ما أفاد منه النحاة بعده بشكل ملحوظ.

6- أما طرق القصر الثلاثة الأخرى، فالظاهر أنها لم ترد متّضحةً المعالم عند سيويه وهو ما تطلّب جهداً و مشقّةً في سبيل استنطاق المادة العلمية الخاصة بها من "الكتاب" أولاً، و في تحليلها و شرح مضامينها ثانياً.

7- و إذا انتقلنا إلى الزاوية البلاغية في دراستنا لأسلوب القصر، و هي التي مثّل لها بما وقر عند عبد القاهر الجرجاني، فأول ما يمكن تسجيله من ملحوظات في هذا الصدد هو أفراد الجرجاني فصلاً قائماً برأسه لهذا الموضوع درس فيه جوانبه مختلفة النواحي و الدلالات، إلا ما تعلق بأسلوب التقديم المتحقّق بوساطته معنى القصر؛ فإنّه ورد مطروحاً في باب التقديم و التأخير من كتابه دلائل الإعجاز؛ إذ لم تظهر بوضوح حدوده و أقسامه المرتبطة بدلالة القصر على الشيء، إلا ما ثبت حوله في كلام منفيّ.

8- لم يستعمل الجرجاني في تناوله لموضوع القصر سوى مصطلحين، هما: "القصر"، و "الاختصاص" متجاوزاً بذلك لفظة "الحصر"، و كذا مسميات هذا الأسلوب النحوية، "كالاستثناء المفرغ"، و "الناقص".

9- اعتماد عبد القاهر الجرجاني بشكل لافت للانتباه، في بسطه لمسائل هذا الموضوع، و شرحه لأصوله على طريقة عرض أفكاره عرضاً لغوياً، متأنياً، بسيطاً، جميلاً، مرتكزاً في أوقات كثيرة على الموازنة، أو المقابلة، بين بعض قواعد و دلالات طرق القصر الثلاثة الأولى، و هي: صيغة النفي و الاستثناء، و "إنما"، و العطف بوساطة "لا".

10- مراعاة الجرجاني في إيراد جملة القصر مبنيةً بهذا الطريق أو ذاك، حال المخاطب بالنسبة إلى الخبير الملقى عليه؛ إذ يجعل عبد القاهر الوسيلة المشهورة: "ما و إلا" مستخدمة في هذا الأسلوب للحكم المجهول، أو المنزل منزله، في حين يُنيط بالأداة "إنما" مهمةً الدلالة على القصر في الخبر المعلوم الجليّ، أو لما نُزل هذه المنزلة ادعاءً و مبالغةً. هذا

مع نصّه على أنّ لـ "إنّما" مزيّة خاصّة في هذا الباب، و هي عقّلها لأمرين اثنين في دفعة واحدة، هما : إثبات الشيء، و نفي ما سواه.

11- إفادة الجرجاني في بحوثه البلاغية عموماً، و في تناوله لموضوع القصر نموذجاً على ذلك، من علمه بأصول علم النحو و قواعده، و من الدراسات السابقة له في هذا المجال بدءاً بجهود سيويه الكبيرة ، كمسألتي إفادة "إنّما" لمعنى القصر، و كذا بعض مسائل التقديم والتأخير مثلاً.

12- ابتعاد عبد القاهر عن تقنين مسائل الموضوع وتحديد أقسامه، و فصوله إلا ما اقتضى المقام ذكره بهدف الإيضاح و البيان، مع ملاحظة جنوحه أحياناً إلى إبراز بعض وجوه الحسن و الجمال في بعض التراكيب في قالب أدبيّ راق ذي مسحة فنيّة بديعة رفيعة؛ جعلت نظرتّه إلى هذه الظاهرة أكثر حركية و جمالا، و أحسن رونقاً و اكتمالاً.

13- يمكن القول : إنّ عمل عبد القاهر الجرجاني جاء مكتملاً لما سبقه إليه سيويه الذي فصلّ المسألة من ناحيتها النحوية من زوايا عديدة مهمّة؛ إذ إنّ شروح عبد القاهر البلاغية و إشارات الدلالية و المعنوية حول الموضوع أكّدت بحقّ صلة البلاغة بعلم النحو الوطيّة من ناحية، و زادت دراسته دقّة و بهاء.

14- أمّا عن موطأ الإمام - رحمه الله - فالظاهر أنّه قد حفل بأساليب متنوّعة مؤدّية لمعنى القصر استعملها المصطفى الكريم، عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم، في عدد معتبر من أحاديثه النبوية الشريفة، للتعبير عن معاني دقيقة في اقتصاد لغوي رائع بديع.

و الله من وراء القصد

فهرس المصادر و المراجع

أولاً : المصادر:

* القرآن الكريم برواية الإمام ورش عن نافع ، دار ابن كثير، ودار القادري-دمشق، ط2، 1416هـ.

- 1- الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي، عالم الكتب - بيروت، د.ط، د.ت.
- 2- أسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجاني . ت: محمد رشيد رضا، دار المعرفة - بيروت، د.ط، د.ت.
- 3- أسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري . ت: فخر صالح قدارة، دار الجيل - بيروت، ط1، 1415هـ- 1995م.
- 4- الأشباه و النظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي . ت: فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي- بيروت، ط1، 1404هـ -1984م.
- 5- إصلاح المنطق ، ليعقوب بن السكيت . ت: أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، د.ط، 1970م.
- 6- أصول البلاغة ، لكمال الدين هيثم البحراني. ت: عبد القادر حسين، دار الشروق - بيروت، د.ط، د.ت.
- 7- الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج. ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، شارع سوريا، ط1، 1985م.
- 8- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لعبد الله بن خالويه. ت: محمد إبراهيم سليم، دار الهدى ، عين مليلة- الجزائر، د.ط، د.ت.
- 9- الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر - بيروت، د.ط، د.ت .
- 10- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي. ت: محمد حسن محمد اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1418هـ-1998م.

- 11- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين و الكوفيين ، لأبي البركات بن الأنباري، و معه كتاب الانتصاف ، لمحمد محي الدين عبد الحميد . دار الجيل - بيروت، د.ط، 1982م.
- 12- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين الأنصاري. ت: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1418هـ-1997م.
- 13- الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني. ت: عبد المنعم خفاجي، دار الجيل - بيروت، ط3 ، 1414هـ-1993م.
- *الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني . ت: عماد بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، د.ط، 1419هـ-1998م.
- 14- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب. عُني بتصحيحه و التعليق عليه و مقابلة أصوله : دار الكتاب العربي- بيروت، د.ط، د.ت.
- 15- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين الفيروزآبادي. ت: محمد علي النجار ، لجنة إصدار التراث الإسلامي، ط2، 1406هـ-1986م.
- 16- بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، لجلال الدين السيوطي. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د.ط، د.ت.
- 17- بهجة المجالس و أنس المجالس و شحذُ الذاهن و الهاجس، ليوسف بن عبد الله القرطبي. ت: محمد مرسي الخولي، الشركة المتحدة للتوزيع- بيروت، ط8، 1402هـ-1982م.
- 18- البيان و التبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. ت: عبد السلام هارون، مؤسسة الخانجي ، القاهرة ، ط3، 1948م.
- 19- تاريخ العلامة ابن خلدون، لعبد الرحمان بن خلدون، دار الكتاب اللبناني - بيروت، د.ط، 1981.
- 20- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري. ت: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1419هـ-1998م.
- 21- التعريفات، للجرجاني علي بن محمد. ت: إبراهيم الأبياري ، دار الريان للتراث ، د.ط، د.ت.

- 22- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي ، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة ، ط2 ، 1413هـ-1992م.
- 23- تفسير التحرير و التنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، ط1 ، 1984م.
- 24- تفسير سورة يس ، للإمام الفخر الرازي. ت : السيد الجميلي ، دار و مكتبة الهلال - بيروت، د.ط، 1988م.
- 25- تفسير المراغي ، لمصطفى أحمد المراغي ، دار الفكر - بيروت، ط3 ، د.ت.
- 26- التلخيص في علوم البلاغة، للخطيب القزويني . ت: عبد الرحمان البرقوقي، دار الفكر العربي .
- 27- تنوير الحوالك ، شرح على موطأ مالك، لجلال الدين السيوطي. ضبطه و صححه : الشيخ عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 ، 1418هـ-1997م.
- 28- تنوير المقياس من تفسير ابن عباس ، لأبي الطاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. ت: عبد العزيز سيد الأهل ، مكتبة و مطبعة المشهد الحسيني - القاهرة، ط2 ، د.ت.
- 29- جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن العسكري. ت: أحمد عبد السلام، و خرّج أحاديثه: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، ط1 ، 1408هـ-1988م.
- 30- الجني الداني في حروف المعاني، للحسين بن القاسم المرادي. ت: فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 ، 1413هـ-1992م.
- 31- جواهر البخاري و شرح القسطلاني، لمصطفى محمد عُمارة، المكتبة التجارية الكبرى، حقوق الطبع محفوظة.
- 32- حاشية العالم عبد الحميد الشافعي المسماة تسهيل الفوائد لتحصيل الشيخ خالد على متن الأجرومية، المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق - القاهرة، د.ط ، 1413هـ-1993م.
- 33- الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. ت: محمد عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط3 ، 1388هـ-1969م.
- 34- خزانة الأدب و لبُّ لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، دار صادر - بيروت، ط1، د.ت.

- 35- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ. ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية - بيروت ، د.ط، 1371هـ-1952م.
- 36- الدررُ اللوامع، لأحمد أمين الشنقيطي. ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1419هـ-1999م.
- 37- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني. ت: أبو فهر محمد شاکر ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر و دار المدني بجدّة، ط3 ، 1413هـ-1992م.
- 38- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد حسن السّكري. ت: محمد حسين آل ياسين ، دار الكتاب الجديد- بيروت، ط1، 1974م.
- 39- ديوان أبي تمام ، ت: إيليا الحاوي. دار الكتاب اللبناني- بيروت، ط1، 1984م.
- 40- ديوان أبي نوّاس ، ت: إيليا الحاوي. دار الكتاب اللبناني و مكتبة المدرسة - بيروت، د.ط، 1987م.
- 41- ديوان الأحوص الأنصاري. ت: عادل سليمان، و قدّم له : شوقي ضيف ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط2 ، 1411هـ-1990م.
- 42- ديوان امرئ القيس ، دار بيروت للطباعة و النشر - بيروت، د.ط، 1972م.
- 43- ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري. ت: وليد عرفات، دار صادر - بيروت، د.ط، 1974م.
- 44- ديوان الخنساء ، دار الأندلس للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت- ط8، 1401هـ-1981م.
- 45- ديوان عُبيد الله بن قيس الرقيات. ت: محمد يوسف ، دار صادر - بيروت، د.ط، د.ت.
- 46- ديوان الفرزدق. ت: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني و مكتبة المدرسة- بيروت، ط1، 1983م.
- 47- ديوان كُثير عَزّة. ت: إحسان عباس، دار الثقافة -بيروت، د.ط، 1391هـ-1971م.

- 48- شرح ديوان المتنبي . ت: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي- بيروت، ط2، 1400هـ-1980م.
- 49- الرَّمَانِي النَّحْوِي فِي ضَوْءِ شَرْحِهِ لِكِتَابِ سَيَّبِيهِ ، لِمَازِنِ الْمُبَارِكِ، منشورات دار الكتاب اللبناني - بيروت، د.ط، د.ت.
- 50- رُوحُ الْمَعَانِي فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ وَ السَّبْعِ الْمَثَانِي ، لِلأَلُوسِيِّ الْبَغْدَادِيِّ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ط، د.ت.
- 51- السَّيْرَانِي النَّحْوِي فِي ضَوْءِ شَرْحِهِ لِكِتَابِ سَيَّبِيهِ ، لِعَبْدِ الْمُنْعَمِ فَائِزٍ ، دار الفكر - دمشق، ط1، 1983م.
- 52- شَذْرَاتُ الْذَهَبِ فِي أَخْبَارِ مَنْ ذَهَبَ، لِابْنِ عِمَادِ الْحَنْبَلِيِّ . ت: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة- بيروت، د.ط، د.ت.
- 53- شرح ابن عقيل، لبهاء الدين العُقَيْلِيِّ الْهَمْدَانِيِّ. ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت، ط16، 1974م.
- 54- شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر النحاس. ت: أحمد خطاب ، ط1، 1394هـ-1974م.
- 55- شرح ألفية ابن مالك ، لأبي عبد الله بدر الدين محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل - بيروت، د.ط، د.ت.
- 56- شرح شذور الذهب ، لعبد الله بن يوسف بن هشام. ت: عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع - دمشق ، ط1، 1984م.
- 57- شرح شواهد المغني ، لجلال الدين السيوطي. ت: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، د.ط، د.ت.
- 58- شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر الجَرِيظِيِّ الْقُرْطُبِيِّ. ت: عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، ط1، 1404هـ-1984م.
- 59- شرح اللمع ، لأبي إسحاق الشيرازي. ت: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.

- 60- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو و الصرف للإمام جمال الدين محمد بن مالك الطائي، لأبي صالح يوسف المكودي ، دار رحاب ، باتنة - الجزائر ، د.ط، د.ت.
- 61- شروح التلخيص، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، د.ط، د.ت. و به أربعة كتب:
- 1- حاشية الدسوقي، للدسوقي.
 - 2- عروس الأفراح ، لبهاء الدين السبكي.
 - 3- مختصر التفتازاني ، للتفتازاني.
 - 4- مواهب الفتّاح، لابن يعقوب المغربي.
- 62- الصّاحبي في فقه اللغة العربيّة و مسائلها و سنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس. ت: أحمد حسن بسّج، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1418هـ-1997م.
- 63- الصّحاح تاج اللغة و صحاح العربية، لاسماعيل بن حمّاد الجوهري. ت: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين- بيروت، ط2، 1399هـ-1979م.
- 64- صحيح البخاري ، للإمام عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي ، نشر مشترك : موفم النشر - الجزائر ، و دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة-الجزائر، د.ط، 1992م.
- 65- صحيح مسلم بشرح التّوّي، للإمام محي الدّين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي. خرّج أحاديثه : محمد بن عيادي بن عبد الحليم ، مكتبة الصفا- القاهرة، و مطابع دار البيان الحديثة. توزيع : مكتبة السلام الجديدة، الدار البيضاء - المملكة المغربية، ط1، 1424هـ-2003م.
- 66- طبقات فحول الشّعراء ، لابن سلامّ الجمحي. ت: محمد أبو فهر ، دار المدني بجدة، د.ط، د.ت.
- 67- طبقات النحويين و اللغويين، لأبي بكر الزبيدي. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، د.ط، د.ت.
- 68- الطراز ، لليمني، دار الكتب العلمية- بيروت، د.ط، 1400هـ-1980م.

- 69- شرح العوامل المائة النحوية في أصول العربية للشيخ خالد الأزهرى الجرجاوى على متن العوامل النحوية لعبد القاهر الجرجاني . ت: البدرأوى عبد الوهاب زهران.
- 70- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، لسليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجميل، مطبعة عيسى الحلبي و شركاه بمصر، د.ط، د.ت.
- 71- فصل المقال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام. ت: إحسان عباس و عبد المجيد عابدين ، دار الأمانة و مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 3 ، 1403هـ-1983م.
- 72- الفهرست، لأبي الفرج بن النديم. ت: رضا تجرد، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، د.ط، د.ت.
- 73- القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروزآبادي ، المطبعة المصرية، ط3، 1352هـ-1933م.
- 74- الكامل في اللغة و الأدب، لأبي العباس المبرّد. ت: زكي المبارك، و أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده - القاهرة، ط1، 1355هـ-1936م/1356هـ-1937م.
- 75- الكتاب ، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. ت: محمد عبد السلام هارون، دار الجيل-بيروت، د.ط، 1991م.
- 76- كتاب الحروف، لأبي نصر الفارابي. ت: محسن مهدي، دار المشرق - بيروت، د.ط، د.ت.
- 77- الكشّاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزمخشري ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، د.ط، د.ت.
- 78- اللّباب في علل البناء و الإعراب، لأبي البقاء محي الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله. ت: غازي طليمات، دارالفكر - دمشق، ط1، 1995 (عن قرص مضغوط : الخطيب للتسويق و البرامج ، مكتبة النحو و الصرف، الإشراف العلمي ، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي ، الإصدار الأول ، 1419هـ-1999م).
- 79- لسان العرب، لابن منظور ، دار صادر - بيروت ، ط1، 1374هـ-1955م/1412هـ-1992م.

- 80 - اللّمع في العرّيّة ، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ. ت: حامد المؤمن ، عالم الكتب و مكتبة النهضة - بيروت، ط2، 1405هـ-1985م.
- 81-مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني. ت: نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.
- 82-المزهر في علوم اللغة، لجلال الدين السيوطي. ت: محمّد أحمد جاد المولى و علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل - بيروت، و دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، د.ط، د.ت.
- 83-المستطرف في كلّ فنّ مستطرف، لشهاب الدّين الأَبشيهي. ت: محمد قميحة، دار الكتب العلمية- بيروت، د.ط، د.ت.
- 84- معاني القرآن ، للأخفش سعد بن مسعدة. ت: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب- بيروت، ط1، 1970م.
- 85- معاني القرآن، للفراء أبي زكريا يحيى بن زياد، عالم الكتب - بيروت، ط2، 1400هـ-1980م.
- 86- معجم الأدباء ، لياقوت الحموي، راجعته وزارة المعارف العمومية، مكتبة عيسى البابي و شركاه بمصر، الطبعة الأخيرة، د.ت.
- 87- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر للطباعة و النشر ، و دار بيروت للطباعة و النشر، د.ط، 1376هـ-1957م.
- 88- معجم التّداوي بالأعشاب و التّبّاتات الطّبية ، لأبي عبد الله بن قيّم الجوزية. شركة الشهاب - الجزائر، حقوق الطبع محفوظة.
- 89- مغاني المعاني، لزيد الدين الرازي. ت: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف بالإسكندرية، د.ط، د.ت.
- 90- مغني اللّيب عن كتب الأعراب، لعبد الله بن هشام الأنصاري . ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د.ط، 1416هـ-1995م.
- 91- مفتاح العلوم، لأبي يعقوب السّكاكي، دار الكتب العلمية - بيروت، د.ط، د.ت.

- 92- المفصل في صنعة الإعراب ، لمحمود بن عمر الزمخشري . ت: علي أبو ملح ، دار
ومكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1413هـ-1993م.
- 93- المقابسات ، لأبي حيان التوحيدي. ت: حسين السندوي، دار المعارف للطباعة
والنشر، سوسة- تونس، ط1، 1991م.
- 94- الموطأ ، لإمام الأئمة و عالم المدينة مالك بن أنس. صححه ، و رقّمه، و خرّج
أحاديثه، و علّق عليه : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي،
و شركاه، توزيع : دار الكتب العلمية- بيروت، جميع الحقوق محفوظة.
- 95- النكت في تفسير كتاب سيويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف
بالأعلم الشنتمري. ت: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية ،
المنظمة العربية للثقافة و التربية و العلوم - الكويت ، ط1، 1407هـ-1987م.
- 96- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار، لمحمد بن علي بن محمد
الشوكاني، دار الجيل - بيروت، د.ط، د.ت.
- 97- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة، لجلال الدين السيوطي. ت: محمد بدر
النّعساني، دار المعرفة للطباعة و النشر- بيروت، د.ط، د.ت.
- 98- وقيّات الأعيان، لشمس الدين بن خلكان. ت: إحسان عباس، دار صادر- بيروت،
د.ط، د.ت.

ثانيا : المراجع :

- 1- الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي. ت : عبد المنعم الملوحي، مطبوعات
مجمع اللغة العربية- دمشق، ط2، 1401هـ-1981م.
- 2- الأسلوب - دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية لأحمد الشايب، مكتبة النهضة
المصرية لأصحابها حسن محمد و أولاده ، ط6، 1966م.
- 3- الأصول ، لتمام حسان، دار الثقافة ، الدار البيضاء - المغرب ، ط1، 1401هـ-
1981م.

- 4- الأصول البلاغية في كتاب سيبويه و أثرها في البحث البلاغي، لأسعد أحمد محمد ، مكتبة الآداب - القاهرة، د.ط، د.ت.
- 5- إعراب الجمل و أشباه الجمل ، لفخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط3، 1401هـ-1981م.
- 6- الإعراب في القرآن الكريم ، لسميح عاطف الزين، دار الكتاب اللبناني - بيروت، ط1، 1405هـ-1985م.
- 7- أمراء البيان، محمد علي كرد، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر- القاهرة، ط2، 1367هـ-1948م.
- 8- البحث البلاغي عند العرب - تأصيل و تقييم، لشفيح السيد، دار الفكر العربي - مدينة نصر، ط2، 1416هـ-1996م.
- 9- البلاغة تطوُّرٌ و تاريخ، لشوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط7، 1987م.
- 10- البهاء السبكي و آراؤه البلاغية و النقدية، لعبد الفتاح لاشين، دار الطباعة المحمدية بالأزهر - القاهرة، ط1، 1978م.
- 11- تاريخ آداب اللغة العربية ، لجرحي زيدان. ت: شوقي ضيف، دار الهلال - بيروت، د.ط، 1957م.
- 12- تاريخ النقد العربي من القرن الخامس إلى العاشر الهجري، لمحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، د.ط، د.ت.
- 13- التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني ، لصالح بلعيد. ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر ، د.ط، 1415هـ-1994م.
- 14- التطور النحوي للغة العربية ، لبرجشتراسر. ترجمة : رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة و دار الرفاعي بالرياض ، 1402هـ-1982م.
- 15- جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية - بيروت، ط33، 1417هـ-1997م.
- 16- الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي ، دراسة تحليلية لمحمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف بالإسكندرية، د.ط، د.ت.

- 17- الجوانب الدلالية ، لفايز الداية، دار الملاح للطباعة و النشر - دمشق ، ط1 ، 1978م.
- 18- جواهر البلاغة في المعاني و البيان و البديع، لأحمد الهاشمي. ت: يوسف الصُمَيْلي ، المكتبة العصرية - بيروت، د.ط، 1424هـ-2003م.
- 19- خصائص العربية و الإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللُّغوية، لأحمد شامية، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، د.ط، د.ت.
- 20- دراسات لأسلوب القرآن، الكريم، محمد عبد الخالق عُضَيْمة، دار الحديث - القاهرة، د.ط، د.ت.
- 21- دلالات التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، لمحمد حسنين أبو موسى، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا، ط1، 1399هـ-1979م.
- 22- شرح جمل سيبويه، لمحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، د.ط، 1992م.
- 23- صناعة الكتابة ، لأسعد أحمد علي و فكتور الكك، دار السؤال - دمشق، ط4، 1401هـ-1981م.
- 24- صور تأليف الكلام عند ابن هشام ، لمحمود أحمد نخلة، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، د.ط، 1994م.
- 25- الصورة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني منهجا و تطبيقا ، لأحمد علي دهمان، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، ط1، 1406هـ-1986م.
- 26- ضحى الإسلام، لأحمد أمين ، دار الكتاب العربي - بيروت، ط10، د.ت.
- 27- عالم اللُّغة عبد القاهر الجرجاني المُفْتَنُّ في العربيَّة و نحوها، للبدرأوي زهران، دار المعارف بمصر، ط2، 1981م.
- 28- العصر العباسي الأول، لشوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط8، د.ت.
- 29- علم الدلالة العربي- النظرية و التطبيق- لفايز الداية، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر ، د.ط، د.ت.
- 30- علم اللغة العام، لكمال محمد بشر ، دار المعارف بمصر، د.ط، 1980م.

- 31- فلسفة البلاغة بين التقنية و التطور ، لرجاء عيد ، منشأة المعارف بالإسكندرية، د.ط، د.ت.
- 32- فهارس كتاب سيويه و دراسة له، لمحمد عبد الخالق عزيمة، ط1، 1395هـ-1975م.
- 33- في تاريخ البلاغة العربية، لعبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة و النشر- بيروت، د.ط، د.ت.
- 34- في النحو العربي- نقد و توجيه، لمهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية - بيروت ، ط1 ، 1964م.
- 35- محاضرات في فقه اللغة، للزبير درّاقبي، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر ، ط2، 1994م.
- 36- المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها، لمحمد الأنطاكي، دار الشرق العربي - بيروت، ط3، د.ت.
- 37- المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، للسيد أحمد خليل ، دار النهضة العربية - بيروت، د.ط، 1968م.
- 38- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، لمحمد أحمد نحلة، دار النهضة العربية للطباعة و النشر- بيروت، د.ط، 1408هـ-1988م.
- 39- المركب الإسنادي و أنماطه من خلال القرآن الكريم، لأبي حسنين الشاذلي ، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1410هـ-1990م.
- 40- المصطلح النحوي -نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، لعوض محمد القوزي، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، ط2 ، 1983م.
- 41- المعاني - علم الأسلوب ، لمصطفى الصّاوي الجويني، دار المعرفة الجامعية، د.ط، 1993م.
- 42- معجم القواعد العربية في النحو و التصريف ، لعبد الغني الدقر، دار القلم- دمشق، ط1، 1406هـ-1986م.
- 43- معجم متن اللغة، لمحمد رضا العاملي، منشورات دار و مكتبة الحياة - بيروت، د.ط، 1960م.

44- المعجم المفصل في علوم البلاغة، لإنعام فوّال عكاوي. ت: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2، 1418هـ-1997م.

45- المعجم الوافي في النحو العربي، لعلي توفيق الحمد و يوسف جميل الزعبي، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان- ليبيا، و دار الآفاق الجديدة بالمغرب، ط1، 1992م.

46- المفردات النحوية، لكامل بسيوني ، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ط1، 1988م.

47- الموجز في تاريخ البلاغة العربية، لمازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط2، 1400هـ-1979م.

48- الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني - نظرية الإمام الجرجاني و موقعها في علم اللغة العام الحديث- لجعفر دك الباب، دار الجيل - دمشق، ط1، 1400هـ-1980م.

49- موسوعة الأحاديث النبوية ، لعبد الرحمان طالب، موفم للنشر، 1995م.

50- النحو الوافي - لعباس حسن، دار المعارف - القاهرة، ط5، 1975م.

51- نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني و الثالث للهجرة، لمصطفى جطل، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية - دمشق، 1979-1980م.

52- النقد و البلاغة ، لشكري عياد، دار المعارف للطباعة و النشر، سوسة- تونس، د.ط، د.ت.

ثالثا : الرسائل الجامعية :

1- "استعمال اللغة العربية إبان حرب التحرير الجزائرية"، (مخطوط : رسالة ماجستير لصاحبها عيسى بن العربي بن سديرة، معهد اللغة و الأدب العربي، جامعة الجزائر، 1988م).

2- "الاستفهام بين النحو و البلاغة" ، (مخطوط : رسالة ماجستير ، لصاحبها الطاهر قطبي، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة حلب، دمشق-سوريا، 1407هـ-1987م).

3 - "ظاهرة الفصل و الوصل بين النحو و البلاغة" ، (مخطوط : رسالة ماجستير لصاحبها عبد الجليل مصطفىاوي ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، دمشق- سوريا، 1407هـ-1987م).

رابعاً: المجلّات و الدوريات العربية :

- 1- أعمال الملتقى الوطني الثاني عن ابن خلدون ، المركز الوطني للدراسات التاريخية - الجزائر، 1-4 يوليو، لعام 1986م.
- 2- مجلة أبحاث جامعية ، يشرف عليها الدكتور حامد طاهر، دون عدد، د.ت.
- 3- مجلّة جامعة حلب ، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد 23 ، عام 1992م.
- 4- مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد 11، عام 1974م.

الفهارس العامة والملحقة بالبحث

- 1- فهرس الآيات القرآنية الكريمة
- 2- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
- 3- فهرس الشواهد الشعرية
- 4- فهرس الأمثال و الأقوال
- 5- فهرس اللغة
- 6- فهرس المواضع و الأماكن

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

ملاحظة: ما وضع بين قوسين من الصفحات فهو ما ورد من الآيات في الهامش فقط .

الصفحة	رقمها	الآية
سورة الفاتحة		
275-273	5	﴿وَيَاكَ نَسْتَعِينُ﴾
275-273	5	﴿يَاكَ نَعْبُدُ﴾
سورة البقرة		
193	2،1	﴿أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾
272	2	﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾
246 و 193	8، 9	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾
61	9	﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾
221	11	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾
222	12	﴿إِلَّا أَنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾
246	14	﴿وَإِذْ لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنُوا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾
(227)	16	﴿فَمَا رِبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾
10	23	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾
89	45	﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾
77	80	﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾
30	83	﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ﴾
105	102	﴿وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِّنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾
60	124	﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾
02	171	﴿وَمِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمِثْلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾

275	172	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾
225 و 223 و 251	173	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾
03	177	﴿وَلَكِنِ الْبِرُّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾
94	184	﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾
150	196	﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾
31	249	﴿فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾
65	269	﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾
323	278، 279	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾
317 و 205	286	﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾
سورة آل عمران		
65	07	﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾
202	26	﴿قُلِ اللَّهُ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾
94	39	﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي﴾
252	62	﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾
105	102	﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾
70-69	126	﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾
208	135	﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾
149 و 52 و 198	144	﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾
73	147	﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾
148	185	﴿وَإِنَّمَا تُوَفُّونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾
104 و 72	191	﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾

سورة النساء		
94	29	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾
32	66	﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾
317	84	﴿لَا تَكْلَفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾
70	92	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾
61	120	﴿يَعِدُّهُمْ وَيَمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾
86	171	﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾
141 و (146)	171	﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾
سورة المائدة		
94	01	﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾
(147)	27	﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾
61	99	﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾
190	116	﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾
61, 188, 189	117	﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾
سورة الأنعام		
26	14	﴿قُلْ أَعْيَرَ اللَّهُ اتَّخَذُ وَلِيًّا﴾
221 و 251	36	﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾
26	40	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَعْبَرِ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾
50	48 والكهف 56	﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾
209	50	﴿إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾

95	158 والنحل 33	﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾
سورة الأعراف		
223 و 251	33	﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾
344	73	﴿نَاقَةَ اللَّهِ﴾
(344)	73	و الآية كاملة : ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾
75	82	﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾
237	173	﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ﴾
70	187	﴿لَا تَأْتِيَكُمْ إِلَّا بَغْغَةً﴾
208	187	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لَوْ قَتَلَهَا إِلَّا هُوَ﴾
187	188	﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾
306	196	﴿إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾
سورة الأنفال		
141	06	﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾
90	34	﴿إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾
سورة التوبة		
(12)	03	﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾
89	32	﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾
208 و 65	51	﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾
98	54	﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ﴾
(98)		و الآية كاملة : ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ : وَرَسُولِهِ﴾
239	60	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾

99	74	﴿وَمَا نَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾
243-242	92,91	﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يَنْفِقُونَ﴾
242, 239 (243, 250) 298,	93	﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾
104	124	﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾
سورة يونس		
73	19	﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾
(149)	24	﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ﴾
90	72	﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾
33	98	﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمُ يُونُسَ﴾
61	102	﴿فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ﴾
سورة هود		
(147)	12	﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾
57	16	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ﴾
64	27	﴿مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا﴾
112	46	﴿قَالَ يَأْنُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾
(37)	47	﴿وَالَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾
262	61	﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾
124	63	﴿فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾
(91)	111	﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَوفِينَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾
سورة يوسف		
84	08	﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾

95	25	﴿قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
(52)	31	﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾
193 و (194) و 229	31	﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾
209	40	﴿أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾
54 و (04) و 228	82	﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾
88	85	﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفُ﴾
148	86	﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾
سورة الرعد		
247 و (250) و 306	19	﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾
239 و 241 و 297	40	﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾
سورة إبراهيم		
70	04	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾
185	10	﴿قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾
185 و 186	11	﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾
186	11	﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾
سورة الحجر		
110	04	﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾
سورة الإسراء		
64	23	﴿وَوَقَّضِي رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾
205	85	﴿وَمَا أَوْتَيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾
73	93	﴿هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾
سورة الكهف		
90	05	﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾
187	06	﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسِكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾

50	16	﴿وَإِذِ اعْتَرَلْتُمُوهُمْ وَمَا يُعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾
334	29	﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾
31	50	﴿فَسَجُدُوا لِإِبْلِيسَ﴾
96	55	﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأُولِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾
254, 186	110	﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾
سورة طه		
276	67	﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ﴾
237	90	﴿قَالَ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ﴾
77	103	﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾
(175)	106 107	﴿فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا لَا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾
سورة الأنبياء		
122	22	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾
156, 155	26	﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾
27 و 26	62	﴿قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمَ﴾
27	63	﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾
149, 143	108	﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾
سورة المؤمنون		
152-151	63, 62	﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا﴾
151	70	﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ﴾
سورة النور		
30	06	﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾
209	31	﴿وَلَا يُدِينُ زَيِّتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾

سورة الفرقان		
306	05	﴿وَقَالُوا أَأَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾
112 و 113	20	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾
73	70	﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾
سورة النمل		
306 و (311)	17	﴿وَحَشْرٍ لِسُلَيْمَانَ جُنُودَهُ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾
سورة القصص		
99	19	﴿إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ﴾
86	36	﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُفْتَرَى﴾
105 و 110	59	﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾
50	80	﴿وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ﴾
سورة العنكبوت		
(262)	60	﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾
262	62	﴿اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾
سورة الروم		
328	24	﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾
124	55	﴿مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾
سورة الأحزاب		
64	22	﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾
234	39	﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾
203	40	﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾

سورة سبأ		
(81)	19	﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَقٍ﴾
03	33	﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾
95	37	﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرَّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾
148	46	﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ﴾
سورة فاطر		
248-247	18	﴿إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾
187, 186	23, 22	﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾
234, 233 235,	28	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾
108	36	﴿لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾
سورة يس		
151	10	﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
221	11	﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ﴾
195	14, 13, 16, 15, 17	﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذُوبُونَ قَالُوا رَبَّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾
54 و 52	14	﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾
105	30	﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾
(91) و 90 138 و	32	﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَامٍ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾
194	69	﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ﴾
سورة الصافات		
271	47	﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾

(318)	141	﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾
سورة ص		
152	2،1	﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾
202	65	﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾
سورة الزمر		
262	23	﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي﴾
سورة غافر		
65	04	﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
237	68	﴿فَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾
سورة فصلت		
334	40	﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾
سورة الشورى		
90	48	﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾
72	51	﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآذُنِهِ مَا يَشَاءُ﴾
(262)	53	﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾
سورة الزخرف		
138	35	﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكُمْ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾
سورة الجاثية		
205	03	﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾
74	25	﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾
84، 85، (85)	32	﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾
سورة محمد		
80	04	﴿فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾

سورة الفتح		
104	27	﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾
سورة ق		
205	16	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلِمُ مَا تُوسْوَسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾
110	18	﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾
سورة الذاريات		
202	58	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾
سورة النجم		
194	4،3	﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾
57	39	﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾
سورة القمر		
336	49	﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾
50	50	﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾
سورة الرحمن		
10	27	﴿وَيَقَى وَجْهَ رَبِّكَ﴾
86 و 52	60	﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾
180	72	﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾
سورة الواقعة		
272	19	﴿لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ﴾
151	69،68	﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ﴾

سورة التغابن		
(262)	1	﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾
106-105	11	﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾
سورة الملك		
(35) و 91	20	﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ لَآ فِي غُرُورٍ﴾
سورة الحاقة		
276	31,30 32	﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْحَجِيمَ صَلُّوهُ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾
سورة نوح		
205	06	﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا﴾
سورة الجن		
344	18	﴿وَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾
سورة المدثر		
09	50	﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ﴾
سورة المرسلات		
180	32	﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ﴾
108	36	﴿وَلَا يُؤْذِنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾
سورة النازعات		
221 و 247	45	﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا﴾
50	46	﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرُونَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾
سورة عبس		
150	26,25 28,27 29	﴿إِنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا وَعِنَبًا وَقَضْبًا وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا﴾

سورة التكوير		
195	27	﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾
سورة المطفين		
65	12	﴿وَمَا يُكَذِّبُ بِهِ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾
سورة البروج		
336	15،14 16	﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾
سورة الطارق		
90	3،2،1	﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾
90	04	﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾
سورة الأعلى		
151	15،14 16	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾
سورة الغاشية		
60	13،12 14	﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ فِيهَا سُرٌّ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾
226	22،21	﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾
95	23،22	﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾
(262)	26،25	﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾
سورة الضحى		
276	10،9	﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾
سورة الزلزلة		
(03)	02	﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾
سورة الإخلاص		
173	04	﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

ملاحظة: ما وُضع قبله نجم من الأحاديث فهو ما ورد منها في الهامش فقط .

الصفحة	الحديث
341	اتتموا بأئمتكم ، إن صَلَّى قائماً فصلوا قياماً
320	إذا توضأ العبد المسلم - أو المؤمن- فغسل وجهه
339	إذا دُبِغ الإهاب فقد طَهَّرَ
319	استقيموا و لن تُحصوا ، و اعملوا، و خيرُ أعمالكم الصلاة، و لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمنٌ
338	أفلا انتفعتم بجلدها ؟ إنما حُرِّمَ أكلها
333	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله
330	إنَّ الله تبارك و تعالى يقول يوم القيامة أين المتحابُّون بجلالي ؟
332	إنما أنا بشرٌ مثلكم، و إنكم تختصمون إليّ
334	إنما أنا بشرٌ ، و إنَّه يأتيني الخصم
339	إنما جعل الإمام ليؤتمَّ به ، فإذا صَلَّى قائماً فصلوا قياماً
339	إنما جعل الإمام ليؤتمَّ به ، فلا تختلفوا عليه
146	*إنما الولاء لمن أعتق
341	إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذت هذه نساؤهم
330	تلك صلاة المنافقين، تلك صلاة المنافقين، تلك صلاة المنافقين
310	خيرُ يوم طلعت عليه الشمس يومُ الجمعة
339	* دباغُهُ طهورٌ
323	الذَّهَبُ بالورق رباً إلا هاء و هاء
337	الذي يشرب في آنية الذهب و الفضة إنما يُجرَّجِر في بطنه نارَ جهنم
314	رُدُّوا عليَّ ردائي ! أتخافون أن لا أقسم بينكم ما أفاء الله عليكم ؟

330	*سبعة يُظللهم الله يوم لا ظلَّ إلا ظله
320	قد رأيت الذي صنعتهم، و لم يمنعني من الخروج إليكم إلا أن خشيت أن تفرض عليكم
323	*لا تبيعوا الدينارَ بالدينارين ، و لا الدرهمَ بالدرهمين
322	لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل
336	لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها و لتسكح، فإنما لها ما قَدَّرَ لها
322	*لا تَشُدُّوا الرِّحَالِ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ
329	لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا و معها ذو مَحْرَم
-321	لا تُعمل المطيُّ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ
322	
329	لا يحلُّ لامرأة تؤمن بالله و اليوم و الآخر تسافر مسيرة يوم و ليلة إلا مع ذي محرم منها
316	للمملوك طعامه و كسوته بالمعروف
326	لا يصيبُ المؤمنَ من مصيبة حتَّى الشوكة يُشاكُّها إلا قَصَّ بها ، أو كَفَّرَ بها من خطاياها
333	لولا الأيمان لكان لي و لها شأن
318	لو يعلم الناس ما في النداء و الصفِّ الأول
334	ليس الشَّدِيدُ بالصُّرْعَةِ، إنَّما الشَّدِيدُ الذي يملك نفسه عند الغضب
313	ما بعث الله نبيًّا إلا رعى الغنم
327	ما حقُّ امرئ مسلم له شيءٌ يوصي فيه يبيت ليلتين إلا و وصيته عنده مكتوبة
311	ما رُئي الشَّيْطَانُ يوماً هو فيه أصغر، و لا أَدْحَر، و لا أَحْقَر، و لا أَغْيَظُ منه في يوم عرفة
325	ما من امرئ تكون له صلاة بليل
327	ما من مسلم يُشاكُّ شوكةً فما فوقها
312	ما من نبي إلا قد رعى غنما
327	ما يصيب المؤمنَ من وَصَب، و لا نَصَب، و لا سَقَم، و لا حَزَن حتَّى الهمُّ يهْمُه إلا كُفِّرَ به من سيئاته

315	مَنْ تَصَدَّقَ بِكَسْبِ طَيِّبٍ ، وَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّبًا
343	وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ
311	* حَدِيثُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ سُودَةَ ، وَ إِشَادُهَا شِعْرًا ، ظَنَّتْ عَائِشَةُ وَ حَفْصَةُ أَنَّهُمَا تَعَرَّضَ بِهِمَا ، وَ مَعْرِفَتُهُ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ ، أَنَّهُ لَيْسَ عَدِيًّا ، وَ تَيْمٌ مِنْ قَرَيْشٍ
342	حَدِيثُ تَأْخِيرِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الصَّلَاةَ يَوْمًا ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّ الْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا وَ هُوَ بِالْكُوفَةِ

فهرس الشواهد الشعرية

ملاحظة: ما وُضع قبله نجم من الأبيات فهو ما ورد منها في الهامش فقط .

الصفحة	البيت	الشاعر
184 و221	إنّما مصعبٌ شهابٌ من اللّـ .: ه تجلّت عن وجهه الظلماءُ	ابن قيس الرقيات
40	ما استثنت إلّا مع تمام ينتصب .: بعد نفي أو كني انتخب	*ابن مالك
80	ما الدهرُ إلّا منجنوناً بأهله .: و ما صاحبُ الحاجات إلّا معذباً	غير منسوب
88	*أرى الدهر*	و على رواية
96	فما هو إلّا أن أراها فجاءة .: فأهت حتى ما أكاد أجيّب	عروة بن حزام وموجود في شعر الأحوص الأنصاري
111	و ما حلّ سعديٌّ غريباً ببلدة .: فينسب إلّا الزبرقان له أب	غير منسوب
219	كنّ ابن من شئت و اكتسب أدبا يُغنيك محموده عن النسب	غير مذكور
249	ما أنت بالسبب الضعيف ، وإنّما تُنجح الأمور بقوة الأسباب فاليوم حاجتنا إليك ، وإنّما يُدعى الطيب لساعة الأوصاب	العبّاس بن الأحنف
84	لم يبق إلّا المجد و القصائد .: غيرك يا ابن الأكرمين والدا	*غير مذكور
116	يا كعبُ صبراً ما كان من حدث .: يا كعبُ لم يبق منّا غير أجلاّد إلّا بقياتُ أنفاس نخرجها .: كرائح راحل أو باكر غادي	حارثة بن بدر الغدراني
183	حسم الصلحُ ما اشتتهه الأعادي .: و أذاعته ألسن الحساد	*المتنبي
183	إنّما أنت والدّ و الأب القا .: طع أحنى من واصل الأولاد	/
45	حراجيجُ لا تنفكُ إلّا مناخة .: على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا	ذو الرمة
58	ألا ليس إلّا ما قضى الله كائن .: و لا يستطيع المرء نفعاً و لا ضرّاً	غير مذكور

228	سَفَرْتُ بُدُورًا وَ انْتَقَبِينَ أَهْلَةً وَ مَسْنُ غَصُونًا وَ التَّفَقَّنَ جَاذِرًا	غير منسوب
268	وَ مَا أَنَا أَسَقَمْتُ جَسْمِي بِهِ .: وَ لَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارًا	المتنبي
227, 144 290, 230, 297,	تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا اذْكَرْتَ .: فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَ إِدْبَارٌ	الخنساء
180	وَ أَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتُ كُلَّ قَصِيرَةٍ .: إِلَيَّ وَ مَا تَدْرِي بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ عَنَيْتُ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَ لَمْ أُرَد .: قَصَارِ الْخَطِيئِ شَرُّ النِّسَاءِ الْبِحَاتِرُ	كثير عزة
132	وَ إِذَا تُبَاعَ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى .: فَسَوَاكُ بِائِعُهَا وَ أَنْتَ الْمَشْتَرِي	* غير منسوب
259	وَ نَحْنُ كَفِينَاكَ الْأُمُورَ كَمَا كَفَى أَبُونَا أَبُوكَ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ	* غير منسوب
211	دُونَكُمْوَهَا يَا بَنِي هَاشِمٍ .: فَجَدَّدُوا مِنْ عَهْدِهَا الدَّارَ سَا دُونَكُمْوَهَا فَالْبَسُوا تَاجَهَا .: لَا تَعْدُمُوا مِنْكُمْ لَهُ لَابَسَا	* السيد الحميري
211	لَوْ خَيْرَ الْمُنْبِرِ فَرَسَانَهُ .: مَا اخْتَارَ إِلَّا مِنْكُمْ فَارَسَا	/
307	عَلَيْكَ بِالْيَاسِ مِنَ النَّاسِ .: إِنْ غَنَى نَفْسَكَ فِي الْيَاسِ	أبو نواس
120	وَ إِنْ تُكْرَّرَ لَا لِتُوكِيدِ فَمَعُ .: تَفْرِيعُ التَّائِيْرِ دَعُ	ابن مالك
70	أَمَرْتُمْ أَمْرِي بِمَنْقَطِعِ اللَّوِيِّ .: وَ لَا أَمْرَ لِلْمَعْصِيِّ إِلَّا مَضِيْعَا	الكلحبة الثعلبي
93	فِيَأْتِهِمْ يَرْجُونَ مِنْكَ شِفَاعَةً .: إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ	حسان بن ثابت
111	فَحَالَفَ فَلَا وَ لِلَّهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً .: مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلذَّلِّ عَارِفُ	غير منسوب
108	وَ مَا قَامَ قَائِمٌ فِي نَدِينَا .: فَيَنْطِقُ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ	الفرزدق
132	لَدَيْكَ كَفَيْلٌ بِالْمَنَى لِمُؤْمِلٍ .: وَ إِنْ سَوَاكَ مِنْ يُؤْمَلُهُ وَ يَشْقَى	* غير منسوب
248	أَنَا لَمْ أُرْزَقْ مَحَبَّتَهَا إِنَّمَا لِلْعَبْدِ مَا رُزِقَا	العباس بن الأحنف
78	فَأَلْفَيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ .: وَ لَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلَا	أبو الأسود الدؤلي
78	أَرَأَيْتَ مَنْ كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ .: أَنَانِي فَقَالَ اتَّخَذَنِي خَلِيلَا	* /

115	و ألغ ذات توكيد كلا .: تمرر بهم إلا الفتي إلا العلي	ابن مالك
133	و لسوى سوى سواء اجعلا .: على الأصح ما لغير جعلاً	/
228	بدت قمراً، و مالت خوطَ بان .: وفاحت عنبراً، و رنت غزالاً	المتنبّي
304	لعابُ الأفاعي القاتلات لعابُه .: و أَرِي الجني اشتارته أيد عواسلُ	أبو تمام
152	وجهك البدرُ، لا بل الشمسُ لو لم .: يُقضَ للشمس كسفةً أو أفولُ	* غير منسوب
88	فقلت : يمينَ الله أبرح قاعدا .: و لو قطعوا رأسي لديك و أوصالي	امرؤ القيس
165	كأنّ دثاراً حلقت بلبونه .: عقابُ تنوفي، لا عقابُ القواعل	/ *
125 و 97	لم يمنع الشرب منها غيرُ أن نطقت .: حمامةً في غصون ذات أوقال	الكنانيّ
163	و ما كنت ضفافاً و لكنّ طالباً .: أناخ قليلاً فوق ظهر سبيل	الأخضر بن هبيرة
146	أراني و لا كفران لله إنّما .: أوأخي من الأقوام كلّ بخيل	كثير عزة
233 و 148 251 و 235 302 و 303	أنا الذائدُ الحامي الذمارَ ، و إنّما .: يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي	الفرزدق
144	فأغفر عوراء الكريم ادّخاره .: و أعرض عن ذنب اللئيم تكراً	* غير منسوب
44	و إنّ يُفرغ سابق إلا لما .: يكن كما لو عدما	ابن مالك
152	لا تملنّ طاعةَ الله ، لا بل .: طاعةَ الله ما حييت استديماً	* غير منسوب
137	عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا .: هل كنت جارتنا أيام ذي سلم؟	غير منسوب ، وهو موجود في ديوان الأحوص الأنصاري
113	ما أعطياي و لا سألتهما .: إلا و إني لحاجزي كرمي	كثير بن عزة
190 و 68	قد علمت سلمى و جارقتها .: ما قطر الفارس إلا أنا	عمرو بن معد يكر

132	ولا ينطق الفحشاء مَنْ كان منهم .: إذا جلسوا منا و لا من سوائنا	المرار بن سلامة العجلي، ومرة منسوب لرجل من الأنصار
142 و 224	كأنا يوم قرى إ .: نأما نقتل إيانا قتلنا منهم كل فتى .: أبيض حسانا	غير منسوب
133	و لم يبق سوى العدو .: ن دناهم كما دانوا	الفند الزماني واسمه شهل بن شيبان بن ربيعة
120	في واحد مما بالآ أستني .: و ليس عن نصب سواه مغني	ابن مالك
118	مالك من شيخك إلا عملهُ .: إلا رسيمهُ و إلا رمَلهُ	غير منسوب
75	و قد علم الأقسام ما كان داءها .: بثهلان إلا الخزي ممن يقودها	غير منسوب
117	هل الدهر إلا ليلة و نهارها .: و إلا طلوع الشمس ثم غيارها	أبو ذؤيب الهذلي
17-16	إني أقول مقالا لست أخفيه .: و لست أرهب خصما إن بدا فيه ما من سبيل إلى إثبات معجزة .: في التظلم إلا بما أصبحت أبعده فما لنظم كلام أنت ناظمهُ .: معنى، سوى حكم إعراب تزجيه وقد علمنا بأن التظلم ليس سوى .: حكم من النحو نمضي في توحيه	عبد القاهر الجرجاني
143	أبلغ الحارث بن ظالم المو .: عد الناذر التذور عليا أنا نقتل النيام و لا نق .: تلت يقطان ذا سلاح كميأ	ابن الإطناية
أبيات ذكرت أعجازها فقط		
163	* و لكن زنجيا عظيم المشافر *	الفرزدق
249	* و إنما يعذر العشاق من عشقا *	العباس بن الأحنف
266	* إنما يجزي الفتى ليس الجملة *	لبـيد
أنصاف أبيات ذكر تمامها		
268	* و ما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله *	المتنبي
268	* و لكن لشعري فيك من نفسه شعر *	/

فهرس الأمثال والأقوال

ملاحظة: ما وُضع بين قوسين من الصفحات ، فهو ما ورد من الأمثال في الهامش .

الصفحة	المثل
272 و 260 و 259	أ تُعَلِّمُنِي بِضَبِّ أَنَا حَرَّشْتَهُ ؟
(08)	*أعياء من باقل
292 و 175	أمتٌ في الحجر لا فيك
264 و 263 و 175 و 174 و 265 و 291	شرُّ أهرَّ ذا ناب
(45)	*شربنا على الخسف
07	فلانٌ يَفْلُ الحزَّ و يطبِّقُ المفصل
133	* كما تدين تدان
286 و (25)	* لكلِّ مقام مقال
(08)	* لم أجد لشفرة محزاً
301	مصائب قوم عند قوم فوائد

فهرس اللغة

-أ-

- الأرْيُ: 304
اشتارته: 304
الأجلاد: 116
أصاخ (مُصِيخَةٌ): 310
أصغر: 311
أمتُ: 175
أناخ (مُنيخَةٌ): 45
الإهاب: 339

-ب-

- البان: 228
البَحَّاتر: 180

-ت-

- تلع (تَلْعَةٌ): 111

-ث-

- التنا: 30

-ج-

- جُحش: 339
الجُرْجَرَة: 337
الجعرانةُ: 314

-ح-

- حرج (حَرَاجِيح): 45

08.....: حَزَّ (المحزُّ)

142.....: حُسَّانٌ

- خ -

339.....: خلدش (خُلْدَش)

45.....: خسف (الْحَسْفُ)

07.....: خطل (الْحَطْلُ)

243.....: خلف (خَلُوف)

228.....: الخوط

- د -

133.....: دان (دَنَاهُم)

311.....: دحر (أَذْحَرُ)

- ذ -

174.....: ذو النَّاب

- ر -

118.....: رسم (رَسِيم)

118.....: رَمَل (رَمَلٌ)

228.....: رَنَّتْ

323.....: رَوْضَ (رَوَّادُضْنَا)

136.....: ريجان

- ز -

17.....: زَجَّى (تَزَجَّيْهِ)

- س -

- 314.....: سَمْرٌ قَامَةٌ
318.....: سَهَمَ (اسْتَهَمُوا)

- ش -

- 326.....: شَاكَ (يُشَاكُ)
322.....: شَفَّ (تَشْفُو)
163.....: شَفَرَ (الْمَشَاْفِر)

- ص -

- 339.....: صُرِعَ
334.....: صَرَعَ (الصَّرْعَةُ)
311.....: صَغَرَ (أَصْغَرُ)
13.....: صَنَعَ (الصَّنَاعَةُ)

- ض -

- 163.....: الضُّفَّاف

- ع -

- 78.....: عَتَبَ (مُسْتَعْتَب)
318.....: العتمة
304.....: عَسَلَ (العَوَاسِل)
136.....: عَمَّرَ (عَمَّرْتُكَ)
08.....: عَيَّ (العَيُّ)

- غ -

- 322.....: غَائِبًا

271.....: العَوْلُ

117.....: غَيْرَ (غَيَارُهَا)

311.....: غِيْظٌ (أَغْيِظُ)

- ف -

336.....: فَرَعٌ (تَسْتَفِرُّغٌ)

315.....: فَصَلٌ (فَصِيلٌ)

08.....: فَصَلٌ (مَفْصَلٌ)

07.....: فَلَ (الْفُلُّ)

315.....: فَلَوٌ (الْفُلُوُّ)

- ق -

313.....: قرط (قراريط)

330.....: قرني الشيطان

326.....: قُصٌّ

341.....: قُصَّةٌ

181-180.....: القَصْرُ

68.....: قَطْرٌ

- ك -

143.....: كَمَى (الكميُّ)

- ل -

08.....: اللَّبَّةُ

70.....: اللَّوَى

- م -

136.....: مَعَاذٌ

الْمُنْحَنُونَ : 80.....

- ن -

نَجَزَ (ناجز) : 322.....

النَّدِيُّ : 108.....

نَظَّمَ (النَّظْم) : 15.....

نَعَقَ (يَنْعَقُ) : 02.....

نَقَرَ : 330.....

- ه -

هَاءَ و هَاءً : 323.....

هَجَرَ (التَّهَجِيرُ) : 318.....

هَرَّ (أَهَرَ) : 174.....

- و -

وَزَعَ (يَزَعُ) : 311.....

وَقَلَ (الأَوْقَالُ) : 97.....

فهرس المواضع و الأماكن

75.....	تَهْلان :
310.....	الطُّور :
323.....	الغابة :
142.....	قُرَى :
313.....	قَرَارِط :

فهرس الموضوعات

- المقدمة: [أ-هـ]
- المدخل : علاقة النحو بالبلاغة..... [28-1]
- 1- النشأة الأولية للبلاغة العربية..... 10-2
- 2- أهمية ربط النحو بالبلاغة..... 22-10
- 3- علاقة علم المعاني بالنحو..... 28-22
- الفصل الأول : أسلوب القصر عند سيبويه..... [176-29]
- تمهيد 33-30
- أولاً : أسلوب القصر بـ "إلا" عند سيبويه..... (139-34)
- 1- "إلا" أمّ الباب..... 35-34
- 2- تركيب "إلا" و عملها..... 41-35
- 3- تعريف الاستثناء المفرغ..... 47-41
- 4- هل الاستثناء المفرغ استثناء حقيقي؟..... 50-47
- 5- أحوال ما بعد "إلا" في الاستثناء المفرغ عند سيبويه..... *82-50*
- أ- التفرغ لخبر المبتدأ..... 60-51
- ب- التفرغ للمبتدأ..... 61-60
- ج- التفرغ للمفعول به..... 64-61
- د- التفرغ للفاعل..... 69-65
- هـ- التفرغ لشبه الجملة..... 70-69
- و- التفرغ للحال..... 73-70
- ز- التفرغ لاسم كان و خبرها..... 76-73
- ح- التفرغ لاسم "أن" الموصولية..... 77-76
- ط- التفرغ لظرف الزمان..... 78-77

- 82-78 ي- التفرغ للمصدر (المفعول المطلق) المحذوف عامله
- 85-82 6- معمولاتٌ لا يُفرغ لها الكلام عند سيويه
- 89-86 7- هل يقع الاستثناء المفرغ (أسلوب القصر) في المفيد والموجب من الكلام؟
- *94-89* 8- ملحوظات عامة في الاستثناء المفرغ عند سيويه
- 91-89 أ- عمل "إن" في هذا الأسلوب
- 94-92 ب- تقدم المستثنى على المستثنى منه في المفرغ من الكلام
- *115-94* 9- الجملة الواقعة موقع المستثنى في الاستثناء المفرغ
- 96 أ- الجملة الواقعة خبراً عن مبتدأ بعد إلاّ
- 99-96 ب- الجملة الواقعة فاعلاً بعد إلاّ
- 101-99 ج- الجملة الواقعة مفعولاً به بعد إلاّ
- 103-101 د- الجملة الابتدائية الواقعة بعد إلاّ نعتاً
- 104-103 هـ- الجملة ظرف زمان بعد إلاّ
- *115-104* و- الجملة الحالية بعد إلاّ
- 110-106 1- الحال المحصورة جملة فعلية و شبه جملة
- 112-110 2- الحال المحصورة جملة اسمية
- 113-112 3- المصدر من "إن" و معموليها حالا محصورة بعد إلاّ
- 115-114 ز- الجملة الواقعة مفعولاً لأجله بعد إلاّ
- *122-115* 10- تكرار إلاّ في الاستثناء المفرغ
- 118-115 أ- تكرار إلاّ للتوكيد
- 122-118 ب- تكرار إلاّ لغير التوكيد
- *134-122* 11- عمل غير و سوى عمل إلاّ في الاستثناء المفرغ
- أ- غير :
- 125-122 1- عملها :
- 126-125 2- ملحوظة في الاستثناء المفرغ بوساطة غير

- 127-126 3- الاسم "غير" ليس كإلا في كلِّ حال
- 128-127 4- الاسم المعطوف بعد غير في الاستثناء المفرغ
- 129-128 5- هل يجوز تكرار "غير" في الاستثناء المفرغ؟
- 131-129 6- طريق آخر للقصر مع الاسم غير
- *134-131* ب- سوى
- 139-134 12- أسلوب مطرد في الاستثناء بين إلا و لما
- (150-139) ثانيا : أسلوب القصر بـ "إنما" عند سيبويه
- 140-139 1- إنما المركبة : (أصلها)
- 143-140 2- عملها
- 150-143 3- تحقق القصر بـ "إنما" عند سيبويه
- (169-150) ثالثا : أسلوب القصر بالعطف عند سيبويه
- 1- عمل "بل"، و"لكن"، و"لا" ، عند سيبويه :
- *159-151* أ- الحرف بل
- 157-151 1- عملها في جملة النعت و العطف
- 158-157 2- بل الحاصرة عند سيبويه
- 159-158 3- حقيقة القصر بـ "بل"
- *165-159* ب- لكن
- 161-160 1- شروط عملها
- 2- لكن الحاصرة :
- 163-161 أ- في الجملة الفعلية
- 165-163 ب- في الجملة الاسمية
- *169-165* ج- "لا" العاطفة
- 166-165 1- شروط عملها العطف عند جمهور النحاة
- 169-166 2- إفادة هذا الحرف لمعنى القصر عند سيبويه

- رابعاً: أسلوب القصر بطريق التقديم والتأخير عند سيويه..... (176-169)
- 1- نظرة سيويه لموضوع التقديم و التأخير..... *174-170*
- أ- الجملة الفعلية..... 171-170
- ب- الجملة الاسمية..... 172-171
- ج- الظرف..... 174-173
- 2- طريقٌ للقصر في هذا الباب عند سيويه..... 176-174
- الفصل الثاني: أسلوب القصر عند عبد القاهر الجرجاني..... [277-177]
- توطئة..... 179-178
- 1-تعريف القصر :..... 182-179
- أولاً : أسلوب القصر بيلاً عند الجرجاني..... (220-182)
- تمهيد :..... 183-182
- 1/ حقيقة القصر بـ "إلاً"..... 193-184
- 2/ القصر بـ "إلاً" من أساليب التوكيد عند الجرجاني..... 197-193
- 3/ المعمولات المحصورة بـ "إلاً" عند الجرجاني..... *216-197*
- أ- القصر على خير المبتدأ..... 200-197
- 1- القصر الحقيقي في قصر الموصوف على الصفة..... 199
- 2- هل يُعْطَف بـ "لا" على جملة القصر بالنفي و الاستثناء؟..... 200
- ب- القصر على المبتدأ..... 202-200
- 1- القصر الحقيقي التَّحْقِيقِي فِي قِصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الْمَوْصُوفِ..... 203-202
- ج- القصر بين الفاعل و المفعول به..... *214-203*
- 1- موضع الاختصاص بين هذين المعمولين..... 206-203
- 2- معنى قصر الفاعل على المفعول و عكسه..... 209-206
- 3- عمل "لا" العاطفة في قصر الفاعل و المفعول..... 209
- 4- تأخير المقصور و المقصور عليه بعد إلاً..... 214-210

- 216-214 /4 عمل "غير" عمل "إلا" في أسلوب القصر.....
- (220-217) ثانيا : أسلوب القصر بطريق العطف عند عبد القاهر الجرجاني.....
- 220-217 1- حقيقة القصر بلا العاطفة.....
- (255-220) ثالثا : أسلوب القصر بإنما عند عبد القاهر الجرجاني.....
- 225-222 1- تحقق القصر بوساطة "إنما".....
- 230-225 2- إنَّما الحاصرة لفظا عند الجرجاني.....
- 232-230 3- مزية القصر بـ "إنَّما".....
- *245-233* 4- ما يحصر من المعمولات بـ "إنَّما".....
- 237-233 أ- القصر بـ "إنَّما" بين الفاعل و المفعول.....
- 243-237 ب- القصر بـ "إنَّما" بين المبتدأ والخير.....
- 245-243 ج- اجتماع العطف بـ "لا" مع "إنَّما".....
- *251-245* 5- دلالات إنَّما الحاصرة.....
- 247-246 أ- التوكيد بـ "إنَّما".....
- 251-247 ب- التعريض بـ "إنَّما".....
- 255-251 6- فروق في القصر بين "إلا" و "إنَّما".....
- (277-255) رابعا : أسلوب القصر بطريق التقديم و التأخير عند الجرجاني.....
- 258-255 توطئة :.....
- 263-258 1- القصر بتقديم الفاعل.....
- 265-263 2- القصر بتنكير المبتدأ.....
- *272-265* 3- القصر في الكلام المنفي.....
- 269-266 أ- القصر على الفاعل المنفي.....
- 271-269 ب- القصر على المفعول به المنفي.....
- 272-271 ج- القصر على شبه الجملة المنفية.....

- 4- القصر المتحقق بوساطة التقديم في الكلام المثبت *277-273*
- أ- الحصر في المفعول به 276-273
- ب- الحصر في شبه الجملة 277-276
- الفصل الثالث : نقد وموازنة لتناول سيبويه و عبد القاهر الجرجاني
- لأسلوب القصر [345-278]
- تمهيد 281-279
- أولاً: الموازنة (308-281)
- 1- منهج سيبويه في دراسته لأسلوب القصر *292-281*
- أ- من حيث الشكل :
- 1- حدود الظاهرة 286-281
- 2- المصطلح 287
- ب- من حيث المضمون 292-287
- 2- منهج عبد القاهر الجرجاني في دراسته لأسلوب القصر *308-292*
- أ- من حيث الشكل :
- 1- حدود الظاهرة 293-292
- 2- المصطلح 294-293
- ب- من حيث المضمون 300-294
- ج- إفادة الجرجاني من الدراسات النحوية 303-300
- د- إضافات الجرجاني :
- 1- المعاني النحوية 304-303
- 2- النواحي الجمالية 308-304
- ثانياً : التطبيق (345-308)
- 1- القصر بالحرف "إلاً" *315-309*
- أ- خير المبتدأ 314-310

315-314	ب- المبتدأ
318-315	ج- المفعول به
317-315	1- المفرد
318	2- الجملة
321-319	هـ- الفاعل
320-319	1- المفرد
321-320	2- الجملة
322-321	و- شبه الجملة
331-322	ز- الحال
324-322	1- المفردة
328-324	2- الحال الواقعة جملةً
329	3- الحال شبه جملة
330	ح- ظرف الزمان
331-330	ط- البدل الحصور
342-331	2- القصر بـ "إنما"
335-332	أ- الخبر
336-335	ب- المبتدأ
338-337	ج- المفعول به
339-338	د- نائب الفاعل
341-339	هـ- المفعول لأجله
342-341	و- ظرف الزمان
345-342	3- القصر بالتقديم
[350-346]	الخاتمة
365-351	فهرس المصادر والمراجع

379-367 فهرس الآيات القرآنية الكريمة
382-380 فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
386-383 فهرس الشواهد الشعرية
387 فهرس الأمثال و الأقوال
392-388 فهرس اللُّغة
393 فهرس المواضع و الأماكن
402-394 فهرس الموضوعات

استدراكات و تصحيحات عامّة

على الرغم من الجهد المضني المبذول في سبيل تصحيح ، و تنقيح ، و ضبط مضامين وفصول هذا البحث معنى و شكلا ، و لأنّ الكمال غير مستطاع إطلاقا في حقنا نحن ، بني البشر ، المتسمين بصفات السهو ، و الخطأ و النسيان ؛ فإننا نودّ أخيرا أن نلفت انتباه القارئ الكريم إلى بعض المسائل التي فاتنا التدقيق فيها ، إمّا شرحا ، أو شكلا ، أو إثباتا .
و هذه الأمور المراد التنبيه عليها هاهنا ، هي على العموم ، حسب ما أمكننا ملاحظته بعد طبع هذه المذكرة ، كما يأتي :

1- حرصا منا على ضبط كتابة الآيات القرآنية ضبطا تاما دقيقا خوفا من المساس بقداسة كتاب الله المجيد و حرمة ، فقد استعنا بقرص مضغوط يحوي مصحفا مضبوطا حسب رواية الإمام حفص عن عاصم ، رحمهما الله تعالى ، لتعدّر توافر نظير له على رواية الإمام ورش عن نافع المعتمدة في إنجاز هذا البحث ؛ فإننا حاولنا قدر الإمكان ردّ بعض الكلمات في بعض الشواهد القرآنية إلى ما تقتضيه الرواية المذكورة أخيرا ، لئلا نخرج عن أصولها في ضبط بعض المفردات ، نحو كلمات : "لكنّ ، و البرّ ، و يخذعون ، و قبلا ، و أنا" من الآيات الآتي ذكرها : "البقرة : 177 ، و البقرة : 09 ، و الكهف : 55 ، و عبس : 25" المثبتة في الصفحات التالية على الترتيب من هذا البحث : "03 ، و 61 ، و 96 ، و 150" . على شكلها التام في رواية ورش ، على : "لكنّ ، و البرّ ، و يخذعون ، و قبلا ، و أنا" على الترتيب .
لذلك نشير هاهنا ، أنّه إن كان هناك من كلمات تحتاج إلى إعادة ضبط حسب رواية ورش عن نافع ، فإنّ ذلك مما يكون قد عجزنا عن ملاحظته و إدراكه لسهو منا و قلة تركيز ، كإبقائنا على رسم الهمزة في بعض الكلمات حسب ما تقتضيه رواية الإمام حفص عن عاصم ، وهو الأمر الذي كان ينبغي

تصحيحه و رَدُّه إلى أصول قراءة الإمام ورش عن نافع ، رحمهم الله تعالى جميعاً.

و لعلّه ، لهذا السبب ينبغي على مجامع البحث الفقهية والعلمية العمل على وضع سور المصحف الشريف، برواية الإمام ورش عن نافع، جميعها على قرص مضغوط ،مع ضرورة مراعاة أصول القراءة و أحكام التجويد كما هي مثبتة في المصحف الشريف من إدغام ،و إقلاب ،و مدّ ، وغيرها تسهيلاً على الباحثين إيراد آيات الذكر الحكيم من دون خطأ في رسمها ، أو تحريف في ضبط شكل كلماتها أولاً ، وإثباتاً لكلام رب العالمين بأحكام قراءته المعروفة بطريق الإمام ورش عن نافع ،لأن كتاب الله المجيد ليس معجزاً بإعجاز بيانه ، و روعة أسلوبه فقط ،و إنما هو معجز أيضاً بأحكام وقفه ، و أصول نطق بعض حروفه من إدغام ،و إقلاب ، وغير ذلك من علامات التجويد ، ممّا هو مشارٌ إليه في عديد طبعات المصحف الشريف ، كرموز الإدغام الكامل والناقص ، وعلامات المد المختلفة ، إلخ ؛ لأنه إذا كان مطلوباً من الناحية المنهجية ضبط أبيات الشعر المستشهد بها ضبطاً تاماً مراعاة لكتابته كما وقر عند قائله ،فآياتُ كتاب الله العزيز الحميد أولى بالحفظ ،و التدقيق ،و التمجيد .

2- قد سقط سهواً إثبات رسم الهمزة تحت ألف كلمة "إعداد" من عبارة : "إعداد الطالب" في الغلاف الخارجي للمذكرة ، و هو الأمر الذي أثبت بشكل صحيح في جانب الغلاف .

3- أغفلنا الإشارة في الصفحة : "38" ،الهامش رقم : 01 ، و في فهرس المصادر أيضاً الصفحة : "360" ، إلى أنّ طبعة كتاب "المفصل في صنعة الإعراب" لمحمود الزمخشري المستعملة في هذه المذكرة مأخوذة من القرص المضغوط المذكور في بداية الفصل الأول ، على الرغم من توافر الكتاب المذكور في المكتبات .

4- سقط سهوا في الصفحة: "49"، الهامش رقم: "03" إثبات سنة وفاة

أبي الحسن الرماني و هي عام 384 هـ.

5 - سقط سهوا في الصفحة: "81"، الهامش رقم: "01" إثبات سنة

وفاة الحسين بن القاسم المرادي و هي عام 749 هـ.

6-ورد سهوا إيراد شاهد نحويّ في غير موضعه، للخليفة عمر بن عبد

العزیز، رحمه الله تعالى، في الصفحة: "137-138" و هو قوله: "إِلَّا مَا بَعَثَ

خَاتَمَكَ"، لأنّ القصد به إنّما كان الحديث عن شواهد "لَمَّا" المتضمّنة معنى

الاستثناء حين تكون بمعنى "إِلَّا" في أسلوب القسم الاستعطافي.

7- قد أغفلنا ذكر أيّ شرح لمعنى الحديث النبوي الشريف الوارد في

الصفحة: "314" شاهدا على حصر المبتدأ بـ "إِلَّا"؛ لتطلب ذلك نقل أقوال عديدة

لبعض فقهاء المسلمين و علمائهم، عليهم رحمة الله تعالى.

8- قد يصادف القارئ الكريم أحيانا عنوان كتاب "الجنى الداني"

للمرادي بإثبات نقطتين تحت الألف المقصورة لكلمة "الجنى"، و هو من

الأخطاء المطبعية التي فاتنا إعادة ضبطها كلها رغم محاولتنا في ذلك

جاهدين.

9- لأنّه لم يكن بنا حاجة إلى إثبات فهرس خاص للحيوان لعدم اقتضاء

الحاجة ذلك، فإننا أوردنا شرح عبارة "ذو النّاب" ضمن فهرس اللغة

اضطرارا.

هذا ، والله أعلى وأعلم ، وهو أعزُّ وأحكم ، والحمد لله رب العالمين

و لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

استدراكات وتصحيحات إضافية

- 1- في الصفحة 31، السطر 3: "فجملته جاء" ← "فجملته جاءني". (الها 27)
- 2- في الصفحة 32، السطر 4: قبل الأخير "في الاستثناء" ← "من الاستثناء".
- 3- في الصفحة 36، السطر 1: "لو اعتدنا" ← "لو اعتدنا".
- 4- في الصفحة 43، السطر 4: قبل الأخير "المنتقص" ← "المنتقص".
- 5- في الصفحة 49، السطر 9: "عن كونه فعلا" ← "مفعولا به".
- 6- في الصفحة 85، السطر 5: قبل الأخير "المنقي" ← "المنقي".
- 7- في الصفحة 98، الهامش 1، السطر 2: "وهو سيوضح" ← "وهو ما سيوضح".
- 8- في الصفحة 100، السطر 12: "يخاطبه لكلامه" ← "يخاطبه بكلامه".
- 9- في الصفحة 109، السطر 9 قبل الأخير: "على حال للتكلم" ← "على حال التكلم".
- 10- في الصفحة 148، السطر 8 قبل الأخير: "جواز إحلال إن محل أختها أن" ← "جواز إحلال أن محل أختها إن".
- 11- في الصفحة 161، السطر 2: "من دور لعطف الاسم على اسم آخر" ← "من دور عطف الاسم على اسم آخر".
- 12- في الصفحة 185، السطر 8: "إنما أنتم إلا بشر مثلنا" ← "إنما أنتم بشر مثلنا".
- 13- في الصفحة 187، السطر 4: "ظن أن يملك" ← "ظن أنه يملك".
- 14- في الصفحة 384، السطر 1: "في جدول الأبيات" غير منسوب ← "غير منسوب".
- 15- في الصفحة 387، يحذف رمز النجمة من الصفحة كلها.
- 16- في الصفحة 397، السطر 3 قبل الأخير، وهو العنوان "ج - لا العاطفة" يُجَعَلُ في الأصل مباشرة تحت العنوان الموسوم بـ "ب - لكس"؛ لكونه عنوانا فرعيا مثله.
- 17- في الصفحة 10 من المقدمة، السطر 10، تحذف كلمة "تاريخي"؛ لأنها زائدة لا اعتبار لوجودها في موضعها ذلك.

يومه: 12 / 07 / 2006